

جونائان راندل

أمة في شقاق

دروب كردستان كما سلكتها



جوناثان راندل

أمّة في شقاق

دروب كردستان كما سلكتها

ترجمة فادي حمود



صدر هذا الكتاب بالإنكليزية تحت عنوان:
After Such Knowledge, What Forgiveness?
My Encounters with Kurdistan
(1997, Farrar, Straus and Giroux)
© Jonathan C. Randal

© دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٧
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى، أيلول ١٩٩٧
ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٧٣٨١٥٩

ISBN 2-84289-032-9

أُمَّةٌ فِي شِقَاقٍ

هذا الكتاب واحد من سلسلة تُصَدَّرُ بالتعاون مع
مؤسَّسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود (منشورات الفاخرية)
لتشجيع المشاريع التربوية والثقافية

الى «جنفياف» و«جولي»
وإلى «فريد كيوني» والعديد من الأصدقاء الغائبين،
ومعظمهم من الأكراد.

المحتويات

المقدمة : هل كتبت وصيتك؟	١٣
الفصل الأول : كردستان ، أرض الألف ثورة والألف حسرة .	٢٣
الفصل الثاني : الوقوع في الفخ .	٤٩
الفصل الثالث : النجاة من الكارثة .	٨٣
الفصل الرابع : الكيمياء الجديدة ، أو كيف يصبح الذهب حديداً .	١٤٧
الفصل الخامس : «جمعية كيسينجر الخيرية» .	١٩٣
الفصل السادس : شحاذ السليمانية .	٢٤٣
الفصل السابع : علي الكيماوي .	٢٦٩
الفصل الثامن : الزلزال الاجتماعي التركي .	٣٣١
الفصل التاسع : حروب الآخرين : النموذج الكردي	٣٨٧

بعد كل هذه المعرفة، أي مغفرة ترنجي؟ فكّر معي الآن
فللتاريخ دروب ماكرة، أروقة
ومخارج مبتكرة، هو يخدعنا بطموحات هامسة،
ويجرنا بغرورنا الى حيث يريد...
فكّر

فلا الخوف ولا الشجاعة ينقذانا... الآثام المجافية للطبيعة
هي ابنة بطولتنا. فضائلنا
فرضتها علينا جرائمنا الوقحة.
هذه الدموع سقطت من الشجرة الحبلية بالغضب.

ت. س. إلبوت (من قصيدة «الشيخوخة»)
ترجمة فوزي محيدلي

المقدمة

هل كتبت وصيتك؟

«بالنسبة الى الذين ولدوا في ظلّ نظام اجتماعي متطورّ،
فإنّ لحظات البهجة القليلة هذه، تشبه مشاعر المرء
قبل انطلاقه في رحلة مجنونة»
غيرترود بلّ، «الصحراء والأرض المزروعة»، ١٩٠٧

بعد ظهر يوم صاف من أيام شهر آب ١٩٨٦، وعند شاطئ «ساوث بيتش»
في جزيرة «مارتاز فينيرد»، جاءني فكرة تأليف كتاب عن الأكراد وكردستان.
وما زلت أذكر كيف أخبرت زوجتي المتشككة، عن هذا المشروع، فيما نحن
نشرب نبيذاً متوسط الجودة في أكواب بلاستيكية. «إليك فكرتي: أسلّط الضوء
على إحدى المناطق المنسية في الشرق الأوسط، وأقوم بجولة على غرار
جولات القرن التاسع عشر، في بلد غير موجود، وأمضي فيه ثلاثة أشهر ثم
أغادر». كان عليّ أن أدرك أن هذا المشروع خياليّ. ففي الواقع، وعلى غرار
معظم الغربيين، لم أكن أعرف سوى القليل عن الأكراد. ولم تكن تجاربي
الأولى معهم سارة على أيّ حال، ولكنها أيقظت فضولي على الرغم من
الأحداث الضاغطة في بيروت حيث كنت أعمل مراسلاً لصحيفة «واشنطن
بوست». ففي تلك الأيام الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في
العام ١٩٧٥، أقدم مسلّحون أكراد يعملون في خدمة مجموعة ماوية محلية،
على طردي من الشقة التي كنت أستعملها مكتباً ومنزلاً في الوقت نفسه.
لم يقصدوا إيذائي بالذات، وكل ما في الأمر أنني كنت في طريقهم عندما
هاجموا الحيّ الذي أقطنه. فخسرت كل ما أملك، وتخلّصت أيضاً من أي

رغبة في اقتناء الممتلكات. وبعد بضعة أشهر، شاهدت مسلحين مسيحيين موارنة، يطردون بقوة السلاح، الأكراد التعساء والفلسطينيين واللبنانيين الشيعة أيضاً، من منازلهم البائسة في حيّ الكرنطينا القديم في بيروت، لإخلاء المنطقة من حول مقرّ قيادتهم. وأخيراً، استخدم مسلّحون أكراد يعملون لصالح أطراف مجهولة، عشية الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، الصواريخ لتدمير منزل أصدقاء أووني في بيروت، فيما كنت أؤلف كتاباً عن الأزمة اللبنانية.

لم تكن معرفتي بالأكراد تتجاوز حدود بعض العموميات. ففي القرن الماضي، اعتبرت كردستان منطقة نائية وخطرة مثل «الغرب الأميركي المتوحش» (وفي الواقع، فإن خيال «كارل ماي» الخصب، وهو مؤلف ألماني عظيم ابتكر فنّ رواية المغامرات، سمح له بالكتابة عن رعاة البقر والهنود في أميركا، وعمّاً أسماه بـ «كردستان المتوحشة»). وفي رواية أنطوني ترولوپ، «هل تستطيع أن تسامحها؟»، الصادرة في العام ١٨٦٤، تتحدّث إحدى الشخصيات عن كردستان، كما لو كانت مكاناً نائياً وعنيفاً يقع في أقصى الكرة الأرضية. وخلال الحرب العالمية الأولى، تضمّنت النقاط الأربع عشرة التي أعدّها الرئيس وودرو ويلسون، وعداً للأكراد بإقامة دولة لهم، يتعيّن سلخها عن جثّة الأمبراطورية العثمانية المهزومة. وفي ما بعد، رفضت هذه المشاريع، تركيا المنبعثة مجدداً بزعامة مصطفى كمال أتاتورك الذي استخدم الأكراد لمواجهة أعدائه الخارجيين، ثم سحق تطلّعاتهم القومية. كذلك، فإن البريطانيين الذين انتدبتهم عصابة الأمم للإشراف على المناطق العثمانية التي أطلقوا عليها في ما بعد اسم العراق، كانوا يميلون أيضاً إلى ضرب التطلّعات القومية الكردية. فبريطانيا المصمّمة على السيطرة على نفط كركوك الموجود في المنطقة التي يطالب بها الأكراد، أرغمتهم على الدخول في اتحاد ملطّخ بالدماء، مع الدولة العراقية التي أنشأتها حديثاً، وأخضعها لهيمنة الأقلية العربية السنية.

ومنذ ذلك الحين، تستحضر حكومات المنطقة المفاهيم الغربية بشأن الدولة القومية المركزية الحديثة، كلّما أرادت سحق انتفاضات الأكراد، وتتضامن عند الضرورة، في حال نجح رعاياها المتمردون دوماً، في تخطي الحدود السياسية المصطنعة وفي تنظيم أنفسهم على مستوى المنطقة. وبما أنهم ينتشرون على امتداد قوس كبير، يبدأ غرباً من إيران وما كان يعرف آنذاك باسم الاتحاد السوفياتي، مروراً بتركيا ووصولاً إلى سوريا ولبنان في الشرق، كان الأكراد

ولا يزالون، رابع أكبر قومية في الشرق الأوسط، وربما الأتعمس حظاً. ولا أحد يجادل في حقيقة أن الأكراد هم أكبر جماعة إثنية في العالم ليس لها دولة خاصة بها. وكان الخوف من الأكراد كبيراً لدى حكّامهم الأجانب الى حدّ الامتناع عن إجراء أي إحصاء جدّي وموثوق لعدد الأكراد على امتداد عقود طويلة، الأمر الذي يفرض اللجوء الى التقديرات، وأفضلها يشير الى أن هذا العدد يصل الى ٢٥ مليون نسمة. كذلك تمّ إحباط أي محاولة خارجية لدراسة أوضاع الأكراد، وعلى سبيل المثال، أعلنت تركيا منذ العشرينيات، كردستان منطقة عسكرية ومنعت الأجانب من دخولها على مدى أكثر من ثلاثين عاماً.

الأكراد هم فقراء الشرق الأوسط والدخلاء دوماً عليه. ولم يكن بمقدورهم على امتداد سنوات هذا القرن، سوى أن يعجبوا لضخامة الثروات التي أنفقها العالم العربي بسخاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، في حين أن أكراد العراق، مثلاً، محرومون من عائدات نفطهم، ومضطرونّ للاعتماد في حياتهم على البطاقات التموينية. وعلى الرغم من منعهم من ارتداء زيّهم الوطني في أحد بلدان المنطقة، او من التحدّث بلغتهم في بلد آخر، وعلى الرغم من إنكار حقوقهم الإنسانية والمدنية الأساسية، بدرجات متفاوتة وأحياناً متناقضة، وفي أزمان وأماكن مختلفة، قاوم الأكراد جميع المحاولات الهادفة الى إخضاعهم بصلابة أذهلت أسيادهم المزعومين والمصمّمين على تحويلهم الى نماذج متجانسة مع عالم موحد المعايير. فقد صمدوا في مواجهة الغازات السامة وعملية تدمير مجتمعهم الريفيّ عمداً في العراق، وفي مواجهة التدمير المنظمّ لقراهم والتهجير القسريّ نحو المدن الغربية في تركيا، وفي مواجهة عمليات اغتيال قياداتهم في إيران.

ونجح الأكراد المقيمون في بغداد، أو دمشق، أو اسطنبول، أو طهران، في إبقاء هويتهم الكردية حيّة، على الرغم من التجانس القسري الذي تفرضه عليهم الحياة في هذه العواصم الكوزموبوليتية. فقبل جيل، دهش أحد الزملاء الفرنسيين من تصميم مترجم شاب في منطقة كردستان العراق إبان الحرب، على تأكيد هويته الكردية، مع أنه نشأ في بغداد ولا يُحسن سوى القليل من اللغة الكردية. فعلى الرغم من جميع المظاهر المناقضة لرأيه، شدّد على أنه يشعر بهويته الكردية قائلاً: «لا أستطيع أن أفعل شيئاً في هذا الخصوص». وقد دهشت بدوري، لمدي صلابة الشعور القومي عند شبّان أكراد من تركيا،

يجيدون اللغة التركية، نطقاً وقراءةً وكتابةً بطلاقة، ولكنهم مستعدّون في الوقت نفسه للموت في سبيل كردستان التي لا يحسنون سوى القليل من لغتها. وهذا الأمر ينطبق أيضاً، على أكراد يعيشون في أصقاع بعيدة مثل أستراليا.

يقال إن التاريخ يكتبه المنتصرون، وفي حالة الأكراد، فإن هذا يعني أن أعداءهم كتبوا التاريخ. ولكن بفضل جبالهم وبُعد مناطقهم عن عواصم القوى الإمبراطورية في اسطنبول أو طهران، تمكّن الأكراد من التمتع بين الحين والآخر بحريّة كانت تكبر أو تصغر وفقاً لمدى قوة أسيادهم. ومع أفول نجم الإمبراطورية العثمانية والتي تعيش على أراضيها الأغلبية الساحقة من الأكراد، أيقظت المفاهيم القومية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، الأكراد والعرب في الفترة نفسها تقريباً. لكن تعطّش الأكراد الى الاستقلال عن القوى الاجنبية، لم يجد يوماً ما يوازيه من مواهب سياسية ضرورية لتخطّي تصميم أسيادهم على إبقائهم متفرّقين ومنقسمين. فالعذاب الذي تعرّض له الأكراد في الشرق الأوسط خلال القرن الحالي وحده، لا مثيل له حتى في هذه المنطقة المتروكة نهياً للإرهاب والخداع والقمع على نطاق واسع. والأكراد هم أولى ضحايا القصف الجوي والغازات السامة والتهجير الجماعي في العالم الثالث، وقد تعرّضوا لعملية إبادة ثقافية وجسدية على أيدي الحكومات القومية^(١).

وكثيراً ما تمّ إنجاز هذا العمل «التحديثي» بتواطؤ من جانب القوى الأجنبية، بدءاً من الجيران المباشرين، ومروراً بإسرائيل، ووصولاً الى بريطانيا والولايات المتحدة. ولم يكن هذا التواطؤ مجانياً، بالطبع. فكردستان تنعم (أو أنها مصابة بلعنة، حسب رأي بعض الأكراد)، بالمصادر الرئيسية للمياه في الشرق الأوسط الذي يعاني من العطش دوماً، وبوفرة مخزونها النفطي. وعلى الرغم من أن سجلّ الأكراد في التمرد وتلقّي العقوبات، لا مثيل له على امتداد القرن الماضي، إلا أن افتقارهم للتنظيم والقيادة الفعّالة كان، للأسف، ساطعاً أيضاً. وفي عصر استخدام المروحيّات وغيرها من أسلحة مكافحة التمرد، فقد المثل المفضّل عند الأكراد، «ليس للکرد من أصدقاء سوى الجبال»، الكثير من صحته التاريخية، وربما فقدتها كلّها. فالجبال لم تعد توفر لهم تلك الحماية التي أكسبت مناطق مثل كردستان سمعتها بصفتها «أرض الوقاحة».

بالنسبة إليّ، كانت المشكلة المباشرة تتمثل في الوصول الى كردستان التي

كنت أخلط آنذاك بينها وبين إيران أو العراق. وفي الماضي كان الوصول إليها متيسراً، إذ كان الأمر يتطلب القيام برحلة طويلة في السيارة، وفي أسوأ الأحوال يصل المرء إليها بعد بضعة أيام من السفر على ظهور البغال. لكن في خضم الحرب التي بلغت آنذاك عامها السادس، لم يكن أي من هذين البلدين يرحب بالأجانب. وكانت الطريق غير الشرعية التقليدية عبر تركيا، مقطوعة أيضاً. فمِنذ العام ١٩٨٤، دفعت الانتفاضة الكردية المتعاضمة، انقرة الى إرسال تعزيزات عسكرية لقمع أكرادها والى إغلاق منطقة الحدود الجبلية مع العراق، الأمر الذي يجعل عبور هذه المناطق محفوفاً بالمخاطر. كذلك كان دخول كردستان من جهة سوريا، محفوفاً بالمخاطر ويتضمن عبور نهر دجلة ليلاً بواسطة قارب أو دوايب مطاطية منفوخة، وتجنب الدوريات العراقية والأفخاخ المنصوبة على شاكلة أسلاك يؤدي اهتزازها الى انطلاق النيران فوراً في هذه المنطقة الحرام الساعة، ويجب أن يتم كل ذلك قبل شروق الشمس. في ذلك الوقت كنت قد بلغت الثالثة والخمسين من العمر. وبعد ثلاثة عقود أمضيتها في تغطية أخبار الحروب، لم تكن لدي القدرة على ركوب هذه المخاطر كلها. أما بالنسبة الى إمكانية الدخول عبر إيران، فإن زيارتي العديدة لهذا البلد، وما كتبته من مقالات عند سقوط الشاه وفي الأيام الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، أدت الى وضعي على لائحة آية الله روح الله الخميني الرمادية، إن لم يكن على لائحة السوداء. وحتى في حال نجاحي في الحصول على تأشيرة دخول لمدة ثلاثة أيام، وفقاً للقاعدة المتبعة آنذاك في طهران، إلا أنه كان محظوراً على جميع الصحفيين الأجانب دخول كردستان إيران بسبب الحرب مع العراق.

لكنني كنت مأخوذاً بهذا المشروع الى درجة أنني اشتريت حذاء إيطالياً لتسلق الجبال وبعض معدات التخيم، قبل مغادرة جزيرة «مارتاز فاينبارد» الى مقرّي في باريس. وفي بعض الأحيان، تكون تنحية الشكوك جانباً، أمراً ضرورياً لنجاح المراسل الصحفي في مهنته، مثل حاجته الى الحظ. وسرعان ما أصبحت محظوظاً، أو هكذا اعتقدت على الأقل. فما أن عدت الى باريس في مطلع شهر أيلول من ذلك العام، حتى التقيت زعيم أكراد إيران، عبد الرحمن قاسملي، وهو ديمقراطي أصيل ولطيف، أثناء إحدى جولاته الأوروبية. وكنا نعرفنا منذ أولى أيام الثورة الإيرانية، قبل عقد تقريباً. وفي طهران، أصبحنا

أصدقاء، وخصوصاً في كردستان إيران، حيث كان يحرص على توفير الويسكي لنفسه ولضيوفه، في تحدٍّ مدروس لجمهورية آيات الله الإسلامية التي تحرم شرب الخمر. اتفقنا أن نلتقي في أحد المقاهي غير المعروفة في الضفة اليسرى. وما أن دخلت المقهى، حتى ظهر ممثله في باريس، فاعتذر مني، وأصعدني في سيارة «بيجو» قديمة الطراز، ودار بي في الحي، ثم أنزلني أمام مقهى «كلوزري دي ليلا»، حيث كان قاسمelo في انتظاري. في ذلك الوقت، اعتبرت أن في الأمر بعض المبالغة، لكنني غيرت رأبي في ما بعد، وقبل وقت طويل من تخلي الرجلين عن هذه الاحتياطات الأمنية واغتيالهما في فيينا على أيدي عملاء إيرانيين في العام ١٩٨٩.

اقترح عليّ قاسمelo، أن يقنع العراقيين الذين كانوا حلفاءه (وهذا مثال كلاسيكي على طبيعة التناقضات الكردية)، برفع اسمي عن لائحهم السوداء ومنحي إذن مرور، وليس تأشيرة دخول. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة أقل أهمية من التأشيرة، ولا تخولني زيارة بغداد، إلا أنها تسمح لي بالسفر من العاصمة العراقية الى الحدود مع إيران. وهناك يسلمني مؤيدوه الى جماعة كردية عراقية بزعامة جلال الطالباني الذي يقيم علاقات طيبة مع قاسمelo، وليس مع بغداد. وربما يقوم أنصار الطالباني في ما بعد، بتسليمي الى أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو تنظيم كردي عراقي آخر يتزعمه مسعود البرزاني. لكنه بدا متردداً، لأن علاقاته مع البرزاني سيئة بسبب انحياز الأخير الى إيران في حربها ضد العراق ولقيامه بمحاربة أكراد إيران، كما أن العلاقات بين البرزاني والطالباني لم تكن أفضل حالاً.

في ضوء هذه العقبات، بدا أن الخروج من كردستان هو المشكلة التي يتعين إيجاد حل لها، طالما أنني لن أستطيع سلوك الطريق نفسها التي اتخذتها للدخول، ما أن يكتشف العراقيون أنني خرجت من المنطقة الخاضعة لسيطرة قاسمelo. وقد أوضح لي الزعيم الكردي الإيراني، أن الاستخبارات العراقية والإيرانية، ستتعبني حيثما ذهبت. ولو أنني أدركت يوماً مدى دقة تقديره هذا، لربما امتنعت عن خوض هذه المغامرة (فقد اكتشفت في ما بعد، أن عملاء الاستخبارات العراقية كانوا يبلغون قيادتهم بأماكن تواجد الأجانب بسرعة مذهلة، وأن العراقيين وضعوا جوائز مغرية لمن يلقي القبض عليهم).

في اليوم التالي، ذهبت الى مكتب قاسمelo في باريس وملأت البيانات

المطلوبة مني ومن مصور صديق، وقدّمت ما يلزم من صور شمسية، وقيل لي هناك أن هذه الأوراق سترسل الى الاستخبارات العراقية التي ستقررّ على ضوئها، ما إذا كنا نستحقّ أن يبدوا أي تساهل حيالنا. وبعد أيام، استقلّيت القطار ليلاً الى برلين لحضور مؤتمر نظّمه طلاب أكراد يؤيدون البرزاني في فندق قدر في منطقة «كرويتزبرغ» على مقربة من الجدار الذي كان يقسم المدينة الى شطرين آنذاك. وباستثناء دبلوماسي ليبي حضر من برلين الشرقية، كنت الأجنبي الوحيد المشارك في المؤتمر. وباستثناء قلّة من المشاركين الذين كانوا دون سن الأربعين، فإن معظمهم كان مسنّاً وسميناً وقد غزا الشيب رأسه، أو فقد معظم شعره وبات أصلعاً.

أمضيت اليومين التاليين في الاستماع الى نشطاء حزب البرزاني وهم يشرحون كيف أنّ النفط والمياه والعوامل الجغرافية المختلفة، لا تتيح للأكراد أن يأملوا بإمكان اجتذاب الدعم الغربي أو الإقليمي اللازم، لتمكينهم من انتزاع حقوقهم، أو للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وأكدوا أن الاتحاد السوفياتي هو الطرف الوحيد المستعدّ لمساعدة الأكراد، لكن هذا الاحتمال بدا بدوره ضئيلاً للغاية. ومن أجل رفع معنوياتهم، شدّدوا على أهمية ارتفاع نسبة الولادات لدى الأكراد، وهي حجة يستحضرها الفلسطينيون أيضاً كلما شعروا أن الأمور تسوء بالنسبة اليهم. أخبرت كل من قد يهّمه الأمر، عن الكتاب الذي أعتمز تأليفه، على أمل أن تؤدّي حماستي الى إزالة الشكوك المتأصلة في نفوس هؤلاء الثوّار القدامى حيال الغربيين عموماً، والأميركيين منهم على وجه الخصوص. وكعادتهم، أجابني الأكراد بكل أدب، ووعدوني بالمساعدة إذا تمكّنت من دخول كردستان.

عندما عدت الى باريس، قرأت عن الأكراد في المعهد الكردي، وانتظرت لأسابيع طويلة من دون أن أتلقّى أيّ نبأ من مكتب قاسمليو في المدينة. وعندما راجعت المكتب مستفسراً، قيل لي إنهم لم يستلموا أيّ بيانات منّي، وأنهم تساءلوا عن سرّ اختفائي، ولكنهم لم يكلّفوا أنفسهم عناء الاتصال بي هاتفياً. وهكذا تعرّفت إلى المفاهيم الإدارية عند الأكراد. ولأنه لم تكن هناك أي فائدة من المناقشة، أعدت ملء البيانات من جديد. ومرّ شهر آخر الى أن تلقّيت الضوء الأخضر للسفر في مطلع شهر تشرين الثاني. لكنّ الأصدقاء الأكراد أقنعوني بعدم الذهاب، لأنّ الشتاء الكردي يأتي متأخراً ويكون قاسياً جداً. وبما

أنني لم أرغب في انتظار حلول الربيع وذوبان الثلوج للذهاب الى كردستان، افترضت أن إذن المرور العراقي سيصلني قريباً. ولكن تبين لاحقاً أنني كنت مخطئاً في اعتقادي هذا.

قبل عيد الميلاد بأيام قليلة، قصدت ويليام إيغلتن، أحد أبرز الاختصاصيين في الشؤون الكردية في وزارة الخارجية الاميركية، والذي يدين له أكراد كثيرون لقيامه بكتابة قصة جمهورية «مهاباد»، والتي شكّلت محاولة قصيرة الأمد وغير مجدية، قام بها أكراد إيران مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لإقامة دولة كردية. وبما أننا أصدقاء قدامى، استمع إيغلتن الى مشروعي باهتمام، قبل أن يرفضه كلياً. فتعليقه الوحيد على كلامي، تمثل في سؤال وحيد: «هل كتبت وصيتك؟». تقبلت نصيحته بطيبة خاطر، سيما وأنني أدرك عدم قدرتي على الذهاب الى كردستان في المستقبل المنظور، ولأنه، كما تبين لي لاحقاً، لم يكن أمامي من خيار سوى الانتظار. فحياة المراسل الأجنبي مليئة بالتقلبات الى درجة أنني كلّفت بتغطية أخبار الأكراد في العام ١٩٩١، عندما قادت الولايات المتحدة جيوش التحالف الذي طرد العراقيين من الكويت بعد سبعة أشهر على احتلالها. وبدا الأمر بمثابة استجابة لصلواتي، مع كل ما تتضمنه هذه الجملة من معان حلوة ومرّة. فقد تبين لي أن لكردستان سحراً خاصاً ودائماً، ولو أنه غير تقليدي أحياناً.

وعلى مرّ الأعوام التالية، دخلت جبال «زاغروس» في كردستان، وخرجت منها مراراً، وعبرت الحدود من دون تأشيرة دخول أو جواز سفر أو حراسة مسلّحة في بلاد عنيفة الى درجة أن ثلاثة صحافيين بريطانيين قتلوا من أجل المال، قبل أيام من مروري في المنطقة نفسها. ومشيت على الطرق مع اللاجئين الأكراد الذين كانوا مرغمين على دفن أبنائهم أو أجدادهم على جانبي الطريق، خوفاً من الوقوع في حقول الألغام إن غامروا في الابتعاد قليلاً لتأمين أضرحة لائقة لأحبائهم. وطرت أيضاً في المروحيات فوق رؤوس الجبال المسنّنة والمكلّلة بالثلوج والبالغ ارتفاعها ٣٧٥٦ متراً، والتي تشكّل الحدود ما بين العراق وتركيا، وشاهدت من دون عناء يذكر، بعض أشدّ المناطق عزلةً في العالم في أواخر القرن العشرين. واكتشفت النجود العالية والأودية العميقة المزدانة بالصخور الشديدة الانحدار وبالمياه النقية المتدفقة بقوة، ثم تبعت نهر دجلة في تعرّجه عبر السهول اللامتناهية نحو مدينة دياربكر، العاصمة غير الرسمية

لكردستان تركيا. وفي كردستان العراق، شاهدت الصقور وطيور الحبارى والنسور تحلق فوق الينابيع والأراضي المغطاة بأشجار البلوط الصغيرة والتلال الجرداء والجبال العالية بانتظار فريسة ما للانقضاض عليها.

ولحسن حظي أيضاً، أرغمني بعض الأصدقاء الأكراد على استخدام حراس مسلحين لمرافقتي على الطرق الرئيسية في كردستان العراق، وأقنعوني بالسفر أثناء النهار فقط. لقد تنشقت الغبار، وتعرضت لحر الصيف البالغ ١٢٠ درجة (على مقياس فهرنهايت، المترجم)، وتجمدت أطرافي خلال الشتاء الى جانب أكراد بانسين الى درجة أنهم يستخدمون بقايا الزفت للتدفئة، مع أنهم لا يبعدون سوى بضعة أميال عن أحد أغنى حقول النفط في العالم. وشربت الشاي والويسكي مع زعماء القبائل الكردية في العراق وإيران، واستمعت الى الأكراد المدافعين عن حقوق الإنسان والذين يعيشون في ظل تهديد دائم بالموت في تركيا، وتناقشت مع أكراد من جميع الفئات الاجتماعية، في مختلف المناطق التي زرتها. وفي العراق صادفت فلاحين يزيلون الأشواك من أراضيهم بأدوات بدائية تعود الى العصور القديمة، وتحدثت مع فلاحين يملكون جرارات زراعية عن أسعار القمح، وأسيت أبناء الطبقات الوسطى المدنية الذين باتوا مضطرين لبيع أراضيهم، ومجوهراتهم، وأنيبهم الفضية، وسياراتهم، وأجهزة الراديو والتلفزيون الخاصة بهم، وأبوابهم، ونوافذهم، وأسرتهم، ومنازلهم، للبقاء على قيد الحياة.

لقد بكيّت وأنا أستمع الى مآسي الأكراد التي تغرق المرء في كآبة تفوق تلك التي تسببت بها الحملات الأدبية، وما أدت اليه من خراب هائل في آلاف القرى الصغيرة التي كانت في ما مضى عصب حياة كردستان وجوهرها. واستيقظت مراراً في أحد الفنادق الرخيصة في كردستان تركيا، على صوت إطلاق نار غزير على بُعد بضعة مئات من الأمتار، ثم شاهدت قوى الأمن التركية تقتحم أحياء مدينة كردية كبرى، الواحد تلو الآخر، بصلافة وعنف وفعالية القوّات الاستعمارية التي لا تقدّم حساباً لأحد. ومشيت وسط الثلوج، وسلكت دروب المهربين في الجبال، لأعاين النزعة القومية المستترة خلف خطاب ماركسي غير مدرّوس يتم تلقينه من دون هوادة، للشبان الأغرار من أكراد تركيا، والذين يتحدثون اللغة التركية بطلاقة أكثر من الكردية، ولكنهم ماتوا بالألوف في سبيل إقامة دولة مستقلة. وتمكّنت أيضاً من فهم الأهداف

المحدودة للحكم الذاتي أو الفدرالية اللتين يطالب بهما أكراد العراق وإيران ضمن حدود كل من هاتين الدولتين، بعد تحطّم أحلامهم، وبعد كل ما أصابهم من دمار على مدى عقود طويلة.

لقد خضت نقاشات محمومة مع الأكراد في غرف الفنادق الغربية، وفي الخيم، وفي أكواخ بدائية مصنوعة من أغصان الأشجار، وخلال رحلات طويلة على متن سيارات مهلهلة في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من احتدام النقاشات أحياناً، عوملت باستمرار باحترام وشهامة وودّ، بسبب كبر سنّي على الأرجح. وكلما تذكّرت المشهد الذي رأيته في أعالي الجبال خلال شتاء العام ١٩٩٢ الذي تميّز بكثافة تساقط الثلوج، أتساءل عن سرّ هذا المزيج الغريب من الصبر والجلد والتفكير الدموي الذي يميّز الشخصية الكردية. فقد كنت في سيارة من طراز «لاند روفر» عندما التقى باصان مملوءان بالأكراد قادمان من جهتين متعاكستين، على طريق ضيقة فتحتها كاسحة الثلوج الوحيدة في المنطقة. ولم يرضَ أيّ من سائقي الباصين بأن يفسح في المجال أمام الآخر للمرور، ولم يكن هناك من سبيل لمرورهما معاً. ومرّت دقائق قبل أن ينزل ركّاب الباصين فجأةً، وبدأوا بضرب بعضهم بعدما تذكّروا، أو تظاهروا بتذكّر خلافات قديمة في ما بينهم. ولأنّ تبادل اللكمات لم يهدأ، ولأنّ جميع الرجال كانوا مسلّحين مثل أيّ كردي يحترم نفسه، برشاشات من طراز «كلاشنيكوف»، وخوفاً من حصول مجزرة دموية، تناولت رفشاً من السيارة، وأزلت الثلج عن أحد جانبي الطريق بما يكفي لوقوف سيارتي وأحد الباصين، ثم صرخت على الأكراد وقلت لهم إنني في عجلة من أمري. ومع أنهم لم يفهموا كلمة واحدة مما صحت به باللغة الإنكليزية، لكن يظهر أنني بدوت لهم غاضباً الى درجة أنهم توقفوا فجأةً عن تبادل اللكمات، وصعدوا بارتباك الى الباصين. فتولّيت تنظيم السير، وأشرت الى أحد الباصين بأن يتّجه الى الفسحة التي نظّفتها من الثلج، في حين مضى الباص الثاني في طريقه.

يطيب لي كثيراً أن أتذكّر هذه الحادثة، لأنّه لمرة واحدة أسهم أجنبي في حلّ مشكلة كردية بدلاً من أن يفاقمها، مع أن هذه المشكلة كانت صغيرة. وهذا يفسّر أيضاً سبب اشتباهي في وجود صبغية (كروموزوم) شاذة في جينات الأكراد تتسبّب في ما يسمّيه الهنود المولعون باستعمال العبارات المنمّقة، بـ «النزعات الانقسامية».

الفصل الأوّل

کردستان

أرض الألف ثورة والألف حسرة

وفقاً لتقليد شرقي قديم، عاقب العثمانيون في أواخر القرن التاسع عشر قبيلة «هماوند» الكردية بأسرها، بسبب ولع أفرادها بنهب المسافرين ووحشيتهم غير المحدودة، وأرغموها على الانتقال من موطنها في ما يعرف اليوم بکردستان العراق، الى ليبيا. لكن بعد سبع سنوات، عبرت القبيلة منطقة الشرق الأوسط مستخدمة القوة لشقّ طريقها للعودة الى موطنها الأصلي، وعادت، بالطبع، الى ممارساتها الشريرة القديمة. ويبدو أن في شخصية كل كردي، بعض من طباع أبناء قبيلة «هماوند»، لا سيما عندما يتعلّق الأمر بمواجهة محنة تنزلها بهم قوة خارجية ما. لكن أشدّ ما يدهش المراقب الخارجي، هي الجروح غير المندملة والناجمة عمّا أصاب الأكراد من محن كثيرة تشكّل جوهر تراثهم. فإحدى القصائد القديمة تؤكّد أن قدر الكردي أن «يحمل ألف حسرة، ويذرف ألف دمعة، ويطلق ألف ثورة، ويشعل ألف أمل»^(١).

للهولة الأولى، لا يستطيع المرء إلا أن يبدي إعجابه بمقاومة الأكراد وما بذلوه من تضحيات وما قاموا به من بطولات. لكن عند تفحص هذه الثورات، يتبيّن للمراقب حجم الأخطاء القديمة المرتكبة مراراً وتكراراً، والتي حكمت عليها منذ البداية بالفشل. ولا يخفي القوميون الأكراد تعجبهم لعدم تمكّنهم من النجاح في أية ثورة من الثورات التي أطلقوها، سواء في بلد واحد أو في عدد من البلدان في آن معاً. فالأكراد لم يتوحدوا يوماً على الصعيد السياسي، وعانوا كثيراً من الإنقسامات العميقة في صفوفهم، ومن الميل المتأصل لديهم لخيانة بعضهم البعض. وفي مواجهة حكومات قمعية وجيوش

جيدة التسليح وشرسة، لم يظهر الأكراد سوى مؤشرات نادرة على أنهم تعلموا من أخطاء الماضي. وليس بإمكانهم فعل أي شيء، غير إبداء الأسف لارتفاع حجم الخسائر البشرية في صفوفهم من جراء ثوراتهم، وخصوصاً في تركيا والعراق حيث تمّ اقتلاع مجتمعهم الريفي القديم جداً من جذوره.

تعكس السياسات الخرقاء التي غالباً ما اتبعتها الأكراد، مدى تخلفهم، فضلاً عن فعالية القمع المسلط عليهم باستمرار. وعلى الرغم من تعدد القادة الذين اختبرهم الأكراد، إلا أن أياً منهم لم ينجح في إيصالهم إلى شاطئ الاستقلال أو حتى إلى برّ الحكم الذاتي الراسخ، وذلك في قرن تمكّنت فيه جزر صغيرة من دخول منظمة الأمم المتحدة. فقد تعاون القوميون الأكراد مراراً وتكراراً مع حكومات أجنبية كانت دوماً سعيدة باستخدامهم كبيادق ضد جيرانها أو حتى ضد أكرادها.

لقد استأصل أسياذ الأكراد وحكامهم الأجانب، أي أثر لنخبة كردية قادرة على توفير قيادة جيدة للشعب الكردي. وعمدت حكومات المنطقة إلى رشوة، أو سجن، أو نفي، أو اغتيال النخب الكردية المتعلمة، لحرمان الأكراد من قاداتهم وسياسيهم المجربين. وأثبت الزعماء الأكراد، من جهتهم، ما خلا بعض الاستثناءات النادرة، أنهم خرقى، وسدّج، وغير ملمين بوسائل العمل في العالم الخارجي حيث يتمّ تقرير مصائر الأمم بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط وما تحفل به من عقد اضطهاد. ففي بعض الأحيان كانت قيادة الأكراد تقليدية إلى حدّ بعيد كما هو الحال في العراق، مثلاً، وفي أحيان أخرى نشأت هذه القيادة من صفوف الفلاحين المقتلعين من أراضيهم، كما هو الحال في تركيا المعاصرة.

منذ فترة غير بعيدة، انخرط أكراد إيران، والعراق، وتركيا، في ثورات متزامنة، ولكن غير منسّقة. فما أن يبدي أكراد أحد هذه البلدان الثلاثة، حذراً في إدارة ثورتهم، ويظهروا أنهم تعلموا من دروس الماضي الباهظة الثمن ومن أخطائهم القديمة التي جرّت عليهم الويلات، حتى يفقدوا مصداقيتهم بسبب المطالب القصوى التي يرفعها أكراد آخرون في البلدين المجاورين. وحتى أولئك الزعماء الذين أكسبتهم الأيام الخبرة والنضج اللازمين، تخلّوا عن حذرهم واحتراسهم، في سبيل مصالح وطموحات شخصية وضيقة، أو لتصفية خلافات قديمة. ففي العام ١٩٩١، فاز عدد من الأكراد بعضوية البرلمان

التركي للمرة الأولى منذ سبعة عقود، بصفتهم ممثلين أصيلين للشعب الكردي ولمصلحته. لكن هؤلاء النواب، كانوا يفتقرون الى الكفاءات والخبرة السياسيتين اللازمتين لتفادي العزلة، ومن ثم الاعتقال، فالسجن على أيدي الحكومة التي يسيطر عليها العسكريون الأتراك. فقد أسهمت قلة حنكتهم من دون قصد، في إطالة الصراع الناشب في كردستان تركيا، والذي كانوا يأملون في وضع حد له.

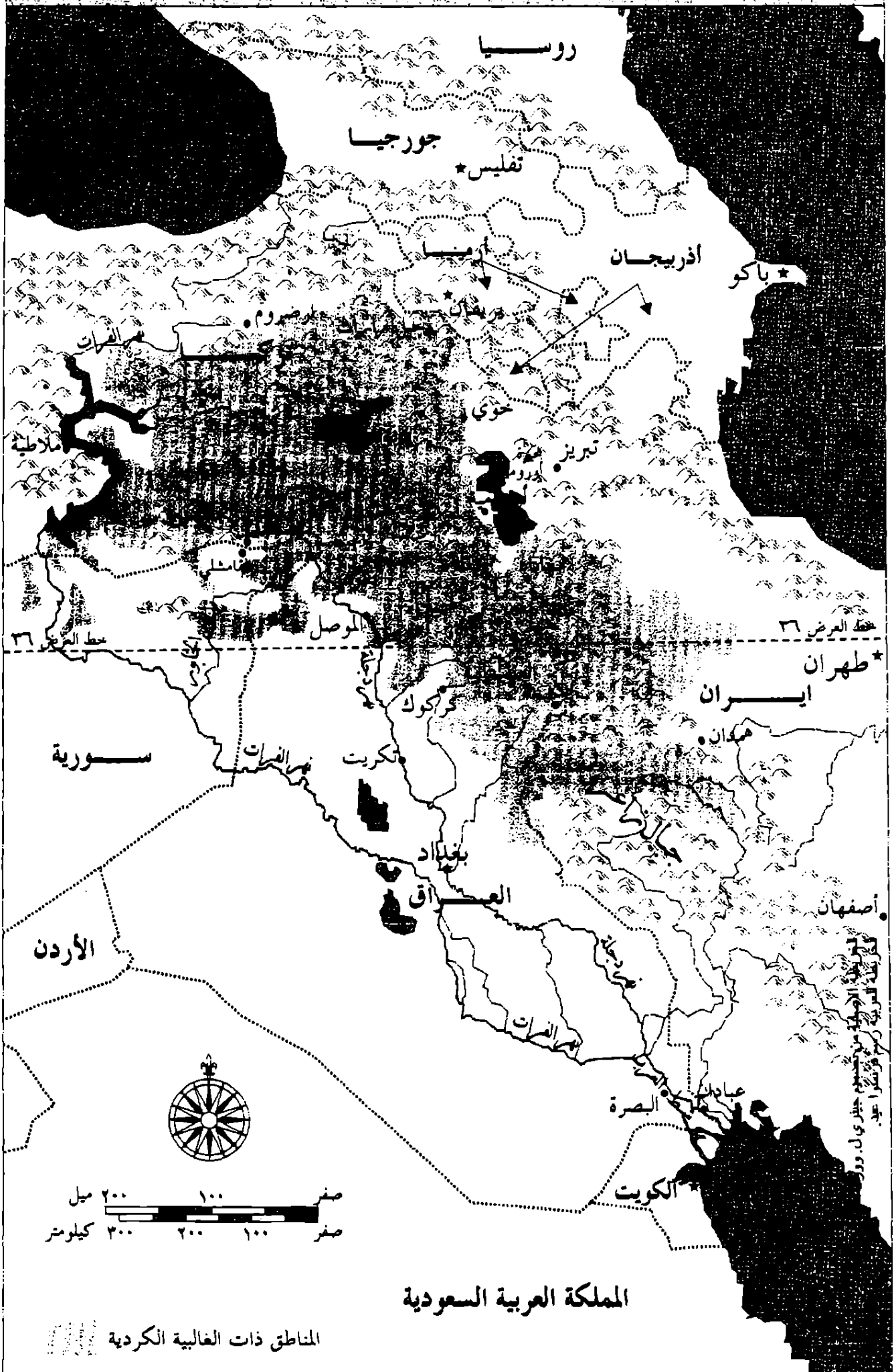
في ظلّ عدم وجود دولة كردية، وفي ظلّ هذا السجلّ الحافل بالانتفاضات المقموعة دوماً، فإن مجرد استمرار وجود معظم الأكراد في رقعة جغرافية متواصلة الى حدّ ما، كإثنية متميّزة، يعتبر أمراً استثنائياً ولافتاً للنظر. وهنا لا بد من الإشارة الى أن كلمة «متميّزة»، مأخوذة بمعناها الواسع بسبب الجهود المكثفة التي يبذلها أسياد الأكراد وحكّامهم، لمحو أي شعور بالهوية والانتماء الكرديين. ولكن على الرغم من هذه الجهود، حتى ولو بدا أننا نكرّر بعض البديهيّات، فلا بد من الإشارة الى أن الأكراد يعون هويتهم المتميزة.

على الرغم من تعدّد اللغات والأعراق(*)، والديانات في المجتمع الكردي، إلا أن لدى الأكراد تجربة تاريخية مشتركة وتطلّعات جماعية واحدة. وعلى الرغم من جميع محاولات التذويب التي تعرّضوا لها، وما عانوه من اضطهاد بلغ أحياناً حد الإبادة الجماعية، إلا أنهم يعرفون أولاً وأساساً، أنهم ليسوا عرباً، ولا أتراكاً ولا إيرانيين (مع أنهم يتشاركون مع الآخرين في أصلهم الهندو-أوروبي). ويعرف الأكراد، بالطبع، أين تقع كردستان بالرغم من جميع عمليات التشويه والتضليل التي يقوم بها حكّامهم والهادفة الى نفي وجودها.

لقد اعتمدت تركيا المعاصرة، على مدى أكثر من سبعين سنة، سياسات تهدف الى طمس هوية الأكراد الثقافية والسياسية. فقد تمّ التمسك بجوهر فكرة التذويب القائلة بأن أي كردي موجود خارج كردستان، يصبح مستعداً لتقبّل الهدف الأيديولوجي المركزي للنظام، أي «التريك»، ويكفّ بالتالي عن أن يكون كردياً، أو قومياً كردياً على الأقلّ، حتى باتت هذه الفكرة عقيدة رسمية في تركيا. في المقابل، فإن العراق وايران لم ينكرا يوماً وجود الأكراد

(*) وفقاً لما ورد في النصّ الإنكليزي، المترجم.

كردستان



المملكة العربية السعودية

المناطق ذات الغالبية الكردية

توزيع الكرد في الشرق الأوسط
 خريطة الشرق الأوسط
 إعداد: مركز الدراسات والبحوث
 في جامعة الكويت
 ١٩٨٥

كإثنية متميزة، إلا أنهما سعيًا على الدوام إلى التقليل من أهمية عددهم. وإذا كان العراق قد وافق على منح الأكراد حكمًا ذاتيًا رسميًا، مع أنه ارتكب الكثير من الجرائم بحقهم، إلا أنه رفض دومًا وصف مناطق الحكم الذاتي الذي لا يخلو من عيوب على أي حال، بأنها كردية، وأصرَّ على تسميتها بـ «المناطق الشمالية». وأصرَّ الأتراك بدورهم على مدى عقود طويلة، على إطلاق اسم «أتراك الجبال» على الأكراد المقيمين حتى اليوم في «شرق وجنوب شرق» البلاد، وليس في كردستان تركيا. وهذا التعتيم المفروض على كردستان تركيا، كان جزءًا من عملية رسمية منهجية ومنظمة لمحو ذاكرة الأكراد بدأت بعد سنة من قيام مصطفى كمال أتاتورك بإعلان الجمهورية التركية. ففي شهر آذار من العام ١٩٢٤، تمَّ حظر الثقافة واللغة الكرديتين، وتمَّ تغيير أسماء المواقع والمناطق الكردية.

على الرغم من أن كردستان استخدمت منذ القرن الثالث عشر كتعبير جغرافي، إلا أنها لم تعد تستخدم اليوم رسميًا إلا في إيران (في مقاطعة صغيرة تحمل هذا الاسم وتضمَّ قسماً ضئيلاً من أكراد هذا البلد)، وفي العراق حيث أطلق هذا الاسم على منطقة الحكم الذاتي التي اقتطعت من كردستان العراق. ويجمع كل الناس باستثناء بيروقراطيات دول المنطقة، على تقدير مساحة كردستان بحوالي ثلاثمئة وعشرين ألف كيلومتر مربع، أي أنها توازي مساحة فرنسا تقريباً، أو مساحة ولايتي كاليفورنيا وبنسلفانيا الأمريكيتين مجتمعتين.

يتراوح مناخ كردستان ما بين الشتاء المعتدل في سهول وعند سفوح تلال بلاد ما بين النهرين، إلى الشتاء القاسي في جبال شمال شرق تركيا المغطاة بالثلوج على مدى خمسة أشهر في السنة. وخلافاً لمعظم بلدان منطقة الشرق الأوسط، تعرف معظم أنحاء كردستان وفرة في موارد المياه. وهذه البلاد التي كانت مغطاة بالغابات في ما مضى، صارت اليوم جرداء وتشكّل دليلاً حياً على نتائج التدمير البيئي الذي تعرّضت له أثناء الحرب والسلام على حد سواء، بدءاً من التآكل الناجم عن قنابل «النابالم»، مروراً باستعمال المبيدات الكيماوية في الزراعة على نحو مكثّف، ووصولاً إلى الإفراط في استهلاك المراعي. ويزعم الأكراد أن سفينة نوح ربما حطت فوق إحدى قممتين جبليتين في كردستان تركيا: الأولى هي قمة جبل كودي الواقع شمالي الحدود مع

العراق وسوريا، والثانية هي قمة جبل أرارات الذي يعتبر أعلى جبال كردستان بارتفاع يناهز خمسة آلاف متر، والواقع في تركيا على مقربة من الحدود مع أرمينيا وإيران.

تظهر الخرائط الحديثة أن معظم أكراد إيران يعيشون ضمن مثلث غير متوازي ومقلوب، يمتد من شمال غرب البلاد، من نقطة تلاقي الحدود السوفياتية-التركية، وعلى طول سلسلة جبال زاغروس حتى المنطقة الموازية تقريباً لبغداد. كما تظهر هذه الخرائط أن أكراد العراق يعيشون داخل قوس يمتد على طول الحدود مع إيران وتركيا وصولاً إلى سوريا حيث يعيشون في أقصى زاويتها الشمالية-الشرقية وعلى طول الحدود السورية-التركية المشتركة. أما في تركيا، فيتمركز الأكراد في جنوب شرق البلاد ضمن المنطقة الممتدة على طول الحدود الإيرانية والسوفياتية حتى غربي نهر الفرات، ويشكلون كتلة ضخمة تتراجع كثافتها عند الطرفين الغربي والشمالي. وإلى جانب ما تقدم، ينتشر الأكراد في تجمعات كبيرة موزعة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. ففي إيران توجد تجمعات كردية كبيرة في مقاطعة خراسان، شرقي البلاد، وعلى طول الحدود مع تركمانستان، وفي مقاطعة بلوشستان الجنوبية قرب الحدود مع باكستان. أما في تركيا، فتنتشر هذه التجمعات في هضبة الأناضول ومنها إلى غرب وشمال شرق مدينة أنقرة، في حين تنتشر هذه التجمعات في شمال شرق مدينة حلب السورية ومنها جنوباً حتى جبل عفرين القريب من الحدود التركية ومن البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، توجد تجمعات كردية أصغر حجماً ومعزولة أكثر، ومتناثرة على طول قوس متقطع يمتد من شرق مدينة أضنة التركية حتى البحر المتوسط. كما توجد تجمعات كردية صغيرة في أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان خصوصاً، فضلاً عن سائر جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، لأن خوف ستالين «المرضسي» من الخيانة، دفعه إلى تشتيت الأكراد وتشيدهم من مناطقهم الأهلية. وتوجد في إيران أيضاً تجمعات كردية صغيرة عند سواحل بحر قزوين وفي المناطق القريبة منه، في حين تزدهم المدن التركية الكبرى مثل أنقرة، وأضنة، وأنطاليا، وإسطنبول، وإزمير، بالأكراد، ومعظمهم من الذين هجرتهم القوات التركية حديثاً، بعد أن أفرغت مناطق شاسعة في جنوب شرق البلاد منذ اندلاع التمرد الكردي في العام ١٩٨٤. أما في العاصمة السورية

دمشق، فيوجد حيّ كردي في التلال المشرفة على وسطها، منذ مئات السنين. وتضمّ طهران وتبريز والمراكز النفطية الإيرانية الأخرى في جنوب البلاد، جاليات كردية كبيرة، كما هو الحال في بغداد، فضلاً عن ألمانيا والسويد وسائر بلدان أوروبا الغربية.

على الرغم من أن وجود هكذا تجمّعات كردية كبيرة، يفترض أن يسهّل إحصاء عدد الأكراد، إلا أنه لا توجد أي إحصاءات سكانية يمكن الركون إليها. لذلك يمكن فهم أسباب قيام القوميين الأكراد بتضخيم عدد أبناء شعبهم، على النحو الذي فعله أسلافهم في العام ١٩٤٥، عندما أعدّوا خارطة ادّعوا فيها وجود تواصل جغرافي ما بين مختلف التجمّعات الكردية من سواحل البحر الأبيض المتوسط الى الخليج، وأعدّوا، لهذا الغرض، خارطة قدّموها الى المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو في ذلك العام. وإذا كان الأكراد يفتقرون الى الوسائل اللازمة لإجراء الإحصاء السكاني في ظلّ عدم وجود دولة كردية، فإن حكومات دول المنطقة التي كانت تعتنى في الماضي بإحصاء أكرادها وسائر أقليّاتها، وجدت تدريجياً أن مصلحتها السياسية تقتضي عدم نشر نتائج هذه الإحصاءات، أو التعتيم عليها. وبهذه الطريقة، موّلت هذه الحكومات النموّ السكاني الكردي الكبير والذي يشكّل عادة سلاح الفقراء والمضطهّدين للانتقام من أسيادهم.

في المقابل، خشيت حكومات دول المنطقة من النمو السكاني الكردي، فامتنعت عن إعطائهم حصّة عادلة من عائدات النفط ومن موارد التنمية الاقتصادية. وبذلك، أمكن لهذه الحكومات ادّعاء نجاح عملية تزويد الأكراد، على الرغم من استمرار تمسّكهم بهويّتهم القومية. ففي العراق، رفض صدام حسين باستمرار إجراء أي إحصاء سكاني جديد خوفاً من أن يضطرّه ذلك الى منح الأكراد حصّة متناسبة مع عددهم من عائدات النفط الذي يؤكّدون بحقّ، أنه ملكهم. أما في تركيا، فإن تزايد الأدلّة على أن نسبة النموّ السكاني لدى الأكراد تفوق نسب النموّ في سائر أنحاء البلاد، قد يحيل إنكار وجود هويّة كردية متميّزة، الى نوع من خداع النفس. فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة في العام ١٩٨٩، أن نسبة النموّ السكاني الخام في كردستان تركيا، بلغت ٢,٧٥ في المئة، في حين أنها لم تتجاوز حدود ١,٤٩ في المئة بالنسبة لسائر البلاد، كما أن نسبة من هم دون سن الخامسة

عشر شكّلت على التوالي، ٥٠ و ٣٥ في المئة^(٢).

وفي غياب الإحصاءات الموثوقة، يجمع الخبراء في الشؤون الكردية، على تقدير عدد الأكراد بخمسة وعشرين مليون نسمة على الأقل، مع أنه من المرجح أن يكون عددهم الحقيقي أكبر بكثير. وبذلك بات الأكراد رابع جماعة قومية في الشرق الأوسط من حيث العدد (بعد العرب، والإيرانيين، والأتراك). وفي حال استمرار الاتجاهات الديموغرافية الراهنة على حالها، فسيصبح عددهم خلال الخمسين سنة القادمة، أكبر من عدد الأتراك، سواء على صعيد المنطقة أو في تركيا نفسها. وبذلك يكون الأكراد قد استعادوا خصوصيتهم السكانية، بعد قرن عانوا فيه الكثير من الولايات والمصائب.

يعيش في تركيا أكثر من نصف الأكراد في العالم. وبسبب عمليات التهجير القسري والهجرة الناجمة عن تردّي أوضاعهم الاقتصادية، انتقل مركز ثقلهم الديموغرافي باستمرار نحو غرب البلاد. ففي معظم المدن الكبرى في غرب تركيا، توجد أحياء كردية كبيرة تعجّ بالمهاجرين القدامى والجدد. وقد أدى هذا النزوح المستمر إلى نشوء جاليات كردية مهمة في هذه المنطقة، للمرة الأولى منذ أن طردهم منها البيزنطيون قبل قرون. وعلى الرغم من عدم وجود أية أدلة، إلا أنه يعتقد على نطاق واسع، بأن عدد الأكراد في تركيا يناهز الثلاثة عشر مليون نسمة، أو ما يزيد بقليل على ٢٠ في المئة من إجمالي عدد سكان البلاد والذي يفوق الستين مليون نسمة. أما عدد الأكراد في إيران، فلا يتجاوز نصف عددهم في تركيا، أي ١٠ في المئة من مجموع السكان الإيرانيين البالغ أيضاً ٦٠ مليون نسمة. لكن الأربعة ملايين ومئتي ألف كردي في العراق يمثلون حوالي ٢٣ في المئة من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ ١٨ مليون نسمة، ويشكّلون تقليدياً أكبر تجمع كردي في بلدان المنطقة نسبة إلى مجموع السكان في كل بلد (وهذا العامل، إضافة إلى وعورة مناطقهم الجبلية، والتدخلات الأجنبية، والتوتر ما بين الأقلية السنية العربية والأغلبية الشيعية في دولة مصطنعة، يساعد على تفسير أسباب حصول انتفاضات كردية في العراق على امتداد سنوات هذا القرن، أكثر من جيرانه، في حين أن عدد أكراد سوريا، لا يتجاوز حدود المليون نسمة، ويعتقد أنهم لا يمثلون سوى ٩ في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي ثلاثة عشر مليوناً. أما في جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا، فإن عدد الأكراد لا يتجاوز الثلاثمئة ألف شخص، في

حين أن عددهم في بلدان أوروبا الغربية يصل الى سبعمئة ألف، منهم أربعمئة ألف يعيشون في ألمانيا وحدها^(٣). في الواقع، يمثل الأكراد حالياً، حوالي ١٥ في المئة من مجموع السكان في منطقة الشرق الأوسط. وهذا يشكل دليلاً ملموساً على عودة العافية الى النمو الديموغرافي الكردي بعد مراحل طويلة من الضمور. ففي أواسط القرن الثامن عشر فقط، ارتفع عدد الأكراد مجدداً، الى ما كان عليه قبل قرنين ونصف، وهي المدة الزمنية التي احتاج إليها هذا الشعب للتغلب على النتائج المدمرة للحروب المتعاقبة التي خاضها، والطاعون، واكتشاف فاسكو دا غاما طريق «رأس الرجاء الصالح» الى الهند في العام ١٤٩٧. وقد أدى هذا الاكتشاف الى اعتماد النقل البحري كوسيلة اتصال رئيسية بالشرق الأقصى، مهمشاً بذلك «طريق الحرير» البرية التي كانت تربط هذه المنطقة بأوروبا عبر أراضي كردستان.

أسهم تضافر هذه العوامل مع المصائب الأخرى التي حلت بالأكراد، في تحويل كردستان من منطقة زراعية ومزدهرة نسبياً، الى منطقة متخلفة ونائية. وفي غياب التجارة البرية، لم تعد هناك اية حاجة لشق الطرق، أو الى وجود دولة تضمن استمرار التواصل ما بين المناطق، وتتولى إدارة شؤون الأكراد. وبنتيجة القتال المستمر، انهار المجتمع الكردي الحضري والزراعي مفسحاً في المجال أمام عودة البداوة التي يظل التساؤل عما إذا كان الأكراد قد نجحوا في الخروج منها مجدداً، مطروحاً حتى يومنا هذا. وكان الأكراد متخلفين جداً الى درجة أن احتكاكهم بالإمبراطورية الروسية الساعية الى التوسع في القرن التاسع عشر، مثل بالنسبة إليهم اتصالاً بحضارة متطورة ومجتمع حديث، مع أن روسيا كانت تعتبر آنذاك دولة متخلفة بالمقارنة مع دول أوروبا الغربية. الى حين انهيار الإمبراطورية العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ظلت كردستان منطقة «جبلية هامشية» ومعزولة^(٤). فلم يفوت الأكراد آنذاك، أفضل فرصة في تاريخهم لنيل الاستقلال فحسب، بل لطمخوا أيديهم بدماء الأرمن، من خلال مساهمتهم الفعالة في المذابح التركية التي أسفرت عن إبادة مليون أرمني في العام ١٩١٥. وعلى الرغم من التجاهل الغربي لدور الأكراد في تلك الحرب، تؤكد بعض المصادر الكردية أن «حوالي أربعمئة ألف قتيل كردي» سقطوا أثناء القتال في تركيا فقط^(٥). وجرى ترحيل حوالي سبعمئة

ألف كردي تركي من مناطق القتال مع القوات الروسية في شرق تركيا، «توفي نصفهم على الأقل»، أثناء النزوح^(٦). كذلك مات الكثير من الأكراد جوعاً، في إيران التي ظلت على الحياد أثناء الحرب، وفي المقاطعات العثمانية التي أصبحت في ما بعد جزءاً من العراق. وعندما حل السلام في العام ١٩١٨، كانت «كردستان قد أضحت بلاداً ذات بنية تحتية مدمرة، يعاني مجتمعها من ارتباك شامل، ومثقفوها مبعثرون في حين يسيطر زعماء القبائل والمشايخ على ما تبقى منها»^(٧).

تخلت الدول الشديدة المركزية التي نشأت في كل من إيران وتركيا والعراق وفقاً للنموذج الأوروبي الغربي للدولة-الأمة، عن التسامح الذي تميزت به الإمبراطوريتان العثمانية والإيرانية حيال الأقليات الإثنية، لمصلحة التعصب القومي الضيق الأفق. وفي مواجهة عدوانية هذه الحكومات والجهود الحثيثة التي بذلتها لإنهاء تعلق الأكراد بلغتهم، وملابسهم التقليدية، وثقافتهم، حافظ الشعب الكردي على هويته المميزة حتى عندما تعرض أبناؤه للتهجير من قراهم وجبالهم التي يتغنون بها، الى مناطق تبعد عنها آلاف الأميال.

على الرغم من تبعثرهم على امتداد القرون الماضية من مقاطعة بلوشستان عند الحدود الباكستانية وعلى طول الحدود الإيرانية-التركمانية، وعلى الرغم من انتشارهم خلال العقود الأخيرة، في ضواحي مدينة إسطنبول والعديد من المدن الألمانية والسويدية، سواء بفعل عمليات التهجير التي يتعرضون إليها أم بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها، إلا أن الأكراد لم يشكوا يوماً في هويتهم القومية. وقد عمدت دول المنطقة، على الرغم من تنوع أيديولوجياتها (مثل الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، والعراق في عهد صدام حسين، وتركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، وسوريا البعثية في الستينات، وإيران ما بين العامين ١٩٢٥ و١٩٤١)، الى اقتلاع الأكراد من موطنهم الأصلي، ونقلتهم الى قرى صغيرة ونائية. فجميع هذه الدول اعتقدت بأنه إذا تم إبعاد الأكراد عن جبالهم وهضابهم، فسيختلون عن هويتهم القومية، أو عن نضالهم القومي على الأقل، لكن هذه السياسة لم تنجح حتى الآن في تحقيق أهدافها.

ليس لدى الأكراد ميل أيديولوجي الى تمجيد تراثهم على غرار ما تفعله شعوب أخرى في الشرق الأوسط، تبجل أمجاد الماضي، سواء أكانت حقيقية

أم وهمية، وتتخذ منها دليلاً على حتمية بلوغ مستقبل زاهر. فجدور الثقافة الكردية لا تعود الى نصوص قديمة، كما هو الحال بالنسبة الى سائر شعوب المنطقة وإثنياتها مثل: اليهود والعهد القديم، والمسيحيين الآشوريين والعهد الجديد، أو الأرمن وما تمتلكه كنيستهم من محفوظات قيّمة، أو العرب والقرآن.

كذلك، ليس لدى الأكراد التراكم الحضاري الذي تزخر به الثقافتان الفارسية والتركية، أو ما راكمتاه من معرفة إدارية، لتعزيز وعيهم لهويتهم التاريخية. فعلى غرار غيرهم من الشعوب المهزومة باستمرار على مر التاريخ، يسعى الأكراد في ظلّ ظروف غير مؤاتية، الى كتابة تاريخهم الذي طالما تجاهله المنتصرون في الشرق الأوسط. وغالباً ما اضطرّ المثقفون الأكراد الى استخدام الآنية الفخارية والخزفية القديمة التي اكتشفها غيرهم، وما تحمله من نقوش ومؤشّرات ودلالات، للتشديد على هويتهم القومية المتميزة. ويرأي أحد الباحثين الأكراد المعاصرين، فإن «كتابة التاريخ الكردي، مهمة صعبة جداً، لأنها تتطلب غالباً استخراج المعلومات واستقراءها من مصادر تاريخية متعدّدة لم تأت على ذكر الأكراد إلا بطريقة عرضية»^(٨).

لكن تاريخ الأكراد لا يخلو من الغموض حتى عندما تكون مصادره كردية. فإذا كانت لكل حضارة، أسطورة تحدّد أصولها، فإن لدى الأكراد أسطورتين على الأقلّ. فالأسطورة الأولى تؤكد أن الأكراد هم أحفاد شبّان وفتيات تمكّنوا من النجاة بأنفسهم من برائن مجرم دموي استولى على عرش بلاد فارس، وعرف في الأساطير القديمة باسم «زهاق» الطاغية. وتقول هذه الأسطورة إن الثعابين التي نبتت على كتفي «زهاق»، كانت تأكل يوماً أدمغة الشبّان والفتيات. وخوفاً من انقراض جنسهم، قام وزراء «زهاق» بإبدال الأدمغة البشرية بأدمغة خراف، وهربوا الشبّان والفتيات القلائل الذين أمكن إنقاذهم من الموت، إلى الجبال ومنهم تحدّر الأكراد. أما الأسطورة الثانية فتقول إن الملك سليمان الذي حكم الجنّ أيضاً، أمرهم بالذهاب الى أوروبا لإحضار خمسمئة فتاة جميلة ليضمّنها الى حريمه. وعندما عاد الجنّ، وجدوا أن سيّدهم قد توفي، فاحتفظوا بالفتيات لأنفسهم، ومنهم تحدّر الأكراد.

لم يعد تعدّد الأساطير ولا الشعوب التي عبرت أو استوطنت كردستان، والتي يتحدّر منها الأكراد، يسبب لهم أي إحراج: فهناك أدلة مادية كثيرة،

على أن العديد من الشعوب عبرت كردستان، أو هاجرت إليها على مرّ العصور القديمة. ولا يمكن تمييز الكردي الأسمر والقصير القامة، عن أبناء أوروبا الجنوبية، أو المشرق، أو العرب أو الفرس. لكن توجد أعداد كبيرة من الأكراد الشقر والطويلي القامة ومن ذوي العيون الزرق، ويعيشون في شريط ضيق يمتدّ من بحيرة أروميه في غرب إيران ويمرّ عبر معظم مناطق شمال العراق وصولاً إلى الحدود السورية، ويتحدّرون من قبائل أوروبية غزت المنطقة قبل قرون عدة. وعلى الرغم من كل هذه المعطيات، إلا أن أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا، ويليام لين ويستيرمان، أكّد قبل نصف قرن من الزمن، أن بإمكان الأكراد ادّعاء أنهم حافظوا على نقاء عرقهم، وحافظوا على السمات الرئيسية لثقافتهم لمدة زمنية أطول مما فعله أي شعب يعيش في أوروبا اليوم»^(٩). وقد لاحظ هذا المؤرخ الأميركي أن الأكراد عرفوا البداوة واعتمدوا على الرعي في معيشتهم، منذ العام ٢٤٠٠ قبل الميلاد.

يؤكد بعض الباحثين أن سكّان جبال كردستان كانوا روّاد الزراعة منذ إثني عشر ألف سنة قبل الميلاد، وأنهم دجّنوا الماعز والخراف والخنزير، وزرعوا القمح والشعير والشوفان والجاودار والعدس. ويعتقد بأن استخدام الأدوات النحاسية لأول مرة في التاريخ، بدأ في الألف السابع قبل الميلاد في منطقة دياربكر في كردستان تركيا، وبأن الأدوات البرونزية ظهرت في هذه المنطقة أيضاً في الألف الرابع قبل الميلاد. وعلى الرغم من أهمية هذه المساهمات الكردية في تطوّر البشرية، إلا أن مركز الحضارة انتقل جنوباً إلى بلاد ما بين النهرين. فالبقاء على قيد الحياة في هذه السهول، يتطلّب إيجاد دولة قوية ومنظمة (أي جباية الضرائب، إيجاد جيش قوي، وإدارة فعّالة، واستنباط الكتابة)، الأمر الذي لا يبدو حيويّاً بالنسبة لمن يعيش في الجبال.

تدقّق الغزاة بكثرة على كردستان في طريقهم نحو الغرب. فما بين العامين ١٢٠٠ و٩٠٠ قبل الميلاد، أدّت هجرة القبائل الهندو-أوروبية إلى تدمير وتمزيق معظم أنحاء كردستان وجنوب غرب آسيا. وقد احتلّ أحد أشهر هؤلاء الغزاة، «كسرى العظيم»، في العام ٦١٢ ق.م. مدينة نينوى وقضى على الإمبراطورية الآشورية التي سيطرت على جبال كردستان على مدى ألف وخمسة سنة. ومنذ تلك الأيام عرف الأكراد بقدراتهم القتالية، عموماً، وبتقاناتهم فنون حرب العصابات، خصوصاً. وعلى مرّ العصور، انخرط

الأكراد في مختلف الجيوش الأجنبية، حتى أن الجيش الأحمر أنشأ فوجاً كردياً خاصاً أسهم خلال الحرب العالمية الثانية في تحرير مدينة مينسك من النازيين .
في العام ٤٠١ ق.م. ، خلّد «زينوفون» الإغريقي، اسم الأكراد أو سكّان كردستان آنذاك والذين أطلق عليهم اسم «الكردوخوي»، وأكسبهم شهرتهم كمقاتلين أشداء في كتاب وضعه عن بطولاتهم وحمل اسم «أنا بازيس». وفي هذه الرواية الملحمية، يصف «زينوفون» انسحاب عشرة آلاف مرتزق إغريقي يعملون في خدمة أمير فارسي يطالب بعرش بلاد فارس، الى البحر الأسود، مشيراً الى أنهم «أمضوا ليلة هائلة وأكلوا حتى التخمة، وتحدّثوا عما خاضوه من أهوال. فقد عبروا بلاد الكردوخوي بصعوبة شديدة وأمضوا الوقت كله في محاربة الكردوخوي، وعانوا بسببهم أكثر بكثير ممّا ألحقه بهم ملك فارس وقائد قواته، الجنرال تيسافيرنيس، من خسائر»^(١٠).

بعدها بفترة قصيرة، توصل مؤرّخ إغريقي آخر هو ديودوروس الى استنتاج تبنّاه كثيرون بعده على مرّ العصور اللاحقة. فقد رأى أن «من الأفضل إبقاء الأكراد في معاقلهم الجبالية بدلاً من احتلالها، لأن ذلك سيّتسبّب للإمبراطوريات أو الجيوش التي تحتلّها، بمتاعب تفوق ما يمكن تحقيقه من مكاسب. ويكفي منعهم بالقوة أو بالرضى، من تهديد السهول»، لدرء أذاهم. لكن هذه المهمة لم تكن سهلة على الدوام بسبب «ولع الأكراد بإطلاق النار على أي هدف متحرك، لا سيما إذا كان الهدف بشرياً، والذي لم يتغير كثيراً منذ أيام «زينوفون»، على حدّ تعبير ويستيرمان الذي يشير الى كره الأكراد لجباة الضرائب، ورفضهم التطوّع في جيوش حكّامهم».

في أغلب الأحيان، ارتبط مصير الأكراد بمدى قدرتهم على صدّ القوى الساعية الى السيطرة عليهم، بدءاً بالملكين الأشوريين شلمانصر الثالث وسرجون الثاني اللذين أرسلوا خلال القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد على التوالي، حملات تآديبية ضد سكّان المنطقة المعروفة اليوم باسم كردستان. وعندما كانت الظروف مؤاتية لهم، تمكّن الأكراد من بلوغ شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمناطق القريبة من الخليج الفارسي. وخلال المرحلة التي يطلق عليها الأكراد أحياناً اسم «العهد الكردي في الإسلام» (والذي يمتدّ من القرن العاشر حتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي)، امتدّ حكمهم أو الحكم الذي دافع عنه الجنود الأكراد، من آسيا الوسطى الى الهلال الخصيب، والى

ليبيا واليمن وشبه الجزيرة العربية .

بفضل كفاءاتهم القتالية وهجراتهم، أسهم الأكراد في حماية قلب منطقة الشرق الأوسط من الغزاة، عموماً، والصليبيين، خصوصاً. فقد لعبوا دوراً ماثلاً للدور الذي لعبه الإسكتلنديون على مدى قرون طويلة في الجيش البريطاني، وبرعوا في الهندسة المعمارية، وعلم الفلك، والتاريخ، والرياضيات، والفلسفة، والموسيقى. وقد ولد أشهر قائد كردي على مرّ التاريخ، صلاح الدين الأيوبي، في بلدة تكريت الواقعة على نهر الفرات (وهي أيضاً مسقط رأس صدام حسين)، حيث كانت عائلته الأرستقراطية تعمل في خدمة سلطة غير كردية. وحتى اليوم، لا يزال المؤرخون يتساءلون عما إذا كان صلاح الدين قد اعتبر نفسه كردياً فعلاً أم لا، سيما وأنه لم يزر كردستان أبداً برأيهم. وقد بدا آنذاك هذا النمط العسكري المرتزق، جذاباً بالنسبة الى العديد من الأرستقراطيين الأكراد، على الرغم من أن بعض المؤرخين يؤكد أن صلاح الدين اعتبر نفسه جندياً يدافع عن الإسلام، لا كردياً.

في البداية، كان صلاح الدين، ووالده، وعمه، في خدمة أمير تركي حكم سوريا (هو الأمير نور الدين زنكي، المترجم)، وكان معظم جنودهم من الأتراك. وقام صلاح الدين بإنهاء الخلافة الفاطمية الشيعية في مصر، لتعزيز موقع الخلافة السنية في بغداد، وهزم الصليبيين في معركة حطين في العام ١١٨٧م. ، واستعاد منهم القدس في العام التالي، وهزم الملك البريطاني ريكاردوس قلب الأسد. وبسبب معاملته اللائقة لمن هزمهم من أعدائه المسيحيين واليهود، أطلق على صلاح الدين لقب «أمير الفرسان»، وحكم من العام ١١٧٤ حتى ١١٩٣م. ، ووسّع المملكة الأيوبية التي حملت هذا الاسم نسبة الى والده، واستمرت سلالته في السلطة، بشكل أو بآخر، حتى نهاية القرن الخامس عشر، في حين نشأت إمارات كردية أخرى في بلاد القفقاس وفي وسط وجنوب كردستان.

مع مطلع القرن الثالث عشر، بدأت قبائل الترك بالتدفق على غرب آسيا. ومنذ العام ١٢٣١م. ، تسبّب الغزاة المغول بأضرار جسيمة حيثما مروا، الى درجة أن الزراعة في كردستان لم تنتج بعد قرن على الغزو المغولي، سوى عشرة في المئة من إنتاجها خلال السنوات التي سبقتة. وفي العام ١٣٩٣م. ،

دمّر ابن تيمورلنك، دياربكر وماردين وغيرها من المدن الكردية في تركيا. وفي العام ١٤٠١، ردّ تيمورلنك على ثورة كردية ضدّه، بتدمير إربيل، الموصل، وجزرة (وهي مدينة كردية في تركيا قريبة من الحدود مع سورية والعراق، المترجم).

بعد قرن تقريباً، أسفرت الحروب المستمرة ما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، عن تدمير معظم أنحاء كردستان، لا سيّما بعد معركة «تسالديران» في العام ١٥١٤، والتي تمكّن فيها العثمانيون من الانتصار على الصفويين قرب بحيرة «فان» الواقعة في تركيا اليوم. وعلى امتداد القرن التالي، استمرّ القتال بين العثمانيين والفرس مع كل ما يتسبّب به ذلك من دمار كثيف في كردستان. وعمد العثمانيون الى دفع الفرس باستمرار نحو الشرق، الى أن تمّ الاتفاق على ترسيم الحدود التي ظلّت قائمة على مدى ثلاثمئة سنة. ولم يكتف الجانبان بتحويل كردستان الى ساحة قتال، بل لجأ كل منهما الى سياسة الأرض المحروقة والى تهجير الأكراد من مناطقهم، لحرمان الطرف الآخر من الموارد البشرية اللازمة لمواصلة الحرب.

تعتبر سياسة التهجير تقليداً قديماً في الشرق الأوسط يعود الى العصور القديمة، إذ تباهى البابليون والآشوريون بلجوتهم الى هذه العقوبة مراراً. لذا، عمد السلطان سليم العثماني بعد انتصاره في معركة «تسالديران»، الى ترحيل قبائل كردية عدّة بأسرها الى وسط وشمال الأناضول، والى جنوب أنقرة، خصوصاً، حيث لا يزال أحفاد هذه القبائل يعيشون حتى اليوم، والى مناطق أخرى نائية مثل بلغاريا. لكن أعمال السلطان سليم بدت بسيطة بالمقارنة مع ما فعله الصفويون الذين هجّروا مئات الآلاف من الأكراد (فضلاً عن الأرمن والأذريين والتركمان)، من أراضيهم وأرغموهم على الانتقال الى عمق الامبراطورية الفارسية. وعلى امتداد العامين ١٥٣٤ و١٥٣٥، عمد الصفويون، أثناء تراجعهم أمام القوّات العثمانية، الى تدمير المدن والأرياف الكردية بانتظام، وإحراق المحاصيل، وردم القنوات والآبار، وتخریب أنظمة الريّ.

وفي وقت لاحق من ذلك القرن، عمد الشاه عباس الأوّل الى تسريع هذه العملية. فأرسل الأكراد الى الشرق، نحو أذربيجان في البداية، ومن ثمّ الى خراسان في مواجهة تركمانستان، حيث لا يزال يقيم فيها أحفادهم الى اليوم،

على بعد ألف ميل من موطنهم الأصلي. وبذلك نقل الصفويون القبائل الكردية المتمردة من حدودهم الغربية، وأحالوها إلى قوات حرس حدود عند حدودهم الشمالية الشرقية. كذلك تم إبعاد قبائل كردية أخرى الى مناطق نائية، مثل جبال الهندوكوش في أفغانستان، وجنوب شرق إيران المواجهة لمقاطعة بلوشستان الباكستانية.

أدت سيادة البدو الرحّل على المجتمع الحضري الى إحداث تغييرات لغوية في كردستان أيضاً. فاللغة الكردية تنتمي الى الفرع الآري من عائلة اللغات الهندو-أوروبية، وهي قريبة جداً من اللغة الفارسية الى درجة تدفع الخبراء في الشؤون الكردية، الى تشبيه العلاقات ما بين هاتين اللغتين، بتلك القائمة ما بين الألمانية والداغمركية. وكانت «البهلوانية» لغة الأكراد الأوائل، وانتشرت في قلب كردستان على طول سلسلة جبال زاغروس وعلى طول الحدود العراقية-الإيرانية. وبفضل هجرة الأكراد على امتداد القرون التالية نحو الشمال، انتشرت هذه اللغة في تركيا.

لكن منذ القرن السادس عشر، ومنذ انهيار المجتمع الكردي الحضري على طول منطقة الحدود ما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، تعرّضت «البهلوانية» لتهميش متزايد، وحلت محلّها اللغة «الكرمانجية»، وهي لغة البدو الأكراد الذين ظهروا في منطقة «هكّاري» الجبلية غربي بحيرة «أوروميه» على جانبي الحدود العراقية-التركية. ويتفرّع عن كل من «البهلوانية» و«الكرمانجية»، لهجتان رئيسيتان متقاربتان. فـ «البهلوانية» سائدة في طرفي كردستان، وإحدى لهجتيها الرئيسيتين، هي «الغورانية»، تنتشر أساساً في جنوب كردستان إيران وينطق بها حوالي مليون ونصف المليون كردي. أما اللهجة الأخرى، فهي «الزازا»، وتنتشر أساساً في تركيا في محيط مدن «تونجلي»، و«بينغول»، و«سيويريك»، وفي بعض الجيوب المحيطة بمدن «ملاطية» و«أديامان»، و«مراش»، وينطق بها حوالي ٥, ٤ مليون كردي وتركي. فهذه اللهجة السائدة أساساً في اوساط العلويين الأكراد والأتراك (وهي طائفة تتبع طقوساً إسلامية وأخرى سابقة على ظهور الإسلام)، على الرغم من أنها منتشرة أيضاً في صفوف بعض الأكراد السنة.

تتفرّع عن «الكرمانجية» لهجتان رئيسيتان: الأولى تعرف باسم «الكرمانجية الجنوبية» أو «السورانية»، وهي تنتشر في اوساط بعض أكراد إيران والعراق،

في حين تعرف الثانية باسم «الكرمانجية الشمالية» أو «البهدينانية» السائدة بين معظم أكراد العراق وإيران وتركيا. ويعتقد الخبراء بأن ثلاثة أرباع الأكراد في العالم، يتكلمون باللغة «الكرمانجية»، ويشبهون الفوارق ما بين هذه اللغة و«البهلوانية»، بالفوارق القائمة ما بين الفرنسية والإيطالية، ويؤكدون بأن الناطقين بإحدى هاتين اللغتين، قادرون على فهم نصف ما يقوله الناطقون بالأخرى، ويشيرون الى وجود علاقات أوثق ما بين «الكرمانجية الشمالية أو البهدينانية»، و«السورانية أو الكرمانجية الجنوبية». أما «الغورانية»، فقد كانت تاريخياً، لغة الأدباء والمجتمع الراقي في مختلف أنحاء كردستان. لكن الحروب المدمرة التي ضربت كردستان، قضت على معظم الأدب الكردي الذي يعود الى ما قبل القرن السادس عشر الميلادي، فلم يصلنا منه سوى أجزاء بسيطة.

مع نهاية القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت اللغة «الكرمانجية» منتشرة على نطاق واسع، الى درجة استخدامها في كتابة ثلاث ملاحم تعكس أولى المشاعر القومية الكردية. فقد كتب أمير مدينة بتليس، الأمير شرف الدين، «الشرفنامه» التي تعتبر أول كتاب شامل عن تاريخ الأكراد. وفي هذا الكتاب، يعرب الأمير عن أسفه «للجنة الانقسام والفرقة» التي أسقطها النبي محمد على الأكراد، خوفاً من أن «يسيطروا على العالم» بفضل كفاءاتهم القتالية. وتعتبر الكلفة الباهظة للانقسامات الكردية، أحد الموضوعات الرئيسية في ملحمة «ميم-و-زين» (MEM-O-ZIN) التي تشبه قصة «روميو وجولييت»، وتعكس التطلعات القومية الكردية. أما ملحمة «دم دم» (DEM DEM)، فتمجد المقاومة البطولية والانتحارية على غرار أسطورة الماسادا (MASSADA) اليهودية (عندما فضل اليهود المحاصرون في قلعة «ماسادا»، الانتحار على الاستسلام للرومان، المترجم)، التي أبداها أمير قبيلة «برادوست» في كردستان العراق، والذي يعرف باسم «الحان ذو الذراع الذهبية»، في مواجهة الشاه عباس الأول الصفوي.

أصبحت «السورانية» لغة الثقافة الكردية في عصرنا هذا، بسبب ضعف استخدام اللهجات الأخرى. وبصرف النظر عن جميع ما ارتكبه العراق بحق الأكراد، إلا أنه منحهم منذ أيام الانتداب البريطاني، حق تطوير ثقافتهم ولغتهم. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء اتخذ بعد طول تردد وظل جزئياً،

إلا أن بغداد سمحت للأكراد باستخدام لغتهم لإصدار الصحف والمجلات والكتب، وفي البث الإذاعي والتلفزيوني، وفي المدارس والجامعات، مع أنها ظلت حذرة وراقبت بشدة كل ما ينشرونه أو يبثونه. وهو أمر لم يحظ به الأكراد في أي دولة أخرى في الشرق الأوسط. ولذلك كان من الطبيعي أن يصدر ٨٠ في المئة من الكتب الكردية في القرن الحالي، باللغة «السورانية». فإلى حين قيام الرئيس التركي تورغوت أوزال بتعديل القانون في العام ١٩٩١، كانت الكتب الكردية تطبع في أوروبا وتهرب إلى تركيا على مدى سبعة عقود تقريباً.

على هذا الصعيد، يتحمل الغرب مسؤولية كبرى. ففي شهر تموز من العام ١٩٢٣، تعهد أتاتورك، الساعي آنذاك إلى خطب ود الحكومات الغربية لإنهاء احتلال الحلفاء لمدينة إسطنبول، في المادة ٣٨ من «معاهدة لوزان»، بعدم فرض «أي قيود على استعمال سكان تركيا لأية لغة في علاقاتهم اليومية والتجارية، وفي إدارة شؤونهم الدينية، أو في إصدار الصحف والمجلات والكتب، أو في عقد الاجتماعات العامة». لكن القوى الغربية خرجت من الحرب العالمية الأولى منهكة، وكانت بريطانيا غير مستعدة لإنفاق المزيد من الأموال أو لبذل الجهود الدبلوماسية اللازمة لمواجهة أتاتورك، خصوصاً بعد الهزيمة التي ألحقها بحلفائها اليونانيين في العام السابق.

كانت لندن تسعى أيضاً إلى ضمان دعم أنقرة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، كما كانت مصممة على التوصل إلى تسوية معها بشأن الحدود الشمالية للعراق الخاضع للانتداب البريطاني من أجل ضمان سيطرتها على نفط الموصل. وكان أتاتورك مصيباً في شعوره بأن الدول الغربية لا تملك الإرادة اللازمة لمواجهته، فأعلن، في شهر تشرين الأول من ذلك العام، قيام الجمهورية التركية. وبعد بضعة أشهر، ألغى الخلافة وأغلق المدارس الكردية، وحظر جميع منظمات الأكراد، ومنشوراتهم فضلاً عن جمعياتهم ومعاهدتهم الدينية القوية، وحرّمهم من جميع حقوقهم الثقافية.

في ظلّ الانتداب الفرنسي على سوريا ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، جرى تشجيع الأكراد على إصدار منشوراتهم بلغتهم الأم. لكن هذه المنشورات منعت بعد استقلال سوريا في العام ١٩٤٦. أما حكّام إيران، بدءاً من عهد رضا شاه بهلوي خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ووصولاً إلى

الجمهورية الإسلامية، فقد منعوا الأكراد باستمرار من استخدام اللغة الكردية في التعليم أو لإصدار منشوراتهم، باستثناء حقتين قصيرتين. فالحقبة الأولى نشأت مع قيام جمهورية مهاباد في العام ١٩٤٦ وانتهت بنهايتها، في حين امتدت الحقبة الثانية على مدى السنوات الأربع الأولى من عمر ثورة آية الله روح الله الخميني في العام ١٩٧٩. أما في الأتحاد السوفياتي، فقد تمتع الأكراد، الى حين انهياره، بحق استخدام لغتهم الأم في التعليم وإصدار المطبوعات والكتب للجاليات الكردية الكبيرة في جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان. لكن الجاليات الكردية الصغيرة التي شتتها ستالين في مختلف أنحاء آسيا الوسطى عشية الحرب العالمية الثانية لم تبد اهتماماً مماثلاً باستخدام لغتها الأم.

وكان هذه الاختلافات اللغوية لا تكفي الأكراد ولا تشكل حاجزاً كافياً يحول دون إيجاد لغة موحدة تستخدم في التعليم والكتابة، ليوажها مشكلة جديدة تتمثل في اختلاف الأبجديات المستخدمة لكتابة لغاتهم، ما بين بلد وآخر. ففي إيران، تستخدم الأبجدية الفارسية لكتابة «الغورانية»، في حين تستخدم أبجدية عربية-فارسية معدلة لكتابة «السورانية» في العراق وإيران، و«الكرمانجية الشمالية» في العراق. أما أكراد تركيا، فيتعلمون في الخارج «الكرمانجية» ويستخدمون في الكتابة أبجدية لاتينية معدلة استنبطها الأمير «كامران بدرخان» في سوريا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، في حين يستخدم أكراد الأتحاد السوفياتي الأبجدية الكيريلية.

كل هذه العوامل، بالإضافة الى ما تسببه طبيعة بلادهم الجبلية من عزلة وتفتت، زرعت اليأس في نفوس أولئك القوميين الأكراد المقتنعين بأن وحدة شعبهم ستصبح أقوى في حال تم إيجاد لغة موحدة يستخدمها ويفهمها جميع أبنائه. ويشير هؤلاء القوميون بمرارة الى أن العرب نجحوا منذ زمن بعيد في فرض لغتهم الفصحى، كلغة مشتركة بين جميع الشعوب العربية، لنخطي مشكلة عدم إمكان استخدام اللهجات المحلية للتفاهم في ما بينهم، بفضل هبة لغة القرآن وأهميتها. أما في تركيا، فقد أفضت الإصلاحات اللغوية التي نفذها أتاتورك خلال العشرينات والثلاثينات، الى استخدام أبجدية لاتينية، والى تخليص اللغة التركية من العديد من المفردات العربية والفارسية، في حين يلعب الأدب الكلاسيكي الفارسي دوراً توحيدياً في إيران.

على الصعيد الديني، لا يبدو الأكراد موحدين أيضاً. فحوالي ٧٥ في المئة منهم، هم مسلمون سنة (ويتحدثون الكرمانجية). ولكن توجد أقلية شيعية كبيرة يتراوح عدد أفرادها ما بين المليون والمليون ونصف كردي، يعيشون أساساً في الطرف الجنوبي لکردستان إيران قرب مدينتي كرمشاه وهمدان وفي منطقة خراسان الشرقية. وعلى غرار جبل لبنان، شكّلت جبال كردستان الوعرة، منذ زمن بعيد، ملجأ لجميع الأقليات الدينية والتي وجد بعضها أن من الأفضل له أن يخفي حقيقة معتقداته الدينية، خوفاً من التعرّض للاضطهاد المستمرّ على أيدي أبناء المذاهب المتشدّدة الحاكمة.

هذا الأمر ليس بجديد بالنسبة الى الشرق الأوسط حيث يعرف باسم «التقيّة» التي تمارسها طوائف إسلامية عدّة، مثل الدرّوز والعلويين، والتي يتهمها السنّة وحتى الشيعة، بالهرطقة. فقد اعتاد أبناء الشرق الأوسط على حصول تغييرات مفاجئة في السلطة السياسية التي يصعب وصفها بأنها متسامحة، وتعلّموا تغيير معتقداتهم الدينية، أو مسابرة التيار السائد لحماية أنفسهم. وعلى مدى العصور الماضية، اعتنق قسم كبير من الأكراد اليهودية، ثم المسيحية، فالإسلام، بالطبع (في الواقع، فقد هاجر معظم اليهود الأكراد، وأغلبهم كان يعيش في العراق، الى إسرائيل غداة قيامها في العام ١٩٤٨. وفي أواسط التسعينات، هاجر من تبقى منهم وعددهم لم يتجاوز بضع مئات من الأشخاص، في حين يهاجر المسيحيون الأكراد بأعداد كبيرة الى الدول الغربية).

يؤلف أتباع إحدى الديانات القديمة جداً، والمعروفة باسم «عبادة الملائكة»، أكبر أقلية دينية في كردستان. فهذه الديانة الكونية السابقة على ظهور الإسلام، تتكوّن من ثلاثة فروع متمايضة وتحمل أسماء مختلفة هي: «العلويون»، و«أهل الحق»، و«اليزيديون» (والتسمية الأصحّ، وفقاً للمصادر الكردية، هي الإيزيديون، نسبة الى كلمة «يزدان» الإيرانية التي تعني الله، المترجم). وعلى الرغم من أن عدد أتباع هذه الديانات يتناقص باستمرار، إلا أن بعض الخبراء في الشؤون الكردية يؤكّدون أنهم يمثلون حوالي ربع (بل حتى ثلث) الأكراد. ويمكن القول إن هذه التقديرات، مثل سائر التقديرات الخاصة بالأكراد، ربما تعاني من بعض المبالغة^(١١). والمعتقد الرئيسي المشترك بين هذه الديانات الثلاث (الذي تتضمنه كتبها المقدّسة، أو يتمّ تناقله شفهيّاً لإبقائه سرّاً

بالنسبة الى غير المؤمنين)، يتمثل في الإيمان بوجود سبع تجليات إلهية متتالية، تحمي الكون من سبع قوى مادية شريرة.

في أغلب الأحيان، ترجع هذه الديانات عملية الخلق الى بيضة أو لؤلؤة كونية احتوت على الروح الكونية. وعلى سبيل المثال يشير «المصحف»(*)، وهو الكتاب المقدس لدى اليزيديين الى أن «الله خلق في البداية لؤلؤة بيضاء من أئمن المواد الموجودة لديه، ثم خلق طائراً وأطلق عليه اسم «عتر»، ووضع اللؤلؤة على ظهره وظلّ يجوب الكون بها، على مدى أربعين ألف سنة». ويؤمن أتباع هذه الديانات بتقمص الأرواح وبالتجسد الإلهي المتكرر، ويشددون على أهمية الخير والشر على حدّ سواء، بالنسبة الى عملية الخلق، ولضمان استمرار العالم المادي.

عانى أبناء هذه الطوائف من اضطهاد مستمرّ من جانب السلطات السنية إجمالاً، والشيعية أحياناً (وعلى أيدي إخوانهم الأكراد في بعض الأحيان)، واتهمهم مضطهدوهم بأشنع التهم وأفظعها، والتي تراوحت ما بين الهرطقة وإقامة حفلات العريضة والمجون التي يتمّ فيها تبادل الزوجات تحت جناح الظلام. وفي الواقع، فإن هذه الديانات تتبنى معتقدات الأديان الأخرى وزعمائها، وتحترم الشخصيات الرئيسية لدى اليهودية، والمسيحية، والإسلام، فضلاً عن الزرادشتية وغيرها من الديانات السابقة على ظهور الإسلام، إضافة الى معتقدات شامانية (معتقدات دينية بدائية سادت في شمال آسيا وأوروبا، المترجم)، حملها معهم الغزاة الترك القادمين من شمال آسيا. وهذا التوفيق ما بين معتقدات متعارضة، لم يكن بريئاً دوماً، واستخدم، في الواقع، للمناورة في مواجهة الديانات المنافسة.

على سبيل المثال، تمكّن العلويون أثناء ذروة نفوذهم في الفترة الممتدة ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، من التأثير بقوة على الإسلام الشيعي في بلاد فارس (والبعض يؤكد أنهم نجحوا في ابتلاعه). وعلى الرغم من أن اليزيديين يمثلون اليوم أصغر هذه الطوائف، إلا أنهم تمكّنوا في عهد صلاح الدين، من الازدهار وانتشرت معتقداتهم وبلغوا الجبال المشرفة على مدينة

(*) في الحقيقة، فإن لدى اليزيديين كتابين مقدّسين: الأوّل هو «مصحف رش»، أو «المصحف الأسود»، والثاني هو «جلوه» أو التجلي، المترجم.

أنطاكية والبحر الأبيض المتوسط. وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر، بلغ نفوذهم حداً دفع المسيحيين والمسلمين في مناطق كبيرة من الشرق الأوسط تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى مدينة سيواس في وسط تركيا، وكركوك في العراق، وبحيرة أروميه في إيران، الى اعتناق ديانتهم. وتؤكد «الشرفنامه» أنه مع نهاية القرن الخامس عشر، كانت سبع تجمعات، من أصل ثلاثين تجمعاً قبلياً كردياً، تدين باليزيدية.

اضطهد العثمانيون الذين كانوا يجسدون السلطة الزمنية والدينية للإسلام السنّي، هذه الطوائف لأسباب أمنية أحياناً، ولأنهم اعتبروها هرطقة في أحيان أخرى. فمنذ نجاح السلطان سليم الأول في الاستيلاء على ممتلكات الإمبراطورية الفارسية في شرق الأناضول، بعد معركة «تسالديران»، بدأ باضطهاد العلويين، فقتل أربعين ألفاً منهم، لأنه شكّ في أنهم يؤيدون الفرس. وخلال العامين ١٩٣٧ و ١٩٣٨، اقتدت جمهورية أتاتورك العلمانية بالسلطان العثماني، وأرسلت حملات قمع «وقائي» ضخمة ضد العلويين، الأمر الذي دفع أجيالهم اللاحقة الى تبني مواقف أكثر راديكالية. ويعتقد بأن عدد العلويين الأكراد يوازي عدد أتباع هذا المذهب من الأتراك، وهم يتمركزون في تركيا، في محيط مدينتي ملاطية وتونجلي في وسط الأناضول. ويرأي بعض الخبراء، فإن العلويين يمثلون حوالي ٢٠ في المئة من مجموع الأكراد في العالم.

يعتق اليزيديون الذين يطلق عليهم ظلماً اسم «عبدة الشيطان»، ديانة توفيقية تؤلف ما بين المعتقدات الزرادشتية، و«التنوية الفارسية»، واليهودية، والمسيحية، والإسلام، ويعيشون في جماعات معزولة ومبعثرة في جنوب تركيا قرب الحدود السورية والعراقية، في شمال شرق سوريا في منطقة الجزيرة، وفي منطقة عفرين في شمالها الغربي، وفي محيط جبل سنجار في شمال غرب العراق، وشمالي مدينة الموصل. ومنذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين، تمّ إحصاء عشرين عملية إبادة جماعية نفذها الأتراك ضد اليزيديين لإرغامهم على التخلّي عن ديانتهم واعتناق الإسلام، الأمر الذي دفع قسماً كبيراً منهم الى الهرب في اتجاه منطقة القفقاس الروسية. وفي القرن الحالي، هاجر العديد من اليزيديين الى أوروبا، عموماً، وألمانيا، خصوصاً.

وبسبب المحرّمات الدينية، يمنع على اليزيديين ارتداء ثياب زرقاء اللون، أو

التلفظ بحرف الشين «ش»، خوفاً من ذكر الشيطان، وأكل الخس. وقد عانوا في عهد صدام حسين، من قمع واسع النطاق، ولذلك يعتقد بأن عددهم في العراق لا يزيد على الستين ألف شخص. أما أتباع «أهل الحق»، فيعيشون أساساً في تجمعات كبيرة على جانبي الحدود العراقية والإيرانية في جنوب كردستان.

هذه الخصائص تشكل مجملها جزءاً من مكونات المجتمعات الجبلية المعزولة عادة. ولكنها تسهم في تعزيز شعور الأكراد بهويتهم القومية، من جهة، وتمكن الدول من التلاعب بهم والسيطرة عليهم، من جهة أخرى. فقد أدى ولع الأكراد الشديد بالمشاحنات والقتال مراراً، الى تهديد مصير قضيتهم، وسهلت مهمة الدول الساعية الى السيطرة عليهم^(١٢). فالصراعات الكردية عميقة وقديمة، وليست مجرد نسخة شرق-أوسطية عن الصراعات ما بين آل هاتفيلد وآل ماكوي (*).

الصراعات القبلية في كردستان، قوية الى درجة أنه في حال انضمام زعيم إحدى القبائل الى الحركة القومية، فإن زعيم القبيلة المنافسة له قد يقف على الحياد، أو قد يأخذ أموالاً وأسلحة من الحكومة للقتال الى جانب قواتها. ولم تقتصر الصراعات على القبائل، بل شملت أيضاً العشائر المختلفة ضمن القبيلة الواحدة. وإذا كان ملا مصطفى البرزاني قد نجح خلال القرن الحالي، في استقطاب دعم جميع القوميين الأكراد داخل كردستان العراق وخارجها، إلا أنه اضطرّ مراراً الى مقاتلة العديد من القبائل العاملة في خدمة الحكومة العراقية.

تعتبر الخيانة موضوعاً قديماً وحاضراً باستمرار في تاريخ الشرق الأوسط. ففي ملحمة «جلجامش» البابلية التي تعود الى أربعة آلاف سنة خلت، يقع إنكيديو، وهو شاب بريء يعيش في جبال زاغروس، في حبائل امرأة شهوانية من خادמות معبد إلهة الحب في السهول، تقنعه بقطع غابة الأرز، وبالتالي خيانة أصدقائه القدامى، أي الحيوانات البرية التي تعيش في الجبال. وفي قصة

(*) خلال القرن الماضي، اندلعت صراعات عنيفة بين آل هاتفيلد وآل ماكوي المقيمين في منطقة الحدود بين ولايتي فيرجينيا الغربية وكنساكي، وتفاقت خلال الحرب الأهلية التي شهدتها الولايات المتحدة في ستينات ذلك القرن، وعنفت بشدة بين العامين ١٨٨٠ و١٨٩٠ حتى أصبحت مضرب مثل، المترجم.

مشابهة، يقع النحات الكردي فرهارد في غرام زوجة الملك الفارسي خسرو الثاني في القرن السابع ق.م.، والتي تقنعه بتدمير الجبال التي يعيش فيها، ثم تخونه «جرباً على عادة أهل السهول». وفي ذروة يأسه، يلقي فرهارد بنفسه منتحراً من أعلى الجبال التي جاول تدميرها.

لكن التاريخ الكردي حافل أيضاً بقصص خيانة الأكراد لبعضهم البعض. فقد أدت الانتفاضات الكردية المختلفة، الى تعزيز موقع زعماء القبائل الأميين عادة والمعادين بشدة للإنتليجنسيا الكردية المدنية، كما استقطبت الأندال المستعدين لتنفيذ كل ما تطلبه منهم السلطات المركزية، من أجل تحقيق أهدافهم التكتيكية المباشرة. فزعماء القبائل الجبلية المهتمين بالنهب وبتأمين مصالحهم الضيقة، كانوا الطرف الوحيد القادر على توفير المقاتلين اللازمين لتمكين الحركة القومية من تحقيق أهدافها. ولكنهم كانوا أيضاً معادين للنخبة المدنية المتعلمة التي تسعى الى تحقيق الأهداف القومية الكردية والتي تفتقر الى القوى اللازمة لذلك.

هذه الصراعات كانت تعكس التوترات الموروثة من الماضي، ما بين المقاتلين من أبناء الجبال، والمزارعين الأكراد «المتحضرين» والمقيمين في السهول. وقد تبين لاحقاً في هذا القرن، الحافل بالمآسي التي تكبدها الأكراد، أن هذه الصراعات ما بين الأكراد والدول التي تقاسمت أراضيهم، من جهة، وبين الأكراد أنفسهم، من جهة ثانية، تفاقمت على نحو خطير. وعانى الأكراد من العزلة والتجاهل على الصعيد الدولي، وتلاعب الحكومات بهم، وقمع لا حدود لوحشيته، والحظ السيئ، وسوء النوايا تجاههم، فضلاً عن الخيانة الموصوفة. كذلك، فإن عمليات التهجير التي تعرضوا لها، والزوح عن قراهم بحثاً عن لقمة العيش، والتخلف، كلها عوامل أدت الى إضعاف الروابط التقليدية ضمن المجتمع الكردي. ومع انتشار التعليم والتمدن بين الأكراد، تراجعت العلاقات القبلية الى أن عمدت الحكومتان العراقية والتركية الى إحيائها خلال الثمانينات والتسعينات، عبر استخدام شبكة العلاقات القديمة والضعيفة، لإنشاء وتسليح ميليشيات كردية، تتولى محاربة «البشمرکه».

لقد تبين لاحقاً، أن معجزة العام ١٩٩١، عندما انضمت القبائل المؤيدة تقليدياً لبغداد، مثل «السورشي» و«البرادوست»، الى الحركة القومية، تظل الاستثناء الذي يثبت القاعدة. ففي الماضي كان يحلو لبعض الأوساط

الأكاديمية، أن تصف البرزانيين و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بأنهم يمثلون الفلاحين والقوى الإقطاعية المولعة بالقتال، وأن تصف جلال الطالباني و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، بأنه يمثل الفئات المدينية الحديثة وغير المولعة بالحرب. لكن سياسة الاقتلاع التي نفذها صدام حسين بحق الأكراد، تسببت في تدمير معظم المجتمع الكردي التقليدي الى درجة أفقدت هذه التمايزات والتصنيفات، الكثير من دلالاتها ومعانيها. وقد تعاون الحزبان الكرديان الرئيسيان أثناء القتال ضد القوّات العراقية في العام ١٩٩١. وفي فصل الربيع التالي، استفاد الحزبان من التغطية الجوية التي أمنتها طائرات الدول المتحالفة لشمال العراق، ونظماً انتخابات عامة حرة في هذه المنطقة، مع أنها لم تخلُ من الشوائب على الصعيد التقني. وعندما تبين أن نتائج الانتخابات لم ترجح كفة أيّ منهما بشكل حاسم، اتفق الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني على تقاسم السلطة في ما بينهما. ومع حلول شهر تموز من العام ١٩٩٢، كان قد أصبح لدى الأكراد برلمان إقليمي وإدارة تتولى شؤون منطقة الحكم الذاتي القديمة. وبدا أن «الاستقلال خلصة»، قد أصبح أمراً واقعاً على الرغم من أن الأكراد حرصوا على رفع العلم العراقي في مناطقهم، وعلى إلbas شرطتهم أزياء الشرطة العراقية، للردّ على الاتهامات الموجهة إليهم بأنهم يعملون على إقامة دولة مستقلة.

مع مطلع العام ١٩٩٤، اندلعت الصراعات الكردية مجدّداً. لكن القبائل لم تشترك في القتال هذه المرة، بل انخرط فيه مقاتلو «البشمركة» من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، مع كل ما حمله ذلك من نتائج مدمرة. ولم يفاجأ أحد بأن العوامل الجغرافية واللغوية والاجتماعية، كانت من بين أهم أسباب الصراع المنذلع ما بين الحزبين. فقد كان الاتحاد الوطني يسيطر على المدن الكبرى الواقعة في المناطق الناطقة بـ«السورانية» شرقي نهر «الزاب الكبير»، مثل إربيل والسليمانية، في حين كان الحزب الديمقراطي يسيطر على المناطق الريفية الواقعة شمالي وغربي النهر بمحاذاة الحدود مع تركيا، والناطقة بـ«الكرمانجية».

أسهمت سياسة الدول المتحالفة، بدورها، في إذكاء نار الصراعات الكردية. فقد عانت حكومة المنطقة الكردية من شحة الموارد، وافتقرت الى الأموال الضرورية لتمويل نشاطاتها ودفع رواتب موظفيها، بسبب تضافر نتائج

الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، والحصار الذي فرضه صدام حسين على الأكراد، وامتناع الدول الغربية عن مساعدة الاقتصاد الكردي. فلم تكن أية دولة راغبة في السماح للأكراد بتعزيز موقعهم وتأكيد ذاتهم، على الرغم من تعهد الولايات المتحدة بإطاحة صدام حسين من السلطة، وقيامها بتمويل «المؤتمر الوطني العراقي»، المتمركز في كردستان، لهذا الغرض (١٣). لكن الزعماء الأكراد يعرفون جيداً أنهم يتحملون وحدهم مسؤولية ما يسميه مواطنوهم باشمئزاز «الحرب الانتحارية».

الفصل الثاني

الوقوع في الفخّ

صباح يوم عيد الفصح في العام ١٩٩١، علق موكبنا الصحافيّ في زحمة سير خانقة عند أحد المنعطفات الحادّة والضيّقة والكثيرة، على الطريق المؤدّية من منتجع صلاح الدين في جبال كردستان العراق، الى مناطق يُعتقد أنّها آمنة. وعلى طول الطريق، انتشرت مئات الآليات المحمّلة بالأمّعة، والسيّارات الخاصّة وسيّارات التاكسي، والشاحنات، والباصات، والجرّارات الزراعية التي يجرّ كل منها مقطورة كبيرة. وفي الاتجاه المقابل، احتشدت أيضاً مئات السيارات والآليات على الطريق الضيقة نفسها، ولم يرضَ أيّ من السائقين في الاتجاهين، بإفساح المجال لمرور القادمين من الاتجاه المقابل. ولم تكن همومي محصورةً في زحمة السير التي علقنا فيها، بل كنت قلقاً أيضاً بسبب نشاط المروحيات العسكرية العراقية التي كانت تمشّط برشاشاتها، المقلب الآخر من مدينة صلاح الدين، حيث يوجد مقرّ قيادة الأكراد. واستناداً الى ما كنا نسمعه من أصوات، استنتجنا أن المروحيات العراقية تطلق صواريخها ونيران مدافعها الرشاشة على التعساء الذين تأخروا في الفرار من مدينة إربيل. فمتى يحين دورنا وتظهر أولى المروحيات من فوق رأس إحدى التلال المجاورة، وتبدأ بإطلاق النار علينا؟

بعد خمس سنوات استعملت خلالها كلّ ما في جعبتي من حيل وأساليب لدخول كردستان، ها أنا هنا عالق في الفخّ مع الزملاء الذين أغريتهم للاشتراك في هذه المغامرة، وأستमित في البحث عن وسيلة للمغادرة. وصرت أتأمل في مدى بلاهة عنادي وإصراري على القيام بهذه المغامرة. وتذكّرت كيف جرّبت حذاء التسلّق الايطالي الفخم عبثاً قبل بضع سنوات،

على الطرقات المتجمّدة في جبال «الشوج» الفرنسية، وكيف طاردت رؤساء تحرير الصحف المتبرّمين لإقناعهم بأهمية الأكراد الى أن ضاقوا بي ذرعاً، وكيف لاحقت زعماء الأكراد لدفعهم الى مساعدتي على دخول كردستان، في حين كانوا منهمكين في مسائل أشدّ أهمية. واليوم صرت أدرك أنني تغاضيت خلال الأعوام الماضية، عن بعض أقسى الحقائق في كردستان.

فاذا كان المرء سيئ الطالع مثل الأكراد بحيث يضطرّ الى الهرب من بلاده، فلا عجب أن تكون الثورات والحروب، والاضطرابات وانهيار الامبراطوريات، أنباءً طيبة بالنسبة اليه، مثلما كان الحال بالنسبة الى البولنديين في القرن التاسع عشر عندما تقاسمت بلادهم ثلاث إمبراطوريات. فعلى الرغم من الانتفاضات المتكرّرة التي شهدتها بولندا، إلا أن جيرانها الجشعين تمكّنوا من محوها عن خريطة العالم منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وخلال القرن التاسع عشر، خسر الأكراد أيضاً قدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم، مع أنهم لم يتمكّنوا يوماً من إقامة دولتهم المستقلّة. فقد تمسك الأكراد بما تبقى من الحكم الذاتي الذي منحتهم إياه كل من الامبراطوريتين العثمانية والفارسية، قدر استطاعتهم، ونجحوا أحياناً في توحيد أراض شاسعة تحت سيطرة أمير ما، قبل أن تنجح الحملات التأديبية المكلفة التي ترسلها العواصم الإمبراطورية، في إخضاعهم من جديد. لكن النزعة القومية الكردية المعاصرة والسعي الى تأسيس كيان كرديّ ما على أنقاض هاتين الإمبراطوريتين، يعودان الى مطلع القرن العشرين فقط. فقد أدّت الحرب العالمية الأولى الى تحرير الأكراد من نير الامبراطورية العثمانية والى إعطائهم وعداً بإقامة دولتهم المستقلّة. لكنّ النتيجة تمثّلت في إخضاع الأكراد لسيطرة الحكومات المركزية الأكثر فعالية وتشدّداً في دول قومية متعصّبة. فعلى الرغم من أنها محرومة من أيّ منفذ بحريّ، وتعاني من تخلف اقتصادي مع أنها غنيّة بالموارد النفطية والمائية، وعلى الرغم من أنها منقسمة بين مذهبين إسلاميين وموزّعة على خمس دول، وعلى الرغم من وجود ثلاث لغات كردية(*) وثلاث أبجديات مختلفة، إلا أن كردستان موجودة بفضل الأكراد، وعلى الرغم منهم. فالأكراد احترفوا فنّ البقاء بعناد، واحترفوا الخسارة أيضاً.

(*) حسب ما ورد في النصّ الأنكليزي، المترجم.

وهم يستحقون أن يعجب بهم المرء وأن يحبهم لما يتمتعون به من دفء ومرح وشجاعة وسحر، ولما يتميزون به من فورات عنف غير متوقعة في عالمنا المعاصر. وقد ورد ذكر الأكراد في الرسائل التي بعث بها العسكريون الأجانب بدءاً من «زينوفون» الإغريقي في القرن الرابع قبل الميلاد، ووصولاً إلى هيملوث فون مولتكه في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والذي أصبح في ما بعد ماريشال بروسيا. وقد وجد فون مولتكه الشاب أن لدى العرب والأكراد «مياً نحو اللصوصية»، واعتبر أن العربي يميل إلى أن يكون سارقاً، وأن «الكردي يميل إلى أن يكون محارباً».

لكن حتى هذا العسكري العبقري البروسي أخطأ في فهم الأمور. فبعد حوالي قرن ونصف من زيارته إلى كردستان، شهدت مجموعتنا القصاص الذي أنزله بالأكراد، العرب ممثلين بجيش الرئيس العراقي صدام حسين، والذي ظلّ مؤذياً على الرغم من الهزيمة التي تعرض لها. فمن خلال التجارب التي خضناها سابقاً، كان بإمكان مجموعتنا المؤلفة من بضعة صحافيين، التعرف إلى القوات المهزومة عند مشاهدتها. فقد كانت فيتنام أول حرب أخوضها في حياتي المهنية برفقة المصور دون ماكولين والصحافي مارتن وولاكوت من صحيفة «الغارديان» البريطانية، أي قبل حوالي جيل. وكان معنا أيضاً في كردستان، جولي فلينت من صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية، ومارك كرافيتز من صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، وتشارلز غلاس والفريق العامل معه من محطة «آي.بي.سي.» التلفزيونية الأميركية. وجميع هؤلاء الزملاء عاشوا «حروب لبنان الصغيرة» التي دارت على امتداد عقدي السبعينات والثمانينات. أما غوين روبرتس التي بدأت بتغطية أخبار الأكراد قبل عقدين لصالح وكالة «رويتر»، فقد أصبحت منتجة مستقلة تعدّ أفلاماً وثائقية لصالح المحطات التلفزيونية. كذلك كان الجيل الأصغر منا، ممثلاً بجيرالدين بروكس من صحيفة «وول ستريت جورنال» وإيف هارت من صحيفة «سود-أويست» الصادرة في مدينة بوردو الفرنسية، وسكوت بيترسون من صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية.

وفيما كنا نستمع إلى أصوات رشاشات المروحيات العراقية، كنت خائفاً إلى درجة أنني نجحت في تذكر وصف اندريه مالرو الأخاذ للرب الذي شعر به في العام ١٩٤٠ عندما وقعت دبابته الفرنسية في خندق عميق ويات ينتظر

هجوم الطائرات الألمانية عليه برشاشاتها، مع أن ذاكرتي ضعيفة عادة^(١). وبالقرب منا جلس رجل لمؤاساة طفل أصيب بحروق بالغة جرّاء صاروخ أطلقته إحدى المروحيات، في حين كان أربعة من رجال «البشمركه» أي «الذين يواجهون الموت»، يهرولون أمامنا وهم يتأبطون لفائف تحتوي على خرائط عسكرية عراقية استولوا عليها. كانوا يفرّون من أمام القوات العراقية الزاحفة، وسرعان ما تبعهم أكثر من مليون كردي. ومرةً أخرى، انهارت انتفاضة كردية بسرعة، ومرةً أخرى تخلّت الولايات المتحدة عن الأكراد.

يوم «الجمعة العظيمة» في ٢٩ آذار، شعرت بقدوم الكارثة المحتممة بالنسبة الى الأكراد وأنا أستمع الى نشرة أخبار الساعة الخامسة من بعد الظهر التي يبثها القسم العالمي في إذاعة «بي. بي. سي.» البريطانية والتي كانت صلتني الوحيدة بالعالم. فقد قرأ المذيع مقاطع من بيان لوزارة الخارجية الأميركية يؤكد نجاح الجيش العراقي خلال الليلة الماضية، في استعادة مدينة كركوك التي تعتبر مركزاً نفطياً مهماً في شمال العراق. فقدّرت بأن واشنطن تأكدت من سقوط المدينة بفضل الصور الجوية التي التفتتها الطائرات الأميركية التي كانت تحلق فوقها يوم الثلاثاء الماضي، وقلت لنفسني إنه لا بدّ أن الأميركيين يراقبون الحشود العراقية عن كثب. فالدعوة الصريحة التي وجهها الرئيس جورج بوش في ٢٩ شباط الى «العسكريين العراقيين والى الشعب العراقي، للإمساك بزمام الأمور»، أصبحت دليلاً على امتناع أميركا عن القيام بأي تحرّك ضدّ النظام العراقي، مع أن الإذاعة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية «سي. أي. إي.»، والموجودة في السعودية، ظلّت تبثّ النداءات الى العراقيين لإطاحة صدام حسين، حتى الثالث من آذار، أي بعد ثلاثة أيام على وقف إطلاق النار الذي وضع حدّاً لعملية «عاصفة الصحراء» ضدّ العراق.

كم أثارت كلمات بوش غير المدروسة والدعوات الطائشة التي أطلقتها إذاعة «السي. أي. إي.» من ذكريات مؤلمة. ففي العام ١٩٥٦، كنت جندياً في القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا، عندما اتهمت واشنطن باستخدام «إذاعة أوروبا الحرة» التي تمولها الاستخبارات المركزية لتوجيه دعوات طائشة أسهمت في اندلاع الثورة المجرية، وبالتفرّج على الدبابات السوفياتية التي قامت بسحقها في ما بعد. ولم يكن بإمكان أي أميركي من أبناء جيلي، نسيان هذا الدرس المرير، بسهولة. لكن الدعوة الطائشة لم تصدر هذه المرة عن إذاعة ما

في خضمّ الحرب الباردة، بل عن رئيس الولايات المتحدة التي تعتبر القوة العظمى الوحيدة في العالم، وفقاً لمساعديه.

وقد أدى ضعف سيطرة الأكراد على الأراضي التي حرّروها الى مفاقمة الأوضاع أيضاً. ومع انه لم يمض سوى أسبوع على وصولنا الى كردستان، إلا اننا وجدنا أدلة كثيرة على هذا الأمر. فلم ينجح الأكراد في الاستيلاء على الخطوط الدفاعية التسعة التي تحمي قاعدة خالد بن الوليد الاستراتيجية، خلال الأيام العشرة التي سيطروا فيها على مدينة كركوك للمرة الأولى منذ سبعة عقود. وأثناء عودتهم من كركوك الى إربيل، شاهد غلاس وفريق شبكة «آي. بي. سي.» العامل معه، وماكولين، قتالاً عنيفاً في مكان لا يبعد كثيراً عن الطريق العام. وفي اليوم التالي، سيطرت الدبابات العراقية على «ألتون كوبري» وهي مدينة رئيسية عند مجرى نهر «الزاب الصغير» وتقع في منتصف الطريق ما بين المدينتين الكرديتين الكبيرتين. وبذلك أصبح الوصول الى كركوك سهلاً ولا يستغرق سوى ساعة من الزمن على الأوتوستراد الذي يربطها بمدينة السليمانية، ويات لدى العراقيين القدرة اللازمة لسحق الدفاعات الكردية عندما يشاؤون. ومع أن القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة نجحت في ٢٨ شباط، اي قبل حوالي الشهر في إنهاء احتلال صدام حسين للكويت الذي دام سبعة أشهر، خلال هجوم برّي استمرّ مئة ساعة، إلا أن ما تبقى من جيشه المهزوم كان مستعداً الآن لسحق الانتفاضة الكردية، بعد نجاحه في إعادة تثبيت سيطرته على الجنوب الشيعي قبل أيام قليلة.

تأمّلت في مآزق الأكراد (ومأزقنا ايضاً)، فيما أنا طريح الفراش في فندق السلام في مدينة السليمانية، أعاني أسوأ حالة إسهال عرفتھا منذ سنوات طويلة، وأشعر بضعف شديد يمنعني من الجري وراء زملائي المنتشرين في المدينة لتغطية الأخبار، لإبلاغهم بالخطر المحدق بنا. فقبل ثلاثة أيام فقط، فقدنا أي أثر لثلاثة مصورين مغامرين، رافقونا خلال رحلتنا من سوريا الى كردستان. وكنا نخشى ان يكونوا قد ماتوا، لأنهم أصرّوا على البقاء في كركوك على الرغم من مناشداتنا المتكررة لهم، لمغادرتها^(٢). وعندما عاد وولاكوت الى فندق السلام، أخبرته عما جرى في كركوك، فأجاب بسخرية: نعم يعد بإمكاننا دخول بغداد مع الفرقة الكردية المدرّعة الأولى. أنذرنا جميع زملائنا، ثم غادرنا السليمانية كلنا بالسيارة قاصدين مدينة صلاح الدين

الشمالية والتي يتطلّب بلوغها ثلاث ساعات . وعند الغسق توقفنا في ضواحي السليمانية للتحدّث مع لاجئين خائفين ومنهكين قطعوا المئة وإثني عشر كيلومتراً التي تفصل المدينة عن كركوك، سيراً على الأقدام . فأخبرونا ان المروحيات العسكرية العراقية، أطلقت عليهم قذائف فوسفورية في كركوك، ثم استخدمت الصواريخ والمدافع الرشاشة ضدهم على طول الاوتوستراد . أعطيناهم كل ما في جيوبنا من دنائير عراقية، فقد كانوا مشرّدين ومحتاجين الى المال، وكنا بحاجة الى مغادرة العراق بأقصى سرعة ممكنة، لنروي قصة شعب تعرّض للخيانة ولإنقاذ أرواحنا أيضاً .

منذ البداية، بدا احتمال انهيار الانتفاضة الكردية كبيراً، لكن الأمر غير المتوقع تمثّل في ظروف حصول هذا الانهيار وسرعته . وكنا ندرك أيضاً، أن دخول شمال العراق يعتبر مغامرة محفوفة بالمخاطر، وكان تشاؤمنا نابعاً من الخبرات التي راكمها كل واحد منا في مهنة تدفع العاملين فيها الى اعتماد الشك المنهجي، ولا تشجّع على اتباع أحلام اليقظة . فجمعنا أفراد فريقنا المؤلّف من أناس مجرّبين ومدربّين على البقاء . وكان معظمنا قد غطّى الحروب لفترات طويلة الى درجة اعتاد معها على التعامل مع الحظ السيئ، والأكاذيب، والتحوّلات غير المتوقّعة، والتأخير العبثي، والطقس الرديء، والمرض المفاجئ، والبيروقراطية الفظة، والانسحابات المفاجئة، والتحوّلات الزئبقية المباغثة في مزاج المسؤولين، والتحليلات العسكرية الخاطئة، والنصائح السيئة والتي تكون غالباً متعمّدة وخبيثة، والأدلاء الجهلة، والنوايا السيئة، والسائقين العدائي الحيلة، والآلات الفاسدة، وخصوصاً السيارات المهلهلة المصابة بلعنة الفرامل المعطلّة، والنقص الدائم في الوقود، والإطارات الميؤوس منها، وأخيراً الويسكي الرديء .

لذلك لم يخب أملنا كثيراً عندما لم يعمل الهاتفان العاملان بواسطة الأقمار الاصطناعية منذ البداية، مع أن الدعاية الصاخبة أكدت لنا أنهما سيكفلان لنا الاتّصال بالعالم الخارجي، على الرغم من قيام الحلفاء بتدمير جميع مراكز الاتّصالات العراقية . لكنّ تزايد المؤشّرات السلبية على الأرض، أثار قلقاً كبيراً . فقد تسارع انهيار المعارضة الشيعية في جنوب العراق، وبدأت القوآت العراقية بتعزيز حشودها جنوبي مدينة كركوك، وارتدّت بعض الوحدات الكردية شبه النظامية التي التحقت بالانتفاضة في فترة معيّنة، وعادت الى فلك

بغداد، في حين واصلت وحدات «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة والمسلّحة جيداً، تقدّمها ونفّذت أوامر النظام العراقي على نحو أعمى، مقابل الحصول على القواعد والأسلحة. وكانت زيارة محطة القطارات الحديثة والضخمة في كركوك، كافية لتؤكد من مدى خطورة الوضع. فقد خلت الشوارع المحيطة بالمحطة من الأطفال والمارة، وكانت حركة السير شبه معدومة، ووحدها أصوات رصاص القنّاصة والصواريخ، تقطع الصمت المخيم على المنطقة.

على امتداد الأسبوع الذي أمضيته في كردستان، ظللنا نناقش سبل الخروج من العراق بسرعة في حال فشل الانتفاضة الكردية، ولكن من دون التوصل الى نتيجة حاسمة. فللعراق سمعة سيئة على صعيد إساءة معاملة الأجانب الذين يدخلون أراضيهم من دون تأشيرة، الأمر الذي ينطبق علينا جميعاً. وبدت احتمالات العودة الى سوريا عبر الطريق التي استخدمناها لدخول العراق، ضئيلة جداً. وعندما جئنا الى إربيل وكركوك، غرقنا في الوحول على مدى ثلاثة أيام لم يتوقف المطر خلالها، واضطررنا الى التقدّم ببطء شديد في أخاديد عميقة على طرقات ريفية خضراء وغير معبّدة ومشبعة بالماء الى درجة أنها تشبه دلتا نهر «الميكونغ» في فيتنام. وكل هذا يعود الى عدم قيام الأفراد بالسيطرة على الطرقات الرئيسية المعبّدة، حتى عندما كانوا يشددون قبضتهم على المنطقة. لذلك فإن التوجه شمالاً ثم الانحراف غرباً نحو الحدود التركية عبر ما يعرف باسم «طريق برزان»، كان ممكناً على الصعيد النظري فقط، لأن الإهمال الذي تعاني منه هذه الطريق، جعل عبورها غير ممكن الا لمن يمتلك سيارة رباعية الدفع، الأمر الذي لم يكن ينطبق علينا.

على امتداد الحدود الجبلية المزروعة بالألغام والبالغ طولها ٣٣١ كيلومتراً، كان الجسر الدولي القائم على نهر الخابور في أقصى الشمال الغربي قرب مدينة زاخو، نقطة العبور الرسمية الوحيدة بين العراق وتركيا. وكان هذا الجسر قريباً من منطقة «فيش خابور» حيث عبرنا الحدود بين سوريا والعراق، بواسطة إطارات مطاطية قطعنا بها نهر دجلة، مع أننا كنا في مرمى مدفعية الهاون التابعة للقوات العراقية. وعندما انسحب العراقيون من الشمال الكردي في مطلع شهر آذار، نسفوا جسر نهر الخابور، ويات الأتراك يطلقون النار على كل من يحاول دخول أراضيهم انطلاقاً من العراق. أما إيران، فقد بدت أفضل خياراً على الصعيد النظري. فهي الأقرب إلينا، وبإمكاننا الوصول الى الحدود

معها خلال بضع ساعات عبر طريق معبّدة، وهناك رحلتان يومياً الى طهران، تنطلقان من مطار لا يبعد عن الحدود سوى تسعين دقيقة في السيارة. لكن المشكلة تمثلت في عدم حيازة أي منا على تأشيرة دخول الى إيران، وفي العداء الإيراني للغربيين عموماً والأميركيين خصوصاً، الأمر الذي قد يعرّضنا الى خطر إعادتنا على أعقابنا، أو الى ما هو أسوأ من ذلك بكثير في حال صادفنا أحد حرّاس الثورة عند الحدود وكان مزاجه سيئاً.

كنا في ورطة، وشعرت أنني المسؤول عنها الى حدّ كبير. فقبل إطلاق أول رصاصة في حرب تحرير الكويت في ١٦ كانون الثاني، كنت أطارد الأكراد عموماً، وعلى وجه الخصوص مسعود البرزاني زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يعتبر أقدم حزب قومي في كردستان العراق، وأحد رئيسي «جبهة كردستان العراق» التي تضمّ ثمانية أحزاب تمكّنت أخيراً من تجاوز صراعاتها المزمّنة لتوحيد صفوف القوميين الأكراد. وفي مطلع شباط، كنت محظوظاً كفاية، فتمكّنت من تجديد تأشيرة دخولي الى إيران لمدة اعتقدتها كافية للسفر من طهران الى مقرّ قيادة البرزاني في الجبال القريبة من الحدود العراقية-الإيرانية قرب بلدة أورومية.

لو نجح رجال البرزاني في تأمين تذاكرة الطائرة، لكنت رحلتي من دون عناء يذكر. لكنهم فشلوا في ذلك، فأرسلوا بعد موعدنا بنصف نهار، سائقين شابين كرديين، والمترجم المفضّل عند البرزاني «سيامند بنّا»، ومعهم سيارة من طراز «بيكان» تمّ تجميعها محلياً. في ذلك الوقت، كان بإمكانني التراجع سيّما وأن تأشيرتي الإيرانية، شارفت على الانتهاء. والله وحده يعلم كم كان مزاجي سيئاً آنذاك. فمنذ زيارتي الأولى الى إيران، كنت أعرف أن سيارة «بيكان» الضيقة، غير مريحة ولا تصلح سوى للسير في شوارع المدن. ولم أدرك ما الذي أقدمت عليه، إلا عند انزلاق السيارة على الطرقات المتجمّدة. فقد فرضت على نفسي السفر بالسيارة لمدة ١٦ ساعة، والنوم لمدة ٣ ساعات فقط، وإجراء مقابلة مع البرزاني على مدى ثلاث ساعات أخرى ومن ثمّ السفر مجدّداً لمدة ١٦ ساعة بالسيارة للعودة الى طهران.

نحنا في البقاء مستيقظين، بفضل تسجيلات غنائية لـ «شيفان بروير» بالكرديّة، أعدناها مراراً وتكراراً، وخصوصاً أغنياته الحزينة عن آلاف المدنيين الأكراد الذين قتلهم صدام حسين بواسطة الغازات السامة في شهر آذار من

العام ١٩٨٨ في مدينة حلبجة . وكانت تلك أول مرة تقدم فيها حكومة على استخدام الغازات السامة ضد مواطنيها على نطاق واسع (في العام السابق على مجزرة حلبجة ، استخدم العراق الغاز السام ضد المدنيين في إطار سلسلة من العمليات الصغيرة والمحدودة والتي تجاهلها العالم طوعاً) . جلست مع «بتاً» على المقعد الخلفي الضيق والمزعج ، وتجادلنا طويلاً وبحدة أحياناً ، وأدّى نقاشنا الى حصولي على درس قيّم ، ولو كان خلافياً ، عن القضية القومية الكردية . وأسهمت الحواجز الأمنية العديدة في كردستان إيران ، في تخفيف حدة التوتر الناشئ عن طول مدة السفر . واستمتع الأكراد بمشاهدة الارتباك الذي شعر به ضباط الأمن الإيرانيون الذين كانوا متنازعين ما بين شكلهم «البافلوفي» بسبب جواز سفري الأميركي ، وما بين إذن المرور الخاص الذي منحني إياه الحرس الثوري الإيراني ذي الصلاحيات المطلقة .

أجريت المقابلة مع البرزاني في ملجأ جبلي في منطقة تغطّيها الثلوج ، وبدا أنه يسعى من خلالها الى تهدئة المخاوف التركية بشأن احتمال سعي أكراد العراق الى إقامة دولة مستقلة بدلاً من المطالبة المعهودة بمنحهم الحكم الذاتي ضمن إطار عراق ديمقراطي . وقال البرزاني إن الأكراد يدركون أنه إذا كان العالم كله قد خاض الحرب من أجل المحافظة على حدود الكويت ، فإن أحداً لن يوافق للأسباب نفسها ، على إقامة كردستان مستقلة يتم اقتطاعها من أراضي العراق أو إيران أو تركيا . كان البرزاني وسائر الزعماء الأكراد يكرّرون هذا الموقف في محاولة فاشلة لطمأنة المسؤولين السوريين والإيرانيين والأتراك والأميركيين الذين كانوا يشددون باستمرار على ضرورة المحافظة على وحدة أراضي العراق . وأكد البرزاني أن من حقّ الأكراد أن يكون لهم وطنهم الخاص بهم ، وانهم يسعون الى تحقيق هذا الهدف من خلال الوسائل السياسية فقط وليس عبر الكفاح المسلّح ، وقال إن ذلك قد يتطلّب قرناً من النضال أو أكثر ، بسبب السياسات العنيفة المعتمدة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن .

لم أكن قد رأيت البرزاني منذ سنوات عدة ، ونسيت أن قدميه صغيرتان وأن وجهه مليء بنتؤات صغيرة مميزة . لكنني لم أنس شعوره المرير حيال الفظائع الرهيبة التي يعتبر أن شعبه عانى منها على أيدي الولايات المتحدة خصوصاً والمجتمع الدولي والقوى الإقليمية عموماً . وفي وسط أحد جدران الغرفة ، علّقت صورة كبيرة لوالده الراحل ، الجنرال ملاً مصطفى البرزاني الذي

يعتبر رمز الحركة القومية الكردية على مدى نصف قرن. فصورة البرزاني الأب الذي يشبه الصقر، تسهم في تذكير مسعود كيف خدعت الولايات المتحدة وهنري كيسنجر خصوصاً، الأكراد، وأقنعتهم بأنها تضمن استمرار تدفق المساعدات الإيرانية عليهم، ثم أذلتهم بامتناعها عن القيام بأي شيء عندما تخلى عنهم شاه إيران محمد رضا بهلوي، وخانهم بالاتفاق مع العراق في العام ١٩٧٥.

قال مسعود البرزاني إن ادارة ريغان ليست أفضل من سابقتها، وأشار الى نجاحها في كسر قرار اتّخذه الكونغرس بأغلبية ساحقة ويقضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق لقيامه باستخدام الغازات السامة ضد الأكراد في شهر آب من العام ١٩٨٨، والى المساعدة التي قدّمها لتمكين بغداد من الحصول على تكنولوجيا وقروض ميسرة للصناعة العسكرية العراقية. فبعد نحو حوالى أربعة آلاف قرية كردية من الوجود، وبعد حشر مئات ألوف الأكراد في ما يسمى بـ «مدن النصر»، وفي ظلّ الخوف الدائم الذي يعيشه الأكراد من احتمال تعرّضهم لهجمات جديدة بالأسلحة الكيماوية، أعلن مسعود بوضوح رفضه فتح جبهة ثانية ضد صدام حسين خلال حرب الكويت.

على أي حال فإن إدارة الرئيس الاميركي جورج بوش، لم تظهر منذ غزو العراق للكويت في الثاني من شهر آب الماضي، أي اهتمام بالتشاور او التنسيق مع الأكراد بصفنتهم قوة قائمة بذاتها، أو كجزء من المعارضة العراقية. فالرئيس الآخر للجبهة الكردية، جلال الطالباني، هرع الى واشنطن بعد أيام على الغزو مقتنعاً بأن صدام حسين وقع أخيراً بيده قرار إعدامه، وبأن الاكراد سيلقون أخيراً الترحيب الذي يستحقونه من المجتمع الدولي. لكن الطالباني لقي استقبالاً بارداً في وزارة الخارجية الاميركية، فلماذا يركب الأكراد المخاطر؟

كرّر البرزاني الحجّة التي سمعتها قبل أسبوعين من الطالباني في دمشق قائلاً: «صدام ضعيف، ولكننا أضعف منه». لذلك تبنى الأكراد موقفاً أخلاقياً وأقسموا بالألّا يتحركوا ضد صدام حسين، طالما أن العراق يخوض حرباً مع أعداء خارجيين يمثلون المجتمع الدولي بأسره.

بدا هذا الموقف منطقياً لأن زعمي «جبهة كردستان العراق» أدركا أن ليس عليهما ولا باستطاعتهما، أصلاً، مطالبة الأكراد بتحمّل مخاطر جديدة من دون وجود ضمانات غربية رسمية. ومن المعروف أن الزعماء الأكراد يتساءلون

عن مدى قدرتهم على إقناع شعبهم باتباع قراراتهم، بسبب الأخطاء الكبيرة والمفاجئة التي ارتكبوها في الماضي، والتي أدت إلى تحويل كردستان إلى أرض قاحلة. فما تبقى من مصداقية لهذه القيادة، كان على المحك. فقد انقضى عهد العلاقات السريّة مع أجهزة الاستخبارات، في حين أن العلاقات السياسية العلنية مع القوى الأجنبية ما زالت مجرد أحلام يقظة. ودفع الأكراد ثمناً غالياً لامتلاك هذه الواقعية السياسية. فبعد عقد على هزيمة ملاً مصطفى البرزاني، أيد ابنه مسعود وجمال الطالباني ملاًلي الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذين استعملوا أكراد العراق واستغلّوهم طوال حرب الخليج التي جرت ما بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٨. وبالطبع، لم يعرف الانتقام العراقي من الأكراد، أي حدود على الإطلاق.

وفي العام ١٩٨٧ بدأ النظام العراقي بشن حملات تاديبية مدّة كل منها ستة أشهر، أطلق عليها اسم «الأنفال»، وتكرّرت هذه الحملات في العام ١٩٨٨ في بلدة حلبجة. وكان الاستخدام المتكرّر للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين والمقاتلين الأكراد على حدّ سواء، أسلوب صدام حسين الذي لا تمحى نتائجه، في التعامل مع الأكراد الذين وصفهم آنذاك بأنهم «مخربون» و«خونة». ترى لو لم يوجه بوش نداءه الشهير، ما هو عدد الأكراد الذين كانوا مستعدّين لتلبية دعوة جديدة لاستئناف القتال ضد صدام حسين؟

وكان ذاكرة الأكراد ضعيفة، أو كأنهم نسوا ما أصابهم، حتى يأتيهم عزّت إبراهيم الدوري، نائب صدام، إلى السليمانية في خريف العام ١٩٩٠، ليحذّرهم قائلاً: «إذا كنتم قد نسيتم حلبجة، فأنا أحبّ أن أذكركم بأننا مستعدّون لتكرار العملية»^(٣).

انتهت مقابلي مع مسعود، فنهضت لأغادر، لكن الغداء كان جاهزاً وطلب مني أن أبقى. وسرعان ما تغيّرت لهجة الحديث. وصار كلام البرزاني مليئاً بالاستدراكات، فيما نحن نتناول الأرز المطبوخ والدجاج. فقال لي بوضوح إنه ليس محايداً على نحو لا يقبل التبديل، كما يبدو ظاهرياً، وإن تعهده العلني بعدم طعن العراق في ظهره أثناء أزمة الكويت ليس سوى خطوة تكتيكية، وإن هذه الضمانات لا تعكس سوى حذر القيادة الكردية وحرصها على عدم تعريض شعبها لأي انتقام عراقي. وبالتالي تشجّعت بغداد على سحب قسم من قواتها وأسلحتها من كردستان إلى الكويت. وأخبرني أنه يبلغ

الحلفاء سرّاً، بما يجمعه عملاؤه من معلومات عن نتائج القصف الجوي وغيرها من المسائل التكتيكية. كان القسم الأكبر من هذه المعلومات عن كردستان، لكن بعضها كان يأتي عن طريق الأكراد في الجيش العراقي والذين يعتبرهم العراقيون من دون قيمة، فيضعونهم في أكثر مواقع الجبهة عرضة للقصف في الكويت.

أثارت فضولي كومة من الأوراق الصغيرة المطوية والموضوعة على السجادة، طوال الاجتماع. فسألت مسعود عنها، فأجابني بأنها رسائل مكتوبة باليد، بعث بها مسؤولون في حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، وضباط كبار في الجيش العراقي، و«الجحاش»، وهو الاسم الذي يطلقه «البشمركة» على الأكراد المنضوين في وحدات شبه عسكرية تابعة للجيش العراقي. وهذه الرسائل تظهر أن «الجحاش» كانوا يحاولون تفادي الخسارة، لأنهم كانوا قلقين من احتمال هزيمة صدام وتعرضهم عندئذ لانتقام «البشمركة» منهم. لذلك تضمنت جميع هذه الرسائل، تعهداً بالولاء «للبشمركة» وتقديم المساعدة النشطة عند حلول اللحظة الملائمة. وأعطاني مسعود انطباعاً بأنه يعتبر هذا الولاء أمراً طبيعياً، ولو لم يكن مقتنعاً به كلياً. وأكد أن الأكراد يتخذون بعض الاحتياطات ويعدّون أنفسهم لمواجهة احتمال سقوط صدام حسين خلال حرب الكويت أو بعدها.

في الواقع فإن هذه الرسائل شكّلت ثمرة شهر طويل من العمل السري، فمنذ غزو الكويت، تسلّل عدد من الكوادر الكردية المدربة على العمل السري. الى المدن الكردية، وتلقّوا تعليمات باجتذاب وتجنيد اي مسؤول رسمي يمكن اجتذابه. فعناد هؤلاء الكوادر ومثابرتهم على إقامة علاقات وطيدة مع «الجحاش» خلال فصلي الخريف والشتاء، مهدّ لحرب الردّة التي تجسّدت في استيلاء الأكراد على قواعد الجيش العراقي والبلدات والمدن الكردية، من دون أي جهد يذكر، وحققت نجاحاً نادراً أدهش البرزاني ومساعديه. لكن يصعب تحديد مدى أهمية دور هذا العمل السري في إطلاق الانتفاضة وتأمين عوامل نجاحها، لأن الانتفاضة انتشرت بسرعة منذ لحظة اندلاعها، كالنار في الهشيم. وبالتأكيد، فإن دعوة «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني الى إجراء «مصالحة وطنية»، بدلاً من إعلان عفو عام عن «الجحاش»، مع ما يتضمّنه هذا العفو من إشارة الى ذنوبهم

السابقة، شكّلت خطوة ذكية أسهمت في نجاح الانتفاضة أيضاً. فقد اندلعت الانتفاضة في ٥ آذار في مدينة رانية الصغيرة القريبة من الحدود الإيرانية. وفي أقلّ من عشرة أيام، تمكن الأكراد من دون قتال يذكر وبخسائر ضئيلة، من احتلال مساحات شاسعة من كردستان تفوق كل ما تمكّنوا من السيطرة عليه في العصر الحديث. ف «الجحاش» نقلوا البارودة من كتف الى أخرى، واستولوا على «رانية»، ثم تبعهم «الجحاش» في سائر انحاء كردستان، مع أن «البشمرکه» كانوا قد خططوا لإطلاق الانتفاضة ما بين ١٠ و ١٥ آذار، وأخذوا بعين الاعتبار الأحوال المناخية السيئة في هذا الوقت من السنة.

على الرغم من وجود بعض الاستثناءات، إلا أن بداية الانتفاضة كانت سهلة نسبياً حتى في المدن التي شهدت قتالاً. فمدينة السليمانية التي تُعتبر العاصمة الثقافية لكردستان العراق، سقطت في انتفاضة عفوية، مع أن دحر مقاتلي حركة «مجاهدي خلق» الإيرانية الذين استماتوا في الدفاع عن النظام العراقي، تطلّب خوض معارك شرسة معهم على مدى يومين. وبعد سقوط المدينة، أقدم السكّان الأكراد على قتل حوالي ٤٠٠ شخص من مسؤولي حزب البعث وضباط وعملاء أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية، كانوا متحصّنين داخل مقرّ قيادة جهاز الأمن المركزي السيئ الذكر^(٤). وعلى أية حال، ففي مطلع شهر آذار، قام الأكراد الغاضبون بقتل مئات من مسؤولي حزب البعث وضباط الأجهزة الأمنية الذين لم يتمكنوا من الهرب. وبالتأكيد فإن السليمانية لم تكن المدينة الوحيدة التي قام فيها الأكراد بإعدام جلاّديهم من دون محاكمة. إذ شهدت مدينتا إربيل ودهوك، أعمالاً مماثلة عندما تمّ تحريرهما.

لكنّ زيارة واحدة الى مقرّ قيادة جهاز الأمن في السليمانية، تكفي لفهم أسباب انفجار غضب الأكراد على هذا النحو. فهذا المبنى ذو المدخل الضخم المزّين بأشكال معدنية نافرة، سيظلّ نصباً ورمزاً للشرّ المطلق، بسبب الدماء الجافّة على جدران أقبته، وزناناته الخالية من أي نافذة، والخطّافات المتدلّية من سقف غرف التعذيب، فضلاً عن الأشرطة المعدنية وغيرها من أدوات التعذيب التي وجدت في داخله. والى جانب المبنى، عثر على مبنى خاص يقال إن عمليات اغتصاب الفتيات الكرديات كانت تتمّ فيه. وعثر الأكراد أيضاً على مداخل سرّية ضمن المبنى، تؤدي الى زنانات موجودة تحت الارض، وكان بداخلها جثة امرأة خنقت مؤخراً، وأطفال، وسجناء شبه غائبين عن

الوعي، وقد أمضى بعضهم عقداً من الزمن قيد الاعتقال. في ما بعد، تذكر البرزاني ما جرى في تلك الأيام قائلاً: «كنا نناقش كيفية الاستيلاء على إربيل وفجأةً صاح أحد الحاضرين قائلاً: ولكن إربيل سقطت في أيدينا منذ بعض الوقت». فالأكراد لم يعتادوا تحقيق مثل هذه النتائج العسكرية الصاعقة. وفي كركوك وحدها، قاتل رجال «البشمركة» وخاضوا معارك عنيفة أسفرت عن استيلائهم على هذا المركز النفطي المهم، بعدما فقدوا ثلاثة آلاف رجل^(٥)، ولا عجب عندئذ أن تأخذ الحماسة مسعود المعروف برباطة جأشه، فيعلن في ذروة الانتفاضة أمام حشد من سكان بلدة كوي سنجق، «أن ثانية واحدة من هذا اليوم تساوي ثروات العالم كله»^(٦). وبعدها ببضعة أيام، كان مسعود لا يزال في ذروة سعادته عندما قال: «إن حصيلة سبعين سنة من النضال، باتت في متناول أيدينا الآن. إنه أكبر شرف أحظى به في حياتي. هذه هي اللحظة التي طالما انتظرتها»^(٧).

الغداء الجبلي في شهر شباط، وقر لي أيضاً الفرصة الملائمة لسؤال البرزاني عما إذا كان بإمكانه مساعدتي على دخول كردستان عند بدء الحرب البرية في الكويت، لتغطية أخبار الأكراد. فقد عُرف عن أكراد العراق، عموماً، وعن مقاتلي الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه البرزاني، خصوصاً، أنهم يساعدون المراسلين الأجانب ويوفرون لهم الحماية، ولو اقتضى منهم ذلك التضحية بأرواحهم. ومع أن الخدمة التي طلبتها منه لم تكن صغيرة، وفي فصل الشتاء خصوصاً، إلا أن مسعود وافق على تلبية طلبي. لم أسأله عن سبب موافقته، ولكنني شعرت أنه يريد بذلك أن يشكرني على قيامي بهذه الرحلة المضنية لإجراء مقابلة معه ومهما تكن عيوب الأكراد أو أخطاؤهم، إلا أن تجربتي الشخصية معهم، أظهرت أنهم حريصون على صداقاتهم، وأن لديهم نقطة ضعف ملفتة للنظر، حيال الأشخاص الذين يتحملون المخاطر معهم أو في سبيلهم.

لذلك، ما أن اندلعت الحرب البرية في ٢٨ شباط، حتى توجهت جواً الى مدينة فان التركية حيث كان أحد رجال البرزاني في انتظاري. وبداء لي أن رجاله منتشرون في كل مكان، وكذلك رجال الشرطة التركية. أمضينا الليل في أحد الفنادق الرخيصة، وعند الصباح استقلنا الباص المتجه جنوباً في ظل عاصفة ثلجية، وكانت الشرطة توقفنا بانتظام عند حواجزها وتدقق في جواز

سفري ووثائق سائر الركاب . وكانت هذه الإجراءات روتينية لأننا دخلنا منطقة حسّاسة قريبة من الحدود مع العراق وإيران، حيث يقيم «حزب العمّال الكردستاني» الانفصالي، المعروف بالأحرف الأولى من اسمه باللغة التركية «P.K.K.»، قواعده ومعسكرات التدريب الخاصّه به . كنت الأجنبي الوحيد على متن الباص . وشعرت أن إمكانية استجوابي من قبل الشرطة التركية، وإعادتي الى أنقرة، أو تعرّضي الى ما هو أدهى من ذلك، ليست سوى مسألة وقت فقط .

أملّي الوحيد للخلاص من الشرطة التركية التي تشكّ دوماً في الصحافيين الأجانب، تمثل في المحافظة على تقدّمي على رجالها . ففي ظلّ كساد السياحة خلال فصل الشتاء، وفي ظلّ عدم وجود سياح أو رجال أعمال أجانب في المنطقة، افتقرت الى أي تغطية مناسبة لطبيعة مهمّتي، وبعد ثلاث ساعات، بلغنا مدينة يوكسكوفا الكثيبة والمعروفة بأنها مركز تهريب رئيسي، حيث وافاني رجال آخرون تابعون للبرزاني، وأطعموني وأودعوني غرفةً في أحد الفنادق الصغيرة، وأقفلوا عليّ الباب، وطلبوا مني أن أرتاح لأننا سنعبّر الجبال في اتجاه العراق تحت جناح الظلام . كنت مقتنعاً بأن الشرطة حدّدت مكاني، وقلقت بسبب تأخر موعد سفرنا .

بعد الظهر، عاد رجال البرزاني حاملين معهم اخباراً سيئة، إذ هطلت الثلوج بكثافة خلال الليل على جبال زاغروس، وتجاوزت سماكتها المترين، وبالتالي لم يعد بإمكاننا مواصلة رحلتنا . شعرت بأنني سأواجه مشكلات مع الشرطة التركية في حال انتظرت قدوم الباص التالي المتّجه الى مدينة «فان»، فطلبت سيارة أجرة وغادرت على الفور . وصدق ظني، فقد واظبت حواجز الشرطة المنتشرة بكثافة على طول الطريق الى فان، على إيقاف السيارة بحثاً عن «صحافي من التاييز» . وبما أنني لم أكن أعمل لصالح صحيفة «التاييز» البريطانية، فقد تظاهرت بالغباء، فسمح لي بالمرور . وفي ما بعد، وعدني البرزاني بأن يدخلني الى كردستان مع من أشاء من الصحافيين . ووفى بوعده، وحرص على ان أكون وزملائي، أول صحافيين غربيين يدخلون كردستان عن طريق سوريا .

وفي البرزاني بوعده، على الرغم من أن الانتفاضة بدأت بالانهيار وبات كل شيء يحيط بنا غامضاً . وفي الأيام التي سبقت التقاطي للخبر الذي أذاعته

محطة «بي. بي. سي. سي.» في السليمانية، بدت رحلتنا فريدة ومختلفة عن كل ما يمكن أن يكون أي منا قد اختبره في حياته المهنية. وشعرنا بأنها مزيج غريب من الخطر والفرح والإحساس بالخلاص. كنت أعتقد بأنني اختبرت كل شيء في الشرق الأوسط. فقبل جيل، شاهدت النساء السعوديات المسافرات الى الدول الغربية، يدخلن حمام الطائرة وهن يرتدين الحجاب الطويل الاسود، ثم يخرجن منه بتنانير قصيرة وقمصان شفافة تكشف أكثر مما تستر. لكن كل هذا لم يواز فرحة «عمر سندي» وهو عامل بسيط في أحد المطاعم قرب واشنطن، بعودته الى بلاده. فقد خلع ربطة العنق والقميص الصوفي الرمادي والسترة الزرقاء، وارتدى السروال الفضفاض، وزناراً أخضر واعتمر عمامة بيضاء وسوداء كان قد تخلى عنها عندما فرّ من كردستان وهو مراهق، إثر هزيمة العام ١٩٧٥. كانت سعادة سندي معدية الى درجة أننا نسينا مخاطر عبور نهر دجلة الذي تزداد سرعته في الربيع، من سوريا الى العراق على متن طوف يستخدم قائده، لافتتي طرق خشبيتين كمجاديف لتوجيهه.

أي شيء أكثر سحراً وفتنة في كردستان من الاستيقاظ صباح يوم ربيعي في مدينة زاخو في منزل الأغا القبلي المحلي، على صوت الطبول والغناء احتفالاً بعيد «النوروز»، أي رأس السنة الكردية؟ لقد طعم الأكراد هذا الطقس القديم السابق على الإسلام، بروحهم العملية وإصرارهم على البقاء على النحو الذي يجسده مضيفنا وأبناؤه. فقد ذكر الأغا وهو رجل ضخم الجثة، من دون اكتراث أنه يملك «١٢١ قرية»، وأنه أدخل ابنه الاول الى الجيش العراقي، وأرسل الثاني مع «الجحاش»، والثالث مع «البشمرکه»، وفي الغرفة الكبيرة المغطاة بالسجاد والتي يخصصها وجهاء الأكراد لتناول الطعام وإجراء المناقشات السياسية، وللضيوف الذين يمضون الليل مثلنا، جلس الأغا وأولاده الثلاثة.

ساعدنا وجود الأولاد على فهم سبب تجوّل مئات الأكراد المسلّحين برشاشات من طراز «كلاشنيكوف» او بمسدّسات على الأقل، في الشوارع القريبة من ثانوية زاخو التي جعلها «البشمرکه» مقراً لقيادتهم، في ظل جوٍّ من الفوضى والبهجة في آن معاً، وسبب استقبالهم لنا بالهتافات لحظة وصولنا. فالعديد من هؤلاء الشبان خدموا مع «الجحاش» قبل ان ينضمّوا الى الانتفاضة ويؤمّنوا لها بالتالي فرصة النجاح. فما هو على المحكّ، أمر يتجاوز مصير

الانتفاضة ومستقبلها، إذ إن العنصر الرئيسي الذي تستند إليه سياسة «فرّق تسد» الاستعمارية والمتبعة منذ مئات السنين، انهيار دفعة واحدة. ويتفق الأكراد والمؤرخون على أن اللعنة التي أصابت الأكراد تتمثل في انقساماتهم العضوية وفي نزوعهم الدائم الى تدمير الذات والذي يتجلى في تحالفاتهم مع أعدائهم الخارجيين.

وبإمكان أي كردي أن يستشهد بمقطع من قصيدة «ميم و زين» المنحمية للشاعر أحمددي خاني الذي ألفها في القرن السابع عشر، ويشكو فيها من لعنة الانقسام التي ضربت الأكراد، قائلاً:

«هؤلاء الأكراد الذين اكتسبوا الأمجاد بحدّ السيف،

كيف يمكن حرمانهم من إمبراطورية العالم وإخضاعهم للآخرين؟

الأترك والفرس محاصرون بجدران كردية،

(لكن) كلما تحرك الأترك والعرب، يفرق الأكراد في دمائهم.

متفرقون ومبعثرون دوماً، وكلّ واحد منهم يرفض إطاعة الآخر.

لو أننا نتوحد، لكان العرب والفرس خدماً لدينا».

كانت الحكومات المركزية تنجح عادةً في ضرب الانتفاضات الفئوية الكردية، عبر إثارة القبائل ضد بعضها مستخدمة الأموال والأسلحة والمناصب الحكومية لتحقيق هذا الهدف. وكانت الصراعات القبلية قوية في كردستان العراق، الى درجة أن المصاهرات بين القبائل المختلفة والتي هدفت الى إنهاء هذه الصراعات، عجزت عن تخفيف حدتها، وعلى سبيل المثال، فإن والدة مسعود البرزاني التي يجلبها كثيراً، تنتمي الى قبيلة «زباري». وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، إلا أن جميع أفراد هذه القبيلة، معادون بشدة لقبيلة البرزاني ويؤيدون صدام حسين، كما أيّدوا العائلة المالكة في العراق، والانتداب البريطاني والإمبراطورية العثمانية في الماضي.

أدرك البرزاني وسائر أعضاء «جبهة كردستان العراق»، أنهم يدينون الى «الجحاش» بنجاح الانتفاضة، وأنّ عليهم في الوقت نفسه إبقاءهم تحت الرقابة ليظلّوا على الصراط المستقيم. لذلك ما أن بدأ الهجوم العراقي المضاد لاستعادة كركوك، حتى استولى البرزاني على أفضل فندق في منتجع شقلاوة الجبلي، وعقد ندوة استمرت يوماً كاملاً، لرفع مستوى الوعي القومي عند حوالي مئة زعيم قبلي. فجرى الترحيب بزعماء قبائل «السورشي»، و«البرادوست»،

و«الحركي» وغيرهم من زعماء القبائل المؤيدة عادةً لبغداد. وجرى التفاوضي عن كل ما فعلوه في الماضي، وتمت الإشادة بما فعلوه خلال الانتفاضة، وتلقوا مناشدات حارة للتعاون مع «البشمركة» في الدفاع عن كركوك. وهكذا تمت تسمية «الجحاش»، بـ «الثوار المسلحين». فوقف عمر سورشي وصدرة مغطى بأحزمة الرصاص، وتعهّد بإرسال ستة آلاف رجل للدفاع عن المدينة قائلاً: «سأرسل جميع رجالي وعلى رأسهم ابني».

سألناه عن أسباب هذا التحوّل الخطير في ولائه، سيّما وأنه كان الى وقت قريب، حليفاً ثميناً لصدّام حسين، وكان رجاله بمثابة عيون وأذان للجيش العراقي، ولعبوا دوراً فعّالاً في مساعدته على مطاردة عناصر «البشمركة» وتصفيّتهم. فدخل في شرح مرتبك لأسباب هذا التحوّل، وأشار الى ظروف الحرب الباردة. وبدا أنه لم يدرك أن قيام التحالف الدولي الذي تولى تحرير الكويت، إنّما هو نتيجة لهزيمة السوفيات في الحرب الباردة، الى درجة دفعتهم الى التخلّي عن حليفهم العراقي بسبب حاجتهم الماسّة الى المساعدات الغربية. فجوابه يعكس مدى جهل العديد من الأكراد الريفيين، سواء أكانوا من «الجحاش» أم من «البشمركة»، لأنهم أمضوا في الجبال وقتاً طويلاً حرّمهم من إدراك ومتابعة ما يجري في العالم الخارجي من تحولات. ويبدو أن «عمر سورشي شعر أنني لم أقتنع بما قاله، فاستعان بحجّة جديدة قائلاً: نحن نعرف أن الغرب يدعم الأكراد، وليس الشرق. ولذلك لن نكرّر الأخطاء القديمة». ولأنه شعر أن إيضاحاته تفتقر الى الوضوح اللازم، جأ قائلاً وهو يتتعد بسرعة مع مرافقه الضخم: «نحن بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة»، مع أن مسعود البرزاني أداّن قبل بضع دقائق فقط، واشنطن لعدم قيامها بأسقاط المروحيات العسكرية العراقية، وكرّر دعوته للمعارضة العراقية للقدوم الى كردستان.

ظلت هذه الأفكار وأخرى مناقضة لها، تجول في أذهان الزعماء الأكراد والناس العاديين ايضاً، طوال فصل الربيع، وللتعبير عن سعادته بقدومنا، تعهّد شاعر كردي في مدينة دهوك بتقبيل الرئيس جورج بوش «بجذور شعري»، مستخدماً صيغة مجازية تفقد الكثير من معناها عند ترجمتها الى اللغات الأخرى. وشرح لي كاتب ومثقف كردي في السليمانية طبيعة المصالح المشتركة القائمة بين الأكراد والاميركيين قائلاً إنها «زواج عقد في الجنة، لأننا

تملك النفط ونريد الديمقراطية وأنتم في اميركا لديكم الديمقراطية ولكنكم تحتاجون الى النفط». وفي شوارع السليمانية، وضعت صناديق زجاجية، وفي داخلها صور زعماء الأكراد وأبطالهم القوميين، بعدما منع عرضها لسنوات طويلة، واحتلت صورة الجنرال البرزاني والد مسعود، مكانة بارزة في وسطها، واجتذبت حشوداً كبيرة من المشاهدين. وفي مدينة إربيل، قامت إحدى دور السينما بعرض فيلم فيديو رديء التصوير عن «مجزرة حلبجة» التي استخدمت فيها الغازات السامة، بمعدل ست مرات يومياً، ونجحت في اجتذاب جمهور كبير. ففي عصر الصورة الذي نعيشه حالياً، فإن الكلام عن القمع الوحشي الذي يقوم به النظام، يظل أمراً مختلفاً جداً عن مشاهدة الأدلة الحسية، وصور الفضائح التي ارتكبت على نطاق واسع.

هذا التركيز على استحضار الماضي، تراجع بسرعة بسبب الذعر الناتج عن محاولة الأكراد تفادي النتائج الكارثية لما يبدو انه أسوأ هزيمة تحلّ بهم خلال تاريخهم الطويل والحافل بالهزائم. فاستفاقة الأكراد من الأسابيع الثلاثة الماضية التي نعموا خلالها بالحرية المطلقة، ضاعفت غضبهم وخوفهم، فامتنعوا عن إطلاق صيحات «حاجي بوش» (والحاج، أو «حاجي»، باللغة الكردية، لقب يطلق على من يحجّ الى مكة المكرمة)، للترحيب بالصحافيين المذهولين لمدي افتتاح الأكراد بالرئيس الأميركي الذي دعاهم الى التخلّص من صدام حسين، ثم امتنع عن فعل أي شيء لضمان نجاح انتفاضتهم. والآن بات الأكراد الغاضبون، يتهمون الأجانب اللامبالين، بالتخلّي عنهم مجدداً، وبتركهم تحت رحمة بغداد الساعية الى الانتقام منهم. فجأة، صار بإمكان كل منهم، أن يستشهد بالنداء الذي وجهه اليهم بوش في ١٥ شباط الماضي، وحرّضهم فيه على الثورة. وروى أفراد فريق «الأي. بي. سي.» الذين حاولوا دخول كركوك بعد سقوطها، أنهم تعرّضوا للأذى على أيدي ثوار أكراد صادقوهم في السابق عندما كان مزاج الأكراد مشبعاً بالتفاؤل. وعلى الرغم من تفهّمنا لأسباب حصول هذه الحوادث، إلا أنها بدت خطيرة بالنسبة إلينا.

حتى لو لم يخبرنا الأكراد شيئاً (فمن ميزات الأكراد أنهم لا يخفون شيئاً عنا)، فالمرء لا يحتاج الى امتلاك عبقرية «كلاوزفيتز» العسكرية، ليدرك أن رجال «البشمركة» لا يشكلون قوة مقاتلة عظيمة، إلا في حال كانت معنويات عدوهم منهارة، فهم يفتقرون الى الأسلحة الحديثة المضادة للدبابات

وللطائرات، والدبابات التي استولوا عليها تفتقر بدورها الى الذخيرة، ولا أحد يعلم أين خبأ العراقيون ذخائرهم. وقبل انسحابهم، عمد رجال المدفعية العراقية، الى نزع إبر المدافع التي اضطروا الى تركها خلفهم، فأصبحت من دون فائدة. واضطر الأكراد الى الاعتماد على الصواريخ القديمة لمواجهة الدبابات الحديثة، وعلى بعض الصواريخ السوفياتية المضادة للطائرات من طراز «سام-٧» والتي لا يمكن مقارنتها بصواريخ «ستينغر» الأميركية الصنع والتي قدّمتها الولايات المتحدة الى الأفغان لتمكينهم من اسقاط الطائرات والمروحيات العسكرية السوفياتية. ولم تكن لدى قواتهم، وهي مؤلفة من المشاة الخفيفة أساساً، أي فكرة عن كيفية استعمال الاسلحة الثقيلة التي استولوا عليها من العراقيين، وذلك بسبب سياسة بغداد القديمة والقاضية بعدم إدخال الأكراد الى الوحدات التقنية في الجيش العراقي. وتحدّث قائد عسكري كردي كبير بشكل غامض وعمّ، عن ضرورة استخدام الكوادر العسكرية العراقية التي انضمت الى الأكراد، في تدريب مقاتلي «البشمركة» على كيفية استعمال هذه الاسلحة. لكن بدا لنا أن هذا الأمر لا يشكّل أولوية رئيسية لدى الأكراد، وعانى الأكراد أيضاً، من نقص فادح في وسائل السيطرة والقيادة. وباعترافهم فإن مقاتليهم يجيدون القتال في الجبال، ولكنهم يفتقدون الى التدريب اللازم لخوض حرب الشوارع دفاعاً عن المدن الكبرى التي استولوا عليها بسهولة.

لكن نقطة الضعف الرئيسية لدى «البشمركة»، لا تنحصر في ما ورد ذكره آنفاً. فعلى الرغم من الحذر الذي اتصفوا به في البداية، استخفّ الأكراد في ما بعد بقوة أعدائهم. ففي المراحل الأولى من الانتفاضة، انهارت فرق عسكرية نظامية عراقية وبعض وحدات النخبة في سلاح الحرس الجمهوري، بسبب انهيار معنويات أفرادها، وزعم الأكراد أنهم أسروا خمسين ألف جندي عراقي، معظمهم جنود عاديون ألغوا أسلحتهم وانضمّوا الى «البشمركة» الذين أبقوا بعض الضباط والرتباء قيد الاعتقال. ولكنهم عمدوا في ما بعد، الى إطلاق سراح غالبيةهم العظمى، كما فعلوا مراراً في الماضي، لأنهم لا يقدرّون على توفير الطعام لهم. وما أن انقضت نشوة الانتفاضة، حتى بدا أن المدنيين في شوارع كركوك أكثر وعياً من المسؤولين العسكريين الأكراد لمدى خطورة التعزيزات العسكرية العراقية المتجهة شمالاً، وأشدّ قلقاً منهم. وقبل أربعة أيام من سقوط كركوك، قدّرت السلطات المدنية الكردية عديد التعزيزات العراقية

والتي تشمل وحدات من الحرس الجمهوري أيضاً، بعشرين ألف رجل يتجهون الى قاعدة «خالد بن الوليد» العسكرية لدعم أربعة عشر ألف جندي عراقي يتحصّنون بداخلها.

في تلك الليلة، قلّل نائب القائد العسكري الكردي نوشروان مصطفى أمين عندما التقيته في مقرّ قيادة الأكراد في «صلاح الدين»، من أهمية هذه المخاوف، واعتبر أن المدنيين المفرطون في تشاؤمهم، وأكدّ أنه في حال سقوط كركوك، فإن رجال «البشمركة» المتمركزين على التلال الصغيرة شمالي المدينة في موازاة الطريق التي تؤدّي الى إربيل، قادرون على وقف الزحف العراقي. وعندما التقيته في ما بعد في لندن قال لي: «لم أستطع ببساطة أن أصدّق بأن صدام قادر على إرسال قوة بحجم فيلق للاستيلاء على كركوك»^(٨). فقد أعلن الأميركيون أنهم سحقوا القوات المسلّحة العراقية، وحاول الأكراد التّثبت من مدى صحّة هذه الأنباء قدر استطاعتهم، بواسطة مكاتبتهم الموجودة في العواصم الأجنبية. وأضاف نوشروان قائلاً: «أكّد لنا الجميع، الإيرانيون والسوريون والسعوديون والفرنسيون والبريطانيون والأميركيون، أن الحلفاء دمّروا ٤٢ فرقة عسكرية عراقية ومن ضمنها سلاحى الجو والحرس الجمهوري». ومال عملاء الأكراد داخل القوات العراقية بدورهم، الى المبالغة في تقدير مدى الانهيار الذي أصابها.

في الواقع، فإن صدام حسين لم يفرط بقاعدة نظامه المؤلّفة من أجهزة الأمن المختلفة ومن الحرس الجمهوري، فلم ينشرها في الكويت. وقبل سقوط كركوك بثلاثة أيام فقط، اعترف مسؤولون عسكريون أميركيون بأن «عدد الدبابات والمدرّعات العراقية التي نجت من التدمير خلال الحرب ... أكبر مما أعلن عنه سابقاً»^(٩). وبعدها بيومين، قال الجنرال هـ. نورمان شوارزكوف إنه لو استمرّ القتال لمدة ٢٤ ساعة أخرى، «لكنّا أنزلنا بهم خسائر رهيبية». وما اذا كان هذا الكلام يعكس فعلاً حقيقة موقف البنتاغون أم لا، فأمر يظلّ قابلاً للنقاش^(١٠). لكن على الرغم من الأعدار التي تستطيع الإدارة الأميركية تقديمها، فإن لامبالاتها بما يجري في كردستان، أعطت مصداقية للذين اعتبروا أن الولايات المتحدة عادت ضمناً الى اتباع سياستها القديمة حيال العراق، والتي قامت قبل الثاني من آب ١٩٩٠، على اعتبار صدام حسين مصدراً للاستقرار في المنطقة.

وفقاً لتوقّعات مسعود البرزاني، كان صدام حسين ضعيفاً، ولكن الأكراد كانوا أضعف منه. وقد استفاد صدام أيضاً من الانتفاضة الشيعية التي اندلعت في جنوب العراق غداة إعلان الحلفاء في ٢٨ شباط ١٩٩١، وفقاً لإطلاق النار من طرف واحد. فالتجاوزات التي ارتكبتها «قوّات بدر» (المؤلفة أساساً من الأسرى العراقيين الشيعة في حرب الخليج والذين اعتنقوا الأصولية الاسلامية خلال السنوات الطويلة التي أمضوها في إيران)، التي تسلّلت الى العراق، أقنعت قسماً كبيراً من الجيش العراقي بضرورة الانحياز الى صدام حسين وسحق الانتفاضة العفوية التي شهدتها مدينة البصرة وسائر مدن الجنوب الشيعية. فرؤية أفراد «قوّات بدر» وهم يلوّحون بصورة آية الله الخميني، أحدثت صدمة لدى الضباط بعد تمرد قسم كبير من جنودهم الشيعة وتحولهم الى مجرد رعا.

لم يكن جميع الشيعة العراقيين مؤيدين للإسلام الثوري الذي ينادي به إخوانهم الإيرانيون، وهذا ما أثبتوه اعتباراً من العام ١٩٨٠، عندما قاتلوا من أجل صدام حسين ومات عشرات الألوف منهم في الحرب ضدّ إيران. واليوم بات العراقيون الذين لا ينتمون الى الأقلية السنية العربية الحاكمة، يؤيدون النظام ولو على مضمض، خوفاً من احتمال حصول انتفاضة شيعية جديدة مع كل ما قد تحمله من اضطرابات. وهكذا أصبح صدام في أواسط شهر آذار، طليق اليدين للاهتمام بالأكراد. فتمكّنت بقايا الجيش العراقي من استعادة معظم أنحاء كردستان، بوقت أقصر مما احتاج اليه الأكراد لتحريرها.

يلقي الأكراد العراقيون على الولايات المتحدة، مسؤولية هزيمتهم ونزوحهم، ويعتبرون أنها اتخذت قراراً واعياً ومحسوباً بدقة، بعدم التعرّض للمروحيّات العسكرية العراقية (بعد خمس سنوات، قدم بوش ما أسماه بـ «نقد ذاتي متأخر»، واعترف في مقابلة تلفزيونية أنه كان باستطاعة القوّات المتحالفة «إضعاف صدام أكثر»، وبأنه كان بمقدور الولايات المتحدة فرض قيود أكثر تشدداً على تحركات المروحيّات العسكرية العراقية)^(١١). وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب في التفكير لدى الأكراد، ينطوي على إفراط في تبسيط المسائل العسكرية، ولكنه أصبح مع الوقت قناعة سياسية راسخة لديهم. وقد اعترف الجنرال شوارزكوف بأن العراقيين «خدعوه» في محادثات وقف إطلاق النار الأولى التي عقدت في منطقة «صفوان»، وأقنعوه بالسماح لهم باستخدام

مروحيّاتهم العسكرية غير المسلّحة، لتأمين الاتّصال بالوحدات العسكرية المختلفة. لكن الأكراد تساءلوا، لماذا لم يستفق قائد القوات الحليفة من هذه «الخدیعة» ويسقط المروحيّات العسكرية العراقية التي تطلق النار على الأكراد، مدنيين وثواراً على حدّ سواء؟ وحده الله يعلم نتائج هذا الخطأ غير المقصود، اذا كان الأمر فعلاً على هذا النحو، لو تمّ لفت نظره إليه بالسرعة اللازمة. وبما أننا كنا معزولين عن العالم الخارجي، لم يكن باستطاعتنا سوى التكهن بما كان يجري في واشنطن وغيرها من عواصم دول التحالف الرئيسية، وإرسال تقاريرنا بواسطة رسول يحملها الى إيران، على أمل أن يبعث بها من هناك الى مؤسساتنا الإعلامية.

بدا لنا بوضوح أنه لو كان شوارزكوف أو غيره من المسؤولين في واشنطن، مكترثاً بمصير الأكراد، لأدرك أن المروحيّات العسكرية تشكّل أخطر أفضل سلاح لمكافحة الثوار وإرهاب المدنيين، وأنها قادرة على إيقاع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين والمقاتلين على حدّ سواء، وعلى إثارة الذعر وإفراغ مدن بكاملها من سكّانها. فالمروحيّات هي سلاح مكافحة حرب العصابات بامتياز، وهي تحتلّ موقعاً خاصاً في لائحة الرعب عند الأكراد، الى جانب الطائرات ذات الأجنحة الثابتة وراجمات الصواريخ، لأنها استخدمت لقصف الأكراد بالغازات السامة مراراً، خلال الحرب العراقية-اليرانية وبعدها. ولم يكن الحظر الأميركي على الطائرات العراقية ذات الأجنحة الثابتة والذي تمّ تلخيص مضمونه بجملة «من يحلّق في الجو، سيموت»، كافياً لمحو تلك الذكريات المرعبة لدى الأكراد. فقد كان الجنرال شوارزكوف وسائر قادة قوّة التحالف، قلقين جداً من احتمال قيام العراقيين باستخدام الغازات السامة ضدّهم، مع أن قوّاتهم كانت مجهزة بكل ما يلزمها من عتاد خاص وأقنعة واقية من الغازات.

لكن عندما كان الأمر متعلقاً بالأكراد، أصيب جميع قادة التحالف الدولي ومخطّطيه العسكريين والمدنيين، بنوع غريب من فقدان الذاكرة، فمنعوا تداول الصور المروّعة لضحايا الغازات السامة في حلبجه، ونقل شهادات خمسة وستين ألف كردي فرّوا الى تركيا للنجاة من الهجمات الكيماوية العراقية التي تعرّضوا لها في شهر آب من العام ١٩٨٨. ففي تلك المرحلة، عطّل المجتمع الدولي كلّ جهد يهدف الى وقف المجزرة المرتكبة ضد الأكراد، أو لمحاسبة صدام حسين على أفعاله. لكنّ هذا لم يمنع جورج بوش من التلويح بصور

ضحايا حلبجه أثناء حملته الانتخابية في العام ١٩٨٨ . وبالطبع ، فإن لامبالاة الغرب بالأكراد ، سبقت قيام بوش برسم «خطّ في الرمال» في شهر آب من العام ١٩٩٠ ، واتّخاذه قراراً بالتصدّي لصدّام حسين والدفاع عن نفط الكويت . لم نكن نحتاج الى من يقنعنا بمدى خطورة المروحيات . فنحن موجودون على أرض الواقع في كردستان ، وأصبحنا على بيّنة من هذا الأمر . وحتى لو لم ندرك خطورة المروحيات ، فقد لفت الأكراد نظرنا الى هذه المسألة منذ اللحظة التي وطأت فيها أقدامنا أرض كردستان ، ورووا لنا مراراً وتكراراً ما تثيره من رعب لديهم .

وفي مدينة دهوك ، شاهدنا أكراداً يطلقون نيران الرشاشات الثقيلة والقذائف الصاروخية في اتجاه مروحية ، وقيل لنا إنهم أسقطوا واحدة قبل ساعات من وصولنا . وفي كركوك ، شاهدنا أربع مروحيات عسكرية عراقية تهاجم المواقع الكردية في المدينة . وقبل وقت طويل من الهجوم العراقي المضادّ ، أخبرنا نوشروان وغيره من القادة العسكريين الأكراد ، عن مدى قدرة المروحيات على إثارة الرعب في صفوف المدنيين ، ولكنهم شدّدوا على أنّ «البشمرکه» قادرون وعازمون على الصمود في مواقعهم .

وحتى اللحظة الأخيرة التي سبقت قيامهم بأكبر نزوح جماعي في العصر الحديث ، أعطى الأكراد مؤشرات كثيرة على أنهم يعتقدون بأن لديهم الوقت الكافي لفعل ما يشاؤون ، أو سعوا على الأقلّ الى إعطاء هذا الانطباع . وحتى في الساعات القليلة التي سبقت الانهيار ، بدت كردستان غارقة في بحر من البراءة يصعب فهم أسبابه ، أو أن الأكراد الذين التقيناهم شعروا أن عليم إظهار شجاعتهم أمام أول صحافيين غربيين يتمكّنون من لقائهم بحرية . وهذا ليس سوى بعض الثمن الذي يتمّ دفعه عادةً ، عند التحرّر من قيود الحياة في ظلّ دولة بوليسية . فمئذ وصولنا الى زاخو ، لم يكفّ الأكراد من مختلف المشارب والفتات الاجتماعية عن معاملتنا كما لو كنّا رواد فضاء ، أو نجوم غناء ، أو أبطالاً رياضيين ، وعن تكرار ما يسمّونه بـ «البيريسترويكا الكردية» ، قائلين لنا : «إذهبوا حيث ترغبون ، واطرحوا ما تريدون من أسئلة على من تشاؤون» .

في ٢٨ آذار ، وصلنا الى مدينة السليمانية قبل يوم من «الجمعة العظيمة» ، وتناوّل قسم منا العشاء لدى مهندسين أكراد درسوا في جامعات غربية ، ومع رجاء أعمالٍ لم يكونوا مستعدّين لسماع مخاوفنا عن احتمال انهيار الانتفاضة

في وقت قصير، بل جمعوا كل ما عثروا عليه من علب البيرة في المدينة، وأقاموا مأدبة كبيرة، وأقنعوا زوجاتهم بارتداء أجمل ما لديهنّ من ملابس ومجوهرات. حاولنا التحدّث معهم بوجل عما سمعناه في كركوك، عن القوات العراقية الضخمة المتّجهة شمالاً، وتساءلنا عما إذا كان من الحكمة بالنسبة الى الأكراد، التخلّي عما توفّره لهم معاقلهم الجبلية من حماية نسبية، والمخاطرة باحتلال المدن الواقعة في السهول المكشوفة، مثل دهوك وإربيل وكركوك والسليمانية.

كان مضيفونا على علم بأن صدام حسين انتهى من سحق الانتفاضة الشيعية في الجنوب، لكنهم لم يظهروا أيّ إحساس بالخطر المحدق بهم. فقد كانوا منهمكين في إصلاح وإعادة تشغيل محطات المياه والكهرباء والمرافق الاقتصادية المختلفة في المدينة. وللدقّة، فقد قال لي أحد الضيوف الأكراد تلك الليلة: «إذا سقطت كركوك، ستحصل مجزرة رهيبة». ولكنه استبعد حصول هذا الاحتمال واعتبره أمراً مستحيلاً. فهؤلاء الأكراد من أبناء الطبقات الوسطى، كانوا كفويين وواثقين من أنفسهم الى درجة منعهم من محاولة إخفاء الدور البارز الذي يلعبونه. ولماذا يخفونه؟ فقد انتصروا أخيراً، وزال الاحتلال البغيض. وقالوا إنه لا بدّ أننا شاهدنا أرتال الدبّابات والعربات المدرّعة المدمّرة، والشاحنات المحطّمة، ومقرّات قيادة حزب البعث وأجهزة الأمن المحترقة.

في الحقيقة شاهدنا كلّ شيء، ولاحظنا أيضاً أن القلاع التي بناها صدام حسين على طول الطرق الرئيسية والمعزّزة ببعض الدفاعات الاسمنتية التي لا يفصل بين الواحد منها والآخر سوى نصف ميل، أصبحت فارغة ومتفحمة. وعلى الرغم من أن هذه الدفاعات بنيت على الطراز السوفياتي، إلا أنها ذكّرتني بما شاهدته سابقاً من مواقع للقوّات الاستعمارية في البلدان التي غطّيت أحداثها، من الجزائر وحتى فيتنام. لكن كردستان تميّزت عن غيرها من البلدان، بوجود تلك الأكوام اللامتناهية من الحجارة التي كانت في ما مضى قرى عامرة، وبالخراب الذي لحق بكرومها وبساتينها، وبالدمار الذي تسبّب به صدام حسين عمداً للأرياف الكردية عبر توسيع نطاق الأحزمة الدفاعية حول قلاعه بشكل مستمرّ منذ العام ١٩٧٥. انتقام الأكراد من الإهانات التي تلقّوها في الماضي كان مميّزاً. فمن أقصى كردستان الى أقصاها، استخدم الأكراد رشاشات «الكلاشنيكوف» لتدمير صور صدام حسين وإطاراتها الإسمنتية،

وعمدوا الى إزالة هذه الصور التي تمثّلة تارة كطاه في ثياب بيضاء، وتارة أخرى في بذلة القائد الأعلى للقوّات المسلّحة مع كل ما يحمله من أوسمة، وطوراً كرجل أعمال مرح ومبتسم يرتدي بذلة المقامرین البيضاء ويعتمر قبعة من القش، وأخيراً الصورة التي يعتبرها الأكراد إهانة لهم، والتي تمثّل صدام حسين مرتدياً زياً كردياً كاملاً، بدءاً من السروال الفضفاض وحزام الخصر، ووصولاً الى العمامة البيضاء والسوداء.

الأمر الذي أثر فينا كثيراً، تمثّل في اقتناع مضيفينا الأكراد في آخر ليلة أمضيها في السليمانية، بأن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ستسود من الآن فصاعداً. فقد كانوا فخورين جداً بالعفو الذي أصدرته القيادة الكردية عن عملاء بغداد والذي أتاح لهم التجوّل بكل حرية وسط الأكراد. وبدا أنهم لا يفكّرون إطلاقاً في طبيعة الإجراءات الانتقامية التي قد يتخذها صدام حسين، في حال تمكّن من استعادة المدينة.

وكما أفرج الأكراد عن آلاف الجنود العراقيين، قرّروا أن من لا يعمل ضدهم علناً، يقف حكماً الى جانبهم. وبدت قلّة الحذر هذه، مذهلة في ضوء العقوبات الرهيبة التي أوقعتها بغداد بالأكراد على مدى عقود طويلة. وبصرف النظر عما اذا كان الأكراد قد استسلموا للأوهام، إلا أن هذه الافتراضات الساذجة أسهمت في حصول النزوح الجماعي عند سقوط كركوك فجأة في أيدي القوّات العراقية، الأمر الذي دفع مضيفينا وغيرهم، الى إدراك حجم الأخطاء التي ارتكبوها خلال الأسابيع القليلة التي تنعموا خلالها بالحرية. فقد استفاقوا على الواقع بطريقة رهيبة لم توقّر أحداً منهم، وعزّزت في صفوفهم الخوف وانعدام التضامن الناجمين عن سنوات الحكم البعثي ونتائجه المدمرة على المجتمع الكردي.

قلّل قادة «البشمركة» الرئيسيين، من أهمية الروابط العائلية. وربما يعود ذلك الى أن عائلاتهم وعائلات كوادرمم موجودة خارج العراق. لذلك فما أن بدأ النزوح الجماعي، لم يرض أيّ كردي، سواء أكان مدنياً أم من «الجحاش» أو «البشمركة»، بترك أقاربه تحت رحمة صدام حسين وانتقامه المتوقع. وأصيب أفراد الطبقات الوسطى بالذعر، واكتشفوا متأخرين أن مسؤولي البعث تمكّنوا خلال الأسابيع الماضية، من تسجيل أدنى حركة قاموا بها، وبكتابة التقارير المفصّلة التي اشتهر بها عملاء بغداد. وأصيب آلاف «الجحاش» الذين انقلبوا

على صدام حسين وربطوا مصيرهم بالانتفاضة القومية، بالذعر وفرّوا طلباً للنجاة، كما فرّ أيضاً زعماء القبائل مصطحبين عائلاتهم ومقاتليهم خوفاً من العقاب الذي ينتظرهم بوصفهم «مرتدين». ولم يكن أي كردي بحاجة الى من يذكره بأن عبارة «خائن» المفضلة عند صدام حسين، لا تستخدم لوصف رجال «البشمركة» فحسب، بل أي كردي أيضاً.

لم تسلم النواة الصلبة من مقاتلي «البشمركة» بدورها، من حالة الذعر العامة. بل انفرط عقد هذه القوة التي يفترض أنها أفضل تنظيمياً من سواها، وتدرّع المقاتلون بأن الواجب يفرض عليهم مواكبة عائلاتهم الى برّ الأمان في إيران أو تركيا. واعترف لي قادة عسكريون كانوا يقودون يوماً عشرات الألوف من المقاتلين، أنهم اعتبروا أنفسهم محظوظين لتمكّنهم من الاعتماد على ولاء بضعة مرافقين شخصيين. كذلك فرّ أبناء الأقلية المسيحية الصغيرة، مع أن علاقاتهم مع النظام كانت مقبولة. لكن يبدو أن فرار المسيحيين يعود إلى خوفهم الأعمى من العقاب الذي ينتظرهم على أيدي صدام حسين بصفتهم «متعاونين» سلبين مع الانتفاضة الكردية من جهة، وإلى شعورهم، من جهة ثانية، بضرورة التضامن مع الأكراد خوفاً من ان يتهموا لاحقاً بالانحياز الى بغداد في حال بقائهم في المدينة.

الخوف من المروحيات العسكرية والغازات السامة، كان متأصلاً بشدة لدى الأكراد الى درجة أن صدام حسين لم يضطرّ هذه المرة الى استخدام أسلحته الكيماوية ضدّهم. وفي الواقع، لم يتجرأ صدام على استخدامها خوفاً من استشارة ردود فعل انتقامية من جانب القوات المتحالفة. لكن الأكراد كانوا عاجزين عن التثبّت من حقيقة نوايا صدام. ووفقاً لما أخبرني إياه السفير العراقي السابق لدى واشنطن نزار حمدون، عندما التقيته بعد أسابيع قليلة في بغداد، فإن الجيش العراقي كان يعلم تماماً ماذا يتعيّن عليه القيام به. فإثارة الذعر في صفوف المدنيين كان تكتيكاً مقصوداً يهدف الى تمكين صدام حسين من استعادة سيطرته على الشمال العراقي بأسرع وقت ممكن وبأقلّ كلفة. ولا ضرر في اعتماد هذا التكتيك، اذا كان ذلك يؤدي الى تحقيق أحد الأهداف الطويلة الأمد، والممثل في السيطرة على الأراضي الكردية وهي خالية من سكّانها. لذلك اعتمد العراقيون على المروحيات العسكرية لإثارة الذعر في صفوف الأكراد، طالما أن الحلفاء يفرضون حظراً على تحليق الطائرات ذات

الأجنحة الثابتة .

عندما خسر الأكراد مدينة كركوك وبلغت طلائع النازحين إربيل والسليمانية وزاخو، تمّ إطلاق موجة نزوح ضخمة لم يتوقّعها أحد في واشنطن، أو باريس، أو لندن، أو في هيئة أركان الجنرال شوارزكوف .

ولم يكن هذا الأمر مفاجئاً، ولو أنه تسبّب في حصول صدمة كبيرة في هذه العواصم . فالأدلة المتوافرة تشير الى أن إدارة بوش تعمّدت عدم التعامل مع تعقيدات المجتمع العراقي، قبل احتلال الكويت وخلالها وبعده أيضاً . ولهذا السبب رفضت الإدارة الأميركية إقامة علاقات جدية مع أطراف المعارضة العراقية، وبصرف النظر عما اذا كانت هذه الأطراف شيعية أو سنية أو كردية . ونادراً ما شهد تاريخ الصراعات البشرية، قيام قوة عظيمة بحشد هذا العدد الضخم من الحلفاء والقوّات والمعدّات، لمحاربة عدوّ معين، ورفضها في الوقت نفسه، الإطّلاع على طبيعة تعقيدات مجتمعه وتاريخه الدموي الطويل .

لم يحاول أيّ من مسؤولي الإدارة الاميركية، ابتداءً بالرئيس وانتهاءً بأخر موظّف، إخفاء حقيقة أن الأولوية المطلقة بعد تحرير الكويت، تتمثّل في إعلان النصر وإعادة الجنود الى الوطن . وما أن أعلن الرئيس بوش فجأة وقف القتال في ٢٨ شباط، أكّد رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلّحة الأميركية الجنرال كولين ل . پاول، عزمه على منع قوّاته من التورّط في المشكلات العراقية الداخلية بأي شكل من الأشكال . فما يجري في بغداد لا يعني الإدارة الأميركية التي رفضت أن تتدخّل للتأثير على مسار الأحداث، مع أنها ألححت الى أنها تفضل قيام رجل سني عربي قوي، اي أحد جنرالات صدام حسين، بإطاحته وتولي السلطة، شرط عدم تدخّل الحلفاء في ما يجري . ومنذ لحظة إعلان وقف إطلاق النار، تحوّل الوجود العسكري الأميركي في الخليج الى مشكلة سياسية داخلية أميركية . فقد لاحظ بوش في ذروة شعبيته لدى الأميركيين بفضل عملية تحرير الكويت والتي عمل جاهداً لإنجاحها، أن إعادة انتخابه في العام ١٩٩٢، تتوقّف على مدى اهتمامه بالشؤون الداخلية في ظلّ تراجع الاقتصاد الأميركي، وبالتالي عليه ألا يظلّ «رئيساً لا يحسن سوى السياسة الخارجية» . وكان هذا التوجّه ملائماً للجنرال پاول، المصمم على تفادي أي تورّط عسكري في العراق بعد انتهاء الحرب، قد يؤدّي الى تكرار او إحياء ذكرى الهزائم الأميركية خلال الستينات والسبعينات

في فيتنام، وفي بيروت خلال الثمانينات .
 هذه الاعتبارات السياسية والعسكرية، أعاقَت الإدارة الأميركية ومنعتها
 فعلاً من الاستعداد لمواجهة احتمال حصول هذا النزوح الجماعي الضخم في
 كردستان . وبنتيجة ذلك، أساء بوش الى الانتصار الذي حقّقه في الكويت،
 وورّط إدارته والإدارة التي خلفتها، في الفخّ العراقي الذي سعى الى تجنبه
 بشدّة . ولو أن الادارة الأميركية تفحصت الوقائع الموجودة على الأرض عشية
 بدء المعارك، لوقرت على نفسها كلّ ما تعرّضت له لاحقاً من إحراج،
 ولتخلّت عن الفكرة الخاطئة بشأن إمكان تفادي صياغة سياسة محدّدة حيال
 العراق خلال مرحلة ما بعد الحرب .

كانت جميع المؤشّرات موجودة وواضحة . فعلى سبيل المثال، فرمّات
 الألوف من أكراد تركيا، من منازلهم في جنوب شرق البلاد، قبل أيام فقط من
 بدء الحرب في الكويت في شهر كانون الثاني^(١٢) . ومنذ الصباح الباكر حتى ما
 بعد منتصف الليل، اكتظّت محطة الباصات في مدينة ديار بكر، العاصمة غير
 الرسمية لكردستان تركيا، بمئات العائلات المذعورة، مع أن قطع المسافة بين
 الحدود العراقية والمدينة يتطلّب أكثر من أربع ساعات بالسيارة . وعلى الرغم
 من قيام شركات النقل بمضاعفة عدد الباصات العاملة، إلا أنها عاجزت عن
 تلبية الطلب المتصاعد للسفر الى أنقرة، وأضنه، وإزمير، واسطنبول وغيرها
 من المدن الواقعة في غرب تركيا حيث توجد جاليات كردية مهمّة . وفي وقت
 متأخر من الليل، شاهدت رجالاً يائسين يرسلون زوجاتهم وأولادهم الى أي
 منطقة يمكن بلوغها شرط أن تكون خارج كردستان التي اعتبرت منطقة خطيرة .
 وحتى بمقاييس اللاعقلانية السائدة في المنطقة، اعتبرت هذه التصرفات غير
 معقولة .

وعلى الرغم من أن تركيا نقلت عدداً كبيراً من دباباتها ومدفعتها وعشرات
 الألوف من الجنود المتمركزين عادةً في مواجهة الاتحاد السوفياتي، الى منطقة
 الحدود مع العراق، إلا أن أنقرة وبغداد تبادلتا التطمينات بشأن عدم رغبة أيّ
 منهما في خوض حرب ضد الأخرى على هذه الجبهة . لكنّ هذا لم يكن كافياً
 لطمأنة أكراد تركيا، وخصوصاً أولئك الموجودين في مناطق قريبة من الحدود
 مع العراق . فلم يبقَ في المدن والبلدات الحدودية، سوى أفقر الفقراء، لأن
 الأكراد، وبصرف النظر عن أماكن تواجدهم، لم ينسوا دروس العام ١٩٨٨

فلم تعد حلبجه مجرد بلدة كردية قريبة من الحدود العراقية-الايرائية، بل أصبحت رمزاً للإبادة الجماعية التي تستهدف جميع الأكراد في كل مكان.

كان أكراد تركيا مذعورين فعلاً، الى درجة أن جميع الصيدليات في جنوب شرق تركيا، أشارت خلال الأيام القليلة التي سبقت اندلاع الحرب في الكويت في أواسط شهر كانون الثاني، الى ارتفاع حاد في طلب مادة «الأترابين» المعروفة بأنها مضادّ فعّال لغاز «الساارين» الذي يعتبر من أشدّ الأسلحة الكيماوية فتكاً. ولم تكن هناك أقنعة واقعية من الغازات تكفي جميع السكّان، فاستعاض الأكراد عنها، بالأكياس البلاستيكية. وفي الواقع، فإن أولى ضحايا حرب الكويت سقطت في صفوف أكراد تركيا، فتوفيت امرأة وأطفالها خنقاً في قرية في جنوب شرق البلاد قبل ان يلقي الحلفاء أي قذيفة، أثناء قيامها بتجربة هذه الأكياس البلاستيكية. وألقت السفارات الغربية في ١٩٩٠، مسؤولية إثارة الذعر في صفوف الأكراد، على عاتق الصحافة التركية. اتهمتها باللامسؤولية وبعدم تقدير حجم مخاوف الأكراد في العراق وتركيا على حدّ سواء، من إمكان ضربهم بالأسلحة الكيماوية.

لا شيء أخطر من أن يعتبر شعب ما، أنه تعرض للخيانة. فكل نذر الشؤم التي يتجاوزها عادةً أو يسخر منها او يكتبها عندما تكون أموره على ما يرام، تظهر مجدداً وبقوة. وعندما عدت و وولاكوت مساء يوم الجمعة الى مدينة «صلاح الدين»، أخبرنا أفراد فريق شبكة «الأي. بي. سي.» أنهم تعرّضوا خلال اليومين الماضيين لمضايقات وتهديدات من مقاتلي «البشمركة» المتوترين، عند الاقتراب من مدينة كركوك من جهة الغرب. وأصبحت آخر ثمانية وأربعين ساعة قضيناها في كردستان مشحونة بالتوتر، فيما نحن نعدّ العدة لما يشبه الفرار من الأكراد الغاضبين والقوّات العراقية الساعية الى الانتقام، في آن معاً. ولم نتمكّن من إنقاذ بعض زملائنا المحتجزين في إربيل الغارقة في موجة من الذعر، لولا تدخل مسؤول في «البشمركة» أرسل سيارة من «صلاح الدين» التي لا تبعد عنّا سوى نصف ساعة بالسيارة، وعلى متنها بعض الحراس المسلّحين. فقد اختفت سيارة الأجرة التي استأجرناها طوال الأسبوع، بعدما أرسلناها لأخذ زملائنا. وأمضى أفراد فريق «الأي. بي. سي.» نهاراً عصيباً يوم السبت في «صلاح الدين» بحثاً عن السيارات والسائقين الضروريين لإتمام عملية الهروب التي كنا نأمل تنفيذها صباح يوم عيد الفصح، في حين غادر

زملاء آخرون قبلنا بوقت طويل للنجاة بأرواحهم. وفي اللحظة الأخيرة، حاول السائقون أن يتخلّوا عنا قائلين إنهم يحتاجون الى سياراتهم لإجلاء عائلاتهم. لكن تدخل مسعود البرزاني شخصياً وقيامه بتزويدنا بما نحتاج اليه من وقود من مخزونه الخاص، دفع السائقين الى تغيير رأيهم والموافقة على نقلنا. وقام البرزاني أيضاً بتزويدنا بإذن مرور خاص، وودّعنا وحيداً وهو يناشد الأكراد «البقاء في كردستان، كي لا تصبحوا لاجئين مثل الأرمن»، الشعب الذي طرد من أرضه برأي مسعود.

استناداً الى زحمة السيارات التي شاهدناها بعد مغادرة مسعود، تبين أن أحداً لم يردّ على نداءاته. كنت أشعر بالإرهاق من جرّاء الإسهال الذي عانيت منه، فخرجت من السيارة وأسندت ظهري الى جدار منخفض، معتقداً ربما أن هذا يوفر لي الحماية أكثر من السيارة، في حين كانت المروحيات العراقية تمشّط الناحية الأخرى من الجبل. فبدأت في تفحص الملاحظات التي دونتها منذ دخول الى كردستان، ولحسن حظي عثرت على لائحة تضمّ بعض الكلمات والجمل باللغة الكردية، كنت قد نسختها عن دليل للسيّاح. لم يكن لديّ وقت للتفكير كثيراً، فإلى جانب الكلمات ذات الاستعمال اليومي، مثل خبز ومياه وغيرها، كنت قد دونت كلمة «دوست» مقابل كلمة «صديق»، وجملة «دوستي-ماي»، مقابل «أنت صديقي» وبأحرف كبيرة دونت أيضاً، كلمة «تاكاناكا» مقابل جملة «لا تطلق النار»، وكلمة «هاريكاري» مقابل «النجدة». أعدت قراءة ملاحظاتي، وقلت لنفسي إنه لا يمكن أن تكون الكلمة صحيحة لأنها شديدة الشبه بكلمة «هارا-كيري» اليابانية. لم ألاحظ التشابه بين الكلمتين عندما دونت ملاحظاتي، لكنني ضحكت كثيراً بعدما لاحظته، وشعرت أنني أفضل حالاً.

لا أذكر متى حضر بعض رجال الشرطة العسكرية في «البشمرکه»، وبدأوا بإرغام السائقين العنيدون الذين سدّوا الطريق، على التراجع لفتحها. وفجأة صار بإمكاننا مواصلة طريقنا بكل بساطة، فاندفعنا بسرعة على طريقة «هاميلتون»، وهي طريق عسكرية شقّها البريطانيون خلال العشرينات والثلاثينات، لتسهيل عملية إخضاع القبائل، وتمتدّ من إربيل حتى الحدود الإيرانية. في بلدة ريان، قال لي مسعود في شهر شباط: «لا أعلم ما إذا كانت هذه هي أفضل فرصة يحظى بها الأكراد. ولكنني متأكد من أنها ليست

الأخيرة. فمن كان يتوقع قبل أشهر حصول كل ما جرى، والوضع الذي نعيشه حالياً؟». فكرت كثيراً في المفارقة التي تضمّنها كلام البرزاني، إذ يكفي الاطلاع على التاريخ الكردي، لاستنتاج إمكانية توقع كل ما جرى. ومع مرور الوقت، صرت ألاحظ ازدياد عدد السيارات التي تحمل على سقفها، أسرة خشبية للأطفال، ثم تجاوزنا صهريجاً كتب على لوحة معدنية ملطّخة بالوحل في مؤخرته، وباللغة الإنكليزية: «لا يقولنّ أحد إن الأكراد ماتوا». وعلى الرغم من أن العبارة لم تكتب بلغة سليمة، إلا أن التحذير والتحدّي اللذين تتضمنهما، كانا واضحين.

في أقلّ من ساعة وصلنا الى بلدة ديانا، وأعطت رسالة البرزاني مفاعليها مع أحد أقربائه، «عبد المهيمن»، وهو مسؤول الحزب الديمقراطي الكردستاني في البلدة. وكنا متردّدين في شأن الهرب عن طريق تركيا أو عن طريق إيران، سيما وأنا لا نحتاج لأكثر من ساعة لبلوغ الحدود الإيرانية، حيث يفترض أن يلاقينا إيراني يتعاون مع شبكة «الأي. بي. سي.» لكننا لم نكن نثق به أو بالموظفين الإيرانيين، فتدخل عبد المهيمن ودفّعننا الى حسم أمرنا قائلاً: «لا خيار لدينا، لأن الإيرانيين أغلقوا حدودهم قبل قليل». فعاد السائقون الى السليمانية لإجلاء عائلاتهم عنها، في حين أمّن لنا عبد المهيمن شاحنة صغيرة حملتنا مع جميع معدّاتنا واتّجهت بنا شمالاً نحو بلدة كاني رشت التي ليست سوى نقطة صغيرة على الخريطة عند الحدود مع تركيا مباشرة. وصلنا الى البلدة، عند مغيب الشمس، وحططنا رحالنا في حقل أخضر لنمضي الليلة في العراء. كان لدينا الوقت الكافي فقط، للاتفاق مع بعض المهريين على تزويدنا ببعض الدوابّ صباح اليوم التالي، ولتناول الطعام، والتمدّد في أكياس النوم. فجأة أعلنت مراسلة صحيفة «وول ستريت جورنال»، جيرالدين بروكس، أنها خائفة ومقتنعة بأننا سنقتل جميعاً أثناء النوم. لكننا كنّا مرهقين جداً الى درجة منعتنا من أخذ هذا التحذير على محمل الجدّ، سيما وأنه صادر عنها. كانت جيرالدين، وهي شابة نحيلة، أشجع شخص في مجموعتنا، وقد أثبتت شجاعتهما عندما أمضت ليلة في كركوك لتسجيل ردود فعل عائلة كردية في ظلّ القصف العراقي المكثّف للمدينة. وفي الواقع، كنّا محظوظين، فنحن في أمان نسبي كما اعتقدنا، والطريق الجبلية التي سنسلكها لدخول تركيا، تعتبر أحد المعابر القليلة غير المزروعة بالألغام. وعلى الرغم من عدم هطول المطر، إلا أننا

تجمّدنا بسبب كثافة الندى في هذه الجبال العالية .

كان القمر بدرًا، واستيقظت مراراً في الليل، لمشاهدة تدفق اللاجئين على درب جبلية شديدة الانحدار تؤدي إلى ممرٍ يقع على ارتفاع ثمانية آلاف قدم، ويفضي بهم إلى تركيا. وعند الفجر شاهدت على رأس التلة قطعاً مؤلفاً من ١٦ خنزيراً برياً توقفوا عن الرعي لمشاهدة تدفق اللاجئين. ثم أعلنت إذاعة «البي. بي. سي.» البريطانية، أن القوات الحكومية العراقية سيطرت على إربيل، ودهوك وزاخو، الأمر الذي أثبت صحّة قرارنا بعدم الهرب عبر الطريق التي سلكتها لدخول كردستان. وعندما لم تصل الدواب في الموعد المتفق عليه، بدأنا بجمع معدّاتنا وصرنا مقتنعين بأننا سنضطرّ إلى التخلي عن حقائبنا وعن معدّاتنا الثقيلة. فتوجّهت إلى جدول قريب، واغتسلت وحلقت ذقني، وشعرت للمرة الأولى منذ أسبوع، أنني لست مريضاً، مع أنني كنت ضعيفاً وخسرت أكثر من أربعة كيلوغرامات من وزني.

أخيراً، وصل مراهقان يقودان الحمار والخيول الثلاثة التي وعدنا بها المهربون. فبدأنا رحلتنا نحو تركيا، وحملت جيران الدين بروكس كيس النوم الخاص بي، فيما كنا نتسلق الجبل على درب ضيقة مزروعة بالأحذية والحقائب وأشياء أخرى تخلى عنها النازحون الأكراد أثناء هروبهم. وكنا نتوقف بين حين وآخر، لنتراح، ولتتمتع بمنظر الحقول المغطاة بالأزهار الربيعية، والجبال القريبة المكسوة بالثلوج، ولنستمع إلى انتقادات اللاجئين المذهولين، للرئيس جورج بوش ولكلّ ما فعله. سألونا قائلين: «لماذا لم تقضوا على صدام؟» وقال آخر: «بوش هو صديق صدام حسين».

أفراد النخب الكردية كانوا أول من أدرك الهزيمة، ففرّوا ببذلاتهم الرسمية، مهندسين وموظفين حكوميين ومتقاعدين، وأمّهات من الطبقات الوسطى يحملن أطفالهن. لم تكن تلك المرّة الأولى خلال حياتي المهنية الطويلة، التي أنزعج فيها من كوني أميركياً. لكن قلّما شعرت بأن الانتقادات الموجهة إلى الولايات المتحدة، محقّة كما شعرت آنذاك.

بعد خمس ساعات بلغنا علامة إسمنتية تشير إلى موضع الحدود، وبعدها بخمس وأربعين دقيقة كنا داخل مركز عسكري تركي متقدّم في منطقة ييسيلوفا نتدقّق في ظلّ صورة ضخمة لمؤسّس تركيا الحديثة ومضطهد الأكراد، الجنرال الراحل مصطفى كمال أتاتورك. ودهش الملازم التركي الشاب الذي يحسن

اللغة الإنكليزية، بأسماء المؤسسات الصحافية والتلفزيونية الأميركية والبريطانية والفرنسية التي تعمل لديها، الى درجة أنه أخطرَ قيادته العليا بأمرنا بواسطة جهاز اللاسلكي، وبعد قليل حطت طوافة عسكرية من طراز «هيوي» الأميركي الذي استخدم بكثرة خلال حرب فيتنام، وعلى متنها قادة الجيش والدرك التركيين في المنطقة.

نظر العميد في الجيش التركي ببرودة إلينا، وبدأ باستعراض الخيارات التي يستطيع اللجوء إليها قائلاً: «بإمكاني أن أقتلكم بتهمة التسلّل خلسة الى الأراضي التركية، وبإمكاني إعادتكم الى الحدود مع العراق»، ثم همس قائلاً: «ولكن بإمكاني أيضاً أن أدعكم تدخلون». ثم ضحك بقوة فارتجّ كرشه، وسمح لنا بدخول تركيا، وطلب طوافة ثانية وعلى متنها طبيب وممرضتان ومئات الأربغفة، للعناية بمئات اللاجئين الأكراد الذين تجمعوا خلال الساعات الست وثلاثين الماضية، أمام المركز في العراق تحت الأمطار الغزيرة، من دون مأوى أو طعام. ويبدو أن وجودنا، أخجل العسكريين الأتراك المرتابين دوماً والعنيفين أحياناً، ودفعهم الى معاملة اللاجئين معاملة شبه إنسانية. لكن يبدو أن الأتراك لم يدركوا آنذاك أن هؤلاء اللاجئين ليسوا سوى طليعة مليوني كردي فروا خوفاً من انتقام صدام حسين.

الفصل الثالث

النجاة من الكارثة

«نعرف كل شيء عن الأكراد...»

ففي كل صيف كنا نخوض ضدهم حرباً صغيرة»

فريا ستارك، كاتبة ورخالة بريطانية^(١)

يقول أقدم الأمثال الكردية «لا أصدقاء للكرد سوى الجبال». لكنّ الجبال تسيّبت في مقتل آلاف الأكراد خلال شهر نيسان من العام ١٩٩١، واكتشف الأكراد أثناء محنتهم الرهيبة، أن لديهم أصدقاء مخلصين يحتلون مواقع مهمة في واشنطن، ولندن، وباريس، وغيرها من العواصم الأجنبية. فقد عمل الرئيس التركي، وزوجة الرئيس الفرنسي، ووزير فرنسي شاب، وأحد كبار الموظفين في مجلس الشيوخ الأميركي، وعضو إيرلندي في مجلس اللوردات البريطاني، وكبار الدبلوماسيين الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين الذين يحتلون مناصب حسّاسة، وبعض كبار المعلقين في الصحف الغربية، كلّ على طريقته الخاصة وبفعالية، دفاعاً عن أكراد العراق. لكنّ خلاص الأكراد يعود أولاً وأساساً الى تلك الآلة البليدة عادةً، التي تدعى التلفزيون، والتي نجحت خلال وقت قصير جداً، في كسب تعاطف الرأي العام الفرنسي والبريطاني مع قضية مجهولة الى حدّ بعيد، وفي إرغام حكومتي لندن وباريس على اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة الأكراد. وأخذ الدبلوماسيون الأوروبيون على حين غرة، بموجة التعاطف التي أطلقها التلفزيون، والتي «أرغمت الأوروبيين لمرة، على التصرف بأسلوب غير أناني»، على حدّ تعبير أحد الزملاء الأميركيين. وقد صعق أحد مساعدي الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لما جرى، وتساءل

بحسب التاريخي المعروف، عن سبب تعاطف الرأي العام مع قضية ما، دون أخرى. فقال: «لماذا كل هذه الحماسة للأكراد، وهم ليسوا يهوداً ولا مسيحيين، وقد تورطوا خلال الحرب العالمية الأولى، في المذابح التي ارتكبت بحق المسيحيين الأرمن؟»^(٢). لكن على الرغم من الضغوط القوية التي مارستها الحكومتان الفرنسية والبريطانية، وعلى الرغم من حدة الانتقادات التي وجهها زعماء المعارضة الديمقراطية في واشنطن، إلا أن إدارة بوش امتنعت على مدى أسبوعين عن اتخاذ أي موقف، مع أن شبكات التلفزة الأميركية غطت مأساة الأكراد على نطاق واسع.

لحسن الحظ، فوجئ الأكراد بأنهم يُحسنون التحدث على شاشات التلفزيون، وأثبتوا أنهم قادرون على اجتذاب اهتمام المشاهدين بسبب كفاءاتهم التلفزيونية هذه، وبسبب إحساس الغرب بعقدة ذنب حيالهم وبمسؤوليته عن مأساتهم، بعد كل ما تبادلته أطراف التحالف الغربي من تهان لنجاحهم في إخراج العراق من الكويت.

وتفاهم إخراج المؤسسات السياسية الغربية، لأن محنة الأكراد، أظهرت للرأي العام العالمي، طبيعة النفاق الغربي في التعامل مع الأكراد على امتداد العقود السبعة الماضية. فقد شعر عدد كبير من البريطانيين بما أسماه أحد الدبلوماسيين، بـ «عقدة ذنب تاريخية عميقة» حيال الأكراد، بسبب عدم احترام بريطانيا المهتمة بضمان سيطرتها على نفط كركوك، لعودها بإقامة دولة كردية عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، ثم بمنحهم حكماً ذاتياً في إطار العراق الخاضع للانتداب البريطاني^(٣). أما في فرنسا، فقد توددت الحكومات اليمينية واليسارية المتعاقبة على مدى جيل كامل، إلى صدام حسين الذي يسيطر على ثاني أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم، في إطار السعي المحموم لتحقيق الأرباح، والمحافظة على موطئ القدم الفرنسي الوحيد في نفط الشرق الأوسط.

فالرأي العام الفرنسي، صار يتساءل عن مدى حكمة وأخلاقية سياسة أحالت جميع أفراد الطبقة السياسية الفرنسية باستثناء الشيوعيين، إلى أبواق ذليلة لرعاية نظام بغداد، وأدت إلى تراكم خمسة مليارات دولار من الفواتير والديون المتوجبة على العراق أنفق معظمها على شراء أسلحة فرنسية (استخدم بعضها ضد الأكراد).

لكن السبب الأهمّ يعود الى أنه في عالم تتغيّر فيه الصور باستمرار، بدأ الأكراد شيئاً جديداً وإكزوتيكياً، بعد عقود طويلة احتلت فيها صور اللاجئين الأفارقة والعرب والآسيويين، شاشات التلفزة. فمشاهدو التلفزيون الذين اعتادوا على رؤية مآسي سكّان المناطق الدافئة، فوجئوا بمشاهدة الأكراد يواجهون الصقيع في الجبال العالية المكسوة بالثلوج، ويكافحون في الثلج والوحول والبراز، ويخاطرون بحياتهم في حقول الألغام، بحثاً عن الحطب للتدفئة، ويتقاتلون مع بعضهم بعضاً للحصول على المعونات الغذائية التي تلقي بها الشاحنات اليهم. وبدت صور الجنود الحكوميين (وهم أتراك في هذه الحالة)، وهم يضربون اللاجئين الذين يتصارعون للحصول على الطعام، مألوفة في مناطق أخرى ذات مناخ مختلف. ومع ان الرجال يعتمرون العمامة مثل غيرهم من الرجال في الشرق الاوسط، إلا أن سراويلهم الفضفاضة، وثياب نسائهم ذات الالوان الفرحة، أضفت لمسات مميّزة وإكزوتيكية عليهم بالنسبة الى مشاهدي التلفزيون المتخمين من صور البؤس واللاجئين.

وقد لخص مراسل شبكة «سي. بي. اس.» الاميركية ألان بيتزي، أسباب قيامه بتغطية أخبار الاكراد في الجبال، على الهواء مباشرة وعلى مدى ٢١ يوماً قائلاً: «الأطفال جميلون، والرجال شرسون وذوو إباء، والنساء جميلات وغير محجّبات». وقد دهش العالم الخارجي عندما تبين له أن بعض الأكراد، أشقر وذو عيون زرقاء. وبما أن أبناء الطبقات الوسطى فرّوا من منازلهم مثل سائر الأكراد، فقد كان هناك عدد كاف من اللاجئين الذين يجيدون اللغة الانكليزية، لشرح القضية الكردية بالوضوح والإيجاز والبلاغة اللازمين، عبر شاشات التلفزة. ويرأي بيتزي، فإن الرسالة التي نقلتها شاشات التلفزة كانت بسيطة وعلى النحو التالي: «الأكراد هم ضحايا السياسة الأميركية التي دعتهم الى الثورة على النظام. ولإثبات صحة كلامهم، أبرز الأكراد منشورات غير موقعة ألقته الطائرات الأميركية، وتدعو الجنود الى الفرار من الجيش العراقي»^(٤).

بعد سنوات طويلة أمضاها الأكراد من دون أي اعتراف بهم كأمة متميّزة، وكمثال للشعب الذي لا وطن له، حصلوا فجأة على ربع ساعة الشهرة التي وعد أندي وار هول جميع الناس بها في عصر التلفزيون. وعمل أصدقاؤهم الأجانب المنتشرون في مختلف أنحاء العالم، على إطالة أمد هذه الشهرة الى

أقصى حدّ ممكن، من أجل إثبات خطأ جميع المشككين بفعالية هذا الاهتمام، مثل سفير إحدى دول العالم الثالث لدى بغداد، والذي توقع أن لا يستمرّ اهتمام الغرب بالأكراد، أكثر من الفترة التي راجت خلالها لعبة «الهولا-هوب»، أيام شبابه.

في فرنسا، لم تكن دانيال ميتران، زوجة الرئيس والمدافعة القوية عن الأكراد وغيرهم من الأقليات المضطهدة، بحاجة الى من يشجّعها على إثارة هذه المسألة مع زوجها ودفعه الى الاهتمام بها. فقد أقامت صداقة قوية مع العالم الفيزيائي الكردي كندال نيزان ذي النفوذ الواسع، والذي نفثه تركيا من أراضيهما، وساعدته على تأسيس «المعهد الكردي» في باريس في العام ١٩٨٢. وعندما بات الهجوم العراقي المضاد وشيكاً في أواخر شهر آذار، أنذرت دانيال ميتران جميع الاختصاصيين بشؤون الإغاثة في الحكومة الفرنسية وخارجها، وطلبت منهم إعداد خطط طارئة لمواجهة الوضع. ومع تدفق آلاف اللاجئين خلال ذلك الأسبوع الرهيب في شهر نيسان، أقنعت زوجها بمشاهدة ما تبثّه التلفزيونات من صور للأكراد التعساء الهائمين على وجوههم في الجبال الباردة.

وانطلاقاً من تجربتها الخاصة أيام شبابها في المقاومة، أخطرت دانيال ميتران، المسؤولين العسكريين والمدنيين في قصر «الإليزيه»، بعدم جدوى إسقاط المعونات للاجئين بواسطة المظلات، الى ان اعترفوا لها بأن هذا الاسلوب غير عمليّ وغير مجد. لكنّ الرئيس الفرنسي، تأثر بمأساة الأكراد، الى درجة دفعت فرنسا الى مطالبة الأمم المتحدة بالتحرك واتخاذ الإجراءات اللازمة، وإلا فإنّ باريس ستتحرك بمفردها. فانهمرت الاتصالات الهاتفية المؤيدة للموقف الفرنسي، على سفارة فرنسا وقنصلياتها في الولايات المتحدة، الأمر الذي أدّى الى إحراج إدارة بوش التي كانت مصمّمة على عدم اتّخاذ أيّ إجراء.

كانت علاقات السيدة ميتران، القديمة والعميقة مع الأكراد، مثلاً كلاسيكياً للتقليد المزمّن وشبه الملكي السائد في فرنسا، والذي يكفي بموجبه اكتساب دعم بعض المقربين من العرش، للتمكّن من ترويج قضية شبه مجهولة. فزوجة الرئيس الفرنسي تعرّفت في مطلع الثمانينات، على القضية الكردية بفضل أشخاص عديدين، أبرزهم هو برنار دوران الدبلوماسي الفرنسي الذي تخلى

فجأة عن مهنته دفاعاً عن الأكراد ومن دون أي إمام فعليّ بطبيعة قضيتهم. ففي مطلع العام ١٩٦٤، قدّم دوران استقالته وخرج غاضباً من «الكي دورسيه» (مقرّ وزارة الخارجية الفرنسية)، بعد مشادة مع أمين عام الوزارة إريك دو كاربونيل، الذي أمره بالتوقيع على استلام رسالة بريطانية تبلغ فرنسا بصفقة طائرات من طراز «هوكر هنتر»، مع العراق. وفي تلك اللحظة، قرّر دوران أن يتعرّف على الشعب الذي ضحى بمستقبله المهني في سبيله. فتعلّم اللغة الكردية، وقرّر في العام ١٩٦٨، الذهاب الى كردستان العراق، للاطلاع عن كذب عما يجري فيها من أحداث^(٥).

في تلك الفترة، كان دوران، أحد مساعدي وزير البحث العلمي الذي سمح له بأخذ إجازة، ووعده بإعادته الى منصبه عند رجوعه، «في حال لم تمت». وبالفعل كاد دوران أن يقتل أكثر من مرّة خلال الأشهر الستة التي أمضاها مع ملاّ مصطفى البرزاني الذي حمل آنذاك السلاح مجدّداً ضدّ الجيش العراقي، من أجل منح كردستان العراق حكماً ذاتياً. وفي العام ١٩٧١، أعيد دوران الى السلك الخارجي، وخدم كسفير لفرنسا في هاييتي، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وأخيراً في بريطانيا. وبصفته سفيراً لدى لندن، عمل عن كثب مع الحكومة البريطانية خلال تلك الايام العصيبة من شهر نيسان ١٩٩١، عندما تعاونت فرنسا وبريطانيا، في انسجام نادراً ما يحصل في زمن السلم، لتنظيم عملية إغاثة الأكراد ودفع الولايات المتحدة الى تحمّل مسؤولياتها.

كان بيتر غالبرايت وهو عضو نشيط في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، أسرع أصدقاء الأكراد الى التحرك لمساعدتهم، فعند انهيار الانتفاضة الكردية، كان مع جلال الطالباني في مدينة دهوك. وبسبب دوره الكبير في الدفاع عن الأكراد، ومنذ قيامه بإعداد تقرير رسمي لمجلس الشيوخ، إثر زيارة رسمية قام بها الى العراق في العام ١٩٨٧، عن التدمير المنهجي الذي تعرّضت له الأرياف الكردية، تحوّل غالبرايت الى شوكة دائمة في خاصرة كلّ من صدام حسين وإدارتي رونالد ريغان وجورج بوش. ويوم عيد الفصح في العام ١٩٩١، كان غالبرايت أحد آخر الأشخاص الذين تمكّنوا من عبور نهر دجلة نحو سوريا، تحت وابل من قذائف الهاون، قبل أن يتمكّن العراقيون من إغلاق هذا المنفذ. وتضمّن شريط الفيديو الذي صورّه وبثته التلفزيونات الأميركية، أولى الصور التي نبّهت العالم الى حجم مأساة الأكراد. وعند

عودته الى واشنطن، واصل غالبرايث ظهوره على شاشات التلفزة الأميركية، دفاعاً عن الأكراد، وساعد على تنظيم الحملة الواسعة النطاق التي أرغمت إدارة بوش المترددة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لمساعدتهم، وطارد موظفي وزارة الخارجية الى ان أجبرهم على لقاء ممثلي الأكراد^(٦). وأثار سلوك إدارة بوش حيال الأكراد، سخط اثنين من أبرز معلمي الصحف الأميركية الحائزين على جائزة «بوليتزر» واللذين دافعا طويلاً عن القضية الكردية، وهما جيم هوغلاند من صحيفة «واشنطن بوست»، وويليام سافاير من صحيفة «نيويورك تايمز».

في الثالث من شهر نيسان، أرسل الرئيس ميران، وزير العمل الإنساني برنار كوشنير الى أنقرة، للاتفاق مع المسؤولين الأتراك على الأسس القانونية لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يهدف الى حماية الأكراد داخل العراق. ففي مطلع السبعينات، كان كوشنير أحد مؤسسي جمعية غير حكومية توفر المساعدة الطبية للاجئين في العالم الثالث تدعى «أطباء بلا حدود»، وفي ما بعد أسهم في تأسيس جمعية أخرى تعنى بتقديم المساعدة الطبية الطارئة، حملت اسم «أطباء العالم». فقد كان كوشنير من أولئك السياسيين القلائل الذين يعرفون المشكلة الكردية جيداً، ومن القادرين على شرحها عبر شاشات التلفزة بسهولة وإقناع، سيما وأن جمعية «أطباء العالم» تدير، منذ سنوات عدة، مركزاً لمعالجة الأكراد الإيرانيين عند الحدود الإيرانية-العراقية. وبسبب المآسي التي شاهدها جراء انتهاك حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، دعا كوشنير منذ وقت طويل، المجتمع الدولي الى تبني المبدأ المثير للجدل، والمعروف باسم «حق التدخل» لأغراض إنسانية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة المقدسة تاريخياً. وعند حلول مأساة الأكراد، رأى كوشنير أن الفرصة حانت لوضع نظريته هذه موضع التطبيق.

استناداً الى تجارب الماضي، كان يفترض بتركيا أن تعارض أي تدخل أجنبي. فالقوميون الأتراك شديدو الحساسية حيال هذه المسألة، ولم ينسوا او يغفروا للقوى الأجنبية عموماً والمبشرين الغربيين خصوصاً، تدخلهم المهين في شؤون بلادهم إبان الانحدار البطيء للسلطنة العثمانية، دفاعاً عن الأقليات المسيحية، حيناً، وباسم «الحضارة»، حيناً آخر. ولم يتخطوا حتى الآن، محاولة كل من فرنسا وبريطانيا واليونان، تقسيم منطقة الأناضول التي تعتبر

قلب بلادهم، في نهاية الحرب العالمية الأولى. فالدولة الحديثة الشديدة المركزية التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، استندت الى إنكار تامّ ومطلق لوجود الأكراد كشعب مختلف عن الأتراك، مع أن تركيا تضمّ أكبر أقلية كردية في العالم ويقدر تعداد أفرادها بحوالي ٢٠ في المئة من مجموع سكّان تركيا.

لكن الفرنسيين أدركوا أيضاً أن الرئيس التركي تورغوت أوزال لا يرغب في الوقت نفسه، في إبقاء نصف مليون كردي عراقي في تركيا، لأن هذا الأمر يعادل «الانتحار السياسي بالنسبة الى الحكومة التركية»، على حدّ تعبير مبعوث غربي^(٧). فتدفّق الأكراد العراقيين على تركيا، سيؤدّي الى تعقيد وتفاقم المشكلات التي تواجهها أنقرة في جنوب شرق البلاد حيث يخوض مئة وعشرون ألف جندي وشرطي تركي منذ العام ١٩٨٤، حرباً أهلية تتصاعد ضراوتها ودمويتها باستمرار، مع دعاة الانفصال في صفوف الأقلية الكردية. وبدأت الصحافة العالمية برسم صورة سلبية عن تركيا، بسبب سوء معاملة جنودها للاجئين الأكراد ومنعهم من بلوغ مناطق أكثر أماناً ودفناً، ودفنهم بقوة السلاح أحياناً، نحو القمم الجبلية المغطاة بالثلوج.

في ما بعد، تبين أن التسوية التي توصل اليها كوشنير مع أنقرة، استندت الى ما أسماه دبلوماسي فرنسي في باريس لاحقاً، بـ «الجملة السحرية» التي مكّنت الأتراك من إيجاد مخرج مقبول لورطتهم^(٨). فقد كانت تركيا بحاجة الى دعم أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لمشروعها، لأنها لم تكن عضواً فيه، وكان الفرنسيون يعدّون مشروع قرار الى المجلس، ومستعدّين في الوقت نفسه لدعم المشروع التركي. لذلك استخدم الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه، لغة شرعة الأمم المتحدة، وأشار الى «التهديدات التي تهدّد السلام والأمن العالميين»، لتبرير رفض تركيا السماح للأكراد العراقيين بدخول أراضيها، وتأييدها إرسال قوآت من التحالف الدولي الى العراق لحماية الأكراد وفرض عودتهم الى ديارهم، سواء رغب بذلك صدام حسين أم رفض^(٩). لكن مسؤولي الأمم المتحدة ردّوا بازدراء معتبرين أن رفض تركيا السماح للاجئين بدخول أراضيها، يعادل «الإبعاد»، وهو المصطلح التقني الذي يستخدم عند رفض منح اللجوء لأي شخص يطلبه. وفي الواقع، فإن تركيا حرصت عند توقيع المعاهدة الدولية بشأن اللجوء السياسي والإنساني بعد

الحرب العالمية الثانية، على استثناء جيرانها في الجنوب والجنوب الشرقي من لائحة الدول التي يحقّ لرعاياها طلب اللجوء الى الأراضي التركية^(١٠).
 وبنتيجة زيارة كوشنير الى أنقرة، قدّمت فرنسا وتركيا مشروع قرار ثوريّ مشترك، وافق عليه مجلس الأمن الدولي في ٥ نيسان، وسط دهشة وقلق العديد من الدبلوماسيين المحترفين الذين توقّعوا أن يستخدم الصينيون أو السوفييات، حقّ النقض ضده. وللمرّة الأولى منذ سبعة عقود، تمّ ذكر الأكراد بالتحديد، في إحدى وثائق الأمم المتّحدة، أي قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، الأمر الذي يعتبر تنازلاً كبيراً قدّمته أنقرة مرغمة. وفي الواقع، لم تكن لدى تركيا، او إدارة بوش أي خيار، مع أن واشنطن فوجئت بهذه الخطّة واستاءت منها بشدّة، لأنها تفرض عليها نشر قوات أميركية في شمال العراق، وبالتالي تمنعها من إعادة القوات الأميركية الى الولايات المتّحدة في أسرع وقت ممكن^(١١).

لكنّ جورج بوش، كان حريصاً أيضاً، على مساعدة أوزال في الخروج من المأزق الذي يعاني منه. ففي الأيام الحرجة الأولى بعد غزو صدّام حسين للكويت، أغلق أوزال أبواب النفط العراقي الذي يصبّ في تركيا، الأمر الذي جعله حليفاً رئيسياً لواشنطن في سعيها الى إقامة التحالف الدولي المناهض لصدّام حسين. والسبب الأهم، يتمثل في أن الصور التي تبثّها محطات التلفزة، أدّت الى انهيار مفهوم النظام العالمي الجديد الذي تبجّح به بوش كثيراً، أمام أعين المشاهدين المذهولين من شراسة القمع العراقي لانتفاضتي الأكراد والشيعية. ووفقاً لأحد أشدّ مؤيدي «حقّ التدخل»، فإن «قيام مجلس الأمن بتبني القرار رقم ٦٨٨ الذي يقضي بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة الى الأكراد وغيرهم من المواطنين العراقيين، لا يشكل ضماناً بأن الحكومات ستمتنع من الآن فصاعداً، عن إساءة معاملة مواطنيها، او عن ارتكاب المجازر بحقهم. ولكنه سيضمن عدم تمكّن الدول ذات السيادة، من التمتع بحق رفض المساعدات الإنسانية من الخارج»^(١٢).

في أنقرة، كان للأكراد صديق قديم آخر ذو نفوذ واسع، هو السفير الفرنسي إريك رولو الذي كان على مدى عقود طويلة، أبرز الاختصاصيين في شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «لوموند» الواسعة الانتشار، قبل ان ينخرط في السلك الدبلوماسي. وعلى امتداد الأشهر التي سبقت الحرب مع العراق،

تولّى رولو مهمة تعريف السفير الأميركي لدى أنقرة، مورتون إ. أبروموفيتز، على خفايا السياسات المعتمدة في منطقة الشرق الأوسط وتفصيلها، وشرح له طبيعة تكوين المجتمع العراقي، وأثبت له أنه أكثر غنى وتعقيداً من تلك النظرة المبسطة التي تعتمدها إدارة بوش. وكانت هذه الدروس بالغة الأهمية بالنسبة الى أبروموفيتز الذي لم يعمل في الشرق الأوسط من قبل، ولكنه يتمتع ببراعة وكفاءة عالية في التعامل مع مشكلات اللاجئين.

فعندما كان سفيراً في تايلاند في أواخر السبعينات، أثبت أبروموفيتز كفاءته في التعامل مع مشكلة «لاجئي القوارب» الذين تدفقوا من فيتنام، عبر المزج ما بين الاستقامة الأخلاقية والكفاءات السياسية والإدارية المدهشة التي يملكها. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية شديدة الحساسية حيال تواجد الدبلوماسيين الأجانب في المناطق الحساسة عموماً، والقريبة من الحدود خصوصاً، إلا أن أبروموفيتز تذرّع بقلقه على سلامة بعض الصحافيين الأميركيين الفارين من العراق، لنشر عدد كبير من العاملين في السفارة لجمع المعلومات عن أوضاع مئات الآلاف من اللاجئين الأكراد الذين يتكدسون عند الحدود^(١٣).

لقد مارس أبروموفيتز ضغوطاً قوية على واشنطن لدفعها الى التحرك. فأمطر وزارة الخارجية بسيل من البرقيات والاتصالات الهاتفية، مستعيناً بشبكة واسعة من الأصدقاء النافذين داخل الإدارة وخارجها، وبعث برسائل عديدة الى البيت الأبيض، مع إشارة الى وجوب اطلاع بوش عليها. وانطلاقاً من تجربته في مواجهة مشكلة «لاجئي القوارب»، اعتبر أبروموفيتز أن النجاح يتوقف على «مدى قدرتك على التحرك بسرعة، وتجنيد جميع الطاقات المتوفرة. ففي مثل هذه الحالات، أتوقع دوماً حصول الأسوأ»^(١٤). ووفقاً لأحد الدبلوماسيين الأميركيين المطلعين على هذه المراسلات، فإن مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي برنت سكوكروفت، كان على علم «بما فعله السفير أثناء مأساة لاجئي القوارب، ويدرك أن على تركيا والولايات المتحدة، أخذ تحذيره من احتمال حصول كارثة وشيكة، بمتهى الجدّية». فقد ظلّ «أبروموفيتز يذقّ أجراس الإنذار في أنقرة»، في حين لعب أوزال دوراً كبيراً «في دفع بوش الى التحرك، من خلال اتصالاته الهاتفية معه»^(١٥).

دعا السفير أيضاً الى إلقاء المعونات الغذائية للاجئين في الجبال بواسطة المظلات، فقام سلاح الجو الأميركي بهذه المهمة اعتباراً من ٧ نيسان. وسرعان

ما تبعه البريطانيون والفرنسيون، بعدما وافقت تركيا على السماح للطائرات الغربية باستخدام قاعدة «إنجيرليك» الجوية في أضنة. وقام سلاح الجو الأمريكي، بتجميع طائرات الشحن التابعة له في قاعدة «إنجيرليك»، لكن كبار الضباط الأميركيين في واشنطن قللوا من فعالية هذه العملية، وشبهوها «بالقاء الفشار الى الحمام»^(١٦). وعلى الرغم من أن محدودية نتائج هذه العملية كانت أمراً جلياً، إلا أن أسوأ نتائجها تمثلت في سقوط المواد الغذائية على رؤوس اللاجئين مباشرة، مما أدى الى مصرعهم، في حين قتل أفراد آخرون فيما كانوا يحاولون جمع المواد التي سقطت في حقول الغام.

لكن أهمية عمليات إلقاء المواد الغذائية من الجو، تكمن في الدعاية التلفزيونية التي صاحبته، وبالتالي في تحسين صورة بوش، وإظهار أن الحلفاء يفعلون شيئاً ما لمساعدة الأكراد. فقد كان بوش بحاجة ماسة الى الظهور كرئيس حازم، بعد كل ما أظهره من لامبالاة.

أثمرت جهود السفير زيارة قام بها وزير الخارجية الأميركي جيمس أ. بايكر الثالث، في ٧ نيسان الى مخيم «جوكورجا»، أحد أكبر مخيمات اللاجئين وأكثرها بؤساً على طول الحدود الجبلية^(١٧). لكن الصحافة ركزت على جزمة رعاة البقر التي انتعلها بايكر، وعلى أن زيارته القصيرة التي لم تتجاوز الخمس عشرة دقيقة، لا تكفي للاطلاع على مأساة اللاجئين. فقد اعتبر هؤلاء المرسلون الصحفيون، أن الزيارة شكّلت بالنسبة الى بايكر، مجرد فرصة لتحسين صورته الإعلامية، سيما وأنه اشتهر بمدى عنايته بهذه المسألة. لكن على الرغم من أن بايكر كان معتاداً مثل أي سياسي محترف، على التلاعب بوسائل الاعلام، إلا أنه غادر «جوكورجا» وهو متأثر بما شاهده ومقتنع بخطورة الوضع، على الرغم من الشكوك التي ساورته قبل قيامه بهذه الزيارة. وعلق أبروموفيتز على حصيلة هذه الزيارة قائلاً: «ربما كانت أفضل اثني عشرة دقيقة في تاريخ عمليات الإغاثة»^(١٨).

على الرغم من قصر مدة زيارته، إلا أن بايكر أدرك ضرورة القيام بتحرك دولي واسع النطاق، لإيجاد حلّ للأزمة التي وضعت الأكراد على رأس أولويات العالم للمرة الأولى في العصر الحديث. لذلك ما أن حطت به المروحية في مدينة ديار بكر واستقلّ طائرته متوجّهاً الى اسرائيل، حتى اتصل هاتفياً بالرئيس بوش، ووزير الدفاع ديك تشيني، والأمين العام للأمم المتحدة

خافيير بيريز دو كويار. وبات بوش مضطراً، ولو ببطء، الى التخلي عن رفضه العنيد والقاسي، التعامل مع المصيبة التي أسهم بنفسه في إنزالها بالأكراد، لأنه لم يكن يثق بأحد غير صديقه التكساسي بايكر.

لم يكن حلفاء بوش الغاضبون، مستعدين للانتظار أكثر. ففي ٦ نيسان، حصل رئيس الوزراء البريطاني جون مايجور في مدينة لوكسمبورغ، على دعم كامل من جميع أعضاء المجموعة الأوروبية، لمشروعه الريادي القاضي بإقامة «مناطق آمنة» داخل العراق، تتولى القوات المتحالفة حمايتها لتشجيع اللاجئين على مغادرة الجبال. فقد كان مايجور خاضعاً لضغوط قوية من الرأي العام البريطاني الغاضب، ومن سلفه في رئاسة الحكومة مارغريت تاتشر، ولذلك صمّم على إثبات قدرته على تولي زمام الأمور بنفسه. فمساعدة الأكراد تحولت الى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة الى مستقبله السياسي، وبات مضطراً الى إثبات قدرته على معالجة أول أزمة كبرى تواجهه في ميدان السياسة الخارجية، منذ أن احتلّ رئاسة الحكومة في «١٠ داوونينغ ستريت»، في كانون الأول الماضي.

أعجب الفرنسيون بدورهم، بمدى تصميم مايجور، مع أنهم كانوا على امتداد السنوات الأخيرة، منافسين لبريطانيا، أكثر مما كانوا حلفاء لها. وفي تعبير نادر عن حسن نيتهم، تخلى الفرنسيون عن ادّعاءاتهم بأنهم أصحاب فكرة «المناطق الآمنة»، وركّزوا على قرار مايجور غير المألوف، بشأن اتّخاذ قرارات مهمة من دون التشاور مسبقاً مع واشنطن. فمساعدة الأكراد، شكّلت بالنسبة الى حكومة باريس وسيلة لتأكيد الهوية الفرنسية المتميّزة خلال مرحلة ما بعد الحرب، بعد أشهر طويلة من الخضوع للقيادة الأميركية، الأمر الذي اعتبرته النخبة السياسية الفرنسية المتمسّكة بهويتها القومية، نتيجة غير إيجابية. أما على الصعيد المحلي، فإن هذا الموقف، لعب دوراً في تصحيح، بل إزالة صورة فرنسا كمصدر لتزويد نظام صدام حسين، بالأسلحة الغربية المتطورة.

لكن على الرغم من حماسة فرنسا وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى، إلا أنها كانت في وضع حرج بسبب عدم قدرتها على التحرك بمفردها على الأرض. فقد أدركت جميع هذه الدول باكراً، أن التعامل مع مشكلة اللاجئين الضخمة في مثل هذه المناطق الوعرة، يتطلب القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق، لا أحد يملك الوسائل اللوجستية لتنفيذها، سوى الولايات

المتّحدة^(١٩). والاعتبار الأهمّ مما سبق، يتمثّل في عدم إمكان تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ وفكرة «المناطق الآمنة» بشكل منفرد. لذلك، أقنع الفرنسيون والبريطانيون، الولايات المتّحدة بفرض حظر على نشاط الطيران العراقي شمالي خط العرض ٣٦، بحجّة ضرورة حماية طائرات النقل الأميركية من طراز «سي-١٣٠-هيركوليز» التي تستخدم في إلقاء المساعدات الغذائية للاجئين، وكخطوة عملية أولى لإقناع الأكراد بالعودة الى ديارهم.

لم تكن عمليات إلقاء المساعدات الغذائية بواسطة الطائرات، فعّالة، في إغاثة الأكراد. فعلى امتداد أيام عدّة، قدّم أكراد تركيا لإخوانهم الهاربين من العراق، مساعدات أكثر فعالية مما قدمه «الهلال الأحمر التركي» ومنظّمات الإغاثة الدولية والطيران الأميركي في آن معاً. لكنّ أهميّة وظيفة طائرات «سي-١٣٠-هيركوليز» الأميركية تكمن في أنها شكّلت سبباً لاستقدام طائرات مقاتلة ومروحيات عسكرية أميركية إلى قاعدة «إنجيرليك»، لحمايتها. وقد أثبتت طائرات الدعم الأرضي من طراز «أ-١٠» الأميركي، فعاليتها في ترهيب الجنود العراقيين من خلال عمليات اختراق جدار الصوت على علو منخفض جداً، الأمر الذي دفعهم الى الانسحاب من شمال العراق عند دخول القوآت المتحالفة لتشجيع الأكراد على النزول من الجبال. وعلى امتداد الأشهر والسنوات التالية، شكّلت الطلعات الجوية التي تنفذها طائرات التحالف، ضماناً للأكراد وتحذيراً للعراقيين من مغبّة التسبّب في حصول موجة نزوح جديدة في اتجاه الحدود التركية أو الإيرانية^(٢٠).

شكّلت طائرات التحالف التي كان يتمّ تجديد مهمتها كل ستة أشهر في البداية، ثم كل ثلاثة أشهر، السلاح الوحيد الفعّال لردع أي محاولة عراقية لاستعادة المناطق الشمالية الشاسعة التي أصبحت خاضعة في الواقع، لإدارة كردية. وإذا كان اختيار خطّ العرض ٣٦ قد تمّ بصورة اعتباطية وأدى الى إبقاء ٦٠ في المئة من الأكراد العراقيين من دون أي حماية (وعلى وجه الخصوص معظم المليون وأربعمئة ألف كردي الذين فرّوا الى إيران) إلا أنه أدّى الى حماية معظم منازل الأربعمئة ألف أو خمسمئة ألف كردي الذين فرّوا الى تركيا (مع أن هذا الخطّ أدّى الى إبقاء حقول نפט كركوك تحت سيطرة العراق، لتهدئة مخاوف جيرانه حيال التهم الموجهة الى التحالف بشأن تشجيع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال العراقي).

بقيت أمام دول التحالف، مهمة بلورة الفكرة الفرنسية بشأن ما سمي بـ «الممرات الإنسانية» أي إقامة تلك المحطات المزودة بما يلزم من المواد الغذائية والمياه والأدوية والعناية الطبية والوقود، لدفع اللاجئين الى النزول من الجبال نحو المخيمات التي أقيمت لأجلهم في السهول ذات الطقس المعتدل ضمن «المناطق الآمنة».

ولتفادي الاتهامات من جانب بغداد وأصدقائها المتناثرين في العالم، بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ولضمان اشتراك الأمم المتحدة في إقامة هذه الممرات، اتفقت الدول المتحالفة مع المنظمة الدولية على تفاصيل هذه الخطة في جنيف. وكانت إدارة بوش مصممة على سحب قواتها من المنطقة، الى درجة أن واشنطن أصرت على ضرورة اشتراك الأمم المتحدة المترددة، في أي عمليات إنسانية يتم تنفيذها داخل العراق. وعلى الرغم من كل هذه الشروط، إلا أن إدارة بوش ظلت مترددة، ولم تفلح العلاقة الأطلسية التي يتم التبرجح بها كثيراً (ولا الدعم البريطاني الثابت للولايات المتحدة خلال حرب تحرير الكويت)، في تحقيق أي نتيجة تذكر، في حين تصاعد التذمر في صفوف أعضاء البرلمان، والصحافة، والمواطنين العاديين، يوماً بعد يوم اعتباراً من مطلع شهر نيسان، وتذكر أحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية «تلك الأسابيع الرهيبة، عندما لم يكن هناك أحد في واشنطن للرد على اتصالاتنا الهاتفية»، او «لمعاودة الاتصال بنا على الأقل»^(٢١).

أدى الإرهاق والنقص في الغذاء والمياه النقية، وانعدام وسائل الوقاية الصحية، الى انتشار الأمراض المعدية، مثل الإسهال والزنتاريا، في صفوف الأكراد. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الوفيات في صفوفهم بسرعة، إلا أنه من غير المرجح أن تكون قد تراوحت هذه النسبة ما بين ألف وألفي قتيل يومياً، وخلافاً لما أكدته المسؤولون الأميركيون والمتحدث باسم الأمم المتحدة في إيران في أواخر شهر نيسان. كان معظم الضحايا من الأطفال ما دون الخامسة من العمر، ومن العجائز، وقدّرت السلطات الصحية الأميركية، عدد الأكراد الذين ماتوا في منطقة الحدود التركية خلال فترة التهجير بستة آلاف وسبعمئة كردي عراقي، أي بزيادة ستة آلاف ومئتي حالة وفاة، عن معدل الوفيات الطبيعي في كردستان العراق^(٢٢). وقدّرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، عدد الأكراد العراقيين الذين قتلوا في إيران باثني عشر ألف وستمئة

شخص. والله وحده يعلم عدد الأكراد الذين ماتوا داخل العراق، وعلى الطرق والدروب الجبلية المؤدية الى الحدود. لكن استناداً الى أكوام الحجارة المستخدمة كشواهد للقبور، والتي شاهدناها بكثرة، يمكن القول إن عدد القتلى كبير.

ارتفاع عدد القتلى في صفوف الأكراد، وتصاعد الانتقادات (في الولايات المتحدة وفي صفوف حلفائها) لموقف بوش، والاتهامات الموجهة اليه بأنه «عديم الأخلاق» و«جبان»، أثرت في النهاية، على مواقف الإدارة الأميركية وكبار مسؤوليها السياسيين والعسكريين. ففي ١٦ نيسان، أي بعد أكثر من أسبوعين على بدء نزوح الأكراد، تبني بوش سياسة مناقضة كلياً لسياسته السابقة، مع أن المسؤول في وزارة الخارجية دايفيد ماك أبلغ، قبل ساعتين فقط، وفداً من المعارضة العراقية، بأن واشنطن لن تخصص «دولاراً واحداً او جندياً أميركياً واحداً» لإنقاذ الأكراد^(٢٣). وعلى هذا الأساس، تعهد بوش بإرسال القوات الأميركية للمساهمة في تنفيذ عملية «بروقايد كومفورت» (توفير الراحة)، والتي اشترك فيها أكثر من ٢١٧٠٠ جندي من القوات المتحالفة، ومن بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا على وجه التحديد. وبعد انقضاء عشرة أيام على انتشار طلائع هذه القوات، بدأ الأكراد بالعودة الى ديارهم، وتخطوا في أحيان كثيرة، المخيمات التي أقامها جنود التحالف لأيوائهم في السهول القريبة من مدينة زاخو الحدودية.

أظهرت سرعة نجاح العملية، مدى حماقة الإدارة في إصرارها على ترددها السابق. لكن مستشاري البيت الأبيض، لم يأبهوا بكل ما جرى، وظلوا يؤكدون أن النظام العالمي الجديد يشتر به بوش، لم يتأثر على الإطلاق، مع أن الرئيس تأخر كثيراً في اتخاذ هذا القرار الحيوي الى درجة أنه بدا عند اتخاذه، خطوة اضطرارية لم تحمل معها أي نتائج ايجابية بالنسبة اليه. فقد عرض بوش نفسه لانتقادات حادة من جراء طول انتظاره وتردده، وتكفلت الصحافة بتوبيخه «لعدم إضاعته أي فرصة للتخلي عن المبادئ»، أو لسعيه الى «الفرار بما حققه من مكاسب والعودة الى البلاد»^(٢٤).

بالنسبة الى من ليسوا جزءاً من الدوائر العليا في الإدارة الأميركية، بدا تردّد بوش في تغيير موقفه حيال مأساة كبيرة تبثّ محطات التلفزة صورها وأخبارها

على مدار الساعة، أمراً غير مفهوم على الإطلاق. لكن أسباب هذا التردد كثيرة ومعقدة، وتتداخل مع المبادئ التي تستند اليها السياسة الخارجية الأميركية، وجراح البنتاغون غير المندملة بعد من جراء الحروب السابقة، وتأثير السياسات الداخلية على السياسة الخارجية، وأخيراً التنظيم الغريب الذي اعتمدته إدارة بوش لمؤسسات السياسة الخارجية.

لكن القاسم المشترك بين جميع هذه العوامل، تمثل في إصرار إدارة بوش على رفض التعامل مع المعارضة العراقية عموماً، ومع أهم طرف ضمنها خصوصاً، أي القوميين الأكراد. وبصرف النظر عن نقاط ضعف المعارضة، وهي كثيرة، إلا أن أطرافها المختلفة، بدءاً من قادة الأكراد المجريين، ومروراً بالقياديين السنة المنشقين عن حزب البعث، ووصولاً إلى رجال الدين الشيعة والسياسيين المحترفين، كانت متحمسة لمساعدة الدول المتحالفة، فأبي معرفة مهما كانت محدودة، تظل أفضل من الجهل المطلق، وأي اتصال مباشر مع الأشخاص المعنيين، بالأزمة، يظل أكثر إفادة من الاستعانة بالنظريات الجافة.

رفض الإدارة الأميركية لقاء أطراف المعارضة العراقية، قبل بدء حرب الكويت، وأثناء احتدامها، وبعد سبعة أسابيع على انتهائها، لمناقشة المشكلات السياسية معها، إنما يعكس وجود مجموعة من المخاوف والافتراضات المضمرة. فقد اعتبر المخططون الأميركيون أن المعارضة العراقية لم تعد على اطلاع على ما يجري في العراق، وأن بعدها عن الساحة السياسية العراقية، لا يؤهلها لتقديم صورة مفيدة عما يجري في بلادها، ولا لتقديم أي مساعدة عملية على الأرض. ولم يكن البنتاغون يثق في أي طرف عراقي مهما تكن هويته، وكان يخشى اطلاع المعارضة العراقية على أي معلومات، خوفاً من أن تتسرب إلى بغداد. فالمخططون العسكريون يميلون عادةً إلى عدم الاهتمام بالمجتمعات الأجنبية التي يخوضون حرباً ضدها.

لم يكن لدى الولايات المتحدة أو أي من أطراف التحالف الدولي، أي مصدر مهم للمعلومات العسكرية أو المدنية في بلاد صدام حسين غير الاعتيادية والمغلقة. لكن هذا الأمر لم يشكل مصدر قلق للبنتاغون الذي اعتبره عديم الأهمية، لأن حرب تحرير الكويت، ستكون حرباً جوية بالدرجة الأولى، أي حرباً نظيفة بالنسبة إلى قوات التحالف الدولي وبأقل نسبة ممكنة من الخسائر في صفوف قواته. وبالتالي فلا ضرورة لجمع المعلومات عن المجتمع العراقي،

وعن تاريخه المعقد والدموي، طالما أن الحرب لا تتطلب استخدام قوات المشاة على نطاق واسع لاحتلال مواقع معينة والتمسك بها. لم يخالف البنتاغون الحقيقة البديهية القديمة القائلة بأن الجنود يميلون عند الاستعداد لحرب جديدة، الى استعادة الحرب السابقة، والى المبالغة في تقدير قوة عدوهم. فرئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية الجنرال كولين ل. باول، كان يخشى تكرار الهزيمة الأميركية في فيتنام وبيروت. ولذلك طالب (وتمت الاستجابة لمطلبه هذا)، بإشراك الحد الأقصى من القوات والأسلحة، لتحقيق أهداف محدودة، معتبراً أن تحرير الكويت يجب أن يتم من دون إخضاع البنتاغون للقيود التي أدت «الى تقيد إحدى يديه خلف ظهره»، في المعارك التي خاضها منذ الحرب الكورية. وقامت أجهزة دعاية التحالف، بتضخيم قدرات القوات العراقية عمداً، ووصفتها بأنها «رابع جيش في العالم»، لتبرير الحشود العسكرية الضخمة التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها، من جهة، ولحرمان القوات العراقية من إمكانية استخدامها أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية، من جهة أخرى.

عند بدء الحرب، قال باول عن الجيش العراقي: « في البداية سنقطعه الى أجزاء عدة، ثم نقضي عليه». فالولايات المتحدة كانت مستعدة لإنهاء القتال بسبب مجموعة من الاعتبارات السياسية الداخلية، الى درجة دفعت باول الى تبني شعار بوش بشأن الحرب «البرية النظيفة التي لن تدمر أكثر من مئة ساعة»، والى عدم الوفاء بوعدده بشأن القضاء على القوات العراقية. فلم يجر إحكام الحصار على القوات العراقية في جنوب العراق، واكتفى الأميركيون بضربها بدلاً من القضاء عليها، وبالتالي بقيت وحدات النخبة وأجهزة الأمن التي يعتمد صدام حسين عليها للسيطرة على شعبه، سليمة الى حد بعيد، وقادرة أيضاً على الوقوف في وجه إيران عند الضرورة، مع أنها باتت عاجزة عن تهديد حلفاء الغرب في منطقة الخليج^(٢٥). لذلك، توجب إبقاء الوجود العسكري التكتيكي الغربي داخل العراق، محدود الحجم، لأن باول يريد سحب جميع القوات الأميركية من منطقة الخليج بأسرع وقت ممكن، ما أن يتم تحرير الكويت. وتحقيق هذا الهدف، يتطلب تجاهل أو إغفال عمل المجتمع العراقي والتعتميم على المعارضة العراقية في آن معاً.

منذ احتلال الكويت، وجدت الإدارة الأميركية الوسيلة الملائمة لتفادي

مسألة التعامل مع المعارضة العراقية التي تسبب لها إرباكاً شديداً. فألقت هذه المهمة على عاتق بريطانيا التي كانت ذات يوم، الدولة المستعمرة للعراق، سيما وأن البريطانيين يحبذون التعامل مع هؤلاء العراقيين. وأقنع المسؤولون الأميركيون في واشنطن، أنفسهم بأن البريطانيين مؤهلون للتعامل مع المعارضة العراقية التي تجمع أطرافها في لندن على أي حال. ولم يشعر المسؤولون البريطانيون الذين أقاموا علاقات مع المعارضة العراقية، بأن إدارة بوش مهتمة فعلاً بما ينقلونه إليها من معلومات^(٢٦). وفي ظل هذه الظروف، بدا المسؤولون الأميركيون صادقين في إعلان جهلهم بما جرى في العراق من انتفاضات وما حققته من نجاح واسع النطاق في البداية، قبل أن تنهار فجأة، ويبدأ النزوح الكبير. لكن الجهل لم يكن نعمة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، وكانت مشاهد اللاجئين التعساء والقبور المحفورة على جانبي الطرق المزدحمة، أكبر دليل على صحة هذا الأمر.

منذ البداية، بدا أن هناك سوء إدارة للأزمة العراقية، فقد تبين أن جميع الخطط الأميركية، لم تكن سوى مزيج من السذاجة والواقعية السياسية، وأنها تكتيكية وليست استراتيجية، وأنها لا تبدو متماسكة إلا في حال ثبتت صحة جميع الفرضيات الغربية التي تستند إليها. وبدا أيضاً أن التصلب لا يمثل أفضل مقارنة لفهم ما يجري في الشرق الأوسط في الأحوال العادية، وللتعامل مع هذه المنطقة المعروفة بتقلباتها المفاجئة. لذلك لم يكن من حق أحد أن يفاجأ بما جرى منذ الثاني من آب عندما احتل العراق الكويت، حتى نهاية شهر آذار التالي عندما سحق صدام حسين انتفاضتي الشيعة والأكراد.

لكن سياسة الإدارة الأميركية بقيت جامدة، وذات بعد واحد، وغير فضولية، حتى عندما كان الأمر متعلقاً بتحديد الانعكاسات المحتملة لحرب تحرير الكويت على نظام صدام حسين. وبدا هذا الموقف ساذجاً حتى قبل إطلاق أول رصاصة في الحرب. فعلى سبيل المثال، لم تخف الولايات المتحدة وبريطانيا عزمهما على دخول الأراضي العراقية في إطار حملتهما لتحرير الكويت. وعند إلقاء أي نظرة خاطفة على الخرائط العسكرية، يتبين أن هذا الموقف أملته اعتبارات عسكرية بحتة، في حين أن المنطق يفرض على المرء توقع انعكاسات عميقة لهذه الخطوة على الأوضاع السياسية في العراق، حتى ولو لم يزحف الثلاثون ألف جندي أميركي الذين سيدخلون الأراضي

العراقية، على بغداد.

قبل حلول عيد الميلاد في العام ١٩٩٠، قمت بزيارة خاطفة الى واشنطن. وتصاعد إحساسي بقرب حصول كارثة، بعد موافقة أحد الخبراء الحقيقيين القلائل في شؤون الشرق الاوسط والمساهمين في عملية صنع القرار في الإدارة الأميركية، على استقبالي في مبنى «السلطة التنفيذية» القديم والمجاور للبيت الأبيض. ففي ذلك الوقت، بدا جلياً أن إدارة بوش لن تقبل بأقل من تحقيق نصر عسكري ساحق ومذل للعراق، وأنها تأمل بشدة ألا ينسحب صدام حسين من الكويت. وبعد بضع أسئلة تمهيدية، سألته عن ماهية تصور الإدارة لعراق ما بعد الحرب.

لم نكن وحدنا خلال اللقاء، فقد كان هناك مسؤول آخر يتولى تدوين محضر الاجتماع، الأمر الذي فرض طابعاً رسمياً وسطحياً على حوارنا، وتسبب لي بازعاج شديد وربما لمحاوري أيضاً، وما أن طرحت السؤال حتى ساد صمت طويل نسبياً. وفيما كنت أهمّ بإعادة طرح السؤال في صيغة جديدة، معتقداً أنني لم أوضح فكرتي بما فيه الكفاية، أجنبي المسؤول بطريقته الخاصة، إذ بدأ يرفع نظره تدريجياً الى سقف مكتبه المرتفع، متأملاً ومن دون ان ينبس بأي كلمة. ففهمت عندئذ أن الغموض لا يلف مرحلة الحرب فحسب، وإنما ما بعدها أيضاً^(٢٧).

وحتى بعد انقضاء حوالي العام على حرب الكويت، واصل المسؤولون الأميركيون، الدفاع عن تلك السياسة الفاشلة، ولم يكن باستطاعة ريتشارد هاس، وهو أكاديمي يتولى شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ويلعب دوراً رئيسياً ضمنه، على الرغم من افتقاره لأي تجربة ميدانية في هذه المنطقة، سوى ترداد تلك المقولة البيروقراطية القديمة: «ليس من السهل على الحكومات تغيير سياساتها»^(٢٨). وعندما وافق على استقبالي أخيراً في مبنى «السلطة التنفيذية» ذاته في شهر كانون الاول من العام ١٩٩١، لم يبدُ نادماً على اعتماد تلك السياسة، الى درجة الزهو بها. فقد أكد هاس أن إدارة بوش كانت محقّة في حذرها حيال مسألة مساعدة اللاجئين الأكراد، وقال إنها اضطرت في البداية الى إلقاء المواد الغذائية اليهم بواسطة الطائرات لدرء خطر المجاعة والموت من شدة البرد، عنهم، وإنها أرغمت على توفير «مناطق آمنة» لهم، لدفعهم الى العودة الى ديارهم. ولكنه شدّد على أن همّ الإدارة تمثل

على الدوام في تجنّب المستنقع العراقي، أي التورّط في الشؤون العراقية على نحو يتخطى الأهداف المحدودة للحرب.

كان سائر صانعي القرار في واشنطن وغيرها من عواصم التحالف الغربي، حريصين على تجنّب ما أسموه بـ «قطاع غزّة جديد»، في إشارة بليغة الى ضرورة تجنّب التورّط في مشكلة لا يمكن حلّها. وقال هاس إن «هناك أشخاصاً كثيرين، لديهم نظرة رومانسية الى الأكراد، يسعددهم أن تتورّط الولايات المتحدة في هذه المشكلة». لم يكن هاس وحده في إلقاء اللوم على الضحية، فقد تجاهل أحد موظفي وزارة الخارجية الأميركية، النداء الذي وجّهه الرئيس بوش الى الأكراد في ١٥ شباط، والمناشير الداعية الى التمرد على النظام العراقي، وقال إن «الأكراد لم يطلبوا نصيحتنا قبل إطلاق انتفاضتهم، وعندما فشلت إدعوا أن بوش كان سبب اندلاعها»^(٢٩).

العالمة السياسية والأستاذة في «جامعة الدفاع الوطني»، فيبي مارّ، والتي أسهمت من موقعها هذا في صياغة سياسة إدارة بوش، قالت إن التخطيط للحرب كان محكوماً بهاجس عدم تعريض الجنود الأميركيين لمواجهة مع «شعب عتاد» لهم عسوعاً، وفي المناطق ذات الأغلبية العربية السنية في قلب العراق خصوصاً^(٣٠). والغريب هو أن هذه الشخصية المؤيدة بشدة للحلّ العسكري، تستعير إحدى حجج معارضي اللجوء الى الحرب لتحرير الكويت، والقائلين بأن هذا الخيار يهدّد بإطلاق موجة عداة للغرب تهدّد مصير الأنظمة المعتدلة في العالم العربي، وأن العقوبات الاقتصادية كفيلة بإعادة صدّام حسين الى صوابه^(٣١).

واعتبرت «مارّ» أن استخدام القوّة والزحف على بغداد، أو على قلب مناطق الأقلية العربية السنية الحاكمة، سيكون خطأ كبيراً لن يؤدي إلا الى تصليب المقاومة العراقية للقوّة الأميركية. ورأت أن إطاحة النظام القائم حالياً، سيؤدي الى رسم النظام الجديد بالتبعية للولايات المتحدة، وتعقيد مسألة انسحاب القوّة الأميركية من المنطقة، وجرّ واشنطن الى مشكلات لا ضرورة لها. وقالت «مارّ» أيضاً إن الإدارة الأميركية لم تكن ترغب إطلاقاً «في قيام كردستان مستقلة». ويبدو أنها وسائر المسؤولين في واشنطن، لم يعيروا أدنى اهتمام للمواقف الكردية المعلنة، قبل حرب الكويت وأثناءها، وبعدها، بشأن عدم وجود أية نية لديهم للانفصال. ويبدو أنهم اعتبروا أنّ الأكراد

يكذبون، أو أن مواقفهم غير مهمة على الإطلاق.

عندما اندلعت الانتفاضة في العراق (وبدأ العراقيون بالتعبير عن تأييدهم للتحالف الغربي وعن توقعهم الى الخلاص من صدام حسين)، كانت الإدارة الأميركية غير مستعدة للتعامل معهم، ورفضت بفضافة التعاطي معهم. ولكن لسوء حظ الإدارة، كانت آثار التحريض التي قام بها بوش، والمنشورات التي ألقتها الطائرات الأميركية، وما تبثه إذاعة «السي. أي. أي.» من الأراضي السعودية، ظاهرة للعيان. واستناداً الى طريقة تعامل كيسينجر مع الأكراد في السبعينات وما خلفته تلك الخيانة التي تعرضوا لها على يديه من آثار، فإن الادعاء بأن الأكراد حاولوا عمداً خداع صانعي السياسة الأذكياء في واشنطن، إنما يعكس الجهل وسوء النية، أو يشكل تعبيراً غريباً عن الإحساس بالذنب. وعلى ما يبدو، فإن الشعور بالذنب (من وجهة نظر الطب النفسي)، يوفّر تفسيراً مقنعاً لأسباب قيام المسؤولين الأميركيين، ابتداءً بـ بوش وانتهاءً بآخر موظف، بتكرار موقفهم القائل بأن «الولايات المتحدة لم تتخذ أحدًا».

الموضوع الآخر الذي تردّد بكثرة على ألسنة مسؤولي البيت الأبيض خلال شهري آذار ونيسان، تمثل في الخوف الدائم من «التورط»، والذي يعكس الدروس المريرة التي استخلصها صانعو السياسة الأميركية من تجربتي فيتنام وبيروت^(٣٢). وبات عدم خوض أي حرب من دون الدعم الشعبي الحقيقي الضروري، بمثابة الوصية الحادية عشرة بالنسبة الى البنتاغون. وللسبب نفسه، كان البيت الأبيض يخشى مساعدة الأكراد، خوفاً من وقوع إصابات في صفوف القوات المتحالفة. لكن نتائج هذا الموقف كانت معاكسة لرغبات بوش. فكلما تمنع عن مساعدة الأكراد، تصاعدت موجة التأييد الشعبي لضرورة حمايتهم، وفقاً لما عكسته استطلاعات الرأي آنذاك. فقد كان لدى الرأي العام الأميركي، نظرة أشدّ وضوحاً من نظرة الإدارة، لطبيعة التحديات الأخلاقية التي تمثلها محنة الأكراد، وكان يدرك أن عراقيين أبرياء يموتون بسبب التضليل الذي مارسته إدارة افترضت أن الأميركيين ليس لديهم الرغبة في مواصلة القتال ضدّ الجيش العراقي، مهما تكن الأسباب الموجبة^(٣٣).

تعكس مخاوف «مار» من أن تواجه القوات الأميركية «شعباً معادياً»، طبيعة تحليلها لسياسة العداة للأجانب التي تبنتها الحركة القومية العربية عموماً، وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، خصوصاً. فقد كان تحليلها

محكوماً بهاجس التبدل الفوضوي في أنظمة الحكم في العراق منذ سقوط النظام الملكي في العام ١٩٥٨. ولم يكن باستطاعتها أن تتصور أن العراقيين قد يرحّبون بأي مساعدة خارجية للإطاحة بالحكم البعثي المستمر منذ ١٧ عاماً والذي لم يقدم لهم سوى القمع في الداخل، والحروب ذات النتائج الكارثية. فقد ظلّت متأثرة ببعض روااسب الدعاية البعثية التي تزعم بأن نظام صدام حسين نجح في تحويل العراق الى دولة حديثة، وقوية، وعلمانية.

وإذا تمكّن العراقيون من إطاحة النظام البعثي بأنفسهم، فإن هذا الأمر سيفرض على الولايات المتحدة موجة الاضطرابات الناجمة عن انتهاء مرحلة حكم الأقلية السنّية العربية في العراق. ولم تكن «ماراً» وحدها في السعي الى تجنّب مثل هذا التغيير الجذري في بنية المجتمع العراقي. فقد أعرب مسؤولو وزارة الخارجية الأميركية مراراً عن تخوفهم من إمكان تعرّض القوات المتحالفة «لمقاومة ثورية» في العراق، على الرغم من أن الحركة القومية العربية السنّية وفكرة الوحدة العربية، تعيشان حالة انحدار عام في جميع أنحاء الشرق الأوسط، منذ انتصار اسرائيل على العرب في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧.

لكنّ الصدمة الناجمة عن صعود نجم الأصولية الإسلامية، والصعوبات التي تواجهها أي محاولة لتشجيع قيام مؤسسات ديمقراطية في العراق، أبقّت للقومية العربية تأثيراً قوياً على صانعي السياسة في الدول الغربية. وفي نظر القوميين العرب خلال الستينات والسبعينات، كانت القومية الكردية التي تخوض نضالاً عنيفاً لتمكين أقلية غير عربية من احتلال موقعها تحت الشمس، رمزاً للعدوان «الإمبريالي والصهيوني»، سيما وأن إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، قدّمت يد العون للأكراد وحرّضتهم على الثورة (خلال الثمانينات، صمد الأكراد في وجه جميع محاولات آية الله روح الله الخميني، الهادفة الى دفعهم لتبني الأصولية الإسلامية. والسبب في صمودهم هذا لا يعود الى أنّ غالبيتهم الساحقة تعتنق المذهب السنّي وتعارض الأصولية الشيعية فحسب، بل الى تمسكهم بالمؤسسات الديمقراطية على النمط الغربي).

لقد تمّ تجاهل تجاوزات حكم صدام حسين المصاب بجنون العظمة والذي يستند الى حدّ بعيد، الى عصبية الخاصة ضمن الأقلية العربية السنّية الحاكمة. ومع مرور الأيام، أصبح أفراد عائلة صدام حسين الكبيرة العدد، وأبناء عشيرته

المتحدّرين من مسقط رأسه في مدينة تكريت، يمسون بزمام السلطة الحقيقية، وليس أبناء الأقلية العربية السنية التي تمثل حوالي ٢٠ في المئة من سكّان العراق.

وعلى هذا الأساس، تداخلت في عملية صنع القرار في واشنطن، مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية، كانت موجودة قبل بدء الحرب في منتصف شهر كانون الثاني، بوقت طويل^(٣٤). وانحصرت تصوّرات صانعي القرار في واشنطن، لعراق ما بعد الحرب، في انقلاب عسكري سريع يقوده أحد أفراد عائلة صدام حسين الكبيرة. وتفاقم غياب أي تصوّر لمستقبل العراق في مرحلة ما بعد الحرب، مع التهميش النسبي الذي عانت منه وزارة الخارجية الأميركية، عموماً، والخبراء في شؤون الشرق الأوسط ضمنها خصوصاً، مع أنهم قادرون على تقديم نصائح مفيدة لإدارة بوش.

شكّل عدم اهتمام الوزير جايمس بايكر بمنطقة الشرق الأوسط، طوال مرحلة ما قبل غزو الكويت، تجسّداً حياً لطبيعة المشكلات التي واجهتها وزارة الخارجية الأميركية. فقد كان بايكر منهمكاً بمتابعة مسألة الوحدة الألمانية، واحتضار الشيوعية في الاتّحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ومحادثات تقليص الأسلحة النووية، التي درجة دفعته الى عدم الاهتمام بالشرق الأوسط حتى الثاني من آب ١٩٩٠، وخلال الأسابيع القليلة التالية، واشتهر بايكر بعدم قدرته على تحمّل مشاكسات رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، وهذا يفسّر أسباب عزوفه عن الاهتمام بشؤون الشرق الأوسط. وفي الواقع، فإن بايكر الذي احترّف فنّ عقد التسويات، لم يكن يهتمّ بقضايا السياسة الخارجية، إلا بمقدار انعكاسها على السياسة الداخلية وعلى صديقه الحميم جورج بوش. لذلك، أعاد بايكر تنظيم وزارة الخارجية، منذ تولّأها، لتعكس هذا التوجه، واعتمد الى حدّ بعيد، على عدد محدود من مساعديه، بدلاً من الأقسام المتخصصة العديدة في الوزارة. ويقول أحد كبار مساعديه إنه «إذا تحدّثت مع بايكر عن النتائج البعيدة المدى للوحدة الألمانية، او لانهيار الاتّحاد السوفياتي، فإنه سينظر اليك مشدوهاً، فإذا كنت تعرف بايكر منذ وقت طويل، فإنك ستتجنّب طرح مثل هذه الأسئلة من تلقاء نفسك»^(٣٥).

في ظلّ أي إدارة أخرى، فإن قسم «شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا» في وزارة الخارجية الأميركية، كان سيلعب دوراً رئيسياً في تحديد سياسة

واشنطن خلال الحرب، حيال العلاقات المعقدة القائمة بين أكراد العراق وشيعته، مع حكم الأقلية العربية السنية. لكن هذا القسم لم يلعب أي دور مهم منذ تولي بايكر وزارة الخارجية. وعندما غزا العراق الكويت، شعر بايكر بغضب شديد، وبأن القسم خذله ولم يفهم ما يجري في المنطقة، وأنه غير فعال. لذلك تم تحميل السفارة الأميركية لدى العراق، إبريل غلاسبي، المسؤولية بتواطؤ من بايكر ومساعديه ومن رئيسها المباشر في القسم ومساعد وزير الخارجية آنذاك جون هـ. كيللي، وتحولت الى كبش محرقة لسياسة فاشلة تعود الى ما قبل تعيينها في بغداد في أواسط العام ١٩٨٨. وبالنسبة الى المقربين من بايكر، بات قسم الشرق الأدنى بأسره، مشبوهاً، إن لم يكن مذنباً أيضاً. ويقول أحد كبار مسؤولي الوزارة إنه «عندما كان يتحدث المرء عن أهمية الخبراء في شؤون الشرق الأوسط عموماً، والعراق خصوصاً، كان بايكر ومساعدوه يشيرون الى إبريل غلاسبي التي لم تكن نموذجاً للخبراء الذين يفتخر المرء بهم».

في الواقع، كانت المؤسسة السياسية الأميركية عموماً، وبايكر ومساعدوه خصوصاً، يدفعون ثمن نقص مزمن في الفضول الفكري. فمنذ قيام الإيرانيين باحتلال السفارة الأميركية في طهران في العام ١٩٧٩، وباحتجاز الدبلوماسيين العاملين فيها لمدة ٤٤٤ يوماً، تبنى قسم الشرق الأدنى والرؤساء الذين تعاقبوا على السلطة، والولايات المتحدة إجمالاً، موقفاً معادياً بشدة لإيران. وخشيت إدارة بوش على الدوام، من اتهامها بالسعي الى عقد صفقة ماء مع النظام الأصولي الشيعي الإيراني. وبالنسبة الى الكثير من المواطنين الأميركيين، اتسع نطاق خوفهم من إيران وكراهيتهم لها، ليشمل جميع الشيعة على اختلاف انتماءاتهم، وبصرف النظر عن واقع أن الشيعة في العراق، كانوا بمعظمهم علمانيين في ظلّ الحكم الملكي، ورفضوا الحزب الشيوعي العراقي بأعداد كبيرة من أعضائه وقياديه، فقد نجح الخميني في جعل الأميركيين العاديين يبغضون الشيعة عموماً، وإيران خصوصاً.

بالنسبة الى إدارة بوش، كانت هناك حقيقة واضحة: فمن منظور الصراعات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، لم يكن هناك شيعة طيبون. ألم يخدع الإيرانيون رونالد ريغان في منتصف الثمانينات إبان حربهم مع العراق، بقضية الأسلحة مقابل الرهائن؟ ولولا شعبيته الهائلة، لما تمكّن

ريغان من إنقاذ ولايته الرئاسية من الإحراج الذي تسببت به هذه الفضيحة التي عرفت في ما بعد باسم «إيران-كونترا»، بعد اكتشافها في العام ١٩٨٦. فقد أعدّ هذه الخطة الرعناء، كل من مجلس الأمن القومي و«السي. أي. إي.» وإسرائيل، لمبادلة الرهائن الأميركيين الذين يحتجزهم أعوان إيران في لبنان، بأسلحة وقطع غيار أميركية تحتاج إليها إيران لمواصلة حربها ضد العراق. وتمّ تحويل الأرباح المتحققة من جرّاء هذه الصفقة، لتمويل جماعات الكونترا التي تقاتل النظام الماركسي في نيكاراغوا، في انتهاك واضح للحظر الذي فرضه الكونغرس على تمويل هذه الجماعات.

غداة اندلاع هذه الفضيحة، بدا العراق الطرف الوحيد المستفيد من تورط الولايات المتحدة في مثل هذه الحماقة، وفي واشنطن تمت إقالة الأميرال جون پويندكستر والكولونيل أوليفر نورث، واستعاد خبراء وزارة الخارجية، السيطرة على زمام الأمور، وأسندت اليهم مهمة الحدّ من الأضرار التي تسببت بها مجلس الأمن القومي. وشعرت الإدارة الأميركية بأنها مذنبّة بحق العراق، فقامت برفع العلم الأميركي على ناقلات النفط الكويتية في العام ١٩٨٧، في خطوة تهدف الى التكفير عن ذنوبها تجاه بغداد، والى تحذير إيران من مغبة التعرّض لهذه الناقلات. وبذلك استأنفت واشنطن، مسيرة التقارب البطيء مع بغداد، والتي بدأت بعد عامين فقط من غزو صدام حسين لإيران، بتخلي الولايات المتحدة عن حيادها وإقدامها على توفير قروض ميسرة للعراق، لتمكينه من شراء المنتجات الزراعية الأميركية. وفي العام ١٩٨٣، بدأت واشنطن حملة لفرض حظر دولي على واردات إيران من الأسلحة، واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد في العام ١٩٨٤، وفي العام التالي أعلنت إدارة ريغان انحيازها الى جانب العراق.

في أواخر الحرب الإيرانية-العراقية، ضاعفت إدارة ريغان انحيازها الى بغداد بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين، بحجة منع الثورة الإسلامية الساعية الى إطاحة الأنظمة العربية المعتدلة المؤيدة للولايات المتحدة، والى مهاجمة إسرائيل، من الانتصار على العراق. وبدأت واشنطن بتزويد العراق بالصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية الأميركية للمواقع العسكرية الإيرانية. واستخدمت بغداد هذه المعلومات بفعالية في إطار ما عرف باسم «حرب المدن» لتوجيه هجماتها الصاروخية بواسطة صواريخ «سكود» ضد المدن الإيرانية،

والتي أفلحت، في النهاية، في تحطيم صمود ايران في ربيع العام ١٩٨٨. وعلى الرغم من انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية في شهر آب التالي، إلا أن الادارة الأميركية واصلت دعم العراق منفردة، واعتبرته أكبر قوة عسكرية في منطقة الخليج.

كانت واشنطن مقتنعة بأن صدام حسين سيوفر للكويت والمملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج، الحماية التي تحتاج اليها في مواجهة إيران. لكن المشكلة تمثلت في أن صدام حسين الذي ينفق مليارات الدولارات على إعادة تسليح قواته على الرغم من إفلاس بلاده، لم يرَ في الدعم الأميركي الذي لقيه، دعوةً لتبني سياسات عاقلة. بل على العكس من ذلك، اعتقد أن بإمكانه الاستيلاء على الكويت من دون أن يخشى عواقب هذه الخطوة، وبإمكانه إرغام الولايات المتحدة على تقبله كأمر واقع، طالما أنها غير مستعدة للتضحية «بعشرة آلاف رجل في معركة واحدة»، حسب تعبيره، لوقفه عند حده (٣٦).

لم يكن هذا السلوك مفاجئاً بالنسبة الى شخص مثل صدام حسين اعتاد تهديد الدول الخليجية الأضعف منه على الصعيد العسكري، وإثارة القلاقل والاضطرابات فيها. ولم يعتقد أحد في إدارة بوش أن صدام قد يعمد الى تهديد هذه الدول، على غرار ما فعل خلال السبعينات، في حين أنه يفترض فيه حمايتها بدعم من واشنطن. وفي الواقع، فإن صدام حسين، لم يتوقف يوماً عن تهديد هذه الدول. فقد ابتزها طوال فترة الحرب التي بدأها ضد إيران من دون التشاور مع أي دولة خليجية، أو إعلامها بقراره هذا. وعند انتهاء الحرب رفض تسديد الديون التي أرغمت هذه الدول على تقديمها اليه، بحجة أنه أنقذها من الخطر الإيراني.

في تلك الأيام، لم يكن لدى أحد من المسؤولين الأميركيين في واشنطن، أية أوهام بشأن الطبيعة التوتاليتارية للنظام البعثي القائم في العراق. لكن السياسة المعتمدة اقتضت استخدام نظام بغداد الدموي، ضد نظام طهران الذي لا يقل عنه دموية، فسجل بغداد المرعب في ميدان انتهاك حقوق الإنسان وإبذاء الأنظمة العربية المجاورة، ليس أسوأ من سجل طهران التي لا تخفي رغبتها في تصدير نسختها الخاصة من الأصولية الاسلامية الى بلدان المنطقة، وفي إلحاق العار بالولايات المتحدة. وبصرف النظر عن مبررات هذه السياسة خلال الحرب مع العراق، إلا أن طهران لم تعد النظر فيها، بعد إعلان الخميني

أنه مضطراً إلى «تجرع كأس السم»، وقبول وقف إطلاق النار اعتباراً من ٢٠ آب ١٩٨٨، وبالتالي التخلي عن مشروع إطاحة صدام حسين من السلطة. فهذه الاستعارة البليغة، شكّلت إعلاناً عن نهاية مشروع طهران لتصدير أصوليتها الإسلامية، والتمن الضروري للحفاظ على الجمهورية الإسلامية في إيران نفسها.

لم يدفع انتهاء حرب الخليج الطويلة صانعي القرار في إدارة ريغان، إلى إعادة النظر في السياسة الأميركية حيال العراق، على الرغم من أن صدام حسين وقر لهم الفرصة الملائمة لذلك. فبعد خمسة أيام فقط على دخول وقف إطلاق النار مع إيران حيز التنفيذ، شنّ العراق عملية واسعة النطاق تمّ إعدادها بعناية، واستخدم طائراته ومدفعيته لقصف الأكراد بالأسلحة الكيماوية، وتسبب في نزوح خمسة وستين ألفاً منهم إلى تركيا، فضلاً عن مقتل أعداد كبيرة منهم يصعب تحديدها. وبطبيعة الحال انتقد وزير الخارجية الأميركي آنذاك جورج ب. شواتز، بشدة استخدام الأسلحة الكيماوية ضد أكراد العراق، وأدان متحدّث باسم الخارجية، العملية العراقية ووصفها بأنها «غير مبرّرة، وبغيضة، ومرفوضة بالنسبة إلى العالم المتحضّر». لكن مفعول هذه الانتقادات كان محدوداً وسريع الزوال.

أذكر كيف غطيت أخبار نزوح هؤلاء اللاجئيين المدعورين، إلى كردستان تركيا، وكيف عثرت بمعجزة على حجرة هاتفية ضائعة في الجبال، استخدمتها للاتصال بواشنطن وحثّ أحد الزملاء ليقول لوزارة الخارجية بصراحة، «أليست مأساة الأكراد، الفرصة الملائمة للإدارة الأميركية لأخذ مسافة عن العراق، واعتماد سياسة أقلّ انحيازاً إليه؟». (بعد بضع سنوات، تغيّرت المعادلة الشرق-الأوسطية مجدّداً، فاعتمدت إدارة كلينتون سياسة «الاحتواء المزدوج»، لضبط نظامي بغداد وطهران المنبوذين من المجتمع الدولي. ولو تمّ اعتماد هذه السياسة في العام ١٩٨٨، لأمكن تفادي مغامرة الكويت. لكن اعتماد هذه السياسة في التسعينات، بدا أمراً غير منطقي، ولم يؤدّ إلا إلى تعقيد المشكلات التي تعاني منها السياسة الأميركية).

ربما كان بإمكانني توفير كل هذا العناء على نفسي، لكنني فخور بكل ما قلته وكتبته آنذاك لأنه أسهم في تحقيق بعض النتائج العملية الايجابية. على أي

حال، فإن انتهاء الحرب بين إيران والعراق، دفع الدول الغربية الى التنافس على كسب ودّ صدام حسين، طمعاً في الفوز بعقود مغرية لإعادة إعمار العراق. وفي إطار هذه المساعي، تمّ التغاضي عن حقيقة أنّ العراق ينوء تحت عبء ديون تتجاوز الأربعين مليار دولار، اقترضها من الاتّحاد السوفياتي والدول العربية والغربية^(٣٧). وفي العام ١٩٨٩، تدفقت الصادرات الأميركية على العراق، وأعلنت إدارة بوش عزمها على زيادة مساعداتها لبغداد، وتمّ تخفيف القيود التي كانت مفروضة خلال الحرب، على التجارة مع العراق، في حين أظهرت سلسلة الفضائح التي اندلعت في ما بعد، قيام شركات أميركية وفرنسية وبريطانية وألمانية، بتوريد الأسلحة سرّاً الى بغداد^(٣٨).

بعد أيام على استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، تبنى مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية ساحقة، قراراً يقضي بفرض عقوبات اقتصادية شديدة، ضدّ العراق لقيامه بخرق اتفاقية جنيف الموقعة في العام ١٩٢٥، والتي تحرم استخدام الأسلحة الكيماوية^(٣٩). وبدأ المدافعون عن حقوق الإنسان بتبني المطلب الكردي المزمّن الذي تمّ تجاهله طويلاً، بشأن اعتبار الأكراد ضحايا عملية إبادة جماعية. لكن تدخل جماعات الضغط المرتبطة بتجار القمح والأرز والمهتمة بإقامة علاقات تجارية مع العراق، أدّى الى اندلاع خلافات قانونية داخل الكونغرس والى منع تبني قرار فرض العقوبات على بغداد. كانت الإدارة الأميركية سعيدة جداً لنجاحها في تأمين سوق مربحة للصادرات الغذائية الأميركية، فلم تفكر في مدى خطورة السماح لجماعات الضغط والمصالح الداخلية، في إملاء السياسة الخارجية الواجب اعتمادها حيال بلد مثير للجدل مثل العراق.

لم يعتقد أيّ من أعضاء الإدارة الأميركية، بأن صدام قد يخطئ في فهم أسباب هذا السخاء وأبعاده، الى أن أظهرت الأيام طبيعة الإفساد الذي قام به العراق في الولايات المتحدة، عبر فرع مصرف «بنكا ناتسيونالي ديل لاقورو» الإيطالي في مدينة أتلانتا الأميركية. ولم يتساءل أي مسؤول أميركي عن طبيعة الأسباب التي تدفع البلد العربي الوحيد الذي يعرف اكتفاءً ذاتياً على الصعيد الزراعي، الى استيراد موادّ غذائية بمليارات الدولارات. لكن الجواب بسيط. فعائدات النفط والقروض الأميركية، سمحت لبغداد بالاستغناء عن الأراضي الزراعية الغنية في كردستان، والتي أصبحت بوراً وخالية من السكان، بسبب

العقوبات العراقية ضد المقاتلين والمدنيين الأكراد على حدّ سواء. لذلك، بدأ النظام العراقي قلقاً من احتمال فقدان القروض الأميركية الميسرة لوارداته الزراعية، الى درجة دفعته الى تنظيم تظاهرة «عفوية» ضخمة أمام السفارة الأميركية في بغداد. وأخبرني مصدر في المصرف المركزي العراقي آنذاك، أن الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى المصرف، كان ضئيلاً الى درجة ان بغداد تعجز عن احتمال أي عقوبات اقتصادية ولو كانت قصيرة الأجل^(٤٠).

ارتاح قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية كثيراً لفشل مشروع العقوبات الاقتصادية ضد العراق، سيما وأنه لم يخف معارضته لها خوفاً من أن «يحصل الأوروبيون على الحصّة الأكبر من الأسواق العراقية، ونصبح من دون أي نفوذ في بغداد»، على حد قول صديق قديم في وزارة الخارجية، أواخر العام ١٩٩١. وتابع صديقي قائلاً إنه لو تمّ فرض العقوبات آنذاك، «لكان صدام غزا الكويت في ذلك الوقت، وفعل كل ما فعله بها بعد عامين. اعتقدنا أن علينا إقامة علاقة ما مع العراق الذي كان أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وقادراً على فرض هيمنته على الخليج، ولمنع صدام حسين من القيام بمغامرات عسكرية جديدة، ولتفادي إثارة أشع غرائزه». وأضاف صديقي قائلاً إنه في النهاية، تبين أن «ما قمنا به كان مخاطرة كبيرة»، انتهت بطريقة مأساوية، «لأننا لم ننتبه الى جنون صدام حسين»^(٤١). لكن ألا يعتبر استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ هؤلاء الأكراد، جنوناً مطلقاً، سيما وأنه تمّ بعد وقف إطلاق النار، وبالتالي فهو عمل انتقامي واضح ولا لبس فيه، ولا يمكن الادّعاء بأن قرار تنفيذه صدر في خضم الحرب؟

بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في العام ١٩٨٨، بدأ الجنرال هـ. نورمان شوارزكوف قائد القوات المتحالفة لتحرير الكويت، الشخص الوحيد الذي فهم طبيعة صدام حسين، في حين لم تساور صانعي القرار في واشنطن، أية شكوك تجاه الرئيس العراقي، باستثناء فترة قصيرة خلال ربيع العام ١٩٩٠. ففي صيف العام ١٩٨٨، تولّى الجنرال البار، القيادة المركزية للقوات الأميركية، والتي أنشئت في العام ١٩٨٣ لمواجهة أي تهديد سوفياتي لمنطقة الخليج. وتخلّى شوارزكوف على الفور عن خطط عسكرية وضعت في العام ١٩٤٧، وتدعو الى إرسال قوات الى شمال العراق لمواجهة اي تهديد سوفياتي، واعتبر أن ذلك يشكّل كابوساً على الصعيد اللوجستي، فضلاً عن

ان الحرب الباردة تشارف على الانتهاء. وتمكّن شوارزكوف من الحصول على موارد إضافية للقيادة المركزية. بفضل تقييم دقيق قال فيه إن وقف إطلاق النار في الخليج، «أدى الى امتلاك العراق لجيش من مليون جندي، في حين أن اقتصاده ضعيف ولا يقدر على استيعاب الجنود الذين سيتمّ تسريحهم»^(٤٢).

باعتراف جميع الأطراف، فإن وزارة الخارجية الأميركية أدانت بانتظام خلال الحرب العراقية-الإيرانية، استخدام الأسلحة الكيماوية. وكانت الولايات المتحدة، الدولة الغربية الوحيدة التي أدانت بوضوح وشدة، قيام العراق باستخدام أسلحته الكيماوية ضد الأكراد في شهر آب من العام ١٩٨٨، وانتزعت من بغداد وعداً بعدم استعمال هذه الأسلحة مجدداً. لكنّ الحكم البعثي في العراق، اشتهر بعدم وفائه بوعوده، فضلاً عن أن اتفاقية جنيف لا تلحظ احتمال قيام حكومة باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد مواطنيها. ولم توافق بغداد على المشاركة في مؤتمر دعت اليه الدول الغربية في باريس في شهر كانون الثاني التالي، لتأكيد الحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيماوية، إلا بعد حصولها على وعد من فرنسا، بعدم مشاركة الأكراد فيه، ولو كمراقبين.

في خريف العام ١٩٩٠، تعرّض قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية، لأسوأ أزمة تنظيمية في تاريخه، فضلاً عن الارتباك الذي عانى منه بسبب سياسة أخفقت في لجم صدام حسين. فقد أدار بايكر وزارة الخارجية بواسطة حفنة من المساعدين، كان دنيس روس أهمّهم وأقواهم على الإطلاق. ففي ذلك الوقت، تولّى هذا الموظف الذي عينه رونالد ريغان في وزارة الخارجية، مديراً لـ «مكتب التخطيط السياسي»، الذي يعتبر مركز أبحاث أقلّ أهمية ونفوذاً من قسم الشرق الأدنى. لكن في عهد بايكر لم تكن للألقاب أي أهمية. فقد تمتّع روس بنفوذ واسع بسبب علاقته القوية بجورج بوش، منذ أن عمل معه خلال حملته الانتخابية في العام ١٩٨٨، كمستشار للشؤون الخارجية. ولم يخف روس، وهو من المحافظين الجدد، ميوله المؤيدة لإسرائيل، ولا تصميمه على قصّ أجنحة قسم الشرق الأدنى الذي يعتبر من أفضل أقسام وزارة الخارجية على صعيد أداء المهمّات المنوطة به. وعندما انتهى بايكر ومساعدوه من قسم الشرق الأدنى، كان قد أصبح مثل بدعة لا لزوم لها.

تولّى دانيال كورتزر، وهو دبلوماسي قدير تبوأ في الماضي مناصب عدة في القاهرة وتلّ أيب، ملفّ الصراع العربي-الإسرائيلي الشائك، ولكن خلافاً للعادة، لم يكن كورتزر تابعاً لقسم الشرق الأدنى، بل لمدير «مكتب التخطيط السياسي»، أي اللقب الشكلي الذي احتفظ به صديقه القديم روس، في حين أنه محور النشاط ضمن مساعدي بايكر والمقربين منه. وجاء اختيار بايكر لـ جون كيللي ليكون مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ليقام الوضع في قسم الشرق الأدنى. فهناك إجماع عام على اعتبار كيللي أسوأ رئيس في تاريخ القسم، والأقل فعالية، وقد تولّى هذا المنصب في الماضي، عدد من المستعربين البارزين من ذوي الخبرة الميدانية، مثل سلفه المباشر ريتشارد مورفي، أو من المتخصصين في شؤون المنطقة، مثل ألفرد ليروي آثرتون، أو من الخبراء في الصراعات البيروقراطية الدائرة في واشنطن، مثل جوزف سيسكو.

انحصرت خبرة كيللي في شؤون الشرق الأوسط، بالفترة التي أمضاها سفيراً للولايات المتحدة في لبنان، أو على الأصحّ في «مارونستان»، أي ذلك الجيب المسيحي المحاصر الذي بدا المنطقة الوحيدة الآمنة بالنسبة إلى الدبلوماسيين الأميركيين في منتصف الثمانينات. كان كيللي جلفاً ومتغرساً ومكروهاً بشدة من جانب زملائه على الأرض، وفي واشنطن أيضاً، ونجح في ضرب معنويات أحد أكثر الأقسام فعالية في وزارة الخارجية، والمتميّز بتضامن العاملين فيه. ولم يسبق لهذا القسم الذي تعرّض المستعربون فيه باستمرار لانتقادات اللوبي الصهيوني، أن عانى على مرّ تاريخه من عجز وضعف مماثلين. فقد تحقّق أخيراً حلم اللوبي الصهيوني، وبدا الأمر كارثة بالنسبة إلى القسم.

عند غزو العراق للكويت، بدا قسم الشرق الأدنى مثبطاً ومربكاً ومفتقداً للمصداقية اللازمة والإرادة الضرورية لإعادة درس سياسته الخليجية الفاشلة، واستخلاص الدروس الواجب استخلاصها، والخروج بأفكار جديدة. ويتذكّر أحد الدبلوماسيين المنخرطين آنذاك في عملية صنع القرار، ما جرى قائلاً: «لم يكن قسم الشرق الأدنى قادراً على الكلام، ولم يطلب منه إبداء رأيه» (٤٣). وتابع الدبلوماسي قائلاً: «إن البيت الأبيض تولّى بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الذي كان في ظل «هاس» لا يضمّ أي خبير متمرس في شؤون الشرق

الأوسط، جميع القرارات ذات الطابع غير العسكري البحت». جميع هذه العوامل، أسهمت في تأكيد صحة انتقادات الأكراد وغيرهم، لوزارة الخارجية الأميركية وسائر وزارات خارجية الدول الغربية. فقد كانوا مقتنعين بأن المستعربين المهتمين بالمحافظة على نفوذهم وعلى صفقاتهم المجزية في هذه المنطقة الغنية بالنفط، يميلون دوماً الى دعم الأنظمة الديكتاتورية العربية، ولو كان سجلها أسود في ميدان حقوق الإنسان. فبعد كل شيء، من وفر المواد الأولية والمعرفة التقنية، بل المهندسين والتقنيين، لمصانع الأسلحة الكيماوية العراقية التي استخدمت منتجاتها لقتل آلاف الأكراد؟ كان الأكراد يطالعون الصحف الأوروبية، ويقرأون الأنباء عن ضبط الشركات الأوروبية متلبسة في هذه التجارة المشبوهة التي غضت حكومات أوروبا النظر عنها طويلاً. هذه الانتقادات المريرة استندت الى قناعة سائدة بأن المستعربين الغربيين تعمّدوا تجاهل ما يجري و/أو تواطأوا مع هذه الأنظمة التوتاليتارية. فالمتقدون رفضوا القول بأن سبب هذه الأخطاء السياسية يعود الى أن الطبيعة التوتاليتارية لمعظم الأنظمة في الشرق الأوسط، تمنع الدبلوماسيين من أداء مهمتهم الرئيسية، أي التعرف الى الناس وإقامة علاقات معهم داخل المكاتب الحكومية وخارجها. وعلى الرغم من اعترافهم بالمصاعب التي يواجهها الدبلوماسيون في هذه الدول، إلا أن المنتقدين أكدوا أن المسؤولين الغربيين كانوا يتملقون الحكام العرب.

دافع الدبلوماسيون الأميركيون عن أنفسهم بتأكيد أن معرفتهم بالعراق حديثة، لأن العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد كانت مقطوعة ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٤، ولم تحتفظ الولايات المتحدة خلال تلك الفترة، إلا بقسم صغير لرعاية مصالحها في العاصمة العراقية^(٤٤). وفي الواقع، كانت الدولة البوليسية التي أقامها صدام حسين، راسخة قبل وقت طويل من غزو الكويت، وكان الدبلوماسيون الأجانب معزولين، والسكان مذعورين، الى درجة أن جميع البعثات الدبلوماسية، ومن ضمنها السفارة الأميركية، كانت تفتقر الى أي معرفة حقيقية وعميقة بالحكام والمحكومين على حد سواء^(٤٥). وبدا أن الكابوس الذي عاشته الإدارة الأميركية عند سقوط النظام الملكي في إيران، والذي كشف مدى جهلها للمعارضة الإيرانية، يتكرر أمامها. وفي الحالتين، اتهم الخبراء الغربيين بأنهم صدّقوا مزاعم أجهزة دعاية صدام حسين

وشاه إيران والأنظمة المشابهة لنظاميهما، بشأن «الحدثة» و«الإصلاح» اللذين يتمّ تحقيقهما في هذه البلاد.

على هذا الصعيد لم يكن هؤلاء الخبراء الغربيين مختلفين كثيراً عن أسلافهم من أبناء الجيل السابق، والذين دعموا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، «أتاتورك» في تركيا ورضا شاه في إيران. فقد كان كلُّ منهما عسكرياً متسلّطاً، استولى على السلطة باسم «تحديث» بلاده القديمة وفقاً للنموذج الأوروبي المعتمد على دولة قومية شديدة المركزية وعديمة التسامح، استناداً إلى التقاليد اليعقوبية التي ميّزت الثورة الفرنسية، ولم يعط أي من هذين النظامين، أي حقوق للأقليات العديدة في بلاده. وقبل غزو الكويت، شعر الأكراد وسائر أطراف المعارضة العراقية، بأن المستعربين الغربيين لا يتعاطون معهم بجديّة. وبعد الغزو، أصبح المستعربون الأميركيون منبوذين، وتمّ إبعادهم عن مركز صياغة السياسة الأميركية.

لكنّ الإدارة الأميركية (والرئيس بوش أيضاً)، استشارت الأكاديميين من أتباع المدرسة «التحديثية»، مثل مارّ وكريستين موسى هيلمز، اللتين أشادتا في الماضي بالنظام البعثي في بغداد، بشأن ما يتعيّن فعله بالعراق بعد تحرير الكويت. وكما هو متوقّع منهما، فقد أيدتا إبقاء النظام الحالي، ولكن من دون صدام حسين إذا أمكن، خوفاً من انفجار العراق في حال تمّت إعادة توزيع السلطة فيه. فهذا الجواب يهدف إلى الحفاظ على سلطة الأقلية العربية السنية بقيادة جنرال مطواع من أصول مشابهة لأصول صدام حسين، وربما يكون واحداً من أقاربه التكريتيين إذا أمكن. لكن تنفيذ هذا السيناريو بدأ ممكناً على الورق فقط، مع أنّ هذه الصيغة عاجزة عن توفير حلّ دائم لمشكلة تقاسم السلطة في العراق، بعد كل هذا الإرهاب وهذه الأعوام الطويلة من الحكم التوتاليتاري.

لم يكلف أحد نفسه عناء التفكير في أن هذا العنف المتصاعد دوماً، يشكّل أساس هذه الدولة الاصطناعية التي أنشأها البريطانيون من ثلاث ولايات عثمانية متميزة هي: ولاية الموصل ذات الغالبية الكردية والنفط الوفير، وولاية البصرة التي تعتبر معقلاً للأغلبية الشيعية في الدولة الجديدة، وولاية بغداد التي تضمّ عاصمة الدولة الجديدة والأقلية السنية الحاكمة. ولم تقتصر المنوعات على مجرد التفكير بتفكيك الدولة البعثية فحسب، بل تعدّتها لتشمل مجرد

لقاء أطراف المعارضة. ففي شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، تلقت دبلوماسية أميركية مكلفة بمتابعة شؤون الشرق الأوسط وتعمل في السفارة الأميركية في لندن، توبيخاً شديداً لأنها حاولت لقاء أحد القادة القوميين الأكراد أثناء زيارته للعاصمة البريطانية.

وحتى لو كان قسم الشرق الأدنى في حال أفضل، فإن المدافعين عنه يشككون في مدى قدرته آنذاك، على التأثير في مجرى الأحداث. فمنذ مطلع شهر ايلول من العام ١٩٩٠، بدا بوش غير مستعد لأي شيء يمكن أن يمنعه عن خوض الحرب ضد العراق، لأنه يريد تجاوز مشكلة «التردد» التي يعاني منها، ويحتاج بشدة الى تأكيد ذاته، وهو ما أسماه أحد المقربين منه «أسلوب الغرفة المقفلة في البيت الأبيض». كذلك، لم يرحّب بوش بأي اقتراح باستغلال فرصة تحرير الكويت لإعادة توزيع السلطة بطريقة متوازنة بين مختلف مكونات الشعب العراقي، وإزالة الرعب الذي يعيشه الشعب العراقي في ظلّه. كان الشاعر المعتمد آنذاك في واشنطن، «الجهل أفضل من الغرق في كمّ هائل من التفاصيل المربكة». ولذلك اعتمد بوش الحلّ العسكري خياراً وحيداً، واستند الى آراء الجنرال باول بشأن التفوق العسكري السباحق (لكن المفارقة تمثلت في أن التفوق الناري الذي تمتعت به قوآت التحالف، كان ساحقاً الى درجة أن العالم ذهل عندما تباطأت إدارة بوش في التحرك عند بدء انهيار انتفاضتي الشيعة والأكراد، وبدأ يتساءل عن أسباب هذا الموقف الأميركي).

تولّت الدبلوماسية الأميركية مهمة إقناع أكبر عدد ممكن من الدول بالانضمام الى التحالف المعادي للعراق. وقد أذهل بايكر مساعديه وسائر دول العالم، لنجاحه في استخدام علاقاته بنظيره السوفياتي ادوارد شيفارنادزه لحرمان صدام حسين من دعم يعتبره تقليدياً وثابتاً، بسبب العلاقات الوثيقة بين موسكو وبغداد. هذه الخطوة الذكية، مكّنت بايكر من توظيف مهارته في عقد التسويات، ومعرفة بوش العميقة والدقيقة بالسياسة الدولية، لإقامة التحالف الدولي المعادي للعراق بدعم الأمم المتحدة ومباركتها.

لكن وفقاً للتقاليد المعتمدة تقليدياً ضمن أي تحالف، فإن هذا التحالف الدولي، عمل استناداً الى أدنى قاسم مشترك بين أطرافه. فعلى سبيل المثال، كانت الإدارة الأميركية بحاجة الى إبقاء القاهرة وباريس ضمن التحالف الدولي، لأنّ مصر تعتبر أكبر دولة عربية، وبالتالي فإن مشاركتها تسهم في

إثبات أن هذا التحالف ليس حملة صليبية جديدة ضدّ دولة مسلمة، ولأنّ صدام حسين يحاول اجتذاب فرنسا، وهي دولة غربية رئيسية قلقة بشأن الانعكاسات المحتملة للحرب على سكّان مستعمراتها السابقة في الضفة للبحر الأبيض المتوسّط، وفي بلدان شمال أفريقيا تحديداً، والذين يؤيدون العراق بشدة. وخوفاً من احتمال تصاعد حدّة المشاعر القومية العربية، رفضت القاهرة وباريس أي خطة تنصّ على دخول جيوش التحالف الدولي بغداد لإطاحة رئيس دولة عربية، مهما يكن هذا الرئيس مكروهاً. وتوافق هذا الموقف مع المزاج السائد في واشنطن.

وعلى الرغم من قيام بوش بمقارنة صدام حسين بهتلر، وبتأكيد عزمه على دعم الديمقراطية في المنطقة، إلا أنه حاذر التلاعب بحكم الأقلية العربية السنية في العراق. ولو رغبت الإدارة الأميركية في تعديل صيغة الحكم في العراق، فإن تهميش دور قسم الشرق الأدنى وعدم مشاركته بفعالية في عملية اتخاذ القرار، يحرمها من المعرفة الضرورية لتحقيق هذا الهدف. وعلى أي حال، فإن واشنطن لم تكن متحمّسة للاضطلاع بهذه المهمة، مع أن عدم القيام بأي خطوة في هذا الميدان يؤدي عادةً (وقد أدّى فعلاً)، إلى حصول كارثة. وتعيّن على موظفين متقاعدتين عملاً سابقاً في قسم الشرق الأدنى، وهما الاختصاصي في الشؤون الكردية ويليام إيغلتن، والرئيس السابق للقسم ريتشارد مورفي، الذي يحظى باحترام كبير، أن يضغطا على زملائهما السابقين في وزارة الخارجية، لاقتناعهم بمدى خطورة عدم إنجاز المهمة العسكرية، وإبقاء صدام حسين ونظام البعث في بغداد^(٤٦). فقد تأكّدا من قرب وقوع كارثة، قبل وقت طويل من إعلان بوش وقف إطلاق النار، بعد هجوم بري دام مئة ساعة.

لقد لاحظ إيغلتن ومورفي أن صدام حسين لم يدفع بنخبة قواته ممثلة بالحرس الجمهوري وأربع وعشرين فرقة من القوات التابعة للأجهزة الأمنية المختلفة، إلى أرض المعركة. وامتلكا الشجاعة اللازمة لتذكير زملائهما بأن صدام يعتمد على هذه القوات للبقاء في السلطة، ولذلك لم يكونا مضطرين على الأقل، إلى تحمّل أي مسؤولية عن نتائج جهل الإدارة الأميركية أو تجاهلها لهذه المسألة المهمة. وعندما أدّى قرار واشنطن المفاجئ بوقف الهجوم البري في ٢٨ شباط، إلى كوارث بالنسبة إلى الشيعة والأكراد، لخصّ أحد كبار مسؤولي

البنّتاغون ثمن بقاء صدام حسين في السلطة قائلاً: «لم يشكّل أي تهديد لنا، فلم نأخذ بعين الاعتبار مدى الخطر الذي يمثّله على شعبه» (٤٧).

هذا المنطق الذي تبنته إدارة بوش، يعكس الى حدّ ما طبيعة فهم واشنطن للسياسات الإقليمية المعتمدة عموماً، ولموقف حليفها الرئيسي في الخليج، المملكة العربية السعودية. فالإدارة الأميركية كانت مقتنعة بأن العائلة المالكة في هذه المملكة السنيّة المتشدّدة، تكره مفهوم الديمقراطية القائل بصوت واحد لكل رجل، وتخشى أن تشرع الأغلبية الشيعية في العراق، بإقامة نظام جديد فيه، يكون نسخة عن الجمهورية الإسلامية في إيران التي تعتبر البلد الوحيد في العالم الذي تحكمه أغلبية شيعية. لكنّ هذه الحسابات السياسية تجاهلت النزوع التاريخي لدى العرب الشيعة في العراق، الى الاستقلال عن إيران، وولاءهم المطلق لبغداد على امتداد سنوات الحرب العراقية - الإيرانية ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٨.

لم تكن العائلة السعودية المالكة التي تسيطر على أحد أضخم احتياطات النفط في العالم، والموجود أساساً في أراضي القبائل الشيعية في المحافظة الشرقية، راغبة في ركوب أية مخاطر. وفي الأصل، فإن بوش أرسل القوّات الأميركية الى الخليج في شهر آب من العام ١٩٩٠، لحماية نفط السعودية وليس لتحرير الكويت (وهنا لا بد من الإشارة الى أن لدى إيران والكويت والسعودية ومعظم دول المنطقة، كراهية شديدة للنظام الديمقراطي لأنها ترى أنه يحدّ من قدرتها على ضمان استمرار أنظمتها الديكتاتورية). وهذا هو جوهر التفكير السائد في هذه المنطقة.

خلال الأشهر التي سبقت تحرير الكويت، أعدت كلٌّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، دراسات خاصة بها. واللافت للنظر هو أن أيّاً من هذه الدراسات الثلاث، لم تلاحظ احتمال بقاء صدام في السلطة بعد الحرب، وقيامه بقمع الشيعة والأكراد مجدّداً. فالخلاصات التي انتهت اليها كلٌّ من هذه الدراسات، تؤكد عدم رغبة أي من الدول الثلاث في أداء المهمة القادرة، ولا تعدو كونها مجرد تعبير عن رغبات واضعيتها. فالاحتمال الذي اعتبرته واشنطن وسائر عواصم التحالف راجحاً، تمثّل في «قيام الجيش العراقي بالزحف على بغداد، وقتل صدام حسين، إذا كنا محظوظين كفاية» على حد تعبير مارّ. لكن العواصم الغربية الثلاث اعتبرت أيضاً أنه في حال بقي صدام

في السلطة بعد تحرير الكويت، فإنه سيسكّل درعاً مفيداً لدول الخليج في مواجهة إيران، على الرغم من تراجع قدراته الدفاعية.

هذا التفكير المشوّش افترض ضمناً أن نتيجة الحرب تنحصر في احتمالين متناقضين كلياً ولا ثالث لهما. فالاحتمال الأول يقول بإمكان بقاء صدام حسين في السلطة، ولكن ضعيفاً. أما الثاني فيقول بإمكان إطاحته من السلطة أثناء الاضطرابات التي سيقوم بها الشيعة والأكراد، ولكن القادة العسكريين السنّة سينجحون في النهاية، في الانتصار على المتمرّدين وصدام حسين في آن معاً. والقاسم المشترك ما بين هذين الاحتمالين المتناقضين، يتمثل في ضرورة المحافظة على حكم الأقلية العربية السنّية.

المضيّ في هذا المنطق الى نهايته يكشف أنه يستند الى قناعة لا أساس حقيقياً لها، بأن العراق دولة مصطنعة، وأنه عانى من حكم الأقلية العربية السنّية الى درجة أنه قد يتشظى في حال أعيد توزيع السلطة فيه بطريقة أكثر عدلاً بالنسبة الى الأغلبية الشيعية والأكراد. لكنّ هذه النتيجة ليست حتمية، وهذه المقاربة للوضع في العراق تشي برغبة في عدم تجربة أي حلول وأفكار جديدة. ففي ضوء النتائج البائسة لسبعين عاماً من عمر العراق كدولة، فإن الاصرار على ضمان وحدته، يعكس تعلقاً مرضياً بالحدود الدولية غير الواقعية، وحاجة مفترضة الى إيجاد قوة عسكرية قادرة على الوقوف في وجه إيران المنهكة من جراء الحرب، ورغبة ملحة لإرضاء جيران العراق.

فقد واظبت إيران وسوريا وتركيا على تأكيد حرصها على وحدة أراضي العراق وسيادته، للتعبير بلغة دبلوماسية عن معارضتها لأي مشروع يؤدي الى استقلال كردستان، أو الى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً حقيقياً كالذي وعدهم به صدام حسين في العام ١٩٧٠، ولم يحققه أبداً. ولم تكن هذه المواقف جديدة او مفاجئة على الإطلاق، لأنها ليست سوى تكرار لمضمون الاتفاقية المعقودة في قصر «سعد أباد» في طهران في العالم ١٩٣٧. فبموجب هذه الاتفاقية، تعهدت كل من أفغانستان وإيران والعراق وتركيا، بالتعاون لقمع أي تمرد داخلي. فالهمّ المشترك لدى جميع أطراف هذه المعاهدة باستثناء أفغانستان، تمثّل في الحركة القومية الكردية التي كانوا يخشون انتقال عدواها الى داخل بلدانهم ذات الأنظمة المركزية وفقاً للنموذج التحديثي الغربي. وبعد جيل واحد، تصدّى حلف بغداد في الخمسينات، للمهمة نفسها، ولكن بدعم

غربي مععلن هذه المرّة، قبل أن تعاد تسميته بـ «منظمة المعاهدة المركزية» أو «الستو»، بسبب انسحاب العراق منه إثر ثورة العام ١٩٥٨.

أصرت إدارة بوش على اعتبار قيادات المعارضة العراقية، مجموعة من الدمى والعجائز التي حركها الإيرانيون والسوريون. وفي حين اعتبرت طهران طرفاً لا يمكن الوثوق به إطلاقاً، فإن سمعة سوريا في واشنطن لم تكن جيّدة، على الرغم من مشاركة دمشق في التحالف الدولي المناهض للعراق. والسبب في ذلك يعود الى نتائج المعارضة الصلبة التي أظهرها الرئيس السوري حافظ الأسد لمجموعة من السياسات الأميركية في المنطقة، وتحديداً لمشروع عقد معاهدة سلام منفرد بين لبنان وإسرائيل في أواسط الثمانينات، فضلاً عن أن واشنطن تعتبر سوريا من الدول التي تدعم الإرهاب. والى جانب ما سبق، فإن إدارة بوش خشيت أن يسيء جيران العراق تفسير أي اتصال مع المعارضة العراقية ويتخذوا منها ذريعة للانسحاب من التحالف الدولي المناهض لصدّام. وفيما تعتبر علاقات إيران وسوريا مع تنظيمات متنافسة ضمن المعارضة العراقية، قديمة، فإن المسؤولين السعوديين لم يمتلكوا أي معرفة بها الى درجة أنهم اخطأوا في أسماء المعارضين العراقيين خلال خريف العام ١٩٩٠، وأوردوا أسماء شخصيات توفيت منذ زمن بعيد.

في الواقع، لم يكن بوش مهتماً الا بالرئيس أوزال، وكان حريصاً على مراعاة مصالح تركيا، الدولة الشرق الأوسطية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو». وعلى الرغم من تعاقب الإدارات المختلفة في واشنطن، وتغيّر الحكومات والأنظمة في أنقرة على امتداد العقود الأربعة الماضية، حرصت الولايات المتحدة على تجنّب أي شيء قد يخلق انطباعاً بأنها تؤيد التطلّعات الكردية في أي مكان، مع أن مراعاة مصالح تركيا لم تكن دوماً مهمة سهلة. ومع انتهاء الحرب الباردة وزوال الدور الذي لعبته خلالها في حماية الجناح الجنوبي للـ «ناتو» في مواجهة الاتحاد السوفياتي، خشيت تركيا أن تصبح من دون فائدة بالنسبة الى حلفائها الغربيين. لكنّ غزو الكويت كان بمثابة هدية من السماء بالنسبة الى أنقرة، ووفّر لها دوراً جديداً.

لكن لسوء حظّ تركيا، فإن الغزو أسهم أيضاً في تسليط الضوء على مشكلتها الكردية المطموسة منذ زمن بعيد. فعلى مدى الأربعين عاماً الماضية، تجاهل حلفاؤها في حلف «الناتو» انتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصاً في

كردستان تركيا، وسائر العيوب التي تعاني منها الديمقراطية التركية. ومنذ قيام الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، تعمّدت أنقرة عدم إجراء أي اتصالات مهمة مع أكراد العراق خوفاً من أن يؤدي ذلك الى تشجيع أقلّيتها الكردية الكبيرة على المطالبة بأي حقوق. لذلك وجدت أنقرة أنها تفتقر الى أي علاقات مع أكراد العراق، الأمر الذي يشكّل نقطة ضعف بالنسبة اليها بالمقارنة مع كل من سوريا وإيران، في حين أنها تعيش منذ العام ١٩٨٤، حرباً أهلية مع أكرادها.

كان أوزال بدوره، مثل أتاتورك، مجدّداً وشخصاً يرفض اتباع التقاليد. فأقام علاقات اقتصادية مثمرة وقوية مع العراق وإيران في آن معاً، أثناء الحرب التي خاضتها هاتان الدولتان، على الرغم من رفض أتاتورك إقامة أي علاقات مع جيران تركيا غير الأوروبيين. ومنذ العام ١٩٨٢، انهمكت القوات العراقية بصدّ الهجمات الإيرانية، فسمح صدام حسين للقوات التركية بمطاردة الثوّار الأكراد الأتراك الذين استخدموا المناطق الحدودية في شمال العراق، كملاذ لهم في حربهم ضد أنقرة. لكن تركيا بقيت حذرة حيال أي اهتمام أجنبي مهما كان ضئيلاً، بأكرادها. فقد أنكرت منذ البداية وجود الأكراد كإثنية مستقلة وأطلقت عليهم منذ عقود عدة اسم «أتراك الجبال»، الأمر الذي شكّل مادّة للتندرّ في الشرق الأوسط (٤٨).

في الواقع، كانت تركيا تنزعج بشدّة من أي اتصال بين الأكراد وأي دولة أجنبية، الى درجة أنها قدّمت احتجاجاً رسمياً لواشنطن، عندما استقبل أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية في شهر حزيران من العام ١٩٨٨، الزعيم الكردي العراقي جلال الطالباني، لسماع شكواه بشأن استخدام صدام حسين الأسلحة الكيماوية في قصف مدينة حلبجة، على الرغم من أن هذا الاجتماع كان يهدف الى إبلاغ الرئيس العراقي استياء الولايات المتحدة (٤٩). وكان متوقفاً أن تدين بغداد هذا الاجتماع بشدّة. لكنّ المسؤول الأميركي لم يكن حذراً ولا محظوظاً. فالطالباني المعروف بمدى حبه للكلام، تحدّث على الفور الى الصحافة، وبدا الأمر مفهوماً في ضوء القيود الشديدة التي تضعها الإدارة الأميركية على منح الزعماء الأكراد تأشيرات دخول الى أراضيها (٥٠). وأسوأ ما في الأمر، هو أن المسؤول الأميركي نسي أن الرئيس التركي كنعان إيفرين كان آنذاك في واشنطن. وبالطبع، أعرب الأخير عن امتعاضه، وكذلك فعل

وزير الخارجية الأميركي جورج ب. شولتز الذي يكره عدم اطلاعه على القضايا المهمة عموماً، وتلك التي تخصّ أحد أعضاء حلف الناتو خصوصاً. وفي ذروة غضبه، أعلن شولتز عدم موافقته على ما قام به هذا المسؤول، وعلى اللقاء مع الطالباني. وهكذا أعطت تلك الخطوة الدبلوماسية المدروسة، نتائج معاكسة لما كان يتوخّى منها. فقامت بغداد باستخدام الأسلحة الكيماوية مجدداً بكثافة خلال شهر آب، لقصف المقاتلين والمدنيين الأكراد على حدّ سواء. ويرى بعض العاملين في وزارة الخارجية، أن حادثة زيارة الطالباني، أسهمت في إقناع صدام حسين أن بإمكانه فعل ما يريد، من دون أن يخشى حصول أي عواقب، وبما في ذلك إمكان غزو الكويت واحتلالها بعد أربعة عشر شهراً على هذه الحادثة.

ترك الاحتجاج التركي أثراً سلبية على وزارة الخارجية، سيما وأن «الاتصالات الرسمية مع الأكراد، كانت على الدوام مشكّلة»، على حدّ ما لاحظ أحد الدبلوماسيين الأميركيين لاحقاً. فبعد هذه الحادثة، لم يعد يجرؤ أي مسؤول في الخارجية الأميركية على لقاء أي مسؤول كردي، حتى عندما تغيّرت الظروف بصورة جذرية. وخلال أزمة الكويت، عانت المصادر الرئيسية للمعلومات في لندن من ارتباك كبير بسبب سلوك وزارة الخارجية الأميركية، التي درجت دفعها إلى تصديق الشائعات الرائجة بشأن وجود أمر رئاسي صدر في العام ١٩٨٨، يحصر مهمّة الاتصال بالمعارضة العراقية، بأجهزة الاستخبارات فقط^(٥١).

ما أن وافقت السعودية في شهر آب من العام ١٩٩٠، على استقبال القوّات الأميركية على أراضيها، حتى دفع أوزال تركيا لأن تكون أول دولة في الشرق الأوسط تنضمّ إلى التحالف المناهض لصدام حسين بقيادة الولايات المتّحدة. واتخذ أوزال قراراً حازماً بإغلاق خطّ الأنابيب الضخم الذي ينقل النفط العراقي الخام إلى البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن تركيا كانت ستضطرّ على أي حال، إلى الالتزام بالعقوبات التي ستتخذها الأمم المتّحدة، إلا أن توقيت إغلاق خطّ الأنابيب، ساعد واشنطن إلى حدّ بعيد في إقامة التحالف الدولي. وشدّد أوزال على ضرورة قيام حلف «الناتو» بإرسال وحدات رمزية من قوّات الدفاع الجويّ إلى تركيا، ونقل القوّات التركية المنتشرة في مواجهة الاتّحاد السوفياتي، إلى الحدود مع العراق، وسمح للطائرات الحربية الأميركية

باستعمال قاعدة «إنجيرليك» الجوية، لشنّ هجمات جوية ضدّ الأهداف العراقية.

لقد أيدّ أوزال أيضاً إرسال قوات تركية الى السعودية للمشاركة في معركة تحرير الكويت، لكنّ رفض رئاسة الأركان ذات النفوذ الواسع، منعه من المضيّ في هذا المشروع. وتجاوز الرئيس التركي بخشونة، رفض المؤسّستين العسكرية والمدنيّة التاريخي لأيّ تورّط في الولايات العربية السابقة للإمبراطورية العثمانية، وألقى بوصية أتاتورك المطبّقة منذ سبعة عقود، بشأن ضرورة التزام الحياد في الشرق الأوسط والمحافظة على «السلام في الوطن ومع العالم»، في مزبلة التاريخ. وشاركه في موقفه هذا أتراك كثيرون اعتبروا وصية أتاتورك هذه، نوعاً من «الشعر العربي»، في تعبير يُقصد به ازدراء أساليب التعبير المعقّدة برأيهم، والتي يستعملها جيرانهم الجنوبيون.

في حين كانت واشنطن تميل الى عدم إجراء أيّ اتصال بأكراد العراق، كان أوزال نفسه يفكّر في سبل إقامة علاقات مباشرة معهم. ولم يخطر ببال واشنطن ولندن وباريس أن أوزال الذي خرق القواعد المقدّسة التي وضعها أتاتورك، في سبيل مصلحة التحالف الدولي، قادر أيضاً على إسقاط الحرم القديم المفروض على الاتّصال بالأكراد. لكنه قام بهذه الخطوة وأثار دهشة أعضاء التحالف ومواطنيه وأكراد العراق أيضاً.

لم يكن سلوك أوزال غير منطقي. فمنذ بدء أزمة الكويت، دعا علناً الى إطاحة صدام حسين. وبما أن تركيا هي الدولة الوحيدة المجاورة للعراق والتي ليس لديها أيّ علاقات بأطراف المعارضة العراقية، لم تكن أنقرة قادرة على اتّخاذ موقف مماثل لموقف واشنطن، وعدم متابعة الصراعات السياسية العراقية. فإطاحة صدام حسين من السلطة تفتح الوضع العراقي على مجموعة احتمالات تبدأ بالحرب الأهلية وتنتهي بإقامة نظام ديمقراطي. وبالتالي، فإنّ على أنقرة إقامة علاقات طيبة مع أيّ طرف ينجح في السيطرة على الحدود العراقية البالغ طولها ٣٣١ كيلومتراً. وعلى الأرجح فإنّ الأكراد العراقيين، عموماً، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، تحديداً، هو الطرف الذي سيسيطر على منطقة الحدود، وبالتالي يتعيّن على أنقرة لقاء القيادة الكردية-العراقية.

في أواخر شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، أصبحت معنيّاً بطريقة غير

مقصودة، بقرار أوزال الجريء. فقد كان الرئيس التركي مشهوراً بالمقابلات القصيرة التي يمنحها للصحافيين الواحد تلو الآخر، والتي لا تتجاوز مدة الواحدة منها، الربع ساعة. وهذا الأسلوب يشبه خطأ التجميع في المصانع، ويسمح لأوزال باحتكار الكلام، ويمنع الصحافي من الحصول على أي معلومات موثوقة، فلا يخرج بغير المانشيتات الرئاسية المثيرة التي تهواها الصحافة التركية. وفي إحدى هذه المقابلات الخاطفة والمحبطة، سألت أوزال عن أسباب تكراره القول إن تركيا لن تقبل بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

كنت قد عدت لتوي من دمشق، حيث أنكر الطالباني وغيره من القادة الأكراد بشدة أن تكون لديهم أي نية في إقامة دولة مستقلة، وأكدوا أن أقصى ما يأملون بتحقيقه هو الحكم الذاتي ضمن إطار عراق ديمقراطي. فسألت أوزال، في حال تمكن الأكراد من رص صفوفهم وضبطوا الحدود مع تركيا في إطار حكم ذاتي يقبله النظام الجديد الذي سيقوم في بغداد بعد إطاحة صدام، فلماذا تعارض أنقرة هذه النتيجة؟ فأجابني بأسلوب غامض مشيراً إلى الفدرالية وأكراد العراق. وانتهى الوقت المخصص لي فاضطرت إلى المغادرة خائباً.

في اليوم التالي، زارني المتحدث باسم أوزال والمسؤول الإعلامي السابق لوزارة الخارجية التركية، السفير كايا توپري، وقدم لي أفضل إطراء يمكن أن يتلقاه صحافي. وقال لي: «أسئلتك كانت أكثر أهمية من أجوبة الرئيس. أعتقد بأن علينا أن نتصل بأكراد العراق؟»^(٥٢) فاحتجيت مؤكداً أنني صحافي ولست دبلوماسياً، لأنني أدرك أنه حتى الأصدقاء القدماء والعقلانيين من أمثال توپري، ليسوا محصنين كلياً ضد الشكوك المتجذرة في وعي أبناء منطقة الشرق الأوسط حيال الصحافيين الأجانب وحيال «الهوية الحقيقية» لأرباب عملهم^(٥٣).

ثم أجبته بلباقة قائلاً إن لا ضرر في إجراء مثل هذا الاتصال، بل إنه قد يكون مفيداً. وعندما عدت إلى أوروبا في زيارة خاطفة لأستقل الطائرة إلى طهران، اتصلت بمسؤول كردي عراقي في لندن، وتركت له رسالة صوتية على جهاز التسجيل الهاتفي، أخبرته فيها بما جرى مع توپري. واتضح لاحقاً أن السبب الرئيسي الذي دفع البرزاني إلى استقبالي بعد أسبوع في مقره الجبلي في بلدة «زيان»، يعود إلى رغبته في تأكيد حرصه على الالتزام بموقف الحزب الديمقراطي المعروف منذ انتفاضة العام ١٩٦١ بقيادة والده ملاً مصطفى، بشأن

ضمان الهدوء عند الحدود العراقية-الإيرانية .
 مسألة ما إذا كان أوزال قد تحرك بعد قراءة مقتطفات من تصريحات البرزاني الى صحيفة «الواشنطن بوست»، تبقى خاضعة للنقاش . لكن بعد أسبوعين على لقائنا، وقبل أسبوع من موعد بدء الحرب البرية، أطلق أوزال بالتعاون مع صحافيين آخرين، سلسلة من الأحداث أفضت الى دعوة زعماء أكراد العراق لزيارة أنقرة . وقبل وقت طويل من موعد هذه الزيارة، استعد أوزال جيداً للقاء الزعماء الأكراد . فأمر وزارة الخارجية وتوبري بإحضار مواد ومعلومات عن الأكراد من محفوظات الدولة . وأسرّ لي لاحقاً بأنه قرأ «ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ صفحة من الروايات والمحفوظات العثمانية، ومحاضر مناقشات عصبة الأمم، ومعاهدة لوزان» التي وقّعت في العام ١٩٢٣، وألقت الأكراد في غياهب النسيان استجابةً لشروط أتاتورك^(٥٤) .

الصحافي الأول هو جنكيز تشاندار، وهو من الخبراء الأتراك في شؤون العالم العربي منذ أيام عمله في بيروت خلال السبعينات . وعلى الرغم من أن أوزال وتشاندار لم يكونا يعرفان بعضهما في السابق، الا أنهما شرعا في عقد لقاءات منتظمة بعد غزو الكويت بقليل . وأسرّ لي الرئيس التركي لاحقاً بأن لدى تشاندار موهبة نادرة في «كتابة أشياء لم اكن أفكر بها إطلاقاً»^(٥٥) . فقد اتفقا على حاجة تركيا في مرحلة ما بعد الحرب، الى التخلص من وطأة إرث أتاتورك، للتمكن من حلّ مشكلتها الكردية، وتحسين علاقاتها مع جيرانها العرب .

انتبه تشاندار أيضاً الى الحصار المضروب حول خلفاء صدام حسين المحتملين في بغداد، وبالتالي الى ضرورة الاتصال بأكراد العراق . وبما أن أوزال لم يكن يثق بوزارة الخارجية التركية بسبب ولاء مسؤوليها المطلق لمبادئ أتاتورك، وافق على إرسال تشاندار الى لندن لاستطلاع رأي زعماء أكراد العراق بشأن إمكان قيامهم بزيارة أنقرة لبحث مستقبل العراق . وأثبتت هذه الحيلة القديمة في العمل الصحافي، فعاليتها . فعلى الرغم من أن تشاندار لا يعرف أحداً في لندن، إلا أنه تمكن في ١٦ شباط من لقاء زعيم المعارضة العراقية أحمد الشلبي، وهو مصرفي شيعي معروف بصداقته مع الأكراد منذ أيام شبابه عندما ساعد ملاّ البرزاني في السبعينات، على شراء الأسلحة .
 ما أن ذكر تشاندار اسم أوزال، حتى اتّصل الشلبي بالطالباني الذي كان في

لندن آنذاك . وفي اليوم التالي ، التقى تشاندار الطالباني وممثل البرزاني في لندن محسن ديزائي . وكان الزعماء الأكراد مقتنعين منذ الزيارة الفاشلة التي قام بها الطالباني الى واشنطن في آب الماضي ، بأن انقرة تعارض أي لقاء معهم . ولذلك أهملوا كل الاقتراحات بشأن ضرورة الاتصال بأوزال . لكن مع اقتراب موعد بدء الحرب البرية ، أظهر الطالباني وديزائي اهتمامهما بزيارة تركيا^(٥٦) .

لم يكن هذا التغيير في موقفهما مفاجئاً . فقد تلقى الطالباني خلال الليلة السابقة ، اتصالاً هاتفياً من كامران قره داغي . وهو صحفي كردي عراقي يعمل معلقاً للشؤون الدولية في صحيفة الحياة التي يصدرها سعوديون من لندن . وأخبره قره داغي أنه أجرى في اسطنبول مقابلة غير اعتيادية مع الرئيس التركي ، دامت ٩٠ دقيقة ، تلقى خلالها سيلاً من الأسئلة من أوزال . فقد استغل الرئيس التركي معرفة قره داغي العميقة بشؤون أكراد العراق ، لطرح أسئلة مفصلة عنهم وعن قادتهم ، وعن مدنهم وقراهم ، مستعيناً بخريطة لكردستان العراق ، أحضرها لهذه الغاية . واستمع أوزال الى الأجوبة بانتباه شديد ، ولم يتكلم كثيراً ، وأعرب عن دهشته الشديدة عندما علم بأنه يسمح للأكراد في العراق باستخدام لغتهم وبإصدار منشوراتهم بها ، وأن لديهم جامعة خاصة بهم .

أكد أوزال لقره داغي أن انقرة قد تصبح حامية أكراد العراق ، وقال له : «أرجوك ، أبلغ أكراد العراق أن عليهم أن يثقوا بي» . وأشار أوزال الى أن جدته كردية ، وكشف أنه يعتزم قريباً ، إلغاء «القوانين الرديئة» التي تمنع الأكراد من استخدام لغتهم والتي ورثها من النظام العسكري الذي حكم تركيا ما بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . ورداً على سؤال طرحه أوزال بشأن طبيعة العلاقات القائمة بين أكراد العراق وتمردي حزب العمال الكردستاني في تركيا ، بادره قره داغي قائلاً : «سيدي الرئيس ، لماذا لا تلتقي بزعماء البشمركة؟ أنا واثق من أنهم يودون لقاءكم مباشرة»^(٥٧) .

لم يقل أوزال شيئاً ، واكتفى بالتحديق بـ توپري الذي كان يدون محضر الجلسة ، وفي ذهنه مبادرة تشاندار ، مع أن معظم ما دار في المقابلة ظل غير مدون ، باستثناء القسم المتعلق بالأكراد .

في شهر تشرين الأول المنصرم ، أجرى قره داغي أول مقابلة مع أوزال ، وأوصى القيادة الكردية بضرورة الاتصال بالمسؤولين الأتراك . لكن القيادة

الكردية لم تفعل شيئاً لأنها مقتنعة بأن تركيا عدوّ عنيد للأكراد. وما أن أنهى قره داغي المقابلة الثانية مع أوزال، حتى عاد بسرعة الى الفندق، واتصل هاتفياً بالطالباني الموجود آنذاك في لندن قائلاً له: «طلبت من أوزال أن يتصل بكم، فهل أنتم موافقون؟». وافق الطالباني وطلب منه أن يبلغ الرئيس التركي أنه والبرزاني (أو كما تبين لاحقاً، «محسن ديزاني» ممثل البرزاني في لندن)، يرغبان أيضاً في لقاء حكومة أنقرة. وفي اليوم التالي غادر توبري منزله في الصباح الباكر، فلم يجده قره داغي عندما اتصل به هاتفياً لابلاغه رسالة الطالباني. وهكذا، فإن أول رسالة خطية رسمية يبعث بها الأكراد الى الحكومة التركية منذ سبعة عقود، تمثلت في ورقة كتبت باللغة الإنكليزية، وضعها قره داغي داخل مغلف كتب عليه «خاص وسري»، وتركها لـ «توبري».

بعد أسبوع، تلقى قره داغي اتصالاً هاتفياً من أنقرة أكد له فيه توبري، رغبة الحكومة التركية بلقاء الزعماء الأكراد في لندن أو ستوكهولم قبل زيارة أوزال الى موسكو في ١١ آذار. واتفق الجانبان في النهاية على اللقاء في انقرة في ٨ و ٩ آذار. كان على زعماء أكراد العراق أن يصرّوا على عقد لقاء فوري مع الأتراك، لحثّ أوزال على مساعدتهم في الاتصال بإدارة بوش، سيما وأن اعتراف واشنطن بهم يشكل شرطاً ضرورياً لانتزاع اعتراف المجتمع الدولي بهم. فلو أنهم تحركوا بسرعة أكبر، لربما عقد الاجتماع مع أوزال قبل اندلاع الانتفاضة الكردية في ٥ آذار، ولأمكن، بالتالي، تفادي سوء التفاهم والمعاناة التي عاشها الأكراد في ما بعد. لكن الطالباني توجه الى واشنطن آملاً في إقناع الأميركيين بالغاء الحظر المفروض على اللقاء مع الأكراد، وبالتالي مساعدته على إقامة علاقات مع أنقرة. وبالطبع، صده الأميركيون مجدداً.

مرة أخرى، أمسك الأكراد بالطرف الخاطئ من العصا. فقد امتنعت القيادة الكردية عن إطلاق الانتفاضة أثناء الحرب البرية في أواخر شهر شباط، على أمل ضمان دعم التحالف الدولي، قبل اتخاذ أي إجراء. وبرأي أحد الدبلوماسيين الأميركيين القدامى في المنطقة، فإن اعتماد هذه المقاربة الجريئة، كان سيصبّ في مصلحة الأكراد، لأن «القوات العراقية كانت ستضطرّ الى مهاجمتهم والى التحرك في أراض مكشوفة، وبالتالي فإن الجنرال شوارزكوف يستطيع اعتبار ضرب هذه القوات أمراً مشروعاً، من دون أن يضطرّ الى الحصول على موافقة واشنطن، في حين أن سلاح الجو الأميركي كان سيسعد

بأداء هذه المهمة». وأضاف الدبلوماسي أن هذه العملية كانت ستنجح بالتأكيد «لو عرف الأكراد كيف يفكر شوارزكوف»^(٥٨). لكن رفض الولايات المتحدة التعامل مع الأكراد، منع التوصل الى مثل هذه النتيجة، وبالتالي تمت إضاعة فرصة ثمينة لإحداث تغيير جذري في الأوضاع القائمة على الأرض، لإرغام الأميركيين والأتراك على إعادة النظر في موقفهم من الأكراد.

في غياب مثل هذه الأحداث الدراماتيكية، حافظت إدارة بوش على قناعاتها القديمة، على الرغم من أنها تلقت إنذاراً بشأن التغيرات المحتملة. فقد أحسّ أبروموفيتز بما يجري في أنقرة، فأبرق الى وزارة الخارجية الأميركية قبل اندلاع الحرب البرية، وأبلغها أنه يرى بأن الوقت قد حان للتحدث الى أكراد العراق، لا سيما اذا كانوا جزءاً من وفد يضم جميع أطراف المعارضة العراقية، وبعد إبلاغ الأتراك بذلك. لكن محاورى أبروموفيتز في وزارة الخارجية، «سخرخوا من اقتراحي، وسألوني عما أصابني»، حسب ما قال لي أبروموفيتز لاحقاً، وذكره بأنه كان من أشدّ معارضي إجراء مثل هذه الاتصالات، خوفاً من إغضاب الأتراك^(٥٩). هذا الضعف في البصيرة السياسية، أسهم في إعاقة إدارة واشنطن للأزمة الجديدة.

عندما استقبل مساعد وزير الخارجية التركي طونغاي اوزكيري الطالباني وديزائي في ٩ و ١٠ آذار في أحد بيوت الضيافة التابعة لجهاز الاستخبارات التركية «ميت» في أنقرة، لم يشعر الأتراك أو أكراد العراق قرب انهيار الانتفاضة. وأثناء استماعه الى القائدين الكرديين وهما يعرضان له بفرح، طبيعة المكاسب التي حقّقها «البشمركة» في العراق، والتعاون الذي يرغبون في إقامته مع تركيا مستقبلاً، والأسلحة والمساعدات الإنسانية التي يحتاجون اليها، أدرك أوزكيري مدى أهمية «الفرصة» المتاحة أمام بلاده. فقد طلب الأكراد ايضاً مساعدة تركيا للاتصال بالمجتمع الدولي، ولإقناع الولايات المتحدة بالتعامل معهم^(٦٠). وبدا له أن كسر هذا المحرّم الأتاتوركي، أمر منطقي بعد انتهاء الحرب الباردة، سيما وأن الأتراك باتوا يقيمون علاقات مع عدوتهم القديمة أرمينيا. وأيد أوزكيري النصيحة التي قدّمها أوزال للدبلوماسيين الأتراك، وقال لأصحاب التفكير المحدود من بين زملائه في وزارة الخارجية: «عليكم أن تخرجوا من الشرائق التي تعيشون فيها، في زمن يتحدث فيه كلّ الناس مع بعضهم»^(٦١).

بعد أول لقاء بين أوزكيري وأكراد العراق، دعا أوزال المجلس الوزاري المصغر ورئيس أركان الجيش التركي الى اجتماع لإبلاغهم الأنباء الأقل إثارة للخلافات. وترك الرئيس التركي الآخرين يتحدثون في البداية، لضمان موافقتهم على مبادرته، ونجح في إرضاء القوميين المتشددين، مؤكداً أن لتركيا مصالح مشروعة في حماية الأكراد، لا تقل أهمية عن الاعتبارات التي أملت عليها حماية الأقليات التركية في بلغاريا وقبرص. فهذه الحجج ترضي الشعور القومي التركي. لكن عندما كشف أوزال عما أقدم عليه، أعربت المؤسسة السياسية والصحافة التركية عن استيائهما الشديد. ولم تمض سوى أسابيع معدودة، حتى استقبل أوزال علناً زعماء أكراد العراق، وحداً حذوه سائر السياسيين الأتراك، موالين ومعارضين على حد سواء. ووفى أوزال بوعده، وأوصى إدارة بوش بالاتصال بأكراد العراق.

على الرغم من نفاذ بصيرة أبروموفيتز إلا أنه لم يتمكن من متابعة تحركات أوزال السريعة. وكان السفير غاضباً بشدة لأن الرئيس التركي لم يطلع مسبقاً على ما يجري، ولأنه علم بأمر اجتماع أوزكيري مع ديزائي والطالباني، من إحدى الصحف التركية. لكن وزارة الخارجية الأميركية لم تبد أي انزعاج أو اهتمام بما يجري، وبدا موقفها مماثلاً لعدم اهتمام البنتاغون بالمعلومات التكتيكية التي زوّد الأكراد بها أثناء القتال. لذلك عمد الأكراد الى إرسال معلوماتهم الى طيب أسنان كردي-أميركي في ولاية ميتشيغان، تولّى إرسالها الى بيتر غالبرايت في مجلس الشيوخ، والذي تولّى، بدوره، إرسالها الى البنتاغون^(٦٢).

كان موقف الإدارة الأميركية من المعارضة العراقية عموماً، والأكراد خصوصاً، سلبياً الى درجة أن المسؤولين في قسم الشرق الأدنى، رفضوا استقبال وفد من المعارضة كان في واشنطن يوم ٢٨ شباط عندما تم وقف الهجوم البري بشكل مفاجئ، بدعوة من السناتور الديمقراطي عن ولاية رود آيلاند ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، كليربورن بيل. وخلال المحادثات الرسمية وغير الرسمية التي أجراها المعارضون في واشنطن، شددوا على قرب حصول انتفاضة شعبية في العراق، وعلى عمق وقوة المشاعر المعادية لصدّام والمؤيدة للولايات المتحدة. لكنّ أيّاً من مسؤولي إدارة بوش، لم يرض بالاستماع اليهم، وحتى مساعد وزير الخارجية للشؤون الانسانية

ريتشارد شيفتر، تراجع في آخر لحظة وألغى مواعده معهم (٦٣). وعندما دخل ثلاثة مندوبين أكراد مقرّ وزارة الخارجية الأميركية بناءً على موعد مسبق، لم يستقبلهم سوى موظف صغير، أظهر لهم عدم الاحترام الذي عرفت به الدبلوماسية الأميركية في تعاملها معهم، وعرض عليها أن يلتقيهم حول فنجان قهوة، ولكن خارج المبنى فقط. كانت الرسالة واضحة بكل ما تحمله من ازدراء للأكراد. ففي السابق، عندما كان مسؤولو قسم الشرق الأدنى يرفضون الاجتماع مع الأكراد، كانوا يعتبرون أن سجلّ بغداد في ميدان انتهاك حقوق الانسان، سيء ويتطلب المراجعة باستمرار، فتتم إحالتهم على أحد مسؤولي قسم الشؤون الإنسانية الذي يرأسه شيفتر.

لم يجرؤ أي من مسؤولي الإدارة على تحدي الحظر المفروض على الاتصال بالأكراد، سوى زالواي خالد زاده، الذي يعمل في قسم التخطيط السياسي في البنتاغون. فقد تعرّف أحد مساعديه الى الأكراد أثناء زيارة قام بها الى «مؤسسة بروكينغز» في واشنطن، ورتّب له موعداً معهم. لكن تمّ تذكيره بأن عقد اللقاء يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من قسم الشرق الأدنى. فقدم طلباً بهذا المعنى، لكن القسم رفض إجازة عقد اللقاء.

فعلّق في ما بعد قائلاً: «بصرف النظر عن مبررات هذه السياسة خلال مرحلة ما قبل تحرير الكويت، الا أنني لم أكن مقتنعاً بوجوب سرّيان هذه القيود خلال مرحلة ما بعد الحرب. كنت مصدوماً للغاية» (٦٤).

عندما بدأت انتفاضة الأكراد في الشمال، والشيعية في الجنوب بعد هذه الحادثة بأيام قليلة، بدت نتائج قصر النظر السياسي هذا، جلية. فقد نقل تقرير لمجلس الشيوخ عن أحد أعضاء مجلس الأمن القومي قوله في الأول من آذار: «إن سياستنا تقضي بالسعي الى إطاحة صدام حسين، وليس نظامه» (٦٥). فهذا هو الهدف الحقيقي لسياسة واشنطن حيال العراق. لكن النتيجة التي أفضت اليها هذه السياسة، تمثّلت في إرغام الشعب العراقي والمجتمع الدولي على تحمّل صدام حسين ونظامه الى أمد غير محدد. وأسهم موقف وزارة الخارجية هذا، في تسييط همم أركان النظام العسكري الذي يؤيد مجلس الأمن القومي الابقاء عليه. فالعسكريون العراقيون الذين قد يغامرون بالتحرك لإطاحة صدام حسين، لم يكونوا واثقين مما تريده واشنطن، بسبب الطبيعة المغلقة للأنظمة التوتاليتارية. وكان هؤلاء العسكريون بحاجة الى إشارة دعم واضحة من

واشنطن التي تتولّى قيادة التحالف الدولي . فعند بدء الانتفاضة، استطلعت قيادات عسكرية بارزة أجواء المعارضة، لكن عندما تبين أن واشنطن غير مهتمة بما يجري في العراق، فضلت هذه القيادات عدم المغامرة بأرواحها . وسرعان ما تبين أن رفض الإدارة الأميركية التعامل مع المعارضة العراقية، أدى الى إثارة جملة من المشكلات العملية المعقدة التي رفض صانعو السياسة في واشنطن التحسّب لها . فمنذ توقّف القتال في الكويت وحتى مطلع شهر نيسان، راقب المسؤولون الأميركيون ما يجري في العراق من أحداث، وكأنها لا تعنيهم او لا يجب أن تعنيهم . ولم يشعروا بالخطر إلا عندما بدأ الأكراد يموتون بالمشات في الجبال العالية، واندلعت أسرع وأضخم أزمة لاجئين في التاريخ الحديث، وأخذت الإدارة الاميركية على حين غرة . ففي تلك الأيام الأولى من شهر نيسان، «كانت واشنطن في حال ارتباك شامل»، على حدّ قول فريديريك كيوني، «ولم يكن أي من مسؤولي وزارة الخارجية يدرك ما الذي ينبغي عمله، وكان الجميع يعتقد بضرورة إلقاء المسؤولية على الآخرين» (٦٦) .

لم يفاجأ كيوني بما جرى . فهذا الاختصاصي في معالجة الكوارث القادم من ولاية تكساس، أثار بوسائله المتهورّة والمبتكرة في آن معاً، الفزع في صفوف البيروقراطيين على مدى عقود . وفي شهر كانون الأول عرض كيوني أمام مكتب شؤون اللاجئين في وزارة الخارجية، تصوّره لما قد يحدث في العراق بعد توقّف القتال . فتوقّع حصول انتفاضة عفوية كردية واسعة النطاق، وأن تبنى هذه الانتفاضة بهزيمة ساحقة، ثم يليها نزوح كردي كثيف . في ذلك الوقت، كان كيوني يعمل مستشاراً لدى الحكومة الكويتية في المنفى، بشأن ما يتعيّن عليها القيام به عموماً، وما يتعيّن عليها عدم القيام به خصوصاً . فاستمع بيروقراطيو وزارة الخارجية للتصوّر الذي عرضه أمامهم، ولكنهم امتنعوا عن القيام بأيّ شيء، لأنّ وضع خطة لمواجهة ما قد يحصل لجماعة إثنية مثل الأكراد، قد يعتبر مؤشراً على أن واشنطن تحرّضهم على الثورة وتؤيد تفكيك العراق . وقبل وقت طويل من عمله مع الحكومة الكويتية، كان بيروقراطيو واشنطن، يسخرون من كيوني ومن أفكاره، لكن ذلك لم يمنعه من تحصيل مدخول محترم، وانتظار تحقق نبوءاته الكارثية التي تزديها المؤسسة السياسية . في ظلّ هذه الظروف السائدة، فوجئ فعلاً بيروقراطيو واشنطن، بسرعة

الانتفاضة في كردستان العراق وضخامتها، وفي الجنوب الشيعي (حيث تفرّجت القوات الأميركية على الوحدات العراقية وهي تسحق الانتفاضة). كانت وزارة الخارجية قد توقّعت أن يتراوح عدد اللاجئين ما بين خمسين ومئة ألف شخص فقط، ولم تتوقع، باعتراف مسؤوليها، أن تكون الانتفاضة واسعة النطاق، ولا أن يكون النزوح بهذه الضخامة^(٦٧). وفي ظلّ الحظر المفروض على الاتصال بأكراد العراق، لم يكن مفاجئاً أن يستند مخطّطو الإدارة الأميركية الى معلومات غير دقيقة، في صياغة فرضياتهم الخاطئة، وهي حجة تكرّرت لاحقاً في المناقشات التي خاضوها.

قال أحد الأكاديميين: «فوجئنا بنزوح أبناء المدن». فقد كان يحلّل الوضع استناداً الى تجربة العام ١٩٧٥، عندما نزع الأكراد الى إيران إثر انهيار انتفاضتهم آنذاك، ولم يشارك في النزوح إلا عدد محدود من أبناء المدن. فهذا الأكاديمي لم يأخذ بعين الاعتبار، التدمير المنهجي الذي مارسه صدام حسين حيال المجتمع الريفي الكردي التقليدي، ولا واقع أن جميع الأكراد باتوا إما من سكّان المدن، أو أُجبروا على الإقامة في المجمعات السكنية المعروفة باسم «مدن النصر»، ولا حقيقة أن جميع الأكراد يخشون أن يستخدم صدام أسلحته الكيماوية ضدّهم، سيما وأنه استعملها في الماضي القريب. واعترف أحد مسؤولي وزارة الخارجية بجهلهم هذا قائلاً: «لم نكن نعرف ما يجري على الإطلاق»^(٦٨).

وعلى غرار ما جرى مراراً خلال العقد الماضي، اضطرت الإدارة الى تخطّي مخاوفها تحت وطأة الضغوط التي تعرّضت لها، واستخدمت كيوني على مضض وطلبت منه معالجة المشكلة الكردية. وعندما حطّ كيوني في كردستان، ذهل لدى «الجهل المطبق» الذي يغرق فيه المسؤولون العسكريون والمدنيون الأميركيون. وتذكّر لاحقاً، ما جرى آنذاك، قائلاً: «لم يكن لدى أي شخص منهم، أدنى فكرة عن يجب التحدّث اليه، أو من هم الأكراد». وعندما وصل الجنرال جاي م. غارنر لتولّي قيادة القوات المتحالفة العاملة داخل العراق وطلب ملخصاً عن الوضع، لم يستطع أحد الإجابة عن أسئلته عن طبيعة الحركة القومية الكردية، وقاداتها، ومنظّماتها وتطلّعاتها.

قال كيوني، «كان الملخص تافهاً، إذ اختلطت فيه أسماء قادة الأحزاب وانتماءاتهم السياسية، وبعد مضي شهرين على هذه الحادثة، كان لا يزال غير دقيق». وبمعنى من المعاني، لم يكن باستطاعة الجمهوريين تحميل مسؤولية هذا

الوضع لغيرهم. فقد تخلّصت إدارة ريغان من جميع الاختصاصيين في شؤون مناطق نائية مثل كردستان. وبفضل علاقات لندن مع المعارضة العراقية، أرسل سلاح مشاة البحرية الملكي، ضباطاً يجيدون اللغة العربية، ومسؤولاً رفيع المستوى يمتلك معرفة قوية بـ «البشمركه» والبنية القبلية الكردية والأعراف المتبعة. واصطحب سلاح مشاة البحرية الهولندية، شبّاناً أكراد، منحتهم أمستردام حق اللجوء خلال السنوات الماضية، وباتوا يخدمون في صفوف قواتها كمرشدين و مترجمين.

على الصعيد السياسي، بدت افتراضات الإدارة الأميركية بشأن طبيعة مواقف الأطراف الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط، خاطئة جزئياً بسبب المؤشّرات الغامضة والمرتبكة الصادرة عن واشنطن. فعلى سبيل المثال، قلل السعوديون علناً على الأقل، من أهمية مخاوفهم التقليدية من الديمقراطية والشيعية. فقد تلقى السعوديون من شخصيات دينية رئيسية في صفوف المعارضة العراقية، عموماً، وفي حزب الدعوة، خصوصاً، رسالة تطمين للمملكة، أكدوا فيها عدم وجود أي نية لديهم لإثارة اضطرابات في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. وقد أشار تقرير مجلس الشيوخ الأميركي، الى أن المسؤولين السعوديين اقترحوا إبان الانتفاضة أن «تقدّم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، مساعدة عسكرية مباشرة للمتمردين الشيعة والأكراد»^(٦٩). وكان هذا الاقتراح مربوطاً «بنتائج» تحقيق أجرته الاستخبارات الأميركية، وقدمته الى الرئيس قبل بدء القتال في شهر كانون الثاني، وأوصت فيه بتقديم المساعدة الى المعارضة العراقية.

درست الإدارة الأميركية الخيارات المتاحة أمامها. ويقول مصدر مطلع في الاستخبارات إن «السعوديين والكويتيين هم الذين يدفعون تكاليف الحرب هذه المرة، وفي النهاية خافوا» أن تشمل حالة عدم الاستقرار إيران وسوريا وتركيا، فضلاً عن العراق، «ولذلك اختاروا عدم المضي في مشروعهم هذا».

لا بدّ أن السعوديين طرحوا على أنفسهم أسئلة بشأن حقيقة نوايا واشنطن، طالما أن الإدارة الأميركية لم تردّ على اقتراحهم بشأن تقديم المساعدة العسكرية للمعارضة العراقية، على الرغم من انصرام شهر آذار. وفي الأسبوع الثالث من آذار، استدعى السعوديون الى الرياض، أحد أبرز مساعدي البرزاني، هوشيار زباري، وبحثوا معه إمكانات التعاون المشترك على مختلف الأصعدة.

وفجأة، وصل الى السعودية، مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت، ومساعدته لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد هاس، في مهمة يفترض أنها سرية. ففهم السعوديون والأكراد الرسالة. وما أن غادر سكوكروفت وهاس، أعطي زباري بطاقة سفر للعودة الى لندن، وقيل له إن لا مبرر لبقائه في المملكة^(٧٠).

تقرر إرسال سكوكروفت الى الشرق الأوسط في ختام اجتماع عقده بوش مع سبعة من كبار مساعديه ومستشاريه في ٢٦ آذار، وحكم فيه على الانتفاضة الكردية بالفشل. وفي هذا الاجتماع اعترف المسؤولون الأميركيون بأن بغداد تتحدى التحذيرات الأميركية بشأن استخدام المروحيات العسكرية ضد المقاتلين الأكراد، ولكنهم قرروا عدم اتخاذ أي إجراء لوقف العراقيين عند حدّهم. ففي جنوب العراق، سُحقت الانتفاضة في حين اكتفت قوات التحالف بالتفرج على ما يجري، الأمر الذي سهّل مهمة قوات صدام حسين. ومع قيام الرئيس العراقي بحشد وحدات النخبة من قوات الحرس الجمهوري، والمدرعات والمروحيات، وآلاف الجنود النظاميين، وأتباعه من مقاتلي منظمة «مجاهدي خلق» المناهضة للنظام الإيراني، حول مدينة كركوك، باتت عملية صنع القرار في الإدارة الأميركية، أبطأ من المعتاد، الى أن أصبحت شبه معطّلة. وكان الأكراد يفتقرون الى أسلحة فعّالة مضادة للدبابات والطائرات، والى القيادة والسيطرة اللازمين (وهما تعبيران عسكريان يقصد بهما القول بأن الأكراد لا يسيطرون بشكل فعّال على قواتهم).

أكّد المتحدثون باسم الإدارة الأميركية أنه في ظلّ هذه الظروف ستكون الاستجابة للطلبات الكردية الملحة وإسقاط المروحيات العراقية «عملاً رمزياً من دون جدوى»، وربما تؤدي الى توريث الولايات المتحدة وحلفائها في الشؤون الداخلية العراقية الى أمد غير منظور. وفي ختام ذلك الاجتماع الحاسم، تجاهل أحد كبار المسؤولين الأميركيين عمداً نداء بوش الى العراقيين وما يربّته من انعكاسات، وقال من دون الكشف عن هويته: «لم نقطع أيّ وعود لهؤلاء الناس على الإطلاق... وليس للتحالف أي مصلحة في مواصلة العمليات العسكرية»^(٧١). ومع امتناع قوات التحالف عن الإتيان بأي حركة، بدا أن أمر الأكراد قد قضي، وأن أي تدخل عسكري لمصلحتهم لن يؤدي إلا الى تأجيل أمر حتمي، في حين واصل بوش وبايكر تشديدهما على أولوية إرجاع الجنود الأميركيين الى بلادهم.

على امتداد الأيام والأسابيع اللاحقة، أظهرت تصريحات مسؤولي الإدارة الأميركية، وجود قرار رسمي ومدروس، بالسماح لبقايا الجيش العراقي بسحق انتفاضتي الجنوب والشمال. وباعتراف الجنرال شوارزكوف نفسه، فقد ارتكب أول خطأ تكتيكي في الاجتماع الذي عقد في ٣ آذار في منطقة «صفوان» لإبلاغ الجيش العراقي المهزوم، شروط التحالف الدولي لوقف إطلاق النار، عندما استجاب لطلب الفريق سلطان هاشم أحمد باستثناء المروحيات العسكرية العراقية من الحظر المفروض على الطائرات العراقية^(٧٢). وقال شوارزكوف لاحقاً: «كان عليّ أن أفكر أكثر قبل الاستجابة لهذا الطلب»، ولم يلبث أن أدرك بأن «ابن العاهرة» أحمد، قد «خدعه».

بدلاً من استخدام المروحيات لنقل المسؤولين العراقيين في أرجاء هذه البلاد التي دمّرتها الحرب. كما زعم أحمد، تمّ استخدامها «لقمع التمرد». وعلى الرغم من أن بايكر أعلن بعد أسبوعين، تحديداً، أن القوات العراقية كانت مشتتة «إلى درجة أنني أجرؤ على القول أنه كان بإمكاننا أن نزحف على بغداد»، إلا أن أي مسؤول أميركي، لم يأمر بغداد بعدم استخدام مروحياتها^(٧٣). وفي الواقع، فقد تهرّب شوارزكوف من مسؤوليته عن السماح للعراق بذلك قائلاً إنه «في ذلك الوقت»، أي عندما أدرك أن العراقيين يستخدمون المروحيات لقمع انتفاضتي الجنوب والشمال، «بات على البيت الأبيض أن يقرّر حجم التدخل الذي يريد القيام به، في الشؤون الداخلية العراقية».

مع مرور كل يوم، اتضح مدى الغموض المخادع السائد في واشنطن والذي حاولت الإدارة الأميركية الحدّ منه أحياناً تحت ضغط الرأي العام الأميركي الغاضب، عبر إطلاق تهديدات جديدة ضد بغداد سرعان ما يتمّ تناسيها. ففي ٣ آذار، حذّر بايكر العراقيين من استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المتمردين. لكن جنرالاً في البنتاغون، أعرب في اليوم التالي عن اعتقاده بأن التحالف لن يضع أي قيود على بغداد تمنعها من استخدام ١٣٠ طائرة حربية عراقية لجأت إلى إيران أثناء الحرب، في حال وافق الإيرانيون على إعادتها، وهو أمر لم يكن مرجحاً على أي حال. وكرّر أحد كبار المسؤولين الأميركيين تلك الجملة الأثيرة لدى جميع البيروقراطيين على مرّ التاريخ قائلاً: «التعامل مع صدام حسين مدجّن، أسهل بكثير من التعامل مع أشخاص مجهولين».

لكن الاحتجاج الشعبي تصاعد إلى درجة دفعت بوش إلى القول خلال

مؤتمر صحافي عقده في أوتاوا في ٣ آذار، «لا يجب استخدام المروحيات العسكرية في القتال الدائر داخل العراق»، وإن استخدامها ضد المتمردين يعتبر خرقاً لشروط التفاهم القائم بين التحالف الدولي وبغداد. وفي ١٧ آذار، التقى كبار ضباط التحالف نظراءهم العراقيين في صفوان مجدداً، وحذروهم من مواصلة استخدام المروحيات العسكرية قائلين إن ذلك «يشكل تهديداً لقوات التحالف». وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقها الحلفاء الذين أسقطوا طائرتين حربيتين عراقيتين لفرض احترام الحظر المفروض على الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة، إلا أنهم لم يسقطوا أي مروحية عراقية لمنع العراق من استخدامها.

خلال الأيام القليلة التالية، انهارت آخر جيوب المقاومة الشيعية في الجنوب، وتمكن الجيش العراقي من سحقها. لكن الأكراد نجحوا في ٢٠ آذار في الاستيلاء على مدينة كركوك. فأدى هذا النصر المؤقت الى ترجيح كفة الميزان في واشنطن ضدهم. وفي اجتماع عقد في ٢٦ آذار، أقرت الإدارة الأميركية الموقف الجديد الواجب اعتماده في مواجهة التحدي العراقي المستمر لتحذيرات التحالف، والقاضي «بإسقاط المروحيات العراقية، في حال شككت تهديداً لقوات التحالف فقط». وحاول المتحدث باسم البيت الأبيض مارلين فيتزروتز تبرير هذا التراجع الأخلاقي من جانب الإدارة الأميركية، بالقول إن الترتيبات التي توصل اليها الجنرال شوارزكوف في صفوان، «كانت مناقشة شفوية فحسب، ولم تتضمن أي اتفاق خطي». ولاحظ مسؤول أميركي، رفض الكشف عن هويته، أن صانعي القرار في واشنطن «لا يوافقون على ما يقوم به صدام حسين، ولكنهم ليسوا منزعجين من قيامه بالأعمال القذرة»^(٧٤).

خشيت كريستين موس هيلمز، وهي أكاديمية تعمل مستشارة لدى البنتاغون والبيت الأبيض، كثيراً من إمكان اتهام التحالف الدولي بتشجيع الحرب الأهلية في العراق، فحذرت من مغبة تدخل قوات الحلفاء في ما يجري قائلة إنه قد يؤدي الى فتح علبة پاندورا^(٧٥). واستفاد مسؤول أميركي آخر من قدرته على التكلّم بصراحة ووضوح طالما أنه لم يكشف عن هويته، للقول «بصراحة، انتظرنا انتهاء احتمالات اندلاع حرب أهلية في العراق، حتى لا يعتبر تدخلنا، قراراً بمساعدة المتمردين، وإنما محاولة لتوفير المساعدات الانسانية»^(٧٦). وغداة سقوط كركوك، وبدء النزوح الكردي، وجّه البرزاني والطالباني نداءً مثيراً

للسففة، قالوا فيه لبوش: «أنت طلبت شخصياً، من الشعب العراقي أن ينتفض ضد ديكتاتورية صدام حسين الوحشية، ثم تخليت عن هذا الشعب، وتركته يغرق في ظلام طغيان صدام».

في تلك الليلة المظلمة، مُني «البشمرکه» بهزيمة تاريخية، فانهاروا كلياً وتخلّوا عن قادتهم. لكنّ كلاً من البرزاني والطالباني دافع عن منطقته، وفضّل الموت أثناء القتال، على الهرب^(٧٧). وبلغ الأمر حدّاً أن الطالباني وجد نفسه وزوجته هيرو، ومجموعة صغيرة من مؤيديه، وليس معهم سوى خمسة مقاتلين للدفاع عنهم. وبكل جرأة، أقام الطالباني مقرّ قيادته على بعد بضعة أميال شرقي السليمانية، ورفض بعناد شديد الاستجابة الى المناشدات التي تلقاها بوجود الانتقال الى مكان أكثر أماناً. وبفضل جرأته هذه، تمكّن من إعادة تجميع قوّة صغيرة من المقاتلين، نجحت في صدّ الهجمات العراقية عند أحد الممرّات الجبلية المهمّة.

والى الشمال من مواقع الطالباني، وجد البرزاني نفسه شبه وحيد، بعدما تخلّى عنه مقاتلوه. فعمد الى مداعبة من تبقى من حرسه الخاصّ، حيناً، والى شتمهم أحياناً، مع أن بعضهم شارك في الانسحاب الأسطوري الذي قام به والده من مدينة مهاباد في العام ١٩٤٧، وأمضى معه ١١ سنة في المنفى السوفياتي. وعلى امتداد سنوات عدّة، ظلّت بقايا الطابور العراقي المدرّع على الطريق الجبلي بين مدينتي شقلاوة وصلاح الدين، شاهداً على مدى شجاعة مسعود في قيادة الهجوم المضادّ الذي قضى على محاولات العراقيين لاقتحام المنطقة. ولو أن ما جرى حصل في بلاد ذات ثقافة مختلفة، لتمّت المحافظة على حطام الآليات العراقية وإعادة طلائها بانتظام لتظلّ شاهداً على المعارك البطولية التي خاضها الأكراد. لكن على مرّ السنوات التالية، كنت ألاحظ كلما اجتزت تلك المنطقة، أن حطام الآليات يتناقص باستمرار، إذ تمّت سرقة ما يمكن سرقة منها، في حين اختفى بعضها كلياً.

على أية حال، كانت البطولات قليلة ومتفرّقة. ففي أثناء الانتفاضة، تولّى طبيب كردي شابّ من «البشمرکه» يدعى صبرخان غرينغ، زمام الأمور في مستشفى كركوك، حيث تكدّست جثث المقاتلين الأكراد في المدخل. وفيما كنت أجري معه مقابلة، بدأت المدفعية العراقية بقصف المستشفى بشكل متقطع. كان هذا الطبيب صامداً في المستشفى حتى صباح ذلك اليوم في ٢٨

أذار، عندما ألقى نظرة من النافذة ولاحظ بفرع شديد أن أربع دبابات عراقية تحاصر المستشفى. ومع تساقط القذائف على المبنى، أدرك أن العراقيين على وشك اقتحامه. وتوصل الحراس، وهم من مقاتلي «البشمركة» الى الاستنتاج نفسه، ففرّوا لا يلوون على شيء. وتوسّل الجرحى من مقاتلي «البشمركة» الى غرينغ بأن يأخذهم معه وألا يتركهم في المستشفى تحت رحمة العراقيين. وزحف رجل يعاني من إصابة بالغة أدت الى بتر ساقه، من سريره وأمسك به غرينغ من سرواله لمنعه من الذهاب.

وتوسّل اليه قائلاً: «خذني معك».

فدفعه غرينغ جانباً، وردّ عليه قائلاً: «أنا عاجز عن مساعدة نفسي، فكيف أستطيع أن أساعدك؟».

ثم صفع غرينغ طبيباً كردياً أصيب بنوبة هستيريا لتهدئته، وفرّاً معاً في حين أطلقت الممرضات العربيات الزغاريد فرحاً بعودة المدينة الى سيطرة بغداد. وأثناء فرار غرينغ، ومضت قذيفة عند بوابة المستشفى، ومرّت قرب رأسه وهي تتزّ قبل أن تنفجر بعيداً.

أخبرني غرينغ هذه القصة عندما التقيته مجدّداً بالصدفة في مدينة رانية بعد شهر على وقوع هذه الحادثة، وأنا أحاول التسلل مجدّداً الى كردستان العراق^(٧٨). ففي ذلك الوقت، كنت أعطي مأساة الأكراد من الجانب الإيراني للحدود الدولية، حيث تكدّس مئات آلاف اللاجئين بانتظار الانضمام الى مليون نازح سبقوهم الى داخل إيران وقد طلب مني رئيس تحرير الصحيفة، العودة الى داخل العراق والسعي لمعرفة سبب قيام الأكراد بمفاجأة العالم بأسره بدخولهم في مفاوضات مع بغداد، وأسباب قيام الطالباني، خصوصاً، بمعانقة صدام حسين علناً على شاشات التلفزة.

بالنسبة الى الموجودين في واشنطن، بدا هذا الطلب معقولاً وسهلاً الى حدّ ما. لكنني لم أكن واثقاً من قدرتي على العودة الى العراق. فقد كنت بحاجة الى الاتصال بممثلي الأكراد في أوروبا، الذين كانوا آنذاك في واشنطن ومن الصعب العثور عليهم، لأنهم الوحيدون القادرون على إبلاغ قادة «البشمركة» في داخل العراق بأنني أحاول الدخول مجدّداً الى كردستان. على أية حال، كنت أدرك جيداً أن حراس الحدود الإيرانيين لن يدعوا أجنبياً، وصحافياً أميركياً على وجه الخصوص، يدخل الأراضي العراقية. ولم أكن مستعداً

للمخاطرة بعبور هذه الحدود خلسةً، والوقوع في أيدي هؤلاء الحراس المعروفين بمدى عدائهم للأجانب. فقد كنت بحاجة الى الخروج من إيران بطريقة شرعية، كي لا أقع في المستقبل، في أي مشكلة مع البيروقراطية الإيرانية. فالحصول على تأشيرة الدخول الى هذا البلد أمر صعب للغاية، ولم يكن بإمكانني المخاطرة والتسبب في وضع صحيفتي على اللائحة السوداء.

المشكلة الرئيسية التي واجهتني آنذاك، تمثلت في أن السلطات الإيرانية تشكّ في أي شخص يحاول دخول أراضيها أو مغادرتها عن طريق البر. فقد قيل لي ولسائر زملائي، بأن علينا أن نغادر إيران جواً، مثلما دخلناها، أي عبر مطار طهران. ولكنني حاولت الحصول على تصريح لعبور الحدود الإيرانية-التركية، على أمل أن أتمكن بهذه الطريقة من العودة الى الحدود التركية-العراقية، وهي منطقة جبلية وعرة يمكنني عبورها خفيةً ودخول كردستان العراق لمقابلة البرزاني والطالباني وسائر القادة الأكراد. واعتمدت على الأجواء الإيجابية التي نشأت في ظلّ قيام التحالف الدولي بتوزيع المساعدات الإنسانية على اللاجئين الأكراد، لتسهيل دخولي الى منطقة الحدود المقفلة عادةً، من دون إثارة شكوك الجنود الأتراك.

كان همّي الرئيسي، تفادي الاضطرار الى مغادرة طهران جواً الى أوروبا، وبالتالي الاضطرار الى العودة الى تركيا وعبور أراضيها براً نحو مدينة فان. فدخلت الى هذه المدينة للمرة الثانية خلال شهرين، سيثير شكوك أشدّ رجال الشرطة التركية سداحة. وفي النهاية، أثمرت المساعي التي بذلتها على امتداد أيام طويلة، ومنحني الإيرانيون تصريحاً بعبور الحدود مع تركيا براً. فسافرت جواً الى مدينة أرومية، وذهبت الى مكتب البرزاني فيها، وانتظرت ترتيب الأمور لإدخالي الى كردستان. وبعد طول انتظار، أعطيت رسالة موجهة الى أعوان البرزاني في مدينة يوكسيكوف، المدينة التركية المشهورة بأنها مركز للتهريب حيث أخفقت في شباط المنصرم، أول محاولة بذلتها للانضمام الى «البشمرکه». وتضمّنت الرسالة أسماء أعوان البرزاني في المدينة، وتعليمات اليهم بوجوب مساعدتي.

لدى وصولي الى يوكسيكوف، بدا لي أنّ أعوان البرزاني فيها، باتوا يتعاونون مع الشرطة التركية، ولم يظهروا عزمهم على مساعدتي. فما أن التقيت بهم، حتى قرأوا الرسالة واختفوا ببساطة، ولم يعاودوا الاتصال بي،

ولم يردّوا على اتصالاتي الهاتفية. وفي اليوم التالي، اتّجهت بالسيارة الى هكّاري، وهي مدينة جبلية ذات شوارع موحلة، وتعيش تحت احتلال عسكري تركي مباشر. وكان المتمردون الأكراد الذين يقاتلون النظام التركي، يمثلون تهديداً قوياً للسلطات التركية في هذه المنطقة، الى درجة أن الشرطة والدرك، ومغاوير الجيش، والقوّات الخاصّة، يسيرون الدوريات فيها ليلاً ونهاراً في الأحوال العادية، علماً أن الأوضاع كانت آنذاك سيئة للغاية.

بعد يومين، كنت أشرب الشاي في مكتب أحد المسؤولين في بلدية المدينة، فيما كان يؤمّن لي اتصالاً هاتفياً مع أحد مساعدي البرزاني في واشنطن. وكنت قد تعرّفت إلى هذا المسؤول بواسطة أصدقاء أكراد التقيت بهم صدفة في هكّاري. وأبلغ مساعد البرزاني المسؤول في البلدية بأنه سيعاود الاتصال به في ساعة محدّدة وعلى رقم هاتفيّ مختلف في مكان ما خارج مبنى البلدية. شعرت بالتشاؤم عندئذ، وبأنه سيخذلني. وقلت لنفسني إن محاولة شرح طلبي الغريب هذا لأي مسؤول تركي، ستبدو عملاً سوريالياً. وعلى أية حال، لم يكن لدي أي خيار سوى الانتظار.

بعد ظهر ذلك اليوم، عدت الى مبنى البلدية. وفيما نحن نشرب الشاي، أبلغني المسؤول أنه سيساعدني. وقبل أن يتمكّن من تغيير رأيه، توجّهت بالسيارة الى مدينة يوكسكوفا، ومنها الى بلدة سمندلي القريبة من الحدود مع العراق، حيث أمضيت الليل عند مؤيدين للبرزاني، بدا أنهم يعرفون كل شيء عني. وفي الصباح الباكر، سارت بنا السيارة على طرقات مملوءة بالحفر والأخاديد بسرعة جنونية، وعبرنا الحواجز التركية أمام أنظار الجنود الذين يشكّون في كل شيء، وأمام كلابهم «الألزاسية» المزمجرة.

وفي أحد مخيمات اللاجئين قرب الحدود مع العراق، تمكّنت من العثور على مرشد يجيد اللغة الانكليزية. ومن المؤكّد بأن الجنود الأتراك قد شكّوا في أنني صحافي، ولكنني تظاهرت باللامبالاة، وكنت محظوظاً. فتمكّنت من عبور الحدود مع العاملين في هيئات الإغاثة، وعملاء جهاز «المهمات الجوية الخاصة» البريطاني، وسائر العاملين في الهيئات الدولية التي تهتمّ عادةً بمثل هذه الأزمات. ولم أكن الأجنبي الوحيد الذي يعبر هذه الحدود المحرّمة عادةً على الأجانب، من دون أن يطلب منهم ان يختموا له جواز سفره للخروج (لكن المشكلة التي بقيت عالقة، تمثّلت في كيفية العودة الى تركيا من دون أن

يختم جواز سفري عند الدخول، طالما أنه لم يختم عند الخروج).
 في آخر قرية داخل الأراضي التركية، تمكنت من العثور على حصان لحمل
 معدّاتي. وعندما قال المرشد لأصحاب الحصان إننا ذاهبون لمقابلة البرزاني،
 رفضوا تقاضي ثمنه. وبعد مسافة قصيرة، بدأ المرشد باللهاث، وبدأ في حالة
 سيئة وتخلّف عني في السير، ثم امتطى الحصان كما توقّعت سابقاً. وخلال
 الساعات الأربع التالية، تقدّمنا بمشقة كبيرة على طرقات وعرة وصعدنا قمماً
 متتالية، بعضها مغطى بالثلوج، ونزلنا الى سفوح جبال مغطاة بأزهار الخزامى
 القرمزية، وبياقات من الزنابق المخطّطة، و«الجنطيانا» الزرقاء. وفي السهول،
 شاهدنا نباتات الحوذان ذات اللون الأحمر الفاتح، والقטיפفة الصفراء، وأزهار
 السوسن الزرقاء، وشقائق النعمان بلونها الأحمر والأبيض. كان الطقس ممتازاً
 للمشي، ولحسن حظنا لم يكن هناك شتاء ولا حرّ شديد. وما أن غادرنا
 الطرق الجبلية وملكنا الطريق المعبدة (او بالأصح ما تبقى منها)، على الجانب
 العراقي من الحدود في وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم، حتى التقينا
 البرزاني بالصدفة.

في اليوم التالي، أرسلني البرزاني بالسيارة الى رانية لمقابلة الطالباني الذي
 كان آنذاك في موقف دفاعي بسبب معانقته صدام حسين على شاشات التلفزة.
 واعترف لي بأن زوجته انتقدته بشدة على هذا العمل. كانت الأسئلة كثيرة.
 فكيف يرسل الى العالم الخارجي الذي اكتشف الأكراد صدفةً وقرّر الدفاع
 عنهم بقوة، مثل هذه الإشارات المربكة؟ وإذا كان من الضروري إجراء
 مفاوضات مع العراقيين، فلماذا تُجرى في بغداد دون كل الأماكن في الدنيا،
 ولماذا لا تعقد هذه المفاوضات في أرض محايدة، أو تحت إشراف مراقبين
 دوليين، أو برعاية الأمم المتحدة؟ وماذا بقي الآن من لجنة العمل المشترك مع
 المعارضة العراقية، والتي بُذلت جهود مضيئة لتأليفها في كانون الأول الماضي؟
 لقد عزّز الطالباني بخطوته التي ظهرت على شاشات التلفزة في العالم
 (والتي لم يفكر في عواقبها جيداً)، الصورة الشائعة عن الأكراد بأنهم
 سياسيون غير ناضجين يضيّعون الفرص القليلة التي يوفّرها لهم التاريخ. وفي
 مطلع شهر نيسان، أقدم رجل دولة يؤيّد العراق عادةً، مثل الرئيس الفرنسي
 فرانسوا ميتران، على توبيخ رئيس المعهد الكردي في باريس كندال نيزان،
 لقيامه بحصر المطالب الكردية في تصريحاته العلنية، بأفق الحكم الذاتي فقط.

ونهره قائلاً: «دورك هو في الدفاع عن حقّ الأكراد في إقامة دولتهم» (٧٩). ولكن أكراد العراق أضاعوا أفضل فرصة يحصلون عليها منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، لإقامة دولتهم المستقلة.

ردّ الطالباني قائلاً أنه بصرف النظر عن مدى صحة هذه الانتقادات، إلا أن المفاوضات حققت الهدف الرئيسي المطلوب منها، والمتمثل في كسب الوقت الضروري لتشجيع مقاتلي «البشمركة» المذعورين على العودة الى مواقعهم. وبالتالي، أصبحت الأجواء مؤاتية لعودة العائلات بأعداد غفيرة الى موطنها. وتراوح موقف الطالباني أثناء الحديث، ما بين الشعور بالمرارة وإبداء التفاؤل. وعلى الرغم من التفاؤل الذي يبديه في أحاديثه العلنية بشأن إمكان التوصل الى اتفاق مع بغداد، إلا أن الطالباني اعترف في مجالسه الخاصة بأن صدام حسين يحاول أن يكسب الوقت فقط. فقد شكّ بأن يقبل صدام بمطالب الأكراد، وخصوصاً تلك المتعلقة بتقاسم عائدات نفط كركوك، أو بمساحة المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي، أو بحقّ الأكراد في مواصلة علاقاتهم المستجدة مع الدول الغربية. ورأى الطالباني أن صدام رفض في المفاوضات السابقة مع الأكراد، جميع هذه المطالب، فلماذا يقبل بها الآن؟

واصل الطالباني حديثه قائلاً إن الأكراد وقعوا في الفخ الذي نصبته لهم إدارة بوش. ففي البداية شجعتهم واشنطن على الثورة، ثم أعطت صدام حسين الضوء الأخضر لمهاجمة كردستان، بامتناعها عن إسقاط مروحياته العسكرية. فسألته عندئذ عما إذا كانت هذه الانتفاضة تعتبر مجددة، بعد كل ما سقط خلالها من ضحايا لا تعدّ ولا تحصى، وبعد هذا النزوح الجماعي المهين، بالنسبة الى قيادة تلام حتى الآن على تورطها الكارثي في الحرب العراقية-الایرانية؟

أجبنى الطالباني قائلاً: «نعم. بإمكانك القول بأن كل هؤلاء القتلى، لم يسقطوا عبثاً. فالرأي العام العالمي يضغط على الدول الغربية لمصلحتنا. وللمرة الأولى، أصبحت القضية الكردية مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، تمّ ذكر الأكراد بالاسم للمرة الأولى منذ ٧٠ سنة، في وثيقة دولية. وحتى وزارة الخارجية الأميركية اضطرت الى الاعتراف بأن المشكلة الكردية ليست مسألة ذات طابع إنساني بحت، وإنما تتعلق بمجموعة من الحقوق السياسية التي يتوجب توفيرها في

العراق . وللمرة الأولى تستقبل تركيا ممثلين عن الأكراد، وتعد بمنحنا الدعم اللازم . وللمرة الأولى تقوم المجموعة الأوروبية ...» (٨٠).

فجأة، توقّف الطالباني عن الكلام . فرفعت نظري عن الحاسوب النقل الذي كنت أطبع ملاحظاتي عليه، فقال لي: «الكلام الذي سأقوله الآن ليس للنشر». وأقفل الحاسوب كي لا أتمكن من طبع أي كلمة، وقال: «نحن وحيدون، وليس لدينا أموال أو ذخائر، ولا أسلحة مضادة للدبابات أو مضادة للطائرات. لا أحد يدعمنا فكيف أطعم رجالي من دون أي دعم أجنبي؟ فالإيرانيون يسرقون السيارات ويصادرون الأسلحة المرسلّة إلينا عند الحدود، ولا يسمحون إلا بإدخال قسم ضئيل من الدعم المرسل إلينا».

الحجج التي أدلى بها الطالباني لتدعيم تحليله، كانت دقيقة وذات انعكاسات ضخمة على واشنطن وسائر حلفائها الأوروبيين المشاركين في عملية «بروقايد كومفورت». فالإدارة الأميركية لا تريد سوى توفير الحد الأدنى الضروري من المساعدات للاجئين المتكدّسين عند الحدود التركية، ثم الانسحاب بأقصر وقت ممكن، وترك الأكراد يواجهون مصيرهم المحتوم. فهذه العملية التي أدارتها واشنطن بعناية بالغة، وبهوس على حدّ قول منتقديها، هدفت إلى الحدّ من الأضرار الناجمة عن نزوح الأكراد، وإعادتهم إلى الجانب الآخر من الحدود. ولم تشمل المنطقة الآمنة الصغيرة التي أقامها الحلفاء للأكراد على طول الحدود مع تركيا، مدينة دهوك التي تشكّل الزاوية الجنوبية للمثلث الذي تعيش ضمنه أغلبية هؤلاء النازحين، وهو أمر كان يعرفه كيوني، بفضل الإحصاء الذي قامت به القوات الخاصة الأميركية للاجئين.

رفض العديد من اللاجئين مغادرة الجبال قبل أن تدخل قوات التحالف مدينة دهوك حيث يوجد المقرّ الإقليمي للشرطة السرية العراقية وسجونها التي تعتبر رموزاً للقمع البعثي. وأصيب البريطانيون والفرنسيون بخيبة أمل شديدة عندما رفض الجنرال پاول إدخال قوات التحالف إلى دهوك، خوفاً من تجدد القتال مع القوات العراقية. فقد أخلت هذه القوات المدينة في البداية، بعدما أثارت الطائرات الأميركية من طراز «أ-١٠» الذعر في نفوس الجنود العراقيين لقيامها باختراق جدار الصوت على علوٍ منخفض جداً. ولكنهم عادوا إليها بعدما منعت واشنطن قوات التحالف من دخولها.

في النهاية، اضطرّ الجنود والمستشارون المدنيون الأميركيون العاملون في

منطقة الحدود التركية، الى التحايل على واشنطن، لتخطي معارضتها وإدخال قوة رمزية موقته الى دهوك. ولاحظ أحد المستشارين المدنيين أن «واشنطن طلبت منا أن نتصرف وفقاً للقواعد التي وضعها مركز كوينزبري، مع أن صدام ليس أرستقراطياً وأساليبه ليست رقيقة. لذلك، كان علينا أن نبتكر الأساليب اللازمة لخداع بغداد وواشنطن في آن معاً»^(٨١).

أرغم الكولونيل ريتشارد ناب، ضابط الارتباط الأميركي مع القوات العراقية، نظيره العراقي أولاً على دعوة قوة أميركية صغيرة وغير مسلحة ظاهرياً، الى دخول مدينة دهوك. وقد تعلم ناب هذه الخدعة من أيام خدمته في القوات الأميركية كضابط ارتباط مع القوات السوفياتية المتمركزة في ألمانيا الشرقية، ويحلوه ان يشبهها بـ «التفاوض مع هتلر». وبعد دخول المدينة، أبلغ الأميركيون واشنطن أنهم واثقون من قدرتهم على تأمين دعوة القوات الأميركية للسيطرة على هذه العاصمة الإقليمية ذات الموقع الاستراتيجي. بدا هذا الكلام مذهلاً وغير مألوف بالنسبة الى مسؤولي البنتاغون الى درجة أنهم خاطبوا زملاءهم الموجودين في شمال العراق باستهزاء قائلين: «طالما أن بإمكانكم إقناع العراقيين بإدخالكم الى دهوك، فلماذا لا تدخلون بغداد أيضاً؟»^(٨٢).

بدا هذا الجواب كافياً بالنسبة الى الأميركيين العاملين في شمال العراق. فدخل الجنود العاملون في إطار بعثة «العمل المدني»، والعاملون في منظمات الإغاثة غير الحكومية، دهوك من دون إجراء أي اتصال جديد مع واشنطن، واضطرّ العراقيون الى إخلاء المدينة. وظلت واشنطن غاضبة مما جرى، إلى أن تلقى البيت الأبيض والبنتاغون اتصالات وبرقيات التهئة من حكومات الدول المتحالفة. وقد أعطت هذه الخدعة نتائج جيدة الى درجة أنه عندما وصل الجنرال پاول شخصياً الى زاخو لإعلان أن القوات المتحالفة «قد تنسحب في وقت أقصر مما كنا نعتقد»، لم يكن قد بقي عند الحدود التركية سوى ثمانية آلاف لاجئ.

أثارت تصريحات پاول استياء الأكراد والبريطانيين والفرنسيين معاً. فإذا كان صدام حسين جدياً في المفاوضات مع الأكراد، فإن پاول أعطاه المبررات اللازمة للمماطلة والتسويق. فقد أملت باريس ولندن أن يشجع وجود قوات التحالف، بغداد على عقد تسوية مع الأكراد، تستطيع بعدها هذه القوات

إجراء انسحاب مشرف. لكن جلّ ما تمكّن الحلفاء من انتزاعه، تمثل في موافقة واشنطن على تمديد مهمّة القوات المتحالفة في شمال العراق، لأسبوعين إضافيين، الأمر الذي سمح لهم بإنقاذ ماء وجوههم. وفي ١٥ تموز، انسحب آخر جندي من أصل ٣١٧٠ جندياً من القوات المتحالفة، وعبر الحدود مع تركيا، في حين عمد قائد هذه القوات، الجنرال غارنر، الى طمأنة الأكراد الخائفين قائلاً لهم: «لن نكون بعيدين عنكم، ويكفي إجراء اتّصال هاتفي بنا». وبمعنى من المعاني، كان كلام الجنرال صحيحاً.

واصلت الطائرات الحربية الأميركية والبريطانية والفرنسية المتمركزة في تركيا، طلعاتها الجوية شمالي خطّ العرض ٣٦ درجة لحماية الأكراد الموجودين خارج المنطقة الآمنة. وحذّر الحلفاء الأكراد من مهاجمة القوّات العراقية، قائلين إنهم لن ينجدوهم في حال وقعوا في أي مشكلة. لكن المقاتلين الأكراد، لم يعبأوا بهذا التحذير، وخلال بضعة أيام دخلوا في سلسلة اشتباكات ومواجهات محدودة مع القوات العراقية التي أصبحت معنوياتها في الحضيض. وسرعان ما تحوّلت هذه الاشتباكات المتفرقة الى معارك عنيفة في شهر تشرين الأول، وتمكّن الأكراد من السيطرة بسهولة على مدينتي إربيل والسليمانية، بعدما فضّل آلاف الجنود العراقيين المنهكين الاستسلام بدلاً من القتال حتى الموت.

بات صدام حسين في وضع حرج، فاتّخذ سلسلة إجراءات انتقامية. وفي أواخر شهر تشرين الأول توقفت بغداد عن دفع رواتب الموظفين الأكراد، وقلّصت شحنات الغذاء والوقود الى كردستان بشكل حادّ، وفرضت عليها حصاراً فعلياً، إضافة الى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتّحدة على العراق بأسره. وخشيت واشنطن من أن يؤدي رفع هذه العقوبات عن كردستان، الى تمكين بغداد من استخدامها كحجّة للمطالبة برفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق، فرفضت بشدّة مطالب الأكراد المتكررة بالسماح لهم باستيراد قطع الغيار من الخارج، لتشغيل مصانعهم القليلة، وبالتالي تمكينهم من الحصول على بعض المداخيل والعملات الأجنبية.

في المقابل، اضطرت الولايات المتّحدة وحلفاؤها الى إنفاق مئات ملايين الدولارات لتوفير المساعدات للأكراد من أجل إبقائهم على قيد الحياة. واضطرتّ الحلفاء أيضاً، الى غضّ النظر عن الصهاريج التركية التي اخترقت الحصار

بنشاط، وعملت على نقل الوقود العراقي الى تركيا عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد. وعلى الرغم من أن صفقات بيع الوقود تمت بأدنى الأسعار، إلا أنها وقّرت لبغداد العملات الصعبة التي تحتاج اليها بشدة، ومكّنت الأكراد من الحصول على بعض المداخيل الضرورية عبر الرسوم الجمركية التي فرضوها على صادرات الوقود العراقي. وأسهمت هذه الصفقات أيضاً، في تنشيط اقتصاد المناطق الحدودية التركية وإخراجها من الركود الذي عرفته بفعل توقّف التجارة التي ازدهرت في الماضي، على جانبي الحدود، ومن جديد، ظهرت الأساليب الشرق أوسطية الملتوية في تعامل القوى الإقليمية مع هذه الأزمة.

كانت الدول الغربية والقوى الإقليمية مصمّمة على ضبط الأكراد الى درجة أنها أخطأت في فهم ردّ الفعل الكردي على الحصار العراقي لكردستان، ووقع صدام حسين في الخطأ نفسه. فبدلاً من أن يؤدي هذا الحصار الى ضرب معنويات الأكراد، أعطى نتائج معاكسة لما كان يؤمل منه. وحتى مسعود البرزاني الذي واصل بعناد شديد، مفاوضاته مع بغداد، اقتنع أخيراً، في شهر تشرين الثاني، بعدم جدواها، ودعا الى انتخاب برلمان جديد لمنطقة الحكم الذاتي القديمة. وعندما أجرى الأكراد أول انتخابات حرة لاختيار برلمانهم الإقليمي في شهر أيار اللاحق، ثارت نائرة بغداد، وأنقرة، ودمشق، وطهران، والتي يجمعها الخوف المزمّن والعداء المستحكم للقومية الكردية.

وجدت واشنطن نفسها عالقة في الفخ، ومضطرة الى صياغة سياسة حيال الأكراد. وفي ظلّ إدارة كليتون، تجسّدت هذه السياسة في تزويد الأكراد بالحدّ الأدنى الضروري من المساعدات لتمكينهم من صدّ القوّات العراقية وردعها. وبموجب هذه السياسة، بات الأكراد وسائر قادة المعارضة العراقية، يلقون الترحيب اللازم في واشنطن. لكن ذلك لا يعني أن إدارة كليتون تبنت سياسة متماسكة تتجاوز حدود معارضة رفع العقوبات عن العراق، طالما بقي صدام حسين في السلطة. فعلى حدّ قول أحد منقّذي هذه السياسة بعد بضعة أعوام، دنت واشنطن متمسكة بعناد «بسياسة غير عقلانية، تتطلّب أكلافاً باهظة» في غيب الأحيان، «وتبقي الوضع مهترئاً بدلاً من معالجته»^(٨٣). وقد شجب كرد العراق بشدة تناقضات هذه السياسة وأكلافها الباهظة بالنسبة اليهم، والتي أدّت الى افتقارهم باستمرار الى الأموال، ومنعهم من تحقيق اكتفاء ذاتي على الصعيد الاقتصادي، وبالتالي شجّعت هجرة المتعلّمين من أبناء الطبقات

المتوسطة .

لكن على الرغم مما لقيه الأكراد في العقود الماضية من ازدراء وإهمال وتلاعب، إلا أنهم باتوا على الخارطة الدولية للمرة الأولى في تاريخهم. وفي محاولة لفهم أسباب ما جرى من أخطاء في العام ١٩٩١، قام أحد العاملين في قسم الشرق الأدنى، بمراجعة جميع العوامل بدءاً من التحضير المضني للحرب، الذي استلزم ١٤ ساعة عمل يومياً، ومروراً بالأهداف المحدودة لهذه الحرب، والمؤثرات التي أسوء فهمها، ووصولاً الى امتناع العاملين في السياسة الخارجية أو الصحفيين أو الأكاديميين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، عن تحذير الإدارة الأميركية من النتائج المحتملة لسياستها الخاطئة. وقال هذا الموظف إنه «على امتداد الأربعين عاماً الماضية من التاريخ الأميركي، ومنذ الحرب الكورية وحتى حرب الخليج، ومنذ حرب فيتنام بالتحديد، لم يسبق أن اعتمدت الأغلبية الساحقة من الصحفيين والمتخصصين في شؤون المنطقة، شعار «إعرف حدودك»^(٨٤).

لكن على الرغم من كل شيء، لم يكن الوضع كارثياً بالطلق. فمع مرور الوقت، لم تعد الملاحظات التي أسرّ لي بها الطالباني في شهر نيسان الماضي، كلاماً لا طائل منه، مع أنه دخل منذ ربيع العام ١٩٩٤، في حرب دموية مع البرزاني أوقعت أربعة آلاف قتيل، وأثارت اشمزاز الأكراد وأصدقاءهم في العالم^(٨٥). وعلى الرغم من كل ما جرى، فبعد خمس سنوات على انتفاضة العام ١٩٩١، ما زال الأكراد يسيطرون على أراض أكبر من جميع المناطق التي سيطروا عليها خلال تاريخهم الحديث. وأذكر أنه في شهر حزيران من العام ١٩٩١، جاءني أحد الخبراء الأجانب في شؤون المنطقة، بعدما أمضى كل فترة بعد الظهر وهو يستمع الى المسؤولين المحليين الأكراد في مدينة دهوك. فسألته عما اذا كانوا قلقين بسبب انسحاب قوات التحالف، وهل سيلجأون الى الجبال مجدداً، في حال حصول مشكلات جديدة؟

فقال لي: «لا، لا، أبداً». فأعربت له عن دهشتي، فأجاب قائلاً: «لم تلاحظ أنهم لا يصدقون حتى الآن، بأنهم نجوا من الكارثة التي حلت بهم؟ فالأمر بالنسبة إليهم يشبه الموت والذهاب الى الجنة»^(٨٦). فللمرة الأولى في التاريخ الكردي المعاصر، تتدخل القوى الأجنبية في كردستان للدفاع عن الأكراد.

الفصل الرابع

الكيمياء الجديدة

أو كيف يصبح الذهب حديداً

في العام ١٩٩٣، علقت على جدار أحد المباني المطلّة على الشارع الرئيسي في مدينة السليمانية، صور مجموعة من الشخصيات الكردية البارزة التي لعبت دوراً مهماً في النضال القومي الكردي خلال القرن المنصرم. ومن بين هذه الشخصيات، «شهداء» من أبناء المدينة ضحّوا بحياتهم في القتال من أجل القضية الكردية، وسياسيون لعبوا دوراً سياسياً بارزاً في الحركة القومية الكردية السيئة الطالع. وقد دفعوا جميعاً ثمن التمرد والثورة ضد إيران، أو العراق، أو تركيا، ومات معظمهم شنعاً أو اغتيالاً.

هذا الأسلوب في تكريم شهداء وزعماء الحركة القومية الكردية، لم يكن محاولة لتقليد أسلوب النظام العراقي في تبجيل صدام حسين عبر تعليق آلاف الصور الضخمة التي يظهر فيها مرتدياً أزياءه المختلفة، في شوارع العراق، بعد كل ما جرى خلال السنوات الماضية. فصور صدام حسين الحاضرة في كل مكان، صنعت بكل إتقان وبكميات كبيرة، وفق مقاييس الفن التجاري، وبواسطة أحدث الوسائل الطباعية. في المقابل، فإن صور القادة الأكراد رسمت وفقاً لتقليد عالمي قديم سبق انتشار فن طباعة الصور الملونة، وظهور التلفزة.

البساطة التي يبجل بها الأكراد ماضيهم، تكشف من دون قصد، عن مدى افتقارهم الى مواهب أخرى أكثر أهمية. وعلى أية حال، فللمرة الأولى في تاريخهم الحديث، بات بإمكان الأكراد تأمل صور قادتهم السيئ الحظ، بكل حرية في مكان واحد، وبالتالي إدراك أن انتشار الحركة القومية يتخطى الحدود السياسية المصطنعة التي أوجدتها دول المنطقة. وقد تمتع أشهر هؤلاء القادة،

بنفوذ واسع تخطى حدود البلدان التي ولدوا فيها، ونجحوا أحياناً في اجتذاب اهتمام القوى العظمى المستعدة دوماً لتجاهل الأكراد ما أن تلوح لها أي فرصة لذلك. لكن المفارقة تتمثل في أن صور هؤلاء القادة تعرض في الأماكن العامة بفضل تدخل الغرب الذي أحال شمال العراق الى محمية غير معلنة.

صور القادة الأكراد التي علقت في السليمانية، تضمنت صورة كل من «الشيخ سعيد»، وهو رجل دين قاد ثورة قصيرة الأجل في تركيا انتهت بإعدامه في العام ١٩٢٥، وصورة «القاضي محمد»، وهو رجل دين أيضاً، أعدمه شاه إيران محمد رضا بهلوي في العام ١٩٤٧، لقيامه بتأسيس ما عرف باسم «جمهورية مهآباد» التي لم تعمّر طويلاً، وصورة عبد الرحمن قاسمليو، وهو زعيم كردي إيراني اغتاله الإيرانيون في قيننا في العام ١٩٨٩. وبصرف النظر عن مزايا كل من هؤلاء القادة، إلا أن صورة ملاً مصطفى البرزاني احتلت المكان الأبرز بين جميع الصور. فسيرة حياة هذا القائد الكردي العراقي تداخلت مع تاريخ الحركة القومية الكردية على مدى نصف قرن من الزمن. وقد استحق البرزاني هذه المكانة البارزة على الرغم من جميع الأخطاء التي ارتكبها في حياته.

ومن بين جميع شهداء الحركة القومية الكردية وأبطالها، فإن للبرزاني مكانة خاصة عند الأكراد. ويمكن العثور على صورته معلقة في منازل الأكراد البسطاء، في تركيا والاتحاد السوفياتي، وفي مكاتب الصحافيين المشهورين في واشنطن. فحياته أشبه بأسطورة، والإنجازات العسكرية التي حققها في ميادين القتال، تشكل أحد المصادر القليلة لاعتزاز الأكراد بهويتهم القومية (وهم يروونها لأبنائهم وأحفادهم مراراً وتكراراً حيثما وجد كردي)، وأسهمت في إبقاء الحركة القومية الكردية حية على مدى عقود طويلة. وقد امتلك البرزاني ذلك الشرط الرئيسي من شروط القيادة، أي القدرة على اجتذاب الولاء العاطفي لشخصه، والذي دفع الرجال والنساء على ترك كل شيء خلفهم والسير وراءه مهما تكن الظروف صعبة والمخاطر كبيرة.

في ذروة تألقه، نجح البرزاني في توحيد مقاتلين أميين من أبناء القبائل، وآلاف الأطباء والمهندسين والأساتذة ورجال الشرطة الذين تخلّوا عن رفاة الحياة في المدن، وتحملوا شظف العيش في الجبال الوعرة وقاتلوا بقيادته. لكنه اضطرّ دوماً الى مواجهة القبائل والقوى السياسية المناوئة له، أي «الجحاش»

المستعدين دائماً لحمل السلاح ضده لتصفية حسابات قديمة أو خلافات حديثة، في حال زودتهم السلطات العراقية بالأموال اللازمة. أما بالنسبة الى منتقديه، فقد كان البرزاني شخصاً متسلطاً لا يلين، وذا ثقافة محدودة، وليس لديه أي استعداد لتقاسم السلطة مع المتعلمين، وقادراً على تسليم أكراد إيران الى أعدائهم، وعلى أن يتسبب بأضرار فادحة لقضيته بسبب ثقته الساذجة بالقوى الأجنبية. هذه الصفات المتناقضة تشكل جزءاً من شخصية رجل عاش مرحلة الانتقال من عالم غير بوليسي كما عرفه في طفولته، الى الدولة البوليسية المركزة بكل ما تملكه من قوى مدمرة، والتي اضطر الى التعامل معها كقائد ناضج.

منذ نعومة أظافره، تأثر البرزاني بالإصرار القبلي والإقطاعي على النخلص من القيود البغيضة التي تفرضها الحكومات المركزية على الأكراد (حتى بات القتال في الجبال نوعاً من التسلية بالنسبة اليهم)، أكثر مما تأثر بحاجة حركة التحرر الوطني الكردية الى العمل التنظيمي الدؤوب الذي يشكل شرطاً ضرورياً لنجاحها في تحقيق أهدافها. لكن عندما كانت الظروف مؤاتية له، فإن البرزاني أصبح سيد كردستان وأول قائد عسكري كردي في التاريخ المعاصر من وزن ألمع قائد كردي على مر التاريخ، صلاح الدين، الذي قاد جيوش المسلمين وهزم الصليبيين. وعندما عاكسته الظروف، شكك أحد أبناء البرزاني في ما اذا كان والده يريد فعلاً تحقيق أهدافه القومية المعلنة، اذا كان ذلك يتطلب القضاء على سلطة زعماء القبائل، بدءاً بسلطته^(١). وانطلاقاً من حالة البرزاني، لاحظ الباحثون الأكراد والأجانب على حد سواء، أن الحركة القومية الكردية تعاني من تناقض رئيسي من حيث تكوينها. فقد أشار أحد أبرز المتخصصين البريطانيين في الشؤون الكردية، الى أن «النضال القومي الكردي على امتداد سنوات القرن العشرين، لم يكن صراعاً بين الأكراد وحكامهم الأجانب فحسب، بل صراعاً بين مفهومي الحكم القبلي والدولة الحديثة، أي بين المناطق المستعصية والمناطق المطواعة»، أو بتعبير آخر بين أبناء الجبال المتنعة عادةً على السلطة المركزية، وسكان السهول المعروفين بمرونتهم^(٢). ويضيف الباحث البريطاني قائلاً ان «هذا الصراع أدى الى انقسام الحركة القومية الكردية وإضعافها». وظلت هذه الحركة ممزقة منذ أيام البرزاني حتى يومنا هذا، على الرغم من أن انقساماتها اتخذت أشكالاً عدة خلال السنوات الماضية.

ولد ملاً مصطفى في العام ١٩٠٤، وتأثر في طفولته بالدور الذي تلعبه عائلته على الصعيدين الزمني والروحي. فقد جمع أجداده ما بين موقعهم الاجتماعي كأغوات وملاكي أراض، وموقعهم الروحي كرجال دين. وهاتان الصفتان، تمثلان مصدر السلطة في معظم الأرياف الكردية في العراق. وعندما توفي البرزاني في منفاه الأميركي في العام ١٩٧٩، كان قد اختبر قوة الحركة الكردية وحدود إمكاناتها في الكفاح من أجل البقاء في محيط قاس لا يعرف الرحمة، وتهمين عليه حكومات لا تتورع أبداً عن سفك الدماء. وأثناء طفولته، كان البرزانيون أشد المقاتلين شراسة وأكثرهم صلابة وقوة على الإطلاق. وقد اشتهرت هذه العشيرة الصغيرة، والمؤلفة من ٧٥٠ عائلة تعيش في المناطق الجبلية النائية والوعرة في شمال ما بات يُعرف باسم العراق، بالصراعات التي خاضتها مع قوى أكبر منها. وأيام السلطنة العثمانية، وقبل وقت طويل من ثورتهم ضد البريطانيين والعراقيين، «اشتهر أبناء هذه العشيرة، بكفاءاتهم القتالية»، واشتهر زعمائهم بنفوذهم الواسع بسبب موقعهم القيادي على الصعيد الديني، ضمن مشايخ الطريقة النقشبندية الصوفية^(٣).

في تلك الأيام، كان البرزانيون أقرب إلى عهد البداوة. وكانت مدينة برزان الصغيرة والواقعة في ولاية بادينان، قرب سلسلة جبال هكاري التي تشكل اليوم حدود العراق مع تركيا، إحدى أكثر المناطق تمرداً على السلطنة العثمانية. وفي مطلع القرن الحالي، اشتهرت برزان بأن مجتمعها طوباوي وغير اعتيادي، إذ كان يضمّ الفلاحين من غير أبناء العشائر واللاجئين المسيحيين والمسلمين على حدّ سواء، الأمر الذي أسهم في صنع شهرتها كأحد مراكز الحركة القومية الكردية. وقد شقّ العثمانيون جدّ ملاً مصطفى، ووالده، وأحد أشقائه بسبب تمردهم على السلطنة. وكان يفاخر بأنه رضع من والدته وهو في السجن. وفي الواقع، فقد كان في شهره التاسع، عندما أدخل مع والدته وسائر أفراد العائلة، إلى السجن في مدينة الموصل، في أول احتكاك له مع السلطة^(٤). وبما أنه لم يكن أكبر أشقائه في مجتمع إقطاعي تعود السلطة فيه إلى الأخ الأكبر، لم يكن مقدراً سلفاً، للبرزاني بأن يصبح زعيم عشيرته.

نشأ ملاً مصطفى (وكلمة ملاً هي جزء من اسمه، وليست إشارة إلى أنه رجل دين)، في كنف أخيه الشيخ أحمد الذي كان رجل دين فعلاً، وتأثر به إلى حدّ بعيد. وفي أواسط القرن التاسع عشر، لعب جدهما دوراً مهماً في

زعامة الطريقة النقشبندية الصوفية، فملاً الفراغ الناشئ عن زوال السلطة الزمنية بعدما سحق العثمانيون الإمارات الكردية، وأعطى عشيرة البرزاني دوراً رئيسياً في كردستان العراق. وكان الشيخ أحمد أكبر من ملاً مصطفى بثلاث عشرة سنة، وزعيماً دينياً يحظى باحترام كبير، على الرغم من آرائه غير التقليدية، ومدافعاً قوياً عن البيئة أيضاً. فقد حرّم على البرزانيين صيد الحجال وغزلان الجبال والأياثل، ومنع قطع الأشجار في ما بدا أنه إحياء لمعتقدات سابقة على الإسلام.

وزعم مناوئو الشيخ أحمد، انه أمر بإلقاء خطب صلاة الجمعة في المساجد باسمه، وبأن يصلي أتباعه في اتجاه برزان بدلاً من مكة المكرمة، وأنه حضّم على أكل لحم الخنزير وشرب الخمر وأباح لهم إقامة العلاقات الجنسية على هواهم. وبصرف النظر عن مدى صحّة هذه المزاعم، الا أنها أسهمت في ترويح فكرة أن الشيخ أحمد رجل غريب الأطوار. وحتى عندما تألق نجم ملاً مصطفى في السنوات اللاحقة، وغطّت شهرته على سائر أفراد عائلته، احتفظ للشيخ أحمد بمكانة خاصة. فكان يظلّ واقفاً في حضور شقيقه الأكبر، ويصرّ على تقديم الطعام اليه أولاً.

كانت عائلة الشيخ أحمد تعتبر أن أفرادها أتقياء وشبه مقدّسين. وقد آمن أكراد كثيرون، بأن قوّة خفية تساعد البرزانيين في الشدائد. ولم يكن لديهم أي شيء يخسرونه في المعارك، لأن أراضيهم صغيرة نسبياً، وضعيفة الخصوبة. ويقول مثل كردي قديم «شار شاكثيرا لا بكاريا»، أي أن «القتال أفضل من البطالة والكسل»، في حين يقول مثل آخر إن «الرجل يولد ليُقتل». واشتهر البرزانيون بانضباطهم الشديد أثناء المعارك، سيما وأن وحدة السلطتين الزمنية والروحية توفر لهم هيكلية القيادة الضرورية. وكانوا يطيعون مشايخهم طاعة عمياء الى درجة أن الأكراد اعتادوا إخبار الزوّار الأجانب بأن أبناء عشيرة البرزاني مستعدّين «لللقاء أنفسهم في الهاوية» من دون أي تردّد، في حال تلقوا أمراً بذلك^(٥).

كان ملاً مصطفى البرزاني رجلاً قصيراً ذا ملامح قاسية ويتمتع بقوّة جسدية عظيمة وبقدرة كبيرة على الاحتمال، ويبدو أصغر مما هو عليه فعلاً. وكان لديه حاجبان كثيفان وعينان سوداوان، ونظرات ثابتة تفرض هيئته على الآخرين بسهولة. وكانت شخصيته قوية الى درجة أن الأكراد يزعمون أنهم

كانوا يشعرون بتأثيره عليهم من بعيد. ويقول أحد مساعدي ملاً مصطفى إن «كل فرد من عائلة البرزاني يعتبر نفسه أميراً». وأضاف، وهو يتأمل حياة ملاً مصطفى، «بإمكانك أن تحلم بما تشاء في تلك الجبال العالية وأنت جالس تحت شجرة سنديان، وقد تكون أحلامك غير واقعية كلياً. لكن أحلام ملاً مصطفى تحولت الى حقيقة»، مع ان تحقيقها تطلب بعض الوقت. وأشار الى أن ملاً مصطفى أسر له مرة أنه كان في السادسة والعشرين من عمره عندما أدرك أن عليه «تولي القيادة»، أي عشية أول ثورة كبرى يقودها^(٦).

امتلك البرزاني سرعة البديهة والقدرة على إصدار الأحكام والآراء، استناداً الى غرائزه لا الى التحليل المنطقي للأمر. والسبب في ذلك، يعود الى اقتصار تعليمه على ست سنوات دراسية على يد معلّم خاص، وأربع سنوات أخرى في المدرسة الإسلامية في قرينهم النائبة. وبالإضافة الى اللغة الكردية وفق لهجة «الكرمانجي» الشائعة في شمال غرب العراق، وتركيا، والاتحاد السوفياتي السابق، أجاد البرزاني الى حدّ ما، العربية، والفارسية، والروسية، وكان يطعم خطبه بقصص كردية وفارسية، بعض شخصياتها من الحيوانات. وكان يتابع ما يجري في العالم من أحداث، ويستمتع في آخر سنوات حياته الى نشرات أخبار الإذاعات العربية التي تبث على الموجات القصيرة، بواسطة جهاز راديو «براون» ألماني الصنع، ويعتبره من أتمن مقتنياته.

كان يرفض المديح والتملق، ويشكك في من يستعمل هذا الأسلوب، كما كان قادراً على تمييز الكذب والخداع. وعلى غرار العديد من زعماء العالم الثالث في تلك الأيام، لم يكن البرزاني يقبل بأن يتحدّى أحد سلطته، ولم يكن ديمقراطياً على الإطلاق. فبالنسبة اليه، يجب أن تكون لدى الزعيم «حاشية» إذا جاز استخدام هذا التعبير لوصف المحيطين بهذا الرجل ذي العادات البسيطة. فقد كان البرزاني يحمل خنجراً معقوفاً في زناره، ويدخن سجائر يلفها بيده مستخدماً الدخان المحلي، ويضعها في مسم طويل مصنوع من خشب الورد، ويستقبل زوّاره وهو جالس القرفصاء وفي فمه قطعة من السكر الحشن يمصّها فيما يرتشف الشاي على الطريقة الإيرانية. وكانت لعبة الشطرنج، تسلية المفضلة. وعلى الرغم من جميع انشغالاته، كان البرزاني يخصّص وقتاً لاستقبال الزوّار الأجانب، فضلاً عن مواطنيه الأكراد، سواء

أكانوا مقاتلين بسطاء في البشمركة، أم قادة عسكريين كباراً. تعلم البرزاني من تجاربه الطويلة، أن لا يحمل أغراضاً كثيرة في المعارك، وأن يغير معسكره كل ليلة، وأن ينتقل مع مرافقيه من قرية الى أخرى، لتضليل الجواسيس الذين يشبه دوماً في أنهم يتعقبونه ويرصدون تحركاته. والسبب في ذلك، يعود الى التاريخ الكردي الحافل بالخianات والخديعة. ولم يكن تمويله البسيط يتطلب الاحتفاظ بأي سجلات. فقد تم تخزين السكر والشاي والأرز، بكميات كبيرة في المغاور التي يلجأ اليها الأكراد لاتقاء القصف الجوي. وكان البرزاني يقاسم مقاتليه معيشتهم، فيأكل مثلهم وينام في العراء معهم. وعلى الرغم من أن مثلاً تركيا يزعم أن «إيمان الكردي بالإسلام، يوازي إيمان المشركين»، إلا أن ملا مصطفى كان يصلي بانتظام صباحاً ومساءً، مع أنه لم يكن يؤدي الصلوات الخمس يومياً. وبلغت شجاعته حدّ عدم اظهار أي تأثر او شعور بالخوف، حتى أثناء تعرّضه للقصف العنيف. وكان البرزاني يترك لقاداته الميدانيين، ومعظمهم من أبناء قبيلته، حرية اتخاذ القرارات التكتيكية. وكان يحلو له أن يردّد «يكفيني ألف وخمسة مقاتل برزاني، لأسيطر على سائر أنحاء بلادي»^(٧). وترك البرزاني لدى القوميين الأكراد أحياناً، انطباعاً مقلقاً بأن الانتماء الى عشيرة البرزاني، يتقدّم عنده على الهوية الكردية.

كان البرزاني قاسياً أيضاً ومن دون رحمة، كما تبين في ما بعد لـ مارغريت جورج (وهي مقاتلة كردية مسيحية نالت شهرة واسعة)، عندما فقدت حظوتها لديه. ففي مطلع الستينات، أبلت بلاءً حسناً في القتال على رأس وحدة عسكرية جميع أفرادها من الرجال. فقامت الدعاية الكردية بتصويرها على أنها «جان دارك» كردستان. وحمل المقاتلون الأكراد صورها في المعارك، كما لو كانت تعويذة تجلب لهم الحظ السعيد. فأصابها الغرور، وطالبت بأن تكون لها كلمة في المجالس السياسية العليا، الأمر الذي جرّ عليها الخراب، ناهيك عن القصص التي راجت آنذاك وتمّ التغاضي عنها، بشأن شراحتها الجنسية والعلاقات التي أقامتها مع عبيدالله، أكبر أبناء البرزاني، ومع غيره. ومنذ ذلك الحين، قيل للصحافيين الأجانب الذين كانوا يطلبون لقاءها، إنها أصيبت بمرض الجذام المعدي، وعادت الى قريتها. وفي الواقع، فإن ملا مصطفى الذي عُرف بمدى حرصه على عدم المخاطرة بأرواح مقاتليه، أمر بقتلها.

كان البرزاني أيضاً، حريصاً جداً على فرض احترام التقاليد العشائرية. وقد روى ضابط اسرائيلي زار كردستان العراق، كيف عاقب ملا مصطفى مقاتلاً من البشمركة رفض قبول «الصلحة» أو دية الدم التي تدفع عند ارتكاب جريمة شرف، وطبق العدالة على هواه بقتل خصمه. فقام ملا مصطفى، بإخراج ما يسميه «مكتبه» (والمؤلف من حقيبة تحتوي قلم «باركر» ذهبي، ورزمة من الأوراق، ونظارات ذات إطار ذهبي)، من تحت البطانية، وكتب رسالة تتضمن أوامره باعتقال الرجل ومحاكمته، وإدانته بتهمة القتل، والحكم عليه بالإعدام، وتنفيذ الحكم فيه قبل الفجر. وعندما سأله الضابط الإسرائيلي عن سبب تحشّمه عناء كتابة كل هذه الأوامر بدلاً من إعدام الرجل فوراً، أجابه البرزاني بلوّم: «وكيف تتحقّق العدالة إذا أعدمناه فوراً؟» (٨).

هذه الملاحظة الساخرة التي أدلى بها البرزاني، تكشف المسافة التي قطعها في مسيرة تحوّلته من أحد الوجهاء الجبلين، الى قائد قومي، مع أن فكرة القومية الكردية، لم تكن موجودة عندما ولد. وفي الواقع، فإن العديد من المؤرّخين الأكراد يجمعون على ان الحركة القومية الكردية المعاصرة، نشأت مع ظهور الانتلجنسيا المدنية وانتشار التعليم الذي لم يبلغ هذه الممتلكات العثمانية إلا في وقت متأخّر جداً (المفارقة تتمثل في أن النظام الاقطاعي الكردي الذي ولد البرزاني في ظلّه، والحكومات التي قاتلها، يتشاركان في رفضهما للتعليم وخوفهما من النتائج التي قد يحملها على صعيد تحرير الطبقات الدنيا). وكان الباب العالي، متمرساً في أصول التعامل مع زعماء القبائل الكردية وكل من يحاول أن ينتفض ضدّ سلطته. فكان الاغتيال، أو السجن، أو الرشوة، من نصيب المتمرّدين على السلطنة العثمانية.

منذ مطلع القرن التاسع عشر، بذل الأكراد جهوداً كبيرة لمقاومة الحكم العثماني المباشر وتوحيد بعض أجزاء كردستان. وتسبّب العثمانيون أنفسهم في اندلاع معظم هذه الثورات. فإصرارهم على وقف انحذارهم المستمرّ منذ فشلهم في الاستيلاء على قينا في العام ١٦٨٣، وإثر نجاح الثورات البلقانية، دفع العثمانيين الى تعزيز سلطتهم المركزية خوفاً من استيلاء الروس على ممتلكاتهم. وقام العثمانيون بإخضاع الإمارات والسناجق ذات الحكم الذاتي، والمنتشرة في مختلف أنحاء ممتلكاتهم الكردية.

في تلك المناطق، هدفت «التنظيمات» العثمانية الى إنهاء ثلاثة قرون من

الحكم الذاتي الموروث من أيام انتصار السلطان سليم العثماني على الشاه إسماعيل الفارسي في معركة «تسالديران» في ٢٣ آب ١٥١٤ . وكان الباب العالي قد نجح في تجنيد معظم القبائل الكردية للاشتراك الى جانب القوّات العثمانية في تلك المعركة التي دارت شمالي بحيرة «فان» في شرق تركيا . وظلّ الوضع على حاله حتى العام ١٦٣٩ ، عندما رسمت الإمبراطوريتان العثمانية والفارسية حدودهما وتقاسمتا كردستان . وما زالت هذه الحدود على حالها ، باستثناء بعض التعديلات الطفيفة ، وورثتها الدول الناشئة عن زوال هاتين الإمبراطوريتين ، وهي : العراق وإيران وتركيا . وكافأ العثمانيون الأكراد على ولائهم ، فأقاموا ١٦ إمارة كردية تتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق . وفي المقابل ، كان على هذه الدويلات تقديم الجنود عند الضرورة ، وجباية الضرائب ، وتوفير الحد الأدنى من القانون والأمن على الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية .

أثناء عملية تفكك الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ، والتي استغرقت أربعين سنة ، قام العثمانيون بإخضاع معظم أنحاء كردستان بواسطة الحملات التأديبية المتتالية التي نجحت في تركيع الإمارات الكردية الساعية الى المحافظة على امتيازاتها . وفي بعض الأحيان ، تعاون أكراد الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية لمواجهة أسيادهم القابعيين بعيداً في طهران والقسطنطينية . وفي أغلب الأحيان ، قاتلوا تحت راية العثمانيين في حروبهم الثلاث ضد روسيا ، في حين اختار بعضهم البقاء على الحياد . أما القبائل الكردية المسيحية ، فقد انضمّت الى الثوّار أو بقيت على ولائها للعثمانيين . وكالعادة ، نجح العثمانيون في تجنيد بعض القبائل الكردية للقتال ضد المتحرّدين . وفي بعض الأحيان ، سعى زعماء المتحرّدين الى الحصول على مساعدة روسيا وبريطانيا ، وحصلوا على مرادهم أحياناً . وكان العثمانيون ماهرين في نصب المكائد ودفع الرشاوى وتأليب القبائل الكردية ضد بعضها ، الى درجة أن الزعماء الأكراد الذين ينتصرون في المعارك ، كانوا يخسرون كل شيء ويخدعون أثناء المفاوضات ، ويتمّ نفيهم أو سجنهم أو اغتيالهم .

لم يكن يوازي سذاجة الأكراد إلا مكر أعدائهم . ففي العام ١٨٨٥ ، تمكّن الأمير نزار ، وهو قائد عسكري فارسي ، من خداع الزعيم الكردي حمزة آغا ، وإقناعه بدخول خيمته ، بعدما طمأنه بقوله : «لن يصيبك أي مكروه ، طالما أنت

على هذه الأرض». وما أن وضع الزعيم الكردي رجله داخل الخيمة، حتى أمر الفارسي جنوده المختبئين، بإعدامه بالرصاص. وزعم الأمير نزار أنه وفي بوعده. فقد أمر بحفر الأرض تحت خيمته خلسة، وغطى الحفرة بسجادة، حتى لا يظلل الزعيم الكردي واقفاً على أرض صلبة لحظة اغتياله^(٩). وفي بعض الأحيان، يظهر زعماء الأكراد مكرراً ووحشية لا يقلان عما يلقونه من أعدائهم. (فقد تمكن اسماعيل سيمكو آغا، وهو زعيم قبيلة «شبحاك» على امتداد العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي، من إقناع بعض مساعديه الذين تمردوا عليه، بالاستسلام بعدما وعدهم بالعفو عنهم وبضمان حريتهم. وما أن استسلموا، حتى قام أتباعه بسحق المعصم الأيمن لكل متمرّد حتى ظهر لبّ العظام، ويقطع أوتار الرقبة، ثم أطلقوا سراحهم ورؤوسهم تترنح من دون توقّف، فوق أكتافهم)^(١٠).

بين الحين والآخر، كانت تظهر بعض ملامح الحركة القومية الكردية الناشئة. فقبل عامين من قيامه بثورة ناجحة على جانبي الحدود العثمانية-الفارسية في العام ١٨٨٠، شدّد عبيدالله النهري، شيخ قبيلة شمدينان على أن «الأمة الكردية قائمة بذاتها. وأديان هذا الشعب مختلفة، وعاداته وقوانينه متميزة عن غيره من الشعوب».

وفي رسالة بعث بها الى نائب القنصل البريطاني في المنطقة، أكد عبيدالله أن «زعماء وحكام وسكان كردستان، سواء أكانوا من رعايا الإمبراطورية الفارسية أم السلطنة العثمانية، متفقون على أنه لا يمكن استمرار الوضع مع هاتين الحكومتين، على هذا النحو»^(١١).

تعاونت الجيوش الفارسية والعثمانية لسحق ثورة عبيدالله. وشكل هذا التعاون، أول تعبير عن عزم القوى الإقليمية على التعاون باستمرار لسحق الحركة القومية الكردية التي تشكل تهديداً لوحدة أراضي كلٍّ منها. لكنّ التواطؤ القائم بين هذه القوى الإقليمية على امتداد سنوات القرن العشرين، لم يمنع أيّاً منها، من التلاعب بالثورات الكردية للتأثير على سياسات الدول المجاورة. وأثبتت دول المنطقة قدرتها على التلاعب بهذه الثورات، بأسلوب مدروس يبدأ بالتغاضي عن مرور الثوار الأكراد في أراضيها، أثناء توجيههم لمهاجمة أراضي دولة أخرى، ويصل الى حدّ توفير الدعم الاقتصادي والعسكري لهم. وتعلّم الثوار الأكراد ألا يخوضوا أيّ مواجهة مع أكثر من قوة

إقليمية واحدة في الوقت نفسه . وهذا يتطلب في أغلب الأحيان، توافر دعم جدّي لهم، من جانب قوة إقليمية أخرى، أو بقاءها على الحياض في أسوأ الأحوال .

مع بدء تطبيق التنظيمات، تمت إطاحة التوازنات التقليدية السائدة في كردستان العثمانية، وحلّت محلّها العشائر والقبائل المتصارعة، والتي كانت ثرواتها تتضاءل أو تزداد، بمقدار استتباب الأمن والنظام أو انعدامهما . وفي مطلع القرن العشرين، لم يكن هناك «أي أمن أو نظام خارج المدن الكبرى»^(١٢) . وقد أسهم اتّساع نفوذ الطريقتين الصوفيتين، النقشبندية والقادرية، في الحدّ من الفوضى، وفي ملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات التقليدية، عبر إيجاد روابط ما بين القبائل المتصارعة عادةً بسبب عداواتها القديمة . لكن المجتمع الكردي دخل مرحلة انحطاط بعد نفي معظم قياداته أو نبجاس اسطنبول في رشوتهم . وفي مطلع القرن العشرين، ظهرت الجمعيات القومية الكردية مثل الجمعيات القومية الأخرى التي نشأت في الولايات العثمانية العربية والبلقانية . لكن أعضاء جمعية «تركيا الفتاة» الذين استولوا على السلطة في العام ١٩٠٨، سارعوا الى قمعهم بشدّة .

حلّت الفوضى في اسوأ وقت بالنسبة الى كردستان . فانهت الحرب العالمية الاولى، أدّى الى تفكيك الإمبراطوريات العثمانية، والروسية والنمساوية-المجرية، والى بعث آمال الأمم المسحوقة في مناطق شاسعة من الكرة الأرضية . وخلال هذه الحرب، دفع الأكراد الذين اشتركوا في المجازر التي ارتكبت في العام ١٩١٥، بحقّ جيرانهم الأرمن، ثمناً رهيباً . فقد تمّ ترحيلهم من منطقة المعارك في شمال شرق تركيا، مثل الأرمن، خوفاً من احتمال انضمامهم الى العدو الروسي . فمات عشرات الألوف منهم في شتاء العام ١٩١٦-١٩١٧، أثناء رحلتهم الشاقّة نحو غرب تركيا .

لذلك، لم يكن مفاجئاً ألا يكون الأكراد مستعدّين لاغتنام أفضل فرصة يحظون بها لإقامة دولتهم المستقلّة . فقد وعدت النقطة الثانية عشرة من النقاط التي قدّمها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، جميع الأقليات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية «بفرصة مؤكّدة للتمتّع بحقّ التطوّر المستقلّ» . لكن بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية التي وقّعت «معاهدة سايكس-بيكو» في العام ١٩١٦، كانت متّفقة على تقاسم أراضي الإمبراطورية العثمانية .

في السنوات الحاسمة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى، طالبت جماعات كردية متنوعة بالاستقلال، في حين دعت جماعات أخرى الى البقاء ضمن إطار تركيا التي تقلّصت ولم تعد تشمل سوى منطقة الأناضول. فقد كانت الروابط التقليدية والدينية التي تشدّ الأكراد الى عاصمة الخلافة، قويّة جداً. وخشي الآغوات والمشايخ المسكون بزمام الأمور، أن يقوم المثقفون، من أبناء المدن، الساعون الى استقلال كردستان والداعون الى الاصلاح، بتقليص نفوذهم. وأعرب اللورد كرزون، رئيس الوفد البريطاني الى محادثات السلام، عن يأسه من إمكان تحديد «مطالب الأكراد»، قائلاً: «بعد إجراء العديد من التحقيقات في القسطنطينية وبغداد وغيرهما من المدن، وجدت أنه من المستحيل العثور على أي ممثل للأكراد ككل. ويبدو أنه ما من كردي يستطيع أن يمثل ما هو أكثر من عشيرته»^(١٣).

لكن المفاوضات بين الحلفاء باستثناء روسيا السوفياتية التي تنازلت عن المطالب القيصرية، لتقاسم تركة السلطنة العثمانية، شكّلت منعطفاً مهماً بالنسبة الى الأكراد. فللمرة الأولى في التاريخ الحديث، يتم الاعتراف رسمياً بالحقوق السياسية الكردية، في معاهدة «سيقر»، وهي إحدى ضواحي باريس، وقد اشتهرت بصناعة الخزف المتقن. وتبيّن لاحقاً أن هذه المعاهدة هشة مثل الخزف الفرنسي. فبعد أقلّ من ثلاث سنوات على توقيعها في ١٠ آب ١٩٢٠، تحوّلت «معاهدة سيقر» الى ورقة ميتة. ولكنّ المواد رقم ٦٢، و٦٣، و٦٤ من القسم الثالث من هذه المعاهدة، ظلّت بالنسبة الى أجيال عدّة من الأكراد، دليلاً على حقوقهم وفقاً للقانون الدولي، وعلى خيانة القوى العظمى لهم في آن معاً. فقد نصّت المادة ٦٢ على تعيين لجنة دولية تتولّى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي برعاية «عصبة الأمم»، في المناطق الجبلية التي لا تتجاوز مساحتها ثلث كردستان، أي في ما يعرف اليوم باسم جنوب تركيا شرقي نهر الفرات. وتمّ استبعاد مناطق كردية واسعة تقع غربي النهر، لأنّ بريطانيا وفرنسا رفضتا التخلّي عن المناطق الكردية الخاضعة لانتداب كلّ منهما في إطار ما عُرف لاحقاً باسم العراق وسوريا، في حين كان يفترض إقامة دولة أرمنية الى الشمال من كردستان. وعلى الرغم من إخلاص الرئيس ويلسون وتفانيه في سبيل تمكين هذه الشعوب من تقرير مصيرها، إلا أن الولايات المتحدة تردّدت في قبول انتداب «عصبة الأمم» لها للإشراف على

الدولتين الكردية والأرمنية في ما يُعرف اليوم باسم شرق تركيا. وانهارت جميع مشاريع ويلسون، عندما منع مجلس الشيوخ الأميركي، الولايات المتحدة من الانضمام الى «عصبة الأمم».

في حين ألزمت المادة ٦٣ من المعاهدة، السلطنة العثمانية بالموافقة على نتائج تحقيق اللجنة، فإن المادة ٦٤ تشكّل نموذجاً للصيغ الدبلوماسية العامة والملتبسة في آن معاً. فقد نصّت هذه المادة على أنه في حال طالب سكّان كردستان الصغيرة، مجلس «عصبة الأمم»، بمنحهم الاستقلال، وتمكّنوا من إثبات ان «أغلبية السكّان في هذه المناطق، ترغب فعلاً في الاستقلال عن تركيا، واذا رأى المجلس أن هؤلاء السكّان قادرون على ممارسة استقلالهم، ووافق على منحهم إياه، فإن تركيا تتعهد منذ الآن، بالانصياع لهذه التوصية وبالتخلي عن جميع حقوقها في هذه المنطقة». لكن المادة نصّت أيضاً، على أنه «لا يحقّ لأي من الدول الحليفة، الاعتراض في حال طالب الأكراد المقيمون في ذلك الجزء من كردستان التابع في الوقت الحاضر لولاية الموصل، بالانضمام الى الدولة الكردية المستقلة». ولم تؤدّ جميع هذه الشروط، إلا الى نفي احتمال قيام دولة كردية مستقلة.

تمّ ربط احتمال استقلال «كردستان الجديدة»، أي ولاية الموصل الغنية بالنفط، وحقول كركوك خصوصاً، بقيام دولة كردية مستقلة في شرق تركيا. وكان الهدف الكامن خلف هذا الإجراء، جلياً للغاية. فقد احتلّ البريطانيون الساعون الى السيطرة على حقول النفط، ولاية الموصل بعد أربعة أيام على توقّف القتال في شهر تشرين الأول من العام ١٩١٨، وكانوا مصمّمين على الاحتفاظ بها (كانت هذه الولاية التي توازي كردستان العراق بأسرها، من نصيب فرنسا في البداية. ولكن باريس تنازلت عنها لقاء الحصول على ٣,٢٣٪ من نفط كركوك). وعلى هذا الأساس، فإن اللغة التي صيغت بها المادة ٦٤، ضمنّت لبريطانيا بأن يطلب منها مجلس «عصبة الأمم»، فرض انتدابها على الموصل ونفطها.

في السنوات التالية، وجدت بريطانيا أن من الافضل لها على الصعيد انسياسي، إشراك شركات هولندية وفرنسية وأميركية، في استغلال حقول النفط في ولاية الموصل. ووفقاً للتعايير البليغة واللغة الصريحة الى حدّ نوقاحة، والتي استخدمت في صياغة وثيقة لوكالة الاستخبارات المركزية

الأميركية مؤرخة في العام ١٩٧٩ ، ونشرها الثوريون المسلمون الذين اقتحموا السفارة الأميركية في طهران في ذلك العام، فإن «اكتشاف النفط في العام ١٩٢٧ ، في منطقة قريبة من كركوك، وتمتلك فيها شركات أميركية وأوروبية امتيازات للتنقيب عن النفط، أدى الى الحدّ من التعاطف مع الحركة الاستقلالية الكردية»^(١٤). وفي أواسط السبعينات، كانت حقول نفط كركوك (والتي كانت عند مطلع القرن الحالي مدينة مختلطة تضم أقلّيتين عربية وتركمانية، وعدداً كبيراً من السكّان الأكراد)، وغيرها من الحقول النفطية الواقعة في أراضٍ يعتبرها الأكراد عن حقّ، ملكاً لهم، تؤمّن حوالى ٧٥٪ من الإنتاج النفطي العراقي^(١٥).

لم يتمّ تصديق «معاهدة سيفر» أبداً. وبنتيجة ذلك، لم يتمكن الأكراد وحدهم دون سائر رعايا السلطنة العثمانية، من إقامة دولتهم المستقلة، بل تمّ توزيع أراضيهم على تركيا، وسوريا، والعراق، وما زالوا حتى اليوم، على هذه الحال.

حدّد مصطفى كمال أتاتورك مصير أكراد تركيا. فقد نجح الزعيم القومي التركي في خداع الأكراد وإقناعهم بالتعاون معه، في حين كان يخطط لإخضاعهم. وفي البداية، جنّد الأكراد في صفوف قواته ووصفهم بأنهم «أشقاء» للأتراك و«متساوون» معهم، للتخلص من جميع أعدائه، وخصوصاً القوات الفرنسية واليونانية التي تحتلّ غرب تركيا، وما تبقى من القوات الأرمنية في شمال شرق البلاد. وعندما نجح في تحقيق أهدافه في العام ١٩٢٢، ارتدّ على حلفائه الأكراد وسحق تطلّعاتهم القومية. وكانت فرنسا وبريطانيا مرهقتين جداً من جرّاء الحرب العالمية الأولى، فلم ترغباً بإرسال الرجال وإهدار الأموال لمحاربة أتاتورك وإقامة دولة كردية. وكانتا سعيدتين بسيطرتهما على الولايات العثمانية العربية، وعملتا على دفع تركيا الى لعب دور المتراس في وجه أي محاولة سوفياتية للتوسّع جنوباً.

يرى المؤرخ الكردي كندال نيزان أن «معاهدة سيفر كانت مذلة بالنسبة الى الأتراك، وغير منصفة للأكراد». لكنه يضيف قائلاً إن «معاهدة لوزان»، الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٤، اعترفت بالدولة التركية الجديدة على حساب الأكراد الذين حكم عليهم «بعهد جديد من العبودية»^(١٦). فهذه المعاهدة لم تتضمن أي إشارة الى الأكراد أو الى حقوقهم القومية، ولم توفر لهم أي

ضمانات مثل تلك التي أعطيت للأقليات غير المسلمة، كاليهود والأرثوذكس .

وفي غضون أشهر قليلة، ألغى أتاتورك السلطنة وأقام الجمهورية التركية . وفي العام التالي ألغى نظام الخلافة الذي كان يربط السلطان برعاياه المسلمين على الصعيدين الروحي والسياسي ، ومنع استخدام اللغة الكردية وارتداء الأزياء الكردية، فضلاً عن الجمعيات والمنشورات والأخويات الدينية الكردية . بذلك تم طمس الهوية الكردية، وبات يطلق على الأكراد اسم «أتراك الجبال» . وبأحرف ضخمة، حفرت على صخور الجبال ورسمت على الجدران العبارة التالية: «يا سعد من يستطيع أن يقول أنا تركي» . لكن جميع هذه الاجراءات والاصلاحات، شكّلت صدمة قوية للأكراد . ففي مطلع العام ١٩٢٥، قاد الشيخ سعيد، زعيم قبيلة «بيران»، ثورة قصيرة الأمر في كردستان تركيا، دفاعاً عن القومية الكردية واحتجاجاً على قرار إلغاء الخلافة في العام السابق . وعلى الرغم من أن هذه الثورة شملت ثلث مساحة كردستان تركيا، إلا أن أتاتورك تمكّن من قمعها بسهولة .

اعترفت الجمهورية الوليدة بسهولة، بما كان أسلافها العثمانيون يرفضون الاعتراف به علناً على مدى قرون، أي توبق الأكراد الى إقامة دولتهم المستقلة . فقد خاطب المدعي العام العسكري لدى إحدى «محاكم الاستقلال الخاصة» المعروفة بشدة أحكامها، في مدينة دياربكر، الشيخ سعيد وعدداً من مساعديه قائلاً: «لقد اتحدتم من أجل هدف محدد: أو فلنقل أنكم كنتم مدفوعين برغبتكم في إقامة كردستان مستقلة . لهذا السبب ستدفعون الثمن من على أعواد المشانق» . وهكذا كان فعلاً .

عندما تمّ إلغاء «محاكم الاستقلال» بعد عامين، كان قد تمّ اعتقال ٧٤٤٠ كردياً، وأعدم ٦٦٠ آخرين، في حين جرى إحراق مئات القرى الكردية، ومات ما بين أربعين ألف ومئتين وخمسين ألف فلاح كردي بنتيجة عملية «التهدئة» الوحشية التي نفذتها السلطات التركية^(١٧) . وعلى مدى الاثني عشرة سنة التالية، تمّ اقتلاع حوالي مليون رجل وامرأة وطفل كردي من قراهم، ونُقلوا الى غرب الأناضول^(١٨) . لكنّ كلّ هذه الإجراءات، لم تنجح في منع نشوب ١٦ ثورة كردية في تركيا على امتداد السنوات الخمس عشرة التالية، تمّ سحقها كلّها بوحشية . ولم يكن الأكراد وحدهم ضحايا القمع الذي استهدف

ثورة الشيخ سعيد. فقد اغتتم أتاتورك الفرصة، للقضاء على المعارضة السياسية والصحافة الحرة الناشتين في تركيا. لكن نجاحه لم يدم طويلاً، إذ عادت هاتان الظاهرتان إلى الحياة، بعد جيل واحد فقط.

تنافست بريطانيا وتركيا على نفط الموصل، وقدمت كل منهما نفسها على أنها حامية لأكراد الولاية، وتجاهلتا رغبة أكراد العراق الواضحة في إقامة دولة مستقلة كما عبروا عنها في العام ١٩٢١. ورتب البريطانيون أمر انتخاب الأمير فيصل، صديق «لورنس العرب» وزميله في القتال أثناء الثورة العربية، وملك سوريا لفترة وجيزة قبل أن يخلعه الفرنسيون في العام ١٩٢٠، ملكاً على العراق. لكن عدااء الأكراد لفكرة ضمهم إلى عراق عربي، كانت شديدة إلى درجة أن أكراد السليمانية قاطعوا الاستفتاء، في حين أيد أكراد كركوك تأجيله، ولم يؤيد انتخاب فيصل سوى أكراد الموصل وإربيل^(١٩).

على الصعيد السياسي، اقتدى البريطانيون بالعثمانيين وفضلوا أبناء الأقلية العربية السنية في أجهزة الدولة على الأغلبية الشيعية التي يقدر حجمها بحوالي ٥٥٪ من سكان العراق، وعلى حساب الأقلية السنية الكردية التي يقدر حجمها بحوالي ٢٣٪ من السكان. لكن من بين جميع أكراد الشرق الأوسط، كان لدى أكراد العراق، على الصعيد النظري على الأقل، أفضل فرصة لتحقيق أهدافهم السياسية، بفضل أعدادهم الكبيرة نسبياً، وكفاءاتهم القتالية، وجبالهم النائية والمنيعه. والاستعانة بتقرير للاستخبارات البريطانية أعد في العام ١٩٤٥، ربما تساعد على فهم أسباب توفر هذه الفرصة لأكراد العراق. فالتقرير يؤكد أن التاريخ العراقي الطويل، يظهر أن العراقيين لم يكونوا يوماً راضين لفترة طويلة على حكوماتهم وأسيادهم. ولا شيء يشير إلى أن هذه السمة الوطنية قد زالت... وهناك بلدان قليلة في العالم، تعاني من مشكلات أمنية أخطر من التي يواجهها العراق. فهذا البلد يعاني من صراعات قبلية ومشكلات إثنية. وفي ظل هذه المشكلات والصراعات، فإن مهمة ضبط الأمن قد تبدو صعبة جداً في أي بلد متطور، فكيف بالنسبة إلى بلد مثل العراق؟...»^(٢٠).

دفع البريطانيون ثمناً كبيراً حتى توصلوا إلى هذه الخلاصات والاستنتاجات. لكنهم ظلوا يشعرون بين حين وآخر، بالذنب ووخز الضمير لقيامهم بضم الأكراد إلى الدولة التي اصطنعوها وأطلقوا عليها اسم العراق.

لذلك، عمد البريطانيون الى التجاوب مع المطالب الكردية، على الأقل تلك المتعلقة باستخدام اللغة الكردية في المدارس والإدارة الحكومية والتي لا تهدد سلطتهم ونفوذهم، كلما وجدوا أنفسهم في مأزق. وفي الواقع، لم يكن لديهم أي خيار آخر، سيما وأنهم صمّموا على حفظ الأمن في العراق، بأقلّ كلفة ممكنة عبر استخدام سلاح الطيران الملكي بدلاً من إرسال قوات الشاة. وفي تلك الأيام، كان يكفي إلقاء بعض القنابل في اتجاه اي هدف محدد، لزرع الرعب في صفوف الأكراد، والقضاء على أي ثورة قد يقومون بها.

في مواجهة ضغوط أتاتورك ومطالبته الملحة بولاية الموصل، ولطرد الحامية التركية التي تمركزت في مدينة رواندوز في شمال شرق العراق، استدعى البريطانيون في العام ١٩٢٢، الشيخ محمود برزنجي، على أمل أن يؤدي وجوده الى تدعيم مذكرة أعدوها ويعلن فيها الأكراد رفضهم الحكم التركي لمناطقهم، مع أنهم عينوه قبل ثلاث سنوات حاكماً لمدينة السليمانية وندموا بسرعة على هذا الإجراء. ففي شهر نيسان من العام ١٩١٩، أعلن الشيخ محمود استقلال كردستان، ورفع علماً كردياً أخضر اللون، يتوسطه هلال أحمر، وتمكّن من دحر القوات البريطانية التي أرسلت لإخضاعه، ولم ينجح البريطانيون في إرغامه على الاستسلام، الا باستخدام قاذفات سلاح الجو الملكي. فحكموا عليه بالإعدام، ثم خففوا الحكم ونفوه الى الهند. لكن ما أن عاد الشيخ محمود الى السليمانية، حتى تخطى التعليمات البريطانية، وأعلن نفسه ملكاً على كردستان واتخذ اسم محمود الأول، وشكّل أول حكومة كردية مكتملة في القرن العشرين وضمت ثمانية وزراء، وفرض الضرائب والرسوم، وأصدر الطوابع البريدية وصحيفة حملت اسم «روزه ي كردستان»، أي «شمس كردستان»، وطالبت «بحقّ الحياة لشعب عظيم مستقل في بلاده المستقلّة» (٢١).

في بيان مشترك قدّم الى مجلس عصبة الأمم في ٢٢ كانون الأول ١٩٢٢، تعهّدت الحكومتان البريطانية والعراقية «باحترام حقّ الأكراد المقيمين ضمن حدود العراق، في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود»، وأعربتا عن «أملهما في أن تتوصّل جميع العناصر الكردية في أسرع وقت ممكن الى اتفاق في ما بينها على شكل هذه الحكومة، وحدود المنطقة التي ستعمل ضمنها، وعلى إرسال مندوبين عنها الى بغداد لمناقشة طبيعة العلاقات الاقتصادية

والسياسية التي ستنشأ بين الأكراد وحكومة جلاله ملك بريطانيا والحكومة العراقية». وقد أدى هذا البيان إلى إخماد أزمة كردستان. وفي ربيع العام ١٩٢٣، أرغمت القوات التركية على مغادرة مدينة رواندوز. لكن البريطانيين لجأوا في ما بعد، إلى تحريض زعماء القبائل المنافسة في الموصل وكركوك، على تحدي زعامة الشيخ محمود. ولما رفض الأخير أوامر الحكومة بالتوجه إلى بغداد، تم تجريد حملة عسكرية ضده شاركت فيها وحدات من المشاة وقاذفات من سلاح الجو الملكي البريطاني. وفي الثالث من آذار ١٩٢٣، لجأ الشيخ محمود إلى كردستان إيران المجاورة. لكن إقامته فيها لم تطل كثيراً، إذ سرعان ما عاد إلى العراق حيث تكفلت غارات سلاح الجو البريطاني والحامية العسكرية العراقية التي تم نشرها في السليمانية حديثاً، بمنعه من تهديد المدينة.

في تلك الفترة، كان أتاتورك يفاوض على ما عرف في شهر تموز التالي، باسم «معاهدة لوزان». فهذه المعاهدة حرمت أكراد تركيا من أي حقوق، وشكلت تراجعاً عما ورد في «معاهدة سيفر» من تعهدات تلزم بريطانيا كدولة مُتدبئة على العراق، بإفصاح المجال أمام أكراد ولاية الموصل، في الانضمام إلى الدولة الكردية التي قد تقوم مستقبلاً في تركيا. ومع زوال الخيار التركي، وإزاحة الشيخ محمود من كردستان العراق، تم تناسي وتجاهل جميع الوعود السابقة بشأن منح الأكراد حكماً ذاتياً واسع النطاق، الأمر الذي أسعد بريطانيا^(٢٢). وقد أعرب المفوض السامي البريطاني عن اعتقاده بأن «أخذاً لن يذكر مسألة الحكم الذاتي، بسبب الدعاية المحدودة التي رافقت إصدار بيان الحكومتين البريطانية والعراقية». وفي حال أثار الأكراد هذه المسألة، اقترح المفوض السامي إبلاغهم بأن مشروع الحكم الذاتي «قد سقط بفعل مرور الزمن».

لم يوافق مجلس عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لمدة ٢٥ سنة على العراق، إلا في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥. فتم إلحاق ولاية الموصل رسمياً بمتلكات بغداد. وبعد سبعة أشهر، عقد أتاتورك معاهدة مع لندن، تخلى بموجبها عن جميع مطالب تركيا في الولاية، مقابل ١٠٪ من أسهم «شركة نفط العراق»، وتعهد من بريطانيا بعدم التدخل في شؤون تركيا الداخلية لدعم الأكراد أو الأرمن^(٢٣).

كانت لجنة تحقيق تابعة لعصبة الأمم، قد أيدت منح أكراد اولاية استقلالهم، لأنهم يمثلون خمسة أثمان سكانها، وسبعة أثمان في حال أضيف اليهم التركمان والإيزيديون، ولأن اللجنة لم تكن متعاطفة مع الدولة العراقية. لكن مجلس عصبة الأمم، تبني الموقف البريطاني الداعي الى ضم الموصل الى العراق لأسباب اقتصادية فقط، وطلب السماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس، وباستخدامها في الإدارات المحليّة. وتمّ تنفيذ هذا التعهّد من دون حماسة، فاقصر تدريس اللغة الكردية على سبيل المثال، على الصفوف الابتدائية في مدارس محافظة السليمانية وبعض أنحاء محافظة إربيل. ولم يشذ عن هذه السياسة المعتمدة سوى رئيس الوزراء العراقي عبد احسن السعدون الذي أدرك معنى وخطورة الثورة الشاملة التي شهدتها تركيا في العام ١٩٢٥. فعندما قدّم استقالة حكومته في العام ١٩٢٦، قال محذراً: «علينا أن نستخلص الدروس مما جرى في تركيا... وعلينا أن نمنح الأكراد ما لهم من حقوق»^(٢٤). لكن هذه النصيحة ظلت من دون صدى، مع أن البريطانيين المحبطين بسبب إدراكهم أن سيّطرتهم على شمال العراق تعتمد على بعض الطائرات القديمة والسيارات المدرعة والقوّات المحليّة، كرّروها بدورهم مراراً على مسامع الحكومات التي يهيمن عليها العرب في بغداد. لكن السلطات العراقية لم تستخلص أي درس من الانتفاضات الكردية المتتالية على مرّ السنين اللاحقة^(٢٥). وفي نهاية ذلك العقد، تذرّ المسؤولون البريطانيون من أن «العراق لا يزال مصطلحاً جغرافياً فحسب».

في مواجهة تصاعد ضغوط القوميين العرب، أنهت بريطانيا فجأة انتدابها على العراق في حزيران من العام ١٩٣٠، ومنحته استقلالاً إسمياً بوجب «معاهدة بورتسماوث» التي دخلت حيّز التنفيذ بعد سنتين. وعلى غرار «معاهدة لوزان» لم تشر «معاهدة بورتسماوث» من قريب أو بعيد، الى الأكراد أو الى حقوقهم. وأزاحت الحكومتان البريطانية والعراقية جانباً، العرائض التي ضمنها الأكراد مطالبهم، لأنهم «يفتقرون الى التماسك السياسي الضروري لنجاح الحكم الذاتي»، على حدّ ما ورد في تقرير بريطاني. ولذلك قرّرت الحكومتان إبلاغ مقدّمي العرائض، أن «لا مجال لاقامة دولة مستقلة في كردستان العراق، برعاية عصبة الأمم».

للمرّة الثالثة منذ العام ١٩١٩، قاد الشيخ محمود ثورة في السليمانية. وفي

رسالة الى عصبة الأمم تنضح بالمرارة، أكد أن انتهاء الانتداب البريطاني يجب أن يؤدي «منطقياً»، الى منح أكراد ولاية الموصل حريتهم، وطالب بقطع «جميع الروابط القائمة مع بغداد»، قائلاً: «لا يمكننا أن نقبل بأن تمنح بعض الشعوب البدائية في أفريقيا- مثل ليبيريا- حق تقرير المصير، وأن نُحرم منه في الوقت نفسه. ولولا الدعم الذي تلقاه الحكومة العراقية من قوات وطائرات الحكومة الإنجليزية التي انتدبتها عصبتكم الموقرة لإدارة هذه البلاد باسمها، لكان تكرار التاريخ والزحف على بغداد واحتلالها، مسألة أيام فقط»^(٢٦).

كان الشيخ محمود مصيباً في حدسه. فقد تدخلت مجدداً طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني لمساعدة القوات العراقية على إخماد ثورته، كما ساعدتها في الماضي على إخماد الثورات السابقة. لكن مدينة السليمانية شهدت اضراباً اعتبر سابقة في تاريخ الأكراد. فللمرة الأولى، أظهر العمال والتجار وسكان المدينة، مشاعرهم القومية، وأعربوا عنها علناً. وما أن تم إخماد ثورة الشيخ محمود في شهر نيسان من العام ١٩٣١، بعد ستة أشهر على اندلاعها، حتى انفجرت ثورة أخرى في شهر تشرين الثاني التالي في منطقة «بادينان» المتوحشة والتي تعم الفوضى أرجاءها، احتجاجاً على قبول العراق في عصبة الأمم. لكن مطالب الأكراد شملت أيضاً مسائل أخرى ملموسة وتقليدية. فقد اعترضوا على خطط الحكومة الهادفة الى توطين المسيحيين النسطوريين القادمين من منطقة هكاري التركية الحدودية، والذين خدموا في القوات البريطانية المتمركزة في العراق واشتركوا في معظم عمليات قمع الأكراد، في مناطقهم. واعترض الأكراد أيضاً على مشروع إقامة مخافر للشرطة العراقية وتمركز جباة الضرائب في كردستان.

في ربيع العام ١٩٣٢، تمكنت القوات العراقية بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني، من قمع هذه الثورة التي تميّزت ببزوغ نجم الشيخ أحمد البرزاني وشقيقه الأصغر ملا مصطفى، اللذين سارا على خطى أجدادهما اللذين انتفضوا على الحكومة المركزية العثمانية. وما أن فرّ الشقيقان الى تركيا، حتى اعتقلتهما السلطات التركية وسلّمتهما الى السلطات العراقية. فقد ارتأت حكومات المنطقة مجدداً، ان مصلحتها تفرض عليها أن تتعاون في ما بينها لمواجهة المشكلة الكردية. ولقي الشقيقان العقوبة الرائجة آنذاك، أي النفي الى الجنوب ذي الأغلبية العربية، قبل أن يتم استبدالها بالإقامة الجبرية في مدينة

السليمانية. وفي العاصمة الثقافية لكردستان العراق، عاش ملاً مصطفى تجربة التحول من متمرّد في إحدى المناطق النائية، الى قائد لحركة التحرّر الوطني الكردية. وخلال هذه الفترة، شهدت كردستان العراق، ثورات عدّة متفاوتة في مدى اتّساعها وقوتها، كانت السلطات العراقية تنجح في قمعها باستمرار. ويؤكد القوميون الأكراد الذين عرفوا ملاً مصطفى أثناء إقامته في السليمانية، أن عملية تحوّلته كانت بطيئة وصعبة، ولكنها نجحت في النهاية. وكان هؤلاء القوميون الأكراد، يساريين من أبناء المدن (لعب الأكراد دوراً بارزاً في الحزب الشيوعي العراقي وفي العديد من التنظيمات والأحزاب القومية السريّة)، وكانوا يعتبرون البرزاني في البداية محافظاً جداً. لكنه كان حريصاً على التعلّم منهم، وانحاز في النهاية الى وجهات نظرهم في الشؤون السياسية والوطنية. لكن العلاقة ما بين البرزاني وهؤلاء القوميين الأكراد، لم تكن سهلة على الدوام. فما أن يطال البحث شؤوناً سياسية عملية، حتى يشعر البرزاني المتسلّط وذو الثقافة المحدودة، بانزعاج شديد من أبناء النخب المدينية الذين تلقوا علومهم في الثانويات والجامعات بفضل الانتداب البريطاني الذي كانوا من أشدّ مناهضيه.

يرى أحد أوائل الخبراء في الشؤون الكردية أن «سخرية القدر جعلت من البرزانيين المتخلفين الذين نشأوا في ظلّ النظام الاقطاعي، طليعة الحركة القومية اليسارية الكردية، سيما وأن القوميين من أبناء المدن، كانوا يكرهون غمط الحياة القبليّة ويخشون قوة القبائل، ويسعون الى القضاء على هذا النظام الإقطاعي» (٢٧).

لكن الأكراد المدينيين أدركوا أن ليس لديهم أيّ قوة عسكرية خاصّة بهم، وأن البرزاني يستطيع من خلال سطوته وتأثيره على القبائل الريفية، توفير القوّة اللازمة لتحقيق أحلامهم بإقامة حكم ذاتي في كردستان العراق، فضلاً عن السعي الى الاستقلال. وعلى امتداد العقود اللاحقة، أضعفت الحركة القومية الكردية في العراق، من جرّاء الصراع ما بين هذه المكونات الرئيسية في المجتمع الكردي. والمفارقة تتمثل في أن سلطة ملاً مصطفى، لم تبلغ ذروتها إلا أثناء جولات القتال مع الحكومة العراقية. إذ كان آلاف الأكراد المتعلّمين يقصدونه من مناطق بعيدة مثل بغداد، ويلجأون الى الجبال هرباً من القمع العراقي والخدمة العسكرية، وللقتال في سبيل القضية القومية (٢٨).

بعد عقد أمضاه في الإقامة الجبرية، استفاد ملاً مصطفى من تراخي الرقابة البريطانية المفروضة عليه بسبب ضرورات القتال في الحرب العالمية الثانية، وتمكّن من الفرار في العام ١٩٤٣. ووفقاً لإحدى الروايات غير المؤكّدة، فإنّ البرزاني فرّ من السلیمانية عائداً الى موطنه في الجبال، لأنّ الراتب الذي كان يتقاضاه من الحكومة، لم يعد كافياً لإطعام عائلته بسبب التضخم الناتج عن الحرب، ويقال إنه أدرك حجم المشكلة المادية التي يعاني منها، عندما دسّ يده يوماً في شعر زوجته، ووجد أنها علقت حدوة حصان فيه، بدلاً من النقود الذهبية التي خبأها العائلة. فقد أنفقت زوجته هذه النقود لإطعام عائلتها. استشاط البرزاني غضباً، وعبر الحدود ودخل الأراضي الإيرانية أولاً، ثم عاد الى العراق واتّجه الى برزان^(٢٩). وما أن وصل الى مدينته، حتى بدأ بإصلاح تحالف العشائر الشمالية (والذي يضمّ عشائر «دولا ماري» و«شرواني»، و«المزوري» و«الباروشي»)، والذي يُعرف باسم قبيلة البرزاني، وقاد ثورة، وصفّى حساباته القديمة مع القبائل المنافسة التي تتلقّى الأموال من الحكومة والتي خانته قبل عقد من الزمن، وألحق هزيمة مذلة بالقوات العراقية غير المجربة التي أرسلت لقمعه.

تدمر المسؤولون البريطانيون الساخطون فوراً، من سلوك هذا «الزعيم القبلي المشاغب، المراوغ والوقح»، والذي وصف أيضاً بأنه «نهّاب ومزهو بنفسه، وديكتاتور». وفي أحد تقارير الاستخبارات البريطانية، ورد عنه أنه «يزعم بأنه يمثل الحركة القومية الكردية. ولكنه في الواقع يسعى الى ضمان حريته في النهب والسرقه، وفقاً للأساليب القبلية القديمة». لكنّ المفوض السامي البريطاني السير كيناهاان كورنواليس اعتبر أن حكومة بغداد جلبت لنفسها المشاكل لأنها حثت «بالوعود التي قطعتها لهم»، وأرجأت «معالجة مشكلاتهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة». وأشار الى أنّ إخضاع ملاً مصطفى لن يؤدي إلاّ «الى تعزيز موقعه بين الأكراد، وتحويله الى شهيد بنظرهم». وفي ظلّ عدم توافر القوات والطائرات الحربية البريطانية الضرورية لمحاربة الأكراد، فضّل رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وهو كردي مكر عمل في صفوف الجيش العثماني، التوصل الى تسوية معهم. فأصدر في شهر نيسان من العام ١٩٤٥، عفواً عاماً، عن البرزاني وسائر المتمردين الأكراد، إلا ان الزعيم الكردي اعتبر هذه البادرة علامة ضعف.

لكنّ ناقداً أميركياً صارماً وأكثر إنصافاً، لم يتبنّ الشكوك البريطانية حيال مشاعر البرزاني القومية. فأشار الى أنه «إذا كان البرزاني يتميز بجلده وجرأته»، الا أن لديه «صفات أخرى غير محمودة، مثل الغرور والأنانية، والانتهازية، وقصر النظر، والعناد»^(٣٠). لكنّ الأكراد الذين لاحظوا هذه النقائص، كانوا قليلين في تلك الأيام على الأقل. بل كان للملا مصطفى تأثير كبير آنذاك على الكثير من الأكراد. ويذكر محسن ديزائي الذي خدم آل البرزاني منذ بلوغه سن الرشد، مدى الإثارة التي شعر بها عندما علم في العام ١٩٤٣، وكان طالباً في مدرسة ابتدائية في إربيل، بأن ملا مصطفى فرّ من السلمانية. ويؤكد أنّ «المشاعر القومية الكردية كانت في أوجها آنذاك». وبعد أكثر من عام، دخل البرزاني إربيل برفقة إثني عشر حارساً شخصياً يتمنطقون بأحزمة الرصاص ويحملون بنادق تشيكوسلوفاكية قديمة ذات سبطانة طويلة من طراز «برنو»، ويعتمرون عمامات حمراء وبيضاء تميّز البرزانيين عن سواهم. يقول ديزائي: «خرجنا كلّنا من المدرسة لمشاهدته. وعلى الرغم من أنه قصير القامة، الا أنه بدا لي في ثيابه الكردية، مثل عملاق»^(٣١). وبعد جيل، تذكر مساعد آخر للبرزاني، كيف خفق قلبه بسرعة في أحد أيام فصل الربيع، عندما لمح ملا مصطفى يخرج من الحقول المزدانة بالأزهار البرية، ممتطياً حصانه الأبيض وعلى رأس «مجموعة مهيبة من الحراس الشخصيين»^(٣٢).

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أعلن ملا مصطفى في شهر آب من العام ١٩٤٥، ثورة عامة. وعلى الرغم من الانتصارات المهمة التي حققها البرزاني في البداية ضد القوات الحكومية غير المجربة، إلا أنه هزم مجدداً. فقد عمد وزير الداخلية العراقي الى تحريض القبائل الكردية المنافسة للبرزاني على التصدي له، وزودها بالأموال اللازمة. وكانت هذه القبائل متحمسة لقتال عدوها القديم وسعيدة بالأموال الوفيرة التي منحها إياها الحكومة العراقية، كمكافأة لها على جهودها. وسرعان ما اضطرّ البرزاني الى الفرار. فعبر الحدود مع ايران على رأس عشرة آلاف من أتباعه، ثلثهم فقط من المقاتلين الذين لا ينتمون كلّهم الى قبيلته. لكن عملية الفرار بدت سهلة ومريحة هذه المرة. فالحدود مفتوحة، واعتبر قدومه الى كردستان إيران، بمثابة مفاجأة سارة للقوميين الأكراد وإدارتهم الجينية في مهاباد.

سبب عدم تعرّض القوات الايرانية للبرزاني ومقاتليه، يعود الى أن

کردستان إيران تحوّلت الى منطقة عازلة ما بين قوآت الاحتلال البريطانية والسوفياتية. فقد غابت القوآت الإيرانية عن هذه المنطقة، منذ دخول الجيش الأحمر إليها في العام ١٩٤١، عندما تدخل السوفيات والبريطانيون في إيران، وخلعوا رضا شاه ونفوه خوفاً من ميوله المؤيدة لألمانيا. وأقام السوفيات والبريطانيون منطقة عازلة ما بين قوآتهم المكلفة بنقل المساعدات العسكرية الغربية، من الخليج وعبر كردستان، الى الحدود السوفياتية-الإيرانية، ومنها الى موسكو التي كانت تحتاج إليها بشدة.

استفاد أكراد إيران والسوفيات من الفراغ الناشئ عن غياب السلطات الإيرانية عن كردستان. فقد بات الأكراد في أفضل وضع يعرفونه منذ نجاح إيران في العام ١٨٧٨، في القضاء على «إمارة آل أردلان»، آخر الإمارات الكردية. والتقى البرزاني قرب الحدود، جنرالاً سوفياتياً طلب منه وضع قوآته المعدمة، بتصرف القاضي محمد في مهاباد. وكان القاضي محمد البالغ من العمر آنذاك ٥٠ عاماً، زعيماً دينياً إسلامياً ذي معرفة واسعة النطاق، وقاضياً شرعياً يحظى باحترام كبير ويتلقى من السوفيات مساعدة لإقامة ما عرف باسم «جمهورية مهاباد» والتي تولّى رئاستها. وكان القاضي شخصية شعبية وينتمي الى إحدى أهمّ عائلات مهاباد وأكثرها نفوذاً، وكان الحاكم الفعلي للمنطقة في غياب السلطات الإيرانية. وكان قدوم البرزاني على رأس مقاتليه، هدية إلهية غير منتظرة بالنسبة الى القاضي محمد الذي يفتقر الى جيش ولا يملك غير ولاء سكّان مدينة مهاباد وبعض أبناء القبائل الكردية في إيران. وبفضل إجادتهم فنون القتال في الجبال، أثبت البرزانيون أنهم قوة ضاربة متحرّكة وفعّالة، خلافاً للمجنّدين من أبناء القبائل الذين يفقدون فعّاليتهم ما أن يتعدوا عن موطنهم الأصلي.

كانت «جمهورية مهاباد» نسخة باهتة عن «جمهورية أذربيجان الديمقراطية» ذات الحكم الذاتي، والتي أقامها حلفاء محلّيون للاتحاد السوفياتي، بمساعدة الجيش الأحمر الذي استولى على العاصمة تبريز في كانون الأول من العام ١٩٤٥. وفي ١٦ آب ١٩٤٥، أسّس القاضي محمد «الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران»، بإيحاء من السوفيات. وعلى الرغم من تردّده، هذا القاضي محمد حذو الأذريين، فأعلن في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، من ساحة «جار شيرا» حيث يتقاطع الشارعان المعبدان الوحيدان في المدينة، قيام

«جمهورية الشعب الكردي». ورفع العلم الكردي في حضور زعماء القبائل الكردية الإيرانية، ومسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وثلاثة ضباط سوفيات حضروا بسيارة «جيب» عسكرية مسلحة برشاشات، والبرزاني الذي ما لبث أن ارتدى بزّة جنرال سوفياتي ذات كتفتين سميكتين وجزمة طويلة^(٣٣).

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني وإعلان الجمهورية، جاءا نتيجة زيارة مفاجئة الى «باكو»، عاصمة جمهورية أذربيجان السوفياتية، قام بها القاضي محمد وعدد من زعماء القبائل الكردية في شهر أيلول من العام ١٩٤٥، بدعوة من السوفيات. ففي تلك الفترة، كان ستالين يسعى الى ضمّ شمال غرب إيران، وكان الأكراد جزءاً من خطته. وفي باكو، تلقى الأكراد وعوداً بتوفير الدعم المالي لهم، وبمنحهم مطبعة لإصدار صحيفة، وأسلحة ثقيلة، ومنحاً للدراسة في المعاهد العسكرية السوفياتية. ووفقاً لما أعلنه الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك، فقد سعى الى «تحقيق الحكم الذاتي (لكردستان) ضمن إطار الدولة الإيرانية»، وليس الى تحقيق الاستقلال الكامل. لكن مؤيدي الحزب (وبعض المؤرخين أيضاً)، يتساءلون حتى اليوم عما اذا كانت جمهورية مهاباد قد سعت حقاً الى تحقيق الاستقلال التام عن ايران. فقد كان العلم الكردي مؤلفاً من ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأخضر، أي نسخة مقلوبة عن العلم الإيراني، وكما لو أنّ الأكراد عاجزون عن الانفصال كلياً عن طهران. في ذلك الوقت، لم تكن هذه التمايزات مهمة بالنسبة الى الحكومة الملكية الضعيفة وأصدقائها الأميركيين والبريطانيين. فالشاه الشاب وغير المجرب محمد رضا بهلوي، الذي خلف والده على عرش الطاووس، كان مدركاً بأن الأكراد والبلوش والأذريين والتركمان والعرب، يمثلون مجتمعين أكثر من نصف عدد سكان ايران، وأن أي حكم ذاتي يحصلون عليه، ولو كان محدوداً، سيشكل تحدياً حقيقياً لسيطرته على السلطة المركزية. وتصاعد قلق الحلفاء من الدور المتزايد للأكراد في إطار المخططات السوفياتية، وما أصبح بسرعة أول مناوشة في إطار الحرب الباردة.

منذ البداية، فضّل السوفيات التعامل مع الزعماء التقليديين الأكراد، مثل القاضي محمد، ومع زعماء القبائل المحافظين، بدلاً من التعامل مع المنظمات القومية التي أسهمت في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مثل «كومله ي زيان ي كورد» (أي تنظيم البعث الكردي)، وبعض الشيوعيين، وممثلين

محلّين لحزب كردي عراقي سرّي يدعى «هيو»، أو الأمل باللغة الكردية . وتمكّن حزب «كومله» الذي تأسّس سرّاً في العام ١٩٤٢ ، من إنشاء فروع له في معظم المدن الكردية العراقية الكبرى مثل إربيل، وكركوك، ورواندوز، وشقلاوة، والسليمانية، وفي سوريا وتركياً أيضاً. وبسبب شكوكهم في الممارسات الديمقراطية التي يعتمدها حزب كومله، أصرّ السوفييات على ضمّ القاضي محمد، المعروف بتسلّطه على الرغم من لطافة أساليبه، الى الحزب في شهر نيسان من العام ١٩٤٥ .

لم تتمكن جمهورية مهباد من السيطرة على أكثر من ثلث أراضي كردستان إيران، ولم تشمل سلطتها مناطق تبعد أكثر من ٩٦ كيلومتراً عن مهباد الواقعة بدورها في المنطقة العازلة الخاضعة للنفوذ السوفياتي . لكن هذه الجمهورية نجحت في اجتذاب الأكراد من جميع مناطق تواجدهم، وخصوصاً الشبان الذين خيبت الأحزاب القديمة آمالهم . فتمّ استقبال وفود من أكراد سوريا وتركيا والعراق، بحرارة. وعلى الرغم من الدعم السوفياتي الذي لقيته هذه الجمهورية، إلا أنها (وخلافاً للنظام الأذري القومي في الشمال)، لم تشهد محاولات أدلجة ماركسية، ولا ثورة إجتماعية ولا عمليات توزيع جدّي للأراضي، ولم يتمّ إقامة شرطة سرّية فيها. وفي الواقع كان نظام الجمهورية حراً الى درجة ملحوظة، ومنفتحاً. فقد طمحت هذه الجمهورية خلال عمرها القصير، الى منافسة دمشق والسليمانية، على احتلال «مركز الثقافة الكردية والحركة القومية الكردية». وبفضل المطبعة التي منحهم إياها الجيش الأحمر، تمكّن أكراد مهباد من طباعة كتب دراسية لطلاب المدارس الابتدائية، وصحيفة يومية، ومجلة سياسية شهرية، ومجلتين أسبوعيتين أدبيتين، باللغة الكردية .

لكن هذه الجمهورية كانت محكومة بالزوال، بعدما تخلى عنها أصدقاؤها السوفييات . فقد اضطرّ ستالين تحت وطأة الضغوط البريطانية والأميركية المتواصلة، الى الوفاء بتعهّد قطعه أثناء الحرب، والانسحاب من أذربيجان في شهر أيار من العام ١٩٤٦ ، وتمّ تلطيف وطأة انسحاب الجيش الأحمر على موسكو، بوعد إيراني بمنحها امتيازاً نفطياً مهماً، الأمر الذي شكّل حافزاً قوياً وكافياً لدفعها الى التخلي عن أصدقائها الأذريين والأكراد. وما أن غادرت القوّات السوفياتية أراضيها، حتى عثرت إيران على ثغرة قانونية للتراجع عن

الامتياز النفطي الذي منحته للسوفييات. ولم يطل الأمر حتى أدرك الأكراد والجنود الإيرانيون، أن الجيش الأحمر لن يعود وعندئذ سقطت مهاباد مثل الثمرة الناضجة، بعدما حرمت من الدعم السوفياتي. وبسبب حذرهم التقليدي حيال أي حكومة، لم يدرك الأكراد أن الذين يحكمونهم هم أكراد مثلهم، وأن عليهم أن يدافعوا عن هذه الحكومة بالذات. فابتعدوا عن القاضي محمد الذي شكّلت روابطه مع السوفييات، تذكيراً دائماً لهم بعمليات النهب والسلب التي قامت بها قوات روسيا القيصرية في كردستان، أثناء الحرب العالمية الأولى.

في مواجهة الحشود الإيرانية المتزايدة، سعى القاضي محمد من دون جدوى، إلى الحصول على دعم زعماء القبائل الكردية الذين تعاملوا معه وفقاً لنزواتهم الخاصة، وبدوا لامبالين بمصير الجمهورية، ومشاكسين. وباستثناء القوة التابعة للبرزاني، لم يستطع القاضي محمد الاعتماد إلا على ولاء قبيلة مهاباد الصغيرة، وقسم من قبيلة أخرى أقل أهمية. وجرى استخدام البرزانيين لقمع معارضة بعض القبائل للقاضي محمد حيناً، وفي مواجهة الأذريين أو الجيش الإيراني حيناً آخر. أما الوعود السوفياتية التي قدّمت في باكو، بشأن تزويد الأكراد بالدبابات والمدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة، فقد ظلت حبراً على ورق، فقام القاضي محمد بتخفيض رتبة وزرائه إلى مديري أقسام، وتخلّى عن لقب رئيس الجمهورية وبات يقدم نفسه على أنه زعيم للحزب الديمقراطي الكردستاني فقط، وصار يشدد أمام زوّاره على أن الحكم الذاتي هو هدفه الوحيد.

حاول القاضي محمد من دون جدوى، إقناع السلطات الإيرانية بتعيينه حاكماً لمقاطعة جديدة كبيرة تمتدّ من الحدود السوفياتية حتى جنوب مدينة كرمانشاه، وتمتّع بقدر من الحكم الذاتي. وفي شهر أيار، اندلع القتال المتقطع مع القوات الإيرانية، إثر انسحاب القوات السوفياتية. وفي الداخل، توقفت التجارة مع سائر أنحاء إيران، وكسدت محاصيل كردستان من حبوب وتبغ، الأمر الذي أسهم في تدني المعنويات. وعانت كردستان من نقص في المواد الغذائية، تفاقم مع اضطرار القاضي محمد إلى إطعام قوات البرزاني التي استغلّت الترحيب الذي استقبلت به في البداية، فضلاً عن السكّان المحتاجين. ولم يكن البرزاني معجباً بمضيفه، وظلّ على مدى سنوات طويلة لاحقة،

يصفه بأنه «رجل شرير» لم يكن يهدف إلا إلى «ملء جيوبه». وعلى الرغم من اعتراف البرزاني بأن القاضي محمد، زود قواته بـ ١٢٥٠ بندقية وثلاثين رشاشاً، إلا أنه ظلّ يعتبره «خائناً» ويتهمه لأسباب غير واضحة «بالتاجرة بكردستان»^(٣٤).

في ١٠ كانون الأول، هاجمت القوات الإيرانية ممراً جبلياً رئيسياً يسيطر عليه الأذريون الديمقراطيون. وفي أقلّ من ٢٤ ساعة، انهارت المقاومة الأذرية ومعها جمهورية أذربيجان الديمقراطية. فوافق القاضي محمد فوراً على الاستسلام. وخلافاً للقيادة الأذرية التي لجأت إلى الاتحاد السوفياتي لضمان سلامتها، بقي القاضي في كردستان لمواجهة مصيره بجرأة. ووفقاً للتقاليد الكردية في الاستسلام الكامل المشرف، امتنع عن القتال، الأمر الذي دفع القوميين الأكراد الشبان إلى انتقاده. بل ذهب القاضي إلى حدّ الترحيب بالجنود الإيرانيين الذين دخلوا مهاباد في ١٧ كانون الأول من دون إطلاق أي رصاصة. وبعد يومين تمّ اعتقاله، ثم جرى إعدامه شنقاً مع أحد أشقائه وأحد أبناء عمّه، بسبب الدور الرئيسي الذي لعبه كلّ منهم في إقامة الجمهورية، في ساحة «جار شيرا» عند الساعة الثالثة من فجر يوم ٣١ آذار ١٩٤٧. وشهدت سائر مدن كردستان إيران موجة إعدامات مماثلة، وبذلك قضى على أول جمهورية كردية في التاريخ الحديث.

استحقّ البرزاني عن جدارة، لقب الجنرال الذي منحه إياه القاضي محمد. فمع مرور الأيام، تزايد اعتماد الجمهورية على قواته للدفاع عنها، في وقت تراجع فيه الدعم الذي تلقاه من رجال القبائل الكردية المتقلّبين في ولائهم. وكانت المشكلة التي واجهت القاضي محمد في علاقته معهم، نموذجاً كلاسيكياً للخلاف المستحكم عادة ما بين نخبة سياسية مدنيّة وقوة عسكرية قبلية تزدري القيادة السياسية ولا تتفهم سياساتها. وسرعان ما عادت القبائل التي كانت موالية للجمهورية، إلى ممارسة عاداتها القديمة السيئة في نهب المسافرين وفرض الإتاوة على الفلاحين.

لم يُخف البرزاني يوماً ازدراءه لأكراد إيران، والذي سيتسبّب في تسميم علاقاته معهم على مدى العقود التالية، ولم يفكر يوماً على ما يبدو، في مدى خطورة اعتماد الأكراد على قوة خارجية. فقد ظلّ عاجزاً عن استخلاص هذا الدرس الواضح من تجربة جمهورية مهاباد، بل أن ما جرى عزز قناعته بأنه

مضيب في مطالبة سائر الأكراد بأن يتبعوه من دون مناقشة. وعلى هذا الأساس، تمت الصفقات التي عقدها لاحقاً مع الشاه، على حساب أكراد إيران. فقد أكد مراراً وتكراراً أن الأولوية هي لنضال الأكراد في العراق، ولم يتراجع يوماً عن قناعته بأن على أكراد إيران وسوريا وتركيا، أن يضحوا بتطلعاتهم السياسية، في سبيل تحقيق طموحاته السياسية، وتصرف وفقاً لهذه القناعة.

ففي العام ١٩٦٨، ثارت نائوته عندما أطلق شبان أكراد إيرانيون، ثورة ضد الشاه، على الرغم من الأوامر الصارمة التي أصدرها لهم بالامتناع عن ذلك. فقام البرزاني بإعدام زعيم كردي إيراني يدعى سليمان معيني، وسلم جثته الى رجال الشاه الذين عرضوها في ساحات مدن كردستان إيران. وما بين العامين ١٩٦١ و١٩٧٥، قتل او اعتقل ٤٣ عضواً من الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران حاولوا اللجوء الى العراق، بأوامر من البرزاني، وتم تسليمهم الى الإيرانيين^(٣٥). وعندما احتاج البرزاني الى مساعدتهم، كان أكراد إيران ضعيفين (ومريرين أيضاً)، الى درجة منعهم من مساعدته. واستمرت هذه التوترات ما بين أكراد إيران والعراق وتركيا، على مدى السنوات التالية، وبدأت راسخة. فبعد جيل، قاتل أكراد العراق، الذين يعتمدون كلياً على أنقرة للاتصال بالعالم الخارجي، أكراد تركيا الذين اعتبروا أن الأولوية يجب ان تعطى لكفاحهم ضد تركيا.

من فضائل البرزاني، أنه بقي على ولائه لجمهورية مهاباد، حتى بعدما تخلت قبائل كردستان إيران عن القاضي محمد. فلم يكن لديه أي خيار آخر، ولا أي مكان يذهب اليه. وفي تلك المرحلة، اعترف ملاً مصطفى بمأزقه ومأزق الجمهورية قائلاً: «لم يهزم الجيش الإيراني الأكراد، بل أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، هزمتا الاتحاد السوفياتي»^(٣٦). وبعد أيام على سقوط مهاباد، تلقى البرزاني جواز مرور إيراني، وأمضى في طهران أكثر من شهر وهو يحاول، من دون جدوى، الحصول على ضمانات بريطانية للعودة الى برزان، وفي استطلاع الموقف الأميركي حيال إمكانية منحه حق اللجوء السياسي في الولايات المتحدة. وعرض عليه الشاه، توظيف البرزانيين بالقرب من مدينة همدان في شمال غرب إيران، في منطقة بعيدة جداً عن الحدود مع العراق. وشعر ملاً مصطفى (وكان شعوره صحيحاً)، بأن الشاه يسعى الى

تذويب البرزانيين في إيران .

لكن ملا مصطفى وافق على دراسة تفاصيل عرض الشاه، قبل أن يرفضه في النهاية . فقد كان يحاول كسب الوقت فقط، وفي ذروة الشتاء القاسي، استعدّ البرزانيون لمواجهة مصيرهم في «نقده»، شمالي مدينة مهاباد، بعدما حصلوا على أفضل أسلحة الجمهورية (أي حوالي ثلاثة آلاف بندقية، و ١٢٠ رشاشاً، وقنابل يدوية، وقطعتي مدفعية ميدان). وفي النهاية، نفذ صبر الجيش الإيراني، فبدأ بمطاردة البرزانيين بمساعدة القبائل الكردية التي تحالفت معهم في السابق، بعدما وعدتها طهران بالعمو عنها.

في ١١ آذار، بدأ البرزانيون قتالهم التراجعي الأسطوري، «وأثبتوا أنهم عدوّ مراوغ وواسع الخيلة، ويحسن القتال في ظلّ شروط مؤاتية له، وعلى الأرض التي تلائمه، وفي الوقت الذي يختاره». وخلال الاشتباكات شبه اليومية التي خاضها الأكراد، نجحوا في ايقاع خسائر في صفوف أعدائهم، أكبر من تلك التي أنزلت بهم . لكن القصف الجوي المستمر الذي نفذته ضدّهم اثنتا عشرة طائرة حربية إيرانية قديمة والضغط الميداني الإيراني المتواصل، أثرا تدريجياً على معنويات المقاتلين والنساء والأطفال . فقسم البرزانيون قواتهم الى قسمين . وفي مطلع شهر نيسان، قرّر الشيخ أحمد وأربعة ضباط فارّين من الجيش العراقي والسواد الأعظم من المقاتلين والعائلات، العودة الى العراق مهما تكن النتائج، وسلّموا أنفسهم الى قوّة عراقية كانت في انتظارهم عند الحدود . وعاقب العراقيون الشيخ أحمد بالسجن على مدى الإحدى عشرة سنة التالية، ونفوا رفاقه الى جنوب العراق . وصحّت تحذيرات ملا مصطفى للضباط الأربعة من مغبة الاستسلام، إذ أعدمهم العراقيون شنقاً.

بعد بضعة أيام، سلك ملا مصطفى و ٤٩٣ مقاتلاً ظلّوا معه، طريقاً أقلّ خطورة . فسبق القوّة الإيرانية، وعبر الحدود ودخل الأراضي العراقية ليل ١٣ نيسان، متّجهاً الى الجبال النائية والوعرة شمالي بلدة برزان . وبعد اسبوعين، استأنف البرزاني مسيرته بسبب فشله في الحصول على عفو من بغداد، وبما انه لا يتوقع أي مهادنة من جانب الإيرانيين أو الأتراك، دعا رجاله الى اجتماع شرح لهم فيه أنّ لا خيار لهم سوى التوجّه الى الاتحاد السوفياتي . وخطب فيهم قائلاً: «سوف تنهكون، وتجوعون، وتمشون حفاة». ثمّ زعم أنه تحدّث «مع الروس، وقالوا إنهم قد يستقبلونكم»، من دون أن يشرح كيف

ومتى وأين اتصل بالسوفييات (٣٧). وعلى غرار معظم الأساطير، صارع ملاً مصطفى قدره وصنع أسطوره الخاصة، لأنه لم يكن لديه أي خيار آخر. وفي هذه المرحلة من الانسحاب التي استغرقت ثلاثة أسابيع، دخل البرزاني الأراضي التركية في ٢٧ أيار، لفترة وجيزة، ثم دخل الأراضي الإيرانية بعد يومين، واتجه شمالاً. وفي سياق انسحابه، اضطرّ البرزاني الى دخول الأراضي التركية مراراً، لفترة وجيزة قبل أن يعود الى إيران حيث تولّى لواءان إيرانيان مطاردته. ولم يكن لدى الأكراد سوى العدد الضروري من الدواب لحمل الجرحى والإمدادات القليلة التي في حوزتهم. فاضطرّ البرزاني ورجاله الأصحاء الى قطع ٣٥٤ كيلومتراً سيراً على الأقدام، عبر جبال «زاغروس» التي تصل فيها سماكة الثلوج أحياناً الى ٣,٥ أمتار).

«أنارادا دولا ماري»، وهو أحد المشاركين في ذلك الانسحاب، وكان حتى العام ١٩٩١ لا يزال حارساً شخصياً عند آل البرزاني، يؤكد أن ملاً مصطفى كان «رجلاً بسيطاً جداً، يرفض أن يحمل له أي شخص أمتعته، ويمازح الجميع، ويصرّ على أن يكون في قلب الحدث». ثم أضاف بفخر قائلاً: «قاتلت طوال حياتي من أجل ملاً مصطفى، لا من أجل كردستان». وخوفاً من اكتشاف موقع قواته، عمد البرزاني ورجاله الى التنقل في الجبال ليلاً، وصنعوا أحذية من إطارات مطاطية قديمة لأنها «متينة ولا تصدر أي ضجة»، وتخلّوا عن أسلحتهم الآلية لأنها ثقيلة جداً، واعتمدوا على بنادق «برنو» القديمة التي زوّدهم بها الشاه في الماضي السعيد، وتقاسموا الذخيرة، فحصل كل مقاتل على ٥٠٠ طلقة. و«خشي» الأكراد من أبناء المناطق التي عبرها البرزاني، ان يزودوا رجال البشمركة بالخبز والأغذية، وللسبب نفسه امتنع ملاً مصطفى ورجاله عن النوم في القرى التي مرّوا بها، إلا في ما ندر، وافترشوا الصخور أو الثلوج. وتمثّلت المشكلات الأساسية التي عانوا منها، في نقص المياه لديهم («فقد أصبنا بالحكاك»)، وفي اهتراء ثيابهم «لأننا اضطررنا في أغلب الأوقات الى السير على أربع، كي لا يرانا أحد». وفي بعض الأحيان، كانت الأرض وعرة جداً الى درجة أن «بغالنا لم تتمكّن من السير عليها»، الأمر الذي «أرغمنا على التخلّي عن الجرحى». وخلال هذا الانسحاب، خسر البرزاني ٢٨ رجلاً في القتال، وأكثر من ٢٠ آخرين ماتوا بسبب جراحهم أو الإعياء الذي أصابهم. واضطرّ البرزاني الى خوض ثلاث معارك كبرى،

وحوالي ستة اشتباكات صغيرة. لكن القوآت الإيرانية التي تولت مطاردته، أخفقت في سحق قوآته (٣٨).

بعد أربع وأربعين سنة، فهتمتُ سبب إخفاق القوآت الإيرانية في تحقيق هدفها. فأثناء فراري من القوآت العراقية في العام ١٩٩١، أرشدني الدليل الى جدول جبلي صغير عند الحدود العراقية-التركية يتضح في فصل الربيع عند ذوبان الثلوج ويصبح خطراً، خاض فيه البرزاني ومقاتلوه للفرار من مطارديه. لم تكن هناك أي ميزات خاصة بهذا الجدول، لكن قيل لي إنه الممر الوحيد الآمن في المنطقة، عند ذوبان الثلوج في فصل الربيع (كان البرزاني ايضاً، خبيراً في نباتات وحيوانات كردستان، وكان يتباهى بأنه يعرف الدروب التي سلكها الاسكندر الاكبر في المنطقة، أثناء زحفه على الهند). وبفضل معرفته الدقيقة بدروب كردستان، تمكّن البرزاني من تضليل مطارديه. لم يتمكن الإيرانيون من اللحاق به، ولم يبلغوا ضفة نهر «أراس» الذي يمثل الحدود بين إيران وأرمينيا السوفياتية، إلا في ١٨ حزيران، فلم يجدوا سوى جثتي رجلين غرقا أثناء عبور النهر، وبعض الذخائر والبنادق المعطلة. فقد وصل البرزاني ومقاتلوه في ١٠ نيسان الى منطقة تقع على بعد ٤٠ كيلومتراً جنوبي شرقي جبل أرارات المغطى بالثلوج، وبات النهر على مرأى منهم. فأرسل البرزاني كشافين لإقناع السوفيات باستقباله ومقاتليه، وفي ١٥ نيسان عبروا النهر، وظلّوا في المنفى لأكثر من ١١ سنة.

قسم السوفيات الأكراد الى مجموعات صغيرة بعشروها في مختلف أنحاء بلادهم الشاسعة، وفقاً لتكتيك ستالين في التعامل مع الأقليات القومية. وفي شتاء العام ١٩٤٩-١٩٥٠، أعاظ البرزاني مضيفه برفضه مشروع إقامة حكومة منفي برئاسة، كمقدمة لاستئناف الثورة الكردية. ولم يكن رفضه تابعاً من أسباب أيديولوجية وإنما من دوافع شخصية. فقد كان كرهه للقاضي محمد شديد إلى درجة دفعته الى الارتباب في أسباب إصرار السوفيات على تعيين «رحيم»، ابن عم الزعيم الكردي الراحل، وزيراً للخارجية في هذه الحكومة. ولم يرق للسوفيات سلوك ملاً مصطفى. فاعتقلوه ونفوه، واضطّر الى العمل في إحدى مزارع الدولة، مسؤولاً عن وزن الفاكهة. وتم نقله من باكو عاصمة جمهورية أذربيجان السوفياتية الى طشقند في آسيا الوسطى، قبل أن يتم نقله مجدداً بأمر من ستالين الى موسكو.

بدأت عملية تحديد مكان وجود البرزاني، مهمة شاقّة. ويروي جلال الطالباني الذي كان آنذاك شاباً معجباً بالبرزاني، كيف تمكّن من الحصول على دعوة لحضور مهرجان للشبيبة الشيوعية في موسكو في العام ١٩٥٧، واستغلّ وجوده في العاصمة السوفياتية للقاء مثله الأعلى. فقد نجح في التخلّص من مرافقيه السوفيات، وبعد جهد كبير، تمكّن من العثور على البرزاني في إحدى الشقق الصغيرة في موسكو، وسلّمه صوراً لعائلته ونقل له أخبارها. وأمضى الرجلان أوقات فراغ الطالباني، في الحديث عن مستقبل كردستان. في تلك الأيام، كان الطالباني ماركسياً، وسرعان ما أدرك أن البرزاني ليس ماركسياً. بل إن الأخير اعترف بأنّ اهتمامه بالماركسية كان ضئيلاً إلى درجة أنه ترك مدرسة تابعة للحزب الشيوعي السوفياتي، بعد أن قدّم امتحاناً نسي أن يذكر فيه بأنّ لينين هو مؤسس الدولة السوفياتية^(٣٩).

لكنّ كلّ هذا، لم يمنع الغرب، عموماً، والولايات المتحدة، خصوصاً، من تصنيف البرزاني على أنه أداة في أيدي السوفيات. فعلى سبيل المثال، أكّد تقرير أعدّه مستشار الأمن القومي في العام ١٩٥١، أنّ «السوفيات وعدوا الأكراد بدعم مطالبتهم بالحكم الذاتي في العراق، وإيلائهم عناية خاصّة بواسطة عميلهم ملا مصطفى البرزاني الموجود حالياً في روسيا»^(٤٠). هذا التقدير كان خاطئاً لسببين: فالبرزاني كان قومياً متشدداً إلى درجة لا يتحمّلها النظام السوفياتي، ولم يكن من عادة الكرملين أن يقطع للاجئين الذين يأويهم، وعوداً ملزمة له.

وكان البرزاني يتضايق كثيراً من لقب «الملا الأحمر» الذي أطلقته عليه الصحافة الغربية المولعة بإطلاق الألقاب عادة، علماً بأنه لقب خاطئ للسببين المشار إليهما آنفاً. وظلّ البرزاني يشدّد في ما بعد، أمام زوّاره الغربيين، على أنه ليس «شيوعياً». وعندما لجأت إلى روسيا، لم يكن لديّ أيّ خيار في ذلك^(٤١).

على امتداد السنوات اللاحقة، تمكّن البرزاني من إقناع زواره بأنّ منفاه السوفياتي لم يكن مغريباً. لكنّ المشكّكين في صدق كلامه رأوا أن من الطبيعي أن يتخذ البرزاني مثل هذا الموقف، بعدما ربط مصيره بإيران وإسرائيل في الستينات، وبالولايات المتحدة بعد العام ١٩٧٢. وفي الواقع، فقد كشف البرزاني قبل سنوات طويلة، حقيقة خياراته، إذ كان يخبر الزوّار الغربيين

المشدوهين، عن رغبته في جعل كردستان، «الولاية الأميركية الحادية والخمسين»، في عقد كانت تتراجع فيه هيبة الولايات المتحدة في العالم بسرعة، بسبب حرب فيتنام. وفي الحقيقة، فإن تبدل تحالفات البرزاني ما بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، إنما يمثل سمة أساسية لدى قادة حركات التحرر الوطني في العالم الثالث^(٤٢).

كان جون فوستر دالس الذي تولّى وزارة الخارجية الأميركية في الخمسينات، يشكّ في أيّ زعيم عالمي ليس موالياً كلياً للمعسكر الغربي. لكن جمال عبد الناصر أثبت، لاحقاً، أن قادة العالم الثالث كانوا مستعدين للتحالف مع الشيطان لتحقيق أهدافهم، لأنهم شعروا أن موقعهم ضعيف في إطار لعبة الأمم الجارية. ولم يكن البرزاني مختلفاً عن غيره من زعماء العالم الثالث، مع أنه بالنسبة الى رجل يؤيد الولايات المتحدة بشدة (ولأسباب غير مفهومة أيضاً)، فقد كان قادراً أحياناً على إعداد مشاريع مؤيدة للسوفييات. ولم يكن لديه من ولاء ثابت لغير كردستان، مع أن منتقديه أكدوا أن تعريفه لكردستان، لا يتجاوز حدود قبيلته الصغيرة. فالتمسك بثروات كردستان، وفي طليعتها نפט كركوك، مثل أحد أبرز الأسلحة القليلة التي امتلكها البرزاني في كفاحه من أجل موطنه.

بدا أن البرزاني لم يفعل شيئاً في روسيا، سوى تعلّم اللغة الروسية التي كان يتحدث بها مع رفاقه في المنفى السوفياتي، أو مع زوّاره الذين يجيدونها، وخصوصاً عندما لم يكن يريد أن يفهم مساعدوه الذين لا يجيدونها، أو سائر أفراد عائلته، ما يقول. واعتاد تناول الخبز والزبدة قبل شرب الخمر، وهي حيلة تعلّمها في روسيا، لتفادي آثار الإسراف في الشرب. واحتفظ البرزاني بعلاقات نشطة مع المسؤولين السوفييات حتى العام ١٩٧٢، عندما نجحت موسكو في عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع النظام البعثي لمدة ١٥ سنة، اعتبرت آنذاك أهم إنجاز يحققه الكرملين في الشرق الأوسط حتى ذلك التاريخ. فهذه المعاهدة أدخلت موسكو الى أروقة السلطة في أحد أكبر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وفتحت سوقاً كبيرة أمام صناعة الأسلحة السوفياتية، وميدان عمل واسع أمام الخبراء السوفييات العسكريين والمدنيين على حدّ سواء. أما علاقات موسكو القديمة مع أكراد العراق، فقد ألقيت جانباً. وعلى سبيل المثال، فقد أدان السوفييات بشدة في العام ١٩٦٣، في الأمم المتحدة ما أسموه بـ «الإبادة

الجماعية» التي ينقذها العراق بحق الأكراد، واستخدموهم كوسيلة للضغط على الأنظمة المتعاقبة في بغداد. ويسجل للسوفيات أنهم بذلوا في العام ١٩٧٤، جهوداً صادقة، ولكن غير مجدبة، لتفادي اندلاع القتال بين الأكراد وقوات بغداد.

من المؤكد أن تشجيع السوفيات لعودة ملاً مصطفى من المنفى في شهر تشرين الأول من العام ١٩٥٨، إثر إطاحة النظام الملكي المدعوم من بريطانيا على أيدي ما سمي بـ «الضباط الأحرار» الذين تزعمهم عبد الكريم قاسم في ١٤ تموز من ذلك العام، أدى الى إدخال عنصر اضطراب شديد الى العراق. فقرار تسهيل عودة ملاً مصطفى، بدا قراراً مصيرياً بالنسبة الى العراق، مثلما كان قرار ألمانيا بإعادة لينين الى روسيا خلال الحرب العالمية الأولى في قطار مقفل، حاسماً بالنسبة الى الثورة الروسية. ففي غياب البرزاني، عرفت كردستان العراق «مرحلة ازدهار» تميّزت بالهدوء والاستقرار والتنمية في ظلّ نوري السعيد الذي طبّق آنذاك، ما تعلّمه من العثمانيين^(٤٣).

في تلك الفترة تولّى ضباط أكراد رئاسة أركان الجيش العراقي مرتين على التوالي، وقيادة سلاح الجو، في حين كانت إحدى فرقتي المشاة في الجيش، ذات غالبية كردية. وكان العديد من زعماء القبائل الكردية، سعداء بعلاقاتهم وتعاونهم مع الحكومة العراقية، مع أنهم يحبّذون منح كردستان العراق حكماً ذاتياً، وعلى الرغم من إدراكهم أنّ التعليم والإدارة الحكومية يسهمان في تفتيت قاعدة سلطتهم القبلية. وتمكّن الدبلوماسيون الأجانب من التنقل في أرجاء كردستان وزيارة الجبال النائية أيضاً، من دون أي مواكبة مسلّحة. لكن عودة البرزاني، أسهمت في إطلاق ثورة حقيقية في إحدى أعنف المناطق في العالم، وفي إشعال خمس حروب ضد الأكراد على مدى السبع عشرة سنة التالية، أسفرت عن سقوط عدد ضخم من الضحايا وألحقت الكثير من الدمار بكردستان.

في ظلّ نشوة انتصاره، اعترف قاسم الذي كانت والدته كردية، «بالحقوق القومية» للأكراد، واعتبرهم «شركاء في الدولة العراقية». وفي عهده، تضمّن العلم العراقي الشمس الكردية التقليدية ذات الإشعاعات السبع، لتأكيد الشراكة القائمة مع الأكراد. وأطلق سراح الشيخ أحمد من السجن الذي يقبع فيه منذ العام ١٩٤٧، ولعب الأخير دوراً حاسماً في اقناع قاسم بدعوة ملاً

مصطفى الى العودة من المنفى . ورتبت موسكو أمر سفر ملاً مصطفى الى براغ أولاً، ثم الى القاهرة لتخفيف أهمية وحدة آثار إقامته الطويلة في الاتحاد السوفياتي . وحتى اليوم، يتذكر الأكراد الذين تدفقوا على مطار بغداد للترحيب بعودة البرزاني، بصدق وانفعال، عن الاستقبال الصاخب الذي حظي به ملاً مصطفى آنذاك . وبعد وقت قصير، رست في ميناء البصرة باخرة سوفياتية أعادت رفاق البرزاني من مرفأ أوديسا السوفياتي، الى بلادهم .

ما أن زالت نشوة النصر، حتى أدرك قاسم أنه يفتقر الى قاعدة صلبة لنظامه، فسعى الى الحفاظ على سلطته عبر الإفادة من التناقضات القائمة بين مختلف الأحزاب السياسية، وتحريض كل منها ضد الآخر . كانت السلطة آنذاك في الشارع فعلاً، وابتدأ عقد صاخب تميز بالفوضى المربكة في بغداد، وتورط فيها الأكراد منذ البداية . فقد سعى قاسم منذ تولّى السلطة، والى لحظة مقتله في مكتبه أثناء انقلاب بعثي دموي جداً في شهر شباط من العام ١٩٦٣، الى أخذ القوى المعارضة له على حين غرة في سلسلة من عمليات القمع العنيفة . وعلى امتداد أول خمسة عشر شهراً من حكم قاسم، كان البرزاني من أشد حلفائه فعالية، وذراعه الضاربة .

وعلى هذا الأساس، تمّ استخدام مقاتلي البرزاني في العام ١٩٥٩، كقوة ضاربة لقمع كبار ملاكي الأراضي الأكراد (وهم من زعماء القبائل التي حاربت ملاً مصطفى أثناء العهد الملكي)، الذين عارضوا الإصلاحات الزراعية التي أدخلها عبد الكريم قاسم، ولقمع تمرد ملكي وقومي عربي في الموصل في ذلك العام ايضاً، كما تمّ استخدام الشيوعيين لقمع التركمان في كركوك . واستجاب الأكراد لطلب من قاسم وقاموا بقمع الشيوعيين والبعثيين، ولم ينسأ الأخيرون ما فعله البرزاني، ولم يغفروا له دوره هذا أبداً . وفي كانون الثاني من العام ١٩٦٠، كافأ قاسم، البرزاني بتشريع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد عقد على قيام النظام الملكي بحظره، وشكّل هذا الإجراء ذروة التحالف بينهما . وفي تلك الفترة، صفى البرزاني حساباته القديمة مع القبائل المنافسة له، فقتل زعيم قبيلة الزباري . لكن قاسم أدرك أنّ البرزاني يقود التنظيم السياسي الشرعي الوحيد القادر على تهديد سلطته . فعمد الى تسهيل عودة زعماء القبائل الكردية، والذين حرض البرزاني على محاربتهم في الماضي، وعلى طردهم الى ايران .

لكنّ فرز الولاءات السياسية المتشابكة للمثقفين القوميين الأكراد المدينيين، شكّل بالنسبة الى البرزاني تحدياً أصعب من إعادة فرض سلطته على المناطق القبلية في الشمال العراقي. ففي غيابه، تضاعف عدد المتعلّمين في صفوف الأكراد، وعندما عاد الى كردستان العراق، وجدها مختلفة جداً عما كانت عليه عندما غادرها. وخلال الفترة التي أمضاها البرزاني في المنفى، انجذب العديد من أبناء المدن الكردية، الى الحزب الشيوعي، الذي أنشأ فرعاً كردياً خاصاً، وكان أكثر شعبية من الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع أنّ الأخير وصف نفسه في بيانه التأسيسي، بأنه حزب «ذو توجهات ماركسية-لينينية». فقد زرعت بذور شقاق طويل الأمد داخل هذا الحزب.

عندما توجه البرزاني الى منفاه السوفياتي، ونسبه جميع الأكراد باستثناء نواة صلبة من المخلصين، نجح الأمين العام للحزب الديمقراطي، إبراهيم أحمد، في إبقاء حزبه المحظور على قيد الحياة خلال الخمسينات، وأدار نشاطاته السرية. وعندما عاد ملاً مصطفى، رفض إبراهيم أحمد، وهو محام، الانصياع لنزواته والتخلي عن الدور القيادي الذي اضطلعت به النخبة المدينية في قيادة الحزب. فقام البرزاني بإقالته من منصبه، وعيّن مكانه حمزة عبدالله، وهو شيوعي سابق طرده إبراهيم أحمد من الحزب أثناء غياب ملاً مصطفى. لكن سرعان ما غير البرزاني رأيه، فأرسل مقاتليه لاقتحام مقر قيادة الحزب، وطرده حمزة عبدالله ومؤيديه.

شملت الخلافات القائمة بين هؤلاء الرجال، قضايا سياسية وشخصية، وفي طليعتها رغبة عبدالله غداة سقوط «جمهورية مهاباد»، في الاتفاق مع القبائل المحافظة التي يعتبر أنها الوحيدة القادرة على توفير القوى اللازمة للحركة القومية، ورغبة إبراهيم أحمد في إعطاء الأكراد دوراً أكبر في عملية اتخاذ القرارات، وشكوك البرزاني في وجود تحالف بين حمزة عبدالله والشيوعيين. وعند قراءة بيانات الحزب الديمقراطي الكردستاني التي كان تشجب «الإمبريالية»، و«الإقطاع»، و«البورجوازية» آنذاك، يتذكر المرء العدة الايديولوجية التي كانت مستخدمة في الخمسينات، ويدرك كيف كان يتم تبادل هذه الاتهامات التي لا يفهم معناها، السواد الأعظم من الأكراد، وخصوصاً الأتيين من أبناء القبائل الجبلية.

كانت العلاقات بين إبراهيم أحمد والبرزاني متوترة، الى درجة أن فروع

الحزب الديمقراطي في المدن والموازية لأحمد، حاولت أن تظلّ على الحياد عندما اندلع القتال العنيف بين القوّات الحكومية ومقاتلي البرزاني في شمال العراق، في شهر ايلول من العام ١٩٦١. واستمرت الحرب بين القوات الحكومية والأكراد، حتى العام ١٩٧٥، على الرغم من اتّفاقات وقف إطلاق النار التي كان يتمّ التوصل إليها بين الحين والآخر. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني، اضطرّ الى الاشتراك في الحرب، عندما اتّخذ قاسم قراراً بحظره في شهر كانون الاول من العام ١٩٦١. وقام إبراهيم أحمد وصهره الموهوب والطموح، جلال الطالباني، بإنشاء قوّة خاصة ضمن الحزب الديمقراطي، في المناطق المحاذية للحدود مع إيران، جنوبي وشرقي مدينة السليمانية، الأمر الذي شكّل مؤشراً على طبيعة الانقسامات الكردية الطويلة الأمد. وفي الواقع، فإن كلاً من البرزاني وإبراهيم أحمد، يعتبر نفسه القائد الشرعي للحركة الكردية. ولذلك فإن الانقسام الذي شهدته هذه الحركة ما بين البرزاني المسيطر على المناطق الشمالية، وأحمد الذي سيطر على المناطق الجنوبية الشرقية من كردستان العراق، لم يختلف كلياً. فقد ظلّ يطلّ برأسه بشكل دوري حتى منتصف التسعينات، عندما سيطر مسعود، نجل ملاً مصطفى على المناطق الشمالية، ونجح جلال الطالباني في تعزيز سيطرته على مناطق نفوذ والد زوجته، ومقله الأصلي.

على الرغم من تداخل جميع هذه المشكلات، إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الأكراد وأخصامهم، ظلّت على حالها. فمنذ تأسيس الفرع العراقي للحزب الديمقراطي الكردستاني في شهر آب من العام ١٩٤٦، لم تتغيّر الأهداف السياسية المعلنة التي يسعى البرزاني الى تحقيقها. فقد اعتاد أن يقول إن الأكراد لا يريدون الاستقلال بل إقامة «الديمقراطية في العراق، والحكم الذاتي لكردستان». وفي تلك الأيام، بدت هذه الأهداف معقولة على الصعيد النظري فقط. لكن في الواقع، لم يكن أعداء البرزاني المتبدلون، سواء أكانوا ملكيين أم قوميين عرب أو بعثيين أو شيوعيين، مستعدين لتصديقه.

بالنسبة الى هؤلاء الخصوم السياسيين، فإن الأكراد يريدون اقتطاع قسم من العراق، يعتبرونه ملكاً لهم، وأقسام أخرى من إيران وتركيا، اذا استطاعوا. ونجاح الأكراد في تحقيق هدفهم، سيؤدّي الى تفكيك الكيان العراقي الهش. ولم يكن أعداء الأكراد مخطئين في تحليلهم هذا. فبعد اندلاع القتال في العام

١٩٦١، اعتقد أكراد كثيرون بصدق، أنهم يقاتلون من أجل الحصول على وضع خاصّ لكرديستان، وربما استقلالها أيضاً. ويؤكد أحد أبرز مساعدي البرزاني آنذاك، هذا الأمر قائلاً: «حتى في تلك الأيام، كنا ندرك أن البرزاني يسعى الى إقامة دولة كردية»^(٤٤).

في الشرق الأوسط عموماً، وفي المنطقة التي أطلق عليها الإغريق اسم «بلاد ما بين النهرين»، لا يمكن تقاسم السلطة. فإما أن تمتلكها أو لا تمتلكها. وإذا كنت لا تمتلك السلطة، فهذا يعني أنها بحوزة شخص آخر لديه نظرة مماثلة لنظرتك الى السلطة على الأقل. ولم تكن فكرة عدم إمكان تقاسم السلطة، صحيحة في أي مكان من العالم، بقدر ما كانت تنطبق على العراق الحديث الذي لم يكن سوى كيان اصطناعي أوجده البريطانيون في منطقة اعتادت منذ القدم على الحكم الاستبدادي الذي يعقبه أحياناً حكم متسلط أقل استبداداً. ويكفي إلقاء نظرة خاطفة على تماثيل الملوك الأشوريين الضخمة، والعباسة، والمثيرة للخوف، والمعروضة في متحف اللوفر، والمتحف البريطاني، ومتحف متروبوليتان في مدينة نيويورك، لتبديد أي أوهام قد تساور المرء بشأن مسألة تقاسم السلطة في العراق. وعلى أية حال، لم تكن أي قوة عظمى في العالم، مستعدة لدعم مشروع إقامة دولة كردية مستقلة، أو حتى لإعطاء إشارات توحى باستعدادها لتأييد منح الأكراد حكماً ذاتياً. أما دول المنطقة، فقد كان لديها شكوك قوية حيال السياسة العراقية، لأن بغداد ذهبت الى مدى أبعد من جيرانها، فسمحت للأكراد بارتداء ملابسهم التقليدية، وبتعليم لغتهم في المدارس، وباستخدامها في الإدارة المحلية وإصدار الصحف والكتب.

هذه الشكوك المتأصلة بين جميع الأطراف، ظلّت عنصراً ثابتاً في سياسة كل منها، وتجلّدت في «اتفاقية سعدأباد» المعقودة في العام ١٩٣٧، والتي تعهدت فيها إيران وتركيا والعراق، بتنظيم حملات تآديبية مشتركة ضد الأكراد عند الضرورة، وفي معاهدة «حلف بغداد» التي فرضها الأميركيون والبريطانيون على دول المنطقة في العام ١٩٥٥، بحجة محاربة الشيوعية. وأي نظرة استرجاعية لما جرى، كفيلة بإثبات أن مساعي البرزاني المعلنة والهادفة الى التفلّت من أحكام عدم إمكان تقاسم السلطة في العراق، كانت محكومة بالفشل منذ البداية. وإذا كان بإمكان الأكراد أن يؤكّدوا عن حق، أنهم لا

يستطيعون وحدهم اطاحة النظام القائم في بغداد، إلا أنه ليس بإمكان السلطات العراقية أيضاً القضاء على الحركة القومية الكردية. على أية حال، فإن الأنظمة المتعاقبة في بغداد والتي أسهم البرزاني في زعزعتها، أصبحت أشدّ وحشية وأفضل تنظيماً، بفضل عائدات نفط كركوك، والتي يعتبر الأكراد أنها جزء من ثروتهم القومية المسلوبة. وحتى في ذروة تألق البرزاني، عندما كان جميع أكراد العالم يستمعون الى إذاعة كردية تبثّ خافياً على الموجة القصيرة، للاطلاع على ما يحققه من إنجازات، لم يكن خافياً أنه لم يكن ليستطيع تحقيق معظم هذه النجاحات، لولا الدعم الخارجي الذي يحظى به، الأمر الذي كان يثير سخط بغداد.

في سياق الحروب الكردية وما أسفرت عنه من نتائج، قد يبدو أنه من السهل لوم البرزاني واتهامه بتبديد المكاسب التي يحققها في ميدان القتال، على طاولة المفاوضات، الأمر الذي يعتبر عيباً أساسياً ومزماً لدى الأكراد. وكان يبدو أحياناً، منهنكاً بالتباهي بدوره في إطاحة الحكومات العراقية المتعاقبة، بدلاً من تفحص أسباب رفضه العروض الحكومية التي قدّمت اليه والقاضية بمنح كرستان حكماً ذاتياً محدوداً، يمكن اعتباره نقطة انطلاق للحصول على المزيد من التنازلات. لكنّ أحداً لم يكن يتصور عندما عاد البرزاني من منفاه السوفياتي، أن أعداء الأكراد سيرتكبون بحقهم الفظائع التي تمّ تنفيذها لاحقاً. فقبل انصرام العام ١٩٦١، كان سلاح الطيران العراقي في عهد عبد الكريم قاسم، قد دمر ١٢٧٠ قرية كردية، في سياق اجراءات انتقامية وتأديبية اعتبرتها دول العالم، مقبولة نسبياً^(٤٥).

ومن دون السعي الى تبرير أخطاء البرزاني، لا بدّ من الإشارة الى أنه عمل في بيئة تعني فيها عبارة «القوى العظمى»، وجود قيود على السلطات السياسية، وكان رجلاً شريفاً يحترم كلمته، ويشق بوعود الآخرين، ووفقاً للبيئة التي عاش فيها، اعتقد البرزاني أن لديه فرصة جيدة للمحافظة على تلك المقولة الكردية الأساسية التي تؤكد أن الاكراد مختلفون عن سائر شعوب المنطقة، وأنهم ليسوا عرباً، أو أتراكاً، أو إيرانيين، وأنهم يستحقون مصيراً أفضل مما يلاقونه. وعلى غرار الشيخ محمود، ظلّ البرزاني يردد امام زوّاره أنه «إذا كانت ليبيريا والكونغو دولتين مستقلّتين وعضوين في الأمم المتحدة، فلماذا لا يحقّ للأكراد إقامة دولتهم المستقلّة؟». لكن قيم العالم تبدّلت وفقاً

لـ«قانون غريشام» (Gresham's Law)، وتمّ التخلّي عن قيم كثيرة على حساب الأكراد وغيرهم من الشعوب. وقد أدّت الأحداث الفوضوية التي عاشها الأكراد، الى تدفيعهم أثماناً باهظة الى درجة تجعل المراقب الخارجي يتساءل عما اذا كان الأمر يستحقّ تقديم مثل هذه التضحيات.

لم تتوقف الحرب الكردية الأولى، إلا عندما اغتال البعثيون عبد الكريم قاسم في شهر شباط من العام ١٩٦٣. وسرعان ما أظهر البعثيون ميلهم الى استخدام العنف، فقتلوا سبعة آلاف شيوعي بتحريض من الولايات المتحدة التي كانت تسعى آنذاك، وفقاً لبعض المصادر، الى إضعاف أقوى حزب شيوعي في الشرق الاوسط^(٤٦). وبدأت مرحلة جديدة، شهدت مفاوضات متقطّعة ما بين بغداد والأكراد. وعلى غرار سائر المفاوضات التي جرت في السنوات اللاحقة، انهارت هذه المفاوضات بسبب الخلاف على مدينة كركوك التي يعتبرها الأكراد جزءاً من كردستان.

رفضت الحكومات العراقية المتعاقبة مطالب الأكراد بشأن كركوك ونفطها، وأشارت الى ان المدينة كانت عند مطلع القرن الحالي قبل البدء باستخراج النفط منها، مدينة تركمانية أساساً، وتضمّ جاليتين مهمتين: الأولى كردية والثانية عربية. وفي حزيران من العام ١٩٦٣، استأنف البعثيون القتال في كردستان وتبجّح وزير الدفاع صلاح مهدي عمّاش قائلاً إن الجيش مستعدّ هذه المرة، وإن الحملة لن تكون سوى «نزهة عسكرية، او نزهة جبلية»^(٤٧). لكن الجيش العراقي مُني مجدداً بخسائر كبيرة، وتمت إطاحة البعثيين من السلطة في ١٨ تشرين الثاني من ذلك العام، وتولّى السلطة في العراق الفريق عبد السلام عارف. واستؤنفت المفاوضات وأسفرت عن وقف اطلاق النار في ١٠ شباط ١٩٦٤.

انتهت الحرب الكردية الثانية ولكنها خلّفت انشقاقاً دائماً في صفوف الحركة القومية الكردية. فقد اتّهمت مجموعة أحمد والطالباني، البرزاني بخيانة الأكراد بقبوله وقف إطلاق النار مع بغداد، سيما وأنه اتخذ القرار من دون التشاور مع المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. فردّ عليهما البرزاني بشدّة، وأرغمهما على الفرار في شهر تموز من ذلك العام، مع أربعة آلاف من مؤيديهما، الى إيران. لكن الحكومة العراقية سمحت لهما بالعودة ونجحت في تجنيدهما لمحاربة البرزاني الذي أنهكت قواه في الصراع معهما.

وكان يكفي ذكر اسم الطالباني، لإثارة غضب ملاً مصطفى الذي كان يرى في هذا المنافس الشاب، شخصاً يتمتع بمواهب قيادية وعسكرية مماثلة لمواهبه، سيما وان كلاً منهما يريد الاستئثار بالزعامة.

في شهر آذار من العام ١٩٦٥، استؤنف القتال في كردستان، وقتل عبد السلام عارف في حادث غامض تعرّضت له مروحيته العسكرية، فتولّى السلطة شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف. وفي شهر أيار من العام ١٩٦٦، شن العراقيون هجوماً كبيراً لقطع الجبهة الكردية الى قسمين وحرمان البرزاني من الدعم الحيوي الذي يتلقاه من إيران. وعلى الرغم من الدعم الذي لقيه الجيش العراقي من «جحاش» الطالباني، إلا أن فشله كان ذريعاً، وتمكّن البرزاني من إحراز أهم انتصار عسكري ضد العراقيين عند جبل «هندران» المشرف على مدينة رواندوز، وفي الشهر التالي، أقرّ رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزّاز، علناً، «بازدواجية القومية في العراق». لكن الجيش العراقي خرق محادثات السلام مع البرزاني، بعدما باشر بمحادثات مماثلة مع الطالباني أيضاً. فتشدّد البرزاني في موقفه قائلاً: إن «الطالباني خائن، وأنا أرفض الدخول في أي محادثات يشارك فيها بأي شكل من الاشكال»^(٤٨). وآتهم البرزاني أيضاً، الطالباني بأنه «عميل للجميع»^(٤٩). وحتى يومنا هذا، يطلق مؤيدو البرزاني اسم «مجموعة الـ ٦٦» (نسبة الى العام ١٩٦٦)، على أنصار الطالباني، ولذلك تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار بدلاً من عقد اتفاق سلام.

في شهر تموز من العام ١٩٦٨، استولى حزب البعث على السلطة مجدّداً، وسرعان ما برز صدام حسين بصفته مركز القرار الفعلي في النظام الجديد، على الرغم من تولّي احمد حسن البكر رئاسة الجمهورية. وحاول البعثيون في البداية كسب الوقت، فهادنوا الأكراد لأنهم كانوا منهمكين في تطهير الجيش من القوى المناوئة، الى درجة تمنعهم من شنّ حرب ضدّ البرزاني. لذلك تولّت «مجموعة الـ ٦٦»، مهمة محاربة البرزاني لحساب حزب البعث خلال تلك الفترة. وفي مطلع شهر ايلول من العام ١٩٦٩، استأنف العراقيون القتال ضد الأكراد. فمني الجيش بخسائر ضخمة، الأمر الذي دفع صدام حسين في شهر كانون الثاني التالي، الى التوجّه الى كردستان للتفاوض مع البرزاني. وفي ١١ آذار ١٩٧٠، تلا الرئيس العراقي احمد حسن البكر، عبر اذاعة بغداد، الشقّ

العلني من الإتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع الأكراد، والذي يعترف «بوجود الأمة الكردية»، ويحوّل مقاتلي «البشمركة» الى حراس حدود، ويعترف بحق الأكراد في العلم وتولي الوظائف الحكومية، وفي تعيين نائب للرئيس ووزراء منهم، وفي إقامة منطقة حكم ذاتي في كردستان، تكون إربيل عاصمتها. وحتى يومنا هذا، يعتبر الأكراد السنوات الأربع التي تلت إعلان هذا الاتفاق، عصراً ذهبياً تميّز بالسلام والازدهار والإبداع الثقافي.

لكن الأكراد بدوا مرة أخرى، أقل دهاء من أعدائهم. فقد فشل البرزاني في انتزاع موافقة العراقيين على القضايا الأساسية، أي كركوك، ومساحة منطقة الحكم الذاتي، وشروط وموعد إجراء الإحصاء المطلوب لسكانها، لتحقيق مطالب الأكراد في ظلّ عدم وجود اتفاق كامل بشأنها. فقد قبل البرزاني بملحق سرّي عام، ينصّ على إحصاء الأكراد لتحديد مساحة وحدود منطقة الحكم الذاتي خلال سنة واحدة، وعلى أن يتمّ تطبيق هذا الاتفاق لمرحلة تجريبية مدتها أربع سنوات يعلن في نهايتها إقامة منطقة الحكم الذاتي الكامل. ويؤكد أكراد العراق أن حكومة بغداد لجأت الى جميع أنواع الخداع، لعدم إحصاء سكان كردستان، وباشرت في الوقت نفسه، بتوطين العرب بسرعة في المناطق الكردية عموماً، وفي محيط كركوك وغيرها من المناطق الغنية بالنفط خصوصاً، وعمدت الى تسريح جميع العمّال الأكراد العاملين في حقول نفط كركوك. ويؤكد باحثون أكراد أن الحكومة العراقية، لم تخصص لمنطقة الحكم الذاتي خلال سنوات المرحلة الانتقالية، سوى ما بين ٧ و ١٢٪ من إجمالي موازنة التنمية في العراق، ولم يتمّ إنشاء سوى أربعة مشاريع صناعية فيها، وأن المنح المدرسية التي خصّصت للطلاب الجامعيين الأكراد، والمقاعد المخصّصة لهم في المدرسة الحربية، كانت قليلة جداً (٥٠).

وفي حين استمرت المفاوضات مع الأكراد بتقطع، أعلنت بغداد أنها ستبدأ خلال أسبوعين بتطبيق اتفاق الحكم الذاتي من طرف واحد، ووفقاً لتفسيرها الخاص، وذلك في الذكرى الرابعة لتوقيع اتفاق ١١ آذار. وفي ظلّ فقدان الثقة بين الجانبين (والتي تفاقت مع حصول مناوشات مسلّحة متفرقة بينهما)، فإن هذا النوع من التكتيكات يشير الى مدى نفاد صبر البعثيين واستعدادهم لخوض الحرب اذا رفض الأكراد العرض المقدم اليهم. لكن بعض الأكراد شكك لاحقاً في ما اذا كان البرزاني قد أخذ هذا العرض على محمل الجدّ

(أسهم ملاً مصطفى في رواج هذا التفسير بسبب قوله إن هذا الاتفاق «ليس سوى خدعة. كنت أعرف ذلك حتى قبل أن أوقعه»)(٥١).

كان عبیدالله، الابن البكر لملاً مصطفى، أحد الذين شككوا في موقف والده، ففرّ الى بغداد وأعلن أن البرزاني «لا يريد تطبيق إتفاق الحكم الذاتي، ولو أعطي كركوك وكل نفظها، لأن تطبيق القانون (أي اتفاق الحكم الذاتي)، سيأخذ منه كل شيء، وهو يريد ان يظلّ الحاكم المطلق»(٥٢). وعلى أية حال، فإن صدام حسين اقترح على البرزاني تقاسم نפט كركوك مناصفة، قبل ثلاثة أيام من ذكرى توقيع الاتفاق. لكن البرزاني رفض هذا العرض ايضاً. وللوهلة الأولى قد يبدو رفض البرزاني مبرراً ومفهوماً. فبعد كل هذا العنف الدموي المتبادل (الذي شمل محاولات عدّة لاغتيال ملاً مصطفى، دبرها البعثيون) لم يكن أي طرف يثق في الآخر، وبالتالي يمكن إلقاء نظرة استرجاعية على اتفاق ١١ آذار، واعتباره هدنة أخرى ما بين جولتي قتال.

زعيم أكراد ايران عبد الرحمن قاسملي الذي كانت لديه أسباب وجيهة للتشكيك في قيادة البرزاني على مدى أعوام طويلة، كان قلقاً بشكل خاصّ بسبب رفض ملاً مصطفى أي تسوية على كركوك. وبعد عقد على ذلك الخلاف، أعرب قاسملي عن أسفه لرفض البرزاني خيار التسوية، ولضيق المكاسب العديدة التي كانت الحركة القومية الكردية في العالم، ستحققها على أكثر من صعيد، بسبب موقف البرزاني. وبرأي زعيم أكراد إيران، فإن قرار ملاً مصطفى، يعكس خطأ في التقدير لديه، وشدّد على أن رأيه هذا لا ينبع من اعتماده على دعم بغداد وتمويلها له في سياق الصراعات السياسية المتشابكة في المنطقة.

قال قاسملي: «لم يحصل أكراد العراق حتى الآن على أي مكسب، لأنهم اعتمدوا على العاطفة في السياسة، بدلاً من العقل. فإما أن يحصلوا على كل شيء، أو لا شيء، والأمور بالنسبة اليهم إما سوداء أو بيضاء. ولهذا السبب لم يحصلوا على شيء. ففي السياسة لا يمكن التعاطي وفق منطق الأسود والأبيض. وما يمكن الحصول عليه اليوم، قد لا يكون من المتيسر الحصول عليه غداً. أعتقد أنه كان على البرزاني أن يقبل التسوية التي عرضت عليه بشأن كركوك، ويعزّز منطقة الحكم الذاتي، وأن يقاتل لاحقاً للحصول على سائر مطالبه، تخيل معي لو أن منطقة الحكم الذاتي كانت قائمة وقوّات البرزاني

سليمة، في العام ١٩٧٩ عندما اندلعت الثورة الإيرانية. تخيل فقط مدى أهمية الفرصة التي كانت ستتاح لأكراد إيران»^(٥٣).

في ١١ آذار ١٩٧٤، أعلنت بغداد إقامة الحكم الذاتي للأكراد في منطقة تزيد مساحتها قليلاً عن نصف الـ ٧٥ ألف كيلومتر مربع التي يطالب بها الأكراد، وأبقيت كركوك خارجها. لذلك لم يكن مفاجئاً أن تندلع الحرب الكردية الخامسة فور صدور هذا القرار. وكان البرزاني وأنصاره واثقين من قدراتهم، فقد كان لديه ٤٠ ألف مقاتل على جبهات القتال، يدعمهم ٦٠ ألف رجل من قوات الميليشيا. وتقاطر الأكراد للقتال تحت رايته، من مناطق بعيدة عن كردستان مثل بغداد، وغيرها. والتحق بقواته أيضاً، ٦٠ طبيباً، و ٤٥٠٠ مدرس وأستاذ، و ٥٠٠٠ شرطي، و ١٠٠ مهندساً، ١٠٠ ضابط فرّوا من الجيش العراقي^(٥٤).

لكن تبين لاحقاً أن القتال كان مدمراً بالنسبة الى الأكراد وأدى الى ضرب معنوياتهم، والى إثارة صراعات مدمرة وطويلة الأمد في صفوفهم. فمنذ البداية، تراجع «البشمركة» أمام القوات العراقية التي تمكنت في ستة أشهر من السيطرة على مناطق ضخمة تتجاوز مساحتها، مساحة كل المناطق التي سيطرت عليها بغداد منذ العام ١٩٦١. وقبل ذوبان الثلوج بوقت طويل، فقد الأكراد جميع المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، ولم يبق في حوزتهم سوى شريط بري صغير متاخم لشمالي غربي إيران، حيث كان بإمكانهم الاستفادة من حماية المدفعية الإيرانية البعيدة المدى، والصواريخ المضادة للطائرات.

في الواقع، كان أكراد العراق يعتمدون كلياً على الشاه الذي كان يزودهم بالموثون وحتى بالسجائر الأميركية، الى درجة دفعتهم الى التخلي عن زراعة أراضيهم. وفي ٦ آذار ١٩٧٥، قطع الشاه فجأة، جميع الإمدادات عنهم، فأصيب البرزاني بصدمة قوية لم يتعاف منها أبداً. فقد كان مشوش الذهن الى درجة دفعته الى إصدار أمر لرجاله بوقف القتال والتخلي عن المقاومة، لأن استمرارهم في محاربة إيران والعراق في آن معاً، سيؤدي، برأيه، الى مجزرة جماعية بحق الشعب الكردي. لكن هذا القرار هزّ كيان الحركة القومية الكردية من جذورها.

اعترف الحزب الكردستاني لاحقاً، بسقوط ألفي قتيل في صفوف «البشمركة» أثناء القتال. لكن يعتقد ان عدد القتلى كان أعلى من ذلك بكثير،

حتى من دون احتساب الضحايا التي سقطت في صفوف المدنيين. وروى أحد القوميين الأكراد الذي كان في العشرين من عمره آنذاك، كيف بكى بمرارة وغضب بسبب قرار ملاً مصطفى، قائلاً: «كان البرزاني بمثابة إله بالنسبة لي، فقد وضعنا على خريطة المنطقة»، ومضى قائلاً إنه لو قرّر المضي في القتال لكان «أصبح بالنسبة لي، مثلما هو لينين بالنسبة إلى السوفييات، أو جورج واشنطن بالنسبة إلى الأميركيين»^(٥٥).

لم تصمد صورة الأكراد المتعدّدي المشارب والمتّحدين في مواجهة مضطهديهم، بعد هذه الصدمة. فقد كان العديد من مناهضي البرزاني ضمن الأكراد (والشبان منهم على نحو خاص)، مقتنعين بأنه فضلّ التخلّي عن القتال، على أن تنتقل قيادة الحركة الكردية إلى سواه. وأدى قرار ملاً مصطفى إلى إحداث شرخ عميق في صفوف أكراد العراق إلى درجة أنهم اقتتلوا مجدداً، ومرّ عقد آخر من الزمن، قبل أن ينجح الأكراد في إعادة رصّ صفوفهم لمحاربة صدام حسين. وبعد جيل على كارثة العام ١٩٧٥، ما زال الأكراد يتصارعون على الزعامة. ففي العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥، خاض نجل الجنرال البرزاني ومساعدوه السابقون الذين تحوّلوا لاحقاً إلى «جحاش»، حرباً دموية أسفرت عن مقتل أربعة آلاف كردي. وعن تشويه صورة الحركة القومية الكردية في أعين مؤيديها الغربيين الذين اكتشفوا وجودها فجأة وبأعجوبة، وسرعان ما نسوا أمرها.

أما الجنرال البرزاني، فقد أمضى أعوامه الأخيرة في الخزي والعار، في البلدين اللذين خاناه: إيران والولايات المتحدة. وكان لديه الوقت الكافي للتأمل في مدى حكمة قراره برفض عرض صدام حسين بتقاسم نפט كركوك، وفي الحماسة التي ارتكبها باعتماده على الأجانب الذين دفعوه إلى اتّخاذ ذلك القرار. فالإتكال على القوى الأجنبية يشكّل نتيجة مباشرة للمسار الطويل الذي سلكه البرزاني في البداية بحذر في مطلع الستينات، بعد عودته من المنفى، ثم بخفة شديدة لاحقاً، دفعت منتقديه إلى التساؤل عن مدى سلامة تفكيره، ومدى وطنيته أيضاً.

الفصل الخامس

«جمعية كيسينجر الخيرية»

كانت الرحلة بالطائرة من موسكو الى طهران في ٣٠ أيار ١٩٧٢، مصدر راحة كبرى بالنسبة الى الرئيس الأميركي ريتشارد م. نيكسون. ووفقاً لتعبير مستشاره لشؤون الأمن القومي آنذاك الدكتور هنري كيسينجر، فإن هذه الرحلة بدت بالنسبة إليهما بمثابة «الخروج من الأدغال». فقد أمضيا ثمانية أيام في الكرملين اعتبرها نيكسون «مطهراً فعلياً»، في مفاوضات شاقة مع السوفيات حول شروط معاهدة «سالت -١-» الهادفة الى الحد من أسلحة الدمار الشامل الاستراتيجية^(١). لكن ذلك الربيع تميّز بانتصار الولايات المتحدة في نهاية الأمر، على الرغم من «هجوم الفصح» الذي شنّته قوات «هانوي» ضد فيتنام الجنوبية، والذي لم يكن إيقافه متيسراً، إلا بعد قصف أميركي مكثف لفيتنام الشمالية، وتلغيم مرافئها. فالإجراءات التي اتخذها نيكسون، كانت مثيرة للجدل (وتسببت بإذلال شديد للاتحاد السوفياتي الذي كان السند الرئيسي لهانوي)، الى درجة أن زيارته الى موسكو ظلّت غير مؤكّدة حتى اللحظة الأخيرة.

في المقابل، بدت زيارة طهران لمدة ٢٢ ساعة، مريحة نسبياً، سيّما وأنّ جدول أعمالها يتضمّن المراجعة الاستراتيجية الدورية التي يستمتع كيسينجر عادة بإجرائها مع الشاه. لكن نظرة الشاه الى الأمور، كانت مختلفة. فقد أعدّ لهذه الزيارة بعناية شديدة، واهتمّ بأدق التفاصيل، كما لو كان الأمر متعلقاً بحملة عسكرية كبرى، إذ تضمّن جدول الأعمال، جولتين من المحادثات، فضلاً عن عشاء رسميّ وغداء مصغّر. كان كلّ من نيكسون والشاه يعرف ماذا يريد، وكانا يدركان أن رغباتهما متشابهة. فقد كان نيكسون مصمّماً على

إخراج الولايات المتحدة من الهند الصينية، وعلى إيجاد قوى إقليمية في آسيا قادرة على الدفاع عن مصالحها الخاصة (وعن المصالح الأميركية أيضاً)، في مواجهة الشيوعية من دون الاضطرار الى نشر قوات أميركية في المنطقة.

بدا آنذاك أن ما أصبح يُعرف لاحقاً باسم «مبدأ نيكسون»، قابل للتطبيق أساساً على إيران. فمع نهاية العام ١٩٧١، تخلّت بريطانيا المنكفئة على نفسها، عن وجودها التاريخي القديم في شرق قناة السويس. واعتبر الشاه أن بلاده هي القوة القادرة على ملء الفراغ وضمان الاستقرار في الخليج الفارسي الذي يتدفق عبره، ثلثا واردات العالم من النفط. وفي الواقع، كان من المؤكد أن يؤدي اضطلاع طهران بمثل هذا الدور، الى إثارة استياء المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في الخليج، فضلاً عن العراق، تلك الدولة الراديكالية المغرورة التي تتمتع بثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم، وتسعى الى لعب دور إقليمي يوازي أهميتها النفطية. وقد أشار مقال فيه الكثير من بُعد النظر، ونشرته مجلة «هاربر»، الى أن هذه السياسة الأميركية الجديدة، تعني تزويد الشاه بما رفضت إدارات أميركية سابقة أكثر احتراًساً، إعطاءه إياه (أي منحه ما يشاء من الأسلحة المتطورة والتدريب). فأسعار النفط الخام عادت الى الارتفاع بعد طول تدنٍّ، وبات الشاه يمتلك الأموال التي يحتاج إليها لتنفيذ نزواته العسكرية.

عندما سأل السفير الإيراني لدى واشنطن، أمير أصلان أفشار، الشاه عما إذا كان نيكسون قد منحه ما يريد خلال زيارته لطهران، كان الجواب «نعم». لقد حصلت على أكثر مما أردت ومما توقعت أيضاً»^(٢). وفي الواقع، شكّلت هذه الزيارة مؤشراً على مدى خطورة تحقق أحلام كل من الشاه وملاً مصطفى البرزاني، قائد أكراد العراق. فقد أسهم نيكسون من دون قصد، في إسقاط الشاه وانعدام الاستقرار المزمّن في الخليج، من خلال تشجيع الميول الاستبدادية لدى العاهل الإيراني، ونهمه الدائم للأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية. وقد أفضى تضافر هذين العاملين، الى إنهاك الاقتصاد الإيراني وزعزعة الثقة بالشاه، الأمر الذي أدّى بالتالي، الى تعبيد الطريق أمام الثورة الإسلامية التي قادها آية الله روح الله الخميني بعد سبع سنوات.

قرّر الرئيس الأميركي أيضاً، المضي في سياسة إرضاء الشاه، من دون التبصّر كثيراً في عواقب سياسته هذه. فوافق على تقديم مساهمة صغيرة في

تمويل تمرد البرزاني المزمّن على بغداد، وتحديده المستمر لها، مع أن هذا القرار شكّل تراجعاً مفاجئاً عن سياسة قديمة دافعت عنها الولايات المتحدة طويلاً بعناد. وفي السياق نفسه، حكم نيكسون على الأكراد بتلقّي أسوأ هزيمة في تاريخهم، الأمر الذي أدّى الى اختتام عقود طويلة تميّزت بصعود نجم البرزاني داخل الحركة القومية الكردية.

تمكّن جورج و. بال، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الأميركي استدعاه البيت الأبيض للمساهمة في محاولة أخيرة فاشلة سلفاً، لإنقاذ الشاه من ورطته في العام ١٩٧٨، من تحديد الأوعية التي أسفرت عن وقوع الكارثتين المترابطتين. ففي تقرير أعدّه بال، قال «ما أن كرّسناه (أي الشاه)، حامياً لمصالحنا في الخليج الفارسي»، إبان زيارة نيكسون الى طهران، «حتى أصبحنا معتمدين عليه كلياً. فقد تصرفنا كما لو أن إيران قوة عظيمة موازية لأميركا»^(٣). وفي الواقع «فإن تأثير حليفنا على السياسة الأميركية بات قوياً الى درجة أنه (أي الشاه)، لم يبذل أيّ جهد لإبلاغ شريكه الأميركي الأضعف، بأن المشروع شارف على الانتهاء». بهذه العبارات وصفت ما جرى، «لجنة التحقيق في نشاطات أجهزة الاستخبارات» التي شكلها الكونغرس الأميركي برئاسة السناتور الديمقراطي عن ولاية نيويورك أوتيس ج. بايك، إثر الاستياء العام الذي ساد الولايات المتحدة بعد فضيحة ووترغيت التي أرغمت نيكسون على الاستقالة من منصبه في شهر آب من العام ١٩٧٤^(٤). وقد قامت هذه اللجنة في العام ١٩٧٥، بتفحص وثائق سرية تتعلق بالعمليات السرية التي نفذتها الاستخبارات الأميركية في عهدي نيكسون وفورد.

تضمّن التقرير السري الذي أعدته «لجنة بايك»، عرضاً دقيقاً وإن كان موجزاً، للعمليات السرية الأميركية في العالم، بدءاً من أنغولا ووصولاً الى كردستان. وهذا التقرير، الذي تمّ تسريبه في العام ١٩٧٦، يكشف كيف أن الشاه، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، حثّ البرزاني في البداية على استئناف القتال ضدّ العراق، ثمّ تعمّد حرمان الأكراد ممّا يحتاجون إليه من أسلحة للانتصار. وعندما حصل الشاه في شهر آذار من العام ١٩٧٥، على ما يريد من العراق، تخلّى عنهم فجأةً ومن دون أن تبدي واشنطن أي اعتراض، وتركهم تحت رحمة بغداد. وخلص تقرير اللجنة الى أن الأكراد لم يكونوا سوى «ورقة» بالنسبة الى طهران وواشنطن، و«أداة فريدة ومفيدة، لإضعاف

قدرة العراق على القيام بمغامرات سياسية دولية». وعلى الرغم من الصدمة الكبرى التي أحدثها تسريب هذا التقرير بعد وقت قصير على إعداده، إلا أنه تجنّب الخوض في الدوافع المتناقضة للأطراف المختلفة، والالتباسات، والحسابات الخاطئة، والتي جعلت من «المثال الكردي» حالة نموذجية لتعريف الخيانة والخداع في السياسة الدولية.

مثلت القرارات الجذرية التي اتخذت في طهران، تراجعاً مهماً عن السياسة الأميركية المعتمدة منذ زمن بعيد والقاضية بعدم تشجيع الشاه على السعي الى تحقيق طموحاته العسكرية والجيوسياسية. ونجح العاهل الإيراني أيضاً، في دفع واشنطن الى التخلي عن معارضتها التقليدية لتقديم أي مساعدة للبرزاني في قتاله ضد الحكومة العراقية. ولم يشر التقرير المفصّل (الواقع في ٤٣ صفحة)، الذي تلقته وزارة الخارجية عن نتائج زيارة نيكسون الى طهران، الى أي اقتراح بمساعدة البرزاني (على أي حال، فإن كسينجر ما كان ليطلع منافسه وزير الخارجية ويليام ب. روجرز، والذي عمل دوماً على إضعافه الى أن حلّ مكانه في الخارجية في العام التالي، على هكذا اقتراح)^(٥).

وعلى جاري عاداته في التكتّم على جميع الأمور، امتنع كسينجر عن تحديد متى بدأ يفكر في مساعدة الأكراد. لكن دايفيد كيمحي، أحد أهم ضباط الاستخبارات الإسرائيلية آنذاك، أشار الى أنه «تمّ إطلاع كسينجر باستمرار» على الجهود الإسرائيلية والإيرانية المبذولة «لتشجيع البرزاني ودعمه»، قبل أن «ننجح في إقناعه بالانضمام إلينا»، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الأميركية^(٦).

الوثائق الرسمية التي كشف النقاب عنها حتى الآن، تشير فقط ببساطة، الى أن الشاه طلب من نيكسون وكسينجر، إقامة صلة مع البرزاني، وأنهما أصدرتا الأوامر اللازمة لذلك. فهذه الانعطافة السياسية، كانت حادة الى درجة أن كسينجر أحاط العملية بسرية مطلقة، وأخفاها عن وزارة الخارجية أيضاً، لأنها ومسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي)، أوصوا ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث السابقة، بعدم الاستجابة الى اقتراحات الشاه وإسرائيل، بشأن تقديم مساعدات أميركية الى الأكراد. وفي الواقع، فإن كسينجر أيد قبل ثلاثة أشهر من الزيارة، قراراً اتخذته وزارة الخارجية برفض اقتراحات مشابهة^(٧). وكان التحوّل السياسي الذي قام به نيكسون، سرّياً الى

درجة أن مدير (السي. آي. إي)، ريتشارد هيلمز، أمر في شهر آب من العام ١٩٧٢، رئيس محطة الوكالة في طهران، آرثور كالاهاان، بعدم إطلاع السفير جوزف فارلاند عليه. وكان هذا الإجراء منطقياً، سيما وأن وزير الخارجية روجرز يجهل بدوره ما يجري مع الأكراد^(٨).

نظرة واشنطن القديمة الى العراق على أنه دولة مصطنعة، شكّلت أساس هذا التحوّل السياسي. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عمدت بريطانيا الى ضمّ ولاية الموصل العثمانية والتي يمثّل الأكراد أغلبية سكّانها، الى الجنوب العراقي ذي الغالبية العربية، لحماية مصالحها النفطية في منطقة كركوك. وفي البداية، رفضت واشنطن الاعتراف بالدولة العراقية التي أقامها البريطانيون، ولم تعترف بها إلا بعد عقد كامل من الزمن، إثر موافقة لندن على منح شركات النفط الأميركية حصّة في حقول كركوك. ومنذ تلك الحقبة، بات الاحترام الصارم للحدود الدولية جزءاً أساسياً من السياسة الأميركية القاضية بالدفاع عن استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها. وصارت واشنطن تشتبه في أي أمر قد يؤدي الى منح الأكراد في أي منطقة، قدراً من الحكم الذاتي. ودعمت الإدارات الأميركية المتعاقبة، حكومات إيران وتركيا والعراق في مواجهة الأكراد، وغضّت النظر عن جهودها الحثيثة لقمع أقليّاتها الكردية أو تدويرها (ولعب الإهمال البيروقراطي دوره أيضاً، سيما وأن وزارة الخارجية الأميركية لم تبلور يوماً سياسة شاملة تنظر الى الأكراد على أنهم مجموعة إثنية كبرى ومتميّزة. بل اعتبرت، وسائر وزارات خارجية الدول الغربية، أن تركيا جزء من أوروبا، وأن إيران والعراق جزء من الشرق الأوسط، وأن الأكراد في كل من هذه البلدان الثلاثة، ليسوا سوى أقليّات مضطّهدة تثير الاضطرابات بين حين وآخر).

حتى اليوم، لم يتّضح بعد الى أي مدى فكّر نيكسون وكسينجر في عواقب التخلّي عن هذه السياسة. لكن ملاحظة كيمحي تشير الى أنهما كانا يفكّران جدّياً في هذا الأمر، قبل لقاء الشاه في طهران، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية. وفي ظلّ عدم الكشف عن أيّ من محاضر المحادثات التي أجراها الرئيس الأميركي مع شاه إيران، فإن السؤال عما كان نيكسون وكسينجر يعرفانه عن الأكراد، أو يهتمّان بمعرفته أصلاً، قبل زيارة طهران، يظلّ مطروحاً. فبعد عقدين من الزمن، قال نيكسون في ما يشبه الاعتراف بالإهمال

وإبداء الندم، «لم نكن نعرف الكثير عن الأكراد. كنا نعتقد أنهم إحدى القبائل الجبلية»^(٩). لكن هيلمز الذي عينه نيكسون سفيراً في طهران بعدما أقاله من إدارة وكالة الاستخبارات المركزية في مطلع العام ١٩٧٣، يرى أن هذا التقييم يجانب الحقيقة والواقع. فهو يشدد على أن «الوكالة كانت تعرف الكثير عن الأكراد، بفضل رئيس محطتها في طهران (كالاهان)، والذي كان أيضاً خبيراً في شؤون الشرق الأوسط»^(١٠). وعلى الرغم من أن عدم نجاح الرئاسة الأميركية في الاستفادة من معلومات أجهزة الاستخبارات، يمثل مصدراً تقليدياً للإحباط بالنسبة إلى «السي. آي. إي»، إلا أن هيلمز يرى بأن «نيكسون وكسينجر سعيا في الواقع إلى إرضاء الشاه، ولم يفكرا في عواقب هذا الأمر كثيراً». أما بالنسبة إلى المسؤول عن متابعة الشؤون العراقية في وزارة الخارجية آنذاك موريس دراير، فإن «كسينجر اعتبر الأكراد جزءاً من صفقة الأسلحة» مع إيران^(١١).

ثلاثة أحداث مهمة دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها حيال الأكراد. ويتمثل الحدث الأول في الاتفاق الذي وقّعه البرزاني وصدّام حسين في ١١ آذار ١٩٧٠، إثر وساطة قام بها الاتحاد السوفياتي المتحمّس لمصالحه حلفائه القدامى والجدد في العراق. فللمرة الأولى في التاريخ المعاصر، منح الأكراد حكماً ذاتياً. وعلى الرغم من أن منطقة الحكم الذاتي كانت صغيرة، وعلى الرغم من جميع الثغرات التي شابته هذا الاتفاق، إلا أنه سمح بوقف قتال متقطع استمرّ تسع سنوات وأنهك بغداد والأكراد معاً. ولهذا السبب بالذات، كان الشاه غاضباً. فقد سلّح البرزاني وأمدّه بالأموال اللازمة للقتال، من أجل إضعاف العراق فقط، ولكنه حجب عنه المساعدات اللازمة للانتصار في الحرب، مفضلاً الإقدام على خطوة طائشة أسفرت عن كارثة حقيقية في ٢٠ كانون الثاني من ذلك العام. وعلى الرغم من أن الأكراد لم يستشيروا الشاه قبل الموافقة على اتفاق الحكم الذاتي، إلا أنه لم يفاجأ به إطلاقاً^(١٢). فقبل عقد هذا الاتفاق رسمياً، أسرّ الشاه إلى وزير بلاطه أسد الله علم بأنه يخشى من أن «يتمكّن العراق من حشد جميع قوّاته على الحدود مع إيران»^(١٣).

عندما شجّع الشاه البرزاني على استئناف القتال حتى إقرار الحكم الذاتي لأكراد العراق، خاطر في إثارة طموحات مماثلة وخطرة، لدى أكراد تركيا

وإيران. لكن العاهل الإيراني أساء فهم هذا التناقض، واعتبر أن دعم البرزاني يرضي أكراد إيران ويساعد على تهدئتهم. وفي الواقع، فإن كل ما سعى إليه الشاه، هو مواصلة إضعاف خصمه الرئيسي، أي العراق. وفي هذا الإطار، كان أكراد العراق، أداة يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف، والاستغناء عنها عند الضرورة. وكان الشاه يريد من الأكراد أن يستأنفوا القتال لإضعاف بغداد، وهذا ما تحقق في شهر آذار من العام ١٩٧٤، بفضل نيكسون وكسينجر إلى حد بعيد.

تقاطعت رغبة الشاه هذه، مع رغبة مماثلة لدى الإسرائيليين الذين يسعون دوماً إلى إبعاد العراق عن النزاع العربي-الإسرائيلي. لكن الشاه كان يدرك أن البرزاني لا يثق به، سيما وأنها يعرفان بعضهما منذ زمن بعيد ففي شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٦، قضت القوات الإيرانية على جمهورية مهاباد التي أقيمت لفترة وجيزة في كردستان، وحصل البرزاني آنذاك على رتبة جنرال، بسبب دوره في الدفاع عن هذه الجمهورية. وبعدها ببضعة أشهر، طارد جنود الشاه قوات البرزاني الضئيلة العدد، أثناء الانسحاب الأسطوري الذي تنقل خلاله ما بين أراضي إيران، ثم العراق، فتركيا، قبل أن يعود إلى إيران مجدداً، ودفعه إلى قضاء ١١ سنة في منفاه غير السعيد في الاتحاد السوفياتي. وكان الشاه يدرك مدى ثقة البرزاني العمياء بالولايات المتحدة، ويأمل في ضمان تأييد واشنطن لفكرة إعادة إشعال التمرد الكردي، للتغلب على شكوك ملام مصطفى بنوايا إيران. فقد أوقع البرزاني نفسه في الفخ، من خلال إلحاحه الدائم على العاهل الإيراني والإسرائيليين لفتح قناة اتصال مباشر ما بين الأكراد والولايات المتحدة، وهو أمر سعى الشاه دوماً إلى تحقيقه على الرغم من الرفض الأميركي الدائم الذي لقيه.

لكن الحرب الباردة، أنقذت الشاه مجدداً من ورطته. ففي العام ١٩٤٦، أسهم الدعم الأميركي للعاهل الإيراني خلال أول أزمة في ذلك الصراع العالمي الذي استمر على مدى نصف قرن، في وقف خطر التوسع السوفياتي، وفي إعادة مقاطعتي أذربيجان وكردستان إلى السيادة الإيرانية، بعد انهيار الجمهورية التي أقيمت في كل منهما بدعم من موسكو. فالحدث المهم الثاني الذي أسهم في تغيير السياسة الأميركية تجاه الأكراد، تمثل في «معاهدة الصداقة والتعاون» التي وقعتها الإتحاد السوفياتي مع العراق لمدة ١٥ سنة، في ٩ نيسان ١٩٧٢،

في بغداد. وفجأة، بات بإمكان الشاه لعب ورقة التنافس القائم بين القوتين العظميين، بسهولة، سيّما وأن السوفيات وقّعوا في وقت سابق، معاهدات مماثلة مع كل من مصر وسوريا. فقد كانت واشنطن قلقة أيضاً من تعاظم قدرة موسكو على الضغط على المملكة العربية السعودية القليلة السكّان، وعلى الإمارات النفطية الخليجية والعاجزة عن حماية نفسها. لذلك رأى كسينجر ضرورة دعم الشاه وتبني تحليله للحرب الباردة.

بعد يوم على مغادرة نيكسون طهران عائداً الى بلاده، أسرّ الشاه الى «علم» قائلاً إن كسينجر «يقدرّ عالياً استقرار الأوضاع في إيران، والمسؤوليات التي نضطلع بها في الخليج الفارسي». وأضاف الشاه أن كسينجر يرى أن «الروس تمادوا كثيراً في علاقاتهم مع العراق، وأنه لا بدّ من فعل شيء لوقف اهتراء الوضع...»^(١٤).

بعد بضع سنوات، قال كسينجر «كانت استراتيجيتنا واضحة، وتقضي بإضعاف أي بلد مرتبط بالاتحاد السوفياتي». لذلك، وبما أن «السوفيات أقاموا علاقات عسكرية مع العراق، بتنا مستعدين لتقبّل فكرة مساعدة الأكراد»^(١٥). هذا ما كان الشاه يأمل بالضبط حصوله. فعلى مدى العقد السابق، أسهمت المساعدات التي قدّمها الى الأكراد سرّاً بواسطة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، في دفع بغداد اليائسة الى اتّخاذ قرار بعقد هذه المعاهدة مع السوفيات (في المقابل، قرّرت موسكو التخلّي عن موقفها القديم القاضي بدعم الأكراد في مطالبتهم بالحكم الذاتي، الأمر الذي استفاد منه الشاه بطريقة غير مباشرة). لكنّ العاهل الإيراني، بدا قلقاً جداً من الانعكاسات المحتملة للمعاهدة التي عقدها العراق مع الإتحاد السوفياتي، واعترف بوجود أوجه شبه كثيرة بين النفوذ الأميركي في إيران، ووجود آلاف الخبراء العسكريين والتقنيين الأميركيين في بلاده، والنفوذ السوفياتي المستجدّ في بغداد، والتدفّق المنتظر للخبراء السوفيات عليها. ولم يكن من باب المصادفة، أن يتزامن توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية-العراقية، مع قيام رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك غولدا مثير التي تؤيّد بشدّة دعم البرزاني انطلاقاً من دوافع خاصّة بإسرائيل، بإحدى زياراتها السريّة الى طهران للقاء الشاه^(١٦). ففي أقلّ من عقد واحد من الزمن، ازداد النفوذ الإسرائيلي في واشنطن وطهران، على نحو لا مثيل له سابقاً.

هكذا نجح الشاه في خداع حلفائه الأميركيين والإسرائيليين مستفيداً من

عداء واشنطن للشيوعية، ومن عداء إسرائيل للعرب، لتبرير ضرورة الدعم الأميركي للأكراد الذين ساعدوا في إشغال العراق عن الدولة اليهودية. فعلى امتداد سنوات الحرب الباردة، لم تكن إسرائيل سعيدة، إلا عندما يختلف حماتها الأميركيون مع الكرملين. أما بالنسبة الى كل من نيكسون وكيسينجر، فإن دعم سياسة الشاه، كان يعني إمكان تطبيق «مبدأ نيكسون» في منطقة حساسة، فضلاً عن بيع إيران أسلحة أميركية بمليارات عدّة من الدولارات. ولم يتجاوز مجموع المساعدات الأميركية للأكراد ما بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٥، حدود ١٦ مليون دولار، أنفق معظمها على شراء أسلحة سوفياتية استولت عليها إسرائيل خلال «حرب الأيام الستة» في العام ١٩٦٧^(١٧). وتولّى جهاز الاستخبارات الإيرانية «السافاك» الذي أشرف بدقة على المساعدات المخصّصة للبرزاني (الى درجة أن رواتب مقاتلي «البشمركة» كانت تدفع بالريالات الإيرانية)، مهمة إيصال المساعدات الأميركية كلّ شهر الى أكراد العراق^(١٨).

يتهم زعماء أكراد العراق، مدير السافاك نعمة الله نصيري وغيره من كبار الضباط الإيرانيين الجشعين، باقتطاع نسبة معينة من المساعدات الأميركية لأنفسهم. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات لم تكن مهمة، بل بدت ضئيلة قياساً الى ما يقدمه الشاه من أموال وموادّ غذائية وأسلحة وعتاد وجنود، إلا أن أهميتها تمثّلت في تكريس اقتناع البرزاني بوجود ضمانات أميركية فعلية لأكراد العراق، وترسيخ هذه الأوهام الخطرة في ذهنه.

الحدث الثالث الذي أسهم في دفع واشنطن الى تغيير سياستها حصل غداة عودة نيكسون وكيسينجر الى واشنطن. فقد أمّمت بغداد «شركة نفط العراق» التي تملكها شركات نفط بريطانية وهولندية وأميركية وفرنسية، منذ زمن بعيد. لكن هذه المصادفة السعيدة بالنسبة الى كل من الشاه وأكراد العراق والأميركيين، شكّلت خطوة مهمة في سياق عملية إطاحة هيمنة الشركات النفطية الغربية على الشرق الأوسط، في عقود بات فيه اسم «منظمة البلدان المصدّرة للنفط» (Organization of Oil Exporting Countries) أو كارتل مصدّري النفط المعروف باسم «أوبك»، شائعاً في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا الأساس، فإن تأميم «شركة نفط العراق»، وقر ذريعة أخرى لكل من إيران والبرزاني والولايات المتحدة، لتبرير اتفاقهم، سيّما وأن لدى كل منهم أسباب

خاصة تدفعه الى التخوف من انعكاسات نجاح الإتحاد السوفياتي في اختراق إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط .

على أي حال، أثارت هذه السياسة جدلاً كثيراً الى درجة أن معارضيها داخل الإدارة الأميركية، وربما داخل وزارة الخارجية، عمدوا الى تسريب معلومات تفصيلية الى الصحافة بشأن حجم الدعم المالي الأميركي للأكراد (لكن ذلك لم يمنع وزارة الخارجية في عهد كيسينجر، من الإصرار على نفي وجود أي علاقة مع الأكراد، أمام الدبلوماسيين الأميركيين المرتبكين . وعلى سبيل المثال، أصرت واشنطن على نفي وجود هذه العلاقة أمام المسؤول السياسي في السفارة الأميركية في بيروت آنذاك، توماس كارولان الذي أصيب بارتباك شديد في البداية - قبل أن تثور ثائرتة ويشعر بالاشمئزاز - سيما وأن مصادره الحسنة الاطلاع، واظبت خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على مواجهته بأدلة ومعلومات تفصيلية عن حجم التورط الأميركي مع الأكراد بواسطة محطة «السي. أي. إي» في طهران^(١٩) . وبلغ هوس نيكسون بإبقاء ما يجري طي الكتمان، حدّ إرسال وزير الخزانة آنذاك جون ب. كونيالي الى طهران سرّاً لطمأنة الشاه وتأكيد عزم واشنطن على مواصلة البرنامج . وقد وصف تقرير «لجنة بايك» ذلك الاجتماع بين العاهل الإيراني والسياسي التكساسي في حزيران من العام ١٩٧٢، بأنه كان أشبه باجتماع «بين رجلي أعمال في صناعة النفط»^(٢٠) .

بعد عودة كونيالي من طهران، أبلغت «لجنة الأربعين» (Forty Committee) في الكونغرس والمكلفة بمراقبة العمليات السرية التي تنفذها أجهزة الاستخبارات الأميركية، بما يجري باقتضاب . وعلى الرغم من أن اللجنة لم تكن متطلّبة أو متشدّدة، إلا أنه لم يتمّ تزويد أعضائها بالملخص المعهود عن العملية والواقع عادة في صفحتين أو ثلاث، ولم تحصل، بالتالي، أي مناقشة حقيقية لهذه العملية، كما لم يتمّ التصويت عليها . وأشار «تقرير بايك»، الى أنه «طلب من أعضاء اللجنة، أخذ العلم بهذه العملية، في تقرير مقتضب تضمّن فقرة واحدة اشتملت على وصف موجز لها وعلى بعض المعلومات المتفرّقة» . وبعد انقضاء أربع سنوات، تمكّن محققو الكونغرس الذين نقّبوا في الملفات الخاصة بالعمليات السرية التي نفذتها الاستخبارات الأميركية، من العثور على الوثائق الخاصة بهذه العملية، ومن ضمنها مذكرة سرية أساسية

تحمل توقيع كيسينجر.

منذ البداية، أراد البرزاني زيارة واشنطن لمناقشة تفاصيل هذه العملية مع المسؤولين الرئيسيين في الإدارة الأميركية. فعلى الرغم من ثقته العمياء بالولايات المتحدة، إلا أنه كان خبيراً بالحياة والأشخاص الى درجة تدفعه للسعي الى لقاء محاوريه للتمكّن من تكوين رأيه الشخصي في كلّ منهم مباشرة. لكن كيسينجر رفض طلبه هذا بحجّة أن احتمال افتضاح أمر زيارته الى واشنطن، قد يؤدّي الى إطاحة العملية وإفشالها. وكان هذا الرفض، الأوّل في سلسلة طويلة من المواقف المشابهة التي رفضت خلالها الإدارة الأميركية استقبال البرزاني. وبما أنه معتاد على ترتيبات العمل السريّ وأجوائه، تجاوز ملاً مصطفى هذه الإهانة لكبريائه، وأرسل في شهر تمّوز من ذلك العام، ابنه ادريس، ووزير خارجيّته وأقرب مساعديه من خارج الدائرة العائلية الدكتور محمود عثمان، الى واشنطن، حيث التقيا «هيلمز»، ورئيس أركان البيت الأبيض الجنرال ألكسندر م. هيغ جونيور، وكبير مساعدي كيسينجر في مجلس الأمن القومي الكولونيل ريتشارد كينيدي.

في اللقاء الذي عقد في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي بولاية فيرجينيا، لم يحاول هيلمز خداع المبعوثين الكرديين. ويروي الدكتور عثمان أن هيلمز «قال لنا بوضوح إنه استقبلنا فقط لأن الشاه طلب من الحكومة الأميركية مساعدتنا»، وإن «هذا هو السبب الوحيد الذي دفع واشنطن الى مساعدتنا. وطالما أن الشاه مستمرّ في سياسته هذه، فإن الولايات المتحدة ستستمرّ بدورها في اتباع هذه السياسة». وأضاف المبعوث الكردي قائلاً: «شخصياً، لم أشعر بالارتياح الى هذه الزيارة. فقد ذهبت الى واشنطن، لأن البرزاني طلب مني ذلك. قمت بواجبي، لكنني لم اعتقد يوماً أن هذه العلاقة جدية لأنني كنت أعلم أن الأميركيين ليسوا مهتمّين إلا بالشاه، وأنهم غير منخرطين فعلياً في هذه العملية. لم يكن لدينا أي ضمانة، ولم أكن متفائلاً» (٢١).

غير أن البرزاني اعتبر أن ما تحقّق ليس سوى بداية. فقد أقام أخيراً، علاقات رسمية مع الولايات المتحدة بعد عقد من الزمن أمضاه وهو يقنع نفسه بأن الأميركيين الذين التقى بهم، وحتى الصحافيين منهم، ليسوا سوى مسؤولين حكوميين متنكرين لإخفاء حقيقة هويّاتهم، وبأنه مهما تكن الصلة

القائمة بين هؤلاء الأفراد والإدارة الأميركية واهية، إلا أنها قائمة وفعلية (٢٢). ووفقاً للصحافيين والزوّار الغربيين الذين استقبلهم البرزاني في تلك المرحلة، فإن ملاً مصطفى لم يكن مستاء من واقع أن القوة العظمى التي اعتقد أنه أقام علاقات معها، أي الولايات المتحدة، كانت غارقة في أتون حرب أيديولوجية في فيتنام، أدت الى إثارة الحركات القومية في العالم الثالث ضدّها، فضلاً عن قسم مهمّ من الرأي العام الأميركي. ويرى أحد أبرز مساعدي الجنرال البرزاني، الدكتور سامي عبد الرحمن، أن «ملاً مصطفى كان يحب الأميركيين بكل جوارحه» (٢٣). فهذا الإعجاب بالأميركيين بدأ قبل ثلاثة عقود عندما التقى البرزاني، مساعد الملحق العسكري في السفارة الأميركية في طهران آنذاك آرثي روزقلت ليلة عيد رأس السنة في العام ١٩٤٧ (٢٤). وحتى اليوم، ما زال الأكراد يتساءلون عن الأسباب التي جعلت البرزاني مأخوذاً كلياً بالولايات المتحدة، بل مبهوراً بها الى درجة دفعته الى إقناع نفسه وشعبه بأن واشنطن تمثل ضماناً حقيقية لجدية مخططات الشاه، على الرغم من تكاثر الأدلة المناقضة لهذه القناعة.

اليوم، يمكن القول بأن البرزاني كان ضحية نقاط ضعفه على المستوى الشخصي. فهو لم يتلقَ تعليماً عالياً، ولم تتجاوز مداركه حدود قناعاته البسيطة ومعرفته بطبيعة شعبه، الأمر الذي دفعه الى ربط مصير شعبه بسياسة دولة عظمى لا تبالي به، وقررت بعد طول تفكير، تقديم خدمة لأحد حلفائها الأساسيين على حساب الأكراد. وبصرف النظر عن جميع خطايا البريطانيين والأتراك والعرب والإيرانيين وعبوبهم، إلا أن ملاً مصطفى تعلّم مع الوقت، كيفية التعامل مع هذه الأطراف التي لم تكن بفظاظة الأميركيين الذين كوّن عنهم صورة مثالية على مرّ السنين. وعلى هذا الأساس، فإن خطيئة البرزاني الأساسية، تتمثل في عدم نضجه السياسي وفي افتقاره للحنكة اللازمة في السياسة الدولية، في حين كان كيسينجر يروج منذ العام ١٩٦٨، لنسخته المعاصرة من السياسة الواقعية المترنيخية (نسبة الى المستشار النمساوي الأمير كليمنس فون ميترنيخ الذي لعب دوراً مهماً في السياسة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، المترجم). فقد تصرّف ملاً مصطفى وفقاً لتصوراته الخاصة، وبالتالي فهو يتحمّل مسؤولية ما جرى له.

غير أن السؤال الذي يظلّ مطروحاً هو كيف يمكن لقائد مجرّب مثل

البرزاني، تجاوزت محناً كثيرة من ضمنها النفي الى الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، أن يثق بسهولة في دولة عظمى أخرى، من دون أن يعي على ما يبدو، أنها قد تعتمد الى ضمان مصالحها الخاصة، ولو على حسابه هو ومن دون الالتفات الى ما قد يصيبه؟ فمن المعروف في عالم العمليات السرية التي تشترك فيها قوى عظمى وأخرى صغيرة، أن الإعجاب الذي قد تكنه القوة الصغيرة للقوة العظمى، يشكّل مصدر خطر مؤكّد بالنسبة إليها. لكن تجربة البرزاني بالذات، تثير تساؤلات عدة، لا سيّما في ظل وجود قناعة عامة بأنه لا يعقل ألا يكون ملاً مصطفى قد تساءل عن حقيقة دوافع الولايات المتحدة لمساعدته. فالزوّار الأجانب الذين التقوه، لم يصدّقوا أنه بالسذاجة التي يظهرها، واعتبروا أن العديد من المواقف التي اتخذها، مثل اقتراح جعل كردستان الولاية الأميركية الحادية والخمسين، أو اقتراح منح الشركات الأميركية نصف حقول نفط كركوك، إنما كانت نابعة من حسابات تكتيكية.

لكن من المؤكّد أن البرزاني لم يسافر كثيراً الى الخارج، ولم يزر غير الاتحاد السوفياتي ورومانيا وإيران وإسرائيل، وبالتالي لم يكتسب أي ثقافة جيوسياسية وكان يفتقر الى الخبرة السياسية اللازمة لفهم سياسات العواصم الكبرى في العالم. ومهما يكن من أمر البرزاني، إلا أن الزوّار الأجانب الذين التقوه، رأوا فيه واحداً من أصلب الزعماء القوميين الذين صادفهم، وقارنوه بالسيدة مثير التي تجاوزت مثله العديد من المحن على مدى نصف قرن، في ظلّ ظروف صعبة جداً.

وحتى إذا افترضنا أن البرزاني كان يعي المخاطر الناشئة عن تورّطه مع الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن القول أنه مع حلول العام ١٩٧٢، اضطرّ الى المضي في سياسته هذه بسبب عدم وجود أي خيارات أخرى لديه. فالأجواء الإيجابية التي نشأت بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي في العام ١٩٧٠، لم تستمرّ طويلاً. فمع حلول ربيع العام ١٩٧٢، تدهورت العلاقات مع بغداد بسرعة إثر محاولتي اغتيال استهدفتا البرزاني، وبسبب اقتناع ملاً مصطفى بأن حزب البعث الحاكم لا يعتزم احترام اتفاق الحكم الذاتي. فبدلاً من الشروع في إحصاء السكان وفقاً لما نصّ عليه الاتفاق، عمدت السلطات العراقية الى تهجير الأكراد من كركوك وغيرها من المراكز النفطية المهمة، وقامت بتوطين عائلات عربية في هذه المناطق، ومنحتها أخصب الأراضي الزراعية الكردية.

مما لا شك فيه، أن علاقات البرزاني مع الشاه والولايات المتحدة، أسهمت في دفعه الى رفض عرض عراقي جديد بتقاسم عائدات نفط كركوك في العام ١٩٧٣. لكن ملاً مصطفى لم يرفض هذا العرض فوراً، سيما وأن بعض الزعماء الأكراد حاولوا إقناعه بقبول هذا العرض، ولو على سبيل التجربة. ورأى هؤلاء الزعماء لاحقاً، أنه على الرغم من جميع عيوب اتفاق الحكم الذاتي وثمراته، إلا أنه كان سيسمح بتجنيب الأكراد الهزيمة التي منيوا بها في شهر آذار من العام ١٩٧٥، والتورط في الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت بعد خمس سنوات^(٢٥). لكن البرزاني تعرض لضغوط كبيرة ومتواصلة من شاه إيران، لدفعه الى رفض العرض العراقي المعدل والذي تضمن استجابة لبعض المطالب الكردية. وظل البرزاني متردداً في رفض هذا العرض، حتى اللحظة الأخيرة. لكن الأمور سلكت طريق الحسم في شهر آذار من العام ١٩٧٤، بعد إعلان بغداد تقليص نطاق اتفاق الحكم الذاتي، وعزمها على تطبيقه خلال أسبوعين، شاء الأكراد أم أبوا. ومنذ تلك اللحظة، أدرك الجانبان أن استئناف القتال بات محتمماً، وشرعا بإعداد العدة لذلك.

لم يشرك البرزاني أيّاً من زملائه وأعوانه في عملية صنع القرار قبل أو أثناء أو بعد انهيار انتفاضته مباشرة في العام ١٩٧٥. وفي الواقع، لم يتمكن ملاً مصطفى من الخروج عن صمته والدفاع عن قضيته علناً على أمل اجتذاب دعم إدارة جيمي كارتر، إلا بعد حفل تنصيب الرئيس الأميركي الجديد في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٧. ففي شهر شباط من تلك السنة، بعث البرزاني، الذي كان يعيش آنذاك منفياً في منطقة قريبة من واشنطن ومجلاً بالعار بعد هزيمته ويعاني من سرطان في الرئة بلغ مرحلة متقدمة، بمجموعة من الرسائل الى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ أكد فيها أنه لو علم المشرّعون الأميركيون بالخداع الذي تضمنه الاتفاق الأصلي المعقود في العام ١٩٧٢ مع الإدارة الأميركية «لكانوا إما عارضوه، وبالتالي تركونا أحراراً في اعتماد الخيارات الأخرى المتاحة أمامنا (ومن دون أن يتسببوا بأي ضرر لنا)، أو أيّدوه وبالتالي لكانوا منعوا عندئذ خيانة الأكراد»^(٢٦).

وفي رسالة بعث بها البرزاني الى كارتر في الشهر نفسه، أكد أيضاً أن الوعود الأميركية التي تلقاها قبل خمس سنوات، هي التي منعت من عقد اتفاق مع بغداد «يؤذي المصالح الأميركية ويتسبب بمشكلات لجيران العراق»^(٢٧).

ومضى قائلاً «كان بإمكانني تفادي هذه الكارثة التي لحقت بشعبي، لو لم أصدق وعود أميركا». وأشار الى أن «الضمانات» التي تلقاها من «أرفع المسؤولين الأميركيين»، أقنعتته بأن التعاون مع إيران والولايات المتحدة، سيساعده على تحقيق الحكم الذاتي للأكراد وإقامة الديمقراطية في العراق. وبصرف النظر عن مدى صحة هذه المبررات، إلا أنها أصبحت، مع مرور الزمن، حقائق مؤكدة بالنسبة الى معظم أكراد العراق.

عند إمعان النظر في ما جرى من أحداث، يمكن القول إن توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية-العراقية في العام ١٩٧٢، شكّل منعطفاً حاسماً. فللمرة الأولى حصلت بغداد بموجب المعاهدة، على ما تفتقر إليه من أسلحة ومعدّات عسكرية حيوية. كذلك، أدت المعاهدة إلى دفع البرزاني للوقوع في الفخ الذي نصبت له إيران والولايات المتحدة. وما أن تمّ توقيع هذه المعاهدة، حتى عمدت موسكو الى قطع ما تبقى من مساعدات كانت تقدّمها إلى البرزاني، وبدأت بتزويد العراق بكميات ضخمة من القاذفات والمقاتلات الحربية، والمدفعية البعيدة المدى، والمروحيات العسكرية وغيرها من الأسلحة الحديثة. فالاتحاد السوفياتي الذي هدّد في العام ١٩٦٣، بإثارة مسألة «الإبادة الجماعية» التي يتعرّض لها أكراد العراق، في الأمم المتحدة، بات يفضل إقامة علاقات جيّدة مع العالم العربي عموماً، ومع دولة علمانية وغنيّة بالنفط، مثل العراق خصوصاً. وتفاقت عزلة البرزاني بعد إعلان الشيوعيين العراقيين الذين تضمّ صفوفهم العديد من الأكراد، تأييدهم للحكومة. وبدأ أن أيام حرب العصابات قد ولّت بعد حصول بغداد على المروحيات العسكرية الضرورية لمكافحة هذا الأسلوب القتالي.

بصرف النظر عن حدود المساهمة الأميركية في مساعدة الأكراد، إلا أنها بدت بالنسبة إليهم أفضل من الاعتماد كلياً على الشاه. وعلى أي حال، فقد تمكّن البرزاني بفضل المساعدات الإيرانية التي تلقاها في الماضي، من السيطرة على مناطق شاسعة من شمال العراق وعلى نحو متقطع منذ العام ١٩٦١، ومن الصمود في مواجهة «خمسة أنظمة وتسع حكومات» تعاقبت في بغداد، على حدّ تعبيره. لكن بعض الأكراد يعتقد أن البرزاني أدرك بحدسه كمقامر منذ العام ١٩٧٢، أن اللعبة شارفت على الانتهاء حتى بالنسبة إلى رجل مثله بلغ الثامنة والستين من العمر وهو يحتفظ بصحة جيّدة وذهن متوقّد. وإذا كان

الأمر فعلاً على هذا النحو، يمكن القول عندئذ إن الدور الأميركي، وعلى الرغم من جميع شوائبه التي تنبه إليها الدكتور عثمان أثناء زيارته إلى واشنطن في شهر تموز من العام ١٩٧٢، صبّ في النهاية في مصلحة الأكراد. ففي العام ١٩٧٣، قال البرزاني لمراسل صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية جيم هوغلاند، «نحن لا نشق بالشاه، بل بأميركا. فالولايات المتحدة دولة أعظم من أن تخون شعباً صغيراً مثل الأكراد». لكن في شهر آذار من العام ١٩٧٥، بدأ البرزاني بالتسليم بحجم الخطأ الذي ارتكبه وأحال جميع إنجازات حياته إلى رماد. فقد أخبر هوغلاند الذي ذهب إلى كردستان لتغطية أخبار انهيار الأكراد، أن «الحكومة الأميركية لم تقدّم لنا أي ضمانات رسمية، لكننا اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا أبداً. لقد أدركنا الآن، كم نحن مخطئون»^(٢٨).

ثقة البرزاني الكبيرة بالولايات المتحدة، تشكل في جانب منها، ردة فعل وتعبيراً عن خيبة أمله من كل ما هو روسي، بعد كل المعاناة والمحن التي تعرّض إليها أثناء الإحدى عشرة سنة التي قضاها منفياً في الاتحاد السوفياتي. وإلى جانب ذلك، فقد كان لشقيقه الأكبر الشيخ أحمد، تأثير كبير عليه. وقد نصحه الأخير بالسعي إلى إقامة صلات مع الولايات المتحدة^(٢٩). ويؤكد أحد كبار مساعديه، محسن ديزائي، أن البرزاني «كان مقتنعاً بأنه لا يمكن فعل أي شيء في الشرق الأوسط أو في معظم أنحاء العالم، من دون دعم الولايات المتحدة»^(٣٠). ويؤكد الدكتور عثمان بدوره، أن «الجنرال برزاني كان يرى أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الرئيسية في العالم. وتبين لاحقاً أنه لم يكن مخطئاً في اعتقاده هذا»^(٣١).

حتى النهاية، ظلّت تفاصيل وحدود الالتزام الأميركي بالأكراد، سرّاً لا يعرفه سوى أفراد عائلة ملا مصطفى وبعض كبار مساعديه. لكن الاعتقاد الشائع في المعسكر الكردي، كان يؤكد وجود علاقة ما مع الولايات المتحدة. ويرى مؤرّخ كردي أنه «في الواقع، لم يكن بمقدور أي شخص مسيس في الشرق الأوسط، أن يتصور أن الشاه قد يقدم على مثل هذا المشروع المالي والعسكري المهم في كردستان، من دون إجراء أي نوع من المشاورات، مسبقاً مع الإدارة الأميركية»^(٣٢). وعشيّة تجدد القتال الشامل بين الأكراد وقوات بغداد في شهر آذار من العام ١٩٧٤، جادل بعض الكوادر الكردية الحذرة طويلاً، البرزاني والمقرّبين منه في جدية الضمانات التي تلقوها بشأن حصول

الأكراد على المساعدات الخارجية اللازمة^(٣٣).

لكن البرزاني وابنه إدريس والدكتور عثمان، اكتفوا بتأكيد وجود ضمانات كافية، من دون إعطاء أي تفاصيل أخرى. ولم يكلف أيّ منهم نفسه عناء الاستماع إلى الدعوات الملحة للالتزام الحذر. وظلّ البرزاني مقتنعاً بأن الولايات المتحدة «لا تستطيع كقوة عظمى أن تتخلى عنا، بعد أن وافقت على إقامة علاقات معنا»، إلى أن فات الأوان. وفي الرسالة التي بعث بها إلى كارتر في العام ١٩٧٧، اعترف البرزاني بطريقة غير مباشرة، بعدم وجود أي ضمانات أميركية خطية للأكراد. ففي أحد المقاطع، قال إن الأكراد «التزموا بتعهداتهم الشفهية المعقودة مع الولايات المتحدة وإيران». وذكر في مقطع آخر أن الأكراد «أمّنوا... بصلاية التعهدات الأميركية، سواء أكانت شفهية أم خطية»^(٣٤).

لكن البرزاني كان يدرك، استناداً إلى المفاوضات العديدة التي خاضها مع بغداد، أن التعهد الشفهي لا يمثل ضمانات رسمية مثل التعهد الخطي. وفي مجتمع ذي عقلية قانونية مثل المجتمع الأميركي، فإن وجود تعهد خطي ربما كان دفع الإدارة الأميركية إلى الالتزام به لتفادي الإحراج الذي سينشأ في حال اقتضاح أمرها. وللحقيقة، ففي قرن شهد قيام العديد من أقوى هذا العالم، بتمزيق أفضل المعاهدات على الصعيد القانوني وأدقها، لا بدّ من التساؤل عما إذا كانت أي معاهدة رسمية ستمنع الشاه من التخلي عن الأكراد؟ فعدم وجود أي وثائق ملزمة للأطراف المعنية، يعود إلى ميول كسينجر «الميتريخية» لتمويه وتغطية أعماله، من جهة، وإلى ميل البرزاني لتصديق رغباته واعتبارها حقيقة ثابتة، من جهة أخرى. لكن البرزاني كان مخطئاً في ميله هذا الذي أسفر عن نتائج مأساوية، وعاش ليعترف بأسوأ خطأ ارتكبه في حياته. فقد تعرّض لإذلال شديد، إذ اضطرّ إلى قضاء آخر سنوات حياته منفياً في إيران، ثم الولايات المتحدة، وعاجزاً عن فضح الذين خانوه وإدانتهم. وفي أواخر حياته، لم يكن أمامه سوى القول بما يشبه السخرية «أمل ان ينتهي أمري في بكين حتى أتمكّن من قول كل ما أريد عن السوفيات والأميركيين»^(٣٥). وعلى أي حال، فقد احتلّ البرزاني موقعاً خاصاً في ما يمكن تسميته بـ «كتاب غينيس للأرقام القياسية في العالم الثالث» (*Third World Guinness Book of Records*) بصفته الزعيم الوحيد الذي تمكّن من قضاء عقد من الزمن في الاتحاد

السوفيّاتي، وتقاضى راتباً من وكالة الاستخبارات المركزية، والذي استعمله كلّ من ستالين والشاه، قبل أن يتخلّى عنه.

لكنّ لغز شخصية البرزاني (ونظرة الحكومات التي استغلته، إليه)، يشكّلان جزءاً أساسياً من عملية تلاعب نموذجية قامت بها قوى عظمى بحق أقلية معزولة وبائسة. فسداجة نظرتة إلى الولايات المتّحدة، أدهشت واشنطن، وبدت بالنسبة اليها إما مشبوهة أو خارج نطاق اهتماماتها. وبعد عشرين سنة، قال لي كيسينجر مدافعاً عن نفسه «لا أفهم ما الذي كان سيتغيّر» لو أنه أدرك طبيعة ميول البرزاني المؤيّد للولايات المتّحدة والتي بدا واضحاً أنه لم يتفهمها أبداً^(٣٦). لكن هيلمز الذي ربما شعر بأنه كان صادقاً مع الأكراد منذ البداية وأفهمهم طبيعة علاقات الولايات المتّحدة معهم وحدودها، قال إن أي شخص على صلة بالمسألة الكردية، تعامل مع البرزاني الذي أمضى حياته في حبك المؤامرات والتمردّ على بغداد، على أنه «رجل ناضج»^(٣٧). في المقابل، افترض القوميون الأكراد (باستثناء المقربين من ملاً مصطفى)، أن البرزاني لا يمكن أن يختار تجديد القتال في شهر آذار من العام ١٩٧٤، لو لم تكن لديه ضمانات أميركية رسمية. لكن حتى إذا كانت الضمانات الأميركية صلبة وجديّة الى أقصى حدّ ممكن، فإن مشكلات عدّة بدأت بالظهور على نحو غير متوقّع.

لم يكن هناك من وسيلة لردع البرزاني ودفعه إلى تغيير موقفه. فما أن استؤنف القتال بين الأكراد وقوآت الحكومة البعثية، حتى توجه وزير الدفاع السوفيّاتي الجنرال أندريه غريتشكو، الذي تعرّف إلى البرزاني أثناء وجود الأخير في الإتحاد السوفيّاتي، إلى بغداد لتدارك الموقف والسعي إلى عقد تسوية بين العراق وملاً مصطفى، بعد أن شعر بقرب حصول كارثة محقّقة. لكنّ البرزاني رفض التجاوب معه، بتحريض من طهران وواشنطن. وفي اجتماع عقد في بغداد عشية استئناف القتال الفعلي، جدّد صدام حسين عرضه بتقاسم كركوك ونفطها. لكن إدريس، نجل البرزاني، رفض هذا العرض قائلاً «نحن أقوى مما تعتقد، وسنرغمك على قبول جميع مطالبنا»^(٣٨). وبما أن صدام لم يكن يمانّ يتلقون التهديدات بصمت، ردّ عليه مهدداً «إذا وقعت الحرب، فسنربحها»^(٣٩). لم يكن لدى صدام آنذاك، الأسلحة المتطورة فحسب، بل أدرك أيضاً أن تصلّب البرزاني يستند إلى تصميم الشاه على انتزاع

سيطرة جزئية على «شط العرب» والذي يربط ميناء عبادان النفطي الإيراني وميناء البصرة العراقي، بالخليج .

في العام ١٩٣٧، أقنع البريطانيون الذين ورثوا من الأباطورية العثمانية حقوق السيادة على كامل منطقة المصبّ، العراق بمنح إيران امتيازات محدودة في ميناءي خورّم شهر وعبادان، لتمكين السفن الراسية فيهما من رفع العلم الإيراني. فقد خشى البريطانيون من أن تؤدّي إعادة النظر في الوضع القائم، الى منع سفنهم الحربية من بلوغ مصفاة عبادان التي تملكها بريطانيا، والواقعة عند الجانب الإيراني من منطقة المصبّ. وحتى العام ١٩٦٩، ظلّ الربانبة العراقيون يتولّون مهمة قيادة جميع السفن المتّجهة الى المرفئ الإيرانية في منطقة المصبّ. واعتبر شاه إيران اتفاقية العام ١٩٣٧، إذلالاً فرضَ على والده الشاه محمد رضا بهلوي، سيما وأنها أرغمت إيران على قبول أن تكون الحدود الدولية مع العراق عند الضفة الإيرانية لشطّ العرب، وأن ترفع السفن الإيرانية العلم العراقي عند دخول الشطّ^(٤٠).

في المقابل، حدّر صدام من انه «إذا وضعنا في الزاوية ولم يعد أمامنا سوى أن نختار ما بين التخلي عن نصف شطّ العرب، أو عن العراق بأسره، فلن نتردّد في التخلي عن الشطّ للحفاظ على العراق كاملاً، وعلى النحو الذي نشتهي»^(٤١). وخلال بضعة أشهر، بدأ صدام بدرس هذه الفكرة جدياً (وقد تبين لوكالة الاستخبارات المركزية أنه بدأ بذلك في شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٢). وفي شهر آب من العام ١٩٧٤، نجحت الجزائر الراغبة في وضع حد للنزاع العراقي-الإيراني وتعزيز منظمة «الأوبك»، في عقد اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين، كانت مسألة شطّ العرب نقطة أساسية على جدول أعماله. وقد علم البرزاني بأمر هذه المحادثات، وناقش «أكثر من مرّة» مع المقرّبين منه، احتمال عقد صفقة ما بين إيران والعراق. ولكنه «فشل في إدراك جميع انعكاساتها المحتملة»... ولم يتخيّل بأن الشاه قد يقطع عنه جميع انواع المساعدات، بل قد يتعاون مع بغداد لإرغام الأكراد على الاستسلام^(٤٢). فكلّما أثار البرزاني مع الإيرانيين احتمال تخليهم عنه، كانوا يردّون بطمأنته والتأكيد له أن لا داعي للقلق. لكن منذ صيف العام ١٩٧٤، أخبر محرّر شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «لوموند» الفرنسية، إريك رولو، الأكراد بأن الشاه أعلن في إحدى مقابلاته الصحافية حديثاً، أنه يتحكّم بوجود

الأكراد، وأن باستطاعته أن يبقى أو يقضي عليهم بكبسة زرّ واحد، عندما يشاء^(٤٣). ولذلك، كان على الأكراد أن يدركوا مغزى هذا التهديد وأن يعتبروه إنذاراً.

صدم رولو بمدى قلّة اهتمام الأكراد بتهديد العاهل الإيراني، وعدم إدراكهم لانعكاساته المحتملة، وأبدى شكوكاً قوية في مقدرتهم على التحليل السياسي. وروى أنه «عندما فشلت معلوماتي هذه، في دفعهم الى فتح أعينهم على حقيقة ما يجري، اعتبرت أن السبب يعود الى ضعف خبرتهم في السياسات الدولية». وفي الواقع، فقد أقنع معظم أعضاء قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (ولا سيما المقربين من البرزاني)، أنفسهم حتى آخر لحظة، بأن إيران لن تعقد أي صفقة مع العراق. وفي ظلّ هذه المعطيات، هل كان بإمكان واشنطن منع الشاه من عقد مثل هذه الصفقة؟ هذا هو السؤال الذي لم تتمّ الإجابة عنه حتى الآن.

رفض الأكراد رؤية المؤشرات الخطرة المتزايدة، كان أمراً مؤثراً وباعثاً على اليأس في آن معاً. فقد أقنعوا أنفسهم بأن الحكم الذاتي، وفي الواقع الاستقلال، بات في متناول أيديهم، وأن تحقيقه ليس سوى مسألة بضع سنوات، وربما بضعة أشهر فقط. وعلى الرغم من أنه كان بإمكان أي عاقل تهدئة هذه الحماسة بإيراد العديد من الأسباب التي تدفع إلى التزام الحذر، إلا أن ذلك لم يحصل بسبب النقص في الوعي السياسي لدى الأكراد. فقد اعتقدوا أنهم يعرفون الإيرانيين جيداً، وتصرفوا كما لو أن الشكّ بنوايا طهران جزء من مزاياهم الوراثية. ولذلك يمكن القول إن هذا الشكّ المخادع، ضلّلهم ودفعهم إلى اعتماد نظرة مبسّطة للأمور، فلم يعنوا بتجميع الأدلة العديدة المتناثرة، لفهم ما يجري وصياغة ردّهم عليه. وفي الحقيقة، فإن البرزاني لم يدرك إلا متأخراً، مدى أهمية التوقيت بالنسبة إلى شاه إيران، ومدى تلذّذه في استعمال القوة بوحشية مطلقة. فقد كان العاهل الإيراني منذ البداية، سيد اللعبة من دون منازع.

على الصعيد العسكري، لم يكن الأكراد أفضل حالاً ولا مستعدّين لمجابهة هجوم القوات العراقية المدربة والمجهزة جيداً هذه المرّة. فعلى الورق، بدا الأكراد أقوى من أيّ يوم مضى. فقد قام الخبراء الأميركيون والإسرائيليون والإيرانيون بتدريبهم. وخلافاً للمستينات، عندما لم يكن في حوزتهم سوى

الأسلحة الخفيفة، كان لدى الأكراد هذه المرة أسلحة حديثة وبعض قطع المدفعية أيضاً. وكانت جميع هذه الأسلحة سوفياتية الصنع، وقد غنمها الأميركيون في فيتنام، أو استولى عليها الإسرائيليون أثناء حروبهم مع العرب. وبالتالي، يمكن للأطراف التي تزود الأكراد بها، إنكار أي علاقة لها بما يجري في العراق. كذلك تلقى الأكراد دعماً ميدانياً من كتبتين ونصف من كتائب المدفعية الإيرانية (أي ما يفوق المئة مدفع)، ومن بطاريات صواريخ مضادة للطائرات بريطانية الصنع من طراز «راپير» متمركزة عند الحدود ويديرها عسكريون بريطانيون متقاعدون^(٤٤). وعلى الرغم من أن الأكراد امتلكوا جميع هذه الأسلحة، إلا أنهم أرغموا على الانسحاب من السهول بسرعة، ولم يتمكنوا من الصمود في معاقلم الجبلية التقليدية، إلا بفضل الدعم الذي وفّرت لهم المدفعية الإيرانية، فمشكلة الأكراد، تمثلت آنذاك في أن القوى الخارجية التي تدعمهم، أقنعتهم بالتخلي عما يجيدونه من أساليب قتال حرب العصابات القائمة على أساس الكرّ والفرّ، وباعتماد تكتيكات الحرب التقليدية والتي لم يكن رجال «البشمرکه» يجيدونها ولا تلقوا أي تدريب عليها.

لكن أسوأ نتائج تغيير التكتيكات العسكرية المعتمدة، تمثلت في اضطرار الأكراد إلى الارتهان للقوى الخارجية التي تدعمهم، وخصوصاً لإيران. ففي رسالته إلى كارتر، تدمّر البرزاني قائلاً: «اكتشفنا متأخرين فيما نحن نواجه ثمانى فرق من الجيش العراقي تدعمها مئات الدبابات وأكثر من مئة طائرة حربية حديثة (يتولى قيادة بعضها طيارون روس وهنود)، أن ما تلقيناه من دعم من جانب أصدقائنا، أقلّ كمّاً ونوعاً مما اتّفقنا عليه»^(٤٥). فقد عمدت إيران باستمرار إلى قطع الإمدادات عن الأكراد كلما رجحت كفتهم على الصعيد العسكري، ولا تستأنفها إلا عندما ترجح كفة العراقيين. وحرص الإيرانيون على ضمان عدم تمكّن الأكراد من تخزين كميات من قذائف المدفعية تفوق ما يحتاجون إليه في ثلاثة أيام من القتال. وفي النهاية، أدرك الأكراد أن الدور الذي رسمه لهم حلفاؤهم، يقتصر على إنهاك الجيش العراقي فحسب، وليس الانتصار عليه.

عند تأمل هذه الأحداث، بدا الأكراد بالنسبة إلى المراقبين الأجانب، إما ساذجين أو قديرين إلى حدّ بعيد. ففي دفاعهم عن البرزاني، لم يرَ أكراد العراق في الدور الذي لعبه في إنهاك الجيش العراقي أمراً غير مقبول، أو غير

متناسب مع الاستراتيجية التي اعتمدها في الماضي . فقد أكدوا من دون أدنى تردّد، أن جلّ ما يستطيعون تحقيقه، هو زعزعة الحكومات العراقية فقط، وليس الاستيلاء على السلطة في بغداد . فمنذ العام ١٩٦١، نجحوا إلى هذا الحدّ أو ذاك، في الصمود والاحتفاظ بمواقعهم . وهذا التكتيك سمح في العام ١٩٧٠، بعقد اتّفاق الحكم الذاتي . وبصرف النظر عن الثغرات الموجودة في هذا الاتّفاق، إلا أنه سمح بإيجاد ما يسمّيه جميع الأكراد حتى اليوم، بالعصر الذهبي في المرحلة ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ .

مع حلول شهر أيلول من العام ١٩٧٤، تمكّن العراقيون من الاستيلاء على مناطق واسعة^(٤٦) . وبدأت الانتكاسات التي مُني بها الأكراد، خطيرة إلى درجة دفعت إيران إلى تزويد البرزاني بالمدفعية البعيدة المدى وبالصواريخ المضادّة للدبابات . لكن في مطلع العام ١٩٧٥، بات الأكراد في موقف عسكري خطر للغاية . وفي اليوميات التي نشرت بعد وفاته، كتب وزير البلاط الإيراني «علم»، بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٧٥، أن الشاه كان سعيداً للغاية بالتقارير الواردة التي تؤكد أن جنوده «قاتلوا كالأسود»، فمنعوا انهيار مقاومة الأكراد الذين كانوا على وشك الفرار، وعززوا صمودهم^(٤٧) . وعلى الرغم من اعتزاز العاهل الإيراني بـ «الهزيمة المنكرة» التي مُني بها العراقيون، إلا أن البرزاني بدأ قلقاً للغاية . فعلى مدى أسابيع متواصلة، تمّ ابقاؤه في طهران، منتظراً موعداً كان يتكرر تأجيله باستمرار، لمقابلة الشاه^(٤٨) . وتزايدت الشائعات عن وجود مبادرتين، الأولى جزائرية والثانية أردنية، لتسوية النزاع بين إيران والعراق على حساب الأكراد . وفي الرسالة التي بعث فيها في العام ١٩٧٧ إلى كارتر، قال البرزاني إن العراق أرسل «بطريقة غير مباشرة، إشارات» إلى واشنطن بأنه مستعد لتقليص حجم علاقاته وروابطه مع موسكو والتفاهم مع إيران، في حال تخلّي الشاه عن الأكراد .

وبصرف النظر عما إذا كان ملاً مصطفى قد أدرك آنذاك ما يدور في الخفاء، إلا أنه بدأ قلقاً جداً إلى درجة دفعته في ربيع الساعة الأخيرة، إلى التقدّم بمشروع تسوية مع بغداد . لكن صدّام حسين رفض هذا العرض، سيما وأن مفاوضاته مع الشاه، كانت قد قطعت شوطاً كبيراً . وعمد العاهل الإيراني المراوغ، إلى خداع الأكراد السذج، وشجّعهم على استطلاع رأي العاهل الأردني الملك حسين، بشأن تأليف حكومة منفي بالتعاون مع أطراف المعارضة

العراقية الأخرى . وما أن وصل المبعوثون الأكراد إلى عمان في شهر كانون الثاني من ذلك العام، حتى فرض عليهم الانتظار أسبوعاً كاملاً قبل إبلاغهم أن الملك حسين يرفض استقبالهم . وفي شهر شباط التالي، بعث الرئيس المصري أنور السادات برسالة إلى البرزاني طلب منه فيها، إيفاد سامي عبد الرحمن إلى القاهرة . وأثناء اللقاء، أقنع السادات عبد الرحمن بالموافقة على أن تنقل مصر عرضاً كردياً لعقد تسوية مع العراق . ومن دون علم المبعوث الكردي، قام السادات بتسجيل اللقاء، وأرسل شريط التسجيل إلى شاه إيران الذي استبدّ به الغضب على الفور^(٤٩).

لم يكن مفاجئاً أن يسعى البرزاني مجدداً لزيارة واشنطن على أمل الحصول على الدعم اللازم منها لتحسين أوضاعه البائسة على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، على الرغم من رفض الولايات المتحدة مراراً لهذه الفكرة، خلال السنوات الماضية . ومع أن هذه الفكرة لم تكن مضمونة النتائج، إلا أنها كانت تستحق المحاولة . ولهذا الغرض، ومن أجل اكتساب الخطوة في واشنطن، عمد البرزاني في البداية، إلى إهداء كيسيّنجر لمناسبة زواجه من نانسي ماغينيس، ثلاث سجّادات، ثم أتبعها بعقد من الذهب واللؤلؤ . لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل . فقد عمد كيسيّنجر الذي بات وزيراً للخارجية، إلى تقليص المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى الأكراد منذ العام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من كل ما جرى، أثار البرزاني في رسالة بعث بها إلى كيسيّنجر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥، مسألة زيارة واشنطن^(٥٠) . فعلى حدّ تعبير الدكتور عثمان، كان وزير الخارجية الأميركي «مطلعاً على هذه العملية، ويعرف كل شيء عنها بالتفصيل» منذ وقت طويل^(٥١) . لكن كيسيّنجر لم يردّ على رسالة «عزيزي الجنرال» إلا بعد انقضاء شهر كامل وحاسم بالنسبة إلى الأكراد . فبعث للبرزاني برسالة أكد له فيها «إعجابنا بكم وبشعبكم وما تبذلونه من جهود ببسالة»، وأغدق عليه المديح، ولكنه رفض الاستجابة إلى طلبه^(٥٢).

قال كيسيّنجر في رسالته ان :

«الصعوبات التي واجهتموها هائلة ... لقد قيّمنا عاليّاً، تحليلكم للوضعين السياسي والعسكري، وأستطيع أن أطمئنكم بأن رسائلكم تلقى اهتماماً كبيراً من أعلى المستويات في الحكومة الأميركية، بسبب الأهمية التي نعلّقها عليها .

إذا رغبتم في إرسال مبعوث من طرفكم ويحظى بثقتكم، إلى واشنطن لتزويد الحكومة الأميركية بمعلومات إضافية، فسنكون في غاية السرور وستشرف باستقباله. وأنا مقتنع بأن السرية لعبت دوراً بالغ الأهمية في تمكيننا من القيام بما قمنا به حتى الآن. ولهذا السبب فقط (إضافة إلى خشيتنا على سلامتكم الشخصية)، أبدو متردداً في اقتراح اللقاء بكم شخصياً هنا. واعلموا أنني أتوق دائماً إلى سماع أخباركم». وفضلوا بقبول فائق الاحترام وأطيب التمنيات.

في الواقع، لم يكن كيسينجر تواقاً أبداً إلى سماع أخبار البرزاني، كما يتضح من رفضه اللفظ للقاء به. ففي رسالة أخرى بعث بها البرزاني بعد أسبوعين (وكانت الأولى من ضمن سلسلة رسائل)، بواسطة رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية في طهران، كالاها، الذي كان قلقاً مما يجري، أعرب ملاً مصطفى عما يعاينيه من كرب ويأس. فقد بعث بهذه الرسالة غداة الصفقة التي عقدها الشاه مع صدام حسين، في اللقاء الخاص الذي جمعتهما على هامش قمة منظمة «الأوبك» في الجزائر عند الساعة الثانية والنصف من فجر يوم السادس من آذار، والتي دفعت العاهل الإيراني إلى التخلي فجأة عن الأكراد. وفي المقابل، فرض الشاه سيادة بلاده على نصف شط العرب، وتخلّى العراق عن مطالبه باستعادة أغنى مقاطعات إيران بالنفط، خوزستان، وقطعت بغداد دعمها للتمرد في مقاطعة بلوشستان الإيرانية عبر الحدود الباكستانية. فعلى مدى سنوات طويلة، دعم العراق التمرد في مقاطعة عربستان، وهو الاسم الذي يطلقه البعثيون على خوزستان التي يقولون إنها انتزعت ظلماً من الأمة العربية، على النحو الذي دعم به الشاه البرزاني، كذلك وافقت بغداد على التوقف عن دعم المتمردين في مقاطعة بلوشستان الإيرانية، والذي كان يمر عبر الجزء الباكستاني من هذه المقاطعة.

ادعى كل من كيسينجر، وهيلمز، ومدير «السي. أي. أي» ويليام كولبي، وسائر المسؤولين الأميركيين المعنيين بقضية الأكراد، أنهم فوجئوا بتوقيت اتفاقية الجزائر، وليس بضمونها. فبالنسبة إلى «السي. أي. أي» فإن هذه الصفقة، كانت دوماً «أحد الخيارات المتاحة أمام الشاه»، على حدّ تعبير كولبي (٥٣). وعلى الرغم من تزايد النداءات اليائسة الصادرة عن الأكراد، امتنعت الإدارة الأميركية عن فعل أي شيء، أو قول أي شيء لمساعدتهم. وقال كولبي

لاحقاً، إن تلك المسألة «لم تكن جميلة، بل مأساوية»، قبل أن يضيف قائلاً إنه «في ذلك الربيع، كان لدينا في جنوب شرق آسيا، قصص أخرى مأساوية وأكثر أهمية بالنسبة إلينا»، وذلك في إشارة إلى سقوط كمبوديا وفيتنام الجنوبية.

على الرغم من الجراح التي أصابتها آنذاك، ظلت الولايات المتحدة قوة عظمى. فانهمك كيسيـنجر في محادثات فكّ الاشتباك بين القوّات المصرية والإسرائيلية، مع أنه كان يواجه احتمال التعرّض للإذلال في منطقة الهند الصينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على ادعاء أنها بلد صغير غير قادر على التدخل لحماية أحد حلفائه المهدّدين، إلا أنه لم يعثر حتى الآن ضمن الوثائق التي كشف النقاب عنها، على ما يشير إلى أن إدارة الرئيس فورد فكّرت يوماً في القيام بأي عمل لحماية الأكراد. وقد قال هيلمز بعد سنوات طويلة، «اعتقدت أن واشنطن ستكون مسرورة»، عندما علم بأمر اتفاقية الجزائر^(٥٤). فقد انتصرت إيران، حليفة الولايات المتحدة، على صديق السوفيات في بغداد. وكما يقول كيسيـنجر في مذكراته، فقد كان الشاه «بالنسبة إلينا، واحداً من أولئك الزعماء النادرين، ومن الحلفاء المخلصين، الذين يعزّز فهمهم وتحليلهم للأوضاع في العالم، فهمنا ورؤيتنا لما يجري»^(٥٥).

لكن وفقاً لبرقية صادرة عن «السي. أي. أي» في ٢٢ آذار ١٩٧٤، كانت واشنطن تدرك أن الشاه قد خرق روح الاتفاق المعقود مع كيسيـنجر في العام ١٩٧٢. فهذه البرقية التي كشف تقرير «لجنة بايك» النقاب عنها بعد سنتين على صدورها، حدّدت الوضع على النحو الآتي: «وجدت إيران مثلنا، أنه بالامكان الاستفادة من هذا المأزق... والذي لا نرغب فيه، ولا إيران، في ان تحلّ هذه المشكلة بطريقة أو بأخرى»^(٥٦). لكن الشاه انفرد في إنهاء هذا المأزق وفي حلّ هذه المشكلة، من دون إخطار الأكراد، أو إسرائيل والولايات المتحدة على ما يبدو، في حال صدّقنا مزاعم مسؤولي هذين البلدين. وروى كيسيـنجر لاحقاً، أنه «ذهل» عندما أُبلغ بأمر اتفاقية الجزائر، وقال إنه غير وجهته واتّجه الى مدينة زيورخ السويسرية للقاء العاهل الإيراني الذي كان بدوره عائداً الى بلاده. ودافع كيسيـنجر عن نفسه قائلاً إن الشاه «لم يسألنا عن رأينا في هذا الاتفاق»^(٥٧). لكن يبدو أن ذاكرة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، مخادعة أو انتقائية. فلقاؤه مع الشاه في زيورخ، حصل قبل عقد الإتفاقية، ولا بدّ أن

يكون قد استشعر من خلاله، طبيعة ما سيحدث حتى في حال امتناع العاهل الإيراني عن إعلامه بها بشكل رسمي. ويقول أحمد الشلبي، وهو مصرفي شيعي عراقي منفي ويقيم علاقات وثيقة مع الأكراد، إن «الفأر لعب في عبه» قبل عقد اتفاقية الجزائر بوقت قصير، وإنه سافر من بيروت إلى طهران لتحذير البرزاني من خطورة ما يجري. وبالنسبة إلى الشلبي، لم يكن اجتماع زيورخ هو المؤشر الرئيسي الوحيد على طبيعة ما يجري في الخفاء، بل وجد في عودة الشاه القصيرة إلى طهران لإبلاغ المسؤولين الرئيسيين في حكومته بنتائج ذلك الاجتماع، قبل التوجه إلى الجزائر المؤشر الأهم^(٥٨).

بمقاييس السياسة الواقعية، لا يمكن القول بأن الشاه عقد اتفاقية الجزائر، لأنه شعر بقرب تعرضه لهزيمة عسكرية (مع أن قواته كانت عاجزة عن التقدم، في حين أن المقاومة الكردية كانت شبه متوقفة خلال فصل الشتاء الذي يتباطأ فيه القتال عادة). فللمرة الأولى، ظل العراقيون في الجبال خلال أشهر الشتاء، بدلاً من الانسحاب إلى مناطق أكثر أماناً. واقترب موسم القتال التقليدي في فصل الربيع، مع كل ما يحمله من أكلاف ومخاطر يصعب التكهن بها. فشعر الشاه (وآخرون)، أن عليه التوصل إلى تسوية ما، وإلا فسيتحمل مسؤولية نشوب حرب حقيقية مع العراق. لذلك سعى الشاه إلى تبرير اتفاقية الجزائر بتأكيد أنها ليست نابعة من خيائته للأكراد، بل من خسارتهم الحرب^(٥٩).

في الواقع، أقدم الشاه على هذه الخطوة لأنه رأى فيها تحقيقاً لمصالحه، ولأن شركاءه الأجانب، لم يقدرُوا، أو لم يرغبوا في منعه من القيام بها. وفي ذلك الوقت، صُدم الدبلوماسيون والسياسيون المحنكون بحجم التنازلات التي اضطرَّ صدام حسين إلى تقديمها، ولا سيما بالتنازل الأهم الذي يريده الشاه أكثر من أي شيء آخر لأسباب تكتيكية وعائلية (أي إعادة ترسيم الحدود في شط العرب عند خط الوسط في المياه العميقة). وحتى العام ١٩٩١، حصر كسينجر دفاعه عن نفسه بفقرة موجزة وحاشية في سيرته الذاتية الرسمية الضخمة، وامتنع عن إيراد أي إشارة إلى شط العرب، ووعد بالعودة إلى «المسألة الكردية ونهايتها المساوية»، في مجلد لاحق، وهو ما لم يفعله أبداً^(٦٠).

في الحاشية التي كتبها كسينجر، بدأ مدفوعاً بهاجس تبرير قرار الشاه،

فقال إن قرار العاهل الإيراني «في العام ١٩٧٥ بتسوية المشكلة الكردية مع العراق استند إلى تقدير شبه دقيق مفاده أن الأكراد كانوا على وشك الانهيار، وأن إنقاذهم غير ممكن من دون فرقتين عسكريتين إيرانيتين، ومن دون منحهم مساعدات أميركية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار»^(٦١). ومسألة ما إذا كانت قوات البرزاني على وشك الانهيار آنذاك، ظلت موضع تساؤل حتى اليوم. فعندما توجه الشلبي لتحذير البرزاني مما يُحاك سرّاً، وجد القائد الكردي «حزبياً، ومهموماً، واشتكى لي قائلاً إن ثلاثة في المئة فقط من مقاتلي البشمركة يشاركون في القتال»^(٦٢). لكن أكراد العراق ما زالوا مقتنعين حتى اليوم، بأنه كان في مقدور الشاه على الأقلّ، توفير شروط مشرّفة أكثر للأكراد، مما ورد في اتفاقية الجزائر.

لم يشرح كسينجر في مذكراته أبداً، ما الذي أقنعه بأن «تقدير الشاه شبه دقيق»، ولا كيف تمّ تحديد مبلغ الثلاثمئة مليون دولار، أو لماذا يتعيّن على الولايات المتحدة تسديد هذه الفاتورة الباهظة بعد سنوات طويلة من المساهمة الرمزية في دعم الأكراد. ومن دون توجيه أدنى انتقاد إلى القرار الذي انفرد الشاه في اتّخاذه، أشار كسينجر إلى أن التخلّي عن الأكراد «كان قراراً اتّخذه العاهل الإيراني بصفته إمبراطوراً لدولة ذات سيادة». فمنذ البداية وحتى النهاية، لم تكن واشنطن معنيّة بهذه الحرب التي كانت تخصّ الشاه وحده.

لكنّ الأكراد رأوا أن حاشية كسينجر تخدمه على نحو مريب. فلم يعترف كسينجر بأن الشاه حدّثه عن الثلاثمئة مليون «قبل حوالي أربعة أو ستة أسابيع» من عقد اتفاقية الجزائر، إلاّ تحت الضغط أثناء مقابلة أجريت معه في العام ١٩٩٢. ثم اعترف كسينجر متأخراً بأن حديث الشاه عن ضرورة تقديم هذا المبلغ الضخم من المساعدات إلى الأكراد، ربما كان يهدف إلى توفير الذريعة المناسبة والتمهيد للانفراد في عقد صفقة الجزائر^(٦٣). فإذا كان «الفأر قد لعب في عبّه»، إلاّ أن كسينجر امتنع عن إفشاء ما يجري، على الرغم من أن الرقم الضخم الذي طلبه الشاه، كان لا بدّ أن يشكّل في مطلع العام ١٩٧٥ مؤشراً واضحاً على طبيعة نواياه. وقد مثلت هذه الخطوة، إشارة واضحة إلى أن صبر العاهل الإيراني حيال الأكراد، بدأ بالنفاد، وإلى أنه يسعى إلى العثور على الذريعة المناسبة للتخلّي عنهم، بحيث يمكن إلقاء اللوم على الآخرين، أي على واشنطن، مثلاً.

من المؤكد أن المطالبة بهذا المبلغ الضخم، مثلت وسيلة بالنسبة إلى العاهل الإيراني، لعدم الاستمرار في دعم الأكراد. فالشاه كان يراقب تطور الأوضاع السياسية في واشنطن، وأدرك أنذاك أن صورة كسينجر كرجل سياسي خارق، قد تطلّخت إلى حد بعيد وعلى نحو يصعب معه إصلاحها. فقد كانت العمليات السرية التي تورط فيها وزير الخارجية، تطارده وتهدد موقعه. وكانت فيتنام الجنوبية على وشك السقوط، فيما كان الإسرائيليون يستعدون لإفشال محادثات الانسحاب من سيناء، مع مصر. وكان الشاه مثل غيره، قادراً على ملاحظة أن كسينجر لم يستطع حتى إقناع الكونغرس بتخصيص الأموال اللازمة لمنع سقوط سايفون، فكيف يقنعه بتقديم ثلاثمئة مليون دولار لدعم الأكراد؟ في المقابل، لم يكن الشاه يواجه أية قيود دستورية أو مالية على قراراته، سيما وأن إيران كانت بلداً ثرياً جداً بعد تضاعف عائدات النفط أربع مرّات بفعل الدور الذي لعبه في إطار منظمة «الأوبك»، غداة الحرب العربية-الإسرائيلية في العام ١٩٧٣. لذلك لم يكن المال عنصراً حاسماً في تحديد سياسة إيران.

في أول رسالة بعث بها البرزاني إلى كسينجر في ١٠ آذار ١٩٧٥، أي بعد عقد اتفاقية الجزائر، تطرّق فوراً إلى لب الموضوع قائلاً: «... إن قلوبنا دامية لرؤية أن أولى النتائج الجانبية المباشرة لاتفاقهما (في الجزائر)، تتمثل في تدمير شعبنا الضعيف بطريقة لم يسبق لها مثيل. فإيران أغلقت حدودها في وجهنا كلياً، في حين بدأ (العراقيون) بشن أكبر هجوم ضدنا في تاريخهم، ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى الآن. ما يجري هو تدمير لحركتنا وشعبنا بطريقة غير معقولة وفي ظل صمت مطبق من جانب جميع الأطراف». ومضى البرزاني في رسالته قائلاً «نحن نرى يا معالي الوزير، أن على الولايات المتحدة التزامات أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا الذي ربط مصيره بسياسة بلادكم... يا معالي الوزير، نحن ننتظر ردكم السريع علينا ونحن في غاية القلق» (٦٤).

بعد إثني عشر يوماً أرسل رئيس محطة «البي بي سي» في طبريا، كالاهان، برفيه إنني كولبي أشار فيها إلى أن كسينجر لم يردّ بعد عنى رسالة البرزاني ومحدّثاً من أنه إذا ارادت واشنطن «اتخاذ أي اجراءات لتفادي حصول مجزرة، فعليها التدخل بسرعة لدى إيران». لكن واشنطن لم تفعل شيئاً، وظّلت كامات البرزاني تطارد كسينجر على مدى سنوات طويلة. ففي

ذلك الربيع، امتنع كسينجر عن الاستجابة للطلبات الكردية المتكررة لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة لعشرات ألوف اللاجئيين. وبدلاً من ذلك، دافع عن مجمل سياسته حيال الأكراد بوقاحة وتهكم، ندم عليهما فعلاً في ما بعد. فقد دعا كسينجر الذي استشهد تقرير «لجنة بايك» به على أنه «مسؤول أميركي رفيع المستوى»، إلى «عدم الخلط ما بين العمليات السرية وعمل المبشرين»^(٦٥).

في تلك الرسالة التي بعث بها البرزاني في ١٠ آذار، لم يطالب بأي ضمانات رسمية أميركية، ولم يهدّد حتى وهو في ذروة غضبه، بكشف كل شيء، على الرغم من انه واطب على تأكيد أن الأكراد تعرّضوا للخيانة والغدر، من دون إعطاء أي تفاصيل أخرى. فقد أدرك أن موقفه ضعيف جداً، وخشي أن يؤدي كشف ما جرى، إلى دفع الشاه إلى إغلاق الحدود الإيرانية نهائياً في وجهه^(٦٦). لكن كالاهان كان قلقاً جداً من احتمال ألا يكتفي الأكراد بالشكوى عبر قنوات الاتصال الخلفية، وأن يلجأوا إلى إعلان مأساتهم أمام العالم أجمع. وفي تلك الرسالة الأولى التي بعث بها كالاهان إلى كولبي في شهر آذار، سأله عما إذا كان «مقرّ قيادة الوكالة على صلة بمكتب كسينجر في هذا الشأن؟ فإذا لم تتعامل الحكومة الأميركية مع هذه المسألة بعناية وعلى نحو لا يعطي الأكراد أي انطباع بأننا تخلينا عنهم، فأنا أخشى أن يقوموا بإفشاء كل شيء. فما فعلته إيران، لم يؤدّ إلى تدمير طموحاتهم السياسية فحسب، بل يعرّض حياة آلاف الأشخاص للخطر أيضاً»^(٦٧).

ظلت جميع الرسائل التي بعث بها البرزاني إلى «السي. أي. أي»، والرئيس جيرالد فورد، وكسينجر، من دون جواب. ومن بين جميع المسائل التي كشف تقرير «لجنة بايك» النقاب عنها، بدا أن الصمت الذي التزمته الإدارة الأميركية بعد اتفاقية الجزائر، هو الأمر الأكثر إثارة للحقن والغضب. فهذا التقرير الذي كشف مضمونه، أولاً، أحد كبار مراسلي محطة «سي. بي. إس» التلفزيونية دانيال شور، ثم نشرته كاملاً مجلة «فيللاج فويس»، الأسبوعية الليبرالية الصادرة في مدينة نيويورك في عدد خاص أصدرته في شهر شباط من العام ١٩٧٦، أثار غضب المعلق المحافظ في صحيفة «نيويورك تايمز»، ويليام سافاير، لمدة طويلة. فقد أدان سافاير الذي لم يتوقّف يوماً عن الدفاع بشجاعة عن أكراد العراق، «الخيانة المهينة والعديدة

الضمير» التي ارتكبت بحق البرزاني، وطالب فورد بإقالة كسينجر من منصبه، لأنه حمل الإدارة الأميركية مسؤولية «هذا العمل المشين».

كان سافاير منزعجاً بشدة من صمت الإدارة الأميركية، وعدم قيامها بالضغط على الشاه لإرغامه على توفير «تسوية مشرفة تؤدي إلى منح أكراد العراق الحكم الذاتي»، أو لتقديم «مقدار ضئيل من الأموال لتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة لهم». فقد خلص تقرير «لجنة بايك» إلى القول ببلاغة أن كلاً من «الرئيس، والدكتور كسينجر، وشاه إيران كان يأمل منذ البداية، ألا يتصر أتباعنا»، حسب التعبير الذي استخدم للإشارة إلى أكراد العراق. ومضى التقرير قائلاً إنهم «فضلوا، في المقابل، أن يستمر المتمرّدون في القتال بوتيرة كافية لاستنزاف موارد البلد المجاور لحليفنا»، أي العراق. «ولم يتمّ اطلاع أتباعنا على هذه السياسة، بل جرى تشجيعهم على مواصلة القتال. وحتى بمقاييس العمليات السرية، فإن سلوكنا يعتبر غير مقبول أو معقول».

يقول تقرير «لجنة بايك» أيضاً، إن الوثائق التي وضعت في تصرف اللجنة، أوضحت كيف تصرفّت الإدارة الأميركية على أنها «الشريك الأضعف»، ودعمت الشاه في خطته هذه، ولعبت «في الواقع دور الطرف الضامن لعدم تخلي الشاه عن المتمردين (أي الأكراد)، لكن على الرغم من وجود هذه الضمانات الضمنية، إلا أن الشاه تخلى عن الأكراد بعد ثلاث سنوات، سقط خلالها آلاف القتلى ودفعت فيها واشنطن للأكراد ١٦ مليون دولار من المساعدات. ويضيف التقرير في إحدى خلاصاته أنه «لو لم تكفل الإدارة الأميركية حسن نوايا الشاه، لكان الأكراد ربما توصلوا إلى تسوية مع الحكومة المركزية، ولكانوا، بالتالي، حصلوا على قدر من الحكم الذاتي وتجنبوا إراقة المزيد من الدماء. لكن الأكراد واصلوا القتال، وتكبّدوا آلاف الضحايا، ومثي ألف مهجر».

ربما يكون التقرير قد بالغ بعض الشيء في تقدير مدى إمكانية التوصل إلى تسوية بين الأكراد وبغداد في العام ١٩٧٢. لكن من المؤكّد أن استئناف القتال أدى إلى تدمير مناطق واسعة من كردستان العراق، وإلى إلحاق أضرار كبيرة بالقضية الكردية. ومن المؤكّد أيضاً أن الشاه كان مسروراً جداً بكل ما جرى. فعند عودته من الجزائر، بدا أن لا حدود لرضا الشاه الوقع والتهكمي، عما أنجزه بنفاق مكيافيلي على حساب البرزاني. وقد أشار وزير البلاط الإيراني،

إلى مدى سرور الشاه عندما قيل له بأن رحلته إلى الجزائر، كانت «الأنجح على الإطلاق»^(٦٨). فقد شعر العاهل الإيراني بأنه صحّح مشكلتين «ورثتهما عن والدي، وتثيران غيظي باستمرار» (أي عندما أرغم والده على الخضوع لأوامر شركة نفط إيران التي كانت تملكها بريطانيا، والسيطرة العراقية على شطّ العرب بأسره).

عندما سُئل عن مصير أكراد العراق، أجاب الشاه بكل برودة قائلاً إن الحكم الذاتي الذي يسعون إليه، لم يكن «منذ البداية، سوى هراء». وعلى الرغم من أن الشاه كان يتكلم بحزم وشدة وهو لم يلتق البرزاني بعد، إلا أن «علم» لاحظ أنه «كان قلقاً»، و«يشعر، بالطبع، ببعض الإحراج من احتمال لقاء الرجل وجهاً لوجه»^(٦٩). وللدفاع عن سياسته، أكّد العاهل الإيراني أمام المؤمن على أسراره أن الأكراد تلقوا الهزيمة تلو الأخرى، وأنهم «ما كانوا ليصمدوا عشرة أيام في مواجهة العراقيين، لولا الدعم الذي قدّمناه لهم». ولتدعيم موقفه، استشهد الشاه بما قاله له صدام حسين أثناء لقائهما في الجزائر، من أن «وجود قوّاتنا ومدفيعتنا شكّلاً مراراً، العامل الوحيد الذي حرم العراقيين من إمكانية تحقيق النصر الكامل على الأكراد». ويروي وزير البلاط الإيراني، كيف تدخل الشاه في العام السابق، لدفع البرزاني إلى رفض العرض العراقي الذي تضمّن استجابةً لمطالب الأكراد. وكتب «علم» في يومياته أن «الجانبيين كانا يُدركان أن العراق لا يعترم احترام وعوده... فالأمر بدا أشبه بحيلة رخيصة...».

بصرف النظر عما إذا كان الأمر يتعلّق آنذاك بتعهّد حقيقي أو بخدعة جديدة، فإن الأكراد لم يتلقوا أي إخطار بشأن اتّفاقية الجزائر، وسمعوا بها للمرّة الأولى مساء السادس من آذار، في منزل الضيافة الذي خصّصته الاستخبارات الإيرانية «السافاك»، للبرزاني في طهران. فقد بثّت إذاعة «بي. بي. سي» البريطانية، نبأ الصّفقة الإيرانية-العراقية بانتظام في جميع نشراتها الإخبارية باللغتين العربية والفارسية، والتي كان كلّ من البرزاني، ومحسن ديزائي، والدكتور عثمان، يستمع إليها بقلق شديد. ويروي ديزائي أنه قال آنذاك «لقد أزعّت نهايتنا»، في حين قلّل الدكتور عثمان من أهميّة هذه الأنباء قائلاً إنها ليست «سوى ألعيب دبلوماسية»^(٧٠). أما البرزاني، فقد بدا كئيباً بعد اطلاعه على هذه الأنباء، وامتنع عن قول أي شيء. وفي وقت

لاحق من تلك الليلة، بث التلفزيون الإيراني صور وصول الشاه المنتصر إلى المطار، وبدأ فيها متعباً، ولم يتحدث مع أي من مستقبله قبل مغادرة المطار، باستثناء رئيس أركان جيشه. ويقول ديزائي، «لم نكن قادرين على سماع ما كان يقوله العاهل الإيراني، كان بإمكاننا فقط أن نشاهد ما يجري. قلت آنذاك إنني أشعر بأن هذا الحديث يتعلّق بنا». لكن الدكتور عثمان خالفه الرأي مجدداً، في حين امتنع البرزاني أيضاً عن قول أي شيء.

عند تناول طعام الفطور صباح اليوم التالي، وصل ممثل الأكراد في طهران حاملاً معه برقيات محبّطة وصلت خلال الليل من إدريس البرزاني الموجود في كردستان العراق. فقد انسحبت جميع وحدات الجيش الإيراني ليلاً، وعادت إلى الأراضي الإيرانية مصطحبة معها كل عتادها ومدفعتها وذخائرها وحتى تموينها، من دون أي إنذار مسبق. وترافق هذا الانسحاب، مع بدء القوّات العراقية هجوماً كبيراً ضدّ الأكراد. فقال ديزائي للدكتور عثمان «ألم أقل لك أمس إن الشاه كان يتحدث عنّا؟». وفي ذلك الصباح أيضاً، نفى الجنرال عبد العلي منصوربور، وهو ضابط كردي إيراني يعمل مساعداً لمدير «السافاك»، الجنرال نصيري، حصول أي خيانة بحق الأكراد، واستنكر هذا الكلام مشدداً على أن «الشاه لن يخونكم أبداً». وغادر المنزل ليعود بعد نصف ساعة خجلاً ومكتئباً، ليؤكد صحّة مخاوف الأكراد، ثم اتّحى والبرزاني جانباً، ورحل بعد دقائق معدودة باكياً. وفي وقت لاحق اتّصل منصوربور بالأكراد متوسلاً اليهم عدم ذكر أي شيء عن بكائه.

تولّى الجنرال نصيري بنفسه، مهمّة تليين الأكراد قبل لقائهم مع الشاه. وبدأ أن بالإمكان استخدام أي حجة قد تسهم في تمويه وإخفاء ضراوة العاهل الإيراني وجشعه. ولهذا الغرض قال نصيري إن الشاه غضب كثيراً عندما تسلّم شريط التسجيل الذي أرسله السادات المنافق، إلى درجة دفعته للإسراع في الموافقة على اتفاقية الجزائر، سيما وأنه كان يتعرّض لضغوط قوية من السادات، والولايات المتحدة، وأطراف أخرى، لوضع حدّ لهذه الحرب. وقال نصيري أيضاً إن جميع هذه الأطراف تطالب إيران بقبول عرض صدام حسين بتغيير سياسته الخارجية والتحوّل إلى دولة معادية جداً للسوفيّات، وإقامة علاقات جيّدة مع طهران، مقابل تخلي الشاه عن الأكراد. ومضى مؤكداً أن الدعم الإيراني للأكراد، هو العقبة الوحيدة التي تمنع العراق من إنهاء اعتماده

على موسكو.

كان البرزاني «غاضباً إلى درجة بدأ معها بالارتعاش»^(٧١). ثم سأل قائد جهاز «السافاك» قائلاً، «لماذا لم تخطر ونا؟ كيف تشقون بصدام حسين وتؤكدون من أنه لن يغير رأيه بعد أن يتخلص من الثورة الكردية ويصبح أقوى من السابق؟ ستندمون كثيراً على ما فعلتم»^(٧٢). ردّ عليه نصيري قائلاً إن الأكراد أحرار في مواصلة القتال، ولكن من دون أي دعم إيراني، وإن إيران ترحّب بهم لديها كلاجئين. فتمّ إيفاد ديزائي على الفور إلى كردستان العراق، لتقييم الوضع على الأرض. وعندما عاد، أبلغ البرزاني أنه على الرغم من الاستياء الشديد وخيبة الأمل اللذين يشعر بهما المقاتلون وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلا أنهم يريدون مواصلة القتال. لكنّ البرزاني لم يكن يعلم أن الشاه قدّم تعهدات أخرى لصدام حسين أثناء لقاء الجزائر، وأنه رأى أن من الأجدى بالنسبة إليه التخلي عن الأكراد بشكل تدريجي.

أرجأ العاهل الإيراني استقبال البرزاني إلى ١١ آذار، في خطوة فسّرها بعض الأكراد بأنها متعمدة لتصادف مع الذكرى الخامسة لتوقيع اتفاق الحكم الذاتي، ولتذكير الأكراد بثمن عدم اكرائهم آنذاك بمعارضته الشديدة لهذا الاتفاق^(٧٣). وقد شكّل هذا اللقاء، الذي عقد في قصر نياقاران، نموذجاً تقليدياً لأسلوب الشاه في التحايل أثناء عرض أي مسألة، مضافاً إليه ما شعر البرزاني أنه سعادة شبه معلنة بما يتعرّض له الأكراد من إذلال على يدي العاهل الإيراني. فقال الشاه إن الأكراد وحدهم يتحمّلون مسؤولية عقد اتفاقية الجزائر، لأنهم لم ينجحوا بعد سنة على استئناف القتال، في إطاحة صدام حسين، بل خسروا أيضاً مناطق شاسعة إلى درجة أن إنقاذهم بات يفرض على إيران زيادة حجم قواتها المشاركة في القتال، وبالتالي دخول حرب شاملة ضدّ العراق.

عمد الشاه إلى تطوير الحجج التي استخدمها الجنرال نصيري سابقاً، فقال إن حلفاء إيران يحملونه مسؤولية تقارب العراق مع الإتحاد السوفياتي. فعمد عندئذ البرزاني إلى إعادة النقاش إلى الميدان الأخلاقي، وقال للشاه «وضعنا أيدينا في أيديكم، ولم نكن نتوقع أن يتمّ قطعها» وسأله الدكتور عثمان «ماذا نقول لشعبنا، نحن الذين اعتمدنا على إيران؟»^(٧٤) غضب الشاه كثيراً واشتدّ توتره، ثم لام الأكراد لإفراطهم في الكلام. فقال له ديزائي إن لدى أكراد

العراق تجربة طويلة مع صدام حسين «الذي لا يلتزم بوعوده، وسبخونكم ما أن يصبح أقوى مما هو عليه الآن». ثم استشهد ديزاني بتجربته كسفير عراقي قائلاً «أنا أعرف لأنني قرأت وثائق رسمية عراقية عن الخليج ومقاطعة خوزستان»، والتي حرّض العراق سكّانها العرب الأصليين على المطالبة بالانضمام إليه، على الرغم من ضالة عددهم بالمقارنة مع إجمالي السكّان (٧٥).

كرّر الشاه موقفه بأن الأكراد أحرار في مواصلة القتال، ولكن من دون أي دعم إيراني، وأنه يرحّب باللاجئين الأكراد الذين تدفقوا على إيران منذ ذلك الوقت، مستفيدين من وقف إطلاق النار الذي أعلن لمدة أسبوعين وينتهي في الأول من شهر نيسان، ولم يلبث العراق أن خرّقه سريعاً. لكن يوميات «علم» تشير أيضاً إلى أن العاهل الإيراني، كان منزعجاً أيضاً من الانتقادات الدولية لطريقة تعامله مع الأكراد. فقد ذكر كاتم أسرار الشاه أن «المجتمع الدولي يتهمنا بخيانة الأكراد»، قبل أن يخلص إلى أنه «على أي حال، فإن قيام كردستان مستقلة، ما كان ليفيدنا أبداً...» وفي ٢٠ من شهر آذار، تأثر «علم» بمأساة عشرات ألوف اللاجئين الأكراد إلى إيران، إلى درجة دفعته إلى التحدّث مع العاهل الإيراني بشأن مناشدات البرزاني المتكرّرة لمنحه المزيد من الوقت لتمكين عائلات المقاتلين من عبور الحدود الإيرانية. لكن الشاه التزم باتفاقية الجزائر حرفياً، وحصر حقّ اللجوء بالمقاتلين وحدهم، معرباً عن ثقته بأن بغداد لن تؤذي نساءهم وأطفالهم. وذكر «علم» أنه أجاب الشاه قائلاً «حتى لو كان هذا الأمر صحيحاً، فمن الصعب أن يصدّقه الأكراد أو أن يوافقوا على ترك عائلاتهم خلفهم»^(٧٦). لكن ردة فعل العاهل الإيراني الوحيدة على هذا الكلام، تمثّلت في اقتراح تولّي الصليب الأحمر الدولي، حماية العائلات الكردية. وبدا أن هذه هي النتيجة الوحيدة لتجاوب واشنطن مع توسّلات البرزاني ومناشداته المتكرّرة إليها للتدخل ودفع طهران إلى تليين موقفها منه.

في ١٢ آذار، اجتمعت قيادة «البشمركة» في بلدة حاج عمران الواقعة في كردستان العراق، عند الحدود مع إيران، لمناقشة الخطوات الواجب اتّخاذها، واستمرّت المناقشات حتى وقت متأخر من الليل. في البداية تحدّث البرزاني بشكل عام داعماً وجهة نظر المتشدّدين المصمّين على مواصلة القتال على الرغم من تضائل حجم قوّة الأكراد. لكن العاهل الإيراني أرسل الجنرال

منصوروبور للقاء البرزاني حاملاً معه المزيد من الأنباء السيئة. فقد تذكّر الشاه أنه وعد العراق أثناء لقاء الجزائر، بعدم السماح للأكراد بمواصلة القتال، وأنه سمح للقوات العراقية بدخول أراضي إيران، لفرض تطبيق الاتفاق. وقال له الجنرال الإيراني، «بإمكانكم الاستسلام للقوات العراقية، أو إلى قواتنا. ليس لديكم أي خيار آخر»^(٧٧). ثم أضاف قائلاً إنه لن يتم تمديد وقف إطلاق النار، مع أنه بات شكلياً إلى حد بعيد في الآونة الأخيرة، لتمكين الأكراد الموجودين في المناطق البعيدة في مقاطعة بادينان في شمال غرب العراق، من القيام بالرحلة الطويلة سيراً على الأقدام لعبور الحدود الإيرانية.

شعر البرزاني بالاحباط وأنه محاصر في الزاوية، فبعث ببرقية إلى بغداد يقترح فيها الشروع في مفاوضات جديدة^(٧٨). لكن العراق ردّ عليه فوراً، ببرقية يرفض فيها هذا العرض كلياً. وفي تلك الليلة، وفيما اجتمع عدد من القضاة والمحامين للاستماع إلى البرزاني، ألقى ملا مصطفى خطاباً استذكر فيه تاريخه البطولي فعلاً في النضال من أجل القضية الكردية، في ما بدا «رسالة وداع واضحة»، وأمر فجأة جميع الأكراد بوقف القتال^(٧٩). ولم يتم إجراء أي مشاورات حقيقية خارج دائرة عائلة ملا مصطفى والمقربين منه، أو مع اللجنة المركزية أو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. وقال لهم البرزاني، إن وقف القتال هو أهون الشرين، وإن بإمكان من يرغب، التوجه إلى طهران. وحاول بعض الأكراد إقناع البرزاني بتغيير موقفه، وأعربوا له عن تفهمهم لأسباب معارضته استمرار القتال بفعل كبر سنّه، وناشدوه أن يسمح لأحد أبنائه «بالانضمام إلى المقاومة»، ولكن من دون جدوى^(٨٠). وفي اليوم التالي، بدأ الكوادر في مقر القيادة الكردية بترديد أن «الثورة انتهت».

حتى يومنا هذا، لا يزال ذلك القرار الذي اتخذته البرزاني، يثير غضب الأكراد ويؤثر في السياسات الكردية، ويشوّه صورة ملا مصطفى. ففي البداية، صدم هذا القرار المفاجئ غالبية الأكراد الذين كانوا يجهلون خلفياته، واعتقدوا أنه جاء من فراغ. وبذلت جهود جديدة لدفع البرزاني إلى تغيير رأيه، ولكن «من دون جدوى» وفقاً لسامي عبد الرحمن الذي مضى قائلاً «علينا أن نتذكر أنه كان لا يزال آنذاك، نصف إله بالنسبة إلينا». وأضاف عبد الرحمن قائلاً «أعتقد أنه لو كان البرزاني آنذاك أصغر، وكانت العائلة أقل ثراء، لواصل ملا مصطفى القتال. لكنه كان عجوزاً، وقد أعطاه الإيرانيون

الملايين»^(٨١). وبالطبع، تبين أن لا وجود للحماية الأميركية التي تحدث عنها المقربون من البرزاني. ومع مرور الأيام، صار الشعور المتزايد بالصدمة والخيانة، والذي ساد صفوف المقاتلين الأكراد، يعكس إنكارهم وعدم تصديقهم لمدى سذاجة قيادتهم. وخلال أسبوعين فقط من صدور أمر البرزاني، لم تعد قووات «البشمركة»، التي بلغ تعدادها خمسين ألف مقاتل، موجودة.

يؤكد اليوم بعض أشدّ الناس إخلاصاً للبرزاني، مثل محسن ديزائي، أنهم فكروا آنذاك بأن هذا القرار «سيؤدي ملاً مصطفى كثيراً»^(٨٢). لكنّ الآخرين لم يكونوا مستعدين لتصديق حسن نوايا الزعيم الكردي. فأحد الكوادر الكردية المجريّة يرى أنه «لو استمرّ البرزاني في قيادة المعركة من على أرض كردستان، أو انتحر، لكان ظلّ في نظر الأكراد بطلاً، ولما كان تجرّأ أحد يوماً على انتقاده»^(٨٣)، فقد ظهر الإحباط المكبوت في الصدور، من جرّاء قيادته إلى العلن، حتى قبل أن يغادر كردستان العراق ويعبر الحدود مع إيران للمرة الأخيرة، رجلاً عجوزاً، مريراً، محطماً ومريضاً.

شمل اغتيال البرزاني كل شيء بدءاً من المحسوبة ومحاباته لأبناء عشيرته وعائلته، مروراً ببيله إلى السريّة، ووصولاً إلى تسلّطه وثقته غير المحدودة بحلفائه الأجانب. وفجأة أدرك عامّة الأكراد كم كانت قيادتهم متهورّة ومعتدّة بنفسها أكثر من اللازم، إلى درجة تسليم مصير حركة تحرّر وطني إلى الشاه المعروف بخداعه، سعياً وراء وهم الحصول على دعم قوّة عظمى اشتهرت بعداؤها للتطلّعات الكردية. فقد أثارت هذه النتيجة سخط الأكراد خصوصاً في مرحلة كانت مشبعة بالأيديولوجيا اليسارية، وكانت هيئة الولايات المتّحدة خلالها في أدنى مستوياتها بسبب هزيمتها في فيتنام. فلم يكن أمام الأكراد سوى أن يلوموا أنفسهم لأنهم فشلوا في استقطاب دعم الرأي العام في بلدان العالم الثالث، وسمحوا لمضطهديهم بأن ينعموا بدعم «المعسكر الاشتراكي» و«القوى التقدّمية». ورأى بعض الأكراد أن القوى الخارجية المحافظة التي تدعم البرزاني، لم تكن هي العامل الوحيد الذي منعه من السعي إلى استقطاب دعم القوى اليسارية في العالم، بل انزعاجه من لقب «الملاّ الأحمر» الذي أطلقته عليه الصحافة البريطانية بعد إقامته الطويلة في الإتحاد السوفياتي. دُعر الأكراد عندما أدركوا أنهم يفتقرون إلى الأسلحة والذخائر اللازمة

لخوض حرب عصابات طويلة الأمد، وحدهم. وشكّل الانهيار العسكري الذي أصابهم، أكثر الأشياء إيذاءً لشعب جبلي يفخر بسمعته القتالية. فقد صار الأكراد معتمدين على دعم المدفعية الإيرانية الثقيلة التي انسحبت فجأة، إلى درجة أن البرزاني سلّم بعض قادة أكراد إيران الذين التجأوا إليه، لإرضاء العاهل الإيراني. ودفع انسحاب «البشمركة» إلى إيران، مؤرخاً كردياً إلى الإعراب عن حزنه لما يجري قائلاً «لا أذكر أن حرباً شعبية أخرى انتهت على هذا النحو المفجع بسبب قرار اتخذته القيادة في حين كان الشعب يريد ويمتلك الوسائل اللازمة لمواصلة القتال»^(٨٤). وكان الأكراد متهورين إلى درجة الاعتماد في تموينهم على الإمدادات الغذائية التي توفرها لهم إيران، بدلاً من زرع محاصيلهم الخاصة. وهذه هي القضايا الرئيسية التي أثار الانقسامات والقتال لاحقاً، في صفوف الحركة القومية الكردية وأضعفتها. واستمرت الخلافات حول هذه المسائل، منذ تلك الفترة، بطريقة أو بأخرى، وكانت الدول المجاورة سعيدة بها، كالعادة.

في ذلك الوقت، نفّذ معظم أكراد العراق أوامر البرزاني على الرغم من الأسى والقلق اللذين سيطرا عليهم، لأنهم لم يجدوا أي خيار آخر. وسواء أحبّ ذلك الأكراد أم كرهوه، فقد كان الشاه مصيباً. فإيران هي نافذتهم الوحيدة على العالم، وها هو الشاه يغلقها في وجههم. ورفض بعض مقاتلي «البشمركة» إلقاء أسلحتهم، وواصلوا القتال، وانتحر بعضهم الآخر، في حين أضرم آخرون النار في ممتلكاتهم القليلة تعبيراً عن أسهم، قبل أن يباشروا مسيرتهم الشاقة عبر الممرات الجبلية المكسوة بالثلوج لعبور الحدود مع إيران والانضمام إلى أكثر من ربع مليون لاجئ كردي سبقوهم إليها في الأشهر السابقة هرباً من القتال. وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب كان منظماً، وشمل عشرات الألوف من الأشخاص الذين سلكوا الطرق الموحلة ومعظمهم حفاة الأقدام ولا يرتدون سوى ثياب خفيفة مصنوعة من القطن أو النايلون، إلا أنه كان في النهاية انسحاباً. وقد رفضت تركيا فتح حدودها أمام أكراد العراق، وتذرّعت بأن قوانينها تمنعها من استقبال اللاجئين غير الأوروبيين وأيوائهم.

حاول البرزاني، من دون جدوى، الحصول على دعم الولايات المتحدة وإيران لتمديد وقف إطلاق النار لتمكين مقاتلي «البشمركة» المتمركزين في

مناطق بعيدة من الفرار مع عائلاتهم، من انتقام صدام حسين المحتوم. وقام ملاً مصطفى بكل ما يمكنه القيام به، فأرسل سيارة لإجلاء قائد قوآت «البشمركة» في منطقة بادينان، عيسى سوار، وعائلته. وعندما أدرك مقاتلو «البشمركة» العاديون أن البرزاني قد تركهم لمصيرهم، ثار غضبهم وقتلوا عيسى سوار انتقاماً^(٨٥). وكان القتلة يدركون جيداً أي مصير أسود ينتظرهم عند صدام حسين المعروف بقسوة انتقامه. وفي الواقع، قتل آلاف الأكراد على أيدي القوآت العراقية، مع أن معظمهم من المدنيين، وأرغم عشرات الألوف على الفرار.

سرعان ما اقتنع معظم الأكراد بعدم جدوى مواصلة الكفاح المسلح، فوافقوا على الاستفادة من العفو العام الذي أعلنه العراق، وعادوا خلال بضعة أشهر من تلقاء أنفسهم، في حين أرغم الإيرانيون الباقين على عبور الحدود بالقوة. وخلال أسابيع معدودة، بدأت بغداد سلسلة عمليات طرد جماعي للأكراد من مناطقهم الأصلية، ضمن إطار سياسة تعمّدت إظهارهم على أنهم راسخين في عدائهم للدولة العراقية. فتمّ تهجير ما بين مئة وعشرين ألف إلى ثلاثمئة ألف كردي عادوا من إيران بموجب العفو العام، إلى وسط وجنوب البلاد حيث فرض عليهم البقاء لمدة سنة كاملة. أما النشطاء الأكراد عموماً، والطلاب والأساتذة خصوصاً، فقد تعرّضوا لاضطهاد مميّز، وتراجعت العقوبات التي أنزلت بهم ما بين السجن والتعذيب والإعدام. وخلال فترة قصيرة، بدأ العراق بإيجاد منطقة محرّمة على طول حدوده مع تركيا وسوريا وإيران البالغة ستمئة ميل، وبعمق يتراوح ما بين ٥ و ١٥ ميلاً، لمنع الأكراد من الاتّصال بسهولة مع إخوانهم في الخارج.

وفي هذا السياق، تمّ تدمير حوالي ألف وخمسمئة قرية ضمن ما سمّي بالمنطقة الأمنية، وجرى تهديم البيوت، وقطع الكروم، وإغلاق الآبار بالإسمنت. وقامت القوآت العراقية بتهجير سبعمئة وخمسين ألف شخص من سكّان هذه الأرياف إلى مجمّعات سكنية أقيمت على عجل قرب معسكرات للجيش والشرطة لضمان سهولة مراقبتها، وأطلق عليها اسم «قرى النصر». وجرى تشجيع العرب على الاستيلاء على الأراضي الزراعية الكردية سواء في المناطق الحدودية أم في المراكز النفطية المتنازع عليها، مثل كركوك وغيرها، وفقاً لمفهوم «الأمن الاستراتيجي» لحزب البعث، والذي يبرّر تهجير الأكراد

من مناطقهم^(٨٦). هكذا زُرعت بذور ما عرف لاحقاً باسم «الإبادة الجماعية الثقافية»، أي اقتلاع الحياة الريفية التي تشكّل عصب المجتمع الكردي، على نحو تدريجي ولكن منهجي وشديد الفعالية^(٨٧). ومع انتهاء فصل الخريف، أشارت أولى تقارير «منظمة العفو الدولية» عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الأكراد، إلى اعتقال ٣٨٩ امرأة وطفلاً كردياً لا لأي شيء ارتكبه، بل لأن أزواجهن أو آبائهم أو أبنائهم أو أشقائهم، هم من «البشمرکه».

تبين لاحقاً أن رئيس محطة «السي. أي. أي» في طهران، كالاها، الذي دافع عن ضرورة تخفيف معاناة الأكراد معتبراً أن ذلك «سيكون أفضل شيء تفعله (حكومة) الولايات المتحدة، قد بالغ في تقدير مسألة رئيسية واحدة على الأقل. ففي ١٠ نيسان حذّر من أنه إذا «لم يفعل كبار المسؤولين الأميركيين من أمثال كيسيـنجر... أي شيء لمساعدة الأكراد في محنتهم الراهنة، فبإمكاننا أن نتأكد من أنهم لن يجلسوا مكتوفي الأيدي في انتظار الموت من دون أن يرووا قصتهم للعالم أجمع...»^(٨٨). لكن في الواقع، لم يرو البرزاني قصته إلا بعد انقضاء سنوات عدة. وبدا تكتّمه هذا أمراً منطقياً بالنسبة إلى ثوري عتيق تعلّم على مرّ السنين، ومن خلال ما عاشه من انتكاسات، ألا يوتر سلباً على مستقبله بسبب فورات عاطفية قد تؤدي إلى مفاومة ضعفه الراهن. وكان يعرف أن عليه ألا ينتظر الكثير من الشاه، ولكنه ظلّ يراهن في تلك المرحلة على واشنطن. ففي مؤتمر صحافي عقده في بلدة حاج عمران في شهر آذار بعد أسابيع قليلة على إبرام اتفاقية الجزائر، انتحى البرزاني جانباً مع هوغلاند الذي تعرّف إليه خلال زيارة سابقة. وكان البرزاني مقتنعاً بأن هوغلاند هو مسؤول أميركي يمّوه هويته ويقدم نفسه على أنه صحافي، مع أن الأخير نفى هذا الأمر مراراً. فطلب منه ملاً مصطفى أن ينقل إلى الحكومة الأميركية طلباً شخصياً للجوء السياسي وآخر لتوفير الحماية للأكراد^(٨٩).

عانى البرزاني من آلام خلف عظمة الترقوة (سرعان ما تبين أنها ناجمة عن سرطان الرئة)، فقررّ هذا المدخّن الشره، الانزواء عن الناس، وسعى إلى الذهاب إلى الولايات المتحدة لأسباب صحية ولضمان سلامته الشخصية في آن معاً. فقد كان لديه أسباب وجيهة تدفعه إلى الخوف من احتمال اغتياله، سيما وأن العراقيين اشتهروا بميلهم إلى الانتقام من أعدائهم بوحشية. وأدرك البرزاني أيضاً، أن بقاءه في طهران يعني أن جهاز «الساقك» سيفرض عليه

الصمت والعزلة ثمناً لتوفير الحد الأدنى من المساعدات للاجئين الأكراد. لذلك تحدث البرزاني أثناء لقائه مع هوغلاند وسائر الصحافيين، عن تعرضه «للخيانة»، ولكن بحذر وبعمومية، وقال إن الولايات المتحدة «تخلت عنا وتركتنا نواجه حرب إبادة جماعية. ولقينا من إيران تشجيعاً واضحاً ووعوداً كثيرة لم يتم الالتزام بها، وحصلنا على مختلف أنواع الدعم». لكن سؤاله الكئيب كان أكثر وضوحاً إذ قال «ما هي الجرائم التي ارتكبتها الشعب الكردي حتى تقف جميع أم العالم ضده؟».

بدأت آلام البرزاني مبرحة وخطيرة إلى درجة أن الولايات المتحدة سمحت له في شهر حزيران من العام ١٩٧٥، بزيارتها للمعالجة. لكن غضبه ثار، عندما أرسل «السافاك» معه أحد ضباطه لمرافقته^(٩٠). ولم يتحسن مزاجه عندما لاقاه في مطار جون ف. كينيدي ضابط من «السي. أي. أي» ورئيس مكتب العراق في وزارة الخارجية الأميركية موريس دراير، لمرافقته في رحلته إلى مستشفى «مايو كلينيك» في مدينة روتشستر في ولاية مينسوتا. ورأى الأطباء الأميركيون أن لا أمل في شفائه من سرطان الرئة، وأنه قد لا يعيش أكثر من ستة أشهر. فحاول البرزاني التوجه إلى واشنطن مباشرة للقاء محمد دوسكي، الدبلوماسي العراقي السابق الذي أصبح ممثله في العاصمة الأميركية، ونجح في استقطاب دعم كل من عضوي مجلس الشيوخ هنري ر. جاكسون وريتشارد ستون، ورئيس الاتحاد الأميركي للشغل (A.F.L.-C.I.O) جورج ميني، للقضية الكردية. لكن مرافقيه الأميركيين رفضوا السماح له بذلك. وفي إحدى المراحل، راودت البرزاني فكرة الطلب إلى ميني، استئجار طائرة صغيرة «لخطفه» ونقله إلى واشنطن. وفيما كان دوسكي يتساءل بقلق عن أسباب عدم وصول البرزاني ومرافقيه إلى واشنطن وفقاً لما هو مقرر، فرض الأميركيون على ملا مصطفى القيام بجولة على ولايات الغرب شملت مدينة لايك تاهو وأجزاء من ولاية كاليفورنيا دامت شهراً كاملاً، لإبقائه بعيداً عن الأنظار.

في النهاية، تمكن أحد مساعدي البرزاني من إجراء اتصال هاتفي مع دوسكي سراً، لترتيب كيفية اللقاء به، بعدما تدبر ذريعة ملائمة للهرب من البيت الآمن التابع «للسي. أي. أي» في مدينة ماكلين بولاية فيرجينيا، حيث أبقى ملا مصطفى معزولاً عن العالم. ودار حديث سريع عن ضرورة التوجه إلى سويسرا التي وصفها مسعود البرزاني، نجح ملا مصطفى، بأنها «أفضل من

الإقامة الجبرية» المفروضة عليهم في الولايات المتحدة. وبدا دوسكي حانقاً إلى درجة أنه عصى أمراً مباشراً من البرزاني يحظر عليه التحدث إلى الصحافة. فقد كان المندوب الكردي مصمماً على إرغام الإدارة الأميركية على تحسين معاملتها لقائده، فاتصل بمراسل شبكة «سي. بي. إس» التلفزيونية، دانيال شور، الذي أراد إجراء مقابلة مع البرزاني لتمكينه من كشف خيانة واشنطن للأكراد. لكن ملاً مصطفى رفض هذا العرض، لأنه كان يريد البقاء في الولايات المتحدة، ويدرك أن موقفه ضعيف ولا يسمح له بتعريض إقامته فيها لأي خطر.

أدرك البرزاني أن إدارة الرئيس فورد تريد إرغامه على العودة إلى إيران، لأن الحملة الانتخابية الرئاسية توشك على الانطلاق. وبالفعل، جرى ترحيله إلى إيران في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٧٥، بعد تزويده بكميات من الأدوية تكفيه لسته أشهر، وبعدها أكد له المسؤولون الأميركيون أن الأطباء الإيرانيين لا يقلّون كفاءة عن زملائهم في مستشفى «مايو كلينيك». عندئذ ثبتت صحة تقديرات درايفر الذي أعجب، مثل غيره، بالبرزاني وتأثر به. فعندما كلّف في البداية بالبقاء على اتصال مع ملاً مصطفى، تلقى درايفر تعليمات بدراسة احتمال قيام الزعيم الكردي بكشف ما جرى أمام الرأي العام الأميركي، وبالتالي إحراج إدارة فورد. وبعد أيام قليلة من تعرّفه على البرزاني، توقع درايفر ألا يتسبب ملاً مصطفى بأي مشكلات للإدارة الأميركية. لكن سرعان ما بدأ الكونغرس بإثارة المشكلات نيابة عن البرزاني الموجود آنذاك في إيران. فتمّ تسريب تقرير «لجنة بايك»، غير أن ملاً مصطفى ظلّ على صمته. وقال كولبي إنه ولو راودت البرزاني فكرة فضح كل شيء في شهر آذار من العام ١٩٧٥ أو بعده، «كنا سنبدل بعض الجهد لمنعه من إنشاء ما جرى». ومما لا شكّ أن المراقبة الشديدة التي فرضتها «السي. أي. أي» على ملاً مصطفى أثناء إقامته في الولايات المتحدة، كانت لهذا الغرض. وقال كولبي بعد سنين طويلة، «كنا آنذاك غارقين في التحقيقات التي أجراها الكونغرس» بشأن العمليات السرية التي قامت بها الوكالة في أنغولا، وفي أسباب سقوط الهند الصينية. ومضى قائلاً «كنا نودّ أن نتجنب» ما قد يوجهه البرزاني إلينا من اتهامات علناً، «مع أن ذلك لم يكن ليثير قلقاً كبيراً لدينا آنذاك»^(٩١).

على أي حال، لم تكن إدارة فورد مستعدة لتحمل أي مجازفة في سنة

انتخابات رئاسية. فلماً نفذت أدويته، طلب البرزاني زيارة الولايات المتحدة لإجراء فحوصات طبية، لكنه اصطدم برفض أميركي مطلق، على الرغم من تزايد آلامه المبرحة، وما يعانيه من إرهاق شديد بسبب العلاج الكيماوي الذي يتلقاه. عندئذ اتصل دوسكي هاتفياً بمكتب مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية جوزف سيسكو، وطلب منه منح ملاً مصطفى تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لأسباب طبية. وبعد طول ماطلة، استقبل أحد مساعدي سيسكو، دوسكي وأبلغه أن الإدارة الأميركية لا تستطيع القيام بأي شيء، لأن البرزاني يحمل جواز سفر إيراني، وقد رفضت طهران السماح له بالسفر. فثارت نائرة دوسكي، واتهم واشنطن بنقض يديها من الأكراد وقال غاضباً «لقد قضيتم على البرزاني سياسياً، والآن تريدون قتله والتخلص منه جسدياً» (٩٢).

هذه الاتهامات دفعت وزارة الخارجية إلى الموافقة على التفاوض مع المسؤول الكردي على شروط منح ملاً مصطفى تأشيرة دخول أميركية، ولكنها أشارت إلى أنه لن يستفيد منها لأن الإيرانيين لن يسمحوا له بمغادرة أراضيهم. فاعتاظ دوسكي من محاولات وزارة الخارجية للتذرع بموقف الشاه لعدم منح البرزاني تأشيرة الدخول، وهدد بأن ملاً مصطفى سوف يفرغ جعبته على الملاً. عندئذ عدلت الإدارة الأميركية عن موقفها، ودعت المسؤول الكردي إلى الوزارة للاتفاق على شروط زيارة البرزاني إلى الولايات المتحدة. وخلال هذه المفاوضات، اشترطت واشنطن على ملاً مصطفى عدم الإدلاء بأي أحاديث صحافية في ظل الحملة الانتخابية، والتكفل بنفقات إقامته في الولايات المتحدة، خلافاً لما جرى أثناء زيارته الأولى عندما تولت «السي. أي. أي» تأمين جميع احتياجاته ونفقاته، وتعهّدت بتوفير الحماية الشخصية له. وفي المقابل، اشترط دوسكي على الحكومة الأميركية، ضمان حرية الزعيم الكردي في التنقل والسفر كيفما يشاء، واللقاء بمن يشاء، وعدم إخضاعه للمراقبة.

لكن عندما وصل البرزاني إلى مطار كينيدي في شهر حزيران من العام ١٩٧٦، تبين أن جهاز «السافاك» يراقب تحركاته، في حين رافقه درايبير وضابط من «السي. أي. أي» إلى مستشفى «مايو كلينيك». وبعد إجراء الفحوصات الطبية، استقر ملاً مصطفى في واشنطن، فانتقل من غرفته في الفندق إلى شقة صغيرة في البداية، قبل أن ينتقل إلى منزل في المدينة نفسها،

ومن ثم إلى منزل آخر في مدينة ماكلين، بني على الطراز الكولونيالي ويضم خمس غرف نوم. وتمتّع البرزاني بحرية التنقل فعلاً هذه المرة، فكان يروح ويجيء عندما يحلو له، ويستأجر طائرة خاصة كلما رغب في التوجّه إلى مستشفى «مايو كلينيك» لمراجعة أطبائه. وعلى الرغم من الآلام المبرحة التي كان يعاني منها، احتفظ ملاً مصطفى بهدوئه ورباطة جأشه، ولم يظهر أي ضعف أمام الناس على الأقلّ، مع أن ملامحه القاسية وشت بما يعاينه.

شعر جميع الأجانب الذين عرفوا البرزاني في كردستان العراق، بحزن عميق وأسى شديد للمحنة التي يمرّ بها. فقد رفض هوغلاند، الذي يحتفظ بصورة للملاً مصطفى في مكتبه منذ التقاه للمرة الأولى، زيارته على الرغم من الاقتراحات العديدة التي تقدّم بها المقربون منه. وقال لاحقاً، «لم أكن قادراً على رؤية النسر مسجوناً في قفص. لم أكن قادراً على احتمال هذا المشهد». وفي تلّ أبيب، حاول عميل «الموساد» السابق في كردستان حاييم ليثاكواف، زيارة البرزاني في مقرّ إقامته الجبرية، لكن الأميركيين «عرفقوا مسعاي هذا. وأنا واثق من أنه كان سيقول لي عندما يراني، 'فلنمت سوياً'»^(٩٣). وعلى الرغم من شدة معاناته، حرص ملاً مصطفى أثناء إقامته في واشنطن، على الظهور بأفضل مظهر ممكن.

رفض البرزاني الاعتراف بأنه في المنفى، وظل مصمماً على إقامة علاقات مع الولايات المتحدة. ولهذا الغرض، حرص على استضافة كل من له علاقة بالإدارة الأميركية، على الرغم من أن اللغة شكلت عائقاً فعلياً في وجه مساعيه هذه. فمع أنه بذل جهوداً كبيرة لتعلّم اللغة الإنكليزية، واستعان لهذا الغرض بمعجم مطبوع بلغتين، إلا أن معرفته بها لم تتعدّ حدود «هذا الطعام لذيذ» و«شكراً». واستضاف البرزاني على العشاء مراراً، عضوي مجلس الشيوخ جاكسون وستون، ودرابير، وصحافيين عديدين من بينهم جاك أندرسون وسميث همبستون. وتحدّث البرزاني أمام ضيوفه بصراحة، ولكنه رفض باستمرار تدوين أو تسجيل أحاديثه، وصدّ جميع المحاولات التي بذلها أصدقاؤه لإقناعه بتدوين مذكراته، أو للسماح لهم بتسجيل ذكرياته على الأقلّ. وبرأي درابير، فإن البرزاني كان يتشأم من فكرة تسجيل ذكرياته ورواية قصة حياته، ويعتقد أنها ستعجل في موته^(٩٤). وبعد أشهر قليلة، ثبتت صحة حذر البرزاني في الكلام، عندما جرت محاولة جديدة لإبعاده إلى

إيران. ففي مطلع خريف العام ١٩٧٦، تلقى الزعيم الكردي برقية أرسلها الشاه بناءً على طلب أميركي على ما يبدو، دعاه فيها للعودة الى طهران لتجنيب إدارة فورد ما تعيشه من قلق خوفاً من أي فورة عاطفية قد يعرفها البرزاني خلال الأشهر الأخيرة من الحملة الانتخابية الرئاسية^(٩٥). لكن ملاً مصطفى رفض العودة هذه المرة، مدركاً أنه يستطيع الاعتماد على دعم أصدقائه في مجلس الشيوخ والحركة العمالية الأميركية.

روى البرزاني للأميركيين الذين كان يستضيفهم على العشاء لتناول الطعام الكردي، قصة حياته غير المعقولة، بما حفلت بها من خيانات متكررة من جانب إيران، والعراق، وتركيا، والاتحاد السوفياتي، وإسرائيل، وأخيراً الولايات المتحدة، وما عرفه من مواقف يائسة، وما خاضه من معارك. وعن ذلك قال درايبير، «كان الأمر أشبه بسماع الصينيين يروون قصة المسيرة الكبرى»^(٩٦). واعترف ملاً مصطفى بسهولة، بما ارتكبه من أخطاء وما قام به من حسابات خاطئة. لكنه لم يكن قادراً على فهم سبب مبالغة السياسة الأميركية في التركيز على الصراع العربي-الإسرائيلي ووضعها في صدارة أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط. وقد أدهش البرزاني درايبير الذي اعتبره «رجلاً حذراً جداً على وجه العموم، بعد كل ما فعله خلال السنوات الماضية»، وقال إنه «شدد أمامي مراراً (وقد أجريت معه مناقشات كثيرة)، على أنه لم يكن ليتحالف مع الشاه في العام ١٩٧٢، لو لم يحصل على موافقة الولايات المتحدة، وبدا كلامه منطقياً جداً بالنسبة إليّ. فقد كان ملاً مصطفى يرى أن الإيرانيين أسوأ من العراقيين، ولم يكن يثق في الأتراك أيضاً»^(٩٧).

واظب البرزاني على تأكيد أن هدفه الوحيد، هو الحصول على «حكم ذاتي محدود»، يؤمن المحافظة على اللغة والثقافة الكرديتين، ومنح الأكراد حصّة عادلة من عائدات النفط. ويؤكد درايبير أنه دون «هذا الكلام، ونقلته الى السلطات المعنية. لكن كان واضحاً أنه في ظل وجود هنري كسينجر في الطابق السابع من مبنى وزارة الخارجية، فإن هذا الكلام لم يكن سوى مصدر إحراج للإدارة الأميركية». وفي الواقع، بدا أن كسينجر مصمّم على الاحتفاظ بعلاقات جيّدة مع إيران، الى درجة أنه قام والشاه بالتقليل من أهمية تقرير «لجنة بايك»، أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقده في شهر آب من العام ١٩٧٦ في القصر الإمبراطوري الصيفي الواقع على ساحل بحر قزوين^(٩٨).

اتفقت الولايات المتحدة وإيران على تكثيف مبيعات الأسلحة الأميركية الى طهران، وقال الشاه بغطرسة مخاطباً كيسينجر «وهل لديكم أي خيار آخر؟». وفي ملاحظة أخرى، كان يحلو لكيسينجر أن يردّها، قال العاهل الإيراني «إذا امتنعت الولايات المتحدة عن مساعدة أصدقائها، فستحصل حرب نووية وإبادة جماعية، وستنشأ أكثر من فيتنام في مختلف أنحاء العالم»^(٩٩). وكما تبين بوضوح مراراً، فإن كيسينجر لم يكن يعتبر الأكراد من ضمن أصدقاء واشنطن. في المقابل، بدأ الأكراد سعداء كلّما سمعوا بأن مجرد ذكر اسمهم أمام وزير الخارجية الأميركي، يتسبب في غضبه. وبات واضحاً بالنسبة الى جميع العاملين في وزارة الخارجية، أن من يذكر اسم الأكراد أمام كيسينجر، يعرض نفسه لغضب الوزير وخطر الإقالة من منصبه.

شعر البرزاني بسعادة كبيرة عندما هزم جيمي كارتر، فورد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر تشرين الثاني من ذلك العام، وأقال كيسينجر من منصبه^(١٠٠). ونظراً الى الأولوية التي أعطاها كارتر للدفاع عن حقوق الإنسان، كبرت آمال ملاً مصطفى بإمكان تبني الإدارة الأميركية الجديدة، سياسة أكثر إيجابية حيال أكراد العراق. لكن سرعان ما خابت هذه الآمال. فقد دُعي الى وزارة الخارجية للقاء شكلي «وودّي لتناول الشاي»، وأفهمه مساعدو كارتر لشؤون الشرق الأوسط بوضوح، أن لا تغيير في سياسة واشنطن حيال هذه المنطقة، وأن الرئيس الجديد لا يستطيع استقباله. فتقبل الزعيم الكردي مصيره بعد طول تردد. ويؤكد درايبير أنه على الرغم من «جميع الصداقات التي أقامها مع أعضاء الكونغرس والصحافيين الأميركيين، إلا أن البرزاني لم يتمكن يوماً من إقامة علاقات فعلية مع المستويات العليا في السلطة التنفيذية الأميركية. وكنت صريحاً جداً مع الأكراد، وقلت لهم إن هذا الأمر لن يتحقّق أبداً»^(١٠١). فقد كان الشاه حليفاً بالغ الأهمية بالنسبة الى الإدارات الأميركية المتعاقبة. لذلك حافظ ملاً مصطفى على هدوء أعصابه وعزّة نفسه، وظلّ مهذباً مع زوّاره الأجانب، وكظم غيظه وخيبة أمله أمامهم. لكن في منتصف شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٩، استمتع الزعيم الكردي بمشاهدة الشاه المصاب بداء السرطان، يغادر إيران بالقوّة الى المنفى، وقال بابتهاج «أنظروا ماذا جرى للرجل الذي خانني!»^(١٠٢).

في تلك الفترة، بدأ البرزاني يدوي بسرعة. واعترف درايبير بأنه لم يستطع

رؤية الزعيم الذي تعلم احترامه، وقد أصبح واهناً وضعيفاً، فأرسل بدلاً منه، إحدى العاملات في مكتب العراق في وزارة الخارجية، ماري آن كايسي. وعندما زارت كايسي ملاً مصطفى، وجدته شبه عاجز عن التنفس. وشعر البرزاني أنها آخر فرصة يحظى بها للتعبير عما في قلبه، فبدأ مطالعة بليغة وطويلة شجب فيها الحكومة الأميركية وسياستها تجاه الأكراد. واستخدم الزعيم الكردي التفاصيل المعبرة، ليروي بانفعال شديد كل شيء رفض في الماضي التحدث عنه، على الرغم من مناقشات المقربين منه لإفراغ ما في جعبته. فلم يهمل أي مسألة، وتحدث عن الظلم الذي لحق به، وعمّا تعرّض له من خيانة، وروى كيف أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة أو الاعتماد عليها. ويؤكد دوسكي أنه «مع مضي البرزاني في حديثه، أصبح تنفسه أقوى كأنما شعر بقرب أجله». وحتى اليوم، لا تزال كايسي ترفض التحدث عما جرى في ذلك الاجتماع.

أمضى البرزاني آخر أربعة أيام من حياته في أواخر شهر شباط من العام ١٩٧٩، غائباً عن الوعي في مستشفى جورجتاون. وتناوب أفراد عائلته على ملازمته في آخر أيام عمره، على مدار الساعة. وكانت وصية البرزاني، أن يدفن في مسقط رأسه برزان التي دمرتها القوات العراقية منذ زمن طويل انتقاماً منه ولإثبات أنها لن تبقى حجراً على حجر في كردستان. وبما أنه كان يدرك أن العراق قد لا يسمح بتلبية رغبته هذه، طلب ملاً مصطفى أن يدفن في بلدة أوشناقيه في كردستان إيران، حيث خاض قبل ثلاثة عقود معركة مهمة دفاعاً عن جمهورية مهاباد. وكانت أغلى أمنية لديه، أن يموت في كردستان وسط أفراد عائلته. لكنه كان مريضاً جداً، ولم تكن حالته الصحية تسمح له بأن يستقل طائرة عادية، فتمّ استئجار طائرة خاصة مزوّدة بقارورة أوكسجين لتساعده على التنفس، وتقرّر نقله الى طهران في الثاني من آذار ١٩٧٩. لكن عشية يوم السفر، طلب البرزاني مساعدته على الجلوس. فسارع دوسكي الى إعطائه وسادة، لكن ملاً مصطفى طلب أن يجلس على كرسي. وقال دوسكي إن «رأسه انحنى فجأة الى الأمام، ومات».

قبل اثنتين وثلاثين سنة، التقى ملاً مصطفى، آرثي روزقلت في طهران التي تمّ نقل الزعيم الكردي إليها لمعاقبته على مساهمته في الدفاع عن جمهورية

مهاباد التي سحقت قبل فترة قصيرة. فقال البرزاني لأول مسؤول أميركي يلتقي به، «لا يهمني سوى الحفاظ على شرفي والوفاء بوعودي»^(١٠٣). ولكنه حرم حتى من هذه الأمنية البسيطة. وإذا كانت رغبة ملاً مصطفى بأن يدفن في كردستان قد تحققت، إلا أن ذلك ترافق مع مفارقة مريرة أيضاً. فقد جرى نقل جثمانه جواً من طهران الى أرومية بفضل تعاون الحكومة الثورية الإيرانية الجديدة. ووفقاً لما اتفق عليه سابقاً، كان يفترض أن ينطلق موكب التشييع براً من هذه المدينة الى بلدة أوشناقيه. لكن السلطات الثورية الإيرانية، قرّرت في آخر لحظة نقل جثمان البرزاني على متن مروحية عسكرية، خوفاً من احتمال حصول صدامات بين مؤيديه والعديد من أكراد إيران الذين لم يغفروا له أبداً، أنه اعتقل وأعدم قادتهم العسكريين في الماضي، لإرضاء الشاه.

في بلدة أوشناقيه، احتشد عشرة آلاف كردي قدموا من مناطق نائية، مثل مدينة سننداج في جنوب كردستان إيران، ومن منطقة بادينان في شمال غرب كردستان العراق، لتشييع البرزاني. ولم يشهد حفل التشييع أي حادثة تذكر. لكن في مطلع العام ١٩٨٠، قامت جماعة ماركسية راديكالية من أكراد إيران، بتدنيس قبره المتواضع. فاستعاد البرزانيون جثمان ملاً مصطفى، وأعادوا دفنه في معقلهم الجبلي في منطقة ريان الواقعة في الأراضي الإيرانية على مقربة من الحدود مع العراق. وفي خريف العام ١٩٩٣، نقلت مروحية إيرانية جثمان البرزاني الى الحدود العراقية، ومنها تولّى تلميذه القديم وخصمه اللدود لاحقاً، جلال الطالباني، ومن ثمّ نجله مسعود، مواكبته الى برزان حيث دفن وفقاً لوصيته. وقال مسعود لبعض مساعديه، وهو يبكي، إنه نجح أخيراً في الوفاء بأحد أهمّ وعوده لوالده، في حين حوّمت مروحيّتان عسكريّتان أميركيّتان فوق المشيعين، وقامت طائرتان حربيّتان أميركيّتان من طراز «إف. ١٦» بالتحليق على علوٍ منخفضٍ تحيةً للراحل. وبذلك حاولت الولايات المتحدة أخيراً، التعويض عن الخيانة التي ارتكبتها في العام ١٩٧٥^(١٠٤).

كان الأميركيون من بين الأجانب الكثيرين الذين ساهموا في الإساءة الى شرف البرزاني، ومنعوه من الوفاء بوعوده. فقد تدخلت الولايات المتحدة في المسألة الكردية قبل ربع قرن من قرار كيسي نجر في العام ١٩٧٢ بدعم مخططات الشاه. ففي العام ١٩٤٧، امتلك آرثي روزقلت بعد النظر الكافي لإدراك طبيعة التطلّعات القومية التي دفعت الأكراد الى خوض مغامرة إقامة

جمهورية مهاباد، في حين لم يرَ معظم المراقبين في ما جرى، إلا الفصل الأول من فصول الحرب الباردة، وأن موسكو دعمت المتمردين في إيران من أكراد وأذربيجانيين، في مواجهة الشاه، المنتصر بقوة الدعم البريطاني والأميركي. وما إن علم روزقلت بأن أحكاماً بإعدام ثلاثة من أبرز قادة جمهورية مهاباد قد صدرت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٧، حتى سارع إلى إقناع السفير الأميركي جورج ألن بوجود التدخل لدى الشاه لمنع تنفيذ هذه الأحكام. وأكد روزقلت أنه «إذا تمّ إعدامهم، فسيعتبرنا جميع القوميين الأكراد في العالم، شركاء في هذا العمل الإجرامي». وافق العاهل الإيراني على استقبال السفير الأميركي على الفور، ثم قال مبتسماً، «أتخشى أن أعدمهم رمياً بالرصاص؟ حسناً، بإمكانك أن تطمئن، فلن أفعل ذلك»^(١٠٥). وبالفعل، وفى الشاه بوعدده على طريقته الخاصة. فلم يجر إعدام القادة الثلاثة رمياً بالرصاص، بل شنقاً.

هكذا بدأت تتحقّق نبوءة روزقلت بشأن عدم وثوق الأكراد بالولايات المتحدة. وخلال إقامته في منفاه الأميركي، ركّز البرزاني على أهمية الالتزام بالتعهدات الشفهية في منطقة الشرق الأوسط، وشدّد تدريجياً على قوّة هذه العادة، للتخفيف من أهمية الأخطاء التي ارتكبها وتقليل حدّة شعوره بالذنب وإلقاء المسؤولية على عاتق الأجنبي المخادع. وفي الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس كارتر في العام ١٩٧٧، وضمّنها جميع شكاواه وإحباطاته، كتب ملاً مصطفى «لم ينجح العدو في إلحاق هزيمة عسكرية بنا، بل دمّرنا أصدقاؤنا». وفي تلك الرسالة تساءل أيضاً «كيف تستطيع أمة عظيمة مثل الولايات المتحدة التي تؤكّد مبادئها الأساسية على الشرف، والاستقامة، والحرية، والديمقراطية لجميع الشعوب، أن ترفع رأسها (عالياً)، بعد الدور الذي لعبته في ضرب الأكراد؟».

على مدى الأربع عشرة سنة اللاحقة لم يُبد أي من مسؤولي الإدارات الأميركية المتعاقبة باستثناء بعض أصحاب الضمير الحيّ فعلاً من موظفي وزارة الخارجية و«السي. أي. إي» ممّن عملوا مباشرة مع الأكراد في السبعينات، أيّ اهتمام بما كان يجري في العراق. فقد كان عداء إدارة ريغان لإيران قوياً خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العراقية-الإيرانية، إلى درجة أن واشنطن لم تتخذ أيّ إجراءات لمعاقبة صدام حسين على استخدام الغازات السامة، على الرغم من أن آلاف المدنيين الأكراد قضوا من جرّائها في حلبجه خلال شهر آذار من

العام ١٩٨٨، وفي مناطق أخرى خلال الأشهر الأخيرة من حرب الخليج، وحتى بعد إعلان وقف إطلاق النار في ٢٠ آب من تلك السنة. وفي شهر شباط من العام ١٩٩١، شجّع الرئيس جورج بوش الأكراد على الانتفاض ضدّ صدام حسين في البداية، ثم حاول تجاهل نزوحهم الجماعي عند انهيار انتفاضتهم بسبب رفض الولايات المتحدة إسقاط المروحيّات العسكرية العراقية التي راحت تنشر الرعب والدمار في صفوفهم. ولم يغيّر بوش موقفه هذا، إلاّ بفعل التغطية التلفزيونية المكثّفة لمأساة الأكراد ومعاناتهم على قمم الجبال المكسوّة بالثلوج.

هذا المشهد أرغم كيسينجر، في النهاية، على الاعتراف بطريقته الخاصّة، بمسؤوليته في دفع الأكراد الى عدم الوثوق في الولايات المتّحدة. ففي تعليق له نشرته أكثر من صحيفة في ٥ أيار ١٩٩٥، كتب وزير الخارجية الأميركيّ الأسبق «لا يستطيع المرء رؤية هذه المشاهد من دون أن ينفطر قلبه حزناً وألماً لما يجري من معاناة عند حدود تركيا وإيران، ومن دون أن يرحّب بأي إجراء قد يسهم في تفادي حصول كارثة بحق اللاجئين الأكراد». لكن كيسينجر لم يتأثر بمأساة الأكراد في العام ١٩٧٥، والتي لم تكن أقلّ قسوة من محتهم الجديدة، مع أن شبكات التلفزة لم تقم بتغطيتها آنذاك. ووفقاً لتقرير «لجنة بايك»، فإن وزير الخارجية الأسبق لم يفعل شيئاً آنذاك، لتوفير مساعدات إنسانيّة أميركية للاجئين. لكنه اليوم يعترف، للمرة الأولى، قائلاً «كان القرار آنذاك مؤلماً، بل مفاجئاً بالنسبة إلينا كحكومة أميركية»، قبل أن يمضي قائلاً في انسجام كليّ مع نظرته العملية الى المصالح القوميّة الأميركيّة، «الدرس الذي تعلّمناه من تلك التجربة لا يتعلّق بالنتيجة النهائية للتجربة، بل بالالتزام الأصلي الذي عقدناه. فقد كان على الولايات المتّحدة أن تحدّد منذ البداية، الى أي مدى تستطيع المضي في مساعدة الأكراد، وكان عليها أن تعيّن حدود هذه المساعدة بوضوح شديد قبل تقديمها».

في شهر آب من العام ١٩٩١، بادر وفد كردي يزور الولايات المتّحدة، الى طلب ترتيب لقاء مع كيسينجر. وبدا أن الهدف من وراء هذه المبادرة، هو مسامحة الوزير الأسبق رسمياً، عمّا اقترفه من ذنوب بحق الأكراد وإعفائه من مسؤوليته عمّا جرى لهم في العام ١٩٧٥. وعندما سئل الوفد عن سبب طلب عقد هذا اللقاء، أجاب أحد أعضائه قائلاً «نحتاج الى جميع الصداقات التي

نستطيع إقامتها».

بعد سنة على هذا اللقاء، وافق كسينجر أخيراً على استقبالي لمناقشة المسألة الكردية. وبدا وزير الخارجية الأسبق، المعروف بمدى رباطة جأشه عادة، شديد التوتر^(١٠٦). فقد ظلّ يتلاعب بموعد اللقاء، ثم حدّده على نحو يفرض اقتضاره على حوالي عشرين دقيقة بسبب اضطراره للذهاب الى المطار للسفر. وطوال اللقاء واظب كسينجر على النظر الى ساعة يده، لكن أجوبته ازدانت بجمل من نوع «إذا كان عليّ أن ألوم نفسي»، أو «عندما أتأمل في ما جرى آنذاك، أرى أنه كان عليّ إبداء حذر أكبر»، أو «لم أحلّل الوضع بالدقّة اللازمة». أما عن رأيه في سلوك الشاه حيال الأكراد، فيقول «اعتبرت آنذاك بأن سلوكه خشن، وبأنه تعامل معهم بقساوة رهيبية». ثم مضى مدافعاً عن موقفه وقال «لكن العاهل الإيراني لم يسألنا عن رأينا، قبل أن يوقع اتفاقية الجزائر».

سألته هل تتذكّر الرسالة التي رفضت فيها طلب البرزاني زيارة واشنطن في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٥، والتي لا يزال دوسكي محتفظاً بها؟ فأجاب بأنه لا يتذكّرها، ولكنه يرى أن تدوين مثل هذه الأفكار يعدّ «قلّة احتراس» من جانبه. وماذا عن تلك الملاحظة الواردة في تقرير «لجنة بايك»، بشأن ضرورة عدم الخلط ما بين العمليات السريّة والتبشير؟ أهي صادرة عنه؟ فأجاب قائلاً «ربّما أكون قد قلتها»، ثم تساءل قائلاً «لكن هل قلتها فعلاً؟» وماذا كان أهمّ شيء بالنسبة إليه في اللقاء الذي عقده مع الأكراد بعد هذه السنين الطويلة؟ فردّ قائلاً «أردت أن أوضح بأنني قمت بما اعتقدت أن من واجبي القيام به».

الفصل السادس

شحاذ السليمانية

بدا الجوّ غريباً مساء ذلك اليوم من شهر نيسان ١٩٧٩، حتى بمقياس التاريخ الغامض للعمليات الاستخباراتية السرية في الشرق الأوسط^(١). فقد احتشد في النادي العسكري في مدينة تلّ أبيب، مئات من الإسرائيليين تلقوا دعوات خطية لحضور الاحتفال، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق إسحق رابين، والرئيسان السابق والحالي لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد»، وعدد من ضباطه، فضلاً عن عدد من ضباط الجيش الإسرائيلي ممن اشتركوا في ما تصرّف إسرائيل بعناد على اعتباره عملية سرية، مع أنها من أكثر الأسرار شيوعاً في الشرق الأوسط^(٢). وخلال هذا الاحتفال الذي دام ٤٥ دقيقة، أقيمت كلمات قصيرة نابعة من القلب، وعاطفية أحياناً، في حين عزفت فرقة موسيقية عسكرية نشيد الموت، وجرى رفع علم إسرائيل، وتنكيسه إجلالاً لذكرى أحد رفاق السلاح. ففرادة هذا الاحتفال تعود إلى أنه أقيم بعد ٤٠ يوماً على وفاة الرجل الذي تمّ تأبينه، سيما وأنّ «ذكرى الأربعين» هي طقس إسلامي لإحياء ذكرى الموتى، مشتقّ من كلمة «أربعين».

لم يعرف عن الإسرائيليين ميلهم إلى إحياء ذكرى المسلمين. لكنّ الرجل الذي جرى تكريمه في تلك الليلة، لم يكن سوى ملاً مصطفى البرزاني، أشهر القادة الأكراد في القرن العشرين، وحليف إسرائيل على مدى عقد حرج، في محاولاتها الهادفة إلى إضعاف الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي أفضت قبل أربع سنوات، إلى كارثة بالنسبة إلى الأكراد. ففي الأوّل من آذار، توفي البرزاني في مستشفى جورجيتاون في واشنطن، من جراء سرطان الرئة الذي فتك به. ولم يخفّف من وطأة منفاه الأميركي ومرارته، سوى سوء مصير

جميع السياسيين والرؤساء الأقوياء الذين أسهموا في إذلاله وخيانتة في الجزائر، في شهر آذار من العام ١٩٧٥. فقبل ستة أسابيع فقط من وفاة ملا مصطفى، أطاحت الثورة الإسلامية في إيران، الشاه محمد رضا بهلوي، وأرغمتة على سلوك طريق المنفى. وفي العام ١٩٧٤ أرغم الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون على الاستقالة، إثر فضيحة «ووترغيت»، في حين فقد وزير خارجيته السيئ الصيت هنري أ. كيسينجر، منصبه بعد هزيمة الرئيس جيرالد فورد في انتخابات العام ١٩٧٦. أما الرئيس الجزائري «هواري بومدين» الذي أسهم في خيانة الأكراد، فقد توفي بطريقة مؤلمة وبطيئة في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٨.

لم يشعر أي من الإسرائيليين المشاركين في إحياء ذكرى الأربعين، بأيّ ذنب عمّا أصاب البرزاني، وهو ما تجلّى بوضوح خلال الاحتفال. لكن على الرغم من صدق مشاعرهم تجاه البرزاني وقضية أكراد العراق، إلا أنّ أحد كبار ضباط «الموساد» اعترف لاحقاً بأنّ الذكريات التي تطارده منذ تلك الفترة «ليست سهلة أو سعيدة»^(٣). لكن الالتباسات التي شابت العلاقات الإسرائيلية-الكردية، واحتمال استياء الأكراد من الدولة العبرية لعدم قيامها بإنذارهم عن قرب خيانة إيران والولايات المتحدة لهم، لم يدفعها هؤلاء الإسرائيليين إلى إعادة النظر في مدى صواب العملية بمجملها. فمع مرور الوقت، أقنعوا أنفسهم بأنه لم تكن لإسرائيل أية علاقة بخيانة إيران والولايات المتحدة للبرزاني.

على غرار العديد من ضباط أجهزة الاستخبارات الأخرى، الذين اشتركوا في عمليات سرية في مختلف أنحاء العالم، فضل الإسرائيليون استذكار أمجاد الماضي، وإنجازات كلّ منهم، والصدقات التي أقامها في تلك الأصقاع النائية. فعلى مدى سنتين متواصلتين في أواسط الستينات، أسهم الدعم الإسرائيلي للبرزاني في حربه شبه المجهولة، في إنقاذ حركته من الدمار، وفي الحفاظ على شبه استقلال لشمال العراق تحت قيادته على مدى عقد من الزمن. فقد اعتبر «الموساد» أنّ دعم المقاتلين الأكراد المزودين بالأسلحة الخفيفة لتمكينهم من إشغال فرق عسكرية عراقية بأكملها وإنهاكها، لا يوازي ثمن قاذفة-مقاتلة من طراز «ميراج» الفرنسية. لكنّ هذه الحسابات الخاطئة، لم تمنع حصول الكارثة التي أصابت الأكراد، وفشل الدعم الإسرائيلي في تحقيق هدفه لجهة إشغال فرق عراقية بأسرها. بل أنّ القوات العراقية شاركت بفعالية في

حربي العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، ضدّ إسرائيل.

خلال مقابلات أجريتها معهم بعد نيف وعقد من الزمن، لم يستطع الإسرائيليون الذين اشتركوا في المغامرة الكرديّة، كبت حنينهم إلى تلك الأيام، ومنعه من أن يؤثّر على نظرتهم إلى عالم السياسة الواقعيّة الرمادي اللون. فقد أظهروا بفخر الصور التي التقطت لكلّ منهم إلى جانب قادة الأكراد، واستعادوا تفاصيل المعارك التي خاضوها في كردستان، فيما نحن نرتشف القهوة، وانتقدوا التكتيكات التي يتّبعها الأكراد في الآونة الأخيرة، واستفسروا عن مصير أصدقائهم القدامى، وتمنّوا أن يلتقوا بهم من جديد. وإذا كان «الأنغلو-ساكسون يميلون دوماً إلى الوقوع في غرام شعوب غريبة»، على حدّ ما لاحظ بمראה ذات مرّة، سفير بريطاني لم يعرف بتعاطفه مع الأكراد، وخدم في العراق خلال الأربعينات، فإنّ هؤلاء الإسرائيليين أعجبوا بدورهم بهؤلاء الأكراد الجبليين، وبانفتاحهم، وشجاعتهم في القتال، وجلدهم وقدرتهم على احتمال المصائب والمعاناة^(٤). فقد قال أحد ضباط الموساد بحماسة: «ضع كردياً على قمّة جبل، واعطه بارودة، وبصلاً، وخبزاً، وهو يتكفل بوقف طابور عسكريّ بأكمله»^(٥). وزعم الإسرائيليون أيضاً أنهم يرون في الأكراد أقلية مضطهدة مثلهم، على الرغم من أن هذه الأقلية لا تتمتع بدعم سياسيّ دولي، وليس لديها أيّ منفذ بحري، وعلى الرغم من عدم وجود «دياسبورا» أو شتات كرديّ قويّ ومتعلّم في مختلف أنحاء العالم، يتولّى توفير الدعم اللازم لهم. لكن بعض المنشقين الإسرائيليين تمّن بصعب خداعهم، أكّدوا أن إسرائيل استغلت الأكراد لتحقيق أهدافها الخاصّة^(٦).

كما ظهر لاحقاً، كانت للتجربة الكرديّة نتائج سلبية على إسرائيل، إذ أصبحت لديها ميول خطيرة للقيام بعمليات سرّية مشبوهة. فقد تبين في ما بعد، أنّ الإسرائيليين الذين عملوا في كردستان، اشتركوا في عمليات سرّية في أنحاء مختلفة من العالم، بدءاً من جنوب السودان وإثيوبيا، ومروراً بلبنان، ووصولاً إلى أميركا اللاتينية، الأمر الذي أدّى إلى تشويه سمعة إسرائيل على مدى العقدين التاليين. وتورّط بعض هؤلاء الإسرائيليين في علاقات مشبوهة مع موارنة لبنان، وكارتل «ميديين» للمخدرات (نسبة إلى مدينة ميدين، Medellin الكولومبية التي اشتهرت مافيا المخدرات فيها خلال الثمانينات، المترجم)، وديكتاتورتي بلدان أميركا الوسطى مثل أناستازيو

سوموزا دي بايلي، في نيكاراغوا، ومانويل أنطونيو نوريغا في باناما (والمعتقل حالياً في الولايات المتحدة بعد إدانته بتهريب المخدرات وإقامة علاقات مع «كارتل ميدين»، المترجم).

عندما وضعت إسرائيل غداة حرب العام ١٩٥٦ مع العرب، وكانت لا تزال آنذاك دولة منبوذة، «سياسة المحيط» موضع التنفيذ الجدّي لكسر عزلتها على الصعيد الإقليمي، لم يكن بالإمكان تصوّر أنها ستقوم بنشاطات مخادعة في أماكن متعدّدة من العالم^(٧). وتعود جذور هذه السياسة، إلى النشاطات التجسّسية التي قام بها «براينتشايلد أوف روفين شيلواه» (الذي أصبح في العام ١٩٥١ أوّل مدير لجهاز «الموساد»)، في شبابه لمصلحة «الوكالة اليهودية» في العراق، عندما كانت الوكالة شبه دولة صهيونية أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. ففي مطلع الثلاثينات، قدم «شيلواه» نفسه على مدى ثلاث سنوات متتالية في بغداد، على أنه أستاذ مدرسة، وصحافي يعمل بدوام جزئي. وعلى هذا الأساس تجوّل في مختلف أنحاء العراق وأقام علاقات واسعة مع الأكراد وسائر الأقليات غير العربية، بحجّة تجميع المواد الضرورية لكتابة مقالات مزعومة لم تنشر أبداً.

ركّز «الموساد» في مختلف عمليّاته، على إقامة علاقات سرّية مع الأقليات غير العربية في البلدان العربية إسمياً، ومع البلدان الإسلامية وغير العربية المجاورة، وفقاً للقول المأثور القديم: «عدوّ عدوّي، هو صديقي». وقد هدفت هذه السياسة إلى خلق المشكلات للأنظمة العربية من جهة، وإلى إيجاد متنفس ما لإسرائيل في المنطقة من جهة ثانية، واستندت إلى ترتيبات سرّية بين الاستخبارات الإسرائيلية واستخبارات دول إسلامية ولكن غير عربية مثل إيران وتركيا، ولاحقاً مع إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي. ولهذا الغرض، أنشأ الموساد في العام ١٩٥٨، قسماً للعلاقات الخارجية لاحتواء النفوذ المتزايد للرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي اعتبرته إسرائيل متحالفاً مع الشيوعية الدولية.

منذ ذلك العام، بدأت المنظمة التي عرفت باسم «ترايدانت»، والتي ضمت إسرائيل، وتركيا، وإيران، بعقد اجتماعات دورية لأجهزة استخبارات هذه الدول، استناداً إلى العلاقات القائمة بين كلّ منها والولايات المتحدة من جهة، وإلى خوفها من الحركة القومية العربية الصاخبة والحركة الشيوعية من جهة

أخرى. وقد ظلت إيران إلى حين إطاحة الشاه بعد عقدين من الزمن، درة التاج بالنسبة إلى إسرائيل، لا سيما وأن طهران كانت تزودها بكل ما تحتاج إليه، بدءاً من النفط الخام، ووصولاً إلى لعب دور مركز دفاع متقدم لمصلحتها، من خلال شراء كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة بحجة الدفاع عن نفسها في مواجهة الاتحاد السوفياتي، في حين كان الهدف الحقيقي منها هو إرهاب العراق. وتبين أن لإسرائيل والآريين الشيعة في إيران والمعادين للعرب منذ زمن بعيد، مصلحة مشتركة في دعم أكراد العراق.

يرى دايفيد كيمحي، وهو من كبار ضباط «الموساد»، أن إسرائيل وإيران «كانتا تخشيان احتمال تحوّل الشرق الأوسط إلى منطقة منسجمة تحت سيطرة الأغلبية العربية السنّية. ولم تكن إسرائيل ترغب في تمكين الجيش العراقي من دعم سوريا والأردن في أيّ حرب جديدة»^(٨). في المقابل، كانت إيران تسعى إلى إلهاء هذا الجيش وإبعاده عن منطقة «شطّ العرب» المتنازع عليها مع العراق، وعن مقاطعة «خوزستان» الغنيّة بالنفط والتي تطلق عليها الدعاية العراقية اسم «عربستان» بسبب وجود غالبية عربية فيها. ولأنّ العراق ظلّ بعد حرب العام ١٩٤٨، الدولة العربية الوحيدة المقاتلة التي رفضت توقيع اتفاق الهدنة مع تلّ أبيب، صار الهدف الجيو-استراتيجي لسياسة دعم الأكراد بالنسبة إلى الدولة العبرية، هو السعي إلى إشغال أكبر عدد ممكن من الفرق العسكرية العراقية وإنهاكها. فقد سعت إسرائيل إلى التعويض عن قلّة عدد سكانها، عبر إثارة أقصى ما يمكن إثارته من المتاعب للعرب.

سعت إسرائيل إلى تبرير سياستها هذه، عبر استغلال الدعاية العراقية الصاخبة والمناهضة للصهيونية، والصادرة عن مختلف الأنظمة المتعاقبة في بغداد. واستفادت إسرائيل إلى حدّ كبير، من معرفتها بأنّ هذه الدعاية العراقية تعكس إلى حدّ بعيد، الإحباط الذي تعيشه بغداد بسبب عجزها عن وضع حدّ للعلاقات القائمة ما بين الأكراد وتلّ أبيب. لكنّ جميع هذه العوامل، لم تفلح في النهاية في منع العراق من إرسال قسم من قواته لدعم الجيوش العربية في حزبيّ العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، على الرغم من أنّ الاستنزاف الكبير الذي عانى منه على الجبهة الكردية، حدّ من قدرته على لعب دور أكبر في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

إطاحة النظام الملكي الهاشمي في شهر تموز من العام ١٩٥٨، والتي

أسفرت عن إنهاء الوصاية البريطانية على العراق والمستمرّة منذ إنشاء هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى، شكّلت نقطة الانطلاق لتنفيذ سياسة دعم الأكراد. فمع الثورة التي قام بها اللواء «عبد الكريم قاسم» ابتداءً عقد كامل من عدم الاستقرار السياسي في العراق، وتوقّرت لاسرائيل الظروف الملائمة للتدخل. وصارت زعزعة استقرار العراق هدفاً مشتركاً ودائماً بالنسبة إلى كلّ من إسرائيل وإيران وأكراد العراق، على الرغم من عدم وجود أيّ تكافؤ ما بين هذه الأطراف الثلاثة. ففي العام ١٩٥٠، اعترفت إيران بإسرائيل، وسمحت لشركة «العال» بتسيير رحلات جويّة منتظمة إلى مطار طهران، ولكنّها لم تسمح أبداً للبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية برفع العلم الإسرائيلي على مقرّها، أو بوضع لوحة نحاسيّة على مدخله. وبما أنّ العلاقة مع إيران كانت حيويّة جداً بالنسبة إليها، فلم تكن إسرائيل قادرة على المجازفة في الاختلاف مع الشاه على أيّ مسألة مهما كانت مهمّة. وبسبب هذا الاختلال في التوازن ما بين طهران وتل أبيب، لم يكن للأكراد يوماً أيّ أولويّة رئيسيّة في علاقات إسرائيل الخارجيّة، على الرغم من الكلام الرومانسي الذي استخدمه بعض الإسرائيليين لوصف علاقتهم بهم على أنها مساعدة تقدّمها أقلية مضطهدة، إلى أقلية أخرى في الشرق الأوسط تعيش ظروفًا مشابهة. في المقابل، كان البرزاني فقيراً ومعزولاً، ويفتقر إلى السلاح منذ أن أعلن تمردّه على بغداد في العام ١٩٦١، فاضطرّ إلى الاعتماد كلياً على إيران التي صارت نافذته الوحيدة على العالم الخارجي، وشريان الحياة بالنسبة إليه.

على امتداد سنوات هذه العلاقة، قدّمت إيران إلى أكراد العراق، القسم الأكبر من المساعدات التي تلقّوها. لكنّ هذه المساعدات كانت تزداد وتنقص تبعاً لموقف الشاه من النظام في العراق. فعلى سبيل المثال، تزايدت هذه المساعدات إلى حدّ كبير، بعد استيلاء عبد السلام عارف المؤيد لعبد الناصر، على السلطة في العام ١٩٦٤. وفي ظلّ الاضطرابات التي عاشها العراق في ذلك العقد، بدا المسرح مهياً للتدخل الإسرائيلي وكان الشاه سعيداً بهذا التدخل، لأنّ إسرائيل كانت آنذاك دولة صغيرة لم تتلخّص سمعتها مثل إيران، بذلك التاريخ الطويل من الخداع للأكراد من جهة، ولأنّ ذلك يوفّر له أحد أهم مزايا العمليّات الاستخباراتيّة، أي القدرة على نفي أيّ تورّط له في ما يجري، من جهة أخرى.

لذلك كلّه، سمحت إيران لإسرائيل بإقامة علاقات مع البرزاني في الستينات. وعلى الرغم من عدم اتّضح هوية الطرف المبادر إلى إقامة هذه العلاقة، إلا أنه من المؤكّد أنّ القومي الكردي المتشدّد كامران علي بدرخان، وهو سليل عائلة من أمراء أكراد تركيا، اكتسبت شهرة واسعة بسبب الدور الذي لعبه أفرادها في مختلف الثورات الكرديّة منذ أواسط القرن التاسع عشر، لعب دوراً أساسياً في إقامتها^(٩). ففي تلك الفترة، كان بدرخان متحدثاً رسمياً باسم البرزاني في باريس، حيث كان يكسب قوته من خلال عمله كمدرّس للغة الكرديّة في «المدرسة الوطنية للغات الشرقيّة، Ecole nationale des langues orientales»، مع أنه كان قد تجاوز السبعين من العمر. ولم يكن بدرخان غريباً عن النشاطات الاستخباراتيّة، فقد سبق له أن عمل غداة هزيمة العثمانيين في الحرب العالميّة الأولى، كمرشد ومترجم لأشهر خبير بريطاني في الشؤون الكرديّة، الرائد إدوارد و. س. نويل الذي تسيّب بعثته إلى كردستان تركيا في شهر نيسان من العام ١٩١٩، في إغاظة السلطات التركية إلى درجة دفعت لندن إلى استدعائه.

أما حاكم الأكراد على بدرخان غيابياً، بالإعدام بسبب دوره في مختلف الانتفاضات الكرديّة، فعاش متنقلاً ما بين بيروت ودمشق اللتين كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي خلال فترة ما بين الحربين العالميّتين الأولى والثانية، وأصدر مجلّات كرديّة عدّة وزاول المحاماة. وفي العام ١٩٤٧، توجه بدرخان إلى باريس بدعوة من روجر ليسكو وعدد من المستشرقين الفرنسيين الذين كانوا يتعاونون أيضاً، العمل الاستخباراتي في الشرق الأوسط. وعندما تفرّغ «ليسكو» للعمل لصالح الاستخبارات الفرنسية، أعطاه منصبه كمدرّس في مدرسة اللغات الشرقيّة. فأسّس بدرخان مركزاً للدراسات الكرديّة، لكنّه كان فقيراً إلى درجة منعه من طباعة دراساته، فاكتمل باستنساخها على آلة ناسخة. كان لدى بدرخان أيضاً، علاقات سرّيّة مع الصهاينة منذ زمن بعيد. فبعد أشهر على قيام دولة إسرائيل في شهر أيار من العام ١٩٤٨، جاب منطقة الشرق الأوسط، وزار كلاً من مصر، وسوريا، ولبنان، وإمارة شرق الأردن. وفي صيف ذلك العام، حمل بدرخان إلى الإسرائيليين شروط الملك عبدالله لتسوية المشكلات الكبيرة العالقة بين الجانبين. وسعى من دون جدوى، إلى استقطاب الدعم الإسرائيلي لمشاريع إطاحة الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة

بواسطة عناصر درزية ومارونية وشركسية، كانت تحتل مراكز مهمة في أجهزة الدولتين وفي قوتيهما المسلحة التي أنشأتها ودربتها فرنسا أثناء انتدابها على هذين البلدين، علماً أنه لم يمض وقت طويل على انتهاء انتدابها عليهما. وأكد بدرخان أن هذه المشاريع ستؤدي إلى إخراج لبنان وسوريا من الحرب ضد إسرائيل، وستشكل مثلاً يحتذى به، وبالتالي ستشجع الأكراد في مختلف أنحاء الشرق الأوسط على السعي إلى تحقيق طموحاتهم القومية. ولم تكن هذه الفكرة بحد ذاتها، جديدة كلياً بالنسبة إلى الإسرائيليين. فقد راودت القادة الصهاينة مثل ديفيد بن غوريون وغيره، أفكار مماثلة تدعو إلى إقامة «فسيفساء من الدول» لمختلف الإثنيات في المنطقة، على نحو يؤدي إلى إعادة النظر في حدود الدول التي أقيمت على أنقاض الامبراطورية العثمانية، من أجل تطويع العالم العربي. وفي النهاية، استسلمت إسرائيل لهذا الإغراء، فأقامت تحالفاً سرياً مع موارنة لبنان خلال السبعينات والثمانينات، أدى إلى ما أدى إليه من نتائج كارثية، وانخرط في تطبيقه على الأرض، أولئك الإسرائيليين الذين عملوا في كردستان.

وفقاً لأصدقائه الفرنسيين، فإن ميل بدرخان إلى العمل الاستخباراتي السري. نشأ إثر القناعة الحزينة التي تكونت لديه بشأن استحالة القيام بأي ثورة مسلحة، بعد الانهيار السريع الذي أصاب ثورة العام ١٩٣٠ ضد تركيا، والتي أعد لها الأكراد والأرمن بعناية شديدة، وكان هو أحد قادتها. ولم تتغير آراء بدرخان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما صار الشرق الأوسط مستقطباً بفعل الحرب الباردة، ويعاني من صدمة قيام دولة إسرائيل، في حين تعصف به الأيديولوجيات العنصرية الراديكالية، وتتيه شعوبه في حب القومية العربية. ففي ظل هذه الظروف، يصعب على الحركة القومية الكردية أن تعثر على طرف دولي مهم مستعد لدعمها، لا سيما وأن مطالبها القومية التي تشمل العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا أيضاً، ستؤدي ضمناً إلى إعادة النظر في حدود هذه الدول، في حال تحقيقها. لذلك شعر بدرخان أن أقصى ما يستطيع الأكراد الحصول عليه، هو بعض الفتات الناجم عن اشتراكهم في العمليات السرية لعالم الاستخبارات الخفي. وقد دفع الأكراد عموماً، وأكراد العراق خصوصاً، ثمناً باهظاً لهذا التراث في العمل السياسي، وعجزوا عن التخلص منه كلياً.

في ربيع العام ١٩٦٣، كرّر الموساد تجربة «شيلواه» قبل ثلاثة عقود، فبعث بصحافي أجنبيّ مقيم في باريس، إلى كردستان العراق. فأجرى الصحافي مقابلة مع البرزاني والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد، واقترح عليهما إرسال مبعوث للتحديث إلى الإسرائيليين^(١٠). ثم عرض عليهما أن يعقد اللقاء في أحد فنادق الضفة اليمنى لنهر «السين»، في باريس، على مقربة من السفارة الإسرائيلية الكائنة في مبنى قديم كانت تملكه عائلة روتشيلد في جادة «واغرام»^(١١). وعلى الرغم من شدة الهجمات التي كانت تشنها القوات العراقية ضده آنذاك، فقد وافق ملاً مصطفى على عقد هذا اللقاء من دون أيّ حماسة ظاهرة، لأنه كان يفضل عقد صفقة مع الولايات المتحدة أو مع العرب. لكنّ أيّاً من هذين الطرفين لم يظهر أدنى اهتمام بعقد أي صفقة معه. فعلى الرغم من شدة الكره الذي قد يكنه أيّ قومي كردي لمضطهديه سواءً أكانوا عرباً، أم إيرانيين، أم أتراكاً، إلا أنه يظل ممزوجاً باحترام صحيّ لقوة دولهم المركزية الحديثة، وبرغبة دفينة (قلّما تحولت إلى واقع ملموس)، في التفاوض معهم على المكاسب التي يمكن تحقيقها بدلاً من المخاطرة في خوض حرب شاملة معهم.

لم يفكر البرزاني يوماً في الاستيلاء على السلطة في بغداد، بل اقتصرت طموحاته على السعي إلى توظيف ما يتلقاه من مساعدات خارجية، للحفاظ على ما يمكن إبقاؤه من كردستان العراق، خارج السيطرة العراقية المباشرة. وفي هذا السياق، يؤكد مؤرخ كردي أن «العلاقة مع إسرائيل لم تكن مهمة بالنسبة إلى ملاً مصطفى، وكان سيتخلّى عنها بلمحة عين لو أنّ العرب أعطوه تنازلاً ما»^(١٢). لكنّ العرب لم يقدموا له أيّ تنازل، فشعر البرزاني مثل الفلسطينيين، بأنه لا يملك أيّ خيار غير المراهنة على جميع الأحصنة المشاركة في السباق على أمل أن يفوز أحدها. وفي الواقع، ردّ مرة على الانتقادات التي وجهها إليه وفد من النساء الفلسطينيات على علاقاته مع إسرائيل قائلاً «أنا مثل الشحاذ الأعمى الواقف عند باب الجامع الكبير في مدينة السليمانية»، والعاجز عن رؤية من يضع في يده الممدودة، قطعة نقدية^(١٣).

في خريف العام ١٩٦٣، سافر أحمد إلى باريس، ونزل في أحد الفنادق المتفق عليه، واتصل بالصحافي الذي أسرع إلى إبلاغ الإسرائيليين المدهوشين والمسرورين في آنٍ معاً. فلم يكن الإسرائيليون متأكدين من أن البرزاني سينفد

الاقتراح، أو سيرسل شخصاً بمثل أهمية أحمد. ويؤكد رجل الموساد آنذاك في باريس والذي أصبح لاحقاً نائب مدير الجهاز، مناحيم نافوت المعروف باسم «ناهيك»، أنه كان أول إسرائيلي يجتمع بأحمد الذي كان في التاسعة والأربعين من عمره، «ولكنه بدا أكبر بكثير من عمره الحقيقي، مثل جميع الأشخاص الذين ذاقوا المعاناة في حياتهم»^(١٤). والتقى أحمد لاحقاً السفير الإسرائيلي والتر إيتان مطوّلاً، وعرض له مأساة شعبه طالباً منه الدعم، وعرف كيف يعزف على الأوتار الحساسة. فقد قارن ما بين وضع كل من الأكراد واليهود وقال إن المقاتلين الأكراد لا يملكون ثمن الشاي أو السكر، ودغدغ مشاعر الأمومة لدى وزيرة الخارجية غولدا مثير. وعلى الرغم من أنه لم يعرف عن المسؤولين الإسرائيليين أنهم عاطفيون، إلا أن «نافوت» يؤكد بعد انقضاء سنوات عدة على حصول ذلك اللقاء، أنه وإيتان تأثرا بشدة بما سمعاه من أحمد. وما أن تمّ اطلاعها على ما جرى في اللقاء، حتى أصدرت مثير أوامرها بإقامة العلاقة المشؤومة مع الأكراد. ولم يفاجأ أحمد أبداً بما جرى، فقد تصرف وفقاً للقول المأثور الشائع منذ قديم الزمان في الشرق الأوسط: «عدوّ عدوّي، هو صديقي».

لم يفاجأ أحمد أيضاً، عندما اصطحبه بدرخان الذي لم يعرف شيئاً عن اللقاء مع الإسرائيليين، إلى ملهى «الليدو» في جادة شانزليزيه، وتظاهر بفتح حديث عفويّ مع رجل يجلس إلى الطاولة المجاورة، وتبيّن لاحقاً أنه نائب شيوعيّ إسرائيلي، وفي النهاية عاد أحمد إلى كردستان، حاملاً عشرين ألف دولار تلقاها من الإسرائيليين، ووعداً بمنحه بعض المساعدات^(١٥). وبعد شهر واحد من عودته، وصلت الشحنة الأولى من الأسلحة الإسرائيلية. وكان البرزاني مسروراً بها، لكنّ أمله خاب بسبب ضالة المبلغ الذي قدّمه لهم الإسرائيليون. وأعرب أحمد عن استيائه من موافقة البرزاني على وقف إطلاق النار مع بغداد، وفقاً لشروط يعتبرها قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني غير ملائمة. فردّ عليه ملاً مصطفى قائلاً إنه لم يكن يستطيع مواصلة القتال بسبب عدم توافر الأموال اللازمة.

توالت المساعدات الإسرائيلية، وشملت ميادين عدة بدءاً بالأسلحة، والذخائر، والتدريب، والمستشارين العسكريين، ومروراً بالخبراء الزراعيين، والأطباء، وأطباء الأسنان، ووصولاً إلى توفير مستشفى ميداني، فضلاً عن

زيارة قام بها وزير إسرائيلي مقدام . وبالطبع استؤنف القتال مع تدفق المساعدات، وأشار صحافي أجنبي منذ مطلع العام ١٩٦٣، إلى قيام طائرات مجهولة بإلقاء المساعدات من الجو^(١٦). (وفقاً لمصادر أخرى، فإن التعاون العسكري الفعلي، لم يبدأ إلا في العام ١٩٦٥). ونجح الملحق العسكري الإسرائيلي في طهران آنذاك، «يعقوب ثمرودي» الذي جنى لاحقاً ثروة طائلة من تجارة الأسلحة، واضطلع في الثمانينات بدور رئيسي في فضيحة الأسلحة مقابل الرهائن الأميركية، نجح في تأمين عملية نقل الأسلحة من إسرائيل إلى طهران، ومنها إلى الأكراد. وازدادت شحنات الأسلحة بحددة بعد كل من حربَي العامين ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وشملت أسلحة سوفياتية متطورة غنمتها إسرائيل من الجيوش العربية.

إحدى أولى الخدمات التي قدّمها إسرائيل إلى الأكراد، تمثّلت في إرسال طبيب أسنان مزود بمعدات قديمة، تولّى نزع جميع أسنان البرزاني واستبدالها بطقم من الأسنان الاصطناعية صنع في طهران. وفي العام ١٩٦٦، قدّم الموساد ما يعتبره بعض الأكراد، أهمّ خدمة أسدتها إليهم إسرائيل. فقد أسهم الموساد في تأسيس جهاز الاستخبارات الكردية الذي حمل اسم «پاراستين»، أو «الحماية» باللغة الكردية. وتولّى قيادة هذا الجهاز نجل البرزاني، مسعود الذي خضع لدورات تدريبية مكثّفة في كردستان وإسرائيل، وقام بإنشاء شعب تابعة له في مختلف التجمعات الكردية في الخارج. ووفقاً لأحد الأكاديميين الإسرائيليين ممن يتمتعون بعلاقات ممتازة مع الاستخبارات الإسرائيلية، قدّم الموساد المشورة إلى «پاراستين»، «في مختلف الميادين»^(١٧). وقد حرص رجال الموساد على ارتداء الزي الإيراني، أو الزي الكردي بما في ذلك حزام الخصر والعمامة، عندما كانوا يدخلون كردستان العراق، وأطلق على مقرهم اسم «خيمة الصحافة» أحياناً، لعدم إثارة انتباه الفضوليين.

لم يتواجد داخل كردستان، أكثر من بضعة إسرائيليين في آن واحد، ونم يتعدوا أبداً عن منطقة الحدود مع إيران، نظراً لما توقّره لهم من أمان نسبي. والغريب في الأمر، هو أن الموساد لم يستعن بأي من عشرات ألوف الإسرائيليين الذين ولدوا في كردستان، بل فضّل الاستعانة بإسرائيليين يتقنون العربية، أو بترجمين يجيدونها، للمستشارين العسكريين الإسرائيليين^(١٨). وعلى الرغم من الاتهامات المتكررة التي وجهها العراق إلى إيران وإسرائيل

بمساعدة البرزاني، إلا أن الصحافيين الأجانب وسائر الزوار الذين دخلوا كردستان، لم يلاحظوا وجود الخبراء الإسرائيليين. وفي إحدى الزيارات التي قام بها إلى كردستان العراق، شاهد الخبير في شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «لوموند» الفرنسية، إريك رولو صدفةً، خبراء إسرائيليين يدربون الأكراد على كيفية استخدام الأسلحة. فاقترح أحد ضباط الموساد قتله، والادعاء لاحقاً بأنه مات بحادث مؤسف. لكن الأكراد رفضوا هذا الاقتراح، وراهنوا على أنه لم يلاحظ وجود الإسرائيليين، وثبت في ما بعد أنهم كانوا محقّين في مراهنتهم هذه^(١٩).

على أية حال، لم يكن يعلم بأمر وجود ضباط الموساد في كردستان، سوى نفر من كبار المسؤولين الأكراد (على الرغم من أن الوفد الكردي إلى إحدى جولات المفاوضات مع العراقيين، ضمّ ضابطاً إسرائيلياً تعمد كشف هويته أمامهم بموافقة البرزاني على ما يبدو)^(٢٠). وكان التدريب العسكري يتم في كردستان العراق، وإيران، وإسرائيل. وجرى نقل الأكراد للتدريب، من طهران إلى حيفا في عملية أطلق عليها اسم «أومينيت توكا» أو «المربية الطيبة» باللغة العبرية. وفي البداية، تركزت التدريبات على تعليمهم التكتيكات البسيطة التي يستخدمها المشاة، والتي شملت استخدام مدافع الهاون، والمدافع العديمة الارتداد، وتضمّنت في ما بعد صواريخ سوفياتية الصنع مضادة للدبابات والطائرات غنمتها إسرائيل من الجيوش العربية.

لم يحاول الإسرائيليون دفع الأكراد إلى تغيير تقاليدهم القتالية الأساسية. فبرأي المستعرب الإسرائيلي المجرّب حاييم ليفاكوف الذي تنقل خلال الفترة ما بين العامين ١٩٦٦ و ١٩٧٣، ما بين إسرائيل وكردستان، لم تكن هناك حاجة لذلك، «لأن الأكراد يعرفون طبيعة أرضهم، ويجيدون القتال»^(٢١). وقارن ليفاكوف تجربة الأكراد، بالتجربة التي خاضها في شبابه في أواخر الثلاثينات، ضمن الوحدات اليهودية التي درّبها على فنون حرب العصابات، الضابط البريطاني المؤيد للصهيونية أورد وينغايت الذي لعب دوراً مميّزاً خلال الحرب العالمية الثانية في القتال ضد اليابانيين في بورما. وقام ضباط الموساد أيضاً، بتدريب الأكراد على كيفية استعمال الرشاشات السوفياتية ذات الغزارة النارية العالية من طراز «كالا شنيكوف» و«كارل غوستاف»، وأعجبوا ببراعة القناصة الأكراد في إصابة أهداف على بعد أكثر من ٤٥٠ متراً، بواسطة بنادقهم

التشيكية القديمة ذات السبطانات الطويلة والمستعملة من طراز «برنو» والتي منحهم إياها الشاه في الماضي . وقد أكد أحد المدربين الإسرائيليين السابقين بإعجاب شديد أن «كلّ مقاتل كردي، هو قناص ماهر»، وأن «الأكراد هم من أفضل الرماة الذين عرفتهم في حياتي»^(٢٢). كذلك أعجب الإسرائيليون وسائر الزوار الأجانب، بإصرار على سحب جرحاهم من الميدان، غير عابئين بالخطر الذي قد يتهددهم، وردّ الأكراد التحية بمثلها، فقالوا للإسرائيليين إنهم خلّفوا ليقاتلوا^(٢٣).

بفضل المشورة والنصائح الإسرائيلية، تمكّن الأكراد في ١٢ أيار ١٩٦٦، من تحقيق أهمّ انتصار عسكري خلال الستينات، والذي تمثّل في إبادة لواء عراقي بأكمله في جبل هندران القريب من مدينة رواندوز. فقد تولّى إدريس نجّل ملاً مصطفى، قيادة هذه المعركة التي كانت إنجازاً كردياً خالصاً، وعاونه في الميدان أحد قدامى قادة «البشمركة» فخر موغاسوري الذي تلقى بدوره مساعدة حيوية من الضباط العرب الشيوعيين واليساريين الذين فرّوا من الجيش العراقي . ولأنّ العديد من الأشخاص والأطراف السياسية، نسبوا إلى أنفسهم الفضل في النصر الذي تحقّق في هذه المعركة، لم يعد بالإمكان التمييز ما بين الحقائق والادعاءات^(٢٤). وفي الواقع، فقد اختلف العديد من ضباط الموساد في تقييم مدى أهمية الدور الإسرائيلي في هذه المعركة، وخصوصاً الدور الذي اضطلع به الكولونيل تسوري ساغي، والذي يظلّ موضع نقاش حتى اليوم، عندما كان مستشاراً عسكرياً لدى الأكراد ولعب دور رئيس أركانهم. فمن خلال مراقبة برقيات الجيش العراقي، استنتج أنّ ضباط المدفعية العراقية كذبوا على قيادتهم لإرضائها، وزعموا أنّ مدافعهم صارت في مواقع متقدّمة^(٢٥).

درس «ساغي» طبيعة ميدان القتال، وتولّى تدريب قادة الأكراد في طهران وإسرائيل . وشكلت النصائح التي قدّمها لهم، تأكيداً للقواعد التي يمتدّها الأكراد منذ زمن طويل والقاضية بعدم الخروج إلى العراء وكشف أنفسهم أمام الطائرات والدبابات العراقية، وبعدم بناء أيّ تحصينات لأنه يمكن ملاحظتها من الجو، وبضرورة الاستعانة بالأشجار والصخور لتمويه مواقعهم . ومع نجاح القوة العراقية الكبيرة، في الاستيلاء على الجبال القريبة من مدينة رواندوز الواحد تلو الآخر، اشتدّ قلق البرزاني والإسرائيليين . فقد كان البرزاني مدركاً بأنّ قوّاته تفتقر إلى الأسلحة ووسائل القيادة والسيطرة الضرورية لنجاح أي

حرب تقليدية .

في إحدى اللحظات الحاسمة من ذلك اليوم، رفض قائد كردي محلي أبيّ، أن ينسحب من مواقعه، معتبراً أن بإمكان مقاتليه صدّ أيّ هجوم عراقي مهما كانت ضراوته. واضطرّ ملا مصطفى إلى التدخل شخصياً وإصدار أمر الانسحاب بنفسه، ليقنع القائد بالتراجع وإحكام الفخ ضدّ العراقيين، في ما اعتبر لاحقاً كميناً أسطورياً. فقد توزّع الأكراد على مجموعات صغيرة من القناصة المزودين بالبنادق وبعض مدافع الهاون الخفيفة، يدعمهم ما يعادل لواءي احتياط. وتركوا العراقيين يتقدّمون ويتسلّقون الجبال من دون إطلاق النار عليهم. وما أن صار العراقيون على ارتفاع ١٨٣٠ متراً، حتى فتح الأكراد النار عليهم من الجانبين، فتمّ سحق اللواء العراقي الرابع المؤلف من ثلاثة آلاف رجل، خلال ثلاث ساعات فقط. وأثبت الأكراد براعتهم في تطبيق التكتيك الذي يسمّيه الفيتناميون «التعلّق بحزام العدو»، أي الاقتراب من مواقعه إلى مسافة قصيرة جداً، تمنع القوات المعادية الأفضل تسليحاً وتجهيزاً، من استخدام سلاحه الطيران أو المدفعية، من إصابة جنودها. وفي حين كانت خسائر الأكراد أقلّ من عشرين قتيلاً، فقد قتل من لواء عراقي واحد ألف ومئتا جندي، وفقاً للتقرير الذي قدمه قائد اللواء لاحقاً، وتمّ دفنهم في مدينة ديانا المجاورة، واستخدمت زجاجات «السفن أب» الفارغة، كشواهد لقبورهم. وبعد عشرة أيام من القتال في محيط مدينة رواندوز، خسر العراقيون ألفي جندي على الأقل، فضلاً عما سقط في صفوف «الجحاش» من ضحايا (٢٦):

قبل بدء المعركة، بدأ البرزاني قلقاً جداً من احتمال وقوع خسائر مرتفعة في صفوف مقاتليه الذين يفتقرون إلى التدريب العسكري اللازم، إلى درجة أن إقناعه بالموافقة على الخطة التي تمزج ما بين تكتيكات الحرب التقليدية وحرب العصابات، تطلّب جهوداً كبيرة. وعندما علم بنتيجة المعركة، كان غضبه شديداً، وذهل ساغي عند سماع ملا مصطفى يقول له «ان يسقط ٣٠ أو ٤٠ قتيلاً في صفوف العراقيين، فهذا أمر مقبول. أما بعد سقوط ثلاثة آلاف قتيل منهم، فلن أتمكن من التحدث إلى الجيش العراقي بعد الآن». وحاول ساغي من دون جدوى، الاعتراض قائلاً إنّ العراقيين يستحقّون الخسائر التي لحقت بهم لأنهم بادروا إلى شنّ الهجوم ضدّ الأكراد، لكنّ البرزاني لم يكن يستمع إليه. وعندما وصل المبعوثون العراقيون على متن سيارتي جيب ترفعان الأعلام

البيضاء وطلبوا مقابلة ملاً مصطفى، قال ساغي للزعيم الكردي إن الاقتراحات العراقية قد تصبح أفضل في حال القضاء على الألوية الخمسة المتبقية. لكنّ البرزاني رفض اقتراحه قائلاً «أسف، ولكنني أمضيت عمري في انتظار اللحظة التي سيتنازلون فيها ويقبلون التحدّث إليّ». أما في تل أبيب، فقد ذهلت القيادة العسكرية الإسرائيلية، عند سماع الأنباء عن حجم الخسائر العراقية. فقال رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال أهارون ياريف مخاطباً ساغي «هذا مستحيل إنها مجرد حرب عصابات. ما هذا الذي تقوله؟»^(٢٧) وعلى الرغم من جميع هذه الشكوك والتساؤلات، إلا أنّ النصر الذي تحقّق في معركة جبل «هندرين»، دفع حكومة بغداد إلى إعلان وقف لإطلاق النار استمرّ على امتداد الستين التاليين.

عادت العلاقة مع الأكراد بفوائد كبيرة على إسرائيل. ففي ١٥ آب ١٩٦٦، ساعد الأكراد الموساد على تأمين فرار طيار مسيحي عراقي يدعى منير ردفا بطائرته الحربية السوفياتية الصنع من طراز «ميغ - ٢١»، الى إسرائيل. فقد قام عملاء الموساد بإخراج أفراد عائلة «ردفا» الذين زعموا أنهم ذاهبون في نزهة، من بغداد وسلّموهم الى الأكراد الذين تولّوا تهريبهم الى إيران بأمان. وعلى الرغم من أنّ الموساد وعد «ردفا» بمنحه مليون دولار أميركي وحق اللجوء السياسي له ولأفراد عائلته، إلا أنه اعتبر أنّ هذه الأموال لم تذهب سدى. فقد أضافت هذه العملية الكثير الى رصيد الموساد، وكلّلتها بالامجاد في واشنطن، لا سيما وأنّ إسرائيل دعت الأميركيين الى تفحص الطائرة السوفياتية عن كذب، الأمر الذي أسعدهم كثيراً^(٢٨).

أثبت الأكراد أيضاً مهارتهم في تهريب ما تبقى من يهود العراق الذين بلغ عددهم قبل الهجرة الشرعية في العام ١٩٥٠، حوالى مئة ألف نسمة، عن طريق إيران. فقد استفاد الأكراد لهذا الغرض، من وقف إطلاق النار خلال صيفي العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، واستخدموا سيارات كردية لنقل يهود بغداد الى شمال العراق. وتمّ توقيت عمليات التهريب لتزامن مع انتقال أبناء المدن العراقية الى الجبال الكردية صيفاً، هرباً من شدة الحرّ. وعلى الرغم من ضخامة عدد الأشخاص الذين شملتهم عملية التهريب (حوالى ثلاثة آلاف شخص)، إلا أنّ السلطات العراقية لم تتدخل لوقف خروج اليهود من بغداد، الأمر الذي دفع الموساد الى الاستنتاج بأنّ الحكومة العراقية غضّت النظر عمّا

يجري لأسباب خاصة بها. ويرأي قدامى ضباط الموساد، فإن عملية تهريب اليهود تكفي وحدها للدلالة على حجم المنافع التي جنتها اسرائيل من جراء علاقاتها مع أكراد العراق.

في شهر آذار من العام ١٩٦٩، وبمباركة من شاه إيران، ساعد الاسرائيليون الأكراد على إعداد خطة الهجوم على حقول نفط كركوك، والهادفة الى إقناع العالم الخارجي بقدرة البرزاني ورجاله على شل الاقتصاد العراقي، سيما وأن هذه الحقول كانت تؤمن آنذاك ٦٥ في المئة من الانتاج النفطي العراقي على الأقل (٢٩). وفي الصور البيضاء والسوداء القديمة التي يحتفظ بها ليفاكوف، يظهر أفراد إحدى المجموعتين اللتين تولتا تدمير المنشآت النفطية بقيادة المهندس المتخرج من بريطانيا والنجم الصاعد ضمن الحركة الكردية سامي عبد الرحمن، والى جانبهم أربع دواب محملة بمدافع الهاون والمدافع العديمة الارتداد. ونجحت العملية في تدمير خزانات الغاز الطبيعي وبعض المنشآت الأخرى، وفي خلق شعور بالخطر لدى العراقيين، مع أنها لم تكن ناجحة كلياً على النحو الذي كان يأمله الاسرائيليون. فقد قال ليفاكوف بازدراء «كان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل، لو استعمل الأكراد المتفجرات التي أعطيناهم إياها، بدلاً من أن يحتفظوا بها لأنفسهم» (٣٠).

على الرغم من أن العلاقات الكردية-الاسرائيلية لم تكن مثالية، إلا أنها سمحت بتحقيق أهداف أخرى لا تقل أهمية وإن لم تكن ظاهرة، ولا سيما على صعيد إظهار أن يد الموساد طويلة. فقد كان الاسرائيليون مزهوئين بما سبّوه من إرباك لبغداد التي عمدت الى المبالغة في تقدير عدد عناصر الموساد العاملين في كردستان، وعزت هزائم قواتها الى وجود «الآلاف» من الاسرائيليين. وقد أثار نشاط الموساد في كردستان، استياء الولايات المتحدة التي كانت تعمل على دعم مختلف الحكومات العراقية واجتذابها الى سياستها، خلال العقد المضطرب الذي تلا سقوط النظام الملكي. فعلى امتداد سنوات العلاقات الاسرائيلية-الكردية، ظلت واشنطن تعتبر البرزاني الذي أطلقت عليه الصحف العراقية والغربية لقب «الملأ الأحمر» بسبب الإحدى عشرة سنة التي قضاها منفياً في الاتحاد السوفياتي، من أخطر مؤيدي موسكو، لأنه كان يستقبل الدبلوماسيين السوفيات كلما سمحت لهم بغداد بزيارة شمال العراق (٣١).

كانت الأفكار المسبقة التي صاحبت الحرب الباردة، قوياً الى درجة أن أحداً لم يعبأ بواقع أن البرزاني شعر بنتيجة إقامته القسرية الطويلة في الاتحاد السوفياتي، بكراهية شديدة للشيوعية والشيوعيين، وأنه كزعيم قبلي يعارض الايديولوجيا اليسارية السائدة في صفوف الأكراد المتعلمين من أبناء المدن والذين يملكون نفوذاً كبيراً ضمن أجهزة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان جهاز الموساد مسروراً بأن الأميركيين أخذوا عملية كردستان على محمل الجد، الى درجة أنهم مارسوا ضغوطاً على اسرائيل لدفعها الى التوقف عن مساعدة الأكراد. ويقول أحد كبار مسؤولي الجهاز إنهم سعدوا آنذاك «لأن هذا يعني أننا نمثل مشكلة للولايات المتحدة، وبالتالي فنحن موجودون كقوة مزعجة على الأقل». ففي تلك المرحلة، كان خلق المتاعب ما بين الولايات المتحدة والدول العربية، الحزب اليومي للجهاز، الى أن أصبحت تل أبيب أكثر خبرة في كيفية التلاعب بالسياسة الأميركية (٣٢).

في الواقع، اصطدمت اسرائيل بعقبات حقيقية حالت دون تمكينها من مساعدة البرزاني على إقامة صلة فعلية مع دوائر القرار في واشنطن، على الرغم من أن هذه المسألة كانت أحد أهدافه الرئيسية الثابتة. ففي العام ١٩٦٣، تقدم إبراهيم أحمد بطلب للحصول على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة من دون أي مقدمات. لكن المسؤولين الأميركيين رفضوا طلبه بجفاء، وأبلغوه أن واشنطن تأمل في إصلاح العلاقات الإيرانية-العراقية، وأن استقبال أي وفد من طرف البرزاني سيؤثر سلباً على مساعيها هذه. لكن ملاً مصطفى الذي وازب على مدى سنوات عدّة، على عرض تحويل كردستان الى الولاية الأميركية الحادية والخمسين، لم ييأس وراهن على اسرائيل لفتح أبواب واشنطن أمامه. وبالفعل حاولت اسرائيل تحقيق هذا الهدف، لكنها لم تحقق إلا نجاحاً جزئياً. ففي العام ١٩٦٤، زار عصمت شريف فانلي، وهو كردي من مواليد سوريا يعمل في أوروبا لصالح البرزاني، اسرائيل لاستطلاع الأجواء فيها بعد اندلاع خلافات جدية ما بين ملاً مصطفى من جهة، وإبراهيم أحمد، وجلال الطالباني وعدد من قيادتي الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى. والتقى فانلي المدير العام لوزارة الخارجية يعقوب هيرتزوغ، ثم النائب الدائم لوزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز، ورئيس الوزراء آنذاك ليفي أشكول، وعاد من اسرائيل بتفاؤل مفرط. وقد أكد المبعوث الكردي أن

«جميع المسؤولين الاسرائيليين الذين التقيتهم، أكدوا لي أن كردستان العراق في طريقها الى تحقيق الاستقلال. كنت متأكداً من أن اسرائيل تتعاطف مع الأكراد» (٣٣).

ووفقاً لثانلي، كان البرزاني مطمئناً وواثقاً من أن «التعاون مع الولايات المتحدة بات مضموناً. فقد كان مقتنعاً بحكمة اسرائيل وقوتها وكبر نفوذها». وفي العام التالي، زار ثانلي الولايات المتحدة، واتصل بالسفارة الاسرائيلية التي قدّمتها الى مؤسسة علاقات عامة مؤيدة لاسرائيل، في جادة «ماديسون»، في واشنطن. وبذلك تمكن المبعوث الكردي من التحدث في «النادي الوطني للصحافة» في العاصمة الاميركية، والتقى أعضاء في مجلس الشيوخ، «لكن سرعان ما لاحظت أن الاسرائيليين لم ينجحوا في إقناع الاميركيين بإقامة علاقات معنا، وأن الأميركيين لا يريدون أن يتعاطوا بكل ما له علاقة بنا. وحيثما ذهبت، عوملت بجفاء. لم يحدث أي شيء على الإطلاق». ويؤكد ثانلي أن القاضي ويليام أ. دوغلاس الذي كتب في الماضي دفاعاً عن الأكراد، رفض استقباله. وبدورهم، رفض مسؤولو وزارة الخارجية استقباله، ولكنهم لعبوا دوراً أساسياً في دعوته الى إلقاء محاضرة حضرها جميع خبراء الوزارة في شؤون الشرق الأوسط والأكراد. وقد اعتمدت الوزارة هذا الأسلوب المفضل لديها، مراراً وتكراراً على امتداد العقود الثلاثة التالية.

عندما أبلغ ثانلي البرزاني بنتائج زيارته الى الولايات المتحدة، «فوجئ الزعيم الكردي وخاب أمله بشدة. لكنّ قناعة ملاً مصطفى بقدره الاسرائيليين على التأثير في السياسة الأميركية، لم تتزعزع أبداً طوال الفترة التي سبقت الخيانة الكبرى التي تعرّض لها في العام ١٩٧٥. فقد واطب البرزاني على القول لمستشاريه الاسرائيليين «كلّ ما هو مطلوب منكم، هو أن تهمسوا في أذن الرئيس الأميركي». وعلى سبيل المثال، أبلغ ملاً مصطفى شيمون بيريز خلال آخر زيارة قام بها الى اسرائيل حيث التقى عدة وزراء وجنرالات، أن الأكراد مستعدون لإطاحة النظام العراقي، اذا أطاحت اسرائيل النظام السوري. وعندما اعترض بيريز على هذا الطرح قائلاً بأنّ معاهدات الصداقة القائمة بين هذين البلدين العربيين والاتحاد السوفياتي، تحول دون القيام بمثل هذه المغامرات، ردّ عليه البرزاني قائلاً «لا تستطيعون خداعي. لقد تخلّصتم من ديغول ونيكسون». فما من شيء كان قادراً على دفع ملاً مصطفى الى

تغيير رأيه (٣٤).

في العام ١٩٧٢، بدا أنّ الحظ يبتسم للبرزاني، أو هكذا تبدّى له. فقد زارت رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مثير طهران لإقناع الشاه بتقديم المزيد من المساعدات الى الأكراد، وذلك قبل شهر من زيارة نيكسون وكيسينجر الى إيران في شهر أيار من ذلك العام، والتي نجح العاهل الإيراني خلالها في إقناعهما بالتخلي عن معارضتهما المزمّنة لأيّ علاقة مع الأكراد. فقد غيرت واشنطن سياستها حيال الأكراد لإرضاء الشاه الذي كان قلقاً جداً من تدفق الأسلحة السوفياتية على بغداد بموجب «معاهدة الصداقة السوفياتية-العراقية» الموقّعة حديثاً، والتي تشكل بدورها نتيجة مباشرة لفعالية المساعدات الايرانية والاسرائيلية للبرزاني. وقد أكّد كيمحي بدوره أنّ الفضل في تغيير السياسة الأميركية حيال الأكراد، إنما يعود الى اسرائيل. لكنّ المفارقة تمثّلت في تراجع النفوذ الاسرائيلي لدى الأكراد على الرغم من ارتفاع حجم المساعدات الاسرائيلية إليهم في ذلك الصيف، بسبب الدعم العلني الذي قدّمته لهم واشنطن وطهران (٣٥).

واصلت اسرائيل تقديم المساعدات الى الأكراد، وواظب البرزاني على إجراء مشاورات مع الضباط الاسرائيليين الموجودين في طهران. وخلال الحرب العربية-الاسرائيلية في العام ١٩٧٣، أثّرت إمكانية قيام الأكراد بفتح جبهة جديدة في العراق، لمنع بغداد من إرسال قواتها لدعم الجيش السوري في معاركه ضدّ الجيش الاسرائيلي في مرتفعات الجولان (٣٦). وحتى اليوم، لم يتّضح ما إذا كان الاسرائيليون هم الذين بادروا الى طرح هذا الاقتراح (وهو أمر منطقي)، أم الأكراد. فأحد كبار مساعدي البرزاني يؤكد أنّ اسرائيل طلبت من الأكراد «إثارة المتاعب للعراق»، عبر فتح هذه الجبهة، وأنّ الزعيم الكردي «لم يكن متحمّساً لهذا الاقتراح»، سيما وأنه تلقى نصيحة أميركية بعدم التورط في الصراع العربي-الاسرائيلي (٣٧).

لم يكن الأكراد يثقون في اسرائيل بقدر ما يثقون بالولايات المتحدة. ووفقاً لتقرير «لجنة بايك» عن العمليات السريّة للاستخبارات الأميركية والصادر في العام ١٩٧٦، فإنّ كيسينجر الذي تولّى وزارة الخارجية في العام ١٩٧٣، هو الذي قدّم هذه النصيحة الى الأكراد. وفي مذكراته، تعمّد كيسينجر إبقاء هذه النقطة ملتبسة، إذ أوحى بأنّه حذّر من مغبة فتح جبهة جديدة، وأكد أنّ أهمية

العامل الكردي لا تبرز «إلا في مواجهة فرقة عراقية واحدة»^(٣٨). لكن بعد خمس عشرة سنة، أكد كيسينجر أنه عارض الخطة الاسرائيلية، لأنه خشي أن تقوم القوات العراقية «بسحق الأكراد إذا نزلوا من الجبال»، سيما وأنهم لا يملكون سوى أسلحة خفيفة، ولأنه لم يكن راغباً في زيادة حجم المساعدات الأميركية إليهم، ومنحهم ما يحتاجون إليه لشن هجوم شامل، خوفاً مما سيتعرضون إليه من انتقام عراقي بعد انتهاء حرب «يوم كيور» (عيد الغفران بالعبرية، المترجم)^(٣٩). ولأسباب خاصة بهم، أكد مسؤولو الاستخبارات الاسرائيلية، أن الأكراد هم الذين بادروا الى طرح هذا الاقتراح، وأن إسرائيل عارضته لأنها لا تستطيع حماية الأكراد من الانتقام العراقي المرتقب.

لتفسير سبب هذا التناقض الظاهري، يمكن الاستعانة بما قاله كيسينجر عن «الانطباع الذي تكون لديّ بأن المسؤولين الإسرائيليين في تل أبيب تفهموا وجهة نظري، في حين أن المسؤولين الإسرائيليين الموجودين على الأرض»، في كردستان أيدوا فتح الجبهة الثانية^(٤٠). لكن لم يتم فتح هذه الجبهة، وتم نقل القوات العراقية إلى الجولان. غير أن صدام حسين كان قلقاً للغاية إلى درجة دفعته إلى الحصول على وعد من الشاه بعدم الاستفادة من الوضع، قبل إرسال ثلاثين ألف جندي، وستين طائرة حربية، وأربعمئة دبابة للاشتراك في الحرب. وفي الواقع، عارض الشاه أي تورط كردي في ما يجري قائلاً «ليس لديّ أيّ رغبة في أن يوصم الأكراد بأنهم ليسوا إلا أتباعاً لإسرائيل والولايات المتحدة»^(٤١). لكن العاهل الإيراني نجح في انتزاع موافقة بغداد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كضمن لعدم قيامه باستغلال الوضع الناشئ عن إرسال الحملة العراقية التي فقدت ١٢٥ رجلاً، و٢١ طائرة، و٨٠ دبابة، في المعارك مع الإسرائيليين في الجولان. وبعد انتهاء تلك الحرب، أرسلت إسرائيل إلى الأكراد كميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية التي غنمتها من الجيوش العربية، ومن ضمنها مدافع، وصواريخ مضادة للطائرات تطلق من على الكتف من طراز «ستريلا» (الذي أثبت عدم فعاليته)، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز «ساغر»^(٤٢).

ما أن استؤنف القتال بين الأكراد والقوات العراقية في شهر آذار من العام ١٩٧٤، حتى وجد الموساد المرتبك، أنه لا يلعب سوى دور ثانوي بالمقارنة مع إيران والولايات المتحدة. وفي سبيل حماية الأكراد الذين تعرضوا لهجوم

عنيف، عمدت إيران إلى نشر بطاريتي مدفعية سوفياتية الصنع داخل الأراضي العراقية، الأولى تضمّ مدافع هاون من عيار ١٢٠ ميليمتراً، والثانية تضمّ مدافع من عيار ١٣٠ ميليمتراً. وتدققت بطاريات المدافع على كردستان العراق، ثم جرى نشر بطاريات صواريخ مضادة للطائرات من طراز «رايبير» البريطاني، على طول منطقة الحدود. لكنّ السوفيات كانوا قد زودوا العراق بكميات كبيرة من مختلف الأسلحة المتطورة، بدءاً من المروحيات والطائرات الحربية، ووصولاً إلى الدبابات. فنجحت القوات العراقية المؤلّلة والمدعومة بالدبابات والطائرات، في طرد الأكراد من سهول إربيل إلى معقلهم الجبلية بسرعة. وعلى الرغم من قيام الأكراد بتفجير جسر رئيسي على الطريق الوحيدة المؤدية إلى جبل «غالي علي بك» المنيع، إلا أنّ أفراد سلاح الهندسة في الجيش العراقي لم يتأثروا، بل شقّوا طريقاً في الجبال. ودفع العراقيون بدباباتهم إلى سفوح جبل «كورك»، وفي السهول المحيطة بمدينة ديانا، في حين سرت شائعات في صفوف «البشمركة» عن وجود خيانة^(٤٣). فقام مدير الموساد زفي زامير الذي تفقّد بنفسه كردستان العراق، بإرسال ساغي مجدداً. وما إن وصل ساغي إلى كردستان، حتى صدم بأنّ البرزاني وأبناءه عاجزون عن معرفة طبيعة الأوامر القتالية التي أصدرتها القيادة العراقية^(٤٤). فقد «فقدوا السيطرة على الوضع»، على حدّ تعبيره.

في اجتماع آخر مع القادة العسكريين الأكراد في كهف قريب من جبل «زوزك» قرب مدينة رواندوز، تبينّ لساغي أنّ وضع الأكراد خطير من الناحية التكتيكية. فقام بنصب سلسلة من الكمائن اشترك فيها المقاتلون الأكراد المسلّحون بصواريخ «ساغر» ومدافع عديمة الارتداد من عيار ١٠٦ ميليمترات. ولاحظ ساغي أنّ المدرعات والدبابات العراقية لا تبتعد عن الطرق المعبّدة، أو عن نطاق الحماية التي توفرها لها المدفعية، فنصب لها كميناً أسفر عن تدمير مئة دبابة في نصف ساعة فقط، في حين مني العراقيون بخسائر كبيرة في الكمائن الأخرى. لكنّ تدفق القوات العراقية لم يتوقّف هذه المرّة، ونجحوا في الاستيلاء على جبل «زوزك»، على الرغم من أنّ الجانبين تبادلوا السيطرة على الجبل مرّات عدّة، في قتال تراجعته حدّته مع سقوط الثلوج، من دون أن يتوقّف كلياً. وللمرّة الأولى في تاريخ الصراع مع الأكراد، نجحت القوات العراقية، في شنّ حملة شتوية في الجبال، ولم تنسحب إلى السهول. وعاد

ساغي القلق من خطورة الوضع، إلى إسرائيل بحثاً عن الرد المناسب. عندما أعلن عن اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، كان ساغي لا يزال يفكر في طبيعة الرد المطلوب على ما يواجهه الأكراد من متاعب. ففي مقابل تعديلات كبرى على الحدود المشتركة مع العراق، لمصلحة إيران، تخلى الشاه عن الأكراد. فغادر لواءان ونصف لواء من المدفعية الإيرانية والمدفعية المضادة للطائرات، مواقعهم في العراق فجأة، وعبروا الحدود عائدين إلى إيران أمام الأكراد والإسرائيليين المذهولين مما يجري، و«اكتفوا بجمع أغراضهم ورحلوا»^(٤٥). وشعر الضباط الإيرانيون بحرج شديد، فلم يخبروهم الحقيقة، ووصفوا الانسحاب بأنه عملية تبديل دوري للقوات^(٤٦). ثم تلقى ضباط الموساد فجأة، أوامر من جهاز الاستخبارات الإيرانية «السافاك»، بحزم أمتعتهم ومعداتهم والمغادرة فوراً. فكانت نهاية المغامرة الكردية مريرة^(٤٧).

أما في طهران، فقد صدم السفير الإسرائيلي غير الرسمي، وأحد أقدم العاملين في جهاز الموساد على تطبيق «سياسة المحيط» بدءاً من إثيوبيا ووصولاً إلى لبنان، أوري لوبراني، «بوحشية وقساوة» الشاه^(٤٨).

لكن أحد كبار المسؤولين الإيرانيين أبدى عدم اهتمامه بالاحتجاجات الإسرائيلية، وانتقد إسرائيل لأنها «تمزج ما بين السياسة والعواطف». ودافع المسؤول الإيراني عن اتفاقية الجزائر قائلاً: «إن مساعدة الأقليات ليست غاية في حد ذاتها، ولكن وسيلة للحصول على تنازلات مفيدة من الأغلبية. فالسياسات الجيدة تتضمن قطع المساعدات في الوقت الملائم، للحصول على أكبر قدر من التنازلات يمكن انتزاعه من الأغلبية. وهذا ما فعله الشاه بالضبط»^(٤٩). ولاحظ لوبراني أن إسرائيل أخطأت عندما افترضت العداء التاريخي بين العرب والفرس ثابتاً ومستمرّاً دوماً، وأن هذه الفرضية لعبت دوراً في دفع إسرائيل لتشجيع الأكراد على التعاون مع إيران. وسرت القشعريرة في جسده عندما تنبه إلى أن مصير علاقة إسرائيل مع إيران، قد لا يكون أفضل من مصير الأكراد، عندما يرى الشاه ذلك مؤثماً له.

لكن لوبراني أكد أنه لم يتلق «أبداً أية تعليمات بمناقشة الشاه»، دفاعاً عن الأكراد أو لمطالبته بتقديم مساعدات إنسانية لعشرات ألوف اللاجئين الذين تدفقوا على إيران. وقال «بالطبع، شعرنا بالذنب بصفقتنا إسرائيليين عملوا ميدانياً مع الأكراد»، سيما وأن المئات منهم قتلوا في حين تم تهجير الآلاف

منهم إلى إيران أو إلى جنوب العراق . وبعد انقضاء سنوات عدة على تلك الأحداث، قال لوبراني متأملاً ما جرى، «لو لم تكن إسرائيل بلداً صغيراً لا يضمّ سوى ٤,٥ مليون نسمة، بل بلداً كبيراً يضمّ ٢٥ مليوناً مثلاً، لكننا تصرفنا بطريقة مختلفة، ولكننا ضربنا على الطاولة بيدنا». لكن هذا الطرح يهدف إلى تبرير سلوك إسرائيل . فعلى الرغم من ادّعاتها بأنّ لديها «رابع أقوى جيش في العالم»، إلا أنّ إسرائيل لم تكن يوماً سوى قوة إقليمية صغيرة نسبياً، وغير قادرة على ممارسة نفوذ دائم بعيداً عن قاعدتها المتوسطة . ولهذا السبب بالضبط، عمد الشاه إلى تشجيع إسرائيل منذ البداية، على التورط مع الأكراد، لأنه أدرك بأنّ الإسرائيليين يعتمدون عليه كلياً، ولا يقدرّون على تشكيل أيّ تهديد لسياسته .

في السنة التالية، التقى لوبراني العاهل الإيراني على انفراد في جزيرة كيش في الخليج، حيث يمكنهما التحدث بصراحة . فسأل الشاه ماذا يعني التحالف القائم مع إسرائيل بالنسبة إليه، حقيقة . فردّ العاهل الإيراني بصراحة، مشيراً إلى أهمية إسرائيل كنقطة استقطاب للطاقت والكرهية العربية، الأمر الذي يوفرّ لإيران الوقت اللازم للاستعداد لخوض مواجهة حامية معهم . وأضاف أنّ العلاقات الوثيقة القائمة بين تلّ أبيب وواشنطن، تساعد على فهم حقيقة المواقف الأميركية، وعلى شرح مواقفه وسياساته لهم . وعلى الرغم من أنّ الشاه لم يشر إلى الأكراد في حديثه، إلا أنّهم أسهموا في تمكينه من كسب الوقت .

اعترف مسؤولون أكراد بارزون، بأنّ المقرّبين من البرزاني كانوا على علم بالاجتماعات السرية التي عقدت بين وزير الخارجية الإيراني والعراقي، والتي أدّت في أواسط العام ١٩٧٤، إلى إزاحة العقبات التي كانت تحول دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين . ولكنهم شدّدوا على أنّه لم يكن لديهم أيّ مؤشر على قرب التوصل إلى اتفاقية الجزائر^(٥٠) . وعلى أية حال، فقد ظلّ الأكراد حانقين على الإسرائيليين لأنهم لم يحذروهم من أنّ إيران توشك على التخلّي عنهم، وأكدوا أنّ الموساد كان على علم بكلّ ما يجري، استناداً إلى الهالة المحيطة بالاستخبارات الإسرائيلية . لكنّ المؤرّخين الإسرائيليين ينفون هذا الأمر، ويؤكدون أنّ إسرائيل قد تخطئ مثل غيرها، ويشيرون إلى فشلها في توقّع الحرب مع العرب، ويقولون ألم تفاجأ الحكومة الإسرائيلية بالهجوم

المصري-السوري الذي أشعل حرب العام ١٩٧٣؟

نفى كيمحي أن تكون إسرائيل قد تلقت من إيران أي «إخطار مسبق» بخيانة الجزائر^(٥١). لكن مؤرخاً إسرائيلياً درس تجربة التحالف الإسرائيلي-الكردي، يعترف بأنه لا يستطيع أن يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية لم تحجب عن الأكراد، ما لديها من معلومات بشأن قرب حصول الخيانة النهائية^(٥٢). ونظراً إلى السعي الإسرائيلي القديم إلى إضعاف العراق، فإن توقف القتال مع الأكراد، سيتسبب لتلّ أيبب بخسائر مؤكدة، من دون أن يقدم لها أي مكاسب فعلية، سيما وأنّ العراق سيصبح قادراً على نقل قواته غرباً في مواجهة إسرائيل. وفي تلك الفترة عبر معلق أميركي مقرب من كيسينجر وتُنشر مقالاته في صحف عدة في آن معاً، هو جوزف كرافت، عن هذه المخاوف ووصف اتفاقية الجزائر، بأنها «ضربة قوية للولايات المتحدة»، أي المدافع الرئيسي عن إسرائيل.

في ما بعد، أشار لوبراني إلى أنه «لا يجب أن نحذو حذو الأكراد في تحميل حلفائهم المتقلبين وحدهم، مسؤولية التوصل الى اتفاقية الجزائر». وكان محقاً في هذه النقطة. فالقتال لم يكن في مصلحة الأكراد، وقد وقرت بغداد للشاه انتصاراً دبلوماسياً مهماً، دون أن يضطر إلى المخاطرة في زيادة تورطه العسكري في كردستان العراق. لكنّ البرزانيين لم يغفروا أبداً لإسرائيل. فحتى آخر يوم من حياته في منفاه الأميركي، ظلّ ملاً مصطفى يرفض الإجابة عن أيّ سؤال عن العلاقة مع إسرائيل، ويعمد إلى تغيير الحديث^(٥٣). وكان نجله مسعود أكثر حدة في التعامل مع هذا النوع من الأسئلة.

ففي شهر تشرين الأول من العام ١٩٩١، قلت لمسعود أثناء إحدى زياراتي إلى كردستان العراق، إنني اعتزم الذهاب إلى إسرائيل علنيّ ألتقي بأحد ضباط الموساد الذين تعاطوا بالشأن الكردي. فانقلب أشد الأكراد تحفظاً ولباقة، إلى شخص مؤذ جداً، وقال لي إنه لا يريد أن يتحدث عنهم أبداً، وأبدى ازدراءه الشديد بهم^(٥٤). وأوضح أنّ العلاقة مع إسرائيل، دفعت والده، وعائلته، وقبيلته، وحزبه، وأكراد العراق قاطبة، إلى سلوك طريق جرّ عليهم المصائب فقط. ففساد العلاقات التي كانت جيدة في ما مضى، مع القوى الخارجية، ترك ندوباً واضحة حتى اليوم. وبصرف النظر عن مدى صحة مواقفهم، فقد أقنع الأكراد أنفسهم مع مرور الزمن، بأنه لولا العلاقات التي

أقاموها مع إسرائيل، لما كانوا ساذجين في التعامل مع واشنطن والشاه. (لكنّ الدعم الحقيقي من الرأي العام الإسرائيلي للقضية الكردية، استمرّ على مدى السنوات التالية. فعندما انتفض الأكراد ضدّ صدام حسين في ربيع العام ١٩٩١، ثم هزموا وفرّوا إلى إيران وتركيا عند سحق الانتفاضة، تظاهر أكراد إسرائيل أمام مقرّ الحكومة وطالبوا رئيس الوزراء إسحق شامير بمساعدة أكراد العراق. فتمّ إرسال بعض المساعدات الإنسانية، لكنّ اعتبارات السياسة الواقعية، تغلّبت على ما عداها. فانتقد المعلق في صحيفة «نيويورك تايمز»، ويليام سافاير، المعروف بتأييده المطلق لإسرائيل، عدم اكتراث تلّ أبيب بمأساة الأكراد «بسبب اعتبارات أنانية، وخوفاً من أن يؤدي استقلال الأكراد، بطريقة غير مباشرة إلى تسهيل قيام دولة فلسطينية»^(٥٥).

يعرف أيّ ضابط استخبارات، بأنّ القناعات الراسخة، والتوقّعات المبالغ فيها، والاتهامات المريرة، تشكّل جزءاً مزعجاً من الثمن الذي يتوجّب دفعه عند القيام بأيّ عملية سرّية في العالم الثالث. وعندما تتعامل قوّة خارجية مع شعب فقير ومضطهد مثل الأكراد، يصبح هذا الثمن باهظاً. فقد لاحظ ويليام أ. كولبي الذي تولّى إدارة «السي. أي. إي.» في السبعينات، بعد سنوات عدّة على خيانة الأكراد، أنه «كلّما توثقت صلة المرء بهذا النوع من العمليّات، كلّما ازداد خطر التورّط العاطفي، وخصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص الموجودين في الميدان مباشرة». وغني عن القول إن كولبي الذي عمل طويلاً في آسيا، والذي ابتلي بسقوط فيتنام الجنوبية في تلك الفترة، يعرف جيّداً ماذا يقول^(٥٦). أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فقد كان الأذى مضاعفاً. فمنذ شهر آذار من العام ١٩٧٥، يقول لوبراني «بات الناس العاديّون في المنطقة، من أكراد وإيرانيين وغيرهم، مقتنعين بأن اليهود مستعدّون لفعل أيّ شيء في سبيل تحقيق أرباح ماليّة». وبالنسبة إليه، فإنّ هذا الأمر يعني «رواج الأفكار المسبقة، وصورة اليهودي على النحو الوارد في كتاب 'بروتوكولات حكماء صهيون'»، أي ذلك المنشور الكلاسيكي المعادي للسامية، والذي وضعته الشرطة السريّة القيصريّة في روسيا، مطلع القرن الحالي^(٥٧).

الفصل السابع

علي الكيماوي

«لكي يتتصر الشرّ، يكفي ألا يفعل
الأخيار شيئاً ضده».

إدموند بورك

في صيف العام ١٩٩٤، استمع إليّ سايمون فيزنتال مبدياً اللطف والمودة اللذين أبداهما أثناء لقائنا الأول قبل ربع قرن^(١). فعندما زرته للمرة الأولى في مكتبه في فيينا في العام ١٩٦٨، كنت آنذاك مراسلاً لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، وكان لا يزال يطارد من دون هوادة، النازيين الذين نفذوا «الحلّ النهائي» الذي وضعه هتلر للخلاص من يهود أوروبا. كانت مشكلات أوروبا الشرقية جديدة بالنسبة إليّ، وكنت بحاجة الى مساعدته لفهم الأليات السوربالية لعداء السامية في بلاد ليس فيها يهود تقريباً، بعدما أبادهم هتلر. فقد تميّز ذلك العام بحملة «مناهضة للصهيونية»، اندرجت في سياق التصراعات المحتدمة ضمن «نومنكلاتورا»^(*) الحزب الشيوعي البولوني. وقد ساعدني فيزنتال على فهم ما يجري في تلك البلاد.

هذه المرة عدت إليّ لمساعدتي على فهم أسباب قيام سدام حسين بإنزال تلك العقوبات الفظيعة بأكراد العراق، والتي كانت أسوأ بكثير مما أنزله «تبيوخذنصر» من عقوبات وفقاً للعهد القديم، بحق «شدرخ»، و«ميشخ»

(*) النومنكلاتورا (Nomenklatura)، مصطلح روسي يستخدم للإشارة الى بيروقراطية الأحزاب الشيوعية، (المترجم).

و«عَبْدَنغُو»، والذين تمّ إلقاؤهم في أتون يعتقد أنه أقيم فوق حفرة مليئة بالقطران في منطقة كركوك الغنيّة بالنفط اليوم(*) . وإذا كان قد تمّ إنقاذ تلك الشخصيات التوراتية، إلا أنه لم يتمّ إنقاذ أكراد العراق . فقد استخدمت الأسلحة الكيماوية ضدّهم، ودمّرت قراهم، وجرى تهجيرهم منها، وقتل عشرات الألوف منهم في مجازر جماعية، وعمليات إعدام اعتباطية، إنَّهم صدام حسين بأنه «تفنّن» في تدبيرها(٢) .

كنت أمل أن يساعدني فيزيتال على فهم الأسباب التي تدفع الديكتاتورين المعاصرين سواء أكانوا ألماناً أم شرق أوسطيين، الى إعداد وتنفيذ هذه الجرائم الفظيعة بكل إتقان، واعتماد أسلوب المجازر الجماعية، وأسباب عدم اكتراث العالم الخارجي بهذه الفظائع وسماحه بحصولها . لم يكن لديّ فكرة عمّا إذا كان فيزيتال مطلعاً على شؤون الأكراد وملمّاً بمأساتهم، لكنني كنت أعرف أنّ لديه نقطة ضعف حيال الصحفيين . ولذلك لم أتردّد في طرح أسئلة، ربما تكون قد صدمته، وبدوت من خلالها جاهلاً . كانت هناك اشياء كثيرة لم أتمكن من فهمها، لذا لم أشعر بأيّ تأنيب ضمير لما سبّته له من إزعاج . فقد اعتبرت أنّ رجلاً مثله متخصص في تاريخ أكثر أجهزة القتل الجماعي تصنيعاً في هذا القرن، لا بدّ أن يمتلك بعض الأجوبة عمّا يعانیه الأكراد، على الرغم من أنّ ضخامة وفعالية «المحرقة» (Holocaust) النازية لا تسمح بمقارنة مأساة الأكراد بمآسي اليهود .

لكنني ظللت حذراً بعض الشيء من مفاتحته بهذا الموضوع . فالسنوات الطويلة التي أمضيتها في تغطية أخبار الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط، علّمتني ضرورة التعامل بحذر مع الاتهامات التي يطلقها أيّ طرف، وأنّ أسوأ التجاوزات، بما في ذلك المجازر الكبيرة، لا تعتبر إبادة جماعية أو محرقة جديدة . فهذه المقارنات السهلة، تتجاهل الفارق الأساسي والحاسم ما بين المحرقة وسائر عمليات الإبادة الجماعية . فلم يرقم يهود أوروبا بأيّ عمل عدائي يمكن استخدامه ذريعة لتبرير إبادتهم، ولم يحملوا قط السلاح ضدّ أعدائهم، ولم يقوموا بالتأكيد بأيّ عمل يمكن مقارنته بالانتفاضات المتكررة التي تميّز تاريخ الأكراد، أو بالحركة القومية الأرمنية المناهضة للعثمانيين والتي أسهمت في إشعال

(*) العهد القديم، سفر دانيال، الإصحاح الثالث، (المترجم) .

فتيل أول عملية إبادة جماعية في القرن العشرين، إبان الحرب العالمية الأولى. كذلك لم يكن الأكراد بدورهم أبرياء من دماء أكثر من مليون أرمني قتلوا في هذه المجازر. فمن المتفق عليه تاريخياً، أنهم لعبوا دوراً أساسياً في هذه المجازر، سواء أكانوا أفراداً، أم مجموعات قبلية، أم عناصر في «الخيالة الحميدية» التي أنشئت على غرار «الخيالة القوزاق» في روسيا القيصرية^(٣). وقد أساء هذا الأمر كثيراً إلى الأكراد.

الأبحاث المعمّقة التي أجرتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، و«منظمة العفو الدولية» (Amnesty International)، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» (Human Rights Watch)، فضلاً عن تلك التي أجراها الأكراد، والتي لم تلق الاهتمام الاعلامي اللازم، أظهرت كلها أنّ صدام حسين مذنب بجرم الإبادة الجماعية وفقاً للتعريف الذي تبنته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨، والذي يحددها على أنها «محاولة القضاء كلياً أو جزئياً، على جماعات قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية بسبب هويتها هذه»^(٤). وتبيّن لي أنّ شكوكي وحذري لم يكونا في محلّهما، وأنّ فيزينتال لم يفاجأ إطلاقاً بما طرحته عليه من أسئلة، إذ سبقني إلى طرحها عليه قبل سنوات عدة، طلاب أكراد احتاجوا إلى مساعدته لفهم موقع مأساة الأكراد، ضمن سلسلة المآسي التي شهدتها القرن العشرون. فمؤرخ عملية الإبادة الجماعية التي نفذها النازيون بحق اليهود، يعتبر أنّ محاكم التفتيش الإسبانية، شكّلت النموذج الذي استوحى منه هتلر المحرقة. ويؤكد فيزينتال أنّ الفارق الوحيد ما بين أساليب توركيمادا (Thomas e Torquemada) (أي الكاهن توماس الذي ترأس أول محكمة تفتيش في العام ١٤٧٨، وكان وراء قرار طرد اليهود من اسبانيا، واشتهر بأساليب التعذيب التي مارسها لانتزاع اعترافات ضحاياه، المترجم)، وولعه بتكسير أصابع ضحاياه، وما بين أفران الغاز في معتقل «أوشفيتز» (Auschwitz)، يتعلّق بما شهده العالم من تطوّر تكنولوجي. «فلو توافرت لمحاكم التفتيش في إسبانيا القرن الخامس عشر، الوسائل الصناعية الحديثة، لما نجا أيّ يهودي منها»، على حدّ تعبيره.

إذاً كان من المؤكد أن عوامل أخرى قد لعبت دوراً سياسياً في ما جرى في الحالة العراقية، إلا أنّ هتلر لم يكن الشخص الوحيد الذي استلهم محاكم التفتيش الإسبانية، في المجازر التي نفذها. فقد ذكر السفير الاميركي لدى

السلطنة العثمانية إبان مجازر الأرمن في العام ١٩١٥، هنري مورغنتاو، أن قائد شرطة الآستانة بدري بك أخبره بأن الحكومة التركية «درست بشغف وعناية، تقارير عن محاكم التفتيش الإسبانية، ونصوصاً أخرى عن وسائل التعذيب الكلاسيكية، وقررت اعتماد ما اكتشفته فيها من أساليب»^(٥). وبالنسبة الى فيزينتال، فقد اكتملت الدائرة مع مجيء هتلر الذي تعود جذور عدائه للسامية، الى كاثوليكيته، والى محاكم التفتيش الاسبانية، والذي لم يخف يوماً إعجابه بالأتراك (ومن المؤكد أيضاً، أنه استلهم سيمون دو مونفور (Simon De Monfort)*) الذي أباد الهراطقة الألبينيين(**) في جنوب غرب فرنسا خلال القرن الثالث عشر، بطلب من روما). فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية في شهر آب من العام ١٩٣٩، أمر هتلر جنرالاته عشية غزو بولندا، «بقتل جميع الرجال والنساء والأطفال البولنديين، من دون رحمة. فمن ذا الذي يتحدث اليوم عن إبادة الأرمن؟»^(٦).

تشارك هتلر وصادام حسين أيضاً، في هوسهما بتدوين جميع أفعالهما، وبقناعة راسخة لدى كل منهما، بأنه لن يحاسب يوماً على أعماله. فعلى الرغم من أن هتلر حرص على عدم توقيع أيّ من الأوامر الخاصة بتنفيذ «الحلّ النهائي» (بل ألقى هذه المهمة على عاتق هيرمان غورينغ(***)، إلا أنه كان مقتنعاً بأنه لن يحاسب يوماً على أفعاله. ويؤكد فيزينتال أن «النازيين احتفظوا بالسجلات لأنهم اعتقدوا بأنهم لن يتعرضوا الى أية عواقب وخيمة على ما فعلوه، بل كانوا فخورين به كثيراً». فالألمان شعب دقيق اشتهر بتنفيذ الأوامر بطريقة عمياء، و«لم يفكر أيّ ألماني أبداً في تحدي سلطة هتلر. فلم يكن هناك مجال لمساءلته عما يفعل»، قال المؤرخ، بعدما أشرت الى ميل أجهزة أمن صدام حسين المتطورة والمتنافسة، الى الاحتفاظ بسجلات دقيقة ورهيبة لنشاطاتها. ولم تكتف هذه الأجهزة بما تحتفظ به من وثائق تفصيلية مع المراجع

(*) قائد «الحملة الصليبية» التي نظمها البابا إينوسان (Innocent) الثالث، ضد الهراطقة في العام ١٢٠٩، (المترجم).

(**) «الألبينيون»، اسم طائفة مسيحية انتشرت في جنوب فرنسا وشمال إيطاليا حتى القرن الثالث عشر. وقد أطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى مدينة «ألبى، Albi» الفرنسية القريبة من مدينة تولوز، وتمت إبادتهم بسبب معتقداتهم المختلفة عن الكاثوليكية، (المترجم).

(***) قائد سلاح الطيران الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، (المترجم).

والصور الخاصة بها، بل عمدت الى الاحتفاظ بمعلومات سرية على الكمبيوتر أيضاً، وبتسجيلات صوتية وأشرطة فيديو لأعمالها الشريرة^(٧). وعندما أشرت الى أن استخبارات النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية «ستازي» (Stasi)، قدّمت على امتداد السنوات الماضية، مساعدات تقنية مهمة للاستخبارات العراقية، اكتفى فيزيتال بالتنهّد^(٨).

كانت ثقة النظام العراقي بنفسه قوية الى درجة أنه لم يخطر ببال قاداته أبداً، احتمال وقوع هذه الوثائق والأدلة التي تدينه في أيدي ضحاياه. وبصرف النظر عما قد تحمله هذه الوثائق من دلالات أخرى، إلا أنها تؤكد صحة ما قاله فيزيتال بشأن سعي النظام العراقي الى امتلاك التكنولوجيا المتطورة. وقد تجلّى هذا الأمر في إقدام العراق على استخدام الغازات السامة ضدّ الأكراد، مدنيين ومقاتلين على حدّ سواء، مسجلاً بذلك أول سابقة من نوعها في التاريخ، يقوم فيها جيش ما باستخدام الأسلحة الكيماوية عمداً ضده مواطنيه أثناء الحرب. فلم يجرؤ هتلر على استعمال هذه الأسلحة في ميادين القتال، مع أنه كان بالطبع، سباقاً في استخدامها ضدّ اليهود في أفران الغاز.

على الرغم من أهمية الملاحظات التي أدلى بها فيزيتال وفائدتها، إلا أنني شعرت بأن الطابع الشرق أوسطي لهذه الأساليب العراقية، قد فاته. فقد تسبّب لي أحد أشرطة الفيديو باضطراب شديد، منذ أن أخبرني عنه هوشيار زباري بعد ظهر أحد الأيام الثلجة في شهر شباط من العام ١٩٩٢، في مقرّ قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مدينة صلاح الدين، فيما كان يخبرني عن الفظائع التي ارتكبتها صدام حسين بحق الأكراد. ففي ذلك اليوم، منعت العاصفة الثلجية الزوّار من التدفق كالمعتاد، وتمكّن الزباري لمرة واحدة من اطلاعي على الوثائق التي تظهر شمولية عمليات الاستخبارات العراقية ودقتها. وبدأ باطلاعي على قصة عائلته^(٩). فقبل أن يغزو صدام حسين إيران في شهر أيلول من العام ١٩٨٠ مشعلاً بذلك فتيل الحرب التي استمرّت ثماني سنوات، كان أشقاء الزباري الثلاثة يعيشون في مدينة الموصل الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية. لم يكن أشقاؤه يتعاطون السياسة ولم يكونوا من نشطاء حركة القومية الكردية، وإلا لما أمكنهم أن يظلّوا في المدينة. لكن هوشيار صار آنذاك أحد أقرب مساعدي زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود نبرزاني.

كان هذا الأمر كافياً لتحديد مصيرهم، إذ تلقى الأشقاء الثلاثة، الرسالة نفسها من الاستخبارات العراقية: «على هوشيار أن يوقف كل نشاط له مع الحزب الديمقراطي الكردستاني». فردّ الأشقاء الثلاثة مؤكّدين أنهم مواطنون يحترمون القانون، وأنه ليس لديهم أي اتصال مع هوشيار، ولا أي قدرة للتأثير عليه. فاستدعت المخابرات العراقية أحد الأشقاء الثلاثة، وأرغم على شرب كوب من عصير الليمون ممزوج بمادة الثاليوم (Thallium) المعروفة باسم سمّ الجرذان، ومُنِع الأطباء العراقيّون من معالجته. لكنّ طبيباً من الحزب الديمقراطي الكردستاني أنقذ حياته. وما أن تعافى، حتى استدعته المخابرات مجدّداً، وأرغمت ممرضاً على حقنه بمادة فتّاقة. ثم استدعي الشقيقان الباقيان، وتلقيا اللوم لاستمرار هوشيار بممارسة نشاطاته السياسية، ثم قتلوا في «حادثة سيارة»، أثناء عودتهما الى المنزل^(١٠).

من هذه المأساة العائلية، انتقل هوشيار الى الحديث عن شريط الفيديو الذي عثر عليه مقاتلو البشمركة في منزل القائد الأعلى السابق للقوات العراقية في كردستان، عندما استولوا على مدينة كركوك لأسبوع واحد في شهر آذار من العام ١٩٩١. ففي هذا الشريط تظهر عملية إعدام علني بمشاركة عدد من الكوادر المهمة في حزب البعث الحاكم، ومن المسؤولين الحكوميين، وسط تهليل الحضور وتشجيعه. في البداية، أطلقت فرقة الإعدام، النار على خمس ضحايا كردية أوثقت الى أعمدة خشبية وعصبت أعينها بكوفيّاتها المرقطة. واستمرّ عناصر الفرقة في إطلاق النار من رشاشاتهم السوفياتية الصنع من طراز كلاشنيكوف «أ.ك. - ٤٧»، لوقت طويل بعد موت الأكراد. ثم قام ضابط عراقي بالإجهاز عليهم مطلقاً رصاصة الرحمة من مسدسه. لكنّ ما أثار حيرتي، هو أن ضابطاً آخر قام بإطلاق المزيد من الرصاص على الجثث الهامدة. وعلى الرغم من أن الشريط انتهى فجأة، إلا أنه ما من شك في أن جميع الضباط العراقيين الحاضرين، اشتركوا الواحد تلو الآخر، في إطلاق النار على الأكراد الخمسة.

تكرار فعل القتل هذا، ذكّرني بوصف الخبيرة البريطانية في شؤون المنطقة فريا ستارك، لعملية إعدام رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد. ففي أثناء ثورة العام ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي المدعوم من بريطانيا، حاول نوري باشا الفرار متنكراً بزيّ امرأة. لكنّ الحشود الهائجة في بغداد

قبضت عليه وأعدمته . وكان تعطش العراقيين الى الانتقام كبيراً لدرجة أن أعداء نوري السعيد نبشوا خلال الليلة التالية ١٤ قبراً وأخرجوا الجثث منها، الى أن عثروا على جثته، وألقوها في الشارع، وأرغموا سائقي السيارات على دهسها مراراً وتكراراً. وقد علقت ستارك التي أقامت صداقة قوية مع نوري السعيد، على «الوحشية التي اشتهر بها العراق على مدى تاريخه الطويل»، قائلة إن «سيف الجريمة مازال مسلطاً فوق هذا البلد منذ قديم الزمان، وبات جزءاً من ملامحه منذ اغتيال علي بن أبي طالب (رض) (صهر النبي محمد (صلعم) وابن عمه، ورابع الخلفاء الراشدين، ومؤسس المذهب الشيعي في العام ٦٦١ م.)، في الكوفة. فالمجزرة التي ارتكبت بحق أهل بيت النبي، لم تكن أمراً جديداً على تلك البلاد»^(١١).

الى جانب الرعب الفظيع الذي يتضمّنه الشريط، ظلّ هناك شيء لم أتمكّن من فهم مغزاه كلياً. فلماذا الاستمرار في إطلاق الرصاص على جثة هامدة؟ رداً على هذا السؤال، قيل لي إن الشرطة السرية العراقية كانت تتلذذ بإرغام عائلات الضحايا على دفع ثمن الرصاص المستخدم في عملية الإعدام (فضلاً عن ثمن الأكفان وأجرة النقل)، قبل تسليمها الجثث لدفنها. فسألت عما إذا كان الأمر يتعلّق بابتزاز مقيت لذوي القتلى؟ فضحك هوشيار من ارتباكّي واختلاط الأمور عليّ. فما بدا بالنسبة إليّ سلوكاً شاذاً ومبالغاً فيه، كان بالنسبة الى العراقيين أمراً معتاداً ومنسجماً مع سلوك نظام صدام حسين. فالجميع يعرف أن صدام صورّ عملية تطهير شملت عدداً من كبار قيادتي حزب البعث عندما أحكم قبضته على السلطة في العام ١٩٧٩. فقد استدعي المئات من قيادتي الحزب، الى اجتماع عقد في قاعة كبرى، للاستماع الى اعترافات متآمر تحول الى مخبر مستعدّ لكشف أسماء جميع المتهمين بالتآمر والسعي للاستيلاء على السلطة. وكلما نطق المخبر باسم أحد القياديين المتهمين، كان صدام حسين يذرف دموعاً غزيرة ويأمر الحراس بإخراجه من القاعة، وسط تصفيق وتهليل الحضور وهتافاتهم بحياة القائد المعظم، في حين يقبض الحراس على المتهم ويخرجونه بهدوء وسرعة من القاعة. ثم أرغم صدام من تبقى من الوزراء وقادة الحزب، على الانضمام الى فرقة الإعدام التي تولّت قتل المتهمين.

هذا الأسلوب يشكل وسيلة منحرفة لشدّ أواصر العلاقات ما بين الرجال،

وقد تمّ استخدامه على مختلف مستويات الحزب والدولة^(١٢). فقد اشترك جميع مسؤولي الدولة في الإعدامات، بدءاً من أصغر عنصر في أجهزة المخابرات العراقية، ووصولاً إلى أكبر مسؤوليها، لإظهار ولائهم لصدّام حسين، وخضوعهم له. وإلى جانب ما سبق، فإنّ شريط الفيديو الذي اعتبرته غربياً، يوفّر للقيادة العراقية إمكانية التثبت من أنّ أوامرها قد نفذت على الوجه المطلوب، وبالتالي لا يعود بإمكان أحد التشكيك في فعالية الذين كلّفوا بتنفيذها. كذلك فإنّ أشرطة التسجيل وأشرطة الفيديو، كانت أداة فعّالة لترهيب أولئك الذين لا يميلون إلى العنف والإرهاب. فقد عمدت السلطات العراقية إلى استنساخ شريط الفيديو والخاص بإعدام معارضي صدام في العام ١٩٧٩، وتمّ عرضه أمام جمهور محدّد، اختير أفرادُه بعناية، ومن بينهم الأكراد المواليين لبغداد والذين يطلق عليهم اسم «الجحاش»، فضلاً عن مسؤولي حزب البعث. وتطوّرت هذه الأساليب الشريرة مع تطوّر حكم حزب البعث، وقيام نظام شمولي يسمح لصدّام حسين وعشيرته بحكم البلاد باسم الأقلية السنية العربية المتمركزة في المدن الواقعة على ضفتي نهري دجلة والفرات، مثل مسقط رأسه مدينة تكريت. وأسهمت الحرب الطويلة الأمد ضدّ إيران، في تعزيز ميل صدام الشديد إلى اعتماد القسوة والأساليب الوحشية. فمع مرور الزمن، أصبحت هذه الأساليب أشدّ قسوة وتطرفاً ووحشية من السابق، إلى أن بلغت حدّاً اعتبار الغاز السام والإبادة الجماعية، وسائل مقبولة لتصفية الحسابات لا مع الأعداء الخارجيين فحسب، ولكن مع مواطنيه من أكراد العراق أيضاً.

من المشكوك فيه أن يكون الأكراد قد فوجئوا بميل صدام حسين المتزايد إلى استخدام العنف ضدهم. فهو لم يخف أبداً تصميمه على الانتقام منهم، سيّما وأنّ عداؤه الشخصي لهم يعود إلى عقدين من الزمن على الأقل. وإذا كان على المؤرّخين في المستقبل، تحديد حقيقة نوايا حزب البعث تجاه الأكراد عندما استولى على السلطة، إلا أنّ جميع أخصامه يشيرون إلى مواظبته منذ البداية على سحق جميع الأحزاب السياسية في العراق وضربها. لكن مؤيديه يؤكدون أنّ حزب البعث كان يعتزم حقاً عندما استعاد السلطة في العام ١٩٦٨، تقاسم السلطة السياسية والثروة النفطية فعلاً مع الأكراد. وفي الواقع، كان خيار التفاهم مع جميع الأطراف في العراق (سواء أكانوا أكراداً أم سنّة عربياً، أم

شيعة عربياً)، يبدو منطقياً آنذاك في بلد أنهكته الاضطرابات السياسية المتواصلة على مدى عقد كامل من الزمن ابتداءً مع إطاحة النظام الملكي. ويؤكد مؤيدو نظام البعث، أن ميل الأكراد الى إقامة التحالفات الخارجية (ولا سيما مع إيران واسرائيل في الستينات)، أثر سلباً عليهم، ودفعهم الى المبالغة والمغالاة في مطالبهم، الأمر الذي أقنع حزب البعث في النهاية بضرورة سحق الحركة القومية الكردية بدلاً من التفاهم معها على إقامة نظام فدرالي في العراق.

على أي حال، فإنّ صدام حسين لم ينسأ أبداً أن حزب البعث كان ضعيفاً جداً في العام ١٩٧٠، الى درجة أرغمته على التفاوض شخصياً مع الأكراد، على تسوية تمنحهم حكماً ذاتياً واسع النطاق. فالعراق (وسائر بلدان الشرق الأوسط أيضاً)، يفتقر الى مفهوم التوافق السياسي، ولذلك لم تسع السلطات العراقية فعلاً الى تطبيق اتفاق الحكم الذاتي. بل كان الغضب يعتمل في نفس صدام حسين، بسبب ضعفه التكتيكي وما لحق به من إذلال، فتراجع عن هذا الاتفاق ما أن استعاد نظامه قوته، وصمّم على تقليص مساحة منطقة الحكم الذاتي وحرمانهم من أراض ومناطق يعتبرونها عن حقّ، ملكاً لهم. لكنّ الوسائل التي اعتمدها آنذاك لمعاوية الأكراد (والتي شملت محاولة اغتيال قادتهم، وتدمير القرى، وترحيلهم الى جنوب البلاد)، ظلّت ضمن حدود التقاليد الموروثة من العثمانيين.

وعلى سبيل المثال، حاول النظام بعد أشهر قليلة على بدء تطبيق اتفاق الحكم الذاتي، اغتيال إدريس، أحد أبناء ملاً مصطفى البرزاني، في حادث إطلاق نار أسفر عن إصابة سائقه. وبعد فترة، أرسلت الحكومة العراقية إلى البرزاني صندوقاً من البرتقال الممتاز الذي يزرع في ظلّ أشجار النخيل في منطقة شط العرب. لكن ملاً مصطفى كان حذراً كفاية ليجرّب البرتقال على شاة ماتت فوراً مسمومة.

في ٢٩ أيلول ١٩٧١، حاولت بغداد مجدداً اغتيال البرزاني مستخدمة خطة غير معهودة أطلق عليها لاحقاً اسم «قضية الملالي المفخّخين».

فقد تمكّنت السلطات العراقية من إقناع وفد من رجال الدين الشيعة والسنة يعتمز زيارة البرزاني، بمساعدتها على معرفة حقيقة مواقفه وآرائه، ونجحت في إقناع بعضهم بحمل آلات تسجيل صغيرة تحت ثيابهم، بحجة «تسجيل كل كلمة يقولها»، وجرى تفخيخها من دون علمهم. وكما توقّعت المخابرات

العراقية، منع البرزاني المعروف بشدة احترامه لرجال الدين، حرّاسه ومرافقيه من تفتيش أعضاء الوفد. وما أن بدأ الاجتماع، عمد عملاء المخابرات العراقية الذين انضموا إلى الوفد كسائقين، إلى تفجير العبوات الناسفة بواسطة أجهزة تحكّم وضعت داخل سيارات الوفد. فذهب رجال الدين إلى باربيهم، وظلّت بعض أشلائهم على سقف الغرفة وجدرانها لأيام عدة. لكنّ البرزاني نجح من الموت بالصدفة، ولم يصب بأيّ أذى بسبب وجود خادم أمامه كان يقدم الشاي، وقتل في الانفجار. وفي ظلّ حالة الهرج والمرج التي سادت، اعتقد حرّاس ملاً مصطفى أنّ قائدهم قتل، فعمدوا إلى تصفية عدد من أعضاء الوفد مع مرافقيهم الذين نجوا من الانفجار. فجرى قتل أحد هؤلاء الضيوف مثلاً في المرحاض الذي اختبأ فيه، وهو ما يتجلّى في كثرة الثقوب التي أحدثها الرصاص في بابه.

على امتداد السنوات التالية، عمدت بغداد إلى تعديل الحدود الإدارية في البلاد، وإلى طرد الأكراد من المناطق الاستراتيجية المحاذية لحقول النفط في كركوك وخانقين، أو القريبة من الحدود مع إيران، ومن كركوك نفسها، واستقدمت العرب إليها لتغيير التوازن الديموغرافي فيها، ومنحتهم المزارع والأراضي الكردية الخصبة. وبعد انهيار انتفاضة البرزاني في العام ١٩٧٥، اثر صفقة الجزائر التي عقدها السلطات العراقية مع شاه إيران، بدأت عملية تدمير أولى القرى الكردية، من أصل ٤٢٤٠ قرية شملها التدمير حتى اليوم. وما أن عاد اللاجئون الأكراد من إيران بعد تلك الهزيمة، حتى عمدت السلطات العراقية إلى نفي عشرات الألوف منهم إلى الصحراء في جنوب البلاد.

قبل حلول العام ١٩٨٧، كانت بغداد قد دمّرت نصف هذه القرى. فتلك السنة، كانت السابعة في عمر حرب صدام ضدّ إيران، وفيها قرّر استخدام آلة الحربية لشنّ حملات تآديبية مسعورة ضد الأكراد^(١٣). ولم يدرك الأكراد حقيقة ما يجري، إلا بعد فوات الأوان. فعندما التقيت مسعود البرزاني مجدداً في شهر كانون الأول من العام ١٩٨٧، قال لي «إذا استمرّ الوضع على هذا المنوال، فلن يبقى أكراد في كردستان. فخطّة صدام تهدف إلى القضاء علينا كشعب. لم يعد لدينا أي خيار، فالمسألة صارت مسألة بقاء أو فناء»^(١٤).

عندما اندلعت الحرب مع إيران في العام ١٩٨٠، بدا أنّ العديد من أكراد

العراق لم يستوعبوا دروس هزيمتهم قبل خمس سنوات. فقد اختبروا خلال سلسلة الحروب التي خاضوها على مدى جيل كامل، مدى خطورة وفعالية الترسانة الحربية التي تمتلكها بغداد، بدءاً من الطائرات الحربية من طراز «هوكر هانتر» ذات القدرة الفائقة على المناورة، ومروراً بقنابل «النبالم»، ووصولاً الى المروحيات العسكرية. وقد أسهمت هذه الأسلحة الحديثة في تقليص درجة الحماية التي توفرها الجبال للمقاتلين الأكراد، الى حدّ بعيد. لكنّ الخطر الأكبر الذي واجهه الأكراد باستمرار، تمثل في عدم قدرتهم على تحديد طبيعة المخاطر التي تواجههم. لذلك، لم ير الأكراد عموماً، ومؤيدو أبناء البرزاني خصوصاً، في اندلاع الحرب العراقية-الايروانية، سوى فرصة للانتقام من العراق، وتخلّوا كعادتهم عن أي حيلة أو حذر. فالقول المأثور الذي يعبر عن انفعالية الأكراد وقدرتهم هو: «أن تعيش مثل الصقر يوماً، خير من أن تحيا مثل الدجاجة أبد الدهر». وعلى هذا الأساس، حمل البرزانيون الشبان السلاح مجدداً ضدّ بغداد، من دون أن يفكروا في القمع الذي سيتعرض له الأكراد، اذا خسرت إيران الحرب وظلّ صدام حسين في السلطة. وفي الواقع، لم يبد على أي قائد كردي منّ التقيت بهم وتجاوزت معهم على مدى ساعات طويلة، أنه فكّر في احتمال انتهاء الحرب العراقية-الايروانية وفقاً لشروط غير ملائمة لتطلّعاتهم، على الرغم من أنها ستؤدي حكماً إلى إنهاك البلدين. فقد اختار أكراد العراق نسيان تجربتهم المريرة مع الشاه المخادع، وتحالفوا مع الجمهورية الاسلامية الايروانية بقيادة آية الله روح الله الخميني، على الرغم من شراسة القمع الذي مارسه بحق أكرادها خلال العام السابق (١٥).

لم تكن الجبهة الكرديّة يوماً، المسرح الرئيسي للعمليات العسكرية في هذه الحرب، حتى عندما انخرط المنافس الرئيسي للبرزاني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني في القتال ضدّ بغداد، بعد وقت طويل على اندلاع هذا الصراع المديد. لكنّ البشمرکه توهموا أنهم نجحوا بسرعة في «تحرير» مناطق واسعة من كردستان، تمتدّ من الحدود التركية إلى الحدود الايروانية. وتكمن أهميّة كردستان العراق، في أنها تعتبر أيضاً سلّة خبز البلاد، وتضمّ أكبر روافد نهر الفرات وأهمّها وعدداً من الأنهر الأخرى، الأمر الذي يجعل من العراق واحداً من البلدان العربية القليلة التي تعرف اكتفاء ذاتياً على

صعيدي الغذاء والموارد المائية . وقد أدى التعاون الكردي-الإيراني إلى إشغال أعداد كبيرة من الجنود العراقيين في وقت كانت فيه الجبهة الجنوبية بأمرس الحاجة إليهم، وإلى تهديد حقول نفط كركوك وسدي «در بندخان» و«دوكان» اللذين يغذيان بغداد بالمياه والطاقة الكهربائية .

هذه التطورات دفعت النظام العراقي إلى تغيير نظرتة إلى الأكراد على نحو جذري، الأمر الذي أدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة إليهم . ففي نظر صدام حسين، بات جميع عناصر البشمركة «مخربين» . وفي قاموس النظام البعثي، فإن إطلاق هذه الصفة على الأكراد، يعني تجريدهم من حقوقهم كمواطنين عراقيين من دون علمهم، وبالتالي عدم التعامل معهم على أنهم جزء من الشعب العراقي . وتضاءلت الفوارق بالنسبة إلى النظام، ما بين مقاتلي البشمركة والمدنيين الأكراد، إلى درجة انعدامها، في سياق ذلك الشكل الأكثر بدائية من الجهود الهادفة إلى إنكار وجود الخصم، عبر عدم الاعتراف به ككائن بشري . ورفض النظام البعثي أيضاً التزام أي ضوابط في حربه ضد الأكراد . فعندما تآهب الجيش العراقي في العام ١٩٨٨، لتصفية حساباته مع التمرد الكردي، تباغت القيادة العسكرية العليا بهذه العملية التي استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية بكثافة، ووصفتها بأنها «نضال يثير إعجاب العالم أجمع» الذي يرفض ويدين جميع الخونة الذين باعوا أنفسهم بأرخص الأثمان للعدو الخارجي الطامع في أرضنا»^(١٦) . وكما تبين لي لاحقاً، فإن لهذه اللغة المشؤومة سوابق في تاريخ المنطقة . فالتماثل المقلق قائم ما بين نظرة بغداد إلى الأكراد الذين تتهمهم بالتآمر مع إيران، وتنكر عليهم أن يكونوا شعباً قائماً بذاته، وتعتبر أن بالإمكان التخلص منهم، وما بين موقف القيادة التركية من الأرمن الذين سعت في العام ١٩١٥ إلى إبادتهم بتهمة التعاون مع العدو الروسي خلال الحرب العالمية الأولى .

فقد قال وزير الحربية التركي أنور باشا مخاطباً مورغنتاو، «عليكم أن تفهموا أنه في حين كنا نقاتل في الدردنيل دفاعاً عن وجودنا، ونضحّي في سبيل ذلك بألاف الرجال، لم نكن مستعدين للسماح لهؤلاء الناس بأن يطعنونا في ظهورنا»^(١٧) . وفي أواخر الحرب العالمية الأولى، وزّعت الاستخبارات البريطانية نصّ برقية مشفرة صادرة عن وزير الداخلية التركي طلعت باشا، قالت إن القوات البريطانية عثرت عليها عندما احتلت سوريا .

ووفقاً لنصّ هذه البرقية المؤرخة في ١٥ أيلول ١٩١٥، فإنّ الحكومة «قرّرت القضاء كلياً على جميع الأرمن المقيمين في تركيا»، وشددت على «وجوب وضع حدّ لوجودهم، بصرف النظر عن مدى قساوة الاجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ... وعلى ضرورة عدم الاكتراث بالعمر أو الجنس أو بأي اعتبارات أخلاقية».

بعد ثلاثة أرباع القرن راودت ابن عمّ صدام حسين والقائد الأعلى لقواته في كردستان، علي حسن المجيد، أفكار مماثلة. فما أن تولّى الأمانة العامة لمكتب الشمال في حزب البعث في ٣ آذار ١٩٨٧، حتى أظهر فعالية وقساوة في أداء مهمّاته، فاجأت الأكراد أنفسهم. فلم يكن الأكراد مرة، على امتداد سنوات صراعهم الطويل مع بغداد، تحت رحمة رجل واحد لديه سلطات مطلقة عليهم. فقد تحاشى صدام وأسلافه في الماضي، منح أي مسؤول كان مثل هذه السلطات، خوفاً من أن يتحوّل إلى منافس محتمل وأن يسعى إلى الاستيلاء على السلطة. لكنّ سلطات علي حسن المجيد كانت مطلقة في مختلف المجالات المدنية والعسكرية في شمال العراق، ولم يكن مسؤولاً عن أعماله إلا أمام صدام حسين.

لم يعد بمقدور الأكراد أن يأملوا في استغلال التعارضات القائمة ضمن النظام الشمولي، أو أن يعتمدوا على المنافسة المحتدمة عادةً ما بين أجهزة الأمن والاستخبارات المختلفة، والحزب الحاكم والقوات المسلحة، فضلاً عن «الجحاش» لضمان بقائهم. فقد تمتع المجيد بسلطات مطلقة في شمال العراق، مارسها بشغف حتى الرابع من شهر نيسان ١٩٨٩. ووصف أحد المثقفين الأكراد تلك الفترة قائلاً إن «عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، كانا أسوأ سنتين في تاريخ كردستان، منذ غزو الاسكندر الأكبر لها» في العام ٣٣١ ق.م.، أثناء زحفه نحو الهند. ولفهم السبب، يكفي الاستماع إلى شرائط التسجيل التي استولى عليها البشمرکه، بما تضمّنته من تحذيرات فظة وجهها المجيد بصوته الحاد، وبلغته القدرة، وبلهجته المحلية التي يمكن التعرف إليها فوراً، ومن تهديدات تؤكّد عزمه على القضاء بشكل منهجيّ على تراث شعب بأكمّله، وعلى أسلوب حياته.

لقد أضاف المجيد إلى الوسائل الكلاسيكية المعتمدة لمكافحة حرب العصابات، أسلوباً جديداً تمثّل في استخدام الأسلحة الكيماوية لقتل الفلاحين

وترويعهم، فأطلق عليه الأكراد اسم «علي الكيماوي». وأدت هذه التكتيكات إلى تسريع عملية تفرغ الأرياف الكردية من سكانها، وبالتالي إلى حرمان من تبقى من المقاتلين الأكراد من إمكانية التزوّد بالغذاء والمعلومات. فعملية اقتلاع الفلاحين الأكراد من مناطقهم، وتهجيرهم إلى «مدن النصر» التي أقيمت على طول الطرقات الرئيسية وعلى مقربة من المدن الكبرى لسهولة إحكام السيطرة الأمنية عليها، سبقت وصول المجيد إلى كردستان. فكلّ ما فعله، هو تسريع هذه العملية، وتدمير القرى والديساكر الصغيرة التي تشكّل أساس المجتمع الكردي منذ أقدم العصور. وفي وقت لاحق من ذلك العام، عمد المجيد إلى اعتقال عشرات ألوف الفلاحين الأكراد وقتلهم. ووفقاً لشريط تسجيلي عشر عليه في العام ١٩٨٨، برّر المجيد عملية تدمير آلاف القرى الكردية ضمن «منطقة محرّمة» توازي نصف مساحة منطقة نيو إنغلاند، قائلاً «إذا لم نتصرّف على هذا النحو، فإنّ نشاطات المخرّبين لن تتوقّف أبداً، ولا بعد مليون سنة» (١٨).

أبدى المجيد لامبالاته بما يتسبّب فيه إفراغ أغنى الأراضي الزراعية في العراق من سكانها، من خسائر على صعيد الإنتاج الزراعي قائلاً «لا أريد قمحهم، فمنذ عشرين سنة ونحن نستورد القمح. ويكفي أن نزيد حجمها (أي واردات القمح)، لخمس سنوات إضافية» (١٩). والمفارقة المريبة بالنسبة إلى الأكراد، تمثّلت في أنّ عائذات النفط، والقسم الأكبر منها تؤمّن آبار النفط في كردستان العراق، وفّرت لصدّام حسين الأموال اللازمة لدفع ثمن القمح المستورد، في حين أسهم الجشع الأميركي في تسهيلها. فمعظم هذه الواردات، كان من القمح الأميركي المدعوم الذي وفّرت إدارته ريغان وبوش من دون أي تحفّظ للعراق الذي بات أفضل الأسواق بالنسبة إلى لوبي منتجي القمح في الولايات المتحدة. وبفضل الدعم الحكومي لأسعار القمح، والضمانات الحكومية للتصدير التي ضاعفت واشنطن حجمها في العام ١٩٨٩، تمكّن العراق من استيراد كمّيات كبيرة من القمح بلغت قيمتها في ظلّ إدارته ريغان وبوش، ٢,٨ مليار دولار.

في شريط تسجيلي آخر لمحاضرة ألقاها أمام عدد من الكوادر البعثية، يدافع المجيد عن استخدام الغازات السامة مراراً وتكراراً ضدّ الأكراد، قائلاً «من سيترض على ذلك؟ المجتمع الدولي؟ فليذهب المجتمع الدولي وكل من يهتم

بما يقوله هذا المجتمع، الى الجحيم!»^(٢٠) وفي اجتماع آخر مع عدد من مساعديه ومرؤوسيه في مطلع العام ١٩٨٩، دافع المجيد مجدداً عن الاجراءات التي اتخذها بحق الأكراد والتي شملت خلال العام السابق، عمليات إعدام جماعي لم توفر الرجال أو النساء أو الأطفال، مستبقاً بذلك أي محاولة لانتقاده أو معارضته. فقد تساءل كمن يتذكر نقاشاً دار سابقاً بشأن ما يجب فعله بالأكراد، قائلاً «هل يفترض بي أن أبقينهم في صحّة جيدة؟ ... كلا، بل سأدفنهم بواسطة الجرافات. ماذا كان عليّ أن افعل بهذه الأعداد الضخمة منهم؟ لقد قمت بتوزيعهم على مختلف المحافظات، وكان عليّ أن أرسل الجرافات الى هنا وهناك»^(٢١).

لم يكن هذا الكلام تبجحاً أجوف. فقد قتل عشرات الألوف من الأكراد، ومن ضمنهم عدد كبير من النساء والأطفال، بأوامر مباشرة من المجيد. وقد روى لاحقاً الناجون من هذه المجازر، ماذا جرى بما في ذلك كيفية استخدام الجرافات لردم الحفر غير العميقة، والتي استخدمت كمقابر جماعية. وعندما بدأ الأكراد في ربيع العام ١٩٩١، مع بغداد، سلسلة من المفاوضات غير المجدية بالطبع، كان المجيد في عداد الوفد العراقي. وعلى الرغم من نجاح مسعود البرزاني وسائر المفاوضين الأكراد في ضبط أعصابهم وانفعالاتهم لدى رؤيته، إلا أنّ المجيد بدا متوتراً جداً. فقد أصرّ على وجوب مناقشة جميع أوجه العلاقات الكردية-العراقية «منذ البداية، وليس منذ تسلمي المهامي»، وبدا كأنه يريد الدفاع عن سياسته في مواجهة ما قد يتعرض له من انتقادات. وفي إحدى جولات هذه المفاوضات، قال الأكراد إن إحصاءاتهم تشير إلى أن ١٨٢ ألف كردي قد فقدوا أثناء سلسلة الهجمات الانتقامية التي شنتها بغداد خلال العام ١٩٨٨ ضد المدنيين أساساً، وعرفت باسم حملة «الأنفال»، وأن معظمهم باتوا في عداد الأموات.

انتفض المجيد غاضباً، وصرخ قائلاً «ما هذه المبالغة؟ من اين أتيتم بهذا الرقم؟ فالرقم الحقيقي لم يتجاوز حدود المئة الف شخص»^(٢٢). وفي انتظار كشف النقاب عن أكثر السجلات سرّية في بغداد لمعرفة العدد الحقيقي لضحايا هذه الحملات، فإنّ الباحثين العاملين على هذا الموضوع، يميلون إلى تأييد ما قاله المجيد. فاستناداً إلى عدد كبير من المقابلات التي أجريت في كردستان، وبعد دراسة معمقة لما هو متوافر من وثائق عراقية عن هذه المسألة، قدّم

الباحث الكردي المعروف بدقته، شورش رسول، في أواخر العام ١٩٩٤، تقديراً متحفظاً لعدد الضحايا الذين سقطوا أثناء فترة حكم المجيد لكرديستان، قائلاً إنه «تراوح ما بين ٦٠ ألفاً و ١١٠ آلاف شخص»^(٢٣). أما منظمة العفو الدولية، فقد أكدت أن «مئات الآلاف من الأشخاص قتلوا أثناء عمليات الإعدام العشوائية خلال الثمانينات»، في كردستان وسائر أنحاء العراق^(٢٤). ومن جهتها، اعتبرت الأمم المتحدة في أحد تقاريرها، أن الفظائع التي ارتكبتها صدام حسين بحق الأكراد كانت «من الخطورة والضحامة، بحيث أنه لا يوجد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا حالات معدودة مشابهة لها»^(٢٥).

الأمر الملفت للنظر، يتمثل في زعم حكومات الدول الغربية أنها كانت تجهل ما قام به صدام حسين من انتهاكات لحقوق الإنسان قبل غزوه للكويت في العام ١٩٩٠، وقيامه بتهديد التوازنات النفطية السائدة في الشرق الأوسط، وذلك لتبرير تغاضيها عن سياساته. فإلى حين حصول ذلك الغزو، امتنعت مختلف الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، عن إصدار أي بيان ينتقد الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان، أو عن الضغط على بغداد لوقف هذه الممارسات. لكن قيام صدام بضمّ الكويت فجأة إلى العراق، دفع المجتمع الدولي المصمّم على إبقاء سيطرته على نبط الشرق الأوسط، وعلى تمويهها من خلال التشديد على مجموعة من المبادئ السامية، إلى إدانة انتهاكات بغداد لحقوق الإنسان بصراحة وشدة. وما خلا حالات نادرة، لم يتم الاعتراف بأن التساهل الذي أبداه المجتمع الدولي مع صدام حسين، وما ارتكبه من تجاوزات بحق مواطنيه عموماً، وأكراد العراق خصوصاً، شجّعته على الاعتقاد أن بإمكانه ضمّ الكويت، من دون أن يخشى عواقب فعلته هذه.

ما أن تمّ تحرير الكويت، جرى التفاوضي بسرعة عن انتهاكات بغداد لحقوق الإنسان، ولم يتم إدراج هذه المسألة في «أمّ القرارات» التي حدّدت فيها الأمم المتحدة شروط وقف إطلاق النار في شهر نيسان من العام ١٩٩١. ولم تظهر إدارة بوش أيضاً، أي حماسة لمحاكمة صدام حسين على ما ارتكبه من جرائم حرب ومن إبادة جماعية، على الرغم من أن المنظمات الجديّة المدافعة عن حقوق الإنسان، حرصت على مدى عقد كامل من الزمن، على جمع الأدلة والمعلومات بشأن عمليات تدمير القرى الكردية، وعمليات الإعدام

الاعتباطية، وسائر تجاوزات النظام البعثي.

عندما استخدم العراق أسلحته الكيماوية ضدّ المدنيين الأكراد في شهر نيسان من العام ١٩٨٧، بدأ أن نظام صدام حسين يفرط في استخدام الأساليب الوحشية، حتى بالمقاييس السائدة في الشرق الأوسط. فقد انتهك صدام أحد آخر وأهم المحرّمات العسكرية في العالم، منذ أن بدأ في العام ١٩٨٢، باستخدام الأسلحة الكيماوية لصدّ الموجات البشرية الإيرانية. في ذلك الحين، أدانت الأمم المتحدة بغداد (وبعد ثلاث سنوات أدانت بغداد وطهران معاً)، لقيامها باستخدام الأسلحة الكيماوية، ولكنها امتنعت عن اتّخاذ أيّ إجراء ضدّها. فعندما وجد العراق نفسه في وضع عسكري حرج، اعتبر أن من حقّه استخدام جميع الوسائل المتوافرة لديه، لمنع إيران من تحقيق أيّ انتصار في القطاعين الأوسط والجنوبي من الجبهة. وهنا، لا بدّ من التذكير بأنّ العراق هو إحدى الدول المئة التي وقّعت «معاهدة جنيف» المعقودة في العام ١٩٢٥، والتي حظرت استخدام الأسلحة الكيماوية بسبب ما أحدثته من خسائر بشرية رهيبة خلال الحرب العالمية الأولى. لكنّ الالتزامات الواردة في هذه المعاهدات الدولية، لا تعني شيئاً بالنسبة إلى صدام حسين، خصوصاً عندما يخوض العراق مواجهة مع أحد أعدائه الإقليميين (لكن ما تجدر ملاحظته، هو أنّ القوات العراقية امتنعت عن استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ضدّ قوات التحالف الدولي التي تولّت إخراجها من الكويت، بعد أن لمّحت واشنطن إلى إمكان توجيه ضربة نووية إلى العراق، في حال استخدامه تلك الأسلحة المحظورة)^(٢٦).

انعدام وجود أيّ استفزاز مباشر له، لم يمنع صدام من استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ الأكراد. فمع حلول العام ١٩٨٨ الذي تكثّف فيه استخدام هذه الأسلحة ضدّ المدنيين الأكراد، كان واضحاً أنّ كفة الحرب قد مالت نهائياً لمصلحة العراق، وأنّ كردستان لم تعد سوى مسرح ثانويّ للعمليات العسكرية. فلم يعد بإمكان صدام حسين التدرّع بالموجات البشرية الإيرانية التي تهدّد باقتحام خطوطه الدفاعية، لتبرير استخدام الغازات السامة مراراً وتكراراً ضدّ عدوّه الخارجي، كآخر وسيلة في حوزته لتفادي خطر الهزيمة. لكنّه اختار في تلك الفترة بالذات، شنّ أخطر الهجمات بهذه الأسلحة ضدّ المدنيين الأكراد. ولم يكتفِ بشنّ هجوم واحد، بل أعاد الكرة مراراً وتكراراً. ففي

شهر نيسان من العام ١٩٨٧ ، وقع أول هجوم بالأسلحة الكيماوية ضدّ المدنيين الأكراد. وعلى امتداد الثمانية عشر شهراً التالية، استخدم العراق غازاته السامة ضدّ ستين قرية كردية من دون أن يخشى عواقب هذه الأعمال، في ظلّ عدم صدور أيّ إدانة حازمة وعلنية لأعماله هذه، من أيّ من عواصم الدول الكبرى في العالم^(٢٧).

في النهاية، وجدت الحكومات الغربية نفسها مضطرة إلى اتّخاذ موقف مما يجري، عندما عبر الحدود التركية في شهر آب من العام ١٩٨٨ ، ستون ألف كردي عراقي هرباً من الهجمات الكيماوية العراقية. لكنّ هذه الحكومات الحريضة على الدفاع عن مصالحها في السوق العراقية، عمدت آنذاك إلى الدفاع عن صدام حسين والتحايل على مضمون اتفاقية جنيف، زاعمة أنها لم تنصّ على وجوب امتناع الدول الموقعة عليها، عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ مواطنيها، وبالتالي فليس بإمكان الأكراد أن يطالبوا بادانة بغداد. وردّة الفعل الدولية هذه، تنسجم مع الموقف الغربي الداعم للعراق في مواجهة التهديد الذي كانت تمثّله الثورة الإيرانية للإمدادات النفطية والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. فقد اعتبرت الدول العربية والغربية أن الدور الذي يلعبه العراق في مواجهة الأصولية الإيرانية. يشكّل مبرراً كافياً لفضّ النظر عما ارتكبه صدام حسين من تجاوزات خلال الحرب. ولهذا السبب، امتنع المجتمع الدولي عن التشدّد في احتجاجاته على الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ القوات الإيرانية. وبالتالي فإنّ النتيجة الطبيعية لصمت هذا المجتمع عن سوء معاملة العراق للأكراد باسم قضية أكبر وأهمّ، تمثّلت في تشجيع صدام حسين على الاعتقاد أنّ بإمكانه أن يفعل ما يريد، من دون أن يخشى عواقب أعماله هذه.

توقّع الدبلوماسيون المكلفون بمتابعة الشؤون العراقية، منذ وقت طويل أن يعمد العراق في حال انتصر في الحرب، إلى معاقبة الأكراد، مدنيين ومقاتلين على حد سواء، على تحالفهم مع إيران. وقبل فترة طويلة من شيوع أنباء الهجمات الكيماوية ضدّ الأكراد، استخدم ويليام إيغلتن، وهو أحد أشهر الخبراء في الشؤون الكردية في وزارة الخارجية الأميركية، عبارة «الإبادة الثقافية» لوصف التدمير الوحشي الذي يتعرّض له المجتمع الكردي في العراق

على يدي صدام حسين (٢٨). فما أن استخدم الأسلحة الكيماوية ضد إيران من دون أن يلقي أيّ عواقب جدية، حتى تصاعدت احتمالات لجوئه إلى الغازات السامة لمعاينة الأكراد، عندما يسمح له الوضع العسكري بذلك. وعلى هذا الأساس لا يفترض أن يكون أحد قد فوجئ بما فعله صدام لاحقاً. فقد أخبر الأكراد كلّ من يريد أن يستمع إليهم، أن شركات بريطانية، وهولندية، وفرنسية، وألمانية، وإيطالية، ويابانية، وسويسرية، قد زوّدت بغداد بالتكنولوجيا، والمواد الكيماوية الضرورية، وبالتقنيين اللازمين أحياناً، لتحويل مصانع كانت على ما يبدو مخصصة لإنتاج المبيدات الزراعية، إلى إنتاج الأسلحة الكيماوية.

إلى جانب الرعب الذي تثيره الأسلحة الكيماوية في صفوف الأكراد، فقد أثبتت فعاليتها ورخصها. فعلى مدى السنوات الماضية وخلال مختلف الحروب التي خاضوها، اكتسب الأكراد سمعة مخيفة بصفقتهم مقاتلين أشدّاء قادرين على إيقاع خسائر كبيرة في صفوف القوّات العراقية. لكنّ مقاتلي البشمركة، لم يحتملوا استخدام الغازات السامة ضدّ المدنيّين الأكراد. فبعد أيام قليلة من الهجوم الكيماوي في شهر آب من العام ١٩٨٨، أصدر مسعود البرزاني، أمراً كانت له آثار مدمّرة مماثلة لأنار القرار الذي اتخذته والده قبل ١٣ عاماً، والذي قضى بإلقاء السلاح. فقد وجّه نداء إلى البشمركة دعاهم فيه إلى إلقاء أسلحتهم والاستسلام للقوّات العراقية، إذا كان ذلك يضمن حماية أرواح المدنيّين قائلاً «كلّ شيء انتهى، التمرد انتهى. لا نستطيع أن نواجه الأسلحة الكيماوية بالأيدي العارية. لا نستطيع مواصلة القتال»^(٢٩). وبذلك أثبتت الغازات السامة أنها وسيلة رخيصة وفعّالة لإنهاء التمرد الكردي من دون تعريض القوّات العراقية لخطر وقوع خسائر كبيرة في صفوفها، سيّما وأنّ الحرب مع إيران شارفت على الإنتهاء، ولم يكن أيّ جندي يرغب في أن يكون من ضمن آخر ضحاياها (قدّرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، أنّ عدد القتلى العراقيين في الحرب يتراوح ما بين ١٥٠ ألفاً و٣٤٠ ألف رجل، في حين قدّرت أنّ خسائر إيران تتراوح ما بين ٤٥٠ ألفاً و٧٣٠ ألف شخص. وإذا كانت الخسائر العراقية تبدو أقلّ من الخسائر الإيرانية، إلاّ أنها في الواقع أكبر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ عدد سكان العراق أقلّ من ثلث عدد سكان إيران).

مع انتهاء حرب الخليج، اعتبر صدام حسين (وكان مصيباً في حساباته)، أن رغبة الدول الأجنبية في الحصول على حصّة من عقود إعادة إعمار العراق الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي عالمي بعد المملكة العربية السعودية، كفيلة بتهدئة قلقها على الأكراد. وفي الواقع، توافرت لتركيا في شهر آب من العام ١٩٨٨، أدلّة كثيرة على تعرّض اللاجئيين الأكراد الذين عولجوا في مستشفياتها، إلى الغازات السامة. لكنّ حكومة أنقرة وجدت أن مصلحتها تقضي بعدم نشر هذه المعلومات، خوفاً من إثارة غضب بغداد^(٣٠). فقد كانت تركيا مدينة للعراق بمليارات الدولارات، وضعيفة، وتخشى إثارة غضب صدام حسين وتخاف من ترسانته العسكرية الضخمة، ولا سيّما ما يملكه من صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى. وفي مواجهة الأدلّة المتزايدة على استخدام العراق أسلحته الكيماوية ضدّ الأكراد، أعلنت الجامعة العربية «تضامنها الكامل» مع بغداد، الأمر الذي يعكس ازدياداً أعضاءها التقليدي للأقليات غير العربية، وخوفهم من صدام حسين في آن معاً.

وحدها الولايات المتحدة أدانت بشدّة مذبحه آب، ووصف وزير خارجيتها جورج شولتز استخدام هذا النوع من الأسلحة ضدّ المدنيين بأنه «عمل بغيض وغير مبرر». واستناداً إلى البرقيات العسكرية العراقية التي تمكّنت الأجهزة الأميركية من التقاطها، أكّدت إدارة ريفان أن الضحايا يعانون من الأعراض التقليدية المعروفة التي تسببها الأسلحة الكيماوية، مثل القروح المؤلمة، ونوبات الدوار والهلوسة^(٣١). لكنّ الإدارة الأميركية عارضت مشروعاً تقدّم به بعض أعضاء مجلس الشيوخ، لمعاقبة العراق على ما يقوم به من «إبادة جماعية» بحقّ الأكراد، عبر وقف القروض الأميركية الميسّرة والضمانات المالية الممنوحة لبغداد. وتنقّست واشنطن الصعداء عندما تمّ دفن هذا المشروع في أروقة الكونغرس وقاعاته، لأنّها كانت تدرك أن معاقبة العراق، ستسمح للدول الأخرى بتحقيق مكاسب مهمّة في السوق العراقية المرشحة للنموّ بعد انتهاء الحرب مع إيران، على حسابها هي.

تساءلت مراراً ما إذا كانت الصحافة الغربية مسؤولة أيضاً، عمّا يمكن تسميته بمؤامرة صمت عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ الأكراد، حاكتها الحكومات الغربية والعربية معاً. وأنا شديد الأسف لأنّ الصحافة الغربية لم تنجح كفاية، في استثارة ردود فعل أقوى وأشدّ على ما أصاب الأكراد. فبعد

أسابيع معدودة على حصول الهجوم الكيماوي في العام ١٩٨٧، أطلعنا المسؤولين الأكراد، أنا وزملائي، على ما جرى، فنشرنا هذه المعلومات كما ينبغي في حينه. وما خلا بعض الاستثناءات النادرة والمشرّفة، كان ما فعلناه يفوق بكثير ما تجرؤ على فعله أفضل الصحف العربية. وأذكر أنني وبّخت آنذاك صديقاً يتولّى رئاسة تحرير صحيفة عربية، لأنّه رفض تغطية هذا الموضوع على الرغم من اعترافه بأهميته. فقد أجابني بأنّ ناشر الصحيفة لن يقبل أبداً بنشر مثل هذه الأخبار. فهذه هي الحدود التي بلغها التضامن العربي آنذاك، مع بغداد، وهذه هي القيود المفروضة على مهنة غير مثالية.

لم يحسن الأكراد بدورهم، إثارة قضيتهم عبر الإعلام الغربي. ففي حين منع صدّام حسين الصحفيين الأجانب من دخول كردستان العراق، عبر عدم منحهم تأشيرات دخول إلى بلاده تارةً، وطوراً عبر منع الذين يحصلون على التأشيرة، من الوصول إلى الشمال العراقي، أظهر الأكراد عجزاً عن فعل أيّ شيء. فقد واظب مسعود البرزاني وجلال الطالбاني من دون جدوى، على إدانة صفقات الأسلحة الكبيرة التي عقدها الاتحاد السوفياتي والدول الغربية مع العراق، وقيام الشركات الأوروبية بتزويده بمصانع لإنتاج «المبيدات الزراعية». فهذه المصانع «ذات الاستخدام المزدوج»، سمحت لبغداد بإنتاج غاز الخردل، وغازات الأعصاب الأخرى التي استخدمت بكثافة ضدّ الأكراد. لكنّ رؤساء تحرير الصحف الغربية، لم يكونوا مستعدين لنشر أيّ شيء، إلا إذا تمكّن مراسلوهم من دخول كردستان للثبّت من حقيقة ما يجري. وأظهر الأكراد الذين كانوا خلال العقود الماضية، بارعين في تهريب الصحفيين إلى كردستان، عجزاً عن تهريب أيّ مراسل أجنبي عبر الحدود مع تركيا، أو إيران، أو سوريا. والله وحده يعلم، كم بحثت أنا وغيري، هذه المسألة مع المسؤولين الأكراد الذين كانوا يواجهون آنذاك صعوبات شديدة ومشكلات عدّة. فعلى سبيل المثال، لم يتمكنوا من تقديم أيّ عرض جدّي إليّ، سوى القيام برحلة تتضمّن العبور من أقصى شمال شرق سوريا إلى تركيا، ومن ثم إلى العراق. ورسم لي ممثّل البرزاني في دمشق، خريطة مفصّلة تشير إلى موقع عبور النهر، وحقول الألغام، ومواقع الرشاشات الثقيلة، مشدداً على وجوب أن يتمّ العبور ليلاً. وعندما رفضت هذا المشروع، ردّ قائلاً «في الحقيقة، لا أستطيع أن ألومك. فقد خسرتنا ثلاثة رجال في آخر محاولة عبور قمنا بها» (٣٢).

بعد أن استبدَّ بي اليأس من إمكان دخول كردستان، اقترحت على البشمرکه شراء بضع آلات تصوير سينمائي صغيرة ورخيصة (ومستعملة إذا اقتضى الأمر)، لتصوير ما يجري في كردستان، وتوزيع الأفلام في الخارج. وبالنسبة إلى حركة تحرر وطني فقيرة جداً مثل الحركة الكردية (والتي كان زعماءها يحسدون منظمة التحرير الفلسطينية على ما تمتلكه من موارد مالية ضخمة)، بدا هذا الاقتراح حلاً نموذجياً وطوباوياً صادراً عن حسن نية من رجل غربي جاهل، ولذلك لم يعملوا باقتراحي أبداً. وفي شهر آذار من العام ١٩٨٨، اصطحب الإيرانيون المرسلين الغربيين بالطوافات العسكرية إلى منطقة الحدود المشتركة مع العراق، حيث جرى تصوير المشاهد الوحيدة المهمة لضحايا الغازات السامة في بلدة «حلبجه» الكردية، والتي بثتها وسائل الإعلام الغربية^(٣٣).

في عصر «القرية الكونية» الذي نعيشه حالياً، يمكن افتراض أن صوراً مرعبة مثل صور ضحايا «حلبجه»، ستدفع أكثر الناس تساهلاً مع العراق، إلى إبداء استيائهم الشديد. فبعد هذه المجزرة، لم يعد بإمكان العالم الخارجي أن يدعي أنه يجهل ما يجري للأكراد. لكن هذه المشاهد المرعبة، لم تكن كافية لردع صدام حسين عن مواصلة المجازر بحق الأكراد، ولا لإقناع الدول الغربية باتخاذ موقف أو اجراءات ما، تتجاوز حدود الإدانة الشكلية. فقد أعرب أولئك الأكراد القلائل الذين أدركوا حجم مأساة «حلبجه»، بسذاجة عن أملهم في أن تؤدي موجة الاستنكار العالمي إلى حماية أرواح الأكراد الذين ظلوا في العراق. لكن بعد خمسة أشهر تقريباً، شنَّ العراق آخر هجماته بالأسلحة الكيماوية ضدَّ الأكراد، في إطار حملة «الأنفال»، بعد إعلان وقف النار رسمياً بين بغداد وطهران في ٢٠ آب ١٩٨٨. واستمرت هذه الهجمات من ٢٥ آب إلى ٩ أيلول من ذلك العام.

بدا أن صدام حسين يتحدَّى المجتمع الدولي الذي سعى بعناد إلى إنهاء هذه الحرب لمصلحة العراق، عبر المبادرات الدبلوماسية من جهة، وصفقات الأسلحة السرية من جهة ثانية. لكن للمرة الأولى، تمكَّن بعض ضحايا الأسلحة الكيماوية، من النجاة بأرواحهم وعبروا الحدود التركية، ورووا مأساتهم لوسائل الإعلام. وفي مواجهة شهادات هؤلاء الضحايا، شعر المجتمع الدولي بالعار، واضطرَّ إلى عقد مؤتمر حول الأسلحة الكيماوية

للتشديد مجدداً على ضرورة احترام مبادئ معاهدة جنيف في المستقبل. وبنتيجة إصرار صدام حسين شخصياً، عمدت فرنسا بصفتها الطرف المؤتمن على المعاهدة، إلى حصر الدعوة إلى المؤتمر الذي عقد في باريس في شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٩، بالدول ذات السيادة. وأدى هذا الأمر إلى حرمان الأكراد من المشاركة في المؤتمر، ومن الردّ على مزاعم العراق الذي اعترف نائب رئيسه طه محيي الدين معروف في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٨٨، بأنّ بلاده خزنت غازات سامة في حلبجه، ولكنه نفى أن تكون قد استعملتها بعد إعلان وقف إطلاق النار في شهر آب من ذلك العام^(٣٤). وطوال جلسات مؤتمر باريس الذي عقد في مقرّ «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الأونيسكو» على الضفة اليسرى لنهر السين، حرصت السلطات الفرنسية على إبقاء المتظاهرين الأكراد بعيداً عند الضفة الأخرى. في شهر أيلول من العام ١٩٨٨، أسرعت الى تركيا لتغطية وصول عشرات الألوف من الأكراد المذهولين والمذعورين مما تعرّضوا له من هجمات كيماوية مدمرة، الى درجة أنها قضت على النحل عند الجانب التركي من الحدود مع العراق. وفي الواقع، كان القسم الأعظم من هؤلاء الضحايا إمّا معزولاً عن العالم الخارجي، أو محتجزاً لدى القوات العراقية، أو ضعيفاً جداً بسبب ما تعرّض له من غازات سامة الى درجة عدم تمكنه من بلوغ برّ الأمان. ولذلك لم يتمكن سوى عدد قليل من الضحايا، من دخول تركيا. وعندما عرضت عليّ آنذاك صورة نادرة لأحد الناجين من تلك المجزرة على الرغم من الإصابات البالغة التي يعاني منها، خاب أملي وفوجئت برفض رئيس قسم الشؤون الدولية في صحيفتي، دفع مثني دولار أميركي ثمناً لها، على الرغم من أنني أنفقت مبلغاً مماثلاً على المخابرة الهاتفية التي أجريتها من داخل كشك هاتفني في وسط كردستان تركيا، وأنا أحاول إقناعه بأهميتها. فقد اعتبر أنّ شهادات الناجين مفصلة وتمامسكة، وكافية للردّ على أيّ نفي عراقي وإظهار مدى سخفه. فقد بدا هذا الأمر لرئيس القسم الموجود في واشنطن، منطقياً وكافياً، على الرغم من أنه ترك لديّ دوماً، انطباعاً بأنه لا يفوت أية قصة ساخنة، ولا يستسيغ الأساليب الوحشية والمثوية السائدة في الشرق الأوسط. لكنّ اللوم يقع في الحقيقة على عاتقي. فلو تصرفت بذكاء أكبر، لكننت شريت الصورة فوراً من دون طلب أيّ إذن مسبق، ثم أرسلتها الى واشنطن

معتمداً على ما ستركه من أثر قويّ على رئيس القسم، لتنتشر في الصحيفة من دون أدنى تردد.

لكنّ خيبة أمني تحولت الى غضب شديد عندما نفت الحكومة العراقية، كما هو متوقع، أن تكون قد استخدمت الأسلحة الكيماوية ضدّ الأكراد، وأبدت عدم اكتراثها بالدعوات الدولية الى تشكيل لجنة علمية تتولّى إجراء تحقيق ميداني محايد. فقد اعتبرت بغداد أنّ السماح للخبراء الأجانب بإجراء مثل هذا التحقيق، سيشكل انتهاكاً لسيادتها، وقامت بمناورة دبلوماسية وتحدّثت منتقديها أن يظهروا دليلاً واحداً على اتهاماتهم لها. وكاد صدام حسين أن ينجو بفعلته هذه كلياً. فقد دعي حوالى مئتي مراسل أجنبي لزيارة كردستان العراق، واصطحبهم المسؤولون العراقيون في رحلات منظّمة، لم يعثروا خلالها بالطبع على أيّ دليل يؤكّد استخدام الأسلحة الكيماوية. فقد ألح النظام العراقي الى أنّ الرعب الذي أثارته مجزرة «حلبجه» (والتي كان العراق يتّهم إيران آنذاك بارتكابها)، في صفوف الأكراد، كان كبيراً جداً، الى درجة أنهم فروا الى تركيا عندما استعملت قوى الأمن العراقية الغازات المسيلة للدموع لتفريق الحشود، اعتقاداً منهم بأنها غازات سامة. لكنّ جهود الحكومة العراقية أصيبت بانتكاسة قوية، لأنّ إحدى مجموعات المراسلين الأجانب، صادفت وحدة عسكرية عراقية مزوّدة بمعدّات متطورة لخوض الحرب الكيماوية. لكنّ العثور على أدلّة علمية لا يمكن دحضها، على استخدام الغازات السامة مثل غاز الخردل وغازات الأعصاب، لم يتمّ إلا بعد بضع سنوات^(٣٥).

هذه المصادفة التي سمحت للمراسلين بمشاهدة هذه الوحدة العسكرية العراقية، كانت استثنائية بالفعل، أكثر مما بدا آنذاك. فالسفارات الغربية المعدودة العاملة في بغداد، لم تنجح يوماً في العثور على مثل هذا الدليل المهمّ. وبصرف النظر عمّا اعتقده الأكراد آنذاك، إلا أنّ السبب في فشلها، لا يعود الى قلة أو عدم جدية الجهود التي بذلت. فقد عمد المسؤولون العراقيون الى إعلان نجاح عملياتهم العسكرية في كردستان (وعمدوا على سبيل المثال الى إطلاق اسم «الأنفال»، على مركز بريدي وعلى حقل غاز طبيعي)، من دون أن يكشفوا بالطبع التفاصيل البشعة لهذه العمليات، أو أن يسمحوا للدبلوماسيين الأجانب بزيارة كردستان لمعاينة الوضع فيها. وكانت الذريعة التي تمسّك بها العراقيون لمنع الدبلوماسيين من زيارة كردستان، هي أنّ الهدف

هو «ضمان أمنهم»، وأن هذه المنطقة خطيرة بسبب وجود قوات إيرانية أو البشمركة فيها.

حتى في ظل ظروف أفضل بكثير، حرص المسؤولون البعثيون على منع أي اتصال بين الأجانب وأي مواطن عراقي عموماً، والأكراد خصوصاً. وفي ظل هذه الظروف افتقرت «السي. أي. أي» الى مصادر المعلومات، وبدت عاجزة، في حين لم تكن أجهزة الاستخبارات الغربية الأخرى أفضل حالاً. فلم يكن مسموحاً للدبلوماسيين بزيارة الأرياف الكردية لوحدهم. وعندما تضطر وزارة الخارجية العراقية الى الموافقة على إجراء بعض الزيارات النادرة، كانت الاستخبارات العراقية الرهيبة، تتولى الإشراف عليها. ففي شهر آب من العام ١٩٨٨ الذي حصلت فيه آخر الهجمات الكيماوية في إطار حملة الأنفال، بذلت السفارة الأميركية إبريل غلاسي وأحد مسؤولي السفارة ممن يجيدون اللغة العربية هايوود رانكين، كل ما في وسعهما لزيارة كردستان ومعرفة ما يجري فيها. وبعد سنوات عدة، روت غلاسي كيف شقت في النهاية طريقها الى كردستان بالقوة، متذرعة بضرورة الاطمئنان على بعض الأميركيين العاملين في شركة تركية-يوغوسلافية مشتركة تتولى بناء سد «بتشمه» الضخم. فهذا السد الذي يصل ارتفاعه الى ٨٦ متراً، والمخصص لتوليد الكهرباء وتوفير المياه للرّي، سيؤدى أيضاً الى إغراق بلدة «برزان»، مسقط رأس البرزانيين، والقرى المجاورة لها، والى فصل منطقة «بادينان» التي يسيطر عليها البرزاني، عن مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في وسط كردستان وشرقها. ولإرغام بغداد على السماح لها بزيارة كردستان، توعدت غلاسي بمنع الدبلوماسيين العراقيين من التجول بحرية في الولايات المتحدة. وكانت تعرف أن هذا الأمر يعني حرمان عملاء الاستخبارات العراقية من إمكانية التجول نترهيب وإساءة معاملة العراقيين المقيمين في أميركا^(٣٦).

بلوغ كردستان لم يكن يعني أن إمكانية جمع المعلومات متيسرة، حتى لو تمكن الدبلوماسي من الالتقاء بمصادر مؤيدة للحكومة العراقية. فقد اعتبرت بغداد رانكين شخصاً غير مرغوب فيه، لأنه اجتمع مع زعيم قبلي كردي من أشد مؤيديها، علماً أن التحدث الى الدبلوماسيين ليس مغامرة مأمونة العواقب بالنسبة الى غيره من الأكراد. ففي إحدى المرات، تمكنت غلاسي من تضليل عناصر الاستخبارات العراقية الموكبة لها، ومضت بسيارتها مسرعة، ولكنهم

تمكنوا من اللحاق بها بعد وقت قصير. وحتى اليوم، لا تزال تذكر ما شعرت به آنذاك من رعب، عندما شاهدت بواسطة مرآة سيارتها، عناصر المخابرات العراقية وهم يلقون القبض على كردي كانت قد سألته أين يمكنها شراء بعض العسل البلدي. وفي أحيان أخرى، كان عليها أن تقدر حجم الدمار اللاحق بالقرى الكردية وهي جالسة في سيارتها، وذلك عبر مقارنة مشاهداتها مع الملاحظات الدقيقة التي يتضمنها كتاب المهندس النيوزيلاندي أ.م. هاميلتون الذي يصف فيه كيف شقَّ أول طريق عسكري إستراتيجي في كردستان إبان الانتداب البريطاني على العراق في العشرينات والثلاثينات.

لكن حتى المراقبين المجربين يمكن خداعهم أيضاً. فالقائد الكردي الإيراني الذي كان يتمتع في العراق بحرية حركة كبيرة وبحق الاتصال بالسفارات الأجنبية، عبد الرحمن قاسم، كان مقتنعاً بعد لقاءات عدة عقدها مع أفراد عراقيين، بأنَّ الغازات التي استعملت في شهر آب من العام ١٩٨٨، لم تكن سامة، بل غازات تستخدم للسيطرة على الحشود عند الضرورة. وكانت الحكومة العراقية تسيطر على الوضع بشكل تام، الى درجة أن قاسم اضطرَّ في شهر حزيران من العام ١٩٨٩ الى التوغُّل في عمق كردستان للتثبت من مدى صحة تقرير نشرته صحيفة «التايمز» البريطانية، يقول بأنَّ الجيش العراقي قد دمرَّ مدينة رانية. فتبيَّن له أنَّ التقرير غير صحيح، وأنَّ «رانية» لم تدمر، فالمدينة التي دمرت كانت «قلعة دزه» المجاورة والتي يبلغ عدد سكانها سبعين ألف نسمة.

تؤكد غلاسبي أنَّ من التقتهم من الأكراد خلال زيارتها المتعددة الى كردستان، أخبروها أثناء أحاديثها السريعة معهم، كيف حاولوا من دون جدوى، إقناع المسؤولين العراقيين بعدم تدمير قراهم. ففي صيف العام ١٩٨٩، شقَّت السفارة الأميركية طريقها الى مدينة العمادية الجبلية، وتعمَّدت الوصول إليها مساء يوم خميس لإدراكها بأنَّ السلطات العراقية لن تجرؤ على انتهاك قواعد الضيافة الإسلامية عشية عطلة يوم الجمعة وإرغامها على العودة الى بغداد. وعلى الرغم من أنَّ أحداً من الذين التقتهم لم يخبرها شيئاً، إلا أنَّ أحد المسؤولين العراقيين خاطبها أثناء العشاء قائلاً «قبل سنتين فقط، كان بإمكانك رؤية آلاف الأضواء المنبعثة من القرى المجاورة». لكنَّ الأضواء الوحيدة التي شاهدتها، كانت تنبعث من أحد قصور صدام حسين في بلدة

سرسنك المجاورة. ولذلك بدت هذه التلميحات كافية بالنسبة إليها. تقول غلاسي أن «الغريب في الأمر، هو أن جميع الذين التقيتهم من الأكراد، لم يشيروا إلى المجازر الجماعية أو إلى الهجمات الكيماوية». فمن غير المعقول ألا يكونوا على علم بما يجري من حولهم. فهل كان محاوروها خائفين جداً إلى درجة تمنعهم من الحديث عما جرى؟ أم أنهم من «الجحاش» المتعاونين مع النظام؟ أو أنهم ببساطة من أبناء المدن، أو ممن يقيمون في أكواخ «مدن النصر»، وبالتالي لم تشملهم الهجمات الكيماوية وعمليات الاعتقال التي استهدفت الأرياف الكردية؟ فقد استننت القرارات البعثية الاعتباطية، الأكراد المقيمين في المدن (طوعاً أو إكراهاً)، من عمليات التدمير والمجازر الجماعية التي استهدفت الريفيين من أبناء جلدتهم أثناء حملة «الأنفال». وتروي غلاسي أنها التقت أثناء مرورها في مناطق غربي مدينة السليمانية في مطلع شهر أيلول من العام ١٩٨٨، بأعداد كبيرة من النساء والأطفال المفجوعين والواقفين عند جانبي الطريق قرب ما تبقى من مقتنياتهم الهزيلة أصلاً، على الرغم من أن السلطات العراقية أصدرت كعادتها في ٦ أيلول من ذلك العام، عفواً عاماً جديداً مع نهاية حملة «الأنفال». وتقول السفيرة «بدا واضحاً أن رجالهن غائبون. وشعرت بأن السلطات تعمدت أن تريني هذا المشهد». فلم يكن من عادة صدام حسين أن يترك مثل هذه الأمور للصدف. وقد تعمدت السلطات العراقية عدم إخبار هذه العائلات القلقة، أي شيء عن مصير أبنائها وأقاربها، وامتنعت عن تزويدها بأي معلومات عن مصير هؤلاء المعتقلين، في إجراء يبدو أنه مستوحى من المبدأ النازي المعروف باسم «الليل والضباب» (Nacht und Nebel)، والهادف إلى إبقاء مصير المعتقلين غامضاً. فقد ورد في إحدى الوثائق العراقية المصادرة والمؤرخة في ٢٠ أيلول ١٩٩٠ (أي بعد أكثر من سنتين على انتهاء حملات الأنفال)، أمر يقضي باستعمال جملة «ليس لدينا أية معلومات عن مصيرهم»، بدلاً من جملة «تم اعتقالهم أثناء حملة الأنفال المظفرة، ولا يزالون رهن الاعتقال»^(٣٧).

استناداً إلى كل ما سبق، يمكن القول إن المعلومات عما يجري في العراق، كانت آنذاك متوافرة ونادرة في آن معاً. ولا يستطيع أي كردي عراقي يحترم نفسه، أن يصدق اليوم بأن حكومات الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، كانت تجهل ما يجري آنذاك، حتى ولو كان عليها أن تكتفي بما

قدّمه الأكراد لها من معلومات . فقد أقسم جلال الطالباني بأنه زوّد ثلاثة من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، أثناء زيارته الى واشنطن في شهر حزيران من العام ١٩٨٨ ، بمعلومات مفصّلة ووافية عن استخدام الغازات السامة ضدّ الأكراد، تكفي لحثّ أيّ حكومة أخرى غير الإدارة الأميركية المفتقرة الى الأخلاق، على فضح ممارسات بغداد وإدانة تجاوزاتها^(٣٨) . وفي تلك الفترة، عمدت السفارة الأميركية في بغداد الى صياغة التقارير والبرقيات التي ترسلها الى وزارة الخارجية (والتي رفعت السريّة عنها مؤخراً)، بعبارات عامة، الأمر الذي يعكس الصعوبات التي واجهتها في التثبت مما يجري، عبر مصادر أخرى غير بيانات الحكومة العراقية .

في برقية أرسلتها السفارة الى واشنطن بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٨٨ ، تمّ تقدير عدد الأكراد الذين أرغموا على الانتقال الى «مدن النصر»، بحوالي مليون ونصف المليون شخص، فيما قُدِّر بأنّ عدد القرى التي تمّ تهجير سكانها، يتراوح ما بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ قرية . وأظهرت الصور التي التقطتها الأقمار الاصطناعية الأميركية أثناء مرورها فوق الأراضي العراقية، حجم الدمار الحاصل (وهو ما تأكد أيضاً أثناء حرب تحرير الكويت، عندما وزّعت القيادة العسكرية الأميركية خرائط للعراق، أشار رسّاموها الى الدمار الذي أصاب القرى الكردية، ووضعوا عبارة «مدمّرة» على كل قرية طالها غضب صدام حسين). ووضعت أعداد «غير محدّدة»، قيل إنها كبيرة، من الأكراد في مخيمات اعتقال عند الحدود مع المملكة العربية السعودية والأردن . ولم يكن لدى المسؤولين الأكراد الذين التقيتهم في تلك الفترة في سوريا وفرنسا، بدورهم أدنى فكرة عن مصير المهجّرين . وقد أشارت برقية صادرة عن السفارة الأميركية في بغداد ومؤرّخة في ١٥ آب ١٩٨٨ (أي قبل عشرة أيام من آخر هجوم كيماوي ضدّ الأكراد)، الى أنّ «إيران والأكراد اتّهموا العراقيين باستخدام أسلحة كيماوية في هذه العمليات العسكرية» .

مع حلول ذلك التاريخ، كانت عمليات الأنفال قد حقّقت معظم الدمار الذي تسبّبت به . ويا له من دمار! لقد زرت مناطق عديدة أكثر مما أستطيع (أو أريد) أن أتذكّر، لكنني لم أشاهد قط من قبل، مثل هذا التفاني والإنقار في التدمير، مثلما شاهدت في كردستان العراق . وأذكر بوضوح كيف قادت السيارة في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩١ ، على الطرق الفرعية غير

المعبدة والمقفرة في سهل «الجفتي»، في كردستان، وأنا أستمع الى دليلي الكردي الكتيب ذي الذاكرة الفوتوغرافية، وهو يستعيد ذكرياته عندما كان مقاتلاً في البشمركة في هذه المنطقة، وكيف تعرّضوا للقصف بالغازات السامة ذات مرّة عند هذه التلّة، وكيف انسحبوا مرّة أخرى مذعورين، من تلك التلّة، وسلكوا دروب الماعز في الجبال لبلوغ تلّة ثالثة آمنة أشار اليها بإصبعه. ففي ذلك الخريف، كانت كردستان العراق، باستثناء المدن الكبرى مثل إربيل، ودهوك، والسليمانية، منطقة مقفرة لا شيء فيها سوى مئآت الخيم التي أقامها اللاجئون الذين فرّوا من قراهم ومنازلهم في الربيع المنصرم، وما زالوا يعيشون حياة غير مستقرّة، جاهزين دوماً للهرب مجدداً نحو الحدود.

على امتداد السنوات المتتالية، تمكّن سلاح الهندسة في الجيش العراقي من تدمير البيوت الحجرية بواسطة المتفجرات والجرافات، ومن تفكيك أنابيب المياه، وردم الآبار، وقطع الكروم والبساتين، وتدمير محطات تحويل الطاقة الكهربائية، في إطار حملة تدمير مسعورة. فكيف يستطيع فوج كامل من الأدلاء الأكراد، مهما امتلكوا من ذاكرة قوية ومن ذكريات مهمّة، أن يحيا في طول كردستان وعرضها، في سهولها وأنهارها، وتلالها وجبالها الجرداء، ما كان أولاً وأساساً، مجتمعاً فلاحياً؟ كيف يمكن تمييز ركام قرية ما، عن ركام عشرات القرى الأخرى؟ وكيف السبيل الى تمييز هذا الحصن الحجري الضخم والمبني على الطراز السوفياتي، عن الحصن المماثل والواقع على الطريق نفسها بعد بضعة كيلومترات؟

من سوء حظ الحكومة العراقية، أنها قدّمت بنفسها الأجوبة عن هذه التساؤلات. فخلال انتفاضة شهر آذار من العام ١٩٩١، استولى الأكراد على ثمانية عشر طناً من الوثائق العراقية، من مقرّات حزب البعث وسائر أجهزة الاستخبارات المتنافسة، تتضمّن كميات هائلة من الأدلّة على طبيعة نوايا النظام، وخططه، وأعماله. ويفضل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس نيشوخ الأميركي، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش»، وسلاح الطيران الأميركي، أمكن نقل هذه الوثائق الى الولايات المتحدة وتخزينها في «لارشيف القومي الأميركي» بصفتها وثائق رسمية خاصة بالكونغرس، حيث تجري ترجمتها، ويتمّ تحليلها، ومقارنتها. والأمر اللافت للانتباه، هو أنّ هذه وثائق، تضمّن أدلّة على صحة ما كانت تقوله «منظمة العفو الدولية» منذ

سنوات عدّة، عندما لم تكن أي حكومة غربية مستعدة للإصغاء إليها، وعلى ما ورد في المقابلات الموسعة التي أجراها الأكراد، والصحافيون، وأعضاء منظمة «هيومان رايتس ووتش»، في كردستان. وقد ظلّ قسم كبير من هذه الوثائق سليماً، في حين كانت البقية مجمّعة، أو ممزّقة، أو ملوثة بالأوحال، أو محترقة جزئياً أثناء اقتحام الأكراد لمقرّات أجهزة المخابرات العراقية البغيضة أثناء الانتفاضة.

للمرّة الأولى في التاريخ، يتمّ عرض السجلّ المرعب لأحد الأنظمة في ميدان انتهاك حقوق الإنسان، استناداً الى وثائقه، وفيما لا يزال هذا النظام ممسكاً بالسلطة في بلاده. وبالطبع أنكرت بغداد بارتباك شديد، أن تكون هذه الوثائق صادرة عنها، وأصرّت على ادّعاء أنها مزوّرة، وأنها طبعت على أوراق حكومية مسروقة. لكنّ هذا النفي العراقي المرتبك والمتوقّع كلما تعلّق الأمر بالاتهامات الموجهة الى بغداد بشأن انتهاك حقوق الانسان، بدا غير مقنع على الإطلاق هذه المرّة. فهذه الكميّة الضخمة من الوثائق التي يزيد عددها على الأربعة ملايين صفحة، تقدّم صورة متكاملة ومفصلة لآلية عمل بيروقراطية أجهزة القمع، على نحو يدحض أي نفي رسمي قد يصدر^(٣٩).

بدا فريق الخبراء في انتهاكات حقوق الانسان، الذي تولّى دراسة هذه الوثائق، مقتنعاً بأنّه وضع يده على قضية إبادة جماعية فعلية (وليس على فظائع، أو جرائم حرب، أو جرائم ضدّ الانسانية). لكن وفقاً لأحكام القاتون الدولي، لا يمكن محاكمة صدام حسين أمام محكمة العدل الدولية في «لاهاي» بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، إلا إذا تقدّمت حكومة دولة أخرى، بشكوى رسمية ضده^(٤٠). وبالطبع لم تكن واشنطن أو أيّ عاصمة غربية أخرى، مستعدة لتضمين قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، بنداً بشأن تأليف مثل هذه المحكمة، فضلاً عن أن مؤيدي صدام حسين في العراق وفي سائر أنحاء العالم العربي، سيعتبرون هذا الطرح مشبوهاً، وسيرفضونه بصفته تجسيداً لـ «عدالة المنتصر» في الحرب. لكنّ تاريخ المنطقة يتضمّن سابقة مشابهة، تمثّلت في محاكمة المسؤولين عن إبادة الأرمن. ففي العام ١٩١٩، تولّت محكمة عسكرية عثمانية بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، محاكمة وإدانة المسؤولين الرئيسيين عن إبادة الأرمن وغيرهم من جرائم الحرب. وعلى الرغم من أن هذه المحاكمة تمّت بفعل الضغوط البريطانية، إلا

أنها «أظهرت انه من الممكن أن تقوم محاكم دولة مهزومة، بمعاينة قاداتها العسكريين علي ما ارتكبوه من جرائم خلال الحرب، بحق أبناء الشعوب الأخرى»^(٤١).

كان من الصعب على النظام العراقي إنكار هذه الكمية الضخمة من الوثائق التي تدينه. فقد صادف الباحثون مراراً وتكراراً وثائق متشابهة كانت موجودة أحياناً، في مراكز قيادة بعيدة جداً عن بعضها. وفي بعض الحالات، تم إصدار بعض هذه الوثائق فور بدء أفطع الممارسات وأكثرها وحشية. ويشكّل استخدام الغازات السامة لأول مرة ضدّ المقاتلين والمدنيين الأكراد على حدّ سواء، في شهر نيسان من العام ١٩٨٧، مثلاً معبراً في هذا الإطار، سيّما وأنّ استخدام الأسلحة الكيماوية، يعكس طبيعة ما يجري في ميدان القتال. فقد كان النظام العراقي مقتنعاً بأنه في مأزق. ولولا عناد آية الله الخميني في طهران، وإصراره على مواصلة الحرب، بل لجوئه إلى تصعيد القتال في كردستان، ربما ما كان «علي الكيماوي» حظي بالسلطات المطلقة التي أعطيت إليه. فلم يعرف عن صدام حسين، أنه يقبل في ظروف أقلّ خطورة من تلك التي اجتازها العراق آنذاك، بإعطاء أيّ شخص، ولو كان أحد أبناء عمه التكريتيين، مثل هذه الصلاحيات المطلقة.

بعد طول تردّد، وافق جلال الطالباني في مطلع العام ١٩٨٧، على ربط مصيره بايران. فعلى امتداد السنوات الست الأولى من عمر الحرب العراقية-الإيرانية، رفض الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامته، الانضمام إلى التحالف الذي عقده زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني، مع طهران ضد بغداد. في الواقع، انخرط الطالباني منذ شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٤، في مفاوضات دامت سنة كاملة مع بغداد. وفي البداية، كان موقف زعيم الاتحاد الوطني نابعاً من حذره المعروف من ناحية، ومن رغبته في تهميش منافسيه في الحزب الديمقراطي، والذين استأنفوا علاقاتهم مع طهران مع بداية الحرب، من ناحية ثانية. وفي تلك الأيام، كان الطالباني يقدّم نفسه كممثل للنخبة الكردية المدنية المتعلّمة، وينكر على البرزانيين القبليين، حقّ قيادة الأكراد استناداً الى مفاهيم إقطاعية، ويشكك في جدوى وحكمة إقامة تحالف جديد مع طهران. فالتالباني الذي انضمّ إلى «الجحاش» أيام زعامة ملا مصطفى، أسس الاتحاد الوطني على أنقاض الحزب الديمقراطي، بعد الهزيمة

المذلة التي مني بها الجنرال البرزاني في العام ١٩٧٥، ثم خاض مع أبنائه معارك دموية أدت إلى سقوط مئات القتلى من الجانبين.

لكن الجهود التي بذلها الاتحاد الوطني لعقد اتفاق حكم ذاتي مع بغداد يتضمن شروطاً أفضل بالنسبة إلى الأكراد، لم تؤدّ إلى أي نتيجة. فمعارضة تركيا لأيّ اتفاق سياسي بين حكومة أيّ دولة مجاورة مع أقلّيتها الكردية، دفعتها إلى إرسال وزير خارجيتها إلى بغداد لإبلاغها بوجود وقف محادثات الحكم الذاتي مع الأكراد، وإلاّ فإنّ أنقرة ستغلق خطّ أنابيب النفط العراقي الذي كان آنذاك المصدر الرئيسي للعمّلات الصعبة بالنسبة إلى العراق (والذي كان يؤمّن أيضاً لتركيا ثلث احتياجاتها من النفط، فضلاً عن ٣٠٠ مليون دولار تدخل خزيرتها سنوياً على شكل رسوم للسماح بتدفق النفط العراقي عبر أراضيها).

تبين أنّ حذر الطالباني الذي دفعه إلى إجراء هذه المفاوضات كان في محله. فقد عاقب صدام حسين الحزب الديمقراطي الكردستاني بشدّة، على الدور الذي لعبه في مساعدة الإيرانيين على الاستيلاء على مركز «حاج عمران» الحدودي الواقع في أعالي جبال «زاغروس»، في شهر تموز من العام ١٩٨٣. فتمّ اعتقال ما بين خمسة آلاف وثمانية آلاف ذكر من البرزانيين (بعضهم دون العاشرة من العمر، مع أنّ معظمهم تجاوز الخامسة عشر من العمر)، ومن بينهم ٤٢ شخصاً من أقارب مسعود المباشرين. وبعد شهر من هذه الاعتقالات الجماعية، أعلن صدام أنه «تمّت معاقبة هؤلاء الناس بشدّة، وذهبوا الجحيم». وكان هذا الإعلان الرسمي، وصفاً شبه صريح لمصير عشرات الألوف من المفقودين الأكراد. ولم يكن انتقام صدام من البرزانيين أمراً جديداً، إذ سبق له أن دبّر اغتيال ثلاثة من أبناء الجنرال البرزاني هم: لقمان، وعبيدالله، وصابرين. تمّ إلقاء نساء البرزانيين وأطفالهم المعدمين، في مجمّعات سكنية عدة على الطرق الرئيسية، مثل بلدة قوشتبه الواقعة على الطريق السريع الذي يربط ما بين مدينتي إربيل وكركوك. ولم يكن الضحايا البرزانيون هذه المرة، أولئك المقاتلين القبليين الأسطوريين الذين كانوا مرهوبي الجانب في الماضي، بل مجموعة من المدنيين الذين لا يتعاطون السياسة في معظمهم. وقد رأى أكراد عديدون، في سهولة اعتقال هذا العدد الكبير من البرزانيين، مؤشراً حاسماً على زوال قدراتهم القتالية المتوارثة. لكنّ الإذلال الأشدّ، تمثّل في اضطرار

قسم من هؤلاء النسوة إلى ممارسة الدعارة لإعالة أولادهنّ وأنفسهنّ. وفي مجتمع إسلامي تحتلّ فيه مسألة الشرف والعار موقعاً رئيسياً. فإنّ هذا المصير الذي آلت اليه نساء البرزانيين، لا سيما بعد أن أنجب أطفالاً غير شرعيين منذ العام ١٩٨٣، شكّل أقسى انتقام لصدام من البرزانيين. وبسبب شعورهم بالعار والذلّ، استبدل من بقي حياً من البرزانيين، عمامته التقليدية المميزة الحمراء والبيضاء، بالعمامة البيضاء والسوداء التي يعتمرها أبناء القبائل الأخرى. وبالنسبة إلى جميع الأكراد، فإنّ هذا الاجراء الرمزي، شكّل تعبيراً عن الشعور بالعجز.

لكنّ الآتي كان أشدّ وأدهى. والسبب يعود جزئياً الى أنّ غياب أيّ ردّ فعل دولي اقنع صدام حسين أنّ بإمكانه مواصلة انتهاك حقوق الإنسان، من دون أن يخشى شيئاً. فعمد النظام إلى مضاعفة وحشية إجراءاته، وأرغم الأكراد العاديين على الاشتراك في جرائمه. فعلى سبيل المثال، التقيت أثناء انتفاضة العام ١٩٩١، بكردي فرّ من الجيش العراقي، وأخبرني عن الكرب والشعور بالذنب اللذين يعيشهما منذ ثلاث سنوات. وعندما روى مأساته، حتى لغريب مثلي، شعر بالراحة. ففي العام ١٩٨٨، كان يخدم في وحدة عسكرية، تقوم بضرب إخوانه الأكراد بالأسلحة الكيماوية. وشدّد أمامي على أنه لم يكن لديه أيّ خيار، مكرراً القول إنه لو رفض آنذاك تنفيذ الأوامر «لكان تمّ اعدامي على الفور بتهمة العصيان، ولقام شخص آخر بتنفيذ هذه المهمة القذرة على أيّ حال».

إذا كان «الجحاش» يشعرون بالذنب الى هذه الدرجة، إلّا أنّهم نادراً ما أظهروا ذلك. فمنذ أقدم العصور، استخدمت السلطات الحاكمة، سواء أكانت عثمانية، أم فارسية، أم بريطانية، أم عربية، الأكراد الموالين لها، لمحاربة المتمردين الأكراد، وقد خدمت قبائل عدّة، مثل «الزباري» و«السورتشي»، و«البرادوستي»، وغيرها، هذه السلطات منذ زمن بعيد. لكنّ هذا لم يمنع «علي الكيماوي» من شنّ هجوم عنيف على الأكراد، في خطاب مسجّل له، قال فيه إنه إذا كان «من حيث المبدأ يفترض أن نعثر على بعض الأكراد الناصحين، إلّا اننا لم نعثر في الواقع حتى الآن، على أيّ واحد»^(٤٢). وعمد صدام حسين من جهته إلى التلاعب بقيادة «الجحاش»، وأجزل لهم العطاء عن كلّ كردي ينضمّ إلى «الجحاش» لتفادي الذهاب إلى الجبهة مع ايران، في حين

كان على المجندين الأكراد، دفع الرشاوى للانضمام إلى «الجحاش». وعلى الصعيد الميداني، استخدمت القوات العراقية «الجحاش»، في المهمات الاستطلاعية، وفي مواجهة البشمركة، وسمحت لهم بالاستيلاء على المغنم من القرى الكردية التي يتم تدميرها، فضلاً عن أن إنشاء وحدات «الجحاش» سمح لبغداد بتقليص قدرة البشمركة على تجنيد مقاتلين جدد. وفي السياق نفسه، فإن المفاوضات المديدة التي خاضتها بغداد مع الطالباني، خدمت مصالحها وأسهمت في تحييد الاتحاد الوطني الكردستاني ذي النفوذ القوي في المناطق الاستراتيجية المحاذية للحدود مع إيران.

عندما انهارت هذه المفاوضات، تحالف الطالباني مع طهران، فاستحق بذلك عداوة صدام حسين الشديدة. وعمدت إيران فوراً إلى الضغط على الطالباني للتصالح مع البرزاني، باسم ضرورة الانتصار في الحرب، سيما وأنها كانت بحاجة ماسة إلى تخفيف الضغط العراقي على الجبهة الجنوبية، عبر إعادة فتح الجبهة الكردية. وفي شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٦، هاجم مقاتلو الاتحاد الوطني الكردستاني والجنود الإيرانيون، منشآت كركوك النفطية، معرضين بذلك هذه المنطقة الاستراتيجية للخطر، الأمر الذي اعتبرته بغداد خرقاً للخط الأحمر.

لكن خلال بضعة أشهر، مال ميزان القوى العسكرية لصالح العراق بشكل نهائي وحاسم. وفي شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٧، شنّ الإيرانيون هجوماً جديداً استند إلى الموجات البشرية المخيفة، ضدّ «بحيرة السمك» في جنوب العراق. وعلى الرغم من أن هذا الهجوم كان الأخير من نوعه، إلا أن أحداً لم يدرك ذلك آنذاك. ففي تلك الفترة، كانت كردستان تعجّ بالفارين من الجيش والهاربين من الخدمة العسكرية الذين اختبأوا في الكهوف والأودية، إلى درجة أن «علي الكيماوي» تذرّ من هذا الوضع قائلاً «لا يستطيع المرء أن ينتقل من كركوك إلى إربيل إلا بسيارة مصفّحة»^(٤٣). وفي الواقع، فقد كان مقاتلو البشمركة التابعين للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، على بعد ١٢ كيلومتراً فقط من إحدى أكبر مدن كردستان العراق، رواندوز، عندما تولّى «علي الكيماوي» مسؤولياته في مطلع شهر آذار من ذلك العام. كما كانوا يحرزون تقدماً مهماً في سهل «الجفتي» شرقي مدينة السليمانية.

ما أن وقع صدام حسين المرسوم رقم ١٦٠ الذي منح «علي الكيماوي»

سلطات غير محدودة، لم يتأخر ابن عمّه عن استعمالها إلى أقصى حدّ. فأصدر على الفور، قرارين رئيسيّين دائمين لوضع المرسوم موضع التنفيذ. فالقرار الأول صدر في ٣ حزيران وحمل الرقم ٢٨ / ٣٦٥٠، أخضع «المناطق المحرّمة» (أي المناطق الخاضعة لسيطرة البشمركة)، إلى حصار كامل وحظر شامل على انتقال البضائع والأشخاص بينها وبين سائر الأراضي العراقية. وبموجب هذا القرار، يتوجب تدمير القرى وسوق سكانها إلى «مدن النصر» الواقعة على الطرق الرئيسية والقرية من المدن، كما يتعيّن على القوات المسلّحة «قتل أيّ إنسان أو حيوان في هذه المناطق المحرّمة كلياً». أما القرار الثاني، فقد صدر في ٢٠ حزيران من العام نفسه، وحمل الرقم ٤٠٠٨، وتضمّن أوامر لقادة الوحدات العسكرية «بوجوب القيام بعمليات قصف عشوائي بواسطة المدفعية والمروحيات والطائرات الحربية، ليلاً ونهاراً من أجل قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص» في هذه «المناطق المحرّمة» التي تضمّ حوالي ألف قرية، والتي اعتبرت ميداناً للرمية الحرة. ونصّ القرار أيضاً، على ضرورة «قيام الأجهزة الأمنية باستجواب الأكراد الذين يتمّ اعتقالهم، وإعدام الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ سنة و٧٠ سنة، بعد الحصول على أيّ معلومات مفيدة منهم». كذلك، سمح لقادة «الجحاش» الذين يطلق عليهم لقب «المستشارين»، بالاحتفاظ بما يحصلون عليه من غنائم في «المناطق المحرّمة»، بما في ذلك المواشي والأغنام، والنساء، والأسلحة باستثناء الأسلحة المتوسطة والثقيلة.

استكمل المجيد ترسانة مراسيمه بقرار ينزع الجنسية العراقية عن أيّ كردي لا يشارك في الإحصاء السكاني الذي أجري في شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٧، وبما أنّ هذا الإحصاء لم يشمل إلا الأكراد المقيمين في المدن والمجمعات السكنية الحكومية، فقد تمّ استثناء أولئك الذين ظلّوا في قراهم أو في «المناطق المحرّمة»، وتقرّر اتخاذ «الاجراءات الضرورية» بحقهم، إيّ يبدتهم وفقاً للغة النظام العراقي، لأنّهم «لم يعودوا إلى الصفوف الوطنية» (لم يعلم أبناء الأقلّيتين الصغيرتين: الأشوريون المسيحيون، واليزيديون، أنّ رفضهم أن يصنّفوا في هذا الإحصاء كعرب، سيجعلهم غير موجودين بالنسبة إلى النظام، وأنّ هذا التفصيل البيروقراطي، سيكلّفهم غالياً. وعلى الرغم من منشدات اليزيديين للسلطة، إلا أنها رفضت اعتبارهم أكراداً بسبب الأهداف

التي كانت تتوخى تحقيقها من جراء هذا الإحصاء. وعلى هذا الأساس، تمّ استنواؤهم سرّاً من «العفو الشامل والكامل» الذي عرضته بغداد في شهر أيلول من العام ١٩٨٨، «على جميع الأكراد»، والذي لم يكن بدوره إلا خدعة جديدة في إطار سلسلة الخدع الهادفة إلى إقناع السذج من الأكراد، بمغادرة منفاهم الآمن في تركيا والعودة إلى العراق. فوق أبناء هاتين الأقليتين في الأفخاخ البيروقراطية، واعتقل المئات من الأثوريين واليزيديين لدى وصولهم إلى الحدود العراقية، واقتيدوا إلى جهة مجهولة، ولم يعرف مصيرهم حتى اليوم).

بعد انقضاء ستة أسابيع على تولّيه منصبه، استحقّ المجيد لقب «علي الكيماوي» بجدارة. ففي ١٥ نيسان ١٩٨٧، ألقى الطيران الحربي العراقي قنابل كيماوية على مقرّي القيادة العسكرية لكلّ من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، مع أنهما بعيدان جداً عن بعضهما. وفي اليوم التالي، ألفت الطائرات والمروحيات الحربية العراقية، الغازات السامة على قرّتي «الشيخ وسن» و«باليسان» الواقعتين شمال مدينة السليمانية، في هجوم كان الأول ضمن ستين هجوماً كيماوياً ضدّ الأهداف المدنية على امتداد الأشهر الثمانية عشر التالية. وكان هؤلاء الأكراد أول من تعرّضوا لغيوم من الغازات السامة ذات الألوان المختلفة، والرائحة التي تشبه أحياناً رائحة الثوم، أو التفاح العفن، أو الورود، أو النعناع، أو الشمّام، أو الخيار، أو العطر. واشتكى الضحايا من آلام مبرّحة وتورّم في الخصيتين أو الثديين، في حين لاحظ آخرون وجود دم أثناء التبول. وعانى الكثيرون من العمى المؤقت، أو من اضطرابات في النظر، أو من إفرازات صفراوية اللون من العينين أو الأنف، فيما تقرّحت جلود آخرين أو اسودّ لونها. ومات بعض هؤلاء الضحايا فوراً بعد نوبات من الارتعاش، أو التعرّ، أو الضحك الهستيري. هذه العوارض السريرية، وهذا الموت السريع، لم ينتجا عن غاز الخردل الذي استعمله العراقيون بكثرة، بل عن غاز «السارين، Sarin»، وهو غاز سام اخترعه النازيون من دون أن يستعملوه في ميدان القتال.

في ظرف ساعة واحدة من أول هجوم كيماوي، قتل ١٢٠ مدنياً في هاتين القرّيتين الكرديتين، في حين نقل مئتا رجل وامرأة وطفل ظلّوا على قيد الحياة، في البداية إلى رانية، ثم إلى إربيل للمعالجة، وأرغموا على القول بأنّ القوات

الإيرانية قصفتهم بالأسلحة الكيماوية . لكنّ معاناتهم لم تنته عند هذا الحدّ . فقد عمدت الاستخبارات العراقية الى إخراج هؤلاء المصابين من مستشفى إربيل ، حيث كانوا يعالجون من الحروق والعمى الذي أصابهم ، بقوة السلاح ، ونقلتهم إلى أحد معتقلاتها . وتمّ إبقاء الأكراد من دون طعام أو علاج ، وجرى فصل الرجال عن النساء والأولاد ، الأمر الذي أدى الى مقتل ما بين ٦٤ و١٤٢ شخصاً جرّاء الإصابات التي ظلت من دون علاج . ونقلت المخابرات العراقية حوالي السبعين رجلاً في باصات إلى جهة مجهولة مثل المعتقلين من البرزانيين ، ولم يعرف مصيرهم حتى اليوم ، في حين جرى إلقاء النساء والأطفال على قارعة الطريق في السهل المجاور لمدينة إربيل ، وتركوا لمصيرهم أيضاً . وذكر موظف في المشرحة التابعة لبلدية المدينة تلقى اوامر بجمع جثث القتلى ، أنّ ضابطاً في الاستخبارات العراقية قال له «إنهم مخربون ، كلهم مخربون . لقد ضربناهم بالأسلحة الكيماوية»^(٤٤) .

لم تكن هذه الصراحة أمراً مألوفاً بسبب الحظر الرسمي المفروض على ذكر الأسلحة الكيماوية . لكن أخطاء عدّة حصلت ، وأمکن العثور على وثائق رسمية عراقية نادرة تتحدّث بصراحة عن «ضربات كيماوية» أو عن «ذخيرة خاصة» ، أي الإسم الرسمي للغازات السامة . ففي خطاب تمّ تسجيله ، أشار «علي الكيماوي» إلى أولى الهجمات الكيماوية ضدّ الأكراد في شهر نيسان من العام ١٩٨٧ . في سياق حديثه عن العرض المرفوض الذي قدّمه الطالباني بواسطة اثنين من كبار الضباط العراقيين كان يحتجزهما ، وطلب منهما ابلاغه الى صدام حسين مباشرة^(٤٥) . وفي هذا العرض أبدى الطالباني استعداداه لإنهاء تحالفه مع إيران مقابل توقّف العراق عن تدمير القرى الكردية . فردّ «علي الكيماوي» قائلاً وفقاً لشريط التسجيل ، «طلب الطالباني مني فتح قناة اتصال خاصة معه . فذهبت في تلك الليلة إلى السليمانية ، وقصفتهم بالذخيرة الخاصة»^(٤٦) . وفي شريط تسجيل آخر ، قال المجيد بفظاظة في اجتماع مع «الجحاش» ، «لا أستطيع أن أبقى على قريتكم (فماذا سيحصل إذا) ، هاجمتها بالأسلحة الكيماوية؟ ستموت عندئذ عائلاتكم . يجب أن ترحلوا عنها الآن ، لأنني لن أستطيع إبلاغكم في اليوم نفسه الذي أقرّر فيه ضربها بالأسلحة كيماوية»^(٤٧) .

ما بين ٢١ نيسان و٢٠ حزيران من العام ١٩٨٧ ، دمرّ المجيد أكثر من ٧٠٠

قرية كردية يقع معظمها في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية وعلى طول الطرق الرئيسية. ولم تتوقف الحملة ضد «المناطق المحرمة» الخاضعة لسيطرة البشمركة، إلا بسبب ظروف عسكرية ضاغطة في مناطق أخرى. لكن «علي الكيماوي» كان قد تمكن من اختبار فعالية الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، وأساليبه الخاصة ابتداء من إخفاء الرجال الأكراد، وعمليات التهجير الجماعية، ومروراً بالفصل ما بين الجنسين، وحرمان الأكراد من الغذاء والعناية الصحية، ووصولاً إلى عمليات الإعدام والمجازر الجماعية. وفي اجتماع للكوادر العليا في حزب البعث، عقد في ذلك العام، عرض «علي الكيماوي»، «خطة عسكرية منهجية» لمحاصرة البشمركة «في جيب صغير ومهاجمتهم بالأسلحة الكيماوية. ولن أكتفي بأن أضربهم بالكيماوي ليوم واحد، بل سأضربهم به على مدى خمسة عشر يوماً متتالية»^(٤٨).

هكذا، تم إيجاد واختبار جميع وسائل القمع العسكري والبيروقراطي التي استخدمت في الهجوم النهائي ضد الأكراد. فقد أطلق على هذه العملية التي بدأت في شهر شباط من العام ١٩٨٨، اسم «الأنفال»، وذلك في محاولة من جانب النظام العراقي الذي عرف في الماضي بعلمانيته المتشددة، لاستخدام الدين الإسلامي كوسيلة لتحسين شعبيته أثناء الحرب مع إيران^(٤٩). فسورة «الأنفال» هي ثامن سورة من سور القرآن الكريم، وهي تروي قصة انتصار ٣١٩ مسلماً في العام ٦٢٤ م.، على ثلاثة أضعاف عددهم هذا من المشركين في موقعة «بدر». وكلمة «الأنفال» تعني الغنائم أو الأسلاب. ولذلك بدأ هذا الاسم ملائماً للعمليات العسكرية التي شنها «علي الكيماوي» والهادفة إلى إبادة الأكراد، ونهب أملاكهم. وتم إبلاغ وحدات «الجحاش» أن الاستيلاء على ممتلكات الأكراد سواء أكانت ماعزاً، أم أغناماً، أم مواشي، أم أموالاً، أو أسلحة (باستثناء الأسلحة المتوسطة والثقيلة)، وحتى النساء، «حلال عليهم».

جرى التخطيط لعمليات «الأنفال»، وتنفيذ أولى مراحلها، في وقت كان فيه النظام العراقي خائفاً على مصيره، ويتوهم أن في إمكان الإيرانيين شن هجوم جديد خلال الشتاء. كذلك كان النظام قلقاً كما تبين لنا سابقاً، من المؤشرات الصادرة عن الأكراد، بشأن إمكان تخطي خلافاتهم المزمعة. وفي الواقع، نجحت طهران في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٨٧، في دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى توقيع اتفاق على

توحيد صفوفهما، وانصرف الحزبان إلى إنشاء «جبهة كردستان العراق» التي ضمتها إلى جانب ثلاثة أحزاب صغيرة في البداية. لكن الجيش الإيراني بدأ في تلك المرحلة بالذات، بالانهيار. ففي شتاء العام ١٩٨٨، بدأت القوات الإيرانية بالتقهقر، تحت وطأة التكتيكات العراقية المرعبة التي تجسّدت في «حرب المدن» التي عمد العراقيون خلالها إلى قصف طهران والمدن الإيرانية الأخرى عشوائياً، بصواريخ أرض-أرض من طراز «سكود» السوفياتي. ومع حلول منتصف شهر نيسان من ذلك العام، بدت هزيمة إيران في الحرب حتمية، بعدما انسحبت قواتها من ميناء «الفاو» النفطي العراقي في شط العرب، والذي شكّل الاستيلاء عليه أهمّ انتصار عسكري يحققه الإيرانيون داخل الأراضي العراقية.

في ٢٣ شباط ١٩٨٨، بدأت حملة «الأنفال» الهادفة إلى إفراغ الأرياف الكردية من جميع سكانها، مدنيين ومقاتلين على حد سواء، بهجوم عسكري كبير استهدف مقر قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في سهل «الجفتي» شرقي مدينة السليمانية، والقريب من الحدود الإيرانية. وقبل بدء أولى عمليات «الأنفال» في ١٩ آذار، بدأت ملامح الحملة بأسرها بالظهور على الأرض، من خلال الانتشار الكثيف لأعداد كبيرة من الجنود والدبابات والطائرات، وتدمير القرى، واستخدام الغازات السامة، وإعلانات العفو الخادعة الهادفة إلى إقناع السذج من الأكراد بالاستسلام تمهيداً لإخفائهم وقتلهم على الأرجح. خلال سائر عمليات «الأنفال» (بلغ عدد عمليات هذه الحملة ثمانين، نفذت على مدى ثمانية شهور)، أضيفت إلى القائمة السابقة، ممارسات جديدة شملت استهداف العائلات، واعتقال النساء والأطفال خلال عمليات تفتيش وانتقام واسعة النطاق، من أجل إبادتهم. فتمّ اقتياد الأكراد إلى حصون عسكرية، وجرى عزل الرجال عن النساء والأطفال. وأبقي الرجال من دون ثياب باستثناء ملابسهم الداخلية، ومن دون طعام أيضاً، وتعرضوا للضرب باستمرار، ثم جرى تقييدهم، وأرسلوا في قوافل من الشاحنات القذرة، إلى حقول القتل الواقعة على بعد مئات الكيلومترات من مسرح العمليات العسكرية. أما النساء والأطفال، فقد لاقوا المصير نفسه، ولكن وفق وتيرة أبظاً. وروى جميع الناجين من هذه المجازر روايات متشابهة. إذ تمّ اقتيادهم في قوافل من الشاحنات المقلّعة إلى الصحراء في الجنوب، من دون ماء أو

غذاء . وعند بلوغ المواقع المحددة سلفاً، عند الغسق أو الغروب، أرغم الجميع على النزول من الشاحنات، ونزعت أصفادهم لاستعمالها مجدداً، وجرى تقييدهم بأسلاك معدنية، ثم أوقفوا إلى جانب حفر قليلة العمق، وركزت عليهم أضواء الآليات قبل أن يطلق الجنود عليهم النار، وتتولى الجرافات دفنهم .

لكن أسوأ عملية عسكرية عراقية ضد الأكراد، لم تكن رسمياً ضمن إطار حملة «الأنفال»، لأنها لم تستهدف الأرياف الكردية، بل بلدة حلبجة الخاضعة لسيطرة القوات العراقية والقريبة من الحدود مع إيران ومن سد «دريندخان» الاستراتيجي، والتي كانت تفصل باللاجئين . ففي أواسط شهر آذار، ساعد مقاتلو الاتحاد الوطني الكردستاني «حرأس الثورة الإيرانية» على دخول المدينة، وسط استياء وخوف سكانها الذين كان معظمهم من مؤيدي بغداد . وتبجحت إذاعة طهران بهذا الانتصار ووصفته بأنه انتقام لضحايا الهجمات الكيماوية العراقية الأخيرة ضد الأكراد . وفي ١٥ آذار، ذكرت إذاعة طهران أن «حرأس الثورة» يحتفلون بانتصارهم في المدينة مع خمسين ألفاً من أبنائها . وفي اليوم نفسه، أمرت بغداد جميع الموظفين الحكوميين بإخلاء المدينة، الأمر الذي أثار قلق من تبقى من السكان واعتبروه نذير شر . وقد أوصت وثائق للاستخبارات العراقية مؤرخة في ١٦ آذار وتمت مصادرتها لاحقاً، «بتصعيد استخدام القوة العسكرية والقسوة» في التعامل مع حلبجة .

صباح ذلك اليوم، انقضت أسراب من الطائرات الحربية العراقية في غارات متتالية، وألقت قنابل «النابالم» والفوسفور الأبيض على المدينة . فسعى السكان إلى الاحتماء في ملاجئ كبيرة وبدائية . وبعد ظهر ذلك اليوم، عادت الطائرات العراقية، وألقت قنابلها الكيماوية على المدينة . فحاول أولئك الذين اختبأوا في الملاجئ، من دون جدوى سد الشقوق والفتحات التي تتسرب منها الغازات السامة، بواسطة مناشف مبللة بالمياه . فغطوا وجوههم بأقمشة رطبة، وأشعلوا النار على أمل أن يؤدي ذلك إلى احتراق الغازات . لكن ذلك لم يجد نفعاً، ومات الكثيرون في الملاجئ . وحاول لاحقاً عمال الإغاثة نقل أربعمئة جثة عشر عليها في أحد الملاجئ، لكنهم تخلوا عن جهودهم عندما بدأت الجثث بالتفتت أثناء نقلها . أما الناجون من الموت في الملاجئ، فقد شاهدوا لدى خروجهم إلى الشوارع، نسخة معاصرة لمأساة مدينة بومبي (Pompeii)

الرومانية. فقد تجمّد الآلاف من إخوانهم الأكراد، وفاجأ الموت بعضهم وهو يحاول أن يحتمي في مداخل الأبنية، في حين سقط آخرون على مقود سياراتهم قبل أن يتمكنوا من بلوغ منطقة آمنة، فيما تجمّد آخرون في أوضاع غريبة في الشوارع. وبدت على قسم آخر من الضحايا، علامات ومؤشرات الاحتضار جرّاء إصابتهم بغاز الأعصاب، «السايرين». إذ كانوا يشعرون بالآلام مبرّحة، ويتعثّرون في المشي، ويضحكون بطريقة هستيرية.

قدّر الباحث الكردي المعروف بدقّته، شورش رسول، عدد ضحايا مجزرة حلبجة، بثلاثة آلاف وثمانئة شخص على الأقل، في حين ذهب آخرون إلى حدّ القول بسقوط سبعة آلاف ضحية^(٥٠). وفرّ آلاف الناجين من هذه المجزرة، عبر الجبال إلى إيران حيث كانت في انتظارهم فرق طبية تمّ إخطارها مسبقاً بحقيقة الوضع، ومزوّدّة بمادة «الأترابين» الكفيلة بإزالة آثار غاز «السايرين». وبعد بضعة أيام، اصطحب الإيرانيون بطوافاتهم الحربية، مجموعة من الصحفيين الأجانب تولّوا تغطية هذه المجزرة. في البداية، أنكرت بغداد أن تكون قد استعملت أسلحة كيماوية، وحاولت إلقاء اللوم على الإيرانيين. لكنّ الوثائق العراقية التي عثر عليها لاحقاً، لا تشير أبداً إلى أيّ تورّط إيراني في هذه المجزرة. بل إنّ إحدى الوثائق الصادرة عن الاستخبارات العراقية بتاريخ ١١ نيسان ١٩٨٨، خرقت جميع القواعد الأمنية المعتمدة والقاضية بعدم الإشارة رسمياً إلى استعمال الغازات السامة، وذكرت أنّ شريط فيديو يباع في السليمانية، تظهر فيه مشاهد من «الهجوم الكيماوي العراقي على بلدة حلبجة». وعلى الرغم من وجود هذا الدليل الحاسم، إلّا أنّ معهد كارلايل الحربي في ولاية بنسلفانيا التابع للجيش الأميركي، أصرّ على أنّ الإيرانيين والعراقيين، استخدموا الغازات السامة ضدّ حلبجة في ١٦ آذار ١٩٨٨^(٥١).

شكّلت مجزرة حلبجة ضربة رهيبة بالنسبة إلى قيادة البشمركة، وأدّت إلى إجهاض «جبهة كردستان العراق» التي كانت آنذاك في مرحلة المخاض الأخير، وأضعفت نفوذ القوميين بين عموم الأكراد. فلم تكن هذه أول مرة يتبيّن فيها أنّ نتائج التحالف مع طهران، وخيمة وكارثية بالنسبة إلى الأكراد. وبعد هذه المجزرة بوقت قصير، زرت دمشق والتقيت فيها كبار القادة الأكراد. كان الجوّ كئيماً وغير مريح. فقد بدأوا اللقاء بالاعتراف بفداحة الخطأ الذي ارتكبه في

تحليلهم للأوضاع السياسية، وبأنه بات من المرجح أن تهزم إيران في الحرب مع العراق. وقال لي أحد كبار القادة الاشتراكيين الأكراد وأحد كبار مساعدي الجنرال البرزاني، الدكتور محمود عثمان، «الناس خائفون، وغاضبون علينا. وهذا من حقهم». ثم بدا أنه وسائر المسؤولين الأكراد، قد اتخذوا موقفاً جبرياً بتقبل ما هو آت لا محالة من انتقام عراقي، وتحدثوا بشكل عام ومبهم، عن إمكان شنّ حرب عصابات ضدّ النظام في المدن. ومضى عثمان قائلاً يبدو أننا نواجه وضعاً مشابهاً لهزيمة العام ١٩٧٥»، وأشار إلى أنه أبلغ المسؤولين الإيرانيين الذين التقاهم في طهران بعد مجزرة حلبجة، أن المضيّ في التحالف مع إيران يعني بالنسبة إلى الأكراد «مواصلة الحرب حتى إبادتنا بشكل كامل. وبالطبع لم يكونوا سعداء بما قلته لهم». وحده عثمان من بين جميع القادة الأكراد، أدرك بوضوح أنه إذا انتصر صدام حسين في الحرب، «فسيصبح وضعنا في غاية الخطورة، لأنه سيتفرغ عندئذ للقضاء علينا. فبالنسبة إليه، لنا سوى حشرات» (٥٢).

شدّد القادة الأكراد على أنهم عقدوا تحالفهم مع إيران من دون أية أوامير هذه المرة، ولأنه لا يمكن توقع أن يقدم الغرب، أو الكتلة الشيوعية، أو العالم العربي، على فعل أيّ شيء لمساعدتهم. ففي إحدى جولاته الأوروبية، قال أحد كوادر البشمركة، «لم يقدم لنا أحد يد المساعدة»، وأن «مشاهدة صور مجزرة حلبجة، تذكّر بما جرى لليهود قبل خمس وأربعين سنة»، في ما يبدو أنه استعادة للقول المأثور الشائع منذ القدم في الشرق الأوسط: «عدوّ عدوّي هو صديقي». وفي الواقع، نادراً ما فكّر الأكراد بطريقة مخالفة لهذا القول. فقد تلخّصت استراتيجيتهم الجديدة في رفض الانخراط في أيّ عمليات عسكرية مشتركة مع الإيرانيين، قبل الحصول على تعهدات سياسية واضحة من طهران.

لكنّ كلّ هذا الكلام بدا من دون معنى، ومجرّد أضغاث أحلام. وبدأ أنّ القيادة الكردية تعي هذا الأمر جيداً. فعند حصول أول هجوم كيماوي، فهم الطالباني الرسالة الموجهة إليه، وعرض على العراقيين وقف القتال. لكنّ «علي الكيماوي» رفض العرض وواصل القتال. وفي الواقع، شنّ العراقيون هجمات كيماوية عدّة، حتى بعد انتهاء حملة «الأنفال» رسمياً في شهر أيلول من العام ١٩٨٨. وعندما زرت دمشق في ربيع ذلك العام بعد مجزرة حلبجة،

لم أتمكن من فهم أسباب عدم انسحاب البشمركة إلى إيران طلباً للأمان. فقد قال لي «رسول»، «جميع الأكراد كانوا يعرفون أن بعض المناطق ضربت بالغازات السامة. لكننا خشنا أن يتعرّض شعبنا إلى ما هو أسوأ بكثير، إذا أوقفنا القتال. فلم تعد مهمة البشمركة مهاجمة القوّات العراقية، بل السعي إلى حماية شعبنا» (٥٣).

بالطبع، تبين لاحقاً أنّ هذه الطموحات غير واقعية. فبعد نجاح العراقيين في استعادة مدينة «الفاو»، عانى الإيرانيون بوضوح، من ضعف متزايد يوماً بعد يوم. وتمكّن العراق من نقل المزيد من الفرق العسكرية من القطاعين الأوسط والجنوبي، إلى كردستان للإشتراك في حملة «الأنفال». وفي إحدى المراحل، بلغ عدد الفرق العراقية المشاركة في هذه الحملة، ٤٦ فرقة في حين أنّ عدد الفرق التي اضطرّ إلى مواجهتها الجنرال البرزاني في السبعينات، لم يتجاوز الثمانية. وعندما وافق آية الله الخميني على «تجرّع كأس السم» في شهر تموز، ووافق على قرار وقف إطلاق النار الذي أصدرته الأمم المتحدة قبل سنة، لم تكلف إيران نفسها عناء تنفيذ الوعد الذي قطعت له للاتحاد الوطني الكردستاني بالتشاور معه قبل عقد ما يوازي صلحاً منفرداً.

كانت لمجزرة حلبجة نتائج أخرى رهيبة على الأكراد في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والشتات. ففي ظلّ عدم تمكّن المجتمع الدولي من منع حصول هذه المجزرة (وامتناعه عن اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة لمحاسبة المسؤولين عنها)، شعر الأكراد باضطراب أنّهم لا يستطيعون الاتكال على أحد، سوى أنفسهم، وتذكروا القول المأثور لدى أجدادهم، «ليس للأكراد من صديق، سوى الجبال»، وألقوا بالاتفاقات، والتحالفات، والمراهنة على الدعم الخارجي، ونظرية العمل من داخل النظام ووفقاً لشروطه، في مزبلة التاريخ. وانتشر الغضب والدعوة المتهورة إلى اعتماد الكفاح المسلح في صفوف المثاقمين، والمهندسين، والمحامين، وسائقي الشاحنات، والأطباء، وأساتذة المدارس.

ثم يتنبّه الأكراد إلى أنّ الفلسطينيين لم يكتسبوا أهميتهم الحالية، ولم يتقبلهم العالم، إلا عندما تخلّوا عن العنف والسلاح، واستبدلوهما بحجارة لا تنفاضة، وأعلنوا استعدادهم لعقد تسوية سياسية. ولم يلاحظ المثقفون لأكراد بدورهم، أنّ الفلسطينيين كانوا يقومون في تلك الفترة بالذات، بأهم

تحوّل سياسي على امتداد الجيلين الأخيرين . فقد تلخّصت أهمية منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة إليهم ، في أنها درّبت مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، مع أنها قدّمت خدمات مماثلة للعديد من التنظيمات الراديكالية الأخرى ، بغض النظر عن الأهمية السياسية لكل منها . وباتت كل المعرفة والحكمة السياسيّتين اللتين دفع الأكراد ثمناً باهظاً لاكتسابهما ومراكمتهما على امتداد سنوات القرن الحالي ، موضع شكّ وريبة كمثل وضع العملة الورقية أثناء انفلات التضخم المالي من عقاله . فقد صارت مجزرة حلبجة دافعاً لا مثيل له ، إلى التحرك . وكلما كان العمل أعنف ، كلما كان ذلك أفضل في نظر الأكراد .

تيقّنت من هذا الأمر ، أثناء سهرة طويلة أمضيتها مع عدد من المثقفين الأكراد في شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١ في مدينة القامشلي السورية الواقعة عند الحدود مع تركيا ، والتي لا تبعد كثيراً عن الحدود مع العراق ، بدعوة من صديق كردي عراقي يقيم في دمشق . وعلى الرغم من أن هؤلاء المهندسين والأطباء كانوا شديدي التهذيب ، إلا أنهم كانوا يجيبون دوماً عن كلّ ما أطرّحه ، بكلمة واحدة! حلبجة . وقد أكدوا لي أنهم يدركون جيداً أن حزب العمال الكردستاني (PKK) ، هو الطرف المستفيد مباشرة من تصميم الأكراد على الانتقام^(٥٤) .

قد يبدو هذا الخيار غريباً في الظاهر . فزعيم حزب العمال عبدالله أوجلان كردي تركي يعاني من اقتلاع ثقافي شديد ، إلى درجة أنه لا يجيد اللغة الكردية ولا يحسن التعبير عن نفسه إلا باللغة التركية . و«آپو» أو «العم» كما يحبّ أوجلان أن ينادى ، يعتبر نفسه منظرّاً أيديولوجياً . لكن بعد اجتماع معه دام أربع ساعات في أحد البيوت الآمنة في دمشق ، لم أتمكّن من فهم الأسس الأيديولوجية التي يستند إليها حزب العمال في نضاله من أجل استقلال كردستان عن تركيا^(٥٥) . فقد قدّم نفسه على أنه ماركسي ، ولكنه بالتأكيد ليس شيوعياً ، ولا شيوعياً «كلاسيكياً» على حدّ تعبيره ، أو شيوعياً على النمط السوفياتي . وهو ضدّ أسلوب تطبيق الإسلام ، ولكنه يعترف بأهمية الدين بالنسبة إلى العديد من الفلاحين الأكراد التقليديين . (على الصعيد العملي ، أثبت حزب العمال براعته ومرونته في تجنيد مؤيديه . فكان يطرح قضايا ماركسية على أبناء المدن والمثقفين ، ويثير شؤوناً ومواضيع إسلامية مع

الفلاحين الأكراد الأكثر تقليدية). فلدى ابن الفلاح المفلس والمُحتقر، هذا النمط من التفكير الأحادي الجانب والهوس في اللجوء إلى العنف، اللذان يمثلان سرطان الشرق الأوسط الذي لاحظت على امتداد السنوات التي أمضيتها في هذه المنطقة أنه أصاب اليهود المتعصبين في إسرائيل، وأمراء الحرب المسيحيين في لبنان، والمسلمين الأصوليين في إيران. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وتركيا وسائر دول أوروبا الغربية، تعتبر «آبو» إرهابياً، إلا أن اليونان وحدها شدّت عن هذا الموقف. فأثينا تؤيد كل ما من شأنه إضعاف عدوتها التقليدية: تركيا. وقد قال لي دبلوماسي يوناني في دمشق يعرف أوجلان جيداً، «صحيح أنه تفكير آبو أحادي الجانب، ولكنه بارع جداً في قتل الأتراك».

أثناء اللقاء، تعمّد آبو الذي كان يرتدي كنزة عسكرية بريطانية خاكية اللون، أن يطعم حديته، ببعض الاسشهاديات السريعة لماركس، وإنغلز، وفريدريك نيتشه، والمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي، والفيلسوف الفرنسي هنري برغسون، وعالم الاجتماع إميل دوركهايم. وقال إنه قرأ مؤلفات هؤلاء المفكرين أثناء دراسته العلوم السياسية في جامعة أنقرة، بمنحة من الحكومة التركية. وفي الواقع، فإن نجاح صبي ولد في مزرعة بائسة قرب مدينة أورفه، في أن يحقق ما حققه أوجلان في حياته، يشكل نقطة إيجابية لمصلحة النظام التركي الذي يسعى آبو إلى إطاحته. ويقول الذين عرفوه في الجامعة، أنه لم ينضم إلى الحركة القومية الكردية، إلا بعدما نبذه اليساريون الراديكاليون أثناء الصراعات السياسية العنيفة التي عاشتها الحركة الطلابية التركية في أواخر السبعينات.

تردّد آبو في الانضمام إلى الحركة القومية الكردية، كان نتاج نصف قرن من سياسة التذويب التي مارستها الجمهورية التركية، عبر التركيز على إنكار وجود لغة، أو ثقافة أو هوية كردية. وقد وصف أوجلان نتائجها قائلاً «لقد أرغمنا الأتراك على العيش في ظلّ ظروف أسوأ من ظروف الحيوانات»، وفي الواقع، كان معظم الأكراد يعتبرون تركيا خلال المرحلة التي سبقت ما ارتكبه صدام حسين من مجازر، أسوأ عدوّ لهم بسبب شراسة القمع الذي استخدمته أنقرة في مواجهة مختلف الانتفاضات الكردية، وسياسة التذويب التي مارستها بلا هوادة. وقال لي آبو، «واجهت صعوبات كثيرة في تقبّل هويتي الكردية. فأن

أقول إنني كردي، يعني أن عليّ الاستعداد لمواجهة أسوأ الصعوبات في العالم، ولرؤية الأبواب تقفل في وجهي الواحد تلو الآخر». بدا أنه نسي كل هذه المشكلات (إلا إذا كان استمرار ضعف ثقته بنفسه، يفسر سبب ميله الى التبجح وإظهار غروره). فقد قال لي بكل جدية، «أنا أقوى رجل في كردستان، والشعب الكردي يعتبرني نبياً». وزعم أن حزبه هو أهم حزب سياسي كردي، والوحيد الذي يستحق أن تطلق عليه صفة كردي، لأنه لن يقبل إلا بتحقيق الاستقلال الكامل عن تركيا، ولأنه لا يدين بشيء الى أي قوة خارجية. فبالنسبة إلى آبو، فإن اعتماد الاحزاب الكردية الأخرى المنافسة لحزبه، سواء في تركيا، أو العراق، أو إيران، أو في الشتات، على القوى الخارجية، يمثل أسوأ خطاياها.

لكن الصداقة الحميمة بين أوجلان وجميل الأسد، شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد، لم تكن سرّاً. لذلك، فما أن سألته عن طبيعة الدعم الذي يلقاه من سوريا (والمفارقة تكمن في أنه يتلقى الدعم أيضاً من صدام حسين)، حتى سعى الى التخلص من الإحراج الذي سببه له السؤال، عبر إبداء غضبه الشديد.

ثم ضربت من دون قصد، على وتر آخر حسّاس، إذ سألته عما إذا كان متزوجاً، وفي حال كان جوابه إيجابياً، فما هو الدور الذي تضطلع به زوجته في الحزب؟ كان سؤالي بريئاً، لأنّ من المعروف عن آبو أنّه يؤيد المساواة ما بين الجنسين، وأنّ حزبه يضمّ العديد من الفتيات. فالسؤال عن زوجته كان يهدف فقط، الى دفعه لوقف كلامه العقائدي وتغيير موضوع الحديث. لكن بدلاً من ذلك، تسببت في دفعه الى شنّ هجوم عنيف ومطول وغير مفهوم الى حدّ بعيد بالنسبة إليّ، ضدّ زوجته التي تنتمي الى الطبقة الوسطى على ما يبدو. فقد اتهمها بالسعي الى خيانتها والتعاون مع السلطات التركية ضدّه، وبأنّها وراء عدد من الأعمال الوحشية التي اعترف بأنها أساءت الى حزب العمال وسيّبت له المتاعب.

بدت كلّ هذه التفاصيل من دون أي معنى بالنسبة إليّ. وبما أنني لا أعرف خلفية ما طرحه من مسائل، فقد بدا لي أنّ ما قاله يكاد يعبر عن وجود عقدة اضطهاد تتحكم في سلوكه، وأنني أثرت شؤوناً وشجوناً خاصة، بفضل أن ينساها. وبصرف النظر عن طبيعة الدور الذي لعبته زوجته في حياته وفي

الحزب، فقد بات واضحاً أنه صار جزءاً من الماضي بالنسبة الى أبو. وبعد أن أنهى حديثه، تساءلت لبضع ثوان عما إذا كانت حياتي في خطر. لكنه غير الحديث فجأة، وتصرف كما لو أن شيئاً لم يحصل. وقد ساهمت ثورة غضبه والاضطراب الذي شعرت به، في لفت انتباهي الى أمر حاولت طوال السهرة تحديده من دون جدوى، فقد تنبّهت الى أن هذا الرجل المكتنز ذو العزم القوي، والعينين السوداوين، والشعر الأسود، والشاربين الكثيفين، يذكرني بـ ستالين الذي كان يحرص على العناية بكل ما له علاقة بعبادة شخصيته بطريقة مسرحية.

يؤمن أبو بشدة، بأهمية الانضباط الأيديولوجي والتعبئة السياسية. ففي معسكر التدريب الذي أقامه حزبه في سهل البقاع اللبناني، تحتل التعبئة الأيديولوجية مركز الصدارة ضمن البرنامج التدريبي. فهو ينظر الى الأعضاء الجدد في حزبه، والقادمين من تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا، ومن الشتات الكردي في أوروبا، بازدراء على أنهم سلع معطوبة. ولهذا السبب يتم إخضاع الفلاحين الشبان وطلاب الجامعات القادمين من تركيا، والفتيات المثقفات القادمات من مناطق وبلدان بعيدة مثل أستراليا وبلجيكا، الى ما يشبه عملية غسل الدماغ. وعلى الرغم من أن أبو لم يستعمل هذه العبارة أثناء حديثي معه، إلا أنه أكد بوضوح أن التعبئة السياسية والأيديولوجية التي تمتد لأشهر عدة، أهم بكثير في نظره من تدريب هؤلاء الشبان على أصول حرب العصابات والتكتيكات التي تستند إليها، أو من تطوير قدرتهم على احتمال المصاعب وشظف العيش، على الرغم من الأهمية التي يوليها لهذه المسائل. وهذا التركيز على الشأن الأيديولوجي، يبدو مثيراً للاهتمام، سيما وأن أبو قال لي بفظاظة «بإمكاننا أن نتحمل خسارة» سبعين في المئة من المقاتلين بعد انقضاء سنة على انتهاء تدريبهم، على الرغم من أنه لا يعرض نفسه لمثل هذه المخاطر. فبصرف النظر عن المحاولات التي يبذلها أوجلان للظهور كرجل صلب العود، إلا أنه ليس ممن يقودون مقاتليهم في المعارك وعلى الجبهات. فقد غادر تركيا بعد وقت قصير من قيام الجيش التركي بثالث انقلاب عسكري خلال العقود الأخيرة، ولم يعد إليها حتى اليوم.

لكن تصميم هؤلاء المقاتلين الشبان من أتباع أبو على محاربة الأتراك حتى نهاية، هو ما استثار إعجاب أولئك الأطباء والمهندسين الناجحين على الصعيد

المهني، والذين تعرّفت إليهم في مدينة القامشلي السورية. ففي حين واظب المسؤولون الأتراك على تأكيد أنهم يخوضون حرباً ضدّ إرهابيين، فقد اعتمد حزب العمّال الكردستاني أساليب وحشية ومنتظرة. ولم تقتصر عملياته على استهداف القوات التركية من جيش ودرك ووحدات خاصة يطلق عليها اسم «الكونترا»، و«حرّاس القرى» أو «جحاش» تركيا، فحسب، بل شملت المدنيين أيضاً. فمنذ أن بدأ حزب العمّال الكردستاني في العام ١٩٨٤، بالقتال من أجل استقلال كردستان، ثبت أن أعضائه لم يتورّعوا عن قتل النساء والأطفال أحياناً، وعن إحراق المدارس، واغتيال الأساتذة الذين يعلمون الأطفال الأكراد باللغة التركية. وحاول أبو، من دون نجاح كبير، إلقاء مسؤولية هذه الأعمال الوحشية المرتكبة بحقّ المدنيين الأكراد، على عاتق خونة قال إنهم نجحوا في اختراق صفوف حزبه. وعلى الرغم من أن أولئك الرجال الذين التقيت بهم في مدينة القامشلي (وسائر الأكراد في مختلف أنحاء العالم)، لم يقتنعوا بهذه التبريرات، إلاّ أنهم لم يظهروا أيّ اكتراث بما يجري من تجاوزات، ولم يبدوا أيّ قلق من تصاعد القمع التركي لإخوانهم في تركيا. فقد اشتدّت ضراوة الحرب التي يشنّها حزب العمّال ضد تركيا، سنة بعد أخرى، وتضاعفت حدّة الاجراءات الانتقامية التي اتخذتها القوات التركية ضدّ الأكراد. وخلال العقد الأول من عمر هذه الحرب، قتل أكثر من ستة عشر ألف كردي، وتمّ تدمير أو تهجير أكثر من ألف قرية كردية (وفق وتيرة متسارعة)، وأرغم مئات ألوف الفلاحين الأكراد على اللجوء الى مدينة دياربكر التي تعتبر العاصمة غير الرسمية لكردستان تركيا، أو الى أضنه، أو أنقرة، أو إسطنبول، أو إزمير في غرب البلاد^(٥٦). وقد قال لي أبو، «بعد مجزرة حلبجه، صرنا أقوى من السابق، واتّسعت صفوفنا كثيراً».

بعد سنتين من لقائي مع أبو، سرت أربع ساعات في أحد الأيام الباردة من شهر شباط في العام ١٩٩٣، على طرقات جبلية ضيقة مغطاة بطبقة رقيقة من الثلج، لبلوغ معسكر لحزب العمّال الكردستاني يقع على الجانب العراقي من الحدود المشتركة مع إيران، ويتمّ فيه تدريب المزيد من الشبان الأكراد للقتال ضدّ تركيا. ولم تكن لديّ أدنى فكرة عن طبيعة الاستقبال الذي سألقاه (أو ما إذا كانوا سيرضون باستقبالي أصلاً)، سيما وأنّ تغيّرات كثيرة حصلت خلال السنتين السابقتين. فقد تمكّنت قوات التحالف الدولي من تحرير الكويت. ومع

انتهاء تلك الحرب، انتفض أكراد العراق، فسحقتهم فلول جيش صدام حسين، وأرغمتهم على الهروب الى الجبال. ثم استفادوا من الحماية الجوية التي وفرتها لهم قوات التحالف الدولي، لإجراء أول انتخابات حرة لاختيار مجلس إقليمي في شهر أيار من العام ١٩٩٢. لكن الفراغ الذي تسببت أحداث العام السابق في حصوله، أضر بهم، وعاد بالفائدة على حزب العمال الكردستاني. فقد تمكن آيو من تحويل شمال العراق الى نقطة انطلاق لمقاتليه، لشن عملياتهم عبر الحدود، ضد القوات التركية. وأدى تصاعد هذه العمليات، الى اندلاع صراع جانبي بين آيو والبشمركة العراقيين في خريف ذلك العام، الأمر الذي أسفر عن سقوط مئات القتلى (معظمهم من مقاتلي حزب العمال)، من الجانبين.

حاول أكراد العراق من دون جدوى، تجنب هذا الصدام. فقد كانوا يديرون شؤون منطقة مدمرة وخاضعة للخطر الاقتصادي المفروض على العراق بأسره، وتعاني أيضاً من العقوبات الاقتصادية والإدارية التي فرضها صدام حسين على الشمال العراقي منذ شهر تشرين الأول من العام ١٩٩١. ولم يكن أكراد العراق مستعدين لتوتير علاقاتهم مع تركيا التي كانت منزوعة بشدة من عمليات حزب العمال. لكن قادتهم، لم يستسيغوا في المقابل، فكرة محاربة إخوانهم الأكراد. ولذلك سعوا بصبر وروية، الى إقناع حزب العمال، بالكف عن استخدام كردستان العراق، كنقطة انطلاق لعملياته ضد تركيا. لكن غطرسة أوجلان دفعته الى عدم الاكتراث بتحذيراتهم. فقد كان يعتبر أن كردستان واحدة لا تتجزأ، ويرفض الاعتراف بالحدود القائمة بين دول المنطقة، ويشعر أن من حقه أن يفعل ما يشاء. وفي الواقع، فقد امتلك آيو الأموال اللازمة لفعل ما يريد، بفضل تبرعات نصف مليون مهاجر من أكراد تركيا موزعين في الدول الأوروبية، وكان مقتنعاً بأن شعبيته في صفوف أكراد العراق، مرتفعة الى درجة أن البرزاني والطالباني، لن يجروا على محاربة حزب العمال. لكن لم يكن لدى أكراد العراق المساكين، من خيار غير مهاجمة مواقع حزب العمال وقواعده، لأنهم كانوا يعتمدون بشكل كامل على تركيا كمنفذ آمن ووحيد الى العالم الخارجي، ولتحصيل «الرسوم الجمركية» التي فرضوها على عمليات تهريب النفط العراقي الى أنقرة، لتمويل إدارتهم المتداعية.

في سبيل دفع أكراد العراق الى حزم أمرهم ووضع حدّ لنشاط حزب العمال، عمدت تركيا في البداية الى قصف القرى الحدودية. وقد لاحظ المراقبون العسكريون الغربيون، أنّ الطائرات الحربية التركية، كانت تحلّق بسرعة كبيرة وعلى ارتفاع عال، الأمر الذي لا يسمح للطيارين بمعرفة ما إذا كانت قنابلهم قد أصابت مواقع حزب العمال، أو أكراد العراق. وعلى أية حال، فقد كانت الرسالة التركية واضحة، سيّما وأنّ الأتراك يعتمدون هذا الأسلوب منذ زمن بعيد^(٥٧). لكنّ حزب العمال واصل عملياته عبر الحدود، فقام الأتراك باغلاقها لإفهام أكراد العراق مضمون رسالتهم بوضوح. وبعد أيام قليلة، هاجم البشمركة العراقيون قواعد حزب العمال، في حين تدخل الجيش التركي بكثافة في شمال العراق لمحاصرة مقاتلي الحزب، الأمر الذي أكسب طروحات آيو واتهاماته للبشمركة بأنهم من أتباع أنقرة، المصادقية اللازمة. وهذه العملية التي افتتحت سلسلة غزوات تركية على امتداد السنوات اللاحقة، تسببت أيضاً في إحراج واشنطن التي امتنعت، بدافع التضامن مع حليفها في حلف شمال الأطلسي (أي أنقرة)، عن اتخاذ أيّ موقف مما يجري، الأمر الذي أسهم في إظهار محدودية وغموض الحماية الغربية التي فرضت على شمال العراق قبل سنة، لردّ أذى صدام حسين عن الأكراد.

بسذاجة شديدة اعتقد حزب العمال الكردستاني أنّ الدعم الشعبي الذي يلقاه في كردستان العراق، كبير الى درجة أنّ قادة البشمركة لن يتجرأوا على محاربتهم، خوفاً من أن يتهموا بالتعاون مع تركيا لقمع إخوانهم الأكراد. ويبدو أنّ آيو لم يستوعب حجم المأزق الذي يعيشه البشمركة العراقيون، أو أنه اعتقد بأنّه في موقع تصعب مهاجمته، وأنّ بإمكانه استغلال المشكلات التي تسببت في إيجادها. فإذا وافق البرزاني والطالباني على السماح لحزب العمال باستخدام كردستان العراق كملاذ ونقطة انطلاق لعملياته، فإنّ موقع آيو سيتعزز، وستثبت عندئذ صحة نظريته بشأن «وحدة كردستان»، على حسابهما. وقد راهن أوجلان، على أنّ علاقاته الخاصة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، ستؤدي الى شقّ صفوف أكراد العراق، وغاب عن ذهنه على ما يبدو، أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على معظم المناطق المحاذية للحدود مع تركيا. ولذلك، فوجئ آيو فعلاً، عندما تعاون الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٢، على شنّ حملة

عسكرية دموية ضدّ قواعد حزبه أدّت الى إبعادها عن الحدود التركية، بالتعاون مع أنقرة. وهذا الأمر، يفسّر سبب وجود معسكر التدريب التابع لحزب العمال بقيادة شقيق آيو، في هذه المنطقة البعيدة جداً عن الحدود التركية. ولتذكير حزب العمال بوجوب البقاء بعيداً عن حدودها، عمدت تركيا من وقت لآخر، الى إرسال طائراتها لقصف هذا المعسكر.

هذه الرحلة الشتوية الى معسكر حزب العمال الواقع على بعد مئات الكيلومترات من الحدود التركية، هدفت الى استطلاع أجوائه بعد المعارك التي خاضها خلال الخريف السابق مع أكراد العراق، والتي أدّت الى نفيه الى هذه المنطقة النائية. وغداة ليلة تساقطت فيها الثلوج بكثرة، بدأت بالسير مع أولى خيوط الفجر، حتى أتمكّن من العودة عند الغسق الى نقطة الإنطلاق حيث ينتظرني حرّاسي من البشمركة في سوق للمهريين، في حال رفض حزب العمال استقبالي. ولم تكن هذه الرحلة سهلة، سيّما وأنّ القسم الأول منها تضمّن سلوك دروب وعرة وشديدة الانحدار. وبعد ساعتين من السير صعوداً لتسلّق الجبل، وصلت أنا والمترجم مؤيد يونس، والمرافق الكردي العراقي، الى أول نقطة تفتيش تابعة لحزب العمال، عند قرية «زله» الصغيرة والملاصقة للحدود الإيرانية.

أخذ شاب كردي سوري منّي بطاقة الزيارة بطريقة تشبه أساليب الخدم العاملين في منازل الأثرياء الواقعة في «الشارع الخامس» (في مدينة نيويورك)، في مطلع القرن الحالي. وبناء على إلحاحي، دوّن بعناية أنّي التقيت سابقاً مع آيو، قبل أن يختفي. وبعد انقضاء ساعة من الزمن، استبدّ بي القلق والتملل من طول انتظاري، فبدأت بإطلاق الشتائم. فعندما يتعلّق الأمر بالبروتوكول، يصبح ثوريّو الشرق الأوسط، أشدّ تمسكاً بالأصول، من ملكة بريطانيا، سيّما وأنّني لم أبلغ حزب العمال بزيارتي لأنّه لم تكن لديّ أيّ وسيلة للاتصال به.

على ما يبدو، فوجئ عثمان شقيق آيو، بزيارتي هذه وبكبر سنّي، فلم يكثر بمسألة عدم حصولي على دعوة من الحزب لزيارة المعسكر، ودعاني الى الغداء، وحاول إقناعي بأنّ التأخّر في السماح لي بزيارة المعسكر، يعود الى صعوبة الاتصال باللاسلكي مع شقيقه الموجود في سوريا، للثبّت من هويتي. لكنّني شككت في أن يكون قد كلّف نفسه عناء الاتصال باللاسلكي، أو أن يكون آيو قد تدكّرني. ومنذ البداية، شعرت بأنّ عثمان أقلّ إثارة للخوف من

أخيه الأكبر . وأعتقد بأن زيارة صحافي أميركي لهذا المعسكر، كسرت رتبة الحياة بالنسبة إليه خلال ذلك الشتاء القاسي، وبدأت مفيدة لجهة إمكانية معرفة ما يدور في العالم الخارجي من أحداث .

أثناء استماعي لحديث الأخ عثمان، لاحظت وجود بعض التطور في مواقف حزب العمال الذي بدا أنه قد تخلّى عن بعض ادعاءاته . فقد اعترف عثمان بأنّ الحزب مُني ببعض الانتكاسات، بسبب «تقديرات أبو الخاطئة»، على حدّ تعبيره، وبدأ الحديث أقلّ دوغمائية مما كنت أتوقع . وفي جوّ من التفاني الشديد من جانب سائر الأكراد الحاضرين معنا، قدّم عثمان تحليلاً ماركسياً ساذجاً ومبسّطاً، ربّما استوحاه من مجموعة خطب ستالين التي شاهدتها في أحد المكاتب الصغيرة، أثناء انتظار الإذن بزيارة المعسكر . وتولّت فئاتان من كردستان تركيا ذات أرداف كبيرة، ترتديان الثياب العسكرية، وتحمل كلّ منهما على وسطها مسدساً، وقنابل يدويّة، ومخازن رصاص، خدمتنا أثناء الغداء، من دون أن تبتسما أو أن تنبسا بينت شفة . وإلى جانب أكراد تركيا، كان في المعسكر أيضاً، أكراد من سوريا، ولبنان، والعراق، وأوروبا، وحتى من أستراليا .

في حين تمثّع عثمان بوسائل الراحة المتوافرة في منزل كان قبل عقد من الزمن، مقرّ قيادة سرّي لـ جلال الطالباني كان على سائر المتطوّعين البالغ عددهم ١٣٠٠ شخص، أكثر من نصفهم من الفتيات، أن يقيموا في الخيم، وأن يرتدوا الأحذية الرياضية، على الرغم من شدة الصقيع . وبدأ أنّ الهدف من هذه الاجراءات، هو تدريبهم على تحمّل شظف العيش، سيّما وأنّ حزب العمال لا يفتقر الى الأموال، وأنّ معسكرهم يقع عند الحدود مع إيران، وعلماً بأنّ الأكراد يصنعون منذ قديم الزمان، أحذية صوفيّة ملائمة للشتاء القاسي في مناطقهم الجبلية . ومن دون أيّ مبرر، عمد هؤلاء الشبان الأكراد، الى الإشارة مراراً وتكراراً الى مجزرة حلبجه، وذلك في معرض شرحهم لأسباب انضمامهم الى حزب العمال . فقد أصبح هؤلاء «الرجال والنساء الجدد» المنضون تحت راية حزب العمال، مخلوقات أبو المعبّأة والمؤدجلة (نسبة الى أيديولوجيا) .

اغتاظ مترجمي الكردي العراقي مؤيّد، والمعروف عادة بتسامحه وهدوئه، من ضيق أفق ثلاثة من أعضاء حزب العمال، الى درجة دفعته الى خوض

نقاش معهم لا طائل منه، أثناء انتظارنا للقاء عثمان. فقد غضب مؤيد بشدة من رفض هؤلاء الثلاثة، احترام شروط الاتفاق المعقود مع البشمركة قبل بضعة أشهر، والذي كان أشبه باتفاق استسلام. وأعرب الأكراد الثلاثة أيضاً، عن ازدرائهم للتسويات التي عقدها أكراد العراق، في سبيل المحافظة على الحكم الذاتي المتداعي الذي يتمتعون به. وقالوا إن حزب العمال ما زال يرسل مجموعات إلى داخل تركيا لشن هجمات ضد القوات التركية، وأنه يرشو البشمركة للسماح لمقاتليه بعبور الحدود مع إيران، ومنها يتجهون شمالاً قبل أن يدخلوا الأراضي العراقية مجدداً، لعبور الحدود التركية. (علمت لاحقاً أن حزب العمال، تمكن من رشوة عناصر حواجز البشمركة المكلفين بمنع مؤيدي أيو من مغادرة قرية «زله»، الأمر الذي مكّنهم من العودة إلى منطقة الحدود المشتركة العراقية-التركية، واستخدامها مجدداً نقطة انطلاق لعملياتهم ضد تركيا). وعلى الرغم من تكرار هؤلاء الأعضاء الثلاثة بطريقة مضجرة، أن حزب العمال يمثل قوة هائلة، إلا أنني لم أقتنع بهذه الفكرة إلا عندما شاهدت كردياً ذي عقل منفتح مثل مؤيد، يفقد حصافته وأعصابه بسببهم، في سهل مقفر يقع على ارتفاع حوالي ٢٤٠٠ متر، في عز الشتاء.

بعد الغداء، أسرعنا أنا ومؤيد في العودة من حيث أتينا، حتى لا يفاجئنا الظلام في الجبال. وكانت رحلة العودة مضية جداً. فقد ذاب الثلج خلال النهار، وتبللت أرجلنا بمياه الجداول التي كانت متجمدة عندما عبرناها في الصباح الباكر، وتفاقت مشكلاتنا بسبب عدم صلابة الأرض في الدروب الجبلية التي سلكناها، وخطر حصول انهيارات ثلجية، الأمر الذي دفعنا إلى السير بحذر شديد. ومررنا بقرية مهجورة شاهدنا فيها أعلاماً خضراء وصفراء وسوداء بالية تشير إلى وجود مقبرة لشهداء البشمركة العراقيين الذين سقطوا على امتداد العقود الماضية أثناء القتال من أجل كردستان. ولدى رؤية هذه الأعلام ترفرف بشدة في الهواء، تذكرت كيف صدمت بما اعتبرته نزوة خاصة بالأكراد، تدفعهم إلى الاهتمام أحياناً بالأموال أكثر من الأحياء. فلم أدرك آنذاك، أن هذا ليس سوى إحساس الشرقيين بالقدر، أو أنه يعكس صلابة في التعامل مع المعاناة الفردية، تجد جذورها في مأساة كردستان المستمرة.

قبل عام واحد فقط، أمضيت نهاراً مزعجاً وعاصفاً مع فتى نحيل في السادسة عشر من عمره، مع أن مظهره لا يدل على أن عمره يتجاوز الثلاثة

عشر أو أربعة عشر عاماً. على الرغم من أن شاربيه نبتا حديثاً، ويدعى تيمور عبدالله. فقد ذهبت بالسيارة من مدينة السليمانية، واتجهت جنوباً فيما الثلج يتساقط بكثرة، وأمضيت ساعة وأنا أبحث عنه الى أن وجدته في إحدى «مدن النصر» البشعة التي بناها صدام حسين، في ضواحي بلدة «كلار» القريبة من الحدود الإيرانية. وفي ذلك الوقت، كان يعتقد بأن تيمور، هو الشخص الوحيد الذي نجا من فرق الإعدام إبان حملة «الأنفال» (تبيّن لاحقاً أن هناك بضعة ناجين آخرين). وفي ظلّ حرية الحركة التي يتمتع بها رجال صدام حسين والقتلة التابعين له، في مختلف أنحاء كردستان «الحرّة»، كان من المؤكّد أنّ حياته في خطر. لكن تيمور كان يعيش من دون حماية في منطقة تبعد أقلّ من ١٦ كيلومتر عن خطوط الجبهة مع قوات نظام اشتهر في الشرق الأوسط، بمدى شراسة انتقامه.

في الماضي، اصطحب البشمركة تيمور مراراً الى مدينة السليمانية لإجراء مقابلات مع شبكات تلفزة أجنبية، ظهر فيها مرتدياً الثياب العسكرية الكردية التقليدية، بما فيها حزام الخصر، والعمامة، والسراويل الواسعة، وحاملاً بندقية. وفي البداية، اعتقدت أنّ قدرته على رواية تفاصيل مأساته بسلاسة وهدوء غريب، ناجمة عن كثرة التمرين (أو أنّها مرتبطة باعتبارات الرجولة السائدة عند الأكراد). وخلال اللقاء، حاول باستمرار تدفئة يديه عبر تقريبيهما من المدفأة الصغيرة العاملة بواسطة الكاز، والتي لم تفلح في تدفئة الغرفة الباردة حيث جلس تيمور على وسادة، وتحدّث بصوت عال، ولكن هادئ وواثق جداً، كمن يتلو درس كيمياء حفظه جيداً، فيما كان يعبث بكوب من الشاي. وقال أنّه في صباح ذلك اليوم من شهر نيسان من العام ١٩٨٨، أغار الجنود العراقيون الذين يقاتلون البشمركة في المنطقة، على قريتهم كالمعتاد. لكن بدلاً من أن يداهموا المنازل بحثاً عن المؤن، وعن الشبان الذين بلغوا سنّ الخدمة العسكرية لإرغامهم على الانضمام الى «الجحاش» كالعادة، قال تيمور «كذبوا علينا». فقد كان هو ووالداه وشقيقاته الثلاث الأصغر سنّاً، من ضمن ستمئة فلاح تمّ نقلهم الى حصن للجيش العراقي في منطقة «قوراتو»، كان يعجّ بالمعتقلين الأكراد. وأبقي الجميع عشرة أيام في قاعة كبيرة ذات سقف عال. ولم يتناولوا خلالها سوى الخبز والماء. قال تيمور «منذ البداية كنّا خائفين من أن يقتلونا، لأننا نعرف أنّه عندما يتمّ إبعاد المرء عن قريته، فإنّ الأذى سيصيبه

حتماً».

ثم نقلوا بالشاحنات الى قاعدة عسكرية في منطقة «طوپزآوه» الواقعة شرقي مدينة كركوك. وهناك تم فصل الرجال الأصحاء عن النساء والأطفال ما دون الثامنة عشرة من العمر، وأرغموا على نزع جميع ملابسهم باستثناء ثيابهم الداخلية، ثم ضربوهم وقيّدوا أيديهم بالطبع، وأخذوهم في قوافل الى جهة ومصير مجهولين. وبهذه الطريقة اختفى والد تيمور ومجموعة من الرجال، بعد عشرين يوماً فقط على وصولهم الى قاعدة «طوپزآوه». وبعد عشرة أيام أخرى، جاء دور تيمور نفسه. فأرغم هو ووالدته، وشقيقاته الثلاث، ومئات العائلات الأخرى، على ركوب ثلاثين آلية، سارت بهم جنوباً طوال النهار من دون توقف. وطوال الرحلة، منع عنهم الطعام والمياه، وأرغموا على قضاء حاجتهم داخل الآليات، علماً أنّهم ليسوا أول من أرغم على ذلك. وعند الغسق، توقفت الآليات، وأعطى الأكراد مياهاً للشرب، قبل استئناف الرحلة لساعة أخرى. وعندما توقفت الآليات نهائياً، كان الظلام قد حلّ. لكن تيمور تمكن من معاينة المنطقة بفضل مصابيح الآليات، قبل أن يرغم الجنود، الأكراد على الترجل بعدما حاصروهم لمنعهم من الهرب. وكانت كل آلية قد توقفت الى جانب حفرة كبيرة وقليلة العمق. فعمد الجنود، الى ارغام الأكراد على النزول الى داخل الحفر.

خيّم صمت مطبق، وسكت حتى أولئك الذين كانوا سيكون في الآليات. وجلس تيمور وأمسك بأيدي أمّه وشقيقاته الثلاث، ويقول إنه لم يفكر آنذاك في أي شيء سوى أنه سيموت. فمع مرور الوقت «لم أتمكّن من التفكير بأي شيء آخر». وبعد انقضاء ما بدا ل تيمور أنه نصف ساعة من الزمن، فتح الجنود النار عليهم، «ولوقت طويل، ظلّوا يطلقون النار على كل من يتحرك». أصيب تيمور برصاصة في كتفه خرجت من إبطه، فتسلّق الحفرة بجهد كبير. لكن ضابطاً زعق مصدراً أمراً الى أحد الجنود، فتمّ دفع تيمور الى الحفرة مجدداً، وأطلقت عليه النار، فأصيب برصاصة ثانية في أسفل ظهره. وما أن ذهب الجنود لاحضار جرافة، وقف تيمور، فشهد فتاة غير مصابة، تكبره سناً، وعلى بُعد مترين قرب كومة من الأجساد النازفة.

ناشدها قائلاً «تعالني معي»، فردّت بالقول «كلا. أخاف من الجنود». لكن غريزة البقاء عند تيمور كانت قويّة. فانتظر مرور آلية للجيش تبحث عن

الناجين مستعينة بضوء مصابيحها، ثم جرّ نفسه الى خارج الحفرة، وحفر حفرة صغيرة في كومة تراب وضعتها الجرافات قرب الحفر. وكلما مرّت آلية للجيش كان تيمور ينتقل الى الحفرة التالية، ويختبئ بالطريقة نفسها. وعندما وصل الى رابع حفرة، غاب عن الوعي. ولما استفاق، كان الجنود قد ردموا جميع الحفر، ولكنهم ظلوا في الجوار. ثم رأى تيمور تقاطع طرق، فسلك الطريق التي بدت بالنسبة إليه، جديدة، وسار عليها لساعتين. وبالطبع، بدأت الكلاب بالنباح، فخرج بدويّ من إحدى الخيم حاملاً مصباحاً يدويّاً، واصطحبه الى الداخل.

تابع تيمور رواية حكايته قائلاً، «كنت أنزف، ولا أجد اللغة العربية، وهو لا يجيد الكردية». وأشار إليه بأنه جائع، فأطعمه البدويّ، وغسل جراحه، وألبسه دشداشة نظيفة. وبعد ثلاثة أيام، نقله بسيارته الى مدينة «السماوة»، وخبأه عند بعض أقاربه، على الرغم من أنّ إيواء تيمور في عراق صدام، قد يكلف البدويّ حياته، وحياة جميع أفراد عائلته. لكنّ هذه العائلة لم تكتف بما فعلته، إذ قطع بعض أفرادها، مئات الكيلومترات لشراء بعض الأدوية والثياب لـ «تيمور»، من بغداد، من أجل عدم إثارة شكوك أحد في مدينة «السماوة». وعلى امتداد الستين ونصف السنة التاليتين، لم يغادر تيمور منزل هذه العائلة أبداً، خوفاً من أن تقبض عليه المخابرات العراقية. فتعلّم اللغة العربية وأجادها (الى درجة أنه كاد أن ينسى اللغة الكردية كلياً)، وأمضى وقته في اللعب مع أبناء هذه العائلة الذين كتموا أمر وجوده عندهم.

كان أحد أبناء هذه العائلة، يؤدّي خدمته العسكرية في مدينة «زاخو» الكردية الواقعة عند الحدود الشمالية الغربية مع تركيا، فأقام صداقة قوية مع مجنّد كردي في الجيش العراقي، وبالطبع طلب منه إيصال رسالة الى عمّ تيمور. فقام والد المجنّد الكردي بإيصالها. فقد خاطر الناس العاديون، عرباً وأكراداً، مرة أخرى بأرواحهم، في سبيل إنقاذ أشخاص لا يعرفونهم. في البداية، لم يصدّق عمّ تيمور ما سمعه، لأنه كان مقتنعاً بأن جميع أفراد عائلة أخيه قد قتلوا. لكنه ذهب الى مدينة «السماوة» على أي حال، متدرّعاً بالسعي الى شراء جرّار زراعي مستعمل، لتغطية حقيقة هدفه من وراء هذه الرحلة. وفي تلك المرة، أخفق العمّ في العثور على تيمور. لكن في ثاني محاولة، اصطحب الشاب العربي، وصديقه المجنّد الكردي، اثنين من أعمام تيمور، وذهبوا الى منزل العائلة في مدينة «السماوة»، ثم عادوا به بعد منتصف الليل

الى بلدة «كلار»، في شهر أيلول من العام ١٩٩٠، أي بعد وقت قصير على قيام العراق بغزو الكويت. وكانت الشرطة آنذاك، ما تزال متمركزة في جميع المدن والبلدات، وتقيم حواجز للتفتيش والتثبت من الهويات.

قال تيمور، «كنت سعيداً جداً برؤية أعمامي مجدداً. لكننا كنا خائفين جداً من المخبرين، الى درجة منعتني من ارتياد المدرسة». ففي تلك الأشهر الأخيرة من عمر النظام البعثي، كانت مراكز الشرطة العراقية في كل مكان، تفرض رقابة مشددة على جميع السكان. وعندما علمت العائلة بأن مخبرات صدام تبحث عن تيمور، أرسلته الى الجبال القريبة للاختباء والعمل كراع، وقالت إنه ذهب الى بغداد للعمل في أحد مطاعمها. ولم يعد تيمور الى منزل عمه، إلا في شهر شباط التالي، بعد تحرير الكويت. وعلى الرغم من أن تيمور وعمه وثلاثة رجال آخرين، باتوا مسلحين جيداً، إلا أن عمه يقول «ما زلنا خائفين على حياتنا»؛ بسبب قرب خطوط الجبهة مع الجيش العراقي (ووجود عملاء صدام في كل مكان). كذلك كان الاتصال بالعائلة العربية التي آوته في مدينة «الساوة» الخاضعة حتى الآن لسيطرة القوات الحكومية، لا يزال أمراً محفوفاً بالمخاطر، في حين أن ارتياد المدرسة، وهو أكثر ما يرغب به تيمور بشدة، لا يزال مصدر خطر على حياته أيضاً. وفجأة نظر تيمور الى صور سوداء وبيضاء لوالده ولأحد أعمامه الذين قضاوا اغتيالاً، وقال «أنا حزين جداً. لكنني لا أسأل نفسي أبداً، لماذا كنت أنا المحظوظ الذي ظلّ على قيد الحياة؟ أنا أتألم ويجب أن أزور الطبيب». ثم رفع قميصه بطريقة آلية لإظهار الندوب التي خلفتها الرصاصات في جسده.

عند انتهاء المقابلة مع تيمور، كنت مضطرباً جداً، وشعرت بالغضب من لامبالاة القيادة الكردية بمصيره. فقد اقتصر اهتمامها به على ما يبدو، باستخدام المقابلات التلفزة التي تجرى معه، لأغراض دعائية. ويبدو أن استيائي كان معدياً، إذ قال مترجمي من دون تفكير «لو كان الأمر بيدي، خملت تيمور على ظهري، وذهبت به بعيداً». أما أنا، فقد طاردت البرزاني، والطالباني، وكلّ مسؤول كردي صادفته، وألححت عليهم لإبعاد تيمور الذي يعتبر الشخص الوحيد الذي نجا من حملة «الأنفال»، عن برائن صدام حسين، ونرسله الى الخارج للمعالجة والدراسة. في الواقع، لم يكن من حقّي تدخل، كصحافي وكأجنبي أيضاً، في شؤون الأكراد. لكنني اعتقدت آنذاك

بسذاجة، أن بالإمكان محاكمة صدام حسين ونظامه بتهمة ارتكاب إبادة جماعية، وبالتالي فإن ضمان سلامة تيمور، يصبح أمراً بالغ الأهمية. أعتقد أنني بدوت آنذاك، متغطرساً بعض الشيء. فبعد أن استمع الطالباني إليّ، أخذني من يدي وقال لي بهدوء «هناك مئات الآلاف من الأشخاص مثل تيمور، في كردستان». في الظاهر، بدا كلام الطالباني خاطئاً. فاذا مضينا في هذا المنطق حتى النهاية ستصبح زوايا التاريخ الحادة التي يطلق عليها اسم «الوقائع»، مدوّرة ومدبّبة، الأمر الذي من شأنه طمس المسؤوليات ومنع تحديدها. وهذا الأمر ينطبق على صدام حسين (وعلى البرزاني والطالباني أيضاً)، وعلى سائر الرجال الذين خاضوا خلال العقدين الماضيين، صراعات خاطئة، وغير مدروسة، ودموية، للسيطرة على السلطة. وعلى أية حال، فإن محاكمة صدام حسين ونظامه على الجرائم التي ارتكبوها، لم تفقد أهميتها، في نظر الأكراد، وما زالت شهادة تيمور حاسمة في هذا الإطار. لكن الطالباني أراد عبر الملاحظة التي أدلى بها، أن يفهمني بطريقته الخاصة، أن جميع أكراد العراق عانوا من جرائم صدام حسين، وأنهم لا يحتاجون إلى إرشادات أي أجنبي، وإن كانت نواياه حسنة، لفهم ما هو بديهي بالنسبة إليهم.

في ما بعد، فكّرت طويلاً في هذا الدرس. فبعد سنتين، قمت برحلة أخرى إلى كردستان العراق في فصل الصيف، وتوقفت أثناء عودتي إلى تركيا، في بلدة «برزان» للتفرّج على خرائبها. فمنذ أيام الحكم العثماني، ثم البريطاني، فالحكم الملكي العراقي ومن بعده سائر الأنظمة الجمهورية، تعرّضت برزان للتدمير مراراً وتكراراً، وتعرّضت للعقوبات الجماعية رداً على تمردتها المستمر على السلطة المركزية. لكن عندما فرغ صدام من معاقبة الأكراد، لم تعد «برزان» سوى قرية مدمّرة مثل آلاف القرى المدمّرة الأخرى. غير أنّ مساعدات خيرية ألمانية، سمحت بالمباشرة في إعادة بناء مئة منزل في هذه القرية، كنقطة انطلاق لإعادة إحياء الريف الكردي الذي يجسّد المجتمع الكردي وثقافته.

أثناء تجوالي بين خرائب القرية بصحبة صديقين أميركيين يقومان بأول زيارة لهما إلى كردستان، التقيت عبد السلام البرزاني الذي كان يتفياً ظل شجرة هرباً من حرارة تجاوزت الـ ٤٦ درجة مئوية. وقبل عودته إلى «برزان» في العام

١٩٩١ بعد أن أمضى سنوات طويلة منفياً في إيران، كان عبد السلام (الذي يحمل اسم جدّه الشهير الذي شنقه العثمانيون عشية الحرب العالمية الأولى بسبب تأمره مع الروس ضدهم)، يعمل مدرّساً للغتين العربية والإنكليزية. وتولّى إرشادنا الى حيث كانت تقوم كنيسة برزان، وكنيسها اليهودي، وجامعها، جنباً الى جنب قبل أن يتمّ تدميرها بالمتفجرات. فهذا الرجل الذي ولد في هذه البلدة في العام ١٩٣٩، يتذكّر جيداً أنها كانت تضمّ مسيحيين ويهوداً رحلوا منذ وقت طويل، وأشار عبد السلام الى أنّه خلافاً لما كان سائداً في مختلف أنحاء العالم، فقد كان يحقّ لليهود في كردستان تقليدياً، امتلاك الأرض والعمل فيها، قائلاً «أستطيع أن أتذكّر كيف كان إسحق يجرّ ثيرانه لحرثة أرضه».

أضاف عبد السلام قائلاً «كنا تواقين للعودة كلنا»، مشيراً الى أنّ أبناءه السبعة («كلهم من المتعلّمين»)، موزعون في أرجاء المعمورة، بدءاً بطهران، ووصولاً الى مدينة أورلاندو في ولاية فلوريدا الأميركية. فسألته قائلاً، «لكنك عدت الى كردستان العراق، أليس كذلك؟»، فردّ عليّ بالقول «لكننا ما زلنا غير مطمئنين. فما زلنا خائفين من الوحش». كان هذا هو أسلوبه في وصف صدام حسين والوضع غير المستقرّ الذي تعيشه كردستان بسبب امتناع بوش عن إنهاء الحرب مع العراق بطريقة ملائمة. وفي الواقع، اعترف عبد السلام بأنّه لم يعرف معنى الاستقرار وطعمه طوال حياته.

في مطلع الثلاثينات، اكتسبت «برزان» شهرتها وعرفت أولى ثوراتها، بفضل ملاً مصطفى البرزاني وشقيقه المبجل، بل الغريب الأطوار الشيخ أحمد^(٥٨). فقد عارضاً خطة بريطانية لتوطين قبائل مسيحية كانت تقطن جبال «هكّاري» الواقعة عند الجانب الآخر من الحدود مع تركيا، في «برزان» وجوارها. ففي الحرب العالمية الأولى، قاتل مسيحيو جبال «هكّاري»، الى جانب القوات الروسية، وحاربوا الأتراك الذين سارعوا الى طردهم من مناطقهم، فلجأوا الى المنطقة المجاورة لبحيرة «أوروميه» في إيران. وعمد البريطانيون إلى تجنيد هؤلاء المحاربين الجبلين الذين أطلق عليهم اسم «المجنّدين الآشوريين» في سياق السياسة البريطانية الاستعمارية القائمة على استخدام أبناء الأقليات لفرض الأمن والنظام. وشارك هؤلاء المجنّدون في مختلف الحملات العسكرية التي شنّها الجيش العراقي الناشئ حديثاً، والخاضع

للقيادة البريطانية، ومن ضمنها حملة استهدفت المتمردين الأكراد. كان لتخلي بريطانيا عن هؤلاء المجندين، بسبب تغير أولويات مصالحها الأبراطورية، نتائج وخيمة عليهم. فما أن ضمنت لندن موافقة «عصبة الأمم» النهائية على ضم منطقة كركوك الغنية بالنفط إلى العراق في العام ١٩٢٦، على الرغم من الاعتراضات التركية والكردية، حتى سعت إلى إخماد حدة الحركة القومية العربية، عبر تحويل انتدابها على العراق إلى اعتراف شكليّ به كدولة ذات سيادة في العام ١٩٣٢. لكن نقل السلطات إلى العراقيين، أدى إلى انتهاء الحماية البريطانية للمجنّدين الذين لم يكن يحبّهم عرب العراق ولا أكراده. كذلك كان الأكراد مستائين مما شعروا أنه نهاية لأحلامهم وطموحاتهم في إقامة حكم ذاتي أو دولة مستقلة. فقد أدت عملية نقل السلطات، ومشروع توطين المجنّدين في مناطق الأكراد، إلى إشعال أول ثورة يقودها الشقيقان البرزانيان.

في ذلك العهد الذي كان يتميّز بوجود مقدار كبير من التسامح مما هو متوافر اليوم، اكتفت السلطات بنفي الشقيقين وأتباعهما إلى جنوب العراق، ثم سمحت لهما بالاستقرار في مدينة السليمانية، وأبقتهما بالطبع تحت المراقبة. وإذا كان الشيخ أحمد هو الزعيم الروحي والزمني للبرزانيين، إلا أن ملا مصطفى هو الذي فرّ من السليمانية ورفع راية التمرد لأول مرة في العام ١٩٤٣، ثم في العام ١٩٤٥. ولم يكن البريطانيون المنهمكون بالحرب العالمية الثانية، سعداء بهذا التمرد، فجردوا حملة تأديبية ضد الأكراد. ففرّ عبد السلام الذي كان آنذاك فتى، مع أعمامه عبر الجبال إلى إيران، حيث أصبح البرزانيون الدعامة العسكرية الأساسية لـ «جمهورية مهاباد» القصيرة العمر والمدعومة من الاتحاد السوفياتي، والتي منحت ملا مصطفى، رتبة جنرال. فبعد سنة على قيامها في المنطقة العازلة ما بين القوات السوفياتية والبريطانية التي كانت تحتلّ إيران آنذاك، انهارت هذه التجربة القومية الكردية. فقد تمكنت بريطانيا والولايات المتحدة من مواجهة ستالين، وساعدتا شاه إيران الشاب محمد رضا بهلوي، على إعادة فرض السيادة الإيرانية على كردستان إيران، وعلى مقاطعة أذربيجان الاستراتيجية والممتدة على طول الحدود مع الاتحاد السوفياتي.

في العام ١٩٤٧، نقد الجنرال البرزاني انسحابه الأسطوري إلى الاتحاد السوفياتي، بدلاً من العودة إلى العراق لمحاكمته بتهمة التمرد، أو قبول النفي

الداخلي في إيران. وفي حين انضمّ والد عبد السلام إلى ملا مصطفى، عاد الفتى مع الشيخ أحمد ومعظم البرزانيين وعائلاتهم إلى العراق، وسلّموا أنفسهم إلى السلطات. في البداية اعتقل البرزانيون في كردستان، ثم نقلوا إلى مدينة «كربلاء» المقدّسة بالنسبة إلى المسلمين الشيعة في جنوب العراق، ومنها إلى مدينة البصرة، وبعدها إلى بغداد. وفي العام ١٩٥٨، أفرجت السلطات الثورية التي أطاحت النظام الملكي، عن الشيخ أحمد الذي أسهم في إعادة الجنرال البرزاني ومقاتليه، من منفيهم في الاتحاد السوفياتي. فعاد عبد السلام إلى «برزان»، لكن والده انضم إلى ثورة البرزاني في العام ١٩٦١، وفرّ في العام ١٩٧٥ إلى إيران، ثم عاد إلى العراق، حيث نفي إلى الجنوب.

لا يتجاوز مجموع السنوات التي أمضاها عبد السلام في «برزان» الأربع عشرة سنة. وعلى الرغم مما يشعر به من مرارة بسبب تدخل القوى الخارجية في شؤون الأكراد، إلا أنه يحمل القيادة الكردية مسؤولية الأخطاء التي ارتكبتها، وما آل إليه مصير شعبه. فقد حزن كثيراً على الثمانية آلاف برزاني الذين اختفوا في العام ١٩٨٣، وبعد أن استعرض طبيعة الخيارات المتاحة أمام القيادات الكردية ليتمكن من نقدها على نحو أفضل، رفض الفكرة القائلة بأن التحالفات التي أقامها الأكراد مع القوى الخارجية (وفي هذه الحالة المحددة مع إيران)، هي سبب مآسيهم. وقال «لا نستطيع أن نلوم أحداً سوى أنفسنا. فماذا كنا نظن أن صدام حسين سيفعل رداً على تعاوننا مع أعدائه، واهتمامنا بمصالحنا الخاصة فقط، في حين كان يعيش أبناء شعبي تحت سلطته؟ بالطبع، لم يكن صدام قادراً على إيذائي لأنني كنت في إيران. لكنه كان قادراً على إيذاء أولئك الواقعين تحت رحمته، ومن سوء حظهم أنهم يحملون اسم عائلة البرزاني».

تعتبر فاطمة محمد صالح أنها واحدة من البرزانيين القلائل المحظوظين، لأنها حصلت على منزل بسيط بني بفضل المساعدات الخيرية الألمانية^(٥٩). فقد كانت فاطمة طفلة عندما نفي أهلها إلى «مهاباد»، قبل أن يعودوا إلى العراق. وعندما حلّت بالأكراد هزيمة العام ١٩٧٥، رفضت في آخر لحظة، الفرار إلى إيران، وقالت «لم يكن لدينا... بغال، والمسافة إلى الحدود الإيرانية طويلة ويصعب قطعها سيراً على الأقدام». فقامت السلطات العراقية بترحيلها مع سائر أفراد عائلتها إلى جنوب البلاد، «حيث تمّ توزيع الأكراد، بمعدّل عائلة

واحدة في كل قرية، كي لا نتمكّن من الاتصال ببعضنا»، على حد تعبيرها. وبعد خمس سنوات، سمح لها ولعائلتها بالعودة إلى كردستان، وتمّ ارسالهم إلى بلدة قوشته.

عندما اعتقل صدام حسين البرزانيين من دون أيّ إنذار مسبق، في صباح ذلك اليوم من شهر تموز من العام ١٩٨٣، نجح زوجها من الاعتقال لأنه كان عند الطبيب، وتمكّن من الاختباء بعد بدء الحملة. لكنّ ابنها البالغ أحد عشر عاماً من العمر، اختفى منذ ذلك اليوم، ولا يزال مصيره مجهولاً. قالت فاطمة، «أبلغونا أنّ على الرجال حضور اجتماع، وأنهم سيعودون بعد ثلاثة ايام. لكنّ هذه الخدعة لم تنطّل على أحد. وحاولت النساء الدفاع عن رجالهن، فأطلقت عليهنّ النار عقاباً، وأرسلوا الشرطة لضربنا، وقطعوا عنا المياه والكهرباء. وظلّوا يداهمون القرية على مدى شهرين متتاليين ليتأكدوا من عدم نجاة أي رجل، ويقولون لنا «يجب ان تموتوا هنا».

وصل مجموع القتلى والمفقودين من أفراد عائلة فاطمة وأقاربها، الى حدود «٣٠٠ شخص». لكن بقي لديها اثنان وثلاث بنات، على قيد الحياة. وما أن اصبحت الظروف مؤاتية، عادت فاطمة في العام ١٩٩١، إلى «برزان»، وأقامت على مدى سنتين متتاليتين في خيمة نصبتها في العراء، على الرغم من قساوة الشتاء. وأشارت الى أنّها وجدت عند عودتها، «جميع الكروم والبساتين مدمّرة، ولم يكن لدينا ثيران لنحرث الأرض ونزرعها». ولهذا لسبب، تمزّقت يداها أثناء اقتلاع الأشواك وتنظيف الأرض لزراعة أشجار التفاح، والتين، والرمان، والفسق، والخضار من جديد. وختمت قائلة «في الماضي، عانى البرزانيون أكثر من سائر الأكراد. لكنّ الجميع يعاني بشدّة في هذه الأيام».

الفصل الثامن

الزلازال الاجتماعي التركي

«ربما تتمكن أنقرة من تخفيف البحر،
لكنها لن تنجح في اصطياد الأسماك» .
ياشار كمال

ما من دولة تمحشر نفسها في الزاوية كلياً، على غرار ما فعلت تركيا منذ أواسط العقد ما قبل الأخير من القرن العشرين، إلا إذا كانت متمسكة بعناد ودوغمائية وتمحجراً بالمبادئ التي قامت عليها. وتتجسّد سخرية القدر في أن الأكراد الذين كانوا قبل سبعة عقود، من ضمن أولى ضحايا الجمهورية التركية، باتوا اليوم في طليعة العاملين على إطاحة النظام المتصدّع الذي أرسى دعائمه مصطفى كمال أتاتورك، وفي المقابل، أسفر فشل الدولة التركية في التجاوب مع أبسط تطلعات الأكراد ومطالبهم على الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية في تبيد ما يعتبره أتراك كثيرون، على أنه أفضل فرصة تحظى بها بلادهم منذ قرون عدة، فقد تبخّرت أحلام إقامة ديمقراطية علمانية ولا مركزية، وزيادة ثروة تركيا ونفوذها في إحدى أخطر المناطق في العالم، مع فشل الحكومات التركية المتعاقبة في وضع حدّ للحرب الأهلية التي اندلعت في كردستان تركيا في العام ١٩٨٤، والتي أصبحت كلفتها باهظة جداً مع مرور الزمن.

على الصعيد النظري، لم تكن ظروف تركيا يوماً، أفضل مما هي عليه اليوم. فمع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، لم تعد تركيا، للمرة الأولى منذ مئتي سنة، تواجه جاراً روسياً أقوى منها. لكن عائدات هذا

الوضع الجديد، والتي بشرت بها أنقرة ومؤيدوها في الخارج، لم تتحقق أبداً، في حين تبين أن أحلام تحقيق الثروة والمجد في الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى والخارجة حديثاً من قبضة موسكو، ليست سوى أوهام. فالجمهورية التركية المتمسكة بمظاهر الديمقراطية العلمانية، وبدورها الرئيسي في حلف شمال الأطلسي، وبعصويتها في مؤسسات أوروبية عدة، واظبت على تأكيد ميولها الغربية، كدليل على التزامها وإخلاصها لمفهوم أتاتورك للحدائث والمعروف باسم «الكمالية» (نسبة الى مصطفى كمال أتاتورك). لكن مع مرور الزمن، لم تعد «الكمالية» مفهوماً حدثياً بقدر ما أصبحت انعكاساً للأيديولوجيات الأجنبية القديمة التي ظهرت مع الثورتين الفرنسية والروسية، أو مع استيلاء موسوليني على السلطة في إيطاليا، والتي تأثر بها أتاتورك كثيراً خلال السنوات التي تلت إعلان الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣.

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٥، عدم رضى الناخبين عن سياسة التمسك الشعائري بمؤسسات باتت مجوفة. فعلى الرغم من جميع عيوب الديمقراطية التركية، إلا أنها حرصت خلال الفترة الفاصلة ما بين انقلاب عسكري وآخر، على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، الأمر الذي يشكّل فارقاً جوهرياً بالمقارنة مع إيران والعراق وسورية، والتي تضمّ كل منها جالية كردية كبيرة. ففي الانتخابات التشريعية التي شهدتها تركيا في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٥، تبددت أصوات ٤٦ في المئة من الناخبين. إذ امتنع قسم كبير منهم عن التصويت (على الرغم من أن القانون يفرض على الناخبين المشاركة في الانتخابات)، وأدلى آخرون بأوراق بيضاء أو ملغاة، في حين صوت آخرون للمرشحين الإسلاميين أو لمرشحي أحزاب صغيرة لم تتمثل في البرلمان لأنها عجزت عن الحصول على عشرة في المئة من الأصوات على المستوى الوطني، وهو الشرط الضروري لدخول مجلس النواب. وقد علقت صحيفة «حرييت» التركية الواسعة الانتشار على هذه النتائج بأسى قائلة إن الشعب التركي يظهر لأول مرة معارضته لأيديولوجية أتاتورك وللمؤسسات الجمهورية. وكانت خيبة الأمل من نتائج هذه الانتخابات، كبيرة الى درجة دفعت أحد الصحفيين المؤيدين للنظام الى القول إن «من يحكم تركيا، ليس الحكومة المنتخبة، بل الدولة التي تسيطر عليها قوى خفية تلقي في سبيل إنقاذ نفسها و«النظام الأيديولوجي الرسمي»، ببعض فتات السلطة الى الحكومة

الموجودة شكلاً وليس فعلاً»^(١).

في مطلع شهر تشرين الثاني من العام ١٩٩٦، وقع حادث سير قد يبدو في الظاهر عادياً، على إحدى الطرق السريعة النائية وعلى بعد ١٦٠ كيلومتراً جنوبي غربي مدينة إسطنبول. وقد شكّل هذا الحادث دليلاً على ما قاله الصحفي، وعلى انتشار الفساد في المؤسسة التركية الحاكمة، الى درجة لا يستطيع إنكارها أكثر الأتراك وطنية. فقد قتلت في هذا الحادث، ملكة جمال تركيا السابقة، وصديقها وحاميتها الذي ينتمي الى عالم الجريمة المنظمة (والمطلوب أيضاً للإنتربول، لهروبه من السجن السويسري الذي كان معتقلاً فيه بعد إدانته بتهرب المخدرات)، وأحد كبار المسؤولين الأمنيين المنخرطين في عملية مكافحة حرب العصابات السيئة الصيت، في كردستان تركيا. ولم ينج من هذا الحادث، إلا النائب والإقطاعي الكردي سادات بوجاك الذي أنشأ جيشه الخاص من «الجحاش» للقتال الى جانب القوات الحكومية، والذي عمدت حكومة أنقرة الى مخالفة القانون وتمويله مباشرة بمعدل مليون دولار شهرياً. وزعم طبيب بوجاك أنه يعاني من فقدان الذاكرة على المدى القصير، الأمر الذي بدا ملائماً جداً له، ويمنعه من تذكر أي شيء له علاقة بالحادث. لكن وزير الداخلية محمد آغار، وهو صديق غريب لهؤلاء الأشخاص الأربعة، أرغم على الاستقالة من منصبه بعد بضعة أيام فقط من وقوع هذا الحادث. وظلّت وسائل الإعلام التركية تكشف الفضيحة تلو الأخرى، على امتداد الأشهر التالية. فتمّ كشف النقاب عن التسهيلات التي تمتّع بها المجرم عبد الله تشاتلي، والتي شملت تزويده بالأسلحة، وكواتم الصوت، وجواز سفر دبلوماسي، ورخصة رسمية لحمل السلاح، وعدد من الهويات الرسمية بأسماء مستعارة. وجرى التركيز كذلك، على التهمة الموجهة الى تشاتلي بأنه عمل على مدى عقد كامل من الزمن، كقاتل محترف لمصلحة السلطة، على الرغم من دوره في تمكين محمد علي أغجا، الرجل الذي حاول لاحقاً اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني، من الفرار من السجن في العام ١٩٧٨. وتبيّن أن الجامع المشترك ما بين مختلف الفضايح، يتمثل في نجاح الجريمة المنظمة في اختراق الجيش، وقوى الأمن، والحكومة، والبرلمان. وقد قامت كل من هذه المؤسسات، بالتغاضي الى هذا الحد أو ذاك، عن عمليات تهريب المخدرات، والاعتقالات والتصفيات الإجرامية، والفساد على نطاق واسع، لمصلحة تلك

الأقلية التي تؤلف دولة ضمن الدولة، وتمثل دعاة مواصلة الحرب ورفض أي حلّ سياسي للمشكلة الكردية، والذين يغطّون جشعهم، بالتشديد على وطنيتهم وتمسّكهم بالكمالية. وقد شكّلت النتائج التي حقّقها حزب «الرفاه» الإسلامي في تلك الانتخابات التشريعية، مصدر استياء كبير للكماليين المتشدّدين، إذ أصبح أكبر حزب سياسي في تركيا بحصوله على ٢١ في المئة من أصوات الناخبين، أي ثلاثة أضعاف ما حصل عليه في انتخابات العام ١٩٨٧، علماً بأنه نجح في الانتخابات البلدية في العام ١٩٩٤، في السيطرة على بلديات المدن الكبرى مثل: أنقرة، واسطنبول، وإزمير.

اقترع أفراد عديدون هجرتهم الحرب الدائرة في شرق وجنوب شرق تركيا، لمصلحة حزب الرفاه، لمعاينة الأحزاب العلمانية التي يحملونها مسؤولية محتتهم من جهة، ولأنهم تأثروا بعوده بشأن إنهاء الحرب والسماح باستخدام اللغة الكردية في البثّ الإذاعي والتلفزيوني، وفي المدارس، من جهة ثانية. وخشيت السلطات التركية من تعاظم قوة حزب الرفاه الى درجة السماح لحزب الشعب الديمقراطي أو «هاديبي»، وهو آخر حزب كردي شرعي، قبل شهر واحد من موعد الانتخابات، بخوضها على أمل أن ينجح في الحدّ من قدرة الاسلاميين على استقطاب أصوات الأكراد. وعلى الرغم من ضراوة الحرب المستمرة منذ أكثر من عقد كامل، إلا أن الحملة الانتخابية في كردستان تركيا، تميّزت بحيويتها ونشاطها. فللمرة الأولى تخلّت النساء الكرديات عن دور المتفرّج، وانخرطن بنشاط في الحملة الانتخابية، وشاركن بكثافة في المهرجانات السياسية التي شهدتها مدينة دياربكر وسائر المدن الكردية، للتشديد على ضرورة وقف الحرب^(٢).

لم تقتصر المستجدات على دخول المرأة الكردية حلبة السياسة. فللمرة الأولى في تاريخهم، وجد رجال الأعمال الأتراك المصمّين على التخلص من قيود البيروقراطية الكمالية، وعلى إقامة نظام أكثر مرونة في تركيا، الشجاعة اللازمة للدعوة الى وضع حدّ للحرب المستمرة ضدّ الأكراد. فقد أظهرت دراسة أجريت في العام ١٩٩٥ لحساب أهمّ جمعية لأرباب العمل الأتراك، أن الأكراد، وخلافاً لما تؤكّده الدونة وحزب العمال الكردستاني، لا يريدون الاستقلال عن تركيا، وإنما الحصول على حقوقهم السياسية وتحقيق المساواة مع الأتراك، وتنمية المحافظات الكردية الموعودة منذ زمن بعيد بالاستثمارات

والتطور. وإذا كانت أسباب تشجّع أرباب العمل على طرح موقفهم بصراحة (أو بالأحرى أسباب عدم تجرؤهم طوال السنوات الماضية على طرح هذا الموقف)، لا تزال غير واضحة، إلا أن سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، أسهم في فتح النقاش السياسي حول المسألة الكردية.

بدا أن النجاحات التي حققتها تركيا خلال السنوات الأخيرة، في الميدان المصرفي، وعلى الصعيد الصناعي، بدءاً من صناعة المنسوجات ووصولاً إلى صناعة البرادات والسيارات وغيرها من السلع، مهددة بالانهيار بسبب عجز الدولة عن استنباط الحلول اللازمة لإنهاء هذه الحرب الطويلة. لكن موقف رجال الأعمال لم يكن متماسكاً، فما أن أعلنت نتائج الانتخابات التشريعية، حتى وحدوا جهودهم مع المؤسسة العسكرية، خوفاً من احتمال وصول حزب الرفاه إلى السلطة. ومارس الجانبان ضغوطاً مكثفة على حزبي «الوطن الأم»، بزعامة مسعود يلماظ، و«الطريق القويم» بزعامة تانصو تشيلر (المتنافسين عادة، ولكن المتفقان على معارضة حزب الرفاه)، لتشكيل حكومة ائتلافية. وبعد شهرين من التردد والمشاحنات، ولد ائتلاف حكومي ضعيف، لم يتوقع له أتراك كثيرون أن يعمر طويلاً أو أن يتسمّر لخمس سنوات هي مدة ولاية البرلمان الجديد، في ظلّ الاتفاق على تداول رئاسة الحكومة ما بين زعيمَي الحزبين المؤتلفين، ولا أن ينجح في ابتكار حلول خلاقة للمشكلة الكردية أو لسائر التحديات التي تواجه تركيا.

لهذا السبب، أظهر العديد من الأتراك والأكراد شكوكاً عميقة في جدية ما أعلنته الحكومة الائتلافية الجديدة، عن عزمها على إحداث تغيير جذري في سياستها الكردية. وبعد وقت قصير على تولّي يلماظ رئاسة الائتلاف الحكومي، أعلن لمناسبة حلول عيد «النوروز» لأي رأس السنة الكردية الذي ترّكّه (نسبة إلى تترك)، الكماليّون خلال السنوات الأخيرة لأهداف خاصة بهم، في شهر آذار من العام ١٩٩٦، عزمه على تبني «مقاربة جديدة» لم يحدد طبيعتها، وتتضمّن رفع حال الطوارئ المفروضة على كردستان منذ تسع سنوات. وخاطب «الجمعية الوطنية الكبرى»، أي البرلمان التركي، قائلاً «لقد استخلصنا بأنه لا يمكن إيجاد حلّ لهذه المشكلة، إلا بوسائل سلمية، وغير عسكرية». ولم يكن يلماظ أول رئيس حكومة تركي يطلق مثل هذه الوعود لدى تولّي منصبه. فالتعهد الذي قدّمه لجهة إنهاء الحظر المفروض على

استخدام اللغة الكردية، ورفع حال الطوائف المفروضة على كردستان تركيا، لا يعني بأن حكومته عازمة على التفاوض مع الأكراد لتسوية الصراع المندلع معهم. على أي حال، انهار هذا الائتلاف الحكومي في شهر حزيران التالي، عندما نجح زعيم حزب الرفاه، نجم الدين أرباكان في الانتقام ممن أبعده عن السلطة. فقد اتهم حزب أرباكان، تشيللر، وهي أول امرأة تتولى رئاسة الحكومة في تركيا، بأنها تقاضت قبل انتخابات العام ١٩٩٥، رشاوى بقيمة ٦,٥ ملايين دولار، الأمر الذي عجل في سقوط الائتلاف الحكومي. لكن هذا التطور، لم يمنع تشيللر وأرباكان، في ظلّ تدهور الأخلاق السياسية في تركيا، من الاتفاق بعد وقت قصير، على تشكيل ائتلاف حكومي جديد بين حزبيهما، تولّى بموجبه سياسي إسلامي رئاسة حكومة الدولة العلمانية لأول مرة منذ أن أعلن أتاتورك قيام الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣. فقد تخلّت تشيللر فجأة عن الدور الذي اضطلعت به طويلاً، كسدّ منيع في مواجهة صعود الإسلام السياسي في تركيا، والذي طالما روّجت له بنشاط في واشنطن وسائر العواصم الغربية. وفي المقابل، فإن ضرورة تهدئة مخاوف المؤسسة العسكرية وشكوكها المعلنة حياله، دفعت أرباكان منذ البداية، الى تخفيف حدة مواقفه المعروفة حيال الأكراد، ودولة أتاتورك العلمانية، وغيرها من القضايا السياسية الرئيسية.

هذا الخذر بدا مفهوماً. فإذا كان للرموز شأن مهم في العمل السياسي، إلا أنها تؤدي غالباً الى إجهاض تجارب صحيّة ومفيدة. فميل تركيا المستمر الى التمسك بـ «اليعقوبية»^(*)، وبفكرة الدولة العلمانية المركزية القادرة على توحيد مجموعة شعوب مختلفة، وعلى صهرها في إطار أمة واحدة، ولو على حساب ثقافة، ولغة، ودين، وخصائص كل منها، إنما يعود الى إعجاب أتاتورك الشديد بالثورة الفرنسية، وتقديسه لمبادئها. فقد بدت اليعقوبية بالنسبة الى أتاتورك، الصيغة الضرورية لتمكين تركيا، غداة الحرب العالمية الأولى وتوقيع «معاهدة سيفر» التي نصّت على تقسيم ما تبقى من الأناضول بضغط من اليونانيين والإيطاليين، والأرمن، وحتى الأكراد، من إدارة ظهرها لماضيها

(*) نسبة الى التيار المتشدد ضمن الثورة الفرنسية الذي عرف باسم «نادي اليعاقبة»، والذي كان

روبيير (Robespierre) أحد أبرز رموزه، (المترجم).

الامبراطوري العثماني الذي كان يعتبر آنذاك مشيناً. ف «معاهدة سيفر»، ومن قبلها تدخل الإرساليات المسيحية خلال القرن التاسع عشر في شؤون الدولة العثمانية، أثاراً مخاوف شديدة في صفوف الأتراك، الى درجة أن العديد منهم يدينون اليوم الحماية الأميركية لأكراد العراق في مواجهة صدام حسين، ويعتبرونها نسخة جديدة من المخطط القديم الهادف الى تقسيم تركيا.

على امتداد السنوات التالية، أصيب النظام التركي بتصلب واضح في شرايينه، فباتت صور أتاتورك وتمثيله المزروعة في مختلف أنحاء تركيا، رمزاً لتردده في إحداث التعديلات والاصلاحات الضرورية لمبادئه السياسية، لضمان بقاء الدولة الأتاتورية. فتركيا الغارقة في مأزق سياسي مديد، وغير الراغبة في خصخصة الشركات الحكومية الخاسرة، أو في إدخال اللامركزية الى نظامها السياسي وأجهزتها الإدارية، على الرغم من الفساد وانعدام الكفاءة اللذين ينخرانهما، لجأت الى العنف في مواجهة الأكراد. وبعد حوالي نصف قرن من الخضوع، شهدت كردستان تركيا في العام ١٩٨٤، سلسلة عمليات مسلحة صغيرة شنها أعضاء حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان انطلاقاً من قواعدهم في سوريا، قبل أن ينتقلوا الى العراق. وسرعان ما توسع نطاق هذه العمليات وحجمها، من عمليات محدودة عند الحدود مع تركيا، لتشمل المقاطعات الكردية الشرقية والشرقية-الجنوبية. وانغمس أعضاء حزب العمال المعروفين بشدة انضباطهم، في أعمال العنف، ولم يتورعوا عن إرهاب وقتل كبار ملاك الأراضي، وأساتذة المدارس وغيرهم من ركائز النظام في كردستان تركيا، فضلاً عن الأكراد العاديين وأعداد كبيرة من أفراد عائلات «الجحاش»، بما في ذلك النساء والأطفال. وعلى غرار سائر الاطراف المتورطة في حرب وتفتقر الى الأموال اللازمة لخوضها، انخرط حزب العمال في عمليات تهريب الهيروين على نطاق واسع الى أوروبا الغربية لتمويل حربه^(٣).

اعتباراً من العام ١٩٨٧، أعلنت حال الطوارئ في البداية في عشر مقاطعات، ثم في ثلاث عشرة مقاطعة شرقية وجنوبية شرقية، علماً بأن هذه المناطق أخضعت للأحكام العرفية خلال الفترة ما بين العامين ١٩٢٥ و ١٩٥٠، ومن العام ١٩٦٠ الى ١٩٦٣، ثم من العام ١٩٧٠ الى ١٩٧٤. وفي العام ١٩٩٠، عين حاكم عام لكردستان تركيا مقره في مدينة ديار بكر، ومنح صلاحية حظر المنشورات ومصادرة المطابع التي تتولى طباعتها لا في كردستان

فحسب، بل في سائر أنحاء تركيا، وحقّ نقل الموظفين الحكوميين، وتهجير سكان القرى الكردية كيفما يشاء. وما خلا استثناءات نادرة، لم تنشر الصحف التركية الرئيسية والشوئية بالطبع، سوى رواية الحاكم العام للأحداث، ولم تكن بحاجة الى ممارسة ضغوط كبيرة عليها، لفرض رقابة ذاتية على أخبار كردستان تركيا، سيّما وأنها تخشى احتمال مصادرة مطابعها (وما خلا استثناءات نادرة أيضاً، لم تكن تغطية الصحافة الغربية أفضل من الصحافة التركية). وعلى الرغم من إدخال بعض الاصلاحات في العام ١٩٩٢، بضغط من الدول الغربية، على النظام القضائي التركي القاسي لتجميله، إلا أن هذه الاجراءات لم تصبح سارية المفعول في المناطق الخاضعة لحال الطوارئ. فقد أشارت تقارير المدافعين عن حقوق الإنسان في كردستان تركيا، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش»، والتقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العالم، الى أن الشرطة التركية والمليشيات المدعومة من الدولة، تقوم بتعذيب الأكراد وقتلهم في هذه المناطق، من دون أي رادع أو حسيب. وتمّ تقديم آلاف المشتبه فيهم الى «محاكم أمن الدولة» المشهورة بقساوة أحكامها، والتي تعتبر الوريث الشرعي لـ«محاكم الاستقلال» التي أنشأها أتاتورك في العام ١٩٢٥، لمعاقبة الأكراد غداة نجاحه في إخماد ثورة الشيخ سعيد.

منذ مطلع التسعينات، تضاعف عدد ضحايا الحرب الدائرة في كردستان تركيا، من سنة الى أخرى، وبلغ مجموع عدد هذه الضحايا حتى أواسط العام ١٩٩٦، حوالي عشرين ألف شخص، معظمهم من المدنيين. ومع حلول العام ١٩٩٤، أرغمت حوالي أربعة آلاف مدرسة على إقفال أبوابها بسبب قيام عناصر حزب العمال باستهداف الأساتذة الذين يحملونهم مسؤولية نشر الثقافة التركية البغيضة بين الأكراد، أو بسبب عدم تمكّن الحكومة من العثور على عدد كاف من الأساتذة المستعدين للمخاطرة بحياتهم للتدريس في كردستان. ومع نهاية ذلك العام، أدّى القتال والشعور بعدم الأمان الذي تسببت فيه ممارسات القوات الحكومية، الى إفراغ أكثر من ٢٦٠٠ قرية ودسكرة من سكانها، الأمر الذي أسفر بدوره عن تدفق أكثر من مليوني فلاح كردي على المدن القريبة والبعيدة على حدّ سواء، بسبب عدم وجود أي ترتيبات لإيوائهم^(٤). وشكّل هؤلاء اللاجئيين خزّاناً بشرياً تولّى إمداد حزب العمال بالأعضاء والمناصرين.

وقد أسفر وجود هؤلاء اللاجئين أيضاً، عن تفاقم التوترات مع الأتراك، واشتكى الأكراد من التمييز والتعصب اللذين تعرّضوا لهما، في سعيهم للحصول على منازل، أو وظائف، أو حتى لتأمين مدارس لأولادهم. وعمدت السلطات التركية الى الاعلان بين الحين والآخر، عن مشاريع لإقامة مجمعات سكنية للأكراد على غرار معسكرات الاعتقال التي أقامها صدام حسين على طول الطرق الاستراتيجية في كردستان العراق وأطلق عليها اسم «مدن النصر». لكن هذه المشاريع لم تدخل حيز التنفيذ يوماً، بسبب افتقار تركيا الى الأموال اللازمة لذلك، سيما وأنها خلافاً للعراق، لا تملك ثاني احتياطي نفطي مؤكّد في العالم.

مع حلول مطلع العام ١٩٩٤، بلغت تكاليف الحرب في كردستان تركيا وفقاً لوزير الدولة السابق علي شوقي أرك، ٢,٨ مليار دولار سنوياً، أي ما يوازي ٢٠ في المئة من حجم الموازنة العامة، أو ضعف حجم العجز السنوي فيها. وعمدت القوات التركية الى استخدام أعداد كبيرة من الطائرات، والمروحيات الحربية، والدبابات والمدفعية، في عمليات جرى تشبيهها خلال أحاديث خاصة، بالمجهود الحربي الذي بذلته الولايات المتحدة في فيتنام، واستهدفت حوالى ستة آلاف مقاتل كردي وفقاً للتقديرات الرسمية التركية، لا يملكون سوى أسلحة خفيفة.

وإذا كانت تكاليف الحرب منذ اندلاعها وحتى اليوم، قد بلغت ٤٠ مليار دولار وفقاً للتقديرات المتداولة، إلا أنها عرفت تضخماً ملموساً منذ العام ١٩٩٣، بسبب زيادة حجم القوات المشاركة فيها^(٥). فقد تمّ تقليص حجم القوات المنتشرة في منطقة «تراقيا» وعلى طول سواحل بحر إيجه بشدة، في حين ارتفع «عدد القوات المشاركة في الحرب ضدّ الأكراد الى ثلاثمئة ألف جندي^(٦)». واقتدت تركيا بصدام حسين، وعمدت الى تجنيد «حراس قرى» أو «الجحاش» للمشاركة في حربها ضدّ حزب العمال. ومع حلول العام ١٩٩٥، بلغ عدد «الجحاش» العاملين مع القوات التركية حوالى ستين ألف شخص، يتقاضى كل منهم مئتي دولار شهرياً (وهذا الراتب يعتبر كبيراً في كردستان التي تعاني من تخلف اقتصادي شديد وفقير مدقع)، ويلجأون الى إرهاب جيرانهم من الأكراد، ويعمدون الى تصفية حسابات قديمة، ويلقون باللوم طبعاً على حزب العمال، من دون أن يخشوا عواقب أعمالهم. وبات رفض

الانضمام الى «حرّاس القرى» (المكروهين من جانب الأكراد العاديين الذين يعون مخاطر اندلاع حرب أهلية بين الأكراد)، يعتبر دليلاً على تأييد حزب العمال، ومبرراً كافياً لتدمير القرى و/أو تهجير سكانها.

خلال العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤، قتل ٣٢٠٠ كردي في «اغتيالات غامضة»، لم يتردّد المدافعون عن حقوق الإنسان في تركيا وخارجها، عن تحميل مسؤوليتها لـ «فرق الموت» التي تحظى بحماية الدولة^(٧). وشكّل السياسيون ونشطاء الأحزاب السياسية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحافيون، والأساتذة، وسائر أفراد الانتلجنسيا الكردية، أهدافاً مفضّلة لفرق الموت هذه. وظلّت جميع هذه الجرائم غامضة، فلم يجر أي تحقيق جنائي بشأنها، ولم يتمّ اعتقال مرتكبيها وتقديمهم الى المحاكمة لمعاقبتهم. ولإرهاب المحامين الذين يتولون الدفاع عن الأكراد المتهمين بارتكاب جرائم سياسية، عمدت السلطات التركية الى توجيه تهم مماثلة إليهم، مثل «تشجيع الدعاية الانفصالية»، والتي يعاقب مرتكبوها بالسجن لفترات طويلة.

وفي تكرار مملّ للحماقة التي ارتكبتها اسرائيل ودول عربية عدة في مواجهة اليساريين، عمدت تركيا الى تشجيع ودعم تنظيم إسلامي محليّ ومتطرف يدعى «حزب الله» (وليس لهذه الجماعة أي علاقة بـ «حزب الله» الإيراني)، لاغتيال كل من يشتبه في انتمائه الى حزب العمال، فضلاً عن الأكراد العاديين^(٨). وعلى الرغم من أن الجيش التركي يقدم نفسه على أنه «حارس الجمهورية العلمانية وحميها»، إلا أن المؤسسة العسكرية هي التي دعمت هذا الاتجاه الإسلامي، وأطلقت إبان الحكومات التي تألفت بعد انقلاب العلم ١٩٨٠، سياسة الدعم الحكومي للتعليم الديني، وبناء مئات المساجد. ومنذ أواسط التسعينات، تضمّنت التقارير السنوية الصادرة عن منظمة العفو الدولية، ووزارة الخارجية الأميركية، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش»، وعن منظمات أخرى وأتراك يدافعون عن حقوق الإنسان، معلومات تفصيلية ووثائق وشهادات عن انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا. وتراوحت هذه الانتهاكات ما بين الاغتصاب الشرجي والفرجي، والضرب على أخصص الرجلين وفقاً للطريقة القديمة المعروفة باسم «الفلقة»، فضلاً عن الاعتقالات الاعباطية، والعقوبات الوحشية وغير المألوفة كمثل إرغام الجنود الأتراك في العام ١٩٨٩، زعيم إحدى القرى على تناول روث الحيوانات في الإسطل.

بما أن قانون العقوبات التركي لم يكن مطبقاً في المناطق الخاضعة لحال الطوارئ (وفي ظلّ تباطؤ محاكم الاستئناف في النظر في القضايا القليلة التي أحيلت إليها)، لم يكن أمام ضحايا القمع من خيار سوى عرض قضاياهم على لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا الغربية. وبما أن تركيا عضو في هذا المجلس، فقد كانت مضطرة للإلتزام بما يصدر عن لجنة حقوق الإنسان من قرارات. لكن اللجنة لم توافق على التحقيق في معظم القضايا المطروحة عليها، واكتفت بالتحقيق في عدد ضئيل منها^(٩). وبطبيعة الحال، قارن أكراد تركيا مصيرهم، بما أنزله صدام حسين بأخوانهم في العراق من مأس وإجراءات انتقامية. وإذا كان عدد الضحايا الذين سقطوا جراء قنابل «النبالم» التركية، يظل بالتأكيد أقلّ بكثير من عدد ضحايا الأسلحة الكيماوية العراقية أو حملة الإبادة المتعمدة المعروفة باسم حملة «الأنفال»، إلا أن تركيا والعراق عمدا الى تهجير الأكراد من قراهم على نطاق واسع، وانتهاكا حقوق الإنسان بالجملة. وقد اضطرت وزارة الخارجية الاميركية الى الاعتراف بأوجه الشبه العديدة القائمة ما بين ممارسات كل من هاتين الدولتين ضدّ الأكراد. فقد ردّ نائب مساعد وزير الخارجية جون كورنبلوم على سؤال عن الفوارق الموجودة ما بين تدمير منازل الأكراد في تركيا وعمليات التدمير المماثلة في كردستان العراق، قائلاً «عندما تكون فلاحاً في إحدى القرى، لن تجد أي فارق على الإطلاق»^(١٠).

في خريف العام ١٩٩٤، كانت انتهاكات حقوق الإنسان شائعة جداً في منطقة «تونجلي» الى درجة اضطرت معها وزير الدولة التركي لحقوق الإنسان عزيمت كويلوأوغلو الى الاعتراف بما ترتكبه قوى الأمن التركية من تجاوزات في هذه المنطقة، الأمر الذي أدّى الى إحراج السلطات والى تأكيد ما كانت تردده منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان منذ سنوات عدّة. فقد قال الوزير إن «حزب العمال الكردستاني هو الذي يقوم بأعمال إرهابية في سائر المناطق، لكن ما يجري في تونجلي يرقى الى مصاف إرهاب الدولة. فالدولة التركية هي التي تقوم بتهجير الفلاحين وإحراق قراهم. وفي جنوب شرق البلاد، يوجد مليوناً فلاح مهجراً، يتعيّن توفير المأوى والغذاء لهم»^(١١). وبالطبع، لم يتلقّ المهجرون أي مساعدة ملموسة. وعلى الرغم من أن كويلوأوغلو سعى الى تحميل حزب العمال مسؤولية كل ما تشهده سائر مناطق كردستان تركيا من

أعمال إرهابية، إلا أن أهمية تصريحه هذا تكمن في أنه أرسى سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ تركيا. فلم يسبق لأي مسؤول تركي أن اعترف قبل أو بعد إدلاء كويلو أو غلو بتصريحه هذا، بما قاله. وفي الحقيقة، فإن إنشاء هذه الوزارة التي افتقرت على الدوام الى الأموال اللازمة للعمل، ثم في العام ١٩٩٢ من أجل تخفيف حدة الانتقادات الأوروبية، والأميركية المتصاعدة لسجل تركيا السيئ في ميدان انتهاك حقوق الإنسان، من دون التسبب بأية إخراجات لحكومتها.

لم تكن منطقة «تونجلي» التي يقطن فيها أكراد علويون يتحدثون لغة «الزازا»، مقاطعة كردية عادية. فهذه المنطقة الجبلية العالية والمليئة بالأودية العميقة، والتي تعتبر نائية حتى بالمقاييس الكردية (وكان اسمها «درسيم» قبل أن يغيره الأتراك في سياق حملة تترك الأكراد)، ظلّت عاصية على الدولة التركية حتى العامين ١٩٣٧ و ١٩٣٨، وقد أسهمت العزلة التي عاشتها هذه المنطقة، في نشوء شعور من اللامبالاة بالسلطة المركزية لدى أبنائها، ورفضهم دفع الضرائب المتوجبة عليهم، الأمر الذي وفرّ لأتاتورك الذريعة اللازمة للقضاء على آخر معاقل المعارضة لحكمه. وعلى الرغم من صعوبة التحقق مما جرى آنذاك لأن الجمهورية التركية لم تسمح حتى الآن للباحثين بالاطلاع على وثائقها ومحفوظاتها، إلا أن مجرد ذكر اسم «درسيم» أمام الأكراد يدفعهم الى تكرار شائعات غير مؤكدة ومروعة، عن قيام القوات التركية باستخدام الغازات السامة ضدّهم (١٢).

لا أحد يجادل في أن العمليات العسكرية التي أدّت الى إخضاع منطقة «درسيم» لسلطة أنقرة، كانت قمعية وشرسة جداً الى درجة أن الحركة القومية الكردية ظلّت من بعدها ساكنة على مدى نصف قرن تقريباً. وقبل ذلك بسبع سنوات، لم يترك الساعد الأيمن لأتاتورك والرجل الذي خلفه مباشرة في رئاسة الجمهورية، عصمت إينونو، أي شكّ حول حقيقة نوايا الدولة التركية. فعلى الرغم من أنه كردي، حدّر إينونو الأكراد قائلاً «لا يحقّ لغير الأمة التركية أن تطالب بأي حقوق إثنية أو قومية في هذه البلاد. فما من أمة أخرى أو عنصر عرقي آخر، يملك مثل هذا الحق» (١٣). وباتت هذه الطروحات أساس مجمل عملية التعبئة الأيديولوجية التي قامت بها الجمهورية التركية، وتولّى إينونو بنفسه قيادة الحملة العسكرية التي تولّت إخضاع منطقة «درسيم».

على سبيل المثال، فإن ابنة أتاتورك بالتبني صبيحة غوك جين، وهي من أولى النساء اللواتي قدن الطائرات الحربية، لا تشعر بعد خمسين سنة على قيامها بقصف متمردي «درسيم»، بأي ندم أو تأنيب ضمير. وقد شرحت موقفها هذا بالدفاع عن مفاهيم الجمهورية العلمانية الحديثة غير القابلة للنقاش بالنسبة إليها، في مواجهة ما جرى تصويره على أنه تأثير القوى الدينية الإسلامية الظلامية على المتمردين الأكراد قائلة إن «هذا الأمر كان ضرورياً لحماية الجمهورية وضمان بقائها»، وإن «أتاتورك كلّفني بمهمة، وقد أدّيتها على أكمل وجه»^(١٤).

وعلى هذا الأساس، حوَصر الرجال والنساء والأطفال في داخل الكهوف التي لجأوا إليها، وأُحرقوا فيها أحياء، في حين تم إحراق الغابات عمداً لقتل الذين اختبأوا فيها (والمفارقة تكمن في أنه تم اللجوء الى هذا الأسلوب مجدداً في العام ١٩٩٤، في هذه المنطقة التي صنّفت محمية طبيعية للمحافظة على أشجارها). وقاتل أكراد «درسيم» الى أن نفذت ذخائرهم، في حين عمدت القوات التركية الى تدمير قرى كردية بأكملها، والى تهجير من بقي حياً، تطبيقاً للدعوة التي أطلقتها الصحف التركية الصادرة آنذاك، لتدمير المنطقة، على غرار الدعوة التي أطلقها (القائد الروماني الشهير) «كاتو» لتدمير «قرطاجة»، «يجب تدمير درسيم»^(١٥).

تقبّلت معظم الدول الأوروبية بسهولة، وجهة نظر الكماليين الذين زعموا أنهم يخوضون حملة لتحديث تركيا والأكراد^(١٦). ولم تسمح السلطات التركية لمهجري «درسيم» بالعودة إليها، إلا عندما رفعت بعض إجراءات حال الطوارئ في العام ١٩٤٦. وبعد سنتين، كتب صحفي تركي زار المنطقة أنه «إذا تحدثت (الى أبناء المنطقة) عن الدولة، فإنهم يعتقدون أنك تقصد جياة الضرائب ورجال الشرطة»، لأن مناطقهم «تفتقر الى المدارس والأطباء. فنحن لم نقدّم إليهم أي شيء، بل اكتفينا بأخذ ما نريده منهم. ولا يحق لنا أن نستمر في معاملتهم على هذا النحو»^(١٧).

بعد نصف قرن من الزمن، لم تفلح تصريحات الوزير «كويلو أوغلو» الجريئة بدورها في إحداث أي تأثير طويل الأمد، ولم تتوقف عمليات تهجير الفلاحين الأكراد، مع أن وتيرتها وعدد عمليات الاغتيال الغامضة والدعاوى المحالة الى محاكم أمن الدولة، عرفت منذ العام ١٩٩٥، تباطؤاً ربما تعود

أسبابه الى عدم وجود أعداد كافية من الضحايا المحتملين. فقد عمد الجيش التركي في العام ١٩٩٤، الى منع الوزير من تفقد قرى منطقة «تونجلي» التي تم تهجير سكانها، كما منع رئيسة الوزراء تشيللر المعروفة بتصلبها في مواجهة الأكراد من التحقق بنفسها مما يجري في هذه المنطقة. وعندما اشتكى إليها الفلاحون الأكراد ما أصابهم من مظالم، ومن أن مروحيات الجيش التركي قصفت المنازل ودمرتها على رؤوس ساكنيها، أنكرت تشيللر ذلك بأسلوب سوريالي قائله إن هذه المروحيات ربما تكون أفغانية، أو أرمنية، أو روسية، ولكنها ليست بالتأكيد مروحيات تركية. وبعد سنوات طويلة من الجهود المضنية لإقناع المسؤولين الأتراك بالكف عن انتهاك حقوق الإنسان في بلادهم، قال دبلوماسي أميركي واسع الاطلاع على هذا الملف، بقنوط إن «تركيا هي أسوأ عدو لنفسها».

لم تكن تشيللر وحيدة في الإمعان في نفي ما يجري. فقد اكتفى حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي، بالتفرج على ما يجري في كردستان بفرع، وعلى اتساع نطاق الحرب فيها، من دون أن يبادروا للمساعدة على وضع حد لهذا الصراع الذي أثار السخرية من ادعاءات تركيا بأنها حليف يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن الخطوط الأمامية للحلف، وقوة إقليمية أساسية. وإذا كانت ألمانيا قد عمدت بين الحين والآخر، الى وقف مبيعات الأسلحة الى تركيا لفترات قصيرة، على غرار ما فعلت في العام ١٩٩٣ عندما كشف النقاب عن أن القوات التركية تستعمل الأسلحة الألمانية في حربها ضد الأكراد، إلا أن السياسة التي اتبعتها أعضاء الحلف، قضت بغض النظر عما يجري. ففي حالة العراق، لم تكن الدول الغربية قادرة أو راغبة في الضغط على ديكتاتور سيئ السمعة لحمله على التوقف عن إساءة معاملة الأكراد واضطهادهم، بسبب التنافس القائم في ما بينها، على السوق العراقية، وحرصاً منها على حماية مصالحها الجيو-إستراتيجية وإنجاح سياسة احتواء إيران. أما في حالة تركيا، فقد امتنعت دول حلف شمال الأطلسي عن اتخاذ أي خطوات لحمل الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطياً على حماية أكراد تركيا، بسبب موجبات التحالف القائم معها، وحرصاً على حماية مصالحها الجيو-إستراتيجية، فضلاً عن التنافس التجاري القائم في ما بينها على السوق التركية.

في شهر حزيران من العام ١٩٩٢، قمت بزيارة جنوب شرق تركيا برفقة

صحافيين إنكليزيين شابّين عاينت خلالها للمرة الأولى القمع التركي المتسارع الذي تعيشه هذه المنطقة. فقد اتجهنا بالسيارة من مدينة «ديار بكر»، شرقاً نحو معقل حزب العمال الكردستاني في سلسلة الهضاب والجبال التي تمتدّ الى الشرق، ومررنا بمدن «ليجه»، و«بأثمان» (التي تعتبر مدينة النفط في تركيا والمشهورة «بالاغتياالات الغامضة»)، و«سلوان»، و«سيرت»، و«شيرناك»، و«ألودره» (التي لجأ اليها آلاف الأكراد العراقيين في العام ١٩٩١). ومن ثم توجهنا غرباً على طول الحدود المشتركة مع العراق وسورية نحو مدن «سيلوبي»، و«جزرة»، و«مديات»، و«إيدل»، و«نصيبين»، قبل أن تتجه شمالاً نحو «ماردين» ومنها الى ديار بكر مجدداً. وكان بعض الأصدقاء الأكراد في أنقرة، قد أمّنوا لي مترجماً شاباً، تبين لي لاحقاً، أن معرفته باللغة الإنكليزية محدودة، ولكنّ تأييده لحزب العمال ولطروحاته الماركسية، لا حدود له. وعلى الرغم من أنّ فهم ملاحظاته، كان أمراً عسيراً في أحيان كثيرة، إلا أنها رسّخت الانطباع الذي تكوّن لديّ عن الإيمان الأعمى الذي يدفع الشبان الى التضحية بأنفسهم في الحروب. وكانت سذاجته هدفاً لسخريتي وملاحظاتي السادية أحياناً، والتي كان يردّ عليها باتهامي بأنني «إمبريالي» ميؤوس منه، وهي كلمة لم يعد استعمالها رائجاً في الشرق الأوسط منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. لكن حواراتنا أسهمت في تخفيف حدة قلقي، لأنني كنت أخشى أن يصيبه أي مكروه في حال صادفتنا مشكلة ما مع قوى الأمن التركية، الأمر الذي كان يحصل مراراً مع الصحافيين الأتراك والأجانب على حدّ سواء، فضلاً عن الدبلوماسيين، وممثلي منظمات حقوق الإنسان، وأولئك السياسيين الأكراد القلائل الذين كانوا يتجرأون على التجوّل في المناطق الخاضعة لحال الطوارئ. ففي أسوأ الأحوال، كنّا نخاطر كصحافيين أجانب، بأن نطرد من تركيا، أو بأن نضرب. أما مترجمنا، فقد كان يخاطر بحياته لأنه يساعد الأجانب الفضوليين على إحراج الدولة. وعلى الرغم من رداءة القسم الأعظم من الطرق التي سلكتها، ومن كثافة حواجز التفتيش التي عبرناها وسط توتر الجنود، إلا أن الحظّ حالفنا، وتمكّننا من التجوّل بحرية كيفما نريد.

كان لدى هذا المترجم القدرة على اكتساب ودّ الأكراد الذين كنا ننتقيهم بشكل عشوائي، لاجراء المقابلات معهم على طرق فرعية لا يسلكها الناس

كثيراً، لأننا اعتقدنا أننا لم نعد مراقبين، وبالتالي فإنهم لن يتعرّضوا لأي مكروه لموافقته على التحدّث إلينا. وبالقرب من بلدة «أروه»، حيث نفّذ حزب العمال أولى عملياته العسكرية في ١٥ آب ١٩٨٤ ضدّ مخفر للدرك التركي، اشتكى أحد الفلاحين من ممارسات أعضاء الحزب وأفراد قوى الأمن على حدّ سواء، وخصوصاً عناصر ما يسمى بـ «الفرق الخاصة» الذين يتجولون عادةً بثياب مدنية بين السكّان، ويضعون أقراطاً في آذانهم، ويخشاهم الجميع ويعتبرونهم الأكثر قساوة ووحشية.

الأمر الأكثر إثارة للاهتمام من شكاوى هذا الفلاح، تمثل في تحديقه بنا كأنه لم يفهم ما نقول عندما سألناه عن كيفية بلوغ المدينة المجاورة. فكرّرنا السؤال عليه مرّات عدّة، الى أن أدركنا أن أكراداً قلائل يستعملون الأسماء التي أطلقها الأتراك على المدن الكردية خلال السنوات الماضية (وعرفت لاحقاً أن الأتراك غيروا أيضاً أسماء جميع المواقع والمدن والبلدات العربية والأرمنية، ولكنهم أبقوا على الأسماء الأصلية على الطرقات السريعة وعلى الخرائط العائدة لمحطّات المياه ومنابعها، لأنّ الفعاليّة في العمل تتقدّم على الأيديولوجيا في هذين الميدانين). وبواسطة هذه الوسائل، إضافة الى مدّ شبكات الكهرباء والهاتف، نجح الأتراك في تغيير وجه كردستان تركيا، ولكنهم لم ينجحوا في تغيير الأكراد الذين انحصر اهتمامهم في كيفية الحصول على حصّة عادلة من الاستثمارات الحكومية في مناطقهم، سيّما وأنهم عرفوا ماذا تستطيع أنقرة أن تقدّمه إليهم، إن هي أرادت. لكن ما لم يدركه هؤلاء الأكراد الغاديون الذين تحدّثنا معهم، هو أن الدولة التركية كانت تعدّ العدة لسحقهم على نحو شامل أكثر من ذي قبل.

على المرء أن يراجع ما جرى في القرن السادس عشر بين الصفويين والعثمانيين، من مجازر وعمليات تهجير جماعي، ليتمكّن من إدراك طبيعة ما كان يحاك ضدّ الأكراد. فقد قيّم أحمد تورك بعد سنوات، القمع الذي تعرّض له الأكراد قائلاً لي: «ظلّ أهلنا الذين نجوا من القمع الذي تلى ثورة الشيخ سعيد، يحذّروننا من أن الدولة قاسية ومتوحّشة. لكن الدولة لم تكن يوماً أقسى أو أشدّ وحشية من هذه المرّة». فقد شارك والده في ثورة العام ١٩٢٥، ونجا بالصدفة من القمع الذي تلاها واستهدف المشاركين فيها. ومضى أحمد قائلاً: «في الماضي، كان يعاقب المشاركون في الانتفاضة مباشرة، أو مجموعة

من زعماء القبائل، لضرب القيادة. لكن القمع استهدف هذه المرّة، الناس العاديين الذين لم يتورطوا في الصراع الدائر في كردستان، لأنهم لم ينحازوا الى الدولة. ففي الماضي كان الهدف هو القضاء على التمرد، أما الآن فالهدف هو القضاء على شعب بأكمله، وعلى هويته القوميّة، وشخصيته المتميّزة»^(١٨).

الله أعلم بأن حزب العمال الكردستاني، تصرف على نحو جرّ عليه وعلى الأكراد، المصائب. فقد أسكرته النجاحات التي تمكّن من تحقيقها، الى درجة دفعته منذ العام ١٩٩٠، الى تنظيم تظاهرات لمؤيديه، وإضرابات عامّة، والى إطلاق حملات الدعاية العلنية، الأمر الذي دفع القوآت التركيّة الى القيام بأعمال انتقامية وحشية. ففي مدينة «شيرناك» التي تعتبر أحد معاقل الحركة القوميّة الكرديّة، أخبرنا شبّان أكراد التقينا بهم في أحد الشوارع الخلفية قبل أسابيع من الحملة التي شنتها القوآت التركيّة وأدت الى إفراغ المدينة من سكّانها، بخوف عن قيام أفراد الميليشيات المدعومة من الدولة، وعناصر قوى الأمن، بإطلاق النار عشوائياً على جميع البيوت، باستثناء المباني الحكومية (الأمر الذي يدحض مزاعم الحكومة التركية بأن حزب العمال شن هجوماً أدى الى حصول أضرار كبيرة في المدينة). واعتبرنا أنفسنا محظوظين لأننا نجحنا في بلوغ هذه المدينة التي يحظر عادة على الأجانب دخولها، والصحافيين منهم على وجه الخصوص، وصادفنا احتفالاً غريباً نظّم تأييداً للدولة أمام تمثال أتاتورك بالطبع، واشترك فيه رجال ونساء وأطفال. وفي هذا الاحتفال (الذي ضمّ «حرّاس القرى» المحليين وأفراد عائلاتهم، وآخرين)، قدّم المشاركون فروض الطاعة والولاء للجمهورية. وبعد وصولنا الى المدينة، طاردتُ اليها الى أن وافق مرغماً وبتوتّر ظاهر، على استقبالنا وإجراء مقابلة معنا. فأرسل سيارته ومرافقيه المسلّحين لإحضارنا الى مكتبه. وما إن دخلنا، حتى جلس الوالي خلف مكتبه، واستمع الى أسئلتنا، ثمّ ثرثر بكلام غير ذي أهمية على مدى عشر دقائق، قبل أن يأمرنا فجأة بمغادرة المدينة. وبما أن مزاجه كان سيّئاً ولم يكن هناك من مجال للمناقشة، فضّلنا أن نغادر بهدوء.

بعد بضعة أيام، بلغنا الساحة المقابلة لمبنى بلدية نصيبين، وهي مدينة تركية تقع على الحدود المشتركة مع سوريا، في مواجهة توأمها مدينة القامشلي السورية. وبعد رحلة طويلة في يوم قائف، توجهنا الى أحد مقاهي الرصيف نناول بعض المرطبات. وما إن دخلنا، حتى قطع رواد المقهى أحاديثهم

الصاحبة التي استمعنا إليها فيما كنا نركن سيارتنا في الموقف، فجلسنا وهم يتحدثون بنا ووجوههم خالية من أي تعبير. وكان معظم الجالسين يحملون مسدساتهم على نحو ظاهر للعيان، في حين عمد بعضهم إلى وضع مسدسه في قراب تحت الإبطن. وفشلت جميع المحاولات التي بذلناها للتحدث إليهم، وبدأ أنهم غير معتادين على التحدث إلى الصحافيين الأجانب، ولا يرغبون في تغيير عاداتهم.

عبرنا الساحة، ودخلنا مبنى البلدية حيث استقبلنا قاضي المدينة بلطافة وترحيب. كانت «نُصَيِّين» مشهورة بكثرة الاغتيالات الغامضة التي تشهدها، والتي طاولت أحياناً أشخاصاً يمكن فهم أسباب استهدافهم (مثل النشطاء السياسيين الأكراد، أو موزعي ومراسلي الصحف المؤيدة للأكراد والتي تصدر في اسطنبول)، كما كانت تظال أيضاً أشخاصاً عاديين لا علاقة لهم بالسياسة، وتظلّ جثثهم مرمية في الشوارع لأيام عدة، لتذكير الناس بمدى قوة الدولة. فسألنا رئيس البلدية، وهو شاب في الثلاثينات من عمره، لماذا لم يعتقل أحد على ما يبدو، من منفذي هذه الجرائم السياسية؟ ولماذا لم يتمّ التحقيق حتى الآن في التهم الموجهة إلى قوى الأمن التركية «باستعمال التعذيب بشكل منهجي وعلى نطاق واسع»، على حدّ تعبير منظمة العفو الدولية. فأجابنا القاضي بكل تهذيب قائلاً إن السبب بسيط، ويعود إلى أن قانون العقوبات التركي القديم (والقانون الجديد الذي تمّ تبنيه مؤخراً وسط ضجيج إعلامي كبير)، لا يسري على المنطقة الخاضعة لحال الطوارئ. فقد حصر قانون الطوارئ حقّ مقاضاة موظفي الدولة، بالحاكم العام المقيم في مدينة ديار بكر الذي يفوض هذه الصلاحية عادة إلى القائد العسكري للمنطقة الذي يمتنع بدوره عن اتخاذ أي إجراء. فسألناه قائلين، لكن ألا يؤدي تكرار التهم الموجهة إلى رجال الشرطة، والدرك، والجيش، و«الفرق الخاصة»، بانتهاك حقوق الانسان بشكل منهجي وعلى نطاق واسع إلى تشويه سمعة تركيا؟ فاكتمنى برفع يديه ثمّ باعد ما بينهما، كأنه أراد أن يقول بأنه يطبق القانون فقط، وأنه في ظلّ الحرب المستعرة، لن يجد أي امرئ أن من الضروري الذهاب إلى أبعد مما نصّ عليه القانون.

أثناء استماعي إلى حديث القاضي، تذكرت وصف زائر غربي قبل جيلين، للموظفين الحكوميين الأتراك بأنهم رجال متوحّدون ألقيت على عاتقهم مهمة

تمدين «كردستان المتوحشة». فالأساتذة تولّوا تعليم الأكراد المتوحشين، والجنود تكفلوا بالمحافظة على الأمن والنظام، في حين اضطلع القضاة بمهمة تطبيق القوانين التركية الصارمة. وكان هؤلاء الرجال يمضون الليل في شرب الكحول بكثرة، وفي البحث عن العقارب السامة التي تختبئ في أسرتهم. وفيما أنا أستمع الى القاضي، تذكّرت أيضاً القانون رقم ١٨٥٠ الذي منح الحصانة القانونية الكاملة لمدة ستة أشهر، لكل شخص اشترك في قمع متمردي جبل أارات. وعندما غادرنا البلدية، أجرينا اتصالاً هاتفياً للمجاملة مع قائم مقام المدينة، الذي أكّد لنا أن الوضع هادئ في «نصيبين» منذ ثلاثة أشهر، وأن كل شيء فيها على ما يرام.

عدنا الى المقهى لشرب الجعة، فوجدنا أن الرجال المسلحين الصامتين، باتوا أكثر استعداداً للتحدّث إلينا، على الرغم من أنهم لم يصبحوا ودودين. ويبدو أنهم ظلّوا يشربون الكحول طوال فترة غيابنا عن المقهى، فقد قالوا لنا بأن من الأفضل مغادرة المدينة قبل حلول الظلام. لكننا لم نكن مستعدين لاتباع نصيحتهم، لأننا كنّا واثقين من أننا لن نبلغ مدينة ماردين (وهي أقرب مدينة فيها فندق)، قبل غروب الشمس، ولأنه لم تكن لدينا أي رغبة في المغامرة بالسفر ليلاً. وبما أننا كنّا متعبين ومصمّمين على قضاء الليل في نصيبين، تناولنا العشاء في مطعم متواضع، ثم استأجرنا غرفة في أحد الفنادق المتواضعة أيضاً.

بعد العاشرة ليلاً بقليل، سمعنا صوت انفجار كبير، تلته أصوات رشقات من أسلحة آلية. فنزلت على الدرج لمحاولة تحديد مصدر إطلاق النار، لكنّ عدداً من الرجال شبه العراة يتدافعون للخروج حاملين أسلحتهم نحوني جانباً وأسرعوا الى الشارع. فتوجّهت الى المسرح المفترض لإطلاق النار، فوجدت أن محطة السكك الحديدية التي بناها الألمان عند مطلع القرن الحالي، كجزء من خطّ برلين-بغداد الذي لم يكتمل حتى اليوم، قد دُمّرت كلياً، ومعها مزاعم الحكومة التركية بشأن إحلال السلام في هذا «الشرق المتوحش». ولدى عودتنا الى مدينة دياربكر، علمنا بأن صديقاً حميماً لمرجمنا، يعمل مراسلاً لإحدى صحف اسطنبول، قد قتل قبل ساعات في وسط المدينة فيما كان متوجّهاً الى مقرّ عمله.

عندما عدت بعد أربع سنوات الى مدينة دياربكر، بدت الأدلة على تصاعد

القمع في المناطق الريفية (والهدوء السائد في المدن)، في كل مكان. فقد تسارعت وتيرة تهجير الفلاحين من قراهم الى درجة أن عدد سكان العاصمة غير الرسمية لكردستان تركيا، تضخم كثيراً وارتفع من ثلاثمئة وثمانين ألف نسمة في العام ١٩٩٠، الى مليون ونصف المليون نسمة. وكان معظم القادمين من الأرياف من دون أي عمل ثابت، وكانوا يعتمدون على ما يقدمه لهم إخوانهم الأكراد من مساعدة، لتأمين معيشتهم، في ظلّ عدم توافر أي خدمات أو مساعدات حكومية. واصطحبني محام يتولّى قضايا انتهاك حقوق الإنسان ويتعرّض باستمرار لمضايقات من أجهزة الدولة، يحذر في جولة على الضواحي الفقيرة المحيطة بالمدينة القديمة الواقعة على نهر دجلة والمتوسّعة باستمرار. في البداية، توقّفنا عند «بنايات الـ٤٥٠»، وهي كناية عن مجمّع سكني كبير من أربعة طوابق أقيم عند ضواحي المدينة في الأصل لإيواء الفلاحين من ضحايا زلزال العام ١٩٧٦. ويعتبر سكان هذا المجمّع، محظوظين قياساً إلى غيرهم، لأنهم فلاحون مهجّرون تمكّنوا من العثور على منزل يأويهم، مع أن معظمهم عاطل عن العمل، ويمضون نهارهم على طرق غير معبّدة وموحلة، وينظرون من دون هدف على غرار سائر الفلاحين المقتلّين من أراضيهم. وعند مختلف مداخل هذا المجمّع، كان الأولاد يلعبون قرب أكوام الخطب التي جمعها السكان للتدفئة، والمخاط يسيل من أنوفهم. ولتكتمل الصورة الريفية، كان بالإمكان مصادفة بعض الحمير والماعز التي تمكّن أصحابها من إنقاذها واصطحبها معهم، قبل أن يطردوا من قراهم. وقال لي دليلي إن من سخرية القدر، أن ضحايا عمليات التهجير التي تقوم بها القوآت الحكومية التركية ضدّ الفلاحين الأكراد، حلّوا محلّ ضحايا القمع العراقي للأكراد. فقد عمدت السلطات التركية الى إيواء الأكراد الذين نجوا من الهجمات الكيماوية التي شنتها قوآت صدام حسين ضدّهم في شهر آب من العام ١٩٨٨، ولجأوا الى أراضيها، في «بنايات الـ٤٥٠»، الى أن عادوا الى العراق في العام ١٩٩١.

سلكنا دروباً فرعية متعرّجة على طول مجموعة من التلال، أقيمت عليها بيوت وأكواخ رديئة الصنع في أحياء تفتقر الى الكهرباء والمياه، لبلوغ وسط المدينة. ووجدنا أنفسنا فجأة أمام حيّ جديد ذي أبنية فخمة تتوقّر فيها مختلف أنواع التجهيزات، فضلاً عن المرائب والطرق المعبّدة، ولكن جميع شققها

فارغة. وخلال زيارتي السابقة للمدينة، لم تكن مثل هذه الأبنية موجودة، فأبدت دهشتي لوجود مثل هذه الأبنية الفخمة، والتي شاهدت العديد مثلها في وسط المدينة وضواحيها. فتساءلت عمّن يستطيع في كردستان شراء مثل هذه المساكن الفخمة؟ فأجابني دليلي قائلاً «إنها مخصصة لإيواء عائلات رجال الدرك، والجيش، والمخابرات، وسائر أفراد قوى الأمن التي أحضرت الى كردستان للمشاركة في الحرب». وأخذ صديق مهندس دفترأ صغيراً وكتب بضعة أرقام عليه وأجرى بعض الحسابات، ثم قال «بحوالى نصف المبالغ التي أنفقتها الدولة لبناء أربعة آلاف وحدة سكنية بمثل هذه الفخامة في مدينة دياربكر، يمكن جعل ألفين ومئتي قرية كردية تم تهجير سكانها، ملائمة للحياة من جديد، ويمكن تزويد كل عائلة مهجرة، بثور، وبقرة، ورأسى غنم، ورأسى ماعز. وقد أكد لي المهجرون الذين تحدّثت معهم، أنهم يتوقون للعودة الى قراهم، لكنهم يدركون بأن قوى الأمن لن تسمح لهم بذلك. وشعروا ببعض العزاء لأنهم على مقربة من قراهم، بحيث يستطيعون العودة إليها، في حال انتهاء الحرب، أو تساهل السلطات التركية معهم. وكانوا يعتبرون أنهم في مأمن من الضغوط التي تمارس على الأكراد الذين توغّلوا أكثر في غرب وجنوب تركيا، لتدويرهم في المجتمع التركي، وحملهم على نسيان لغتهم وعاداتهم.

تعرّض المحامي الذي قام بدور الدليل، الى تهديدات عديدة دفعته الى التزام الحذر والعودة الى منزله عند السادسة من مساء كل يوم. لكن بالنسبة الى الأشخاص العاديين، بدت الحياة في المدينة بفضل قوى الأمن، أقلّ توتراً وخطورة من السابق. فقد تجوّلت في دياربكر ومشيت في شوارعها وأزقتها لأتفرّج على أبنيتها ذات الحجارة البازلتية السوداء، صباحاً وظهراً، ومساءً، وليلاً، وشاهدت سكّانها يتابعون أعمالهم في كل الأوقات، أو يتمتّعون بحياتهم من دون خوف. ففي الماضي، كانت الشوارع تخلو من المارة قبل حلول الظلام بوقت طويل، أما الآن فقد تناقص عدد دوريات الدرك والشرطة. فهل نجحت الدولة في تفكيك البنية التحتية لحزب العمال الكردستاني، أم أنها أرغمته على الانتقال الى العمل السري؟ أمضيت طوال بعد ظهر ذلك اليوم، في البحث بإصرار عن متحف ضياء غوكُ أَلپ، فعثرت عليه بعد جهد جهيد، في شارع فرعي لا يبعد كثيراً عن السوق المركزي. ففي

العام ١٨٧٦، ولد غوكُ أَلِپ في هذا المنزل لأب كردي كان يعمل موظفًا صغيراً في بلدية المدينة. وقد ثقّف غوكُ أَلِپ نفسه بنفسه، وأصبح شاعراً متقدّ العاطفة، وعالم اجتماع متميّز، قبل أن يصبح أحد أبرز منظّري الحركة القومية التركية.

تأثر غوكُ أَلِپ بعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم وغيره من المفكرين الفرنسيين والألمان، لكنه لم يعرف الشهرة إلا في ظل حكم «تركيا الفتاة» خلال الأعوام التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. وفي كتابه «مبادئ القومية التركية» الذي نشر في العام ١٩٢٠، وقرّ غوكُ أَلِپ لأتاتورك الحجج اللازمة لتبرير إقامة دولة مركزية علمانية وقوية، لا تتسامح مع الأقليات إطلاقاً، ومصمّمة على «تريكهم». فقد كتب أن «الأمة ليست جماعة عرقية، أو إثنية، أو جغرافية، أو سياسية، أو إرادية، بل إنها مؤلّفة من أفراد لديهم اللغة نفسها، والدين نفسه، والأخلاق أو القيم الجمالية ذاتها، أي بعبارة أخرى تلقّوا التربية نفسها»^(١٩). وتوفي غوكُ أَلِپ في العام ١٩٢٤، قبل أن يتمكن أتاتورك من تطبيقها، مع كل ما حمله ذلك من نتائج رهيبة بالنسبة الى الأكراد.

على غرار أكراد كثيرين خدموا الجمهورية التركية، رفض غوكُ أَلِپ أن يعتبر نفسه كردياً. وهذا التنكّر لأصوله القومية يتناقض كلياً مع نظرة العثمانيين الى رعايا إمبراطوريتهم المترامية الأطراف، سواء أكانوا مسيحيين أم يهوداً أم مسلمين، إذ كانوا يعتبرونهم رعايا عثمانيين لا يتعيّن عليهم إنكار لغتهم الأمّ، أو أصولهم الإثنية، أو خصوصياتهم الثقافية. فقد أكّد غوكُ أَلِپ أنه لن يتردّد «في الإيمان بأنني تركي، حتى لو اكتشفت بأن أجدادي جاؤوا من مناطق كردية أو عربية، تعلّمت من خلال دراساتي الاجتماعية، بأن القومية تستند الى التنشئة فقط».

على مدى سنوات عدّة، كنت أشاهد عند أحد تقاطعات الطرق الرئيسية، الإشارة التي تدلّ على الاتجاه العام الواجب سلوكه لبلوغ المتحف. وكنت أمل في أن تساعدني زيارة هذا المتحف، على فهم الأسباب التي دفعت بعض الأكراد الى التنكّر لأصولهم الكردية باسم قومية تركية جامعة. فلم يكن غوكُ أَلِپ وإينونو فريدين في بابهما، بل توجد حالات عديدة مماثلة لهما. فبعد جيل واحد فقط، تولّى جنرال كردي آخر يدعى جمال غورسيل، قيادة أول

انقلاب عسكري من ضمن الانقلابات الثلاثة التي عرفتها تركيا، وأصبح في العام ١٩٦٠ رئيساً للجمهورية. ولم يتردد غورسيل من تحذير القوميين الأكراد بأن «الجيش لن يتردد في قصف القرى والبلدات، وسيحصل حمام دم رهيب...».

عندما عثرت أخيراً على متحف غوك ألب، صدمت لأن المبنى بدا عادياً جداً، ولا يضم سوى حديقة صغيرة خالية من أي شيء، باستثناء بضع دجاجات. وأثناء تجوالي في المبنى الذي تمّ طلاؤه حديثاً، قال لي المسؤول عن المتحف بوهن ظاهر أنه «قيد الإصلاح». وباستثناء تمثال نصفي لأتاتورك يزين المبنى، كما هو الحال بالنسبة الى جميع المباني الحكومية في تركيا، لم أعثر أثناء تجوالي في مختلف الغرف، على أي شيء فيها، إذ كانت جميع واجهات العرض فارغة. وعلى الرغم من أنني شعرت آنذاك بخيبة أمل شديدة، إلا أنني لم أعد اليوم متأكداً، من أنني لم أعثر بعد على الإجابة التي كنت أبحث عنها.

بما أن الولايات المتحدة تعتبر أهمّ عضو في حلف شمال الأطلسي، فقد اضطلعت بالطبع بدور مركزي بالغ الأهمية في تركيا. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، ظلت تركيا تحتلّ المركز الثالث على لائحة الدول التي تتلقّى مساعدات أميركية، مع أن حجم المساعدات أقلّ بكثير مما تتلقّاه إسرائيل ومصر. وفي العام ١٩٩٤ الذي عرفت فيه كردستان تركيا أسوأ موجة قمع خلال سنوات عديدة، كانت أكبر مستورد في العالم للأسلحة عموماً، والأسلحة الأميركية على وجه الخصوص. واشتملت ترسانتها العسكرية المؤلفة بنسبة ٨٠ في المئة من أسلحة أميركية، على دبابات من طراز «إم-٦٠»، وطائرات حربية من طراز «إف-١٦»، ومروحيات عسكرية من طراز «كوبرا» و«بلاك هوك» المعروفة باسم «الماكرة»، والتي استخدمت كلها بالطبع ضدّ الأكراد. وباستثناء فترة قصيرة فرض فيها حظر على تزويد تركيا بالقنابل العنقودية، واطب البنتاغون على دفع تركيا الى شراء المزيد من الأسلحة الأميركية. وعندما كشفت منظمات حقوق الإنسان النقاب عن أن أنقرة استخدمت طائراتها الأميركية الصنع من طراز «إف-١٦»، لقصف القرى الكردية، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف المدنيين،

شعرت واشنطن بإحراج شديد لفترة قصيرة من الزمن. لكن البنتاغون تمكن من العثور على ثغرة قانونية لمنع إدارة كليتون من اتخاذ الاجراءات التي نصّ عليها القانون الأميركي في حال إساءة استخدام الأسلحة على هذا النحو، ووقف توريد الأسلحة الى تركيا. فالأولويات السياسية والاستراتيجية الأميركية تتقدّم على كل ما عداها من اعتبارات. فلا يزال حتى اليوم، آلاف الجنود الأميركيين، يديرون المنشآت الاستخباراتية وأجهزة الرصد التابعة لحلف شمال الأطلسي والموزعة في مختلف أنحاء تركيا، والتي اعتبرت أثناء الحرب الباردة حيوية بالنسبة الى أمن الحلف، لاسيّما بعد أن عمدت الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، الى إغلاق منشآت أميركية مشابهة وأكثر أهمية، أقيمت عند بحر قزوين.

لكن الولايات المتحدة لم تستفد يوماً من وجودها العسكري الذي يعود الى الخمسينات، للاطلاع على ظروف أكراد تركيا وأحوالهم. فقد تلقى الجنود والضباط الأميركيون العاملون في تركيا، تعليمات صارمة تقضي بعدم الدخول في نقاشات سياسية مع زملائهم الأتراك المعروفين بحساسيتهم إزاء أي نقد لسياسة بلادهم. وهذا ما تبين لي شخصياً، لأنني اعتدت منذ أواسط الثمانينات أن أسأل الضباط الأميركيين العاملين في المنشآت الأمنية الواقعة في كردستان تركيا، عن أحوال هذه المنطقة، وفي كل مرة كنت أشعر بالذهول لعدم اكتراثهم بما يجري من حولهم. ولعلّ أشدّ ما صدمني، هو شعوري بأن سلوكهم هذا، ليس إلا تكراراً غيبياً لسلوك المسؤولين في السفارة الأميركية في طهران خلال السبعينات، سواء أكانوا دبلوماسيين أم عسكريين، والذي حمل نتائج كارثية بالنسبة الى المصالح القومية الأميركية. فقد امتنعوا عن إقامة أيّ علاقات مع المعارضة الإيرانية، أو عن فهم طبيعة تكوينها، مراعاة للشاه.

على امتداد السنوات اللاحقة، عمدت الإدارات الأميركية المتعاقبة الى تغيير التبريرات التي استخدمتها للتغاضي عن قمع تركيا للأكراد. ففي الخمسينات، شكّل «حلف بغداد» (الذي أطلق عليه اسم حلف «السنّتو» أي «حلف المعاهدة المركزية»، (Central Treaty Organization, CENTO)، بعد إطاحة النظام الملكي في العراق في العام ١٩٥٨)، تغطية غربية لعداء دول الحلف للأكراد، والذي تعود جذوره الى «معاهدة سعد أباد» المعقودة في العام ١٩٣٧. فقد كانت الحركات القومية عموماً، والأقلوية منها خصوصاً،

مشبوهة في نظر الدول الشرق الأوسطية «المؤيدة للغرب» والواقعة عند خطّ المواجهة مع دول الستار الحديدي، بقدر ما كانت مشبوهة بالنسبة الى الإمبراطورية السوفياتية. ومع انحسار الحرب الباردة وصعود نجم الخمينية في إيران، أعطيت تركيا دور الشرطي العلماني المولج بضبط جيرانه المسلمين الجموحين، لحماية المصالح الغربية في المنطقة. وأدت النهاية الفوضوية لحرب الخليج في العام ١٩٩١، الى جعل واشنطن أسيرة لسياسات أنقرة من جهة، وللمصالح الأميركية المتناقضة من جهة ثانية. فواشنطن تحتاج الى موافقة صريحة من تركيا على السماح للطائرات الأميركية باستخدام قاعدة «إنجيرليك» الجوية القريبة من مدينة «أضنه»، للقيام بالدوريات الجوية المخصصة لحماية أكراد العراق، وإنقاذ سمعتها الملتعبة بسبب النهاية الخرقاء للحرب في العام ١٩٩١. وفي المقابل، عمدت الولايات المتحدة الى غضّ النظر عن تصاعد القمع التركي للأكراد.

لم تحظ هذه الدوريات الجوية التي عرفت باسم عملية «پروفايد كومفورت» (أي توفير الراحة)، كما عرفت أحياناً باسم «پويزد هامر» (أي المطرقة المسلّطة)، بأي دعم من جانب السياسيين الأتراك الذين رأوا فيها، وخلافاً لأي منطق، محاولة أميركية لتمكين حزب العمال الكردستاني من تحويل شمال العراق الى قاعدة لانطلاق عملياته ضدّ تركيا (وحدها رئاسة أركان القوات المسلّحة التركية الواسعة النفوذ، كانت واقعية في نظرتها الى الأمور، الى درجة دفعتها لتفضيل عملية «پروفايد كومفورت» على احتمال تدفق ملايين الأكراد العراقيين على الأراضي التركية، ونجحت في فرض وجهة نظرها هذه، على الحكومات المتعاقبة، ودفعتها الى تجديد الاتفاق الخاص بتمكين الطائرات الأميركية من استخدام قاعدة «إنجيرليك» الجوية). فعلى مدى العقود الماضية، تبنت الولايات المتحدة السياسة الرسمية التركية التي تنفي وجود هوية كردية متميزة، وتعتبر الأكراد «أتراك الجبال»، كما تبنت موقف تركيا من حزب العمال، والذي يعتبره مجرد منظمة إرهابية. لكن واشنطن وسائر عواصم الدول الغربية، كانت قلقة أيضاً، من نجاح حزب العمال في استغلال القمع التركي للأكراد في سبيل تحقيق أهدافه القومية، وزيادة نفوذه السياسي في صفوفهم.

على الرغم من معارضة أكراد كثيرين لسياسة حزب العمال وانتهاكاته

لحقوق الإنسان، وخوفهم من نتائجها الوخيمة، وعلى الرغم من إدراكهم لطبيعة القمع الحكومي الذي تسبب فيه هذه السياسات، ضد الأكراد العاديين، إلا أنهم كانوا يدركون مدى أهمية «أوجلان» وما حققه من إنجازات. فقد تمكّن بمفرده من إحياء الهوية الكردية التي جرى تجاهلها طويلاً. لكن الولايات المتحدة رفضت اتخاذ أي إجراءات دبلوماسية، على الرغم من أن جميع الذين تعاقبوا على منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون حقوق الإنسان، زاروا تركيا، وانتقدوا انتهاكات الدولة وحزب العمال على حدّ سواء، لحقوق الإنسان. فقد فضّلت واشنطن على الدوام، النظر إلى الكأس التركية على أنها نصف ممتلئة، في حين أن العديد من الأتراك يعتبرونها نصف فارغة في أحسن الأحوال، ومنتشقة أيضاً. وعمدت الولايات المتحدة إلى إرسال الوفود إلى تركيا، لحضّها على تعديل قانون أصول المحاكمات الجنائية، واستخدام وسائل أقلّ عنفاً أثناء عمليات الاستجواب لتفادي انتزاع الاعترافات من المتهمين تحت التعذيب. وعلى الرغم من تكاثر الأدلة على استمرار استخدام التعذيب، إلا أن المسؤولين الأميركيين علّقوا آمالهم للحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان، على تحسين مستوى تدريب الشرطة التركية، والتقنيات القضائية والطبّ الشرعي، وعلى إنشاء وزارة لحقوق الإنسان (لا حول لها ولا قوة)، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تحسين صورة تركيا، الأمر الذي رأى فيه أتراك عديدون خدعة ليس إلا، في حين اعتبره آخرون تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلادهم. وعلى الرغم من تشديد الولايات المتحدة على أن هذه الإصلاحات ستعود بالفائدة على جميع الأتراك، وليس على الأكراد وحدهم، إلا أن خوفها من النزعة الشوفينية التركية المعروفة، دفعها إلى الامتناع عن القيام بأي مبادرة لإيجاد حلّ سياسي لهذه الحرب الأهلية المدمّرة التي تسيء إلى المصالح التركية.

عانت العلاقات الأميركية-التركية كثيراً من هذه التناقضات. فقد كانت سياسة أنقرة تجاه أكراد العراق، متناقضة بسبب مشكلتها مع حزب العمال. وعلى الرغم من أن أكراد العراق، استأنفوا صراعاتهم وحرورهم الداخلية اعتباراً من العام ١٩٩٤، إلا أنهم ظلّوا جزءاً أساسياً ومهماً من استراتيجية واشنطن لإطاحة صدام حسين (أو للتظاهر بالسعي إلى إطاحته على الأقل). ولم تكن السياسة التركية أكثر تماسكاً بدورها. فلم تخف أنقرة استياءها من

قيام أكراد العراق بانتخاب برلمان إقليمي وتشكيل حكومة تدير شؤون مناطقهم، واعتبرت ذلك نواة دولة، وخشيت أن يشكّل ذلك سابقة تشجّع أكرادها على الاقتداء بهم، وهو ما أعلنت مراراً أنها لن تسمح به على الإطلاق. لكن هذا الأمر لم يمنع تركيا من تزويد أكراد العراق بأغذية وموادّ ضرورية أخرى، بقيمة ١٣ مليون دولار سنوياً، ومن السماح لكلّ من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بفتح مكتب اتصال في أنقرة، وعلى الرغم من أن العقوبات الدولية المفروضة على العراق، تحظر إجراء أي مبادلات معه، إلا أن تركيا غضّت النظر عن عمليات تهريب النفط العراقي عبر أراضيها، والتي ازدهرت ومكّنت أكراد العراق من دفع رواتب الموظفين وتسديد نفقاتهم الأخرى.

بصرف النظر عن نوايا تركيا والأهداف التي تتوخى تحقيقها، إلا أن هذه الإجراءات بدت أقرب الى التعامل مع شبه دولة. لكن أنقرة سعت في الوقت نفسه الى استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بغداد، على أمل أن ينجح صدام حسين في استعادة السيطرة على كردستان العراق، وبالتالي يحرم حزب العمال من إمكانية استخدامها كقاعدة لعملياته ضدها. وتجاهلت تركيا واقع أن صدام ساعد في الماضي حزب العمال لخلق المتاعب لها، وقلّلت من أهمية هذه المسألة. ومع تكرار الغزوات التركية لشمال العراق بحجة سحق حزب العمال وتدمير قواعده، عمّقت تركيا التناقضات القائمة أصلاً بين ميليشيات الحزبين الكرديين المتنافسين، وفاقمت التوتر في علاقاتهما.

في المقابل، لم تكن واشنطن مرتاحة الى ما يجري، سيما وأن من شأنه زيادة نفوذ بغداد في شمال العراق. كما أنها لم تكن مرتاحة، في ظلّ سياسة «الاحتواء المزدوج» التي اعتمدها إدارة الرئيس بيل كلينتون تجاه العراق وإيران، لتنامي دور إيران في شمال العراق منذ العام ١٩٩٤. وفي ما يشبه التقسيم الدولي للعمل، عمدت الدول الأوروبية الى انتقاد الغزوات التركية المتكررة للشمال العراقي، بصراحة، في حين امتنعت واشنطن عن توجيه أي انتقادات علنية لتركيا، وردّت على منتقديها بالقول إنها تفضّل العمل بفعالية أكبر في الكواليس (وهو أسلوب مفضّل بالنسبة الى الولايات المتحدة). وعمد بعض كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية، الى انتقاد تركيا بحياء بين الحين والآخر، عبر التشديد على أنّ القمع وحده، لن يؤدّي الى وضع حدّ للحرب

المحتدمة مع حزب العمال .

هكذا، تورطت واشنطن وأنقرة في مشاريع إقليمية طموحة ومعقدة لا يبدو في الظاهر أن لها أي علاقة بالأكراد، مع أنها تحمل حتماً، انعكاسات مباشرة عليهم . ولو كانت تركيا حليفاً أوروبياً للولايات المتحدة، يتمتع بالقوة والنفوذ اللازمين، لبدت هذه المشاريع منطقية . لكن واشنطن لم تدرس كفاية، الآثار السلبية المحتملة لهذه السياسة المتعددة الأوجه، على دولة مثل تركيا لا تعتبر قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، وإنما بلد يقيم علاقات تتراوح ما بين العادية والمتوترة، مع معظم، إن لم يكن جميع البلدان الثمانية المجاورة له، وذلك بصرف النظر عن الحرب الأهلية المستعرة في كردستان تركيا . وعلى الرغم من ذلك، لم تتوان إدارة كلينتون، عن جعل أنقرة حجر الزاوية في سياسة «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق . وتناست واشنطن أيضاً، شكوكها، وتغاضت عن الدور التركي في تنظيم اجتماعات، وفقاً لروح «اتفاقية سعد أباد»، ضمت وزراء خارجية تركيا، وإيران، وسوريا (وهي دول تفضل الولايات المتحدة إبقاءها متفرقة ومتخاصمة)، عبرت فيها هذه الدول دورياً، عن عدائها لكل ما هو كردي . (لكن هذا التضامن الدبلوماسي الرسمي ما بين هذه الدول، لم يمنع كلاً من إيران، وسورية، والعراق، من توفير ملجأ آمن لحزب العمال، يتخذه منطلقاً لتنفيذ عملياته العسكرية ضد تركيا) .

بهذه الطريقة، ردت هذه الدول على تركيا، مستخدمة الأكراد رسلاً ووسيلة لتوجيه الرسائل إليها، مع احتفاظها بـ «القدرة على إنكار» أي تورط لها في الصراع الكردي-التركي . ووقعت أنقرة بسهولة في الفخ، لأن ازدراءها لهذه الدول العربية التي كانت في ما مضى، ولايات تابعة للإمبراطورية العثمانية، دفعها الى حصر علاقاتها مع كل من سوريا والعراق، بالشأن الأمني، وكما لو أن بالإمكان فصله عن سائر أوجه العلاقات الدبلوماسية التي تقيمها تركيا مع الدول الأجنبية الأخرى . وبالطبع، كانت نتائج هذه السياسة وخيمة . لكن معظم المسؤولين الأتراك، اكتفوا بالتذمر من أنهم يعيشون «في منطقة صعبة وقاسية»، لتبرير عدم قدرتهم على القيام بمبادرات دبلوماسية خلّاقة .

بدت النتائج وخيمة وباهظة على وجه الخصوص، بالنسبة الى «مشروع جنوب شرق الأناضول» المعروف بالأحرف الثلاثة الأولى من اسمه في اللغة

التركية «غاب» (GAP) (٢٠). ففي الثمانينات، اندفعت تركيا في تنفيذ هذا المشروع المفرط في طموحاته، والهادف الى استغلال مياه نهري دجلة والفرات، لري منطقة جنوب شرق الأناضول وتنميتها، من دون التشاور مع الدولتين المستفيدتين من مياه هذين النهرين (أي سوريا والعراق). وفي ظلّ عدم وجود أي نصّ واضح في القانون الدولي، لحلّ الخلافات المتعلقة بتقاسم مياه الأنهار، اعتبرت تركيا (بصفتها بلد المنبع)، أن من حقّها استغلال مياه هذين النهرين، من دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح جارتها ومطالبهما، أو أن تردّ على دعواتهما المتكرّرة الى الاتفاق على تقاسم مياههما، على الرغم من أنهما تعتمدان كلياً على نهري دجلة والفرات، وعلى انتظام تدفق مياههما ونوعيتها، كمصدر رئيسي للتزوّد بالمياه العذبة. فقد نفت أنقرة صحّة الشكاوى السورية والعراقية، وأكدت أن جيرانها يتلقون للمرة الأولى مياهاً نقية بفضل السدود الجديدة التي أقامتها على هذين النهرين. وعلى الرغم من دخول الدول الثلاث المعنية بنهري دجلة والفرات، في مفاوضات لتقاسم مياههما، إلا أنها أخفقت في التوصل الى أي اتفاق محدد. ولذلك رفض صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والعديد من المستثمرين الدوليين، تمويل مشروع «الغاب»، خوفاً من التورط في نزاع إقليمي بالغ الحساسية، ولأن تركيا لم تنجح في تسوية خلافاتها مع جيرانها. فقد انحصرت الاعتراضات الغربية على هذا المشروع، في هذه الجوانب، سيّما وأن الخبراء الدوليين توقعوا ألا تحصل سورية عند إتمام هذا المشروع، إلا على ٤٠ في المئة من حصّتها المعتادة من المياه، في حين لن يحصل العراق إلا على ٢٠ في المئة من حصّته. وفي شهر شباط من العام ١٩٩٦، وقّعت المؤسسة العسكرية التركية مع إسرائيل، إتفاق تعاون عسكري في ميدان التدريب، من دون التشاور مع السياسيين الذين كانوا منهمكين آنذاك في مناوراتهم المتبادلة، وفي محاولة تشكيل ائتلاف حكومي جديد. وإذا كانت هذه الخطوة، قد شكّلت إجراء إنتقامياً تركيا من سورية، على دعمها لحزب العمال الكردستاني، فإنها مثّلت إحياء لـ «سياسة المحيط» القديمة من جانب إسرائيل التي سعت هذه المرّة، الى استخدام تركيا للضغط على عدوتها القديمة، دمشق، وعلى حليفها السابقة، إيران.

مع تحوّل المشكلة الكردية الى عنصر تعقيد للصراعات السياسية في المنطقة، أصبحت إدارة الرئيس كلينتون، ولأسباب داخلية بحتة، أكثر اعتماداً مما مضى

على تركيا. فغداة توقيع «إتفاقات دايتون» للسلام في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٩٥، والتي سمحت بوضع حدٍّ لثلاثة وأربعين شهراً من القتال في البوسنة، طلبت واشنطن مساعدة أنقرة لحلِّ مشكلة كبرى كادت تهدد فرص كليتون في الفوز بولاية رئاسية ثانية في انتخابات العام ١٩٩٦. فقد اعتبرت واشنطن أن إبقاء قواتها في البوسنة لأكثر من سنة، أو تولّي عملية تدريب الجيش المسلم الضعيف (والتي تتطلّب وقتاً طويلاً)، لتمكينه من الوقوف في مواجهة الصرب والكروات، يتضمّن مخاطرة سياسية كبرى، مع أنه يمثّل أولوية رئيسية على صعيد النقاش السياسي الدائر في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن تركيا قوة استعمارية سابقة في منطقة البلقان، إلا أنها في الوقت نفسه بعيدة عنه جغرافياً بمقدار كافٍ لعدم إثارة أي مخاوف جدية، كما أنها تعتبر دولة مسلمة معتدلة ومؤيدة للغرب، وعضو في حلف شمال الأطلسي. ولذلك كله، ارتأت الإدارة الأميركية تكليفها بمهمة تدريب الجيش البوسني.

كانت أنقرة سعيدة لحصولها على هذا الدور المهمّ، والذي يمكنها المطالبة بثمنه في المستقبل. لكنّ أحداً لم يشر علناً على الأقل، الى المفارقة المتمثلة في تكليف تركيا، الدولة المنهمكة في محو هوية أقلّيتها الكردية، بمساعدة مسلمي البوسنة المحاصرين، على الصمود في مواجهة الساعين الى إقامة «صربيا الكبرى»، و«كرواتيا الكبرى» (على الرغم من أن أتاتورك أدار ظهره للعالم الاسلامي، وتخلّى عن الأقليات التركية الموجودة في المستعمرات العثمانية السابقة، إلا أن ذلك لم يمنع تركيا في الثمانينات، من ادّعاء عدم وجود أي تناقض ما بين قمعها للأكراد ودفاعها عن الأقليات التركية في كل من بلغاريا، واليونان، وقبرص). ورأت تركيا أن تولّي مهمة تدريب الجيش البوسني، سيتيح لها لاحقاً مطالبة حلفائها الأميركيين والأوروبيين في حلف شمال الأطلسي، بردّ الجميل إليها، في حال حاولوا الضغط عليها في المسألة الكردية، أو في أي شأن آخر من شؤون السياسة التركية المحفوفة بالمخاطر. وبذلك، خاطرت تركيا للمرة الأولى في أن تصبح جزءاً من الصراعات السياسية الداخلية المحتدمة في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينطوي أيضاً على مخاطر جمة بالنسبة الى صياغة السياسة الخارجية الأميركية، وهو ما يدركه الدبلوماسيون الأميركيون جيداً انطلاقاً من تجربتهم الطويلة على امتداد السنوات الماضية مع جماعات الضغط اليونانية والاسرائيلية القوية والواسعة

النفوذ في الولايات المتحدة.

كم أصبحت العلاقات الأميركية-التركية معقدة ومتشابكة خلال بضع سنوات فقط! فعلى امتداد سنوات عهد (الرئيس الأسبق رونالد) ريغان، تولّى روبرت شتراوس-هوبي المولود في فيينا، والذي كان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا (وهو من الأشخاص الذين عينوا في مناصب مهمة وفقاً لولائهم السياسي)، منصب السفير الأميركي في أنقرة. وعندما التقيته قبل عشر سنوات، أي في أواسط الثمانينات، كان قد تجاوز الثمانين من العمر، فأرهقته بأسئلتي عن أسباب عدم اكتراث الولايات المتحدة بما تشهده تركيا من انتهاكات متزايدة لحقوق الانسان، ولاسيما في كردستان. فمنذ تلك الفترة، بدأت المنظمات الغربية المدافعة عن حقوق الإنسان، بالتشكيك في مدى حكمة سياسات الدول الغربية التي تزود تركيا بكميات ضخمة من الأسلحة، يرجح أن تستخدم في الحرب الأهلية الدائرة في كردستان (وفي العام ١٩٩٦، حاولت هذه المنظمات، من دون جدوى، إقناع وزارة الخارجية الأميركية، بتطبيق المادة ٥٠٢ من قانون المساعدات الخارجية، والتي تحظر تزويد البلدان المعروفة بانتهاك حقوق الانسان، بالأسلحة، إلا في حال وجود ظروف استثنائية خاصة. والعجيب في الأمر، هو أن الادارة الاميركية تذرعت دائماً بوجود هكذا ظروف، لتوريد الأسلحة الى هذه الدول).

على الرغم من أن شتراوس-هوبي أدرك مقصدي، إلا أن مهمته الرئيسية تمثلت في الحرص على إبقاء الأتراك مستنفرين في مواجهة «إمبراطورية الشر» الروسية على حدّ تعبير الرئيس ريغان، في تلك المرحلة الأخيرة والمتوترة جداً، من الحرب الباردة. فردّ عليّ بتعليقات غير مترابطة، عن ضرورة ترك الدول الأوروبية تتولّى مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان في تركيا، قبل أن يلجأ الى تلك الحيلة التقليدية المفضّلة عند العجائز، ويغرق في النوم أثناء الحديث، في حين دخل مساعده الغرفة على رؤوس أصابعهم، وطلبوا مني أن أغادر خوفاً من إيقاظه. وفي تلك المرحلة التي كانت فيها تركيا مصرّة على تجاهل مشكلتها الكردية، وعلى تسمية الأكراد بـ «أتراك الجبال»، أقدمت المجلة اليسارية التركية «ييني غونديم» (أي «المفكرة الجديدة»)، في العام ١٩٨٧، وبشجاعة فائقة، على تخصيص عدد بأكمله لمناقشة هذه المسألة التي اعتبرتها أهمّ مشكلة تواجه البلاد، وأكدت استحالة التوصل الى أي حل غير سياسي لها. وأسهمت في

ذلك العدد، مجموعة من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية التركية المتقاعد، والتي عملت في جنوب شرق تركيا، فضلاً عن مدير المعهد الكردي في باريس كندال نيزان الذي كان ذكر اسمه فقط، كفيلاً بإثارة غضب السلطات التركية. وبالطبع تمت مصادرة عدد المجلة، ولكن بعد ستة أيام من توزيعه، الأمر الذي اعتبر تساهلاً من جانب السلطات التركية.

بعد حوالى السنة، زرت المتحدّث باسم الرئيس التركي أوزال، كايا توپري، في مكتبه في أنقرة. فقد كنتُ نعرف بعضنا منذ سنوات طويلة. وعلى الرغم من أنني لم أخطره بالأمر قبل وقت كاف، إلا أن توپري، تلمّظ بترتيب موعد لي لإجراء مقابلة مع الحاكم العام في دياربكر، والذي كان شخصاً صعب المراس، استقبلني بانزعاج واضح، ولم يظهر أي أثر للحقيقة في أجوبته عن أسئلتي. وكانت معرفتي بـ توپري وثيقة الى درجة سمحت بتحذيره من أن هذا التصلب التركي حيال المشكلة الكردية، لا يخدم مصالح تركيا، بل يؤدي الى تدميرها بطريقة صبيانية، وبإخباره عما شاهدته من تجاوزات تقوم بها قوى الأمن. وقلت له، أعتقد أن لدى تركيا مشاغل أهم وأخطر بكثير من اعتقال الأكراد الذين يبيعون شرائط تسجيل للأغنيات أو الموسيقى الكردية، إلا إذا كانت حكومة أنقرة تريد تقديم يد العون لحزب العمال الكردستاني، الأمر الذي يتناقض بالطبع مع مصالحها. وفي ظلّ انزعاجه من الحديث، لم أجد أن من الضروري إخباره بما شاهدته من تجاوزات فادحة تقوم بها قوى الأمن التركية.

قلت له انه إذا ثبتت صحة المعلومات التي جمعتها من خلال المقابلات التي أجريتها في المناطق الريفية، فإن مضايقة المدنيين وإحراق القرى سيؤديان الى استثارة عداة الأكراد لتركيا. فالغالبية الساحقة من الاشخاص الذين تحدّثت إليهم، لم تطالب بالاستقلال الذي كان حزب العمال يصرّ عليه. آنذاك، ولم تظهر اي اعجاب بالماركسية خلافاً لـ «أبو». فكل ما طالب به هؤلاء الاشخاص، هو معاملتهم كمواطنين من الدرجة الأولى مثل الأتراك، واحترام ثقافتهم الخاصة، والحصول على حصة عادلة من استثمارات التنمية الحكومية لمناطقهم التي عانت من الإهمال طويلاً. وعلى الرغم من أنني درست عن كثب على امتداد السنوات الماضية، العديد من حركات التمرد في بلدان العالم الثالث، إلا أنني لم أتمكن من فهم الأسباب التي تمنع عضواً في

حلف شمال الأطلسي مثل تركيا التي يفترض أيضاً أنها دولة غربية، عن إدراك مغزى هذه المؤشرات الواضحة. ومن المؤكّد أن الأتراك أذكّاء بما فيه الكفاية، ليدركوا أن القمع لن يؤدي إلا إلى تعزيز موقع المتمردين، ورفد صفوفهم بالمزيد من الأعضاء. واصلت انتقاد السياسة التركية، إلى أن شعرت بأن توپري لم يعد يستطيع تحمّل المزيد منها، وربما يطردني من مكتبه، على الرغم من صداقتنا القديمة. وعندما صمّت، أسرّ لي توپري همساً، «أعرف ذلك، أعرف ذلك. لكن الجيش هو الذي يقوم بكل هذه الأمور. ولا أحد غير أوزال، يستطيع التفاهم مع المؤسسة العسكرية».

كان توپري يحاول أن يفهمني بأن أوزال، السياسي التركي الخلاق، والشخص الأكثر قدرة بعد أتاتورك، على تحطيم المعتقدات والمفاهيم الجامدة، والرجل الذي كلّفه جنرالات الجيش مهمة ترؤس أول حكومة مدنية بعد انقلاب العام ١٩٨٠، والذي كان الثالث من نوعه خلال ثلاثة عقود، لم يكن يمسك بزمام السلطة كلياً، على الرغم من انه انتخب رئيساً للبلاد بطريقة ديمقراطية في العام ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن كلامه لم يسبّب لي أي صدمة، إلا أنه بدا معبراً. فلولا الجيش، لما تمكّن أتاتورك من إطاحة النظام العثماني وإقامة جمهوريته في العام ١٩٢٣. وإذا كان قيام الدول الأخرى قد استند إلى دعم الإدارة، أو الطبقة الوسطى، أو نظام إقطاعي، فإن الجيش التركي هو الذي أوجد الجمهورية التركية التي كانت في الأصل، دولة ضعيفة تخشى على وحدة أراضيها من المسيحيين الطامعين فيها، ولاسيما اليونانيين الراغبين في اقتطاع قسم من أراضيها في الغرب، والأرمن الساعين إلى اقتطاع قسم آخر في الشرق، لاستعادة أراضيهم القديمة، وللانتقام من المجازر التي ارتكبتها العثمانيون بحقهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وتولّى الضباط المؤيدون لأتاتورك، مهمة حماية نظام يهدف إلى تحديث منطقة الأناضول، عبر إبعادها عن جذورها الإسلامية، ودفعها نحو الغرب مرّة واحدة وإلى الأبد، شاء سكانها ذلك، أم أبوا.

أكّدت انتفاضة الأكراد ذات الصبغة الدينية بقيادة الشيخ سعيد في العام ١٩٢٥، وانتفاضة العام ١٩٣٠، والتي اشترك فيها الأكراد مع ضحاياهم السابقين، أي الأرمن، عزم أتاتورك على إقامة نظام متسلّط. فقد انتهت الانتفاضة الأخيرة بطريقة مأسوية، عندما سمح شاه إيران آنذاك رضا بهلوي،

للقوات التركية بدخول الأراضي الإيرانية لتطويق المتمردين المتحصنين في جبل أرارات (بعد خمس وأربعين سنة، كرر نجل الشاه رضا، الشاه محمد رضا بهلوي، خيانة والده للأكراد، وتخلّى في العام ١٩٧٥ عن الجنرال البرزاني). وقد أدت هاتان الانتفاضتان، إضافة إلى حملة «درسيم»، إلى تعزيز يقظة المسؤولين الأتراك وحذرهم من احتمال تجدد نشاط الحركة القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. ولذلك عمدوا إلى إبقاء هذه المناطق خاضعة للأحكام العرفية حتى العام ١٩٥٠، ومنعوا الأجانب الفضوليين عادة، من دخولها حتى العام ١٩٦٥.

احتفظت القوات المسلحة التركية قبل، وأثناء، وبعد الحرب الباردة خصوصاً، بالورقة الكردية لاستخدامها عند الضرورة، لتبرير هيمنتها على الحياة العامة في البلاد، في حال لم تعد العلاقات المتوترة مع الدول الثمانية المجاورة والصعبة المراس، تمثل مبرراً كافياً لذلك. ألم يشترك الأكراد في ١٧ انتفاضة، من أصل ١٨ شهدتها تركيا خلال مرحلة ما بين الحربين؟ وبصرف النظر عن تصاعد شكوك المؤسسة العسكرية مع مرور الزمن، في قدرتها على الانتظار في أطول حرب تخوضها ضد الأكراد، إلا أن الصراع المحتدم مع حزب العمال، أشغلها إلى حد بعيد، ومكّنها من احتلال موقع مركزي في الحياة السياسية التركية. وشكّل «مجلس الأمن القومي» الذي يترأسه شكلياً، رئيس الجمهورية، الأداة المفضّلة لدى المؤسسة العسكرية، للتدخل والتأثير في السياسة الحكومية. وفي إطار هذا المجلس الذي يضم أيضاً رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية، تمتع رئيس أركان الجيش التركي، وقادة أسلحة البرّ والجوّ والبحرية والدرك، بوزن أكبر بكثير من وزن سائر الأعضاء المدنيين، باستثناء أوزال الذي تولى رئاسة البلاد ما بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٣. وبات مجلس الأمن القومي، أكثر المؤسسات نفوذاً في البلاد، في حين صار رئيس أركان الجيش وفقاً للدستور، أهم من وزير الدفاع ومن سائر أعضاء الحكومة.

كانت علاقة أوزال بالمؤسسة العسكرية والتي سمحت له بارتقاء سلم السلطة التنفيذية في البلاد، معقّدة ومثيرة للازدراء أحياناً، ولاسيما عندما أثار غضب الأتراك بحضوره استعراضاً عسكرياً وهو يرتدي الشورت. وفي الواقع، فإن صعوبة التكهن بها قد يقدم عليه أوزال، لم تكن أحد أهم أسلحته

في صراعه مع العسكريين فحسب، بل حرّاس العقيدة الكمالية المستعدّين دوماً لاستحضار ذكرى أتاتورك لعرقلة أي محاولة لتأمين انفتاح المجتمع التركي على الخارج. وأظهرت القرارات الريادية التي اتخذها أوزال (بدءاً من استقبال اللاجئين من أكراد العراق، ومروراً برفع الحظر عن التحدث باللغة الكردية في العام ١٩٩١، ووصولاً إلى إقامة علاقات مباشرة مع زعماء أكراد العراق في ربيع ذلك العام)، أنه قادر على اعتماد سياسات مبتكرة وخلاقية، ولو أدّى ذلك إلى إغضاب الجنرالات الأتراك. وقد علّق دبلوماسي غربي خدم طويلاً في تركيا، قائلاً «كان أوزال يفكر في إيجاد حلول للمشكلة الكردية ولسائر المشكلات التي تعاني منها تركيا، قد يصعب على هذا المجتمع تخيلها أو حتى استيعابها»^(٢١).

خلافاً لمعظم السياسيين الأتراك، لم يكن أوزال خائفاً من المؤسسة العسكرية إلى درجة تشلّ حركته وقدرته عن الفعل. فالصحافي والنجم التلفزيوني التركي محمد علي بيراند الذي أثار في العام ١٩٨٨ أزمة سياسية كبرى في البلاد لأنه كان أول صحافي تركي يؤيد المؤسسة الحاكمة يجري مقابلة مع أوجلان، ينسب إلى أوزال الفضل «في السماح لأشخاص مثلي بالعمل مفرداً علينا حمايته»، وبالسعي إلى فتح نقاش جدّي حول المسألة الكردية^(٢٢).

في المقابل، فإن منافس أوزال القديم وخليفته في رئاسة الحكومة ومن ثم في رئاسة الجمهورية، سليمان ديميريل، لم ينسأ أبداً أن العسكريين أطاحوه من السلطة مرتين خلال العقود الماضية. ويعتقد على نطاق واسع في تركيا بأن ديميريل يخشى احتمال حصول انقلاب عسكري جديد ضده، إلى درجة أنه «يموت رعباً من التفكير بهذا الاحتمال. والعسكريون يدركون هذا الأمر ويستغلّونه إلى أقصى درجة ضده»، على حدّ تعبير صحافي تركي.

لكنّ سلوك أوزال في مواجهة العسكريين، لم يكن دوماً بمثل الصلابة التي يحبّ مؤيدوه أن يسبغوها عليه بعد انقضاء سنوات عدّة على غيابه. فقد سلّم أوزال الجيش مسؤولية إدارة شؤون المنطقة الكردية الخاضعة لحال الطوارئ، بعد مقتل حوالي مئة مدني في صدامات دموية مع قوى الأمن التركية أثناء الاحتفال بعيد رأس السنة الكردية «النوروز» في شهر آذار من العام ١٩٩٢^(٢٣). وفي شهر آب من ذلك العام، اقترحت قوى الأمن مدينة

«شيرناك» إثر تلقيها معلومات لا أساس لها من الصحة، عن وجود مقاتلين من حزب العمال في هذه المدينة القريبة من الحدود مع العراق. فتسببت في وقوع خسائر مادية كبيرة في البلدة وفي فرار سكانها البالغ عددهم عشرين ألف نسمة، طلباً للسلامة.

لم يبد أن إطلاق يد الجيش في المنطقة الخاضعة لحال الطوارئ، قد سمح بتحقيق النتائج المتوخاة. ففي مطلع العام ١٩٩٣، ارتفعت وتيرة القتل والتدمير في كردستان لتبلغ ذروة جديدة، ولم يعد بإمكان أي شخص، بما في ذلك غلاة الكماليين، إنكار واقع أن المشكلة الكردية هي أهم مشكلة تواجه تركيا وتسهم في إضعافها. وفي ظل هذه اللوحة القائمة، لاح على نحو مفاجئ، بصيص أمل جديد للمرة الأولى منذ العام ١٩٨٤. فبناءً على إلحاح من جلال الطالباني، أعلن أوجلان في ١٧ آذار من ذلك العام، وقفاً لإطلاق النار من طرف واحد، ولمدة شهر اعتباراً من ٢١ آذار. وعلى الرغم من أن أوجلان دعا في العام ١٩٩٠، تركيا الى عقد وقف لإطلاق النار معه، إلا أنه بادر هذه المرة الى إعلان الهدنة من جانبه، مشدداً على أن مقاتلي حزب العمال لن يفتحوا نيران أسلحتهم إلا دفاعاً عن النفس. وقبل أربعة أيام من هذا التطور، أعلن الطالباني في حديث مع صحيفة تركية، بأن أوجلان مستعد للتخلي عن الكفاح المسلح والإرهاب، ولعقد تسوية سياسية لا تؤدي الى استقلال كردستان. وأضاف الطالباني أنه في حال رفضت تركيا اعتبار أوجلان محاوراً مقبولاً، فإن الأخير مستعد لتفويض النواب الأكراد في البرلمان التركي، التفاوض مع حكومة أنقرة باسمه.

في تلك الفترة، كان العديد من الدبلوماسيين الغربيين في تركيا، مقتنعين بأن نفوذ حزب العمال يتزايد باستمرار على الصعيد السياسي والعسكري. ولم يتورع الحزب آنذاك، عن إنذار السياح الغربيين بغطسة شديدة، بوجوب الحصول على تأشيرات دخول من مكاتبه المنتشرة في البلدان الأوروبية، لزيارة جنوب شرق تركيا. ولم يكن المدنيون، ولا أفراد قوى الأمن التركية أيضاً، يجرؤون على التجول ليلاً في شوارع المدن والبلدات الكردية، فضلاً عن الأرياف. لكن الأتراك الأكثر تشدداً الذين ظلوا على امتداد أشهر عدة يرددون مزاعمهم بأن الصراعات تنخر حزب العمال، وبأن نفوذ أوجلان فيه يتراجع، رأوا في عرض وقف إطلاق النار دليلاً على هزيمة الحزب في مواجهة القوات

التركية، وشدّدوا على وجوب عدم منحه أي مكسب سياسي. لكن أقلية من المعتدلين رأّت في موقف أوجلان فرصة ملائمة للبحث عن سبل تسوية المشكلة الكردية. ولذلك باتت علاقة أوزال بالقوات المسلحة أمراً حاسماً في هذا الاطار، على الرغم من تراجعها أمامها في السنة السابقة. فمن بين جميع السياسيين الأتراك، كان أوزال الشخصية الوحيدة التي تمتلك الرؤية والكفاءة السياسية اللازمة، والرغبة في خوض تجربة جديدة وإرساء سابقة هي الاولى من نوعها في تركيا. فضلاً عن القدرة على ابتداع صيغة تقبلها جميع الأطراف المعنية، لإنهاء الحرب.

تلقى أوزال معلومات من صحافيين أتراك في لبنان على صلة بـ أوجلان، تفيد بأن وقف إطلاق النار بات وشيكاً. فقد كان يشكّ في إمكان تنفيذ وقف إطلاق النار، لأنه كان مقتنعاً بأن سوريا وهي الطرف الرئيسي الذي يدعم أوجلان، ستعرق هذه المبادرة خوفاً من خسارة حزب العمال كورقة ضغط في صراعها المدير مع تركيا على مياه نهر الفرات. لكن في غضون بضعة أيام فقط، صار أوزال مستعداً لمواجهة هذا التحدي. بل أنه أطلع الصحافي التركي الذي أسهم في ترتيب اللقاء مع أكراد العراق في العام ١٩٩١، وعاد لتوه من لقاء خاص مع أوجلان، جنكيز تشاندار، على مشروع لتسوية المشكلة الكردية^(٢٤). ففي لقاء ليلي في مدينة أنقرة استمرّ أربع ساعات، أبلغ أوزال تشاندار أنه يفضل إصدار عفو عام عن مقاتلي وأعضاء حزب العمال، على أن يتمّ إعلانه على نحو متدرّج. ففي البداية، يجري إصدار عفو عن جميع أعضاء الحزب ومقاتليه غير المتّهمين بارتكاب جرائم محدّدة، ويسمح لهم بالانخراط في الحياة العامة. وبعد سنتين، يتمّ إصدار عفو آخر عن مسؤولي الحزب، وربما عن كبار قادته، على أن تبحث إمكانية إصدار عفو عن أوجلان نفسه، بعد انقضاء خمس سنوات.

لكن أوزال بدا محتاراً في شأن كيفية ضمان تأييد البرلمان والحكومة اللذين يسيطر عليهما المتشدّدون الذين كانوا حتى تلك اللحظة يؤكّدون أن الدولة «لن تتفاوض أبداً» مع الإرهابيين. وأسرّ الرئيس التركي الى تشاندار قائلاً «الجيش لا يقلقني كثيراً لأن العسكريين يقفون في خطوط المواجهة الأمامية مع مقاتلي حزب العمال، ويعرفون ما هي الحرب. لكن السياسيين المدنيين هم مصدر القلق الحقيقي». فقد كان أوزال مقتنعاً بأنه قادر على استقطاب دعم رئيس أركان

الجيش التركي المعروف بتشدده، الجنرال دوغان غورش، متبجحاً بخبث أن لديه السلطة اللازمة كرئيس للجمهورية، لتمديد ولاية «غورش» في منصبه، لسنة إضافية. لكن تفاؤل أوزال لم يكن مقنعاً لجميع الأكراد. فقد شكك بعضهم في قدرته (وفي قدرة أي سياسي مدني آخر)، على التأثير في موقف القوات المسلحة التركية، أو على إقناعها بتأييده. ويؤكد أحمد تورك، وهو ينتمي الى إحدى أهم العشائر الكردية ويعتبر من قدامى النواب الأكراد في البرلمان التركي، أن أوزال قال له في تلك الفترة تقريباً، إنه «مصمم على السعي الى التأثير في موقف كبار الجنرالات، ودفعهم الى قبول حل سلمي» للمشكلة الكردية. واستنتج تورك آنذاك أن أوزال لم يكن واثقاً من قدرته على النجاح في تحقيق هذا الهدف، لأن «قوله إنه يسعى الى إقامة علاقات جيدة مع القوات المسلحة، يعني أن السلطة الحقيقية في البلاد، لم تكن بيده»^(٢٥).

أثناء مناقشة الخيارات المتاحة أمامه، شدد أوزال على وجوب ألا تبدو الدولة مستعجلة للتوصل الى اتفاق مع حزب العمال، وألا يجري وضعها على قدم المساواة معه. فعلى الدولة «أن تكف عن لعب دور ثانوي» في مواجهة أوجلان، وأن تستعيد زمام المبادرة منه. وفي تلك الفترة، كان شهر رمضان، وهو شهر الصوم لدى المسلمين، يوشك على الانتهاء، فرأى أوزال أن من الأنسب ألا يفعل شيئاً قبل انتهاء عطلة عيد الفطر التي تدوم أسبوعاً كاملاً. وصودف أن حل عيد «النوروز» في تلك الفترة أيضاً، فمرت احتفالاته بهدوء ومن دون سفك دماء، بفضل الأوامر التي أصدرها أوجلان الى أعضاء حزبه، والتعليمات التي أصدرها أوزال للقوات المسلحة.

عندما تحدث تشاندار مع أوزال مجدداً في ١٥ نيسان ١٩٩٣ أثناء عودته الى أنقرة جواً، بعد جولة طويلة شملت مختلف الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى، أخبره بأن أوجلان مستعد لأن يعلن في اليوم التالي، تمديد وقف إطلاق النار من دون شروط. بدا أوزال سعيداً بهذا النبأ، لكنه قال «أخشى أن يخرّب هؤلاء الحمقى كل شيء». فسأله تشاندار من يقصد بعبارة «هؤلاء الحمقى». فغمغم أوزال قائلاً «الحكومة». فقد استبعد احتمال أن يسهم أعضاء الحكومة في إعداد التسوية المنشودة للمشكلة الكردية، وأشار الى عزمه تجاوزهم عبر إصدار عفو رئاسي بموافقة المحكمة الدستورية. وقال أوزال «ما أن أعود الى أنقرة، عليّ أن أفعل شيئاً وبسرعة، لأنه إذا

أفلتت هذه الفرصة من أيدينا، فإن الوضع سيتدهور كثيراً». وافق الرئيس التركي على عقد جلسة نقاش جديدة مع تشاندار، بعد يومين في إسطنبول. لكن الموت فاجأه في ١٧ نيسان من ذلك العام، من جراء أزمة قلبية. وكان آخر اجتماع رسمي يعقده مساء ١٦ نيسان، مع ديميريل الذي خلفه في الرئاسة بعد شهر واحد. وانهمك السياسيون الأتراك بمسألة خلافة أوزال، الى درجة أنهم لم يكثرثوا بوقف اطلاق النار الذي أعلنه أوجلان، أو بالمطالب المخففة التي تقدم بها. وعلى أية حال، لم تتعرض رغبة أوجلان في التفاوض مع أنقرة، لأي اختبار جدّي منذ ذلك الحين. فعندما يكون الأمر متعلقاً بالمسألة الكردية، يفضل الأتراك عدم الدخول في أي مفاوضات على الاطلاق، سواء من موقع القوة أم الضعف، إذا كان بإمكانهم تجنبها. لكن عدداً من الصحافيين الأتراك المؤيدين للمؤسسة الحاكمة والذين شكّلوا صلة وصل ما بين المتحاربين، شكّوا في وجود قناة اتصال خلفي ما بين الاستخبارات التركية وأوجلان.

حتى اليوم، لا تزال حقيقة الأسباب التي دفعت «آبو» الى التجاوب مع دعوة الطالباني الى إعلان وقف إطلاق النار، غير واضحة. وربما يكون الزعيم الكردي قد أدرك أن كلفة مواصلة الكفاح المسلح، سترتفع بشكل حاد، فقد أخبر تشاندار في شهر آذار من العام ١٩٩٣، أنه يريد إعلان وقف لاطلاق النار من طرف واحد، لوقف الاجراءات التركية القاضية «بتدمير القرى، وتهجير سكانها». وهذا يعني أن هذه الاجراءات موجعة بالنسبة الى حزب العمال، على الرغم من أن أوجلان اشتهر بقدرته على احتمال الألم. وفي استعادة لمنطق حركات التحرر الوطني بشأن استنزاف وإنهاك عدو أقوى منها، قال «آبو»: «أعلم جيداً أننا لن نستطيع أن نهزم الجيش التركي، ولكننا قادرون على أن ندفعه ثمناً باهظاً جداً». ثم مضى في تأملاته بشأن التحول الى لاعب أساسي في الحياة السياسية التركية من دون أن يشرح كيف سيتمكن من إجراء مثل هذا التحول الخطير.

بعد شهر عاد أحمد تورك من لبنان بعدما التقى أوجلان، مقتنعاً بأن زعيم حزب العمال بات يدرك أن «الإمبريالية ليست نمرأ من ورق(*)»، ولكن

* إشارة الى شعار الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ «الإمبريالية نمر من ورق»، (الترجم).

الطريق التي يتعين عليه قطعها ليصبح رجلاً سياسياً ناضجاً، لا تزال طويلة. وبنتيجة ذلك، لم تعد مطالب «آبو» المعلنة تتضمن أي إشارة لحق تقرير المصير. فعند تمديد وقف إطلاق النار في منتصف شهر نيسان، خفّض أوجلان سقف مطالبه السياسية التي باتت تنحصر في «ضمان الحريات الثقافية، وحق استخدام اللغة الكردية في وسائل الاعلام»، وحلّ «حرّاس القرى»، ورفع حال الطوارئ، والإعتراف بالحقوق السياسية للتنظيمات الكردية». وهذا جلّ ما كان يطالب به المعتدلون الأتراك آنذاك.

بصرف النظر عن حقيقة رأي أوجلان في أوزال، إلا أنه فوجئ وصدّم بوفاته. ففي العام ١٩٩١، أعلن أنه «إذا كان هناك من شخص قادر على إيجاد حلّ لقضيتنا فهو أوزال». وعند وفاة أوزال، تجاهل «آبو» واقع أنه كان بديناً جداً ويعاني من مرض مزمن في القلب، وقال للنواب الأكراد الذين زاروه آنذاك في لبنان بطلب من الرئيس التركي، أنه مقتنع بأنه جرى تسميمه لمنع من إحلال السلام في تركيا، الأمر الذي يتوافق مع طريقة تفكير الزعيم الكردي الكثير الشكوك.

في ظلّ عدم صدور أي إشارة تنمّ عن استعداد تركيا للتجاوب مع مبادرات أوجلان، انهار وقف إطلاق النار الذي أعلنه الأكراد من طرف واحد. ففي ٢٤ أيار، أوقف مقاتلو حزب العمال باصاً قرب مدينة بينغول، وقتلوا اثنين وثلاثين جندياً أعزل كانوا ذاهبين في إجازة، وأربعة مدنيين. وفي الشهر التالي، أعلن أوجلان رسمياً سقوط وقف إطلاق النار. ونفّذ حزب العمال سلسلة عمليات استهدفت المصالح التركية في أوروبا، والمراكز السياحية في جنوب تركيا والتي تدرّ على البلاد دخلاً سنوياً يقدر بحوالي أربعة مليارات دولار. وأدّت هذه العمليات الى حظر نشاط حزب العمال وإغلاق مكاتبه في كل من فرنسا وألمانيا. لكن عناصره انتقلوا الى العمل السري، في حين استؤنف القتال في تركيا بضرارة أشدّ من السابق، سيما وأن قوى الأمن التركية ركّزت عملياتها ضد معاقل الحزب في مدينتي ليجه وكولب القريبتين من ديار بكر.

على الرغم من عدم وجود أي أدلة تدعم وجهة نظرهم، إلا أن العديد من الأكراد والأتراك يعتقدون بأن أوزال كان قبل وفاته، على وشك استنباط الصيغة السياسية المطلوبة لإنهاء الحرب في كردستان. لكن من سوء حظ

الجميع، أنه لا توجد اليوم في تركيا، سواء في السلطة أم خارجها، شخصية قادرة على القيام بأي خطوة ملموسة لوقف الحرب. ويؤكد العديد من الأتراك الذين عرفوا أوزال عن كثب، أنه لو ظلّ حياً، لما كان شخصاً يستطيع الأكراد التغلب عليه بسهولة. فعلى سبيل المثال يقول محمد علي بيراند الذي عرفه جيداً، «لو كان أوزال حياً ويتولى معالجة الوضع الراهن، لكان توصل الى حلّ للصراع يؤدي الى منح الأكراد أقلّ مما يعتقدون أنه يجب أن يحصلوا عليه من مطالب» (٢٦).

هذا هو بالضبط، الانطباع الذي تكوّن لديّ خلال آخر مقابلة أجريتها مع أوزال في ٦ كانون الثاني ١٩٩٣ (٢٧). فمشروعه لحلّ المشكلة الكردية لم يتضمّن أيّ تسوية على الصعيدين السياسي أو الثقافي، بل كان مزيجاً من محاولة تذيب الأكراد والسعي الى تحقيق أهداف اقتصادية محددة. وكان يؤكّد أن تسوية هذه المشكلة تحتاج الى الوقت والصبر، قائلاً إنه قبل عشرين سنة، «كان ٩٠ في المئة من الأكراد يعيشون في شرق وجنوب شرق تركيا. أما الآن فإن ما بين ٦٠-٦٥ في المئة منهم يعيشون في المناطق الواقعة شرقي أنقرة. وبعد عشرين سنة، لن يبقى في هذه المناطق إلا ما بين ١٥ و ٢٠ في المئة منهم فقط». وبدا أن هذه هي طبيعة نظرتة الى كيفية حلّ المشكلة الكردية، أو على الأقل هذا هو الجانب الذي أراد أن يطلعني عليه. وعلى الرغم من أن التعامل مع الاحصاءات الرسمية التركية يستوجب الحذر عادة، إلا أنه لم تتوفّر لي حتى الآن، أي وسيلة للتثبت من صحة الارقام التي قدّمها أوزال.

وعلى أي حال، فإنّ موقفه يتلخّص في وجود أعداد كبيرة من الأكراد في شرق وجنوب شرق البلاد، يعيشون فوق مساحة صغيرة من الأراضي المروية والقابلة للزراعة.

استناداً الى تجربته السابقة كأحد أبرز الخبراء الاقتصاديين لدى البنك الدولي، حاول أوزال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية. فعمد في منتصف الثمانينات الى إيصال الكهرباء والهاتف الى أصغر القرى الكردية وأكثرها تخلفاً، على أمل أن يؤدي توافر البنية التحتية في هذه المنطقة المحرومة والمهملة منذ زمن بعيد، الى اجتذاب الرساميل، والاستثمارات اللازمة لتنميتها. وفي موازاة ذلك، أطلقت تركيا مشروع «الغاب» الطموح الذي تقدّر كلفته بائتين وثلاثين مليار دولار، من دون التشاور مع جيرانها، الأمر الذي أدّى الى

إرهاق خزينتها من جهة، والى إثارة مشكلات خطيرة مع كل من العراق وسوريا اللذين رداً عليها بدعم حزب العمال من جهة ثانية. وعلى أي حال، فإن القتال المحتدم في كردستان، قضى على جميع آمال تركيا بأن تتمكن من حل المشكلة الكردية بواسطة التنمية الاقتصادية وحدها.

على الرغم من أن أوزال لم يقل صراحة إن الهدف هو «تتريك» الأكراد عبر نقلهم الى غرب تركيا شأؤوا أم أبوا، إلا أنه دفعني الى التوصل لمثل هذا الاستنتاج. ووفقاً لحساباته، لم يبق في المنطقة التي عرفت تاريخياً باسم كردستان تركيا، سوى ثلث الأكراد الذين يتراوح عددهم ما بين ١٣ مليون و١٥ مليون نسمة (والمرشح للتناقص باستمرار). وبالتالي فإن معظم الأكراد مرشّحون لنسيان لغتهم الأم، وثقافتهم الخاصة، وهويتهم المتميزة، وحركتهم القومية النشيطة، في وقت غير بعيد. وقال أوزال إن أكراد العراق الذين لجأوا الى تركيا في العام ١٩٨٨ هرباً من الهجمات الكيماوية التي شنّها عليهم صدام حسين، سرّوا كثيراً عندما أخبرهم أن جدّته كانت كردية لا تحسن اللغة التركية. لكن ما أن استوعب الأتراك الصدمة التي أحدثها هذا التصريح في صفوفهم، أدركوا جيداً أن أوزال هو أحد الرؤساء البارزين في تاريخ الجمهورية التركية، ولا يجيد اللغة الكردية.

لكن أوزال تجاهل النقطة الأساسية: أي التغيّر الذي طرأ على طبيعة النزوح الكردي من جنوب شرق تركيا. ففي الماضي، كان نزوح الأكراد جزءاً من عملية طوعية شملت مجمل فلاحى منطقة الأناضول الذين هجروا الأرياف لأسباب اقتصادية بحتة، وسعوا الى تأمين معيشتهم في المدن. لكن الموجة الجديدة من هجرة الفلاحين الأكراد الى غرب تركيا، نجمت عن عمليات تهجير قسري فرضها الجيش التركي الذي عمد الى إجلاء قرى بأكملها وتفريغها من سكانها. وتجاهل أوزال أيضاً ما يتعرّض له الأكراد من عمليات سلب ونهب في هذه الحرب. ومضى في الحديث عن مشاريعه الهادفة الى توفير العمل للأكراد في غرب البلاد وفي مناطقها الساحلية، وعن حلمه في إقامة تعاون اقتصادي بين مختلف الدول المطلّة على البحر الأسود. وعلى الرغم من أن كلامه لم يكن يمتُّ الى الواقع بصلة، إلا أن هذا الأمر لم يزعجه على الإطلاق. فطالما أنه يتحدث الى صحافي أميركي، فلم لا يحاول إعطائه أفضل صورة ممكنة عن تركيا، على الرغم من أن وضعها سيئ؟

بعد ستة أشهر، علمت أن أوزال بعث بعد شهر واحد من المقابلة التي أجريتها معه، برسالة قاسية من ست صفحات، الى رئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل، ووصف فيها تصاعد نفوذ حزب العمال في صفوف الأكراد الساخطين، قائلاً «إن الجمهورية التركية تواجه أخطر تهديد في تاريخها حتى اليوم. فقد يؤدي زلزال اجتماعي الى سلخ قسم من تركيا عنها، والى دفننا جميعاً تحت الأنقاض». لكن الحل الغريب الذي حدده في رسالته لهذه المشكلة، تمثل في مناقشتها علناً، وفي تهجير مئتي ألف كردي من المناطق التي نعتبرها القوات المسلحة خطرة (وهو الأمر الذي بدأ تنفيذه منذ العام ١٩٨٦)، في آن معاً^(٢٨). وسواء أدرك أوزال نتائج هذه الاجراءات، أو لا، فإن تهجير هذا العدد الضخم من الأكراد، سيؤدي الى عكس ما يشتهي، والى انتشار أعضاء حزب العمال ومؤيديه لا في كردستان فحسب، بل في مختلف المدن التركية الكبرى^(٢٩).

ربما يسهم تهجير عشرات ألوف الأكراد في أحسن الأحوال، في إيجاد حل مؤقت لمشكلة عسكرية ملحة، لكنه لن يؤدي قطعاً الى تحقيق الأهداف التي تحدث عنها أوزال، سيما وأن طريقة تفكيره لا تأخذ بعين الاعتبار، الوقائع الموجودة على الأرض. فالموجة السابقة من نزوح الأكراد، تمت بشكل تدريجي، وسمحت بتذويبهم بسهولة أكبر. فقد نجح الأكراد الذين اضطروا معظمهم الى العمل في مهن وضيعة، في تعليم أولادهم في المدارس التركية التي تشكل وسيلة أساسية للترقي الاجتماعي. لكن الحرب أدت الى إلقاء الأكراد على اختلاف مشاربهم، بأعداد كبيرة في المدن والضواحي التركية البائسة، حيث شكلوا جزراً ريفية كردية منعزلة عن المجتمع التركي ومغلقة في وجه أواليات الاستيعاب التي يتمتع بها، في حين اعتمد أرباب العمل الأتراك سياسة تقضي بعدم استخدام الأكراد. وغالباً ما شهدت جنازات الجنود الأتراك الذين سقطوا في كردستان، صدامات عنيفة مع النازحين الأكراد.

بصرف النظر عن طبيعة نوايا أوزال وعن مدى قدرته على تحقيقها، إلا أنه لعب دوراً في كبح ميل القوات التركية الى التدمير. لكن ما ان توفي، حتى تخلت خلفه ديميريل عن أي مسؤولية تجاه الحرب الدائرة في كردستان، وترك أمر إدارتها للقوات المسلحة. فقبل أن يخلف ديميريل، أوزال في رئاسة الجمهورية بوقت طويل، تناسى اعترافه بوجود «واقع كردي»، ووعوده بجعل

الشرطة التركية ذات الصيت السيئ، «شفافة مثل الزجاج». وقد أثارت هاتان الجملتان اللتان تفوه بهما ديميريل قبل أسابيع معدودة من فوزه في الانتخابات التشريعية في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٩١، آمالاً كبيرة لدى الأكراد والسفارات الغربية في تركيا بشأن إمكان حلّ المشكلة الكردية. لكن سرعان ما خيب ديميريل هذه الآمال المعلقة عليه. فقد أظهر منذ بداية ولايته الثالثة في رئاسة الحكومة، أنه أداة طيعة في أيدي العسكريين، وتعهّد بالقضاء على ما تبقى من مقاتلي حزب العمال، قبل إعادة النظر في السياسة المعتمدة حيال الأكراد. ومنذ ذلك التاريخ، لم يعد ديميريل مستعداً لاتخاذ أي موقف مستقل أو مختلف عن موقف المؤسسة العسكرية.

على الرغم من تولّيه رئاسة الجمهورية، لم يغيّر ديميريل موقفه هذا. ففي البداية أعلنت خليفته في رئاسة الحكومة (والتي اختارها بنفسه)، تانسو تشيللر، أنها مهتمة بدراسة «النموذج الإسباني»، أي الاسم الذي يطلقه الأتراك على النموذج الإسباني للامركزية السياسية. ولهذا الغرض، التقت تشيللر رئيس الوزراء الإسباني فيليبي غونزاليس، وناقشت معه تفاصيل النموذج الإسباني، وتحدّثت عن إمكان السماح باستخدام اللغة الكردية في البثّ الإذاعي والتلفزيوني. لكن اجتماعاً واحداً مع ديميريل ورئاسة الأركان التركية، كان كفيلاً بدفعها إلى تغيير رأيها والانضمام بحماسة إلى المتشدّدين، وإلى التشديد على عدم استعدادها لإجراء أي إصلاحات سياسية في البلاد قبل القضاء على الإرهاب. وبما أنه لم تكن لديها أي قاعدة شعبية خاصة بها، فقد وجدت بأن التحالف مع القوات المسلحة يرفع أسهمها في استطلاعات الرأي إلى حدّ كبير، الأمر الذي سمح لهذه الاقتصادية التي درست في الولايات المتحدة، بالاحتفاظ بمنصبها على الرغم من فشلها الذريع في إدارة الاقتصاد التركي، والتي أدّت إلى نتائج كارثية. ففي عهدتها تضاعفت الموازنة العسكرية، الأمر الذي أسهم إلى حدّ كبير في ارتفاع نسبة التضخم وبلوغه مستوى قياسياً في العام ١٩٩٤ (١٢٤ في المئة)، في حين تراجع أداء الاقتصاد التركي المرتفع عادة، وتراجع الناتج القومي الخام بمعدل ٦ في المئة.

يجسّد مسار حياة تشيللر مدى إفلاس السياسيين الأتراك. فإقناعها بالتخلي عما يمكن اعتباره مبادئها السياسية، لم يتطلّب جهداً كبيراً. بل أن سعيها الحثيث إلى إرضاء العسكريين، دفعها إلى الإساءة إلى شرعية الحكومة المدنية،

وبالتالي الى توفير المبررات اللازمة (من دون قصد)، لأي انقلاب عسكري جديد، في حال سعت المؤسسة العسكرية الى تحميل المدنيين مسؤولية القمع الدموي الذي تمارسه في كردستان. فقد لعبت تشيللر دور «الغبي المفيد» بالنسبة الى العسكر، ولم تبد أي انزعاج من أي شكل من أشكال القمع، على الرغم من أن عمليات تهجير القرى وإفراغها من سكانها، والخطف، والاعتقالات الغامضة، تصاعدت بشكل حاد خلال أول سنتين من توليها السلطة. واختفت أعداد كبيرة من الصحفيين الذين تولوا تغطية أخبار كردستان، أو في ظروف غامضة، أو تولت «محاكم أمن الدولة» الكمالية المتشددة محاكمة المئات منهم بتهم متنوعة مثل «ترويج الدعاية الانفصالية»^(٣٠). كذلك لاقى ناشرو الصحف والمثقفون الذين تجرأوا على انتقاد السياسة التركية تجاه الأكراد، مصيراً مماثلاً. فقد قضت إحدى المحاكم بسجن عالم الاجتماع التركي الشهير إسماعيل بشيكنجي (الذي سجن لأول مرة في العام ١٩٧١ بسبب دفاعه عن حقوق الأكراد)، لأكثر من مئتي سنة لأنه أصرّ على قناعاته ومواقفه المؤيدة للأكراد. كذلك جرت محاكمة أشهر الأدباء الأتراك والمرشح الدائم للفوز بجائزة نوبل، يشار كمال (وهو من أصل كردي ويكتب باللغة التركية)، والبالغ من العمر واحداً وسبعين عاماً، أمام محكمة أمن الدولة. فقد اصطدم بالكماليين المتشددين لأنه نشر مقالة في مجلة «درشبيغل» الألمانية، احتجّ فيها على سوء معاملة الأكراد قائلاً إن القمع المنهجي الذي تعرّضوا له باستمرار «منذ تأسيس الجمهورية التركية، هدف الى قتل اللغة والثقافة الكرديتين». فحكّم عليه في شهر آذار من العام ١٩٩٦ بالسجن لمدة اثنين وعشرين شهراً مع وقف التنفيذ، بعدما أدانته المحكمة بتهمة «تحريض الشعب على الحقد والكراهية، والقيام بدعاية انفصالية». فردّ قائلاً «ليس في هذه البلاد أي ديمقراطية ولا قانون».

أي محاولة لنشر غسيل تركيا الوسخ في الخارج (مثل الشهادة أمام لجان الكونغرس الأميركي، أو أمام «مؤسسة كارنيجي لتعميم السلام» Carnegie Endowment for Peace) المتمركزة في واشنطن، أو البرلمان الأوروبي، أو مجلس اتحاد أوروبا الغربية)، كانت تضمن لصاحبها الملاحقة أمام القضاء التركي عموماً، ومحكمة أمن الدولة في أغلب الأحيان. وفي أواسط العام ١٩٩٤، عمدت تشيللر الى حلّ حزب الشعب الديمقراطي الكردي

«هاديب»، فتمكّن ستة من نوابه من الفرار الى أوروبا حيث طلبوا اللجوء السياسي، في حين اعتقل ستة آخرون صمدوا أو لم يتمكنوا من الفرار، وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وانتهت بذلك التجربة الصاخبة لأول نواب أكراد يتم انتخابهم بحرية في تركيا منذ سبعين سنة. وبدأ أن الحكومة والبرلمان التركيين، لم يتعافيا بعد من الصدمة الأولى التي تسبّب بها قيام «الباسيوناريا(*)» الكردية الشابّة ليلى زانا بأداء اليمين الدستوري باللغتين التركية والكردية.

إذا كانت لدى تشيللر أي مخاوف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن إغلاق آخر صمّام أمان يتيح للأكراد التعبير عن مواقفهم السياسية من خلال القنوات الشرعية، فإنها لم تفصح أبداً عنها. ففي الولايات المتحدة، أصبحت رئيسة الوزراء التركية المتألّقة دوماً أمام آلات التصوير، معبودة شبكات التلفزة، سيّما وأنها تتقن اللغة الإنكليزية واللهجة الأميركية جيداً، فضلاً عن أنها امرأة شقراء تحكم بلداً مسلماً. فلم يسألها أحد عن مدى حكمة سياساتها^(٣١). وبفضل براعة أداء تشيللر، تمكّنت القوات المسلحة التركية من استعادة زمام المبادرة ابتداءً من العام ١٩٩٣، ونجحت في ضبط الوضع الأمني في مناطق واسعة كانت تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني، من دون أن تتمكن من القضاء على التمرد الكردي كلياً.

في يوم عاصف في شهر شباط من العام ١٩٩٦، دعّني عائلة أريك الى منزلها في مدينة إسطنبول التي تغصّ باللاجئين الأكراد الى درجة أنها أصبحت أكبر مدينة كردية في العالم^(٣٢). وكان منزل هذه العائلة يقع في آخر شارع موحل في منطقة كَناريا، وهي من ضواحي إسطنبول الفقيرة، ولا تبعد أكثر من عشرين دقيقة عن مطار المدينة، ويعيش فيها حوالي ٦٥ ألف مهجّر نزحوا إليها حديثاً من الأرياف، وثلثاهم من الأكراد. ولم تكن هذه العائلة الموسّعة (والتي تضمّ أربعة أخوة، ويبلغ تعداد أفرادها، ثلاثين شخصاً من مختلف

* الباسيوناريا (Pasionaria) لقب أطلق على دولوريس إيباروري، إحدى قيادات الحزب الشيوعي الإسباني التي رفعت خلال الحرب الأهلية (١٩٣٦-١٩٣٩)، شعار «لن يمرّوا، No pasaran» في وجه كتائب الجنرال فرانيسكو فرانكو، واشتهرت بشخصيتها الكاريزمية التي أصبحت رمزاً يستخدم للإشارة الى كل امرأة تتعاطى الشأن السياسي وتتمتع بشخصية قيادية قوية، (المترجم).

الأعمار)، موجودة رسمياً في نظر الحكومة التركية. فعلى غرار العديد من الأكراد الذين أرغموا على مغادرة قراهم في شرق وجنوب شرق تركيا، عانى أفراد عائلة أريك من مشكلات مع السلطة. فقد أكد اثنان من الأشقاء الأربعة أنهما سجننا وتعرضنا للتعذيب لأن قوى الأمن تشبه في أنهما ساعدا مقاتلي حزب العمال في قريتهما الجبلية القريبة من مدينة شيرناك القريبة من الحدود المشتركة مع سوريا والعراق، والمعروفة بأنها أحد معاقل حزب العمال.

قال عبد الرحمن، وهو أكبر الأشقاء الأربعة وبلغ من العمر ٤١ عاماً، إن مشاكله بدأت منذ اعتقاله في ذلك اليوم من شهر آب الذي نفذ فيه حزب العمال أول عملية عسكرية ضد القوات التركية في مدينة أروه التي تبعد عن قريته ٩٦ ميلاً. وأكد أنه على الرغم من عدم علاقته بهذا الهجوم، إلا أنه أخضع للتعذيب الوحشي على مدى ١٩٣ يوماً، لأن الأتراك شكوا من دون سبب، في انتمائه الى حزب العمال، ثم حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لأنه رفض «الانضمام الى حراس القرى» على حد تعبيره. لكنه اعترف من تلقاء نفسه، بأن أحد أبنائه عضو في الحزب. وتسبب اعتقال عبد الرحمن، في اعتقال شقيقه الأصغر خالد الذي كان يؤدي خدمته العسكرية خارج المقاطعات الكردية، وفقاً للإجراء المعتمد في الجيش التركي. وقال خالد البالغ من العمر ٣٥ عاماً، إنه تعرض للتعذيب على مدى شهر كامل من الأشهر الخمسة التي قضاها في السجن العسكري، ثم تعرض للاعتقال مراراً («حوالي عشر مرات أو أكثر»)، الى درجة أنه صار يخطئ في تحديد عددها، لأن المخابرات التركية فشلت في تجنيده للعمل معها كمخبر.

واظبت قوى الأمن على مدهمة قريتهم، وعلى إحراق منازل معينة فيها بما تضمنه حظائرها من دواب وماشية في أغلب الأحيان. وفي النهاية فهمت العائلة الرسالة الموجهة إليها. فغادر أفرادها القرية تدريجياً ونزحوا الى «كناريا» التي سبقهم إليها أحد أصهارهم. وسافرت النساء والأطفال بالباصات، في حين استقل الرجال الشاحنات التي وافق سائقوها على نقلهم مجاناً، «فهذا أرخص وأكثر أماناً، لأن الحواجز الأمنية لا تتشدد في تفتيش الشاحنات». وعلى غرار معظم النازحين الأكراد، لم يكن أي من أفراد هذه العائلة مسجلاً في بلدية مدينة كناريا، على أنه مقيم فيها، وبالتالي لم يكن باستطاعة الراشدين منهم الاقتراع فيها. لكن الشقيقين اللذين توليا الحديث معي معظم

الوقت، كانا من أشدّ أنصار حزب «هاديب» حماسة لأن هذا الحزب «يدافع عن الهوية الكردية، على الرغم من أننا لن نتمكن أبداً من إقامة الدولة المستقلة التي نستحقّها»، على حدّ تعبير عبد الرحمن. وفي استعادة للقاسم المشترك ما بين جميع الأكراد بمن فيهم أولئك الذين يعارضون حزب العمال وسياساته، قال عبد الرحمن «يجب منح الأكراد على الأقل الحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم، وحصّة عادلة من الاستثمارات في مناطقهم».

من دون الأوراق الثبوتية اللازمة، لم يكن باستطاعة عبد الرحمن أو أي فرد من أفراد عائلته، الحصول على عمل شرعي. ولذلك اضطروا الى تدبير أمورهم كيفما تيسّر ذلك، والانخراط في سوق العمل السوداء. فكانوا يعملون في قطاع البناء وفي مهن أخرى مماثلة قد لا تدرّ عليهم مدخولاً كبيراً، ولكن أرباب العمل فيها لا يطرحون عليهم أي أسئلة، ولا يطلبون منهم تقديم أي أوراق ثبوتية. وبما أن العائلة لا تملك منزلها المزدحم والمؤلف من طبقة واحدة، فإن إعطاء رشوة الى هذا المسؤول الحكومي أو ذلك، كان كفيلاً بإبعاد الشرطة ومنعها من مداهمته. وقد تمكّن أفراد العائلة من بناء هذا المنزل، بمساعدة من متعهد البناء الذي عمل لديه اثنان من الأشقاء الأربعة، وفضل إعطاءهم أجراً عينياً وليس نقدياً. وأمكن إرسال الاولاد الى المدرسة، بفضل صديقة تركية تولّت تسجيلهم على أنهم أولادها.

في أفضل موقع ضمن غرفة الجلوس المكسوّة بالسجاد، يوجد جهاز التلفزة الذي تستخدم الكهرباء المسروقة من الشارع، لتشغيله، والذي يجتمع أفراد عائلة «أيريك» مساء كل يوم أمامه لمشاهدة برامج محطة «ميد تي. في» الفضائية التابعة لحزب العمال الكردستاني. ومنذ أن بدأت هذه المحطة ببث برامجها من الخارج عبر الأقمار الاصطناعية في العام ١٩٩٤، نجحت في استقطاب أعداد كبيرة من المشاهدين على الرغم مما بذلته السلطات التركية من جهود لإقفالها (بفضل الصيغة القانونية المعقّدة التي تستند إليها محطة «تلفزة آيو» في خمس بلدان أوروبية غربية، لم تتمكن تركيا من فهم آلية عملها المتشابكة ومن إقناع الحكومات المعنية بإقفاله، إلا في صيف العام ١٩٩٦. لكن القيمين على هذه المحطة أظهروا براعتهم في إدارة شؤونها، واستأنفوا البث بعد وقت قصير من إقفالها. وقد دفع أفراد عائلة «أريك» مئتي دولار أميركي ثمناً لشراء الجهاز اللاقط الخاص بهذه المحطة الفضائية، لمشاهدة برامجها الدعائية التي تبثّ

باللغات الكرمانجية»، و«السورانية» و«الزازا»، والعربية، والتركية. وعمدوا الى تمويه الصحن اللاقط وجهاز الالتقاط، خوفاً من أن تعثر عليهما الشرطة في حال مدهامة المنزل.

رداً عن سؤال عما إذا كانت مشاهدة البرامج التلفزيونية باللغة الكردية، هي مطلبهم الوحيد، أكد جميع أفراد العائلة أنهم يحملون دوماً بالعودة الى قريتهم. لكن خالد، وهو الوحيد الذي أنهى دراسته الثانوية من بين الأشقاء الأربعة، كان جازماً بشأن مدى جدوى معارضة النظام. وقال «لقد فقدت أكثر من مئة صديق، عشرون منهم كانوا زملائي في المدرسة الثانوية. نعم، الأمر يستحق الانخراط في صفوف المعارضة». ولم يبد عليه أي تردد في موقفه هذا.

بعد ستة وعشرين يوماً أمضاها مراسل تركي شاب من وكالة الصحافة الفرنسية يدعى قدري غورسيل مع مقاتلي حزب العمال في منطقة غير بعيدة عن قرية آل «أريك» قرب مدينة شيرناك، تكوّن لديه انطباع بأن لدى الأكراد قناعة مطلقة بعدالة قضيتهم^(٣٣). وروى لي غورسيل تجربته هذه وكيف اعتقل في ٣١ آذار ١٩٩٥، أثناء عودته ليلاً بالسيارة بعدما غطى أخبار غزو القوات التركية لشمال العراق في إطار «العملية الفولاذية» التي اشترك فيها سبعة وثلاثون ألف جندي تركي. فقد اعتقلته مجموعة من مقاتلات حزب العمال الكردستاني المسلّحات برشاشات من طراز «كلاشنيكوف»، عند حاجز طيار أقمته على الطريق الدولي السريع قرب مدينة نصيبين.

لم يكن باستطاعة غورسيل وزميله المصور من وكالة رويتر، أن يلوما أحداً غير نفسيهما، لأن استعجالهما العودة الى أنقرة، دفعهما الى التنقل ليلاً على الرغم من معرفتهما بمدى خطورة الطرق. وعلى الرغم من أن عناصر حزب العمال أحسنوا معاملتهما، إلا أنهم كانوا يتنقلون ليلاً باستمرار خوفاً من أن تعثر عليهم القوات التركية. وبعد أن نجيا من كمين نصبه الجيش التركي، والقصف الذي تعرّضا له بمدفعية الهاون، وبعد أن شاهدوا المروحيات الحربية تحلّق فوق رأسيهما مباشرة، بات الصحافيان يخافان من القوات التركية أكثر مما يخشيان عناصر حزب العمال. وفي حين لم تكن الفتيات الأميات يحسنّ سوى اللغة الكردية (باستثناء بعض السوريات والعراقيات)، كان المقاتلون يجيدون اللغة التركية، ويستخدمونها للتحدث الى الصحافيين. وبسبب حداثة

عهد هذين الصحافيين في المهنة، وهو أمر تجلّى من خلال طريقة عملهما، عمد المقاتلون الأكراد الى ممازحتهما وأطلقوا عليهما لقب «زهرتي الخزامى»، عندما كانوا يتصلون بقيادتهم بواسطة الأجهزة اللاسلكية.

كان قادة الأكراد (الذين يتمتعون بثقافة أكثر من مقاتليهم، وبخبرة عسكرية ميدانية تتراوح ما بين سبع وثمانى سنوات)، يتحدثون عن الماركسية، في حين أن المقاتلين الذين لم ينالوا نصيباً مهماً من العلم، يتحدثون عن القومية الكردية فقط. لكن الجميع شدّدوا على وجوب اقامة دولة كردية مستقلة وموحّدة، تضمّ جميع أكراد العالم، ويبراهنون على إمكان أن يؤدّي ارتفاع كلفة الحرب على الأصعدة البشرية والمالية والمادية، الى إرغام تركيا على الجلوس الى طاولة المفاوضات. وكانوا يشيرون مراراً الى هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، ويعتبرونها نموذجاً لما يأملون تحقيقه في كردستان. وتبيّن أثناء الحديث، أن عدداً قليلاً من المقاتلين قد أمضى أكثر من سنتين في محاربة تركيا، الأمر الذي يعكس مدى قدرتهم على البقاء في ظلّ السعي التركي الدؤوب الى قتلهم، وفي ظلّ ضخامة الوسائل التي تستخدمها الدولة التركية لتحقيق هذا الهدف. ولم يخف عناصر حزب العمال، في المقابل، حجم الخسائر الفادحة التي منيوا بها أثناء المعارك مع القوات التركية. وأثناء تنقلهم المستمر، تمكّن الصحافيان من معاينة حجم الدمار الذي لحق بخمسة وعشرين قرية كردية تمّ تدميرها أو تهجير سكانها خلال العام السابق، الأمر الذي يؤكد أن قوى الأمن التركية نجحت في تجفيف البحيرة الديمغرافية التي كان يسبح فيها الثوار الأكراد، وتمكّنت بالتالي من حرمانهم من مصادر الدعم الشعبي الذي كانوا يتلقّونه.

في الواقع، بات الطعام هاجساً أساسياً لدى هؤلاء المقاتلين ذوي الوجوه الشاحبة والمصابين بفقر دم على نحو ما يتجلّى من البقع البيضاء والصفراء على أظافرهم. وإذا كانوا يتجنّبون مهاجمة «حرّاس القرى» بشكل عام، إلاّ أنهم كانوا يهاجمون بين حين وآخر قطعاناً من الأغنام يحرسها «الجحاش». وفي إحدى هذه الهجمات، قتل عناصر حزب العمال، ثمانية «حرّاس» أثناء محاولتهم الاستيلاء على بعض الأغنام. ففي معظم الأحيان، لم يكن لدى هؤلاء المقاتلين من طعام سوى الأرز، والمعجنات، والشاي، والتي كانوا يخزّنونها بكميات كبيرة في المغاور والكهوف. وفي إحدى المرات لجأ المقاتلون

الى كهف كان في ما مضى مركز تموين رئيسي، وبات مليئاً بعلب «السردين»، و«الرنكة»، و«الطون»، والمرطبات، وزيت الزيتون الفارغة. وتذكر أحد المقاتلين بحنين قوي الأيام الخوالي، عندما كان التموين بما يتضمّنه من خضار وجبنة طازجة وزيتون، يصلهم بانتظام، و«كنا أغنى من الدولة» على حدّ تعبيره. ولم يلاحظ الصحافيون أي مؤشرات على وجود انهيار عصبي جماعي لدى هؤلاء المقاتلين، إلا عندما نفذ السكر منهم. فقد كانوا يعتبرون المرض ومختلف علامات الضعف بما في ذلك الحنين الى أهلهم، أموراً مرفوضة، ويظهرون ازدراءهم واحتقارهم لمن تبدو عليه هذه الأمارات^(٣٤).

عندما أخلّى الأكراد سبيله، كان لدى غورسيل انطباع قوي بأن لديهم عزماً كبيراً وأنهم أضاعوا فرصاً كثيرة. فقد كان معظم عناصر هذه الوحدة المؤلفة من ستين مقاتلاً أنهموا دراستهم الثانوية، وبحثوا طويلاً عن عمل في مدينة ديار بكر أو في غيرها من المدن الكردية. وعندما يتسوا من إمكان العثور على عمل، انضموا الى حزب العمال لمحاربة النظام الذي خذلهم وتخلّى عنهم. وقال لي غورسيل، «أعتقد أن من الصعب جداً أن يتمكن غيرهم من البقاء على قيد الحياة لفترة طويلة في ظلّ الظروف الصعبة التي يعيشونها. فلديهم طاقة، أو سمّها إذا شئت، إيماناً أو هوساً خاصاً بهم. أعتقد أنهم أقوىاء جداً على الصعيد العسكري. فهم زبقيون، ولا يقهرون لأنهم ينظرون الى الواقع بطريقة مختلفة وخاصة». وقد تقاطعت شهادته مع ما قاله لي أوجلان في دمشق، وخصوصاً لجهة تركيزه على التعبئة الأيديولوجية للأعضاء الجدد، أكثر من التدريب العسكري الذي يتلقونه.

دهشت كثيراً عندما سمعت من كامران إينان طروحات مماثلة أثناء لقائنا في مكتبه بمبنى البرلمان التركي في أنقرة^(٣٥). فقد قال هذا البرلماني الكردي البارز المعروف بولائه للنظام، إن الحكومات التركية المتعاقبة تتحمّل مسؤولية الأزمة الحادة التي يعيشها النظام الكمالي، لأنها لم تعمل على شقّ الطرقات وتنمية شرق وجنوب شرق البلاد، ولم توفّر العلم والعمل للشبان الأكراد «الذين باتوا وقوداً للحرب التي يشنها إرهابيو حزب العمال». ثم تساءل قائلاً: «ما هو حزب العمال؟ إنه عبارة عن مجموعة من الشبان الذين أنهموا دراستهم الثانوية ولم يتمكنوا من الانتساب الى الجامعات، أو العثور على عمل، وشعروا أنهم لا يستطيعون العودة الى قراهم». فقد كان الشبان الأكراد الذين

شعروا أن مستقبلهم كئيب ومظلم، وأدركوا أن مدن جنوب وغرب تركيا أصبحت متخمة بالنازحين والعمال الأكراد، هم وقود هذه الحرب برأيه. وبدا تحليله دقيقاً الى حد بعيد، لكنني لم أكن أتوقع أن أسمع منه مثل هذا الهجوم العنيف على السياسة التركية تجاه الأكراد.

كنت أعرف إينان منذ أكثر من عقد من الزمن، وأراسله بانتظام، وكان بمثابة «العم طوم» الكردي بالنسبة إلي^(*). كنت أعتقد في ما مضى أنني أعرف طريقة تفكيره. لكنني كنت مخطئاً على ما يبدو، أو أن الزمن تغير، فواكبه. وفي الماضي، كان يمكن الاعتماد على هذا الجمهوري المخلص الذي درس الحقوق في جامعة جنيف، وعمل في السلك الدبلوماسي، وتولّى وزارات عدة، وكان مرشحاً لرئاسة البلاد، وعضواً منذ زمن بعيد في مجلس النواب والشيوخ، لشرح الأيديولوجيا الكمالية بأقصى قدر من الوضوح. وعلى مرّ السنوات، أجريت معه مقابلات عدة حول مواضيع شتى، ولاسيما مشروع «الغاب» الأثير لديه منذ أن كان وزيراً للطاقة والموارد الطبيعية.

يصعب تصوّر إمكان وجود رجل أكثر إثارة للجدل من إينان. فجدوره الكردية تشكل مسألة بالغة الحساسية لسبيل هذه العائلة الشهيرة من مشايخ الطريقة النقشبندية، والذي نجت والدته الأرمنية من مذابح العام ١٩١٥. فقد ولد إينان في العام ١٩٢٩ في قاطرة المواشي في القطار الذي أقلّ أهله من منزلهم في منطقة بتليس في شرق تركيا، الى منفاهم الداخلي في غرب البلاد. ففي أعقاب كل ثورة كردية، كان الكماليّون يلجأون الى نفى رجال الدين الأكراد وزعماء القبائل والشخصيات الكردية البارزة، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كانوا قد اشتركوا في الثورة أو لا (أطلق على النائب السابق عن مدينة دياربكر، إسكان عزيز أوغلو، هذا الاسم لأنه ولد في العام ١٩٣٩ أثناء الفترة التي نفيت فيها عائلته من مدينة سلوان في شرق تركيا ما بين العامين ١٩٢٥ و١٩٤٧). وكان الهدف من وراء هذه الاجراءات، يتمثل في حرمان الأكراد من أي قيادة قادرة على تنظيمهم. وبدا مصير المنفيين مقبولاً بالمقارنة مع ما تعرّض له مئات المثقفين الأكراد الذين اتهمهم الكماليّون بدعم ثورة جبل أارات في العام ١٩٣٠. فقد وضعوا في أكياس كبيرة من الخيش ربطت

* نسبة الى رواية «كوخ العم طوم، Uncle Tom's Cabin» الشهيرة والمناهضة للعنصرية، للكاتبة الأميركية هاريت بيتشر ستو (Harriet Beecher Stowe)، (المترجم).

بإحكام، وألقي بهم في بحيرة قان. وعلى الرغم من شدة وطأة المنفى الداخلي وقساوته، إلا أنه ظلّ أهون بكثير من الإجراءات التي كان أتاتورك يعتزم اتخاذها في حال توافر الامكانيات اللازمة لذلك، والمتمثلة في تهجير جميع أكراد تركيا الى البلدان المجاورة^(٣٦).

بعد العام ١٩٥٠، ازدهرت أحوال إينان على غرار سائر أبناء العائلات الكردية الكريمة المحتد، وذلك على الرغم من محنة أهاليهم. وقد اختار العديد من هؤلاء الأكراد، مثل أتراك عديدين، اعتبار نجاحهم هذا دليلاً على حياد الجمهورية في التعامل مع مواطنيهم. ولذلك أصبح إينان وغيره من الأكراد، من أشد الناس إخلاصاً في خدمة الجمهورية التركية، وليس ممثلاً لمصالح أكراد منطقة تبليس مع أنه تولى تمثيلهم في البرلمان على مدى عقود عدة. وعلى غرار العديد من الأكراد الذين ازدهرت أحوالهم في ظلّ الجمهورية، كان إينان يتسامى فوق التناقضات الناشئة عن ولائه للكمالية ووفائه لأسلافه في الوقت نفسه، كلما طرحت عليه السؤال الذي يتفادى الإجابة عنه. لكنني سألته هذه المرة مباشرة ما إذا كان يعتبر نفسه كردياً أو تركياً. فردّ قائلاً: «هذا سؤال لا أطرحة على نفسي أبداً. ولكن بما أنني «سيد»، أي من سلالة الرسول، فأعتقد بأنني أعتر عربيّاً».

على الرغم من أن إينان نجح ببراعة في التهرب من الإجابة عن السؤال، إلا أن ملاحظاته بشأن حزب العمال أظهرت أنه بات قادراً على التقاط التفاصيل بدقة وجراحة وأكثر من الماضي. ولم يكن إينان بالطبع يسعى من وراء ملاحظاته هذه الى توظيف ما يمثله حزب العمال من مشكلة لمصلحته الخاصة، سيما وأن نفوذ الحزب في دائرته الانتخابية في منطقة خيزان، كان كبيراً الى درجة منع هذا السياسي الكردي العريق من زيارة مسقط رأسه على مدى سنوات طويلة، أو من إدارة حملته الانتخابية على الأرض (لكن نفوذ أتباع الطريقة النقشبندية كان قوياً الى درجة مكنته من الفوز في الانتخابات على أي حال). لكن إينان كان ناقماً على النظام، لأن الدولة أقدمت للسنة الرابعة على التوالي، على تقليص حجم الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مشروع «الغاب» العزيز جداً على قلبه. فلم يكن باستطاعة الاقتصاد التركي تمويل الحرب وعملية التنمية في الوقت نفسه. ففي ظلّ ظروف اقتصادية أفضل، بدت أكلاف تنفيذ مشروع «الغاب» باهظة جداً، وأدت الى مفاقمة العجز الضخم في الموازنة. ولذلك

صار تخفيض حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المشروع أمراً محتملاً في ظل ارتفاع تكاليف الحرب في كردستان. وفي الواقع، لم يتم تشغيل القسم الأول من أنابيب الري (والتي لم تكن مخصصة للأكراد، بل لعرب سهل حران المحاذي للحدود السورية)، بسبب النقص الحاد في التمويل الذي منع إنجاز الوصلة الأخيرة من هذه الأنابيب الخرسانية، والتي لا يتجاوز طولها ١,٦ كيلومتر).

اعتاد إينان أن ينتقد بشدة غياب الموظفين الحكوميين في أنقرة. فقد سأل ذات مرة، مجموعة منهم تعمل على مشروع تنموي حكومي، عما إذا كانوا قد زاروا أوروبا الغربية. فرفع الجميع أيديهم، باستثناء شخص أو شخصين. فقال بازدراء ظاهر، «لكن عندما سألتهم من منكم زار مناطق جنوب وجنوب شرق البلاد، لم يرفع أحد منهم يده، باستثناء شخص واحد». ومضى قائلاً: «لا عجب في أن تفضل جميع مشاريع التنمية التي يعدونها في أنقرة، طالما أن القيمين عليها لا يعرفون بلادهم ولا المنطقة التي ستنفذ فيها هذه المشاريع». وروى لي كيف أن مهندساً إيطالياً عاد إلى أنقرة بعدما عاين موقعا في شرق تركيا، خصص لإقامة مصنع (حصلت هذه الحادثة قبل بدء القتال في كردستان بوقت طويل). فسأل المهندس الإيطالي بتعجب زملاءه الأتراك عما إذا كانوا قد عاينوا الموقع بدورهم أو زاروا المنطقة، لأن خططهم ودراساتهم لم تأخذ بعين الاعتبار مدى قساوة المناخ واعتبارات وعوامل محلية وطبيعية أخرى. وعلق إينان على هذه الحادثة قائلاً: «لم يكن أي منهم مستعداً للإلقاء نظرة على المنطقة أو للتعرف إلى طبيعتها».

رأى إينان أنه ارتكبت بحق الأكراد آثام عديدة تفوق ما ارتكبهه بحق الآخرين (وهذا موقف جديد من جانبه). وبدا أنه فخور بهم فعلاً، على الرغم من أنه اعتاد أن يحملهم مسؤولية العديد من مشكلات تركيا لأنهم «يتحالفون دوماً مع أعداء البلاد». وتباهى بالدور الأساسي الذي لعبه الأكراد في مساعدة أتاتورك على إقامة الجمهورية (والذي تتجنب الدولة الإشارة إليه رسمياً)، قائلاً: «الأكراد هم الذين أقاموا الجمهورية وقاتلوا بقيادة أتاتورك ضد الفرنسيين، والبريطانيين، واليونانيين، والأرمن... وإذا عدت إلى الخطاب الذي ألقاه أتاتورك في العام ١٩٣٣ بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية، فستجد أن معظم القادة الذين أتى على ذكركم، كانوا من

الأكراد». بدا كمن يتكلم تحت تأثير مصطلح الحقيقة(*) ومضى يتحدث على هواه مؤكداً أن ما بين «مئتين وخمسين الى ثلاثمائة» عضو من أعضاء البرلمان المؤلف من ٥٧٥ نائباً، «هم من أصول كردية، ولو كان واحدهم قد انتخب ممثلاً لمدينة اسطنبول»، في إشارة كان يلجأ إليها هو وأقرانه لشرح كيف أثمرت عملية التذويب والاستيعاب في تحويل جميع المواطنين، وبصرف النظر عن أصولهم، الى جمهوريين صالحين.

إينان الذي عرفته في الماضي، كان قادراً على تجميد أو تخدير مشاعره وحساسيته الكردية. لكنني فوجئت بما طرأ عليه من تغيرات عندما التقبته بعد كل هذه السنوات الطويلة. فلم يسبق لي أن سمعت منه بمثل هذه الأرقام الكبيرة التي قدمها، ولا حتى بنصفها. وبدا أنه يحاول أن يقول بأن لدى الأكراد موهبة سياسية ما خاصة بهم، تمكنهم من الفوز في الانتخابات بصرف النظر عن عددهم الفعلي في تركيا. فاستغلّيت هذه الفرصة لأسأله عما إذا كان يؤيد أولئك الذي يتوقعون أن يصبح عدد الأكراد في تركيا، أكبر من عدد الأتراك في أواسط القرن المقبل؟ فردّ قائلاً: «هذا الأمر ليس مستحيلاً في ظلّ ارتفاع معدّل الولادات لدى الأكراد». لكن إجابته هذه، شكّلت خرقاً كبيراً لأحد أهم المحرّمات الكمالية لجهة عدم كشف الاحصاءات الخاصة بالإثنيات المختلفة الموجودة في تركيا.

* مصطلح الحقيقة دواء يستخدم في العلاج النفسي، أو في التحقيقات الجنائية، ويدفع الإنسان الى تكلم بحرية كاملة وإفشاء جميع مكنوناته، (المترجم).

الفصل التاسع

حروب الآخرين : النموذج الكردي

أشغلتنني الحوارات التي أجريتها مع إينان وغيره من زعماء تركيا، على امتداد معظم أشهر العام ١٩٩٦. وفي الأسابيع الأخيرة من صيف ذلك العام، تلقيت اتصالات هاتفية عدّة من أصدقاء أكراد في كردستان العراق، وواشنطن، ولندن، أخبروني بتوتّر ظاهر عن قرب وقوع كارثة ما. وقد سبق أن أخطرني بعض هؤلاء الأشخاص أنفسهم قبل ثماني سنوات، بأن صدام حسين يعتزم الاحتفال على طريقته الخاصة بوقف إطلاق النار مع إيران، عبر قصف منطقة «بادينان» بالغازات السامة. لكنهم تحدثوا في اتصالاتهم الهاتفية الجديدة، عن شدة العداة المستحكم والأحقاد المتراكمة منذ وقت طويل ما بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والذي يهدّد بالقضاء على أفضل فرصة يحظى بها الأكراد في القرن العشرين لإقامة حكم ذاتي خاص بهم. لكن أحداً من بين جميع هؤلاء الأصدقاء، لم يكن قادراً على تصور مدى ضراوة الهجمات المتبادلة ما بين أميرّي الحرب في كردستان، والتي أدّت إلى تبديد ما تبقى من تعاطف مع الأكراد في العالم. فعلى امتداد الأشهر اللاحقة، تبادل الطرفان الكرديان الهجمات العنيفة، والسيطرة على أقسام كبيرة من المنطقة المتنازع عليها، الأمر الذي أدّى إلى إرباك الأكراد العاديين، وإشعارهم بالعار وهم يشاهدون من كانوا في الماضي أبطالاً قوميين في نظرهم، وهم يتحوّلون إلى أدوات في أيدي القوى الإقليمية الداعمة لكلّ منهم، أي العراق وإيران.

في أواخر شهر آب من ذلك العام، حشد صدام حسين آلاف الجنود من أفضل وحدات الجيش العراقي (قوآت الحرس الجمهوري، ومئات الدبابات

وقطع المدفعية)، جنوبي خط العرض ٣٦ درجة والذي يمثّل حدود منطقة «الخطر الجوي» في شمال العراق، والتي تقوم فيها الطائرات الحربية الأميركية، والبريطانية، والفرنسية بدوريات جوية منتظمة لحمايتها. لكنني لم أفاجأ شخصياً بما جرى. ففي شهر شباط السابق زرت كردستان العراق، وسمعت شائعات كثيرة عن وجود مفاوضات بين البرزاني وصدّام حسين منذ أشهر عدة. ألم يشتر الزعيم الكردي عشرات الدبابات والعربات المصفّحة من بغداد في الشتاء الفائت؟ وبدا أن يأس هؤلاء الأصدقاء يدفعهم إلى تعليق آمالهم المتضائلة، على إدارة الرئيس كلينتون التي كانوا يأملون منها استخدام الطيران الحربي لمنع حصول الأسوأ (أي العملية المشتركة التي نفذها الجيش العراقي ومقاتلو البرزاني فجر يوم ٣١ آب ١٩٩٦، والتي أدت إلى زعزعة ما تبقى من الحركة القومية الكردية في العراق، ونتائج عملية «عاصفة الصحراء»).

في العام ١٩٨٨، هرعت مسرعاً من جزيرة «مارثاز فينيرد» إلى الحدود التركية-العراقية، بدعم من صحيفة «الواشنطن بوست»، لتغطية أخبار مأساة الناجين الأكراد من الهجمات الكيماوية العراقية. لكنّ رئيس تحرير الصحيفة لم يجد في العام ١٩٩٦، مهتماً بأخبار أكراد العراق، على الرغم من شدة إلحاحي عليه، ومع أنني أمطرته مراراً وتكراراً بأدقّ المعلومات التي تشير إلى قرب حصول العملية العسكرية العراقية. ولم تكن إدارة الرئيس كلينتون بدورها على ما بدا آنذاك، مهتمة أو قلقة من الخطر المحدق بمدينة إربيل، العاصمة غير الرسمية لكردستان العراق، والتي لا تبعد سوى بضع عشرات من الكيلومترات عن الحشود العراقية. فقد عمد المسؤولون الأميركيون إلى إطلاق التطمينات المتكررة، وتأكيد أنهم يراقبون الوضع عن كثب على غرار ما فعلوه في مواجهة جميع التهديدات والحشود العراقية والتي لم تسفر عن أي شيء (*). وبدت واشنطن مقتنعة كلياً بأن صدّام حسين المحاصر والمعزول، لن يجرؤ على المخاطرة باتفاق «النفط مقابل الغذاء» (أي قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ الخاص بتخفيف العقوبات الدولية على العراق، المترجم). فالتوصّل إلى هذا الاتفاق الذي سيتيح للعراق خلال بضعة أسابيع، بيع نفط

* عندما اندلعت أحداث «إربيل»، أو بعدها بأسبوع تقريباً، كان البريطاني فرانك بايكر (Frank Baker)، (الذي أصبح لاحقاً المفاوض الرئيسي في المفاوضات المخادعة التي تلت)، الدبلوماسي الوحيد المقيم في أنقرة والذي يزور كردستان العراق باستمرار وانتظام.

خام بقيمة ملياري دولار على مدى ستة أشهر قابلة للتجديد، لشراء مواد غذائية وأدوية، تمّ إثر مفاوضات معقّدة وشاقّة.

بصرف النظر عن حقيقة نوايا واشنطن، فقد بدأ لأبناء منطقنا الشرق الأوسط، أن الولايات المتحدة قرّرت الإقدام على مخاطرة محسوبة، وفضّلت عدم فعل أيّ شيء خلال موسم الحملة الانتخابية الرئاسية لضمان إعادة انتخاب كلينتون. لكن من وجهة نظر الإدارة الأميركية، لم يكن هناك ما يمكن فعله، سيّما وأن عدد اللاعبين كبير (إيران، وسوريا، وتركيا، وأكراد تركيا، وصدّام حسين فضلاً عن الطرفين الكرديين المتصارعين، أي الطالباني والبرزاني)، إلى درجة يصعب معها علي واشنطن التحكّم بهم بأقل كلفة ممكنة. فالتدخل لوقف هجوم قوات صدّام حسين، لم يكن مفيداً للولايات المتحدة، سيّما وأنه سيؤدّي إلى دعم طرف كردي تدعمه إيران في مواجهة الطرف الآخر المدعوم من العراق. فعلى امتداد معظم أشهر السنة السابقة، عقدت الإدارة الأميركية سلسلة اجتماعات في كردستان العراق وإيرلندا، لمصالحة البرزاني والطالباني، إلا أنها أخفقت في تحقيق هذا الهدف. فالصراع الدموي بين الطرفين قديم جداً ويعود إلى الستينات. ولذلك تجاهل الطالباني والبرزاني تحذير واشنطن لهما بأنّ حصولهما على المساعدات يتوقّف على تحقيق وحدة المعسكر الكردي (بصرف النظر عن مدى صحة رأيهما، فقد كان الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني مقتنعين بعدم جدّية الإدارة الأميركية في مساعيها السلمية هذه، سيّما وأنها عجزت عن توفير بضعة ملايين من الدولارات لتمويل قوة الفصل التي وافقا على إنشائها).

في ظلّ هذه الظروف، تجدد القتال ما بين الطرفين في صيف العام ١٩٩٦، الأمر الذي أسفر عن مقتل حوالي أربعة آلاف كردي (معظمهم من المدنيين)، في هذه الجولة، في حين سقط بضعة آلاف آخرين في الجولة الثانية التي استمرت على مدى الشهرين التاليين. وخبأ دعم الرأي العام العالمي للأكراد (والذي كان في ما مضى قوياً جداً)، ولم تعد حكومات الدول الغربية ترحّب بزعماء أكراد العراق (في العام ١٩٩٥، قال لي دبلوماسي أميركي وقد بدا عليه الإحباط بسبب تقلّب الأكراد، «لو لم أكن أعرف منذ زمن بعيد أسباب فشل الأكراد في إقامة دولة خاصة بهم، لأدركت اليرم هذه الأسباب»^(١)). إضافة إلى ما سبق، فإن أهمّية المصالح الاستراتيجية الأميركية

وحجمها في كردستان العراق تراجعتا أيضاً. فقد أدى الصراع المحتدم ما بين الزعيمين الكرديين إلى الحد من فعالية المؤتمر الوطني العراقي المعارض المتمركز في كردستان العراق والذي تموَّله وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «السي. آي. أي» لإطاحة نظام صدام حسين وإقامة نظام ديمقراطي في العراق.

على الرغم من رغبة الولايات المتحدة في نفض يديها من الأكراد ومشكلاتهم، إلا أن مصالحها المتناقضة في المنطقة، أملت عليها ضرورة المحافظة على الحد الأدنى الضروري من الحضور الأميركي في شمال العراق، سيما وأن تركيا كانت مصدر القلق الرئيسي بالنسبة إلى واشنطن. فمنذ شهر نيسان من العام ١٩٩١، كان من الضروري حماية أكراد العراق (ومن قادتهم أيضاً، عند الضرورة)، لمنع صدام حسين من إثارة الرعب في قلوب الملايين منهم ودفعهم إلى التدفُّق على الحدود التركية. فبعد كل شيء، لا بد من التذكير بأن إلهام الرئيس التركي تورغوت أوزال، هو الذي دفع الرئيس الأميركي جورج بوش إلى وقف المماثلة والتردد وإنقاذ أكراد العراق المشردين في الجبال. ولم تقرّر الولايات المتحدة ملء الفراغ الناشئ في شمال العراق وإعادة الأكراد إلى ديارهم ليكونوا قاعدة متقدّمة للمعارضة العراقية، إلا في مرحلة لاحقة. كذلك فإن الطرف الذي دفع الولايات المتحدة إلى توفير الدعم المالي في أواخر العام ١٩٩١، للمعارضة الديمقراطية العراقية الموحدة والتي عرفت لاحقاً باسم المؤتمر الوطني العراقي، لم يكن إدارة بوش المتردّدة، بل الكونغرس الأميركي المصمّم على التخلص من صدام. لكن هذا الدعم، كان على الدوام محكوماً بهاجس تفادي إثارة الأتراك المعروفين بحساسيتهم المفرطة حيال كل ما يتعلّق بالأكراد، والنازعين إلى الشكّ بأي إجراء قد يتخذ لمساعدة أكراد العراق، بسبب عجزهم عن القضاء على تمرد الأكراد الأتراك.

كانت تركيا، فضلاً عن إيران وسوريا والعراق أيضاً، تخشى على الدوام أن تكون الولايات المتحدة تشجّع الأكراد سرّاً على إقامة دولة كردية في شمال العراق. وبكلمات أخرى، فإن الأتراك كانوا يرغبون في تحقيق هدفين متناقضين. فهم يرفضون أي شيء تشتم منه رائحة إقامة دولة في كردستان العراق من جهة، ومن جهة ثانية يطالبون الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، بحماية حدودهم مع العراق من المشكلات التي قد يتسبّب

بها صدام حسين الذي لا يمكن التنبؤ بما قد يقدم عليه. لذلك، قضت السياسة الغربية بتشديد الخناق على كردستان العراق على الصعيد الاقتصادي، الأمر الذي هدأ من مخاوف الأتراك، ولكنه تسبب في الوقت نفسه بأزمة اقتصادية حادة وفي تفشي البطالة على نطاق واسع في شمال العراق، وبالتالي إلى مضاعفة التوتر القائم أصلاً ما بين البرزاني والطالباني. وفي ظل الأزمات الاقتصادية، يصبح حمل السلاح الوسيلة الأسهل لتأمين لقمة العيش.

تراجعت السياسة الأميركية حيال شمال العراق والفراغ الناشئ فيه، إلى حدود دنيا للتعامل مع مجمل الاعتبارات المتناقضة التي تحكمها: أي إيجاد التوازن ما بين الطرفين الكرديين المتصارعين، وضمان استمرار تأييد تركيا لهذه السياسة، وتحويل المؤتمر الوطني العراقي إلى مركز الثقل ضمن مجموعة الأطراف المناهضة لصدام حسين. لكن هذه السياسة عانت كثيراً من المناورات الإيرانية، والسورية أحياناً، والهادفة إلى إحباطها. فقد كان التردد الذي ورثته واشنطن من إدارة بوش التي قررت فجأة في العام ١٩٩١، وقف العمليات العسكرية قبل إطاحة صدام، كبيراً جداً. وتفاقم الأمر بعد إقدام الولايات المتحدة على سحب الغطاء الجوي الذي كانت قد وعدت بتوفيره لعملية جريئة أعدتها «السي. آي. أي» وتقضي باستخدام الأكراد في شهر آذار من العام ١٩٩٥، لإشعال انتفاضة في الجيش العراقي تؤدي إلى إطاحة صدام. لكن البرزاني المنخرط أصلاً في صراع عنيف مع الطالباني، شعر بوجود شيء مشبوه، فانسحب من هذه الخطة في آخر لحظة. وبنتيجة ذلك، نشأ نفور ما بين الحزب الديمقراطي والمؤتمر الوطني، أسهم في تدهور العلاقات ما بين الزعيمين الكرديين. لذا، لا عجب أن الولايات المتحدة اضطرت إلى الاكتفاء بوقف إطلاق النار الهش الذي نجح دبلوماسيوها في صيف ذلك العام، في دفع الأكراد للتوصل إليه في إيرلندا (أسباب عدم استكمال إجراءات ترسيخ وقف إطلاق النار، تعود من جهة إلى سوء نوايا الزعيمين الكرديين، ومن جهة ثانية إلى عدم توافر مبلغ المليون دولار لتمويل عملية انشاء قوة فصل تضم أكراداً محايدين وعناصر من المعارضة العراقية، للاشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار ما بين الطرفين الكرديين المتناحرين^(٢). ورأى البعض أن عدم توافر هذا المبلغ يعود إلى الهوس الأميركي بتقليص النفقات والناجم عن الحرب المستعرة ما بين الرئيس كلينتون والكونغرس الجمهوري الذي لم يكتف بقطع

الموارد المالية عن عدد من المشاريع المهمة، بل تسبّب في شلّ الإدارات الحكومية الفدرالية لفترة وجيزة في مطلع العام ١٩٩٦. لكن آخرين رأوا أن واشنطن كانت تريد إرغام الأكراد على توفير نصف هذا المبلغ للموافقة على تقديم الباقي).

على الصعيد النظري، بدأ الحل سهلاً للغاية، وأن لا مبرر بالتالي للحيرة في كيفية تسوية الصراع الكردي. فيكفي أن يرفع الطالباني يده عن إربيل وأن يسمح للحكومة والبرلمان الإقليميين باستئناف نشاطهما، وفي المقابل يستأنف البرزاني دفع حصة الإتحاد الوطني من الرسوم التي تجبى على عمليات تهريب النفط العراقي عبر كردستان إلى تركيا^(٣). وبذلك يتراجع اعتماد الطالباني بالكامل على إيران والذي أمّته عليه الجغرافيا في ظلّ سيطرة البرزاني على المنفذ الوحيد نحو تركيا، إن لم يختلف كلياً، ويصبح بالإمكان العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق.

لكن واشنطن كانت عالقة في فخ ما يمكن تسميته بـ «سياسة التفادي» والمحكومة بالتفسخ والانهيار عاجلاً أو آجلاً. فإدارة الرئيس كلينتون لم تعترف بأن الوضع خرج عن السيطرة، وتبدأ بالتحرك علناً لوقف التدهور ما بين الحزبين الكرديين، إلا عندما اندلع في منتصف شهر آب من العام ١٩٩٦، أعنف قتال بينهما منذ سنة. ففي السابع والعشرين من شهر آب اتّصل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى روبرت بيليترو، هاتفياً بكل من الزعيمين الكرديين وانتزع موافقتهما على مشروع أميركي جديد لمصالحتهما، وتمّ الاتفاق على عقد أول اجتماع لهذا الغرض في نهاية ذلك الشهر في لندن. لكن هذا المشروع أتى متأخراً جداً، واستؤنف القتال في اليوم التالي للاجتماع، وبيّات مشروع حماية الأكراد الهشّ أصلاً، على وشك الانهيار. فالإدارة الأميركية لم تدرك مدى الكراهية والشك اللذين يعتملان في صدر كل من الزعيمين الكرديين حيال بعضهما، وأن العداء المستحکم بينهما بلغ نقطة اللاعودة.

أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب وبغداد على المنطقة الكردية (فضلاً عن الغزوات الصغيرة والكبيرة التي قامت بها إيران، وتركيا، والعراق)، إلى تشويه مفهوم «المنطقة الآمنة» الذي استنبطه الحلفاء في العام ١٩٩١، لحماية أكراد العراق وإقناعهم بالنزول من الجبال والعودة إلى ديارهم، وبالتالي تخفيف الضغوط المسلّطة على تركيا لايوائهم. وفي ظلّ هذه

الظروف، تضاءلت الفوائد التي قد يجنيها أكراد العراق من إقامة دولة مستقلة خلسة (وفقاً للتعبير المستخدم للإشارة إلى الوضع الشاذ الذي يعيشونه). فقد كان كل من الطالباني والبرزاني مقتنعاً بأن مصيره على المحك، فسقطا مجدداً في ذلك الفخ الكردي التقليدي، أي الاعتماد الكامل على الدول المتنافسة. ففي شهر حزيران من العام ١٩٩٦، بدأ البرزاني محادثات مصيرية مع صدام حسين، في حين خاض الطالباني محادثات مماثلة مع السلطات الإيرانية.

في نهاية شهر تموز، جاء الإنذار الأخير على شكل غزو قام به حوالى ألفي عنصر من الحرس الثوري الإيراني وفقاً لمصادر الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتوغلوا خلاله على مدى ثلاثة أيام في عمق كردستان العراق. وكان الهدف الظاهري لهذا الغزو، مقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الواقع قرب مدينة كوي سنجق على بعد ثمانين ميلاً من الحدود مع إيران. لكن هذا الحزب الذي تعرض لضربات عدة أبعده كثيراً عن الحدود الإيرانية، لم يكن يشكل آنذاك أي تهديد لإيران، الأمر الذي يشير إلى أن الهدف الحقيقي للحملة الإيرانية ليس ضربه. وبرأي البرزاني، فإن الهدف الحقيقي للحملة الإيرانية تمثل في تزويد الطالباني بأسلحة ثقيلة، سيما وأن زعيم الاتحاد الوطني أعلن مراراً على امتداد أشهر عدة، عن قرب اندلاع انتفاضة شعبية ضد الحزب الديمقراطي بقيادته. لكن الغزو الإيراني أظهر أيضاً مدى حرية الحركة التي تتمتع بها إيران في شمال العراق الذي كان مسرحاً لنشاط القوات التركية ومواجهاتها مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني. والأهم من كل ما سبق هو أن التدخل الإيراني أظهر مدى خواء الادعاءات الأميركية بشأن سياسة «الاحتواء المزدوج» وإخفاقها في عزل كل من العراق وإيران ونبذهما. لذلك طالب البرزاني واشنطن بتحديد هوية الطرف المعتدي، وفقاً لما تم الإتفاق عليه في مفاوضات إيرلندا. لكن إدارة كلينتون اكتفت بالتزام الصمت.

هكذا بات المسرح مهياً لاتخاذ أحد أغرب القرارات في التاريخ الكردي الذي يعج أصلاً بالمراهنات اللامنطقية. فقد تمادى الطالباني الواثق من متانة الدعم الإيراني له، في غطرسته وتذاكبه إلى حد بعيد، مكرراً بذلك أخطاءه القديمة، ورفض الاستماع إلى النصائح التي أسديت إليه، وغالى في تقدير قوة الدعم الإيراني له^(٤). أما قول الطالباني إن البرزاني لن يرى إربيل مجدداً إلا من بعيد و«بواسطة المنظار»، فقد شكّل إهانة شخصية لخصمه.

عندما شنَّ الطالباني في ١٧ آب ١٩٩٦ ، هجوماً كبيراً ضد مواقع خصمه في المنطقة القريبة من الحدود الإيرانية، اختار التوقيت بعناية ليتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والعيد الخمسين لميلاد البرزاني . من جهته، واظب الحزب الديمقراطي يومياً على إدانة إيران لما تقدمه مدفعيتها ومروحياتها العسكرية من دعم ميداني لمقاتلي الاتحاد الوطني، واتهمها بالسماح لهم بعبور أراضيها، وطالب الولايات المتحدة بإدانة طهران والطالباني . لكن الأكراد لم ينسوا أنه سبق لإيران أن قدمت الدعم نفسه للبرزاني في صراعه مع الإتحاد الوطني، وأن الحزب الديمقراطي كان على الدوام حليفها المفضل في كردستان العراق . وفي الأسبوع الأخير من شهر آب، وفيما كان بيلليترو يستعد للقاء وفدي الطرفين الكرديين في لندن، ناشدت صحيفة ناطقة باسم الحزب الديمقراطي مجدداً وزارة الخارجية الأميركية، ومجلس الأمن القومي، و«السي.آي.أي» وكل مسؤول في واشنطن، إصدار «تحذير واضح» لإيران يدعوها إلى «عدم التدخل» في الشؤون الكردية . وفي تطورٍ لافت للنظر، طالبت الصحيفة أيضاً الإدارة الأميركية «بتحذير العراقيين أيضاً»، من مغبة التدخل في كردستان العراق، سيما وأن الطالباني احتكر على امتداد الفترة الماضية، إصدار التحذيرات بشأن وجود تواطؤ سري ما بين البرزاني وصدّام حسين . ولم تدع صحيفة الحزب الديمقراطي أي مجال للشك في ما قد يحدث، إذ أكدت أن الحشد العسكري العراقي يعني أن العراقيين «يتهيأون للتدخل في شمال البلاد واستعادة سيطرتهم عليها»، بحجة مواجهة التدخل الإيراني . ومضت الصحيفة محذرة من أنه في ظلّ امتناع الولايات المتحدة والدول المجاورة للعراق عن اتخاذ أي إجراء لمواجهة ما يجري، فإنّ الخيار الوحيد المتاح، هو العراق الذي يسيل لعاب مسؤوليه لفكرة موازنة النفوذ الإيراني واستعادة السيطرة على الشمال . وفي حال حصول هذا الأمر، «فإنّ الحزب الديمقراطي لن يحاول التصدي للعراقيين» . وفي ذلك الأسبوع أيضاً، حاول البرزاني إقناع بيلليترو خلال اتصال هاتفي معه بأن القتال الدائر في كردستان «ليس مشكلة كردية» يمكن تجاهلها، بل عدوان إيراني مباشر . وخاطبه قائلاً «لا أستطيع مقاومة كل هذه الضغوط . إذا لم تفعلوا شيئاً، فقد أطلب المساعدة من العراقيين»^(٥) .

لكن الولايات المتحدة ظلّت على موقفها القاضي بعدم الإنحياز إلى أي من

طرفي الصراع. ومع تساقط مواقع الحزب الديمقراطي الواحد تلو الآخر، على طول «طريق هاميلتون» الاستراتيجي الذي يخترق المناطق الجبلية في شمال شرق العراق، بفضل الدعم الذي قدمته المدفعية الإيرانية لمقاتلي الاتحاد الوطني، صار البرزاني مقتنعاً بأن قواته تواجه خطر الإبادة إلا إذا أقدم على عقد ما وصفه أحد أقرب مساعديه بأنه «صفقة مع الشيطان». فقد تفاضى البرزاني عن جميع الجرائم التي ارتكبها صدّام حسين بحق الأكراد، والتي شملت قتل ثلاثة من أشقائه، وأكثر من ثمانية آلاف شخص من أفراد عشيرته، فضلاً عن عشرات الآلاف من أكراد العراق، وطلب منه المساعدة لإخراج الاتحاد الوطني من مدينة إربيل. وعلى هذا الأساس، فإن صحيفة الحزب الديمقراطي، كانت مخادعة في ما ذكرته. فلم يكتف الحزب «بعدم التصدي للعراقيين» فحسب، بل طلب في ٢٢ آب الدعم العسكري منهم على حد ما ذكره العراقيون أنفسهم لاحقاً، مع كل ما تسبّب به ذلك للبرزاني من إحراج^(٦). وهذا ما ذكره على الأقل نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بتشفاً واضح، كاشفاً النقاب عن أن البرزاني بعث في ذلك اليوم برسالة إلى صدّام خاطبه فيها بلقب «فخامتكم»، مناشداً إياه «التدخل لمساعدتنا على مواجهة التهديد الخارجي» الذي تمثله إيران. أما إلى أي مدى درس البرزاني والمقربون منه العواقب المحتملة لهذا القرار المصيري (أو بالأصح متى تمّ اتخاذه)، فقد ظلّ هذا الأمر في علم الغيب بالنسبة إلى معظم أكراد العراق. لكن كان من الواضح أن الحزب الديمقراطي خدع بيلليترو علناً، وأظهره كمغفل، وسأيره بحضور اجتماع في لندن في ٣٠ آب، ووافق بنفاق على عقد اجتماع آخر في اليوم التالي، أي في اليوم المقرر أن تبدأ فيه عملية إربيل. وبصرف النظر عن تحذيرات الحزب الديمقراطي، لم تكن لدى الإدارة الأميركية أوهام كثيرة بشأن حقيقة ما يجري على الأرض، سيّما وأن الطائرات الأميركية والأقمار الاصطناعية تولّت يومياً مراقبة الحشود العسكرية العراقية وزوّدت واشنطن بصور جويّة لها.

لدى محاولة فهم الأسباب التي دفعت الحزب الديمقراطي إلى اتخاذه هذا القرار، قد يبدو من السهل القول بأن البرزاني يكره الطالباني أكثر مما يخشى صدّام حسين، أو باختزال كل ما جرى بصفته تطبيقاً لذلك القول الشرق أوسطي المأثور «عدوّ عدوّي هو صديقي». لكن كانت لدى البرزاني اعتبارات

أخرى أهم بكثير، سيما وأن التعاون مع العدو للأكراد في القرن العشرين، يشكل وصمة عار رهيبة. وفي الواقع، فقد كانت هناك أحداث تاريخية مهمة يصعب تجاهلها أو نسيانها. فلم ينسَ مسعود البرزاني أبداً خيانة هنري كيسينجر وغدره بالأكراد في العام ١٩٧٥، ولم ينسَ ذلَّ سنوات المنفى الذي فرض على والده وسائر أفراد العائلة، والذي يرى أن الولايات المتحدة مسؤولة عنه. وبدا أنه يدرك جيداً طبيعة الملابس التي سمحت بإنقاذ الأكراد من الهلاك في العام ١٩٩١. ولذلك لم يطمئن إلى إخلاص واشنطن ووفائها، على الرغم من الوعود والتعهدات العديدة التي تلقاها (ويقال إن بعضها خطي)، من مسؤولين أميركيين كثر من بينهم برنت سكوكروفت وجايمس بايكر من إدارة الرئيس السابق جورج بوش، ومن نائب الرئيس الحالي آل غور، ومستشار كلينتون السابق لشؤون الأمن القومي أنطوني لايك^(٧).

لكن المفارقة تثلت في أن سكوكروفت المتقاعد حالياً، عززَ آنذاك الشكوك الكردية حيال السياسة الأميركية، باعترافه أمام الصحافة بأن إدارة بوش أدركت أن «تحقيق الهدف المغربي المتمثل في إطاحة صدام، لن يؤدي إلى حلِّ مشكلاتنا، أو إلى تحقيق مصالحنا بالضرورة، لذلك فضلنا اعتماد الخيار الواقعي الوحيد المتاح أمامنا، على الرغم من أنه وضع ويثير الفوضى... فلو أننا واصلنا القتال وأطحننا صدام من السلطة، لربما كان الوضع أسوأ بكثير بسبب الفراغ الذي سينجم عن هذه الخطوة في الخليج الفارسي، والذي قد تملأه إيران»، الأمر الذي سيفرض على القوات الأميركية احتلال العراق لفترة غير محدّدة^(٨).

كان البرزاني مصمماً أيضاً على عدم سلوك طريق المنفى من جديد، مهما كلف الأمر. وما زالت كلماته التي خاطب بها إخوانه الأكراد اللامبالين، أثناء هزيمة عيد الفصح في العام ١٩٩١، مناشداً إياهم ألا يخافوا ويفرّوا «إلى المنفى كي لا تصبحوا لاجئين مثل الأرمن»، ترنّ في أذني إلى يومنا هذا. فهذا التصميم الراسخ على البقاء في العراق مهما كلف الأمر، يساعد على فهم الأسباب التي دفعته إلى الصمود في مواقعه والتفاوض مع صدام حسين حتى شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٢، على الرغم من أنه كان يدرك تماماً أن لا فائدة ترجى من هذه المفاوضات. فمثل هذا التفكير لا يسيء أبداً إلى سمعته كقائد قومي، بل يعزّزها. وفي شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، قال لي

عندما التقيته في جبال كردستان، إن للأكراد الحق في إقامة دولتهم المستقلة، قبل أن يمضي في شرح كيف أن الطبيعة القمعية للدول المجاورة لن تسمح لهم بتحقيق هذا الهدف قبل انقضاء قرن من الزمن على الأقل.

في شهر تموز من العام ١٩٩٢، قام البرزاني بزيارة الى واشنطن تخلى أثناءها لفترة وجيزة عن تحفظاته على دوافع الولايات المتحدة، وتعهّد فيها بتأييد ودعم الخطط الأميركية القاضية باستخدام المؤتمر الوطني العراقي لإطاحة صدام حسين. لكن سرعان ما أبدى استياءه من التصلب الأميركي في لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، وإصرار واشنطن على عدم مساعدة الأكراد الرازحين تحت عبء العقوبات الدولية المفروضة على العراق بأسره من جهة، والحصار الاقتصادي الذي فرضه عليهم صدام حسين من جهة ثانية. وقد أسهمت الأزمات الاقتصادية في كردستان العراق، في مفاصلة الخلافات ما بين البرزاني والطالباني. فقد كان مسعود يرى أنه ليس وحده مسؤولاً عن بقاء صدام حسين في السلطة، وأنه إذا كان يتحمل مع الطالباني مسؤولية الخلافات المحتملة بينهما والتي أضعفت المعارضة العراقية ككل، إلا أنه كان يتساءل في مجالسه الخاصة عما إذا كانت واشنطن مستاءة حقاً من هذه الخلافات، أو سعيدة بها. فمع مرور الزمن وتصاعد قوة الحركات الأصولية في الشرق الأوسط وتحولها الى مصدر خطر جدّي على المملكة العربية السعودية وغيرها من الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة في منطقة الخليج، بدا أن الحماسة الأميركية (وحماسة الدول الخليجية أيضاً)، لمشروع اطاحة النظام العراقي قد خبت، وأن واشنطن قد لا تكون جدّية في السعي الى تحقيق هذا الهدف، بالمقدار التي تحاول إظهاره. وفي هذه الحال، ألا تكون الإدارة الأميركية تكررّ الخدعة التي لجأ اليها كيسينجر في الماضي، أي استخدام الأكراد لإضعاف النظام العراقي من دون اطاحته؟

لم يكن البرزاني الكردي الوحيد الذي يتساءل عن حقيقة الأهداف التي تسعى واشنطن الى تحقيقها من خلال سياسة «الاحتواء المزدوج». وعلى أي حال، فإن المشكلة الحقيقية التي سيواجهها أكراد العراق مستقبلاً، لا تتمثل برأي أحد كبار الدبلوماسيين الأميركيين في صدام حسين، بل في «الجنرال السنّي العربي» «الطيب» الذي سيخلفه. فماذا سيحصل عندما يقرر المجتمع الدولي التعامل مع الحاكم العراقي الجديد، كما لو أنه طوماس جفرسون

العراق(*)؟ وماذا سيحصل عندما يقرّر الأخير استرداد السيادة على مجمل الأراضي العراقية؟» ومضى قائلاً «لا شك في أن الكونغرس والادارة سيضطرّان عندئذ الى اتخاذ قرارات صعبة».

إذا كان الأميركيون وحلفاؤهم الغربيون، والأكراد، وسائر أطراف المعارضة العراقية مهمومين باجراء كل هذه التحليلات لما قد تتطور إليه أوضاع العراق، إلا أن صدام حسين لم يكن مهموماً على الاطلاق. فعلى الرغم من تأجيل بدء العمل باتفاق «النفط مقابل الغذاء» (حتى شهر كانون الأول فقط كما تبين لاحقاً)، إلا أن هذا الإجراء أضرّ بالمواطنين العراقيين العاديين، ولم يتأثر به الرئيس العراقي، ولا أفراد عائلته، أو عناصر سلاح الحرس الجمهوري المدلل، أو أجهزة الأمن المختلفة التي يعتمد عليها صدام للبقاء في السلطة. وعندما قرّر صدام أخيراً التدخل في الصراع الكردي، تميّزت ضربته التي بدأت في الساعات القليلة التي سبقت فجر يوم ٣١ آب ١٩٩٦، بدقّة وتصميم واضحين. ففي عرض قوة متعمد، حشد صدام حسين ثلاثمئة قطعة مدفعية، وأكثر من ٣٥٠ دبابة، وما بين ثلاثين وأربعين ألف جندي معظمهم من سلاح الحرس الجمهوري، وأقدم على مقامرة رابحة بهجومه على إربيل^(٩). فعلى الرغم من أن هذه المدينة واقعة ضمن منطقة «الحظر الجوي» شمالي خط العرض ٣٦ درجة، إلا أن طائرات الدول الغربية الثلاث التي تشرف على تطبيق هذا الحظر (أي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا) لم تتدخل لوقف الهجوم العراقي. وخلال الأيام التالية، وصف وزير الدفاع الأميركي ويليام بيرسي، ما يجري بأنه «حرب أهلية كردية»، لتبرير موقف واشنطن، في حين عزا الرئيس كلينتون عدم اتخاذ إدارته أي إجراء ضد العراق، الى «محدودية» قدرة الولايات المتحدة على التحكّم بمجرى سير الأحداث في هذا البلد^(١٠). واعتبرت الإدارة الأميركية أنها حصلت على جائزة ترضية غير متوقعة (ولا تستحقّها على أي حال)، بنتيجة موقفها هذا، وتمثّلت في إضعاف النفوذ الإيراني في شمال العراق والذي كان يثير استياءها. لكن سرعان ما تبين أن هذا الوضع مؤقت وغير مستقر على الإطلاق.

* طوماس جفرسون، هو أحد آباء الولايات المتحدة، وأحد أبرز واضعي إعلان استقلالها، وثالث رئيس لها (١٨٠١-١٨٠٩)، (الترجم).

بعد ظهر اليوم الأول من العملية العسكرية ضد إربيل، نجح صدام حسين في تحقيق جميع أهدافه الأولية من دون كثير قتال، ورفرف العلم العراقي مجدداً على مبنى البرلمان الكردي، ومقر حكومة الإدارة الذاتية، فضلاً عن الإذاعة والتلفزة، وفي ظلّ دعم كثيف من المدفعية والدبابات العراقية، هاجم مقاتلو الحزب الديمقراطي قوات الإتحاد الوطني المزودة بأسلحة خفيفة فقط، وتمكنوا من دحرها بعد معارك محدودة، وركزت قوات صدام حسين وأجهزته الأمنية بعد أن استعادت حيوتها السابقة، على تحقيق هدفها الأساسي: القبض على عناصر المعارضة العراقية المدعومة من «السي. أي. أي.»، والتي تضم خليطاً من الشيعة العرب، والأشوريين، والتركمان، وغيرها من الجماعات المتمركزة في إربيل وفي ضاحيتها المسيحية عين كاوه.

إذا كانت «السي. أي. أي.» قد نجحت في إنقاذ رجالها في الوقت المناسب، إلا أنها خلّفت وراءها كمية من المعدات الإلكترونية المتطورة، وما جمعت من معلومات عن المعارضة العراقية في محفوظاتها. فقد ترك الأكراد الذين عملوا في المكاتب الأميركية المختلفة في إربيل، لمواجهة مصيرهم على الرغم من الوعود التي أعادت عليهم في السابق، وما تلبّغوه رسمياً عن وجود خطة أميركية مفصلة لإجلائهم عند الضرورة (الأمر الذي تبين لاحقاً أنه ليس سوى كلام فارغ ووعود كاذبة)^(١١). وهكذا قتل المئات من عناصر المعارضة (ومعظمهم عسكريون فروا من الجيش والتحقوا بالمؤتمر الوطني العراقي)، خلال القتال، أو تمّ إعدامهم على الفور، أو جرى اعتقالهم، الأمر الذي يعني عادة تعذيبهم ثم إعدامهم. وبفضل المعلومات الدقيقة التي في حوزتهم، تمكن رجال المخابرات العراقية (الذين تنكروا أحياناً بالزي الكردي)، من مطاردة ضحاياهم واعتقالهم بشكل منهجي في منازلهم أو مراكز عملهم. أما الذين نجوا، فقد أفلتوا من قبضة العراقيين لأنهم اعتمدوا على أنفسهم للهرب. وظلّوا مقتنعين بأنه ستمّ تصفيتهم جسدياً بين لحظة وأخرى. ولم يبد أي من مسؤولي الحزب الديمقراطي، ابتداءً بمسعود البرزاني وحتى أصغر المسؤولين، أدنى شعور بالخجل أو العار لما ارتكبه من خيانة بحق حلفائهم المفترضين في المؤتمر الوطني العراقي^(١٢). أما ما ذكره بيرّي عن «الحرب الأهلية» الكردية، فقد كان مجانباً للحقيقة لأنه تعمّد التغاضي عن محنة المؤتمر الوطني العراقي، على حدّ ما أخبرني زعماء مثّين من عناصر المؤتمر فروا من إربيل ولجأوا الى

فندق في مدينة صلاح الدين^(١٣). وقد أدى فشل خطة «السي. أي. أي» على هذا النحو (والذي يقارنه بعض الخبراء في غدر الوكالة بعملائها المحليين على غرار ما جرى في ساينغون في العام ١٩٧٥، وفي «خليج الخنازير»^(*) في العام ١٩٦١)، الى اقناع جميع معارضي صدام حسين بعدم جدوى أي محاولة في المستقبل لإطاحته، أو التورط في أي عملية سرّية أخرى في الشرق الأوسط، لهذا الغرض^(١٤).

لم تتوقف الأضرار التي تسبّب بها صدام عند هذا الحد، إذ كشفت اللامبالاة الأميركية بما جرى، أن حماية الدول الغربية للثلاثة ملايين ونصف المليون كردي المنتشرين في منطقة تبلغ مساحتها حوالي أربعة وأربعين ألف كيلومتر مربع، ليست سوى وهم. فإذا كان صحيحاً أن طائرات الدول المتحالفة قامت منذ منتصف شهر نيسان من العام ١٩٩١، بدوريات جوية في منطقة الحظر الواقعة شمالي خط العرض ٣٦ درجة، إلا أن الولايات المتحدة سحبت قواتها البرية من هذه المنطقة بعد انقضاء ثلاثة أشهر فقط. ففي مرحلتي «ما بعد حرب فيتنام»، و«ما بعد الحرب الباردة»، لم يعد لدى القوة العظمى الوحيدة في العالم الشجاعة اللازمة لإدارة سياسة خارجية هجومية قد تؤدي الى اضطرار القوات المسلحة الأميركية ذات التكاليف الباهظة جداً، للقتال. لذلك، ولإكساب سياستها حيال شمال العراق قدراً من الصداقة لجأت واشنطن الى التهديد بتوجيه ضربات جوية ضد المصالح الحيوية العراقية (أي المنشآت النفطية التي تمكن العراق من إعادة بنائها بعد جهود مضيئة). وفي الواقع اقتصر الرد الأميركي على ما فعلته قوات صدام في إربيل، على قصف مجموعة من الأهداف العسكرية وأنظمة الدفاع الجوي العراقي على وجه الخصوص بواسطة صواريخ مجهزة موجهة عن بعد من طراز «كروز».

أسهمت كل هذه الأحداث التي حفل بها خريف العام ١٩٩٦، في تركيز الأنظار مجدداً على الثغرات المتعمدة التي انطوت عليها عملية «بروقايد كومفورت» (أي توفير الراحة) القديمة في العام ١٩٩١، والتي بات يطلق عليها من باب السخرية اسم «عملية توفير الأوهام، Operation Provide Illusions»،

* عملية «خليج الخنازير»، هو اسم عملية الانزال الفاشلة التي قام بها المناهضون لنظام فيديل كاسترو في «خليج الخنازير» جنوبي غربي كوبا، في شهر نيسان من العام ١٩٦١، بدعم من «السي. أي. أي»، (المترجم).

فالتعهد الرسمي الذي قدمه الحلفاء الغربيون بحماية الأكراد بواسطة قوات برية لم يتخطَّ في الواقع حدود «المنطقة الآمنة»، وهي عبارة عن مثلث صغير من الأرض في شمال غرب العراق قرب الحدود التركية، ولا يشمل حتى مدينة دهوك الواقعة عند طرفه الجنوبي. والأهم مما سبق، هو أن المعارضة العراقية كانت مقتنعة بأن الولايات المتحدة وحلفاءها اضطرت في العام ١٩٩٥ بفعل الضغوط التركية المكثفة، ومن أجل المحافظة على المظلة الجوية الغربية فوق الشمال العراقي، الى تقليص عدد الدوريات الجوية وتخفيف طابعها الهجومي الى أقصى حد ممكن. ومع عودة الدبابات العراقية الى شمال خط العرض ٣٦ درجة، سقطت جميع الأوهام والمظاهر الخادعة، وشعر كل كردي أن بإمكان صدام حسين أن يكرّر ما فعله في الماضي من دون ان يخشى أي عواقب محتملة.

وضع مدير وكالة «السي. أي. أي» جون دويتش إصبعه على الجرح عندما أعلن أنه على الرغم من انسحاب الجنود العراقيين من إربيل وجوارها، «لكن من الواضح أن في المنطقة العديد من عناصر المخابرات وسائر أجهزة الأمن العراقية»^(١٥) وأصبح الأكراد المقيمون في المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ٣٦ درجة، سواء في السليمانية أم الى جنوبها في «كلار» و«كفري»، والذين لم يحظوا يوماً بحماية طائرات الحلفاء، معرضين لأخطار شتى. ففي الماضي، كان الدبلوماسيون الغربيون يردّون كلما أثرت حماية أكراد المناطق الخاضعة لسيطرة قوات صدام، بتأكيد أن بالإمكان الاستناد الى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، والذي يعتبر أول وثيقة دولية تأتي على ذكر الأكراد منذ «معاهدة سيفر» السيئة الطالع، لتوفير الحماية لهؤلاء الأكراد عند الضرورة.

كانت الخلاصات التي توصلت إليها الولايات المتحدة بعد التدخل العراقي في إربيل، متشائمة وبعيدة المدى. فعلى الرغم من أن المخططين الإستراتيجيين العراقيين، توقعوا رداً انتقامياً أميركياً سريعاً يستهدف الحرس الجمهوري، ربما في مرحلة ما بعد الانسحاب من إربيل لتفادي الظهور كطرف منحاز الى أحد الحزبين الكرديين المتصارعين، إلا أن شيئاً لم يحدث على الإطلاق. فقد وجدت إدارة كلينتون أن من غير المجدي توجيه أي ضربة الى قوات صدام حسين في كردستان، فعمدت الى توجيه الضربة الانتقامية في جنوب العراق،

وسط سيل من التلميحات والمعلومات الملائمة ولكن غير المؤكدة، عن أن الهدف الحقيقي الذي يسعى صدام الى تحقيقه، ليس استرجاع سيادته في شمال البلاد مع كل ما قد يؤدي إليه ذلك من إساءة الى صدقية دول التحالف الغربي، بل الاستيلاء على آبار النفط السعودية والكويتية. وحاول المتحدثون الرسميون باسم إدارة كلينتون التقليل من حجم مسؤولية الولايات المتحدة عن حماية العراق، وأدانوا السلوك اللاعقلاني لكل من الطالباني والبارزاني وألحوا مواربة الى أنه أصبح بإمكان واشنطن من الناحية الأخلاقية، أن تنفض يديها من موجبات حماية مستقبل الأكراد العاديين، بسبب ما ارتكبه زعمائهم من أخطاء.

رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز، كل تلميح الى أن الولايات المتحدة أسهمت في تأجيج الأزمة الكردية من خلال تقصيرها، وتفتيرها المالي الذي منع تمويل قوة الفصل، ولا مبالاتها بما يجري في كردستان العراق. ومضى بيرنز قائلاً إن «مسؤولية اندلاع القتال تقع على عاتق الطرفين الكرديين وليس على الولايات المتحدة. فعلى امتداد خمس سنوات أعطينا الأكراد كل فرصة ممكنة، وقدمنا لهم الحماية السياسية، والدعم الاقتصادي، والمساعدات الانسانية، وأقمنا لهم منطقة آمنة في شمال العراق يمكنهم فيها ادارة شؤونهم بأنفسهم وان يتمتعوا فيها بقدر عال من الحكم الذاتي، لكن زعماء الأكراد فشلوا في اغتنام الفرصة التاريخية العظيمة السانحة امام الشعب الكردي»^(١٦).

لم تسهم التطورات الميدانية اللاحقة في تكذيب القائلين بأن شمال العراق مسألة ثانوية بالنسبة الى الإدارة الأميركية، بل عززت طروحاتهم، فقبل ساعات من أول هجوم انتقامي شنته القوات الأميركية بواسطة صواريخ «كروز» ضد منشآت الدفاع الجوي العراقي في المناطق الخاضعة لسيطرة بغداد، أمر البنتاغون الضباط والجنود العاملين في «مركز التنسيق العسكري» في زاخو عند ضفة نهر الخابور على الحدود التركية، بإخلائه. وعندما وصلت آنذاك الى المركز وجدته فارغاً إلا من بعض الحراس الأكراد المرتبكين. وكان هذا المركز قد فقد منذ وقت طويل، الوظيفة المهمة التي كان يؤديها في العام ١٩٩١ بقيادة أول ضابط أميركي يتولى رئاسته، الكولونيل ريتشارد ناب الذي يشبه على الدوام المفاوضات التي أجراها مع الجيش العراقي المهزوم آنذاك،

بـ «التعامل مع هتلر». ومنذ تلك الفترة أصراً الأتراك في البداية على ضمّ أحد ضباطهم الى فريق التنسيق الذي يضمّ ضباطاً من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وهولندا، وفرنسا، ثم أصروا على المشاركة في قيادة الفريق، كضمن للسماح لطائرات الحلفاء باستخدام قاعدة إنجيرليك الجوية، للقيام بدورياتها فوق شمال العراق، فقد كان الأتراك المصابون بشكّ مرضي حيال الأجانب، مقتنعين بأن المراقبين الدوليين يساعدون مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال الى شلّ عمل مركز التنسيق. وعندما أسفر خطأ ارتكبه احد الطيارين الأميركيين في شهر نيسان من العام ١٩٩٤، عن اسقاط مروحتين اميركيتين تقلان عدداً من كبار المسؤولين الأكراد والضباط الدوليين، توقّف عمل المركز كلياً، وقد أبدى أكراد عديدون أسفهم لهذا الأمر، لأنهم كانوا مقتنعين بأن وجود الضباط الغربيين في كردستان العراق، كفيل بحد ذاته، يمنع الطالباني والبرزاني من الاقتتال^(١٧). وقد رفضت الادارة الاميركية في السابق، طلبات تركية عدة لنقل مقرّ عملياتها الى مدينة سيلويي، الواقعة عند الحدود. وقبل بضعة أسابيع فقط من أحداث إربيل، وافقت أنقرة على تجديد مهمة الطائرات الغربية حتى نهاية السنة. لكن الحكومة التركية أفصحت عن ميولها العراقية من خلال حرمان هذه الطائرات من أي فاعلية قتالية، إذ لم يعد يسمح لها باستخدام قاعدة إنجيرليك لتوجيه ضربات انتقامية ضد العراق. وذهب بعض الأكراد الى حد القول إن الأتراك منعوا طائرات الحلفاء من التزوّد بالقنابل والصواريخ، ومن حمل أي ذخيرة على الإطلاق أحياناً^(١٨).

شكّل إغلاق مركز التنسيق، أول إشارة صريحة تصدر عن الولايات المتحدة، الى أنها لم تعد تعتبر كردستان العراق منطقة آمنة كفاية، مما أسماه نيكولاس بيرنز لاحقاً بـ «سفاحي أجهزة المخابرات» (زعم الحزب الديمقراطي الكردستاني أنه فوجئ بما يجري، وكان هذا أول اعتراف علني ورسمي من جانبه، بأن العالم الخارجي لا يصدّق مزاعمه «المتكررة بأن التعاون القائم بينه وبين النظام العراقي، انتهى واقتصر على عملية وحيدة ومعزولة في إربيل). وبدوره اغلق «مكتب إغاثة ضحايا الكوارث في الخارج» Office of Foreign Disaster Assistance التابع لوزارة الخارجية (والذي قدّم الى الأكراد منذ نعمة ١٩٩١ مساعدات غذائية وانسانية بقيمة ٧٩٥ مليون دولار). مقرّ في

كردستان العراق^(١٩). وخلال بضعة أسابيع، تمّ إجلاء مئات عدة من الحراس والموظفين العاملين في مركز التنسيق، وموظفي مكتب الاغاثة وحوالي ألفي شخص من افراد عائلاتهم، الى تركيا، ومن ثم الى جزيرة «غوام» في المحيط الهادئ، بانتظار نقلهم بهدوء الى الولايات المتحدة، الأمر الذي لم يتمّ إلا بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في شهر تشرين الثاني وفي وقت ملائم لمصالح إدارة كليتون (في أواسط شهر تشرين الاول، لحق بهم أخيراً حوالي سبعمئة عضو في المؤتمر الوطني العراقي مع عائلاتهم. وقبل بضعة أسابيع، كنت قد حدّرت من خطورة المحنة التي يعيشونها، من خلال مقابلات أجريتها مع بعض هؤلاء الرجال الخائفين عندما كانوا لا يزالون عالقين في مقرّ قيادة البرزاني في مدينة صلاح الدين، قبل ان يساعدهم الزعيم الكردي علي بلوغ مدينة زاخو الحدودية).

هذه القرارات الأميركية دفعت ما تبقى من المؤسسات الغربية غير الحكومية التي كانت تتولّى إغاثة الأكراد، الى المغادرة بدورها، ومع نهاية شهر تشرين الثاني، تمّ إجلاء خمسة آلاف كردي كانوا يعملون في مجال الإغاثة، مع أفراد عائلاتهم الى جزيرة «غوام» تمهيداً لنقلهم الى الولايات المتحدة، الأمر الذي أراح ضمير الإدارة الأميركية، ولكن حرم كردستان العراق من بعض أكفأ رجالها ونسائها. وكانت هذه المؤسسات غير الحكومية، جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة الأميركية. وبما أن العراق رفض مراراً منح العاملين في هذه المؤسسات تأشيرات دخول الى أراضيه، فقد كان الأخيرون يدركون جيداً أنه إذا قبضت عليهم القوات العراقية، فسيتمّ سجنهم لفترات طويلة. وبعد عشرة أيام على عملية إربيل، خفّفت بغداد من ضغوطها على الأكراد. ومن دون أي سابق إنذار للحزب الديمقراطي الذي كان يعاني آنذاك مما تسببت له به السلطات العراقية من إحراج بسبب جهودها الهادفة الى كشف العلاقات القائمة معه، أعلن صدام حسين رفع الحصار الذي فرضه على شمال العراق قبل خمس سنوات، عندما توقّف عن دفع رواتب الموظفين الأكراد في الشمال، وقطع عن المنطقة امدادات الوقود والغذاء، وحاول تركيع الأكراد بطرق شتى^(٢٠). ومع رفع الحصار، أعلنت بغداد أيضاً تعيين مسؤولين جدد لأجهزة مخابراتها في المحافظات الكردية الثلاث، لكن تبين لاحقاً أن هذه التعيينات لم تكن فعلية.

في البداية، أسهم الحصار في تأجيج المشاعر القومية الكردية، على الرغم من أنه تسبب باضرار وخسائر اقتصادية كبيرة في الشمال، وإذا كان رفع الحصار فجأة يعني أنه بات بإمكان الأشخاص التنقل بحرية ما بين كردستان والمناطق الخاضعة لسيطرة بغداد، إلا أنه كان يعني أيضاً أنه بات بإمكان عناصر المخابرات المكروهة، دخول المناطق الكردية أيضاً، وهو أمر يخشاه أكراد عديدون سيّما وأن العفو العام الذي أصدرته السلطات العراقية، نصّ صراحة على استثناء الأكراد الذين عملوا مع منظمات الإغاثة الإنسانية، من أحكامه. وقد أدت هذه القرارات الى فتور حماسة حتى اولئك الاكراد الذين فرحوا كثيراً لأنه صار بإمكانهم شراء الوقود عموماً، وكاز التدفئة خصوصاً، بواحد في المئة من سعره السابق في السوق السوداء. وحتى في مقرّ قيادة البرزاني في مدينة «صلاح الدين»، أسرّ لي عدد من الأصدقاء القدامى بمخاوفهم من احتمال قيام عناصر المخابرات بالتغلغل في المناطق الكردية، وسألوني بقلق عما اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها ستمدّد مهمة دورياتها الجوية للعام ١٩٩٧. وفي الواقع تمّ تمديد هذه المهمة في عيد الميلاد، على الرغم من أن اسمها لم يعد «بروفايد كومفورت»، بسبب الضغط التركي الشديد على الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى الرغم من انسحاب فرنسا منها. وقد أكدت هذه التطورات صحّة مخاوف أكراد العراق.

أدرك الأكراد العاديون أن الصفقة التي عقدها صدام حسين مع البرزاني تسببت في تصدّع التحالف الهش الذي نجح بوش في إقامته بمشقة شديدة في العام ١٩٩٠. فقد كانت إثنان من دول هذا التحالف، أي فرنسا وروسيا، من أكبر دائني العراق الذي تقدّر الديون المتوجّبة عليه منذ العقد الماضي لكل منهما، بمليارات الدولارات، وكانت هاتان الدولتان تأملان الحصول على عقود نفطية وتجارية مجزية في العراق مستقبلاً، ولذلك بدأتا بأخذ مسافة عن الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وقد رفض الفرنسيون بوضوح شديد المشروع الأميركي-البريطاني لتوسيع منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق من خط العرض ٣٢ درجة الى خط العرض ٣٣ درجة، وأوصوا بضرورة فتح مفاوضات مباشرة ما بين البرزاني وصدام حسين، الأمر الذي لم تكن واشنطن ترغب في سماعه ابداً. وكذلك لم يبد الحلفاء الأساسيون للولايات المتحدة في العالم العربي (باستثناء الكويت التي لا تزال تعاني حتى اليوم من صدمة

الاحتلال العراقي)، أي حماسة لتوجيه ضربات انتقامية للعراق في مواقع بعيدة عن إربيل. وتصاعدت الأصوات قائلة إن صدام حسين لم يخرق أي قانون دولي بمحاولته إعادة تثبيت سلطته على شمال العراق. ولم تكن المملكة العربية السعودية التي تعرّض فيها الجنود الأميركيون إلى هجومين في عام واحد، الدولة العربية الوحيدة القلقة من احتمال أن تتحول علاقاتها الوثيقة مع واشنطن إلى سلاح ضدها في أيدي معارضيها الإسلاميين المناهضين للغرب. ولذلك رفضت الرياض السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد السعودية لتوجيه أي ضربة انتقامية ضد العراق.

في أنقرة، شعر رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أرباكان بإحراج شديد سيما وأنه كان قد بعث حديثاً بإثنين من وزرائه إلى بغداد لتحسين العلاقات معها، فأثر التزام الصمت على مدى ثلاثة أسابيع حاسمة. فاستغلت وزيرة الخارجية تانسو تشيللر ورئاسة أركان القوات المسلحة ذات النفوذ الواسع، فرصة ابتعاد أرباكان عن الأضواء، لإعلان خططهما الهادفة إلى إقامة «حزام أممي» في شمال العراق، على غرار الحزام الذي أقامته إسرائيل في جنوب لبنان، وقالتا إنهما تخشيان أن يستغل حزب العمال حال عدم الاستقرار السائدة في شمال العراق. لكن دوافعهما الحقيقية لم تكن واضحة. فقد أشار الدبلوماسيون الغربيون إلى أن عودة القوات العراقية إلى الحدود مع تركيا، من شأنه أن يضع صدام حسين في موقع مثالي للانتقام من أنقرة على سماحها لواشنطن في العام ١٩٩١، باستخدام قواعدها الجوية لضرب العراق.

في غضون ذلك، تمّ التخلّي بهدوء وصمت عن مشروع إقامة «الحزام الأممي»، سيما وأن تركيا غزت خلال السنوات الخمس الماضية، شمال العراق أكثر من مرة من دون أن تفلح في اقتلاع حزب العمال. وبدأت أمارات الإرتباك والفوضى في السياسة الخارجية التركية بوضوح، عندما أعلنت تشيللر في أواخر شهر أيلول أن بلادها لا تمنع في عودة القوات العراقية إلى منطقة الحدود المشتركة، وأنها أبلغت صدام حسين بهذا الموقف. وعندما احتجّت وزارة الخارجية الأميركية على هذا التصريح، أصرت تشيللر بطريقة غير مقنعة، على نفي وجود أي خلاف سياسي ما بين واشنطن وأنقرة^(٢١).

في غضون ذلك، شهدت كردستان العراق مفارقة غريبة. فقد تمكّنت من التجول في المناطق الكردية بيسر وسهولة لا سابق لهما. وفي الخامس من شهر

أيلول، نجح بعض الأصدقاء القدامى من الحزب الديمقراطي في تأمين تصريح مرور خاص يمكّني من عبور خطوط القتال لزيارة الطالباني في مقرّ قيادته في قلعة شولان الواقعة ما بين مدينة السليمانية والحدود الإيرانية القريبة. واعتذر منّي أحد كبار مسؤولي الحزب الديمقراطي لأنني سأضطرّ إلى سلوك الطريق الأطول قائلاً أنّ «الطريق القصيرة مقطوعة لأننا بدأنا منذ الصباح الباكر، هجوماً جديداً عليها لمنع الطالباني من السعي لاستعادة إربيل». وعندما وصلنا أنا ومراسل صحيفة «الإنديبندنت» اللندنية هيو پوپ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، أخبرنا أكراد عديدون بأن عشرات سيارات الإسعاف المحمّلة بالجرّحى سبقتنا إلى سلوك طريق السليمانية. وفي مقرّه الجبلي، استقبلنا الطالباني وزوجته «هيرو» التي نجت بأعجوبة من القصف العنيف الذي دمرّ منزلهاما الكائن قرب مدينة إربيل، بحرارة وحفاوة كما لو كنا فردين من العائلة عادا إلى المنزل بعد طول غياب.

لكن عندما سألتها عن أسباب تجدد القتال، أظنّب الطالباني كثيراً في الحديث، ولم يقدم الكثير من الوقائع والمعطيات. وانتقد الزعيم الكردي الأميركيين لأنهم تجاهلوا تحذيراته المتكرّرة، ولأنهم لم يوقفوا صدام عندما هاجم إربيل، قائلاً «لقد أضاعوا فرصة ذهبية لضرب أربع فرق من الحرس الجمهوري في إربيل... ولو أنهم ضربوها، لكان انتهى صدام حسين». وحملّ الطالباني فرنسا مسؤولية ما جرى، لأنها مارست حقّ النقض ضدّ مشروع توجيه ضربات جوية ضدّ قوات صدام، وتعهدّ بالتعاون «مع الشيطان نفسه». ومضى قائلاً وهو بلوّح بسيجاره في الهواء، «لن أقدم على الانتحار»، مشدداً على أنه مصمّم على مواصلة القتال ضدّ السيد برزاني، لا بوصفه كردياً، بل خائناً». ثم غادر الطالباني الغرفة للاتصال بوزارة الخارجية الأميركية بواسطة هاتف يعمل بواسطة الأقمار الاصطناعية، على أمل أن يتمكن من التحدّث إلى بيليترو أو روبرت دويتش (رئيس مكتب شؤون شمال الخليج في الوزارة، والذي أشرف على المفاوضات الكردية في إيرلندا التي أسفرت عن الاتفاق الوليد). لكنه نسي أن يغلّق باب الغرفة خلفه، فسمعنا ما قاله بعد أن أبلغ بأنه لا يستطيع التحدّث إلى أي من بيليترو ودويتش لأنهما يحضران اجتماعاً، أو غير موجودين في مكّتيهما. فرضي الطالباني بالتحدّث إلى موظف اقلّ شأنًا منهما، وعلى ما يبدو فإن الأخير استهلّ الحديث بـ «كيف حالك؟»، أو بجملة

بروتوكولية مشابهة. فردّ الزعيم الكردي قائلاً من دون أن ينتبه على ما يبدو إلى أننا نسمع ما يقول، «لست بخير».

مثلت هذه الحملة تقويماً دقيقاً للظروف الصعبة التي كان يعيشها الإتحاد الوطني الكردستاني آنذاك. فبعد ثلاثة أيام فقط، تمكّنت قوات الحزب الديمقراطي وحدها من دون تدخل القوات العراقية، من التوغّل مسافة ثمانين كيلومتراً شرقي إربيل والاستيلاء على مرتفعات «هييت سلطان» الاستراتيجية القريبة من مدينة «كوي سنّجق». من دون أن تلقى أيّ مقاومة جدية. ولم يكتف الطالباني هذه المرة باتهام صدام بدعم قوات البرزاني بالدبابات والمدفعية، بل بلغ حدّ اتهامه باستخدام الأسلحة الكيماوية أيضاً. لكن هذه الاتهامات أعطت مفعولاً معاكساً، إذ أسهمت في تدهور معنويات مقاتلي الإتحاد الوطني الذين كانوا لا يزالون تحت تأثير هزيمتهم في إربيل. فلم نشاهد يوم الأحد التالي، أي مؤشّر على وجود مقاومة جدية على طول الطريق التي سلكنها. فقد انسحب مقاتلو الطالباني على ما يبدو، إلى معقلهم الآخر في مدينة السليمانية.

في اليوم التالي، توقفت أنا ومراسل وكالة «رويتر» كورت شورك، عند تقاطع طرق رئيسية على بعد بضع كيلومترات إلى الشرق من السليمانية حيث التقينا بمجموعة من «البشمرکه» التابعين للحزب الديمقراطي ينتظرون أوامرهم الجديدة، في طقس حارّ جداً منذ الصباح. وفجأة صرخ شاب كان يجلس في مؤخرة شاحنة خفيفة «هناك مقعدان شاگران، فمن يريد الذهاب إلى السليمانية مجاناً؟» فصعد مقاتلان شابان إلى الشاحنة التي انطلقت بسرعة، وبذلك بدأ الحزب الديمقراطي هجوماً جريئاً وفوضوياً على طول الطريق المؤدية إلى سدّ «دوكان» الذي اعتبر هدفاً عسكرياً لأن الإتحاد الوطني الذي يسيطر على معمل كهربائي لتوليد الطاقة فيه، قطع الكهرباء عن محافظة إربيل بأسرها إثر سقوطها في أيدي خصومه.

استخدم طابور الحزب الديمقراطي المؤلف من حوالي خمسة آلاف مقاتل لا يعرفون النظام، مجموعة من الآليات المصادرة (حافلات، وشاحنات وسيارات) للتنقل بها. وبدا شورك الذي أمضى حوالي السنة في كردستان ما بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ قبل أن ينتقل إلى ساراييفو لتغطية أخبار حرب البوسنة، قلقاً مثل أي جندي محترف، لعدم احترام هؤلاء المقاتلين الأكراد

لأبسط قواعد الحذر العسكري. وشعرت بدوري بقلق مماثل. لكن شورك أصراً على أن تبقى في مقدمة الطابور، حيث كان اثنان من كبار كوادر الحزب الديمقراطي روج نوري شاويس، وفاضل ميراني الذي كان يعمل في مدينة ناشفيل (عاصمة ولاية «تينيسي» الأميركية)، بائع سيارات مستعملة، يتوليان إثارة حماسة أشد المقاتلين عزمًا وتصميمًا، ويحثانهم على مواصلة القتال. وشدداً على أن «مام»(*) جلال يهرب من أماننا. علينا ألا نضيع هذه الفرصة السانحة للقضاء عليه».

مررنا بمطعم كنت قد تناولت فيه الغداء قبل أيام، وأنا في طريقي لمقابلة الطالباني. فجأة تعرضنا لإطلاق نار من أسلحة آلية من التلال العالية في الشرق. عندئذ، قرّر قادة الحزب الديمقراطي نشر المقاتلين، وأحضروا رشاشاً ثقيلًا من طراز «دوشكا» الروسي (وهو من عيار ١٢,٧ ملم)، محمولاً على شاحنة خفيفة. وسقط لكل من الجانبين أثناء هذا الاشتباك، قتيل تم وضعه في شاحنة لاجلائه من منطقة القتال، قبل ان يستأنف الطابور تقدمه. وبعد نصف ساعة، تعرّضت أنا وشورك، والسائق، والمترجم الكردي، لنيران قنّاص من الإتحاد الوطني أطلق علينا طلقات أخطأتنا عن مسافة قريبة جداً إلى درجة أنه كان بإمكاننا سماع صفيرها في الهواء. فانتشر عناصر الحزب الديمقراطي للاحتماء من النيران، في حين انتظر شورك من دون جدوى، توقّف إطلاق النار، الى أن نفذ صبره. فقفز فجأة إلى السيارة، وأوماً إلينا لننضم إليه، ثم أدار محركها ورجع بها إلى الخلف بسرعة ومهارة مثل سائقي الشاحنات خلال فترة «التحريم» في الولايات المتحدة(**).

شعرت بألم حاد في أسفل ظهري، وللحظة اعتقدت بأنني أصبت، وشعرت بغضب شديد لوجودي في خضم إحدى أكثر المعارك عشوائية وفوضى. لكن سرعان ما تبين لي ان دبوراً عقصني. وفي الواقع لم يكن هناك قتال حقيقي، إذ اقتصر الأمر على قيام راجمات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات المحمولة على الشاحنات، بإطلاق النار على الجبال بين حين وآخر لإسكات مواقع الإتحاد الوطني، او لإرغام مقاتليه على الانسحاب. لكن

* مام جلال: أي العم جلال، وهو اسم التحبّب الذي يطلقه مؤيدو الطالباني عليه، (المترجم).

** فترة «التحريم»، أي تحريم صنع ونقل وبيع الخمر في الولايات المتحدة بين العامين ١٩٢٠ و١٩٣٣، والتي شهدت عمليات تهريب للمشروبات الروحية كانت محفوفة بالمخاطر، (المترجم).

شورك ظلّ يردّد بتذمّر بأن «حاضرة هاون واحدة كقيلة بفرم جميع أفراد هذا الطابور». ويبدو أن هذه الفكرة قد راودت أيضاً أحد مسؤولي الإتحاد الوطني، إذ سرعان ما تساقطت علينا قذائف هاون عدة ونحن في العراء، فجرح عدد من مقاتلي الحزب الديمقراطي وظلّوا ينتظرون بهدوء غريب أن يتمّ إجلاؤهم إلى المؤخرة. وعلى الرغم من أن الحزب فقد عدداً من مقاتليه في ذلك اليوم، إلا أنه نجح في السيطرة على منطقة تتجاوز مساحتها ٥١ كيلومتراً مربعاً، واستولى على سدّ «دوكان» ليكتشف أن مقاتلي الإتحاد الوطني الذين انسحبوا في اليوم السابق، أخذوا معهم برامج الكومبيوتر التي تنظّم عمل معمل توليد الطاقة.

عندما حضر البرزاني علت وجهه ابتسامة الرضى، وجلس مع أقرب معاونيه في ظلّ شجرة. فمن المؤكّد أن الحزب الديمقراطي لا يعتزم وقف هجومه ضد خصم انهارت معنوياته كلياً، ولن يكتفي بالاستيلاء على «دوكان». فأسرّ لي بأن قواته المتمركزة في حلبّجه على مقربة من الحدود الإيرانية، ستزحف في اليوم التالي على السليمانية لإقناع العالم بكذب ادعاءات الطالباني بأن قوات عراقية تقاتل الى جانب الحزب الديمقراطي في المعارك الأخيرة. وكنت قد أعددت الترتيبات اللازمة مع كبير مهندسي السدّ، وهو كردي شديد التهذيب، لقضاء الليلة في منزله... وعندما توجهنا الى المنزل، وجدنا أعضاء قيادة الحزب الديمقراطي يشربون الويسكي الإسكتلندي الفاخر على المرجة المشدّبة بعناية، والتي تشرف على خزانات السدّ. وأصرّ مضيفنا على أن نبقي للمشاركة في العشاء الذي أقيم للاحتفال بانتصارات الحزب الأخيرة.

قراءة الساعة التاسعة مساءً، وصل رسول حاملاً أنباء جديدة تؤكد سقوط السليمانية في أيدي مقاتلي البرزاني عند الغسق. فقد نجحت قوات حلبّجه في الاستيلاء على هذه المدينة من دون قتال. وغمنا على المرجة في العراء ملتحفين السماء المرصّعة بالنجوم، وأفقنا عند السادسة صباحاً لنجد أن الحزب الديمقراطي قد استكمل عملية السيطرة على السليمانية. فتوجّهنا إلى الحدود الإيرانية، وفي آخر الطريق صادفنا مجموعة من مقاتلي الإتحاد الوطني المنسحبين سيراً على الأقدام نحو إيران، وعدداً من أبناء الطبقات الوسطى الكردية الذين فروا من السليمانية ولجأوا إلى الجبال قبل ثمان واربعين ساعة،

وها هم يعودون إلى مدينتهم، بعد أن طُفح الكيل بهم من الانتظار عند نقاط العبور على الحدود مع إيران، والتي رفض الإيرانيون فتحها أمامهم. وفي ما يشبه أجواء ما جرى في العام ١٩٩١، ولكن على نحو مصغّر، تكدّست مئات العائلات في السيارات، والشاحنات، والجرّارات الزراعية، والحافلات على أمل أن يغيّر الإيرانيون رأيهم.

على الطريق في بلدة پَنجوين الجبلية، صادفنا ثلاثة أكراد متأتقين وهم يتناقشون في ما ينبغي عليهم فعله. وكانوا يتحدثون الانكليزية بطلاقة. فالشاب كان يعمل مع إحدى منظمات الإغاثة الدولية، وشقيقته تدرّسان في جامعة السليمانية. وقبل يومين، فرّوا من المدينة عندما بدأ مقاتلو الإتحاد الوطني بالانسحاب منها خوفاً مما اصرت الشقيقة الكبرى على وصفه باستمرار بـ«خيانة مسعود»، وما يستتبعه ذلك بصورة آليّة باعتقادهم، من عودة «شبح الحكم البعثي وما قد يحمله معه من مخاطر». وبما أنهم كانوا مرعوبين مما قد يصيهم في حال العودة إلى البيت، سألتهم لماذا لا يتوجهون إلى إيران؟ فردّوا قائلين «فعلنا ذلك في العام ١٩٩١ وبقينا ستة أسابيع في إيران، لكن تبين لنا أن الإيرانيين أسوأ من صدام حسين في الواقع».

هذا التقويم المتشائم كان يعبر في الواقع عن رأي العديد من الأكراد بعد ربع قرن من القمع العراقي وخمس سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار. وبالفعل، فإن نجاح الأكراد في المحافظة على معنوياتهم بعد كل ما تعرّضوا له، تطلّب منهم إيماناً راسخاً بحتمية تغيير الظروف وتحوّلها لمصلحتهم. فمنذ البداية، رفض الحلفاء الغربيون السماح بإقامة أي مشروع قد يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الكردي وجعله قادراً على الحياة، خوفاً من أن تتهم تركيا عندئذ كلاً من واشنطن ولندن وباريس بتشجيع الأكراد على إقامة البنى الضرورية لقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق (لم تفصح الدول الغربية يوماً عن هذا الدافع الضمني وأبقته طي الكتمان). وغني عن القول إن سوريا وإيران والعراق، كانوا سعداء بإبقاء الأكراد في ضائقة اقتصادية. وكانت الحجّة الرسمية التي استعملتها الدول الغربية لتبرير رفضها استثناء الأكراد من العقوبات المفروضة على العراق، بأن اتّخاذ مثل هذا الإجراء سيصب في مصلحة بغداد وسيتمكّن حلفاءها من المطالبة بالتساهل معها بدورها.

رفضت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة السماح للأكراد باستيراد الوقود

وقطع الغيار الضروريين لضمان استمرار عمل المصانع القليلة الموجودة في شمال العراق، كما رفضت السماح باستيراد الآلات اللازمة لبناء مصفاة صغيرة لتكرير ما تبقى تحت سيطرة الأكراد من كميات بسيطة من النفط الخام. وذهبت تركيا إلى حدّ منع شركة بريطانية متخصصة في تفكيك حقول الألبان، من إحضار معدّاتها المتطورة والضرورية لتفكيك ما خلّفته الحرب العراقية-الإيرانية من ألغام تعدّ بالملايين، خوفاً من أن يتمكن حزب العمال الكردستاني من الإفادة منها بطريقة ما. لكن كل هذا التشدّد في احترام القرارات الدولية، لم يمنع حصول خروقات كبيرة للعقوبات الدولية المفروضة على العراق. وعلى هذا الأساس، سمح هذا المنطق الشاذّ الذي اعتمده الدول الغربية، بأن يبيع الأكراد بغداد ما تحتاج إليه من قمح، وبأن يستوفوا رسوماً جمركية على تجارة النفط المزدهرة ما بين العراق وتركيا، وبأن يسدّدوا للعراق ثمن ما يزودهم به من كهرباء، بالدولار الأميركي. لكن هذا المنطق نفسه لم يسمح للأكراد بشراء قطع الغيار اللازمة لتشغيل لوحة المفاتيح في مركز هاتف مدينة دهوك، والتي لا تتجاوز قيمتها الأربعة آلاف دولار أميركي.

على امتداد سنوات عدة، كانت فرحة الخلاص من الرعب الذي كان يشيره النظام العراقي في قلوب العديد من الأكراد، كافية لدفعهم الى تحمّل مختلف أنواع المشقّات. وقد أدّت أول انتخابات كردية حرة يشهدها شمال العراق، في شهر أيار من العام ١٩٩٢، إلى إطلاق موجة عارمة من الشعور بالفخر والاعتزاز والفرح في صفوف الأكراد إلى درجة مكّتهم من احتمال الصعوبات الجديدة من دون أيّ تدمر. فلم يسبق لي أن رأيت الأكراد سعداء إلى هذا الحد، لا قبل هذه الانتخابات ولا بعدها. لكنّ المفارقة تمثّلت أيضاً في أن الانتخابات أسهمت في إذكاء نار الخلافات القائمة ما بين البرزاني والطالباني، على الرغم من أن قرار إجرائها اتُّخذ بعد أن شارفت المفاوضات الطويلة والشاقة التي خاضها مسعود مع صدام حسين على الانتهاء، ولأنّ الزعيم الكردي أراد ضمان شرعيته والحصول على التفويض الشعبي اللازم من صناديق الاقتراع، قبل إبرام أي اتفاق مع بغداد. في غضون ذلك، عمد الطالباني إلى المزايدة على البرزاني مطالباً بإقامة نظام فدرالي غير واضح المعالم، لإحراج منافسه القديم وإرغامه على رفع سقف مطالبه ليتجاوز حدود اتفاق الحكم الذاتي الذي عقده ملاً مصطفى مع النظام العراقي في العام

١٩٧٠، والذي لم ينفذ أبداً. وعند انتهاء الانتخابات (التي تميّزت باستقدام حبر خاص من ألمانيا، ثبت أنه يمحي خلافاً لما أعلن سابقاً)، أعلن كل من الزعيمين الكرديين فوزه متّهماً الآخر بالغش (فشلت الأحزاب الصغيرة في الحصول على أي مقعد في البرلمان الكردي لأنها لم تستطع تخطّي عتبة السبعة في المئة من مجموع الأصوات. ويرى بعض الأكراد انه لو تمّ تمثيل هذه الأحزاب في البرلمان لتمكّنت من منع اندلاع القتال بين الحزبين ومن لعب دور قوة فصل ما بينهما).

خلال اجتماعين عاصفين، أمكن بصعوبة منع الزعيمين الكرديين من الاقتتال، بفضل تسوية تمّ التوصل إليها بعد ثلاثة ايام من إجراء الانتخابات. وقد رأى العديد من الأكراد الذين أبدوا آنذاك استياءهم من العنف المتبادل ما بين الطرفين، لاحقاً أنه لولا هذه التسوية لكان القتال اندلع فوراً ما بين الحزبين. لكن فرحة الخلاص من سلطة بغداد، كانت لا تزال تشيع جواً من الجبور في صفوف الرأي العام. وبصرف النظر عن طبيعة الخلافات السابقة في ما بينهم، واختلاف نظرة كل منهم الى مستقبل كردستان، أقام رجال البشمركة من الحزبين حواجز تفتيش مشتركة تمّ تزيينها باللونين الاصفر الذي يرمز إلى الحزب الديمقراطي، والأخضر الذي يرمز الى الإتحاد الوطني.

أسهمت الضغوط الخارجية عموماً، والضغط الأميركي خصوصاً، في منع اندلاع القتال بين الجانبين في تلك الفترة. فالولايات المتحدة التي تؤيد إجراء الانتخابات عادة، خشيت أن ترسل ممثلين عنها لمراقبة الاقتراع خوفاً من اتهامها بتشجيع النزعة الانفصالية الكردية (عندما شارك الكولونيل المتقاعد ريتشارد ناب في مأدبة أقامها الطالباني لمناسبة إجراء الانتخابات، انتظر تحليق الطائرات الغربية في سماء المنطقة ليقول لها هما جون مايجور و«الحاجي بوش»^(*) يدلان بصوتيهما). وفي النهاية وافق الحزب الديمقراطي والإتحاد الوطني على اتفاق لتقاسم السلطة بينهما يتخلى بموجبه الحزب عن مقعد نيابي ليتساوى في عدد المقاعد مع الإتحاد (٥٠ مقعداً لكل منهما). واتفق الطالباني والبرزاني على إرجاء الانتخابات المقررة للمنصب الأول في إدارة الحكم الذاتي، علماً بأن

* حاجي، أي الحاج، وهي كلمة يستعملها الأكراد للتحبّب، إلى جانب مدلولها الديني، (مترجم).

مسعود كان يتقدم على خصمه ببضع نقاط، ولكنه لم ينجح في إحراز نسبة الخمسين في المئة المطلوبة للفوز من الدورة الأولى. وعلى أي حال، كان الراجح الأكبر في هذه الانتخابات، الطالباني الذي تركّزت حملته الانتخابية على رفض عقد أي تسوية مع صدام والمطالبة بإقامة نظام فدرالي في العراق، على نحو يتجاوز حدود اتفاق الحكم الذاتي الذي عقد في العام ١٩٧٠.

بعد بدء البرلمان والحكومة الإقليميين عملهما في شهر تموز من العام ١٩٩٢، تراجعت أهمية هذه الاعتبارات الفئوية لفترة. لكن منذ شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٣، رأى بعض الأكراد أن هذه التسوية القائمة على تقاسم جميع المناصب مناصفة ما بين الحزبين الكرديين، أصبحت عائقاً يحول دون تحقيق أي إنجاز. فعلى أي وزير من الحزب الديمقراطي أن يختار نائباً له من الاتحاد الوطني، والعكس صحيح. وقال أحد الأصدقاء «سرعان ما تبين أنه لم يعد بالإمكان التحكم في هذا النظام السخيف الذي بات ينطبق على جميع المراتب من أعلاها إلى أدناها، وشملت سياسة تقاسم المناصب مناصفة، وظيفة الخادم المكلف بتقديم الشاي للضيوف». وبنتيجة ذلك، صارت انعكاسات هذا الوضع، أكثر خطورة من السابق بعد اندلاع اشتباكات متقطعة بين الحزبين في العام ١٩٩٤. وخلال زيارة قمت بها إلى شمال العراق في شهر شباط من العام ١٩٩٦، أفضى إليّ بعض الأصدقاء بما يثقل صدورهم من إحباطات وخيبات أمل. فقال لي صديقي مؤيد يونس «إن الأكراد العاديين المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي، يكرهون البرزاني» في حين أن «أولئك المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني، يكرهون الطالباني».

تراجع احترام الأكراد وتأييدهم للحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، بشدة إلى درجة أن أحداً لم يستجب للنداءات التي بثتها التلفزة لدعوة الناس للتبرع بالدم للمقاتلين الذين أصيبوا في الصراعات الأخوية، علماً بأن آلاف الأكراد لبّوا النداء وتبرعوا بدمائهم في العام ١٩٩٢، لضحايا انفجار سيارة مفخخة زرعتها المخابرات العراقية. وقال لي مؤيد أنه في ظل ارتفاع الأسعار إلى حدّ غير معقول، والضرائب الباهظة التي يستوفونها كل من الحزبين سواء على حواجز التفتيش أم بطرق أخرى «بات كل شخص يملك خمسمئة دولار، يسعى للسفر (أو لإرسال ابنه إلى الخارج)، للعمل ومساعدة أهله ببعض

المال». وعانى أبناء المدن أكثر من غيرهم، لأن البقاء كان يعني العودة الى العمل في الزراعة. لذلك عاد أكراد كثيرون إلى قراهم المدمّرة التي كانت تتم إعادة بنائها بمساعدة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. ووجد مئات الأطباء والمهندسين والأساتذة الجامعيين وغيرهم من أصحاب المهن التي تحتاج إليها كردستان العراق بشدّة، أنفسهم مضطرين إلى بيع مقتنياتهم للبقاء على قيد الحياة، بعد أن انحازوا إلى قضيتهم القومية. وسرعان ما دب اليأس في قلوب الكثيرين، وفضلوا الهجرة.

لكن أكثر ما كان يثير غضب الأكراد هو لجوء الميليشيات إلى طرد الناس من منازلهم. فلم يقدم صدام حسين على مصادرة منازل الأكراد في المدن، مفضلاً تركيز إرهابه على الأرياف التي تصعب السيطرة عليها. وأدانت منظمة العفو الدولية هذه الممارسات في تقرير صدر عنها في شهر حزيران من العام ١٩٩٤، اعتبرت فيه «أن من المهين جداً أن يتعرّض الأكراد (الذين عانوا مراراً من انتهاك القوات العراقية لحقوقهم)، لانتهاكات بشعة مماثلة على أيدي مؤيدي زعمائهم السياسيين»^(٢٢).

في تقريرها التالي الصادر في شهر شباط اللاحق، حملت منظمة العفو الدولية الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني «المسؤولية كاملة» عن معظم انتهاكات حقوق الانسان في كردستان العراق، والتي تراوحت ما بين استخدام التعذيب، والاعتقالات الاعتبارية، والتصفية الجسدية للخصوم السياسيين، والمتظاهرين المسالمين، والأسرى من أفراد الميليشيات المعادية. وقالت المنظمة إنه «من المؤسف أن تتخلّى القيادة الكردية عن مبادئ حقوق الانسان الأساسية التي سبق لها أن أعلنت التزامها بها. فقد سبق للسلطات العراقية أن انتهكت هذه الحقوق، وأدّى ذلك الى حصول مأس عديدة ومعاناة كبيرة في صفوف أكراد العراق»^(٢٣). وقد أثارت هذه التجاوزات بالطبع، قلق المدافعين في الغرب عن حقوق الانسان. فقد كانت منظمة «هيومان رايتس ووتش»، تعمل في ميدان آخر على إقناع عدد من الدول بمحاكمة العراق أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية^(٢٤). لكن سرعان ما خبت الآمال التي كانت ذات يوم عالية، لجهة الاستناد إلى مفهوم «حقّ التدخل»، لمعالجة أزمات أخرى، وباتت «المنطقة الآمنة» عبارة قذرة. فمنطقة «المساعدات الإنسانية» التي أقامتها القوات الفرنسية في جنوب غرب رواندا في شهر تموز

من العام ١٩٩٤، جاءت متأخرة جداً فلم تنفع في إنقاذ أبناء إثنية «التوتسي» وأسهمت فقط في حماية السفّاحين من أبناء إثنية «الهوتو» المناوئة لهم. وفي العام ١٩٩٥، قتل آلاف المسلمين البوسنيين على أيدي الصرب في منطقة أمنة تحميها قوات الأمم المتحدة.

لم يكن البرزاني ولا الطالباني غافلين عمّا يدور من أحداث في العالم. وفي الواقع لم يحاول أي منهما إنكار ما جرى من تجاوزات. ففي شهر شباط من العام ١٩٩٦، قال لي البرزاني «لقد تسبّب اقتتالنا وانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت، بأضرار فادحة للقضية الكردية... أشعر بخجل شديد من مواجهة الأصدقاء الأجانب، الى درجة أنني تردّدت كثيراً قبل أن أوافق على استقبالك»^(٢٥). لم يكن لديّ أي سبب يدفعني للشك في صدق مشاعر البرزاني. لكنّ الأخطاء الفادحة التي ارتكبت على امتداد السنوات الماضية جعلت أي اعتراف بالمسؤولية، وبصرف النظر عن مدى جرأته وأهميته، يبدو كلاماً من دون معنى. فقد كان من السهل على الزعيمين الكرديين أن يتقاذفا الاتهامات والمسؤوليات، وأن يلوما العالم الخارجي، وأن يلومهم هذا العالم بدوره. لكن كان يبدو باستمرار أن لا نهاية لهذا العنف الأعمى والمستمر. وبرأي منتقدي الأكراد، فإن هذا العنف متأصل في الشخصية الكردية وموروث. لكن الأكراد وسائر العراقيين، يحملون آثار حوالى ثلاثة عقود من حكم حزب البعث المُفسد. وقد ترك القمع، والإرهاب، والحكم الشمولي، بصماتهم على شخصية العراقيين عموماً، والأكراد منهم بوجه خاص.

على مرّ الزمن، بدت تلك الحفنة من الأكراد الذين قاتلوا الى جانب البرزاني والطالباني وغيرهما من القادة القوميين، عالقة في إحدى أكثر مناطق العالم وعورة. وعندما نجح رجال البشمركة للمرة الاولى في تاريخهم في السيطرة على المدن الكردية في العام ١٩٩١، كانوا يفتقرون الى الخبرة والكفاءة الضروريتين لتسيير شؤون الادارات العامة والمؤسسات المالية الحكومية، سيّما وأن كفاءاتهم اقتصرت على شنّ حرب العصابات والتعبئة الايديولوجية. وصدم هؤلاء المقاتلين بزوال القيم الكردية التي طالما تغنّوا بها في معارقلهم الجبلية. وبكلمات أخرى، فقد صدموا بزوال المجتمع الفلّاحي التقليدي الذي اقتلعه صدام حسين من جذوره عبر التدمير المنهجي للقري وتوطين سكّانها في «مدن النصر» البليدة حيث تتوافر الكهرباء والرقابة البوليسية على الأكراد،

والتعبئة الأيديولوجية البعثية للأطفال في المدارس. أما الأكراد الذين تلقوا علومهم في الخارج وكانوا على تماس مع التيارات الفكرية المعاصرة في العالم، فلم يكن أمامهم سوى البقاء في المهجر وزيارة كردستان بين حين وآخر، أو العودة والتحول الى أسوأ أنواع الانتهازين.

خلال زيارتي الى إربيل في شهر شباط من العام ١٩٩٦، سألت مؤيد عن أسباب حصول كل هذه الأخطاء. فذكرني بما قلته له قبل سنوات عن لقائي مع السفير العراقي لدى واشنطن آنذاك نزار حمدون الذي خدم بلاده بكفاءة عالية في منصبه هذا، قبل أن يصبح سفير بغداد لدى الأمم المتحدة. وقال لي مؤيد «ألم يقل لك في العام ١٩٩٢، أن الأكراد سيركعون بعد سنة واحدة لمناشدة صدام استعادة سيطرته على الشمال العراقي؟ ... لقد صدمني هذا الكلام كثيراً آنذاك». فقلت له «وما هو شعورك الآن؟».

فردّ بارتباك قائلاً «هناك حلم يراودني منذ فترة. يأتي صدام الى الشمال ويطرد الميليشيات منه، ثم يعود الى بغداد ليتمكّن الأكراد الشرفاء من العيش بكرامة». ثم تجاهل ملاحظته هذه قائلاً «لا تسئ فهمي. فأنا فخور بهويتي الكردية، وبأن ندير شؤوننا بأنفسنا. فما من كردي واحد يرغب فعلاً في عودة صدام الى الشمال. لكنني أعتقد بأن هذا الحلم يعني أن الأكراد عانوا بما فيه الكفاية من حكم الميليشيات وسياسة التقاسم المعتمدة، والتي لم يكسبوا من جرائها شيئاً». فعرضت حلم «مؤيد» أمام بعض كبار مسؤولي الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، علّني أسمع منهم ردّاً غاضباً أو دفاعاً مقنعاً عن فوائد حكمهم. لكنهم أظهروا لامبالاتهم بكل ما يجري، وتساءل أحدهم قائلاً «ما الذي باستطاعتنا أن نفعله؟».

بعد أقل من ثلاثة أسابيع على عملية إربيل، بدا أن لدى الادارة الأميركية تقويماً مشابهاً للأوضاع، إذ التقى البرزاني بيليترو في أنقرة. وخلال هذا اللقاء غير الحاسم، بدا أن كلا من الطرفين مهتمّ بالحدّ من أضرار ما جرى، وباستكشاف طبيعة نوايا الآخر على المدى البعيد. وكان كلٌّ منهما بحاجة ماسّة الى فترة لامتناس ما حدث. فقبل شهرين من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، كانت إدارة كلينتون تريد إزالة الانطباع الشائع في واشنطن بأن كل شيء قد ضاع في كردستان الى الأبد، سيّما وأن متفديها أدلوا آنذاك بشهادات أمام الكونغرس قارنوا فيها الوضع السائد في شمال العراق، بالفشل الذي مني

به الرئيس الراحل جون ف. كينيدي في العام ١٩٦١ في عملية «خليج الخنازير» ضد كوبا. لذلك صار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز يصف البرزاني بأنه «شخصية مهمة جداً في شمال العراق»، ويلمح الى أن بالإمكان إقناع إدارة كلينتون بأن زعيماً وحيداً قد يكون أقدر وأكفأ من غيره في إدارة شؤون كردستان، وأن من شأن ذلك أن يؤدي الى تبسيط الأمور. وعلق دبلوماسي غربي في أنقرة، على ما جرى بتهمكُم قائلاً إن «البرزاني ابتلع كردستان بمساعدة صدام، ويريدنا الآن أن نصافحه من جديد» (٢٦).

في المقابل، كان البرزاني بحاجة الى طمأنة أكراد العراق بأن واشنطن لا تعتبره خائناً ومنحازاً الى صدام. وسرّب مساعده معلومات عن استعداداته لإقامة تعاون وثيق مع الولايات المتحدة، شرط أن يزوده الأميركيون بالأسلحة الثقيلة وبضمانات من النوع الذي لم تفضل بعد أي حكومة غربية باعطائه لأحد. ولمحوا الى أنه إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه هذه، فقد يستأنف البرزاني المفاوضات التي قطعها مع بغداد في العام ١٩٩٢. وحاول البرزاني الاستفادة من الظروف المتاحة أمامه، واستخدام ما في حوزته من أوراق على أفضل وجه ممكن. فأعلن عزمه على إجراء انتخابات جديدة للحصول على الشرعية اللازمة لتبرير سياسته الجديدة، وفقاً لنصائح مستشاريه. وحاول الزعيم الكردي استمالة منتقديه، فأصدر عفواً عاماً عن جميع خصومه، ومن ضمنهم الطالباني نفسه، وأطلق سراح أهم أسير لديه من الإتحاد الوطني فؤاد معصوم (الذي كان في العام ١٩٩٢، أول رئيس وزراء لكردستان العراق)، وحمله رسالة الى قيادة الإتحاد التي التجأت الى إيران. وفي رسالته هذه عرض البرزاني على خصومه السابقين، إجراء مصالحة شاملة، والسماح لهم بخوض الانتخابات. وجرى عقد اجتماع للبرلمان الكردي حضره ٦٩ عضواً من أصل ١٠٥، وتم تعيين رئيس وزراء جديد من الحزب الديمقراطي.

لكن هل كان بإمكان البرزاني الذي أقسم في الماضي على جعل كردستان «معتقلاً للديمقراطية والتعددية»، فكّ تحالفه مع العراق، إذا رغب بذلك؟ وهل كانت الولايات المتحدة مستعدة لإعادة فتح «مركز التنسيق العسكري» كمؤشّر على تجديد ثقتها بالزعيم الكردي، أو أنها سترفض بحجة أنها قد تضطر الى سحب ضباط القوات المتحالفة والحراس المحليين بسرعة لتخليصهم من براثن

مخابرات صدام حسين؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة توفير جميع المبررات اللازمة لتجديد مهمة الدوريات الجوية في العام ١٩٩٧؟ وهل ستدرك تركيا أن هذه المهمة تصبّ في مصلحتها، فتبدأ بالدفاع عنها والسعي الى تمديدتها؟

بعد ستة أسابيع على عملية إربيل، بات قسم كبير من هذه الأسئلة غير ضروري، لأن مقاتلي الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني استعادوا حيويّتهم، وشنّوا هجوماً صاعقاً على مواقع الحزب الديمقراطي، انطلاقاً من الحدود الإيرانية، وطاردوا خصومهم حتى مشارف عاصمة كردستان التي تحميها القوات العراقية. وعلى الرغم من أن إيران سلّحت مقاتلي الطالباني وزوّدتهم بالذخائر اللازمة والدعم المدفعي الضروري، إلا أن سرعة هجوم الاتحاد الوطني فاجأت خصومه وأسهمت في تدهور معنويات مقاتلي البرزاني الذين اضطروا الى الانسحاب من السليمانية. وبعد بضعة أيام، شنّ الحزب الديمقراطي هجوماً مضاداً في محاولة لاستعادة سيطرته على الشمال العراقي، إلا أنه مني بهزيمة وخسر مئات الرجال في القتال (قيل إن مقاتلي الاتحاد الوطني أقدموا على تصفية عدد من خصومهم عندما عادوا الى المناطق التي خرجت عن سيطرتهم لفترة وجيزة، وتردّدت معلومات عن قيام الحزب الديمقراطي بأعمال مماثلة، الأمر الذي يؤكّد مدى فعالية أجهزة الأمن وفرق الاغتيال الكردية، ومدى شيوع أساليب صدام حسين المشؤومة). وبذلك، تبخّرت جميع مزاعم البرزاني وأحلامه بأنه ملك كردستان العراق وحاكمها المطلق، وبات شمال العراق مقسماً الى منطقتي نفوذ، الأولى في الشرق ويهيمن عليها النفوذ الإيراني، والثانية في الغرب وسيطر عليها مسعود البرزاني الذي بات أكثر اعتماداً على الدعم العراقي.

وفي نهاية شهر تشرين الأول، عاد بيلليترو الى أنقرة للإشراف على مفاوضات لوقف اطلاق النار، تمثّل فيها كل من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، بقيادات من الصف الثاني. وكان المسؤول الأميركي يأمل في إنقاذ ما تبقى من نفوذ بلاده، من خلال هذه المفاوضات. ولكن غياب قادة الحزبين أحال هذه المفاوضات الى ما يشبه الجلسة الشكلية لتبادل الآراء (وفي شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٦، عاد بيلليترو الى أنقرة وأجرى جولة جديدة من المحادثات غير الحاسمة مع أكراد العراق).

فيما كنت أستكمل الاجراءات الروتينية الكردية عند الحدود، قبل مغادرة العراق عائداً الى تركيا، شاهدت لافتة كتب عليها: «أهلاً وسهلاً بكم في كردستان العراق». فتساءلت في سرّي عما إذا كانوا سيرحّبون بي حقاً في المستقبل إذا قرّرت العودة الى كردستان، أو سمح لي بذلك. فعلى امتداد السنوات الماضية، أصرّ كل من البرزاني والطالباني على أن أستأجر خدمات مجموعة من البشمرکه لحمايتي من عملاء المخابرات العراقية الذين سيسعدون بالتأكيد بقتل مراسل صحافي غربي والحصول (وفقاً للشائعات المتداولة) على الجائزة المخصّصة لكل من يقتل مواطناً غربياً، والتي تقدّر قيمتها بسبعة آلاف دولار أميركي. وقد عمد الاتراك الى عرقلة دخول المراسلين الصحافيين الأجانب شمال العراق انطلاقاً من أراضيهم. فإذا صارت كردستان العراق خاضعة لسيطرة بغداد أو طهران، فهل يقدم الأكراد على تشجيع أصدقائهم الغربيين على زيارتها مجدداً؟ وهل أستطيع القيام بهذه المخاطرة مجدداً لتغطية حرب يخوضها الأكراد في ما بينهم، نيابة عن إيران والعراق، أو تركيا؟ وهل أريد حقاً تغطية مثل هذه الحرب من جديد؟ من بديهيات العمل الصحافي، أن على المراسل أن يلتزم الحياد وألا ينحاز الى أي طرف. وقد حاولت جهدي أن ألتزم هذه القاعدة أثناء تغطية أخبار الأكراد. ففي النهاية، الأولوية للقصة والوقائع بصرف النظر عن آراء الصحافي ومشاعره. لكنني أعترف بأن طبعي المغامر كان يدفعني الى تشجيع الأكراد على تحويل الوضع الذي نشأ منذ العام ١٩٩١، الى إنجاز ملموس لمصلحتهم، وهو أمر عجزوا عنه لأسباب شتى لا مجال لذكرها هنا، وليسوا مسؤولين عنها كلّها.

على أي حال، فقد انضمت الى الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ دخولي الى كردستان العراق لأول مرة، دول عدة كانت في الماضي جزءاً من الامبراطورية السوفياتية المنهارة، وتقوم بين عدد منها في آسيا الوسطى مثلاً، علاقات وروابط وثيقة. فلم يعد من الصعب تخيل إمكان حصول الأكراد على دولة مستقلة فحسب، بل أن حلم الحصول على حكم ذاتي فعلي لم يعد في متناولهم. وفي حين حصل الفلسطينيون منذ العام ١٩٧٤، على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، فإن الأكراد لم يتمكنوا من تحقيق مثل هذا الإنجاز حتى اليوم. وبات القادة الأكراد الذين كانوا يعتبرون في الماضي أشخاصاً عقلائيين، إما أمواتاً أو من دون صدقية. أما الأشخاص الذين

كنت أعتقد أنني أعرفهم جيداً وأكنّ لهم مودة كبيرة (أي البرزاني والطالباني)، فيبدو أنهم صاروا أسرى ميولهم الموروثة لتدمير الذات، والتي تخالف كل تحليل منطقي ولو كان صادراً عن أشدّ مساعديهم إخلاصاً وولاءً. وبات معظم الذين التقيتهم في كردستان، يشعرون بالخوف والعجز الى حدّ بعيد. رفي ظلّ هذا الواقع، باتت تركيا (وهنا تكمن المفارقة)، أمل الحركة القومية الكردية، لا بفضل عناد مقاتلي حزب العمال على الرغم من تراجع مستوى أدائهم القتالي، ولكن لأن السلطات التركية نجحت بممارساتها في إيقاف شعور الأكراد بهويتهم القومية المتميزة وإحيائه بعد طول سبات.

عشية مغادرتي كردستان العراق، اقترب منّي طبيب كردي كان يعمل مع إحدى منظمات الإغاثة الدولية، والخوف ظاهر على وجهه، في محلّ لبيع الهواتف النقالة بالقرب من فندق «بغداد» في مدينة زاخو الحدودية. كان واثقاً من أن المخابرات العراقية ستسعى الى قتله بسبب عمله هذا، في حال عودته الى مدينته السليمانية، وهذا الكلام على ذمّته. فسألني عما إذا كنت أودّ مساعدته على مغادرة العراق، بالقول إنه يعمل لديّ. فحاولت أن أفهمه بأن هناك أملاً ضئيلاً جداً في أن يقبل المسؤولون الأميركيون المكلفون بالنظر في طلبات اللجوء الى الولايات المتحدة، أي وثيقة صادرة عني. لكنه لم يقتنع. فحاولت أن أكون مهذباً في رفاضي، سيّما وأنني كنت منهكاً جداً، وربما لم أكن متفهماً لوضعه كفاية. فلم أخبره شيئاً لم يكن يعرفه من قبل. ومن وجهة نظره، فقد عثر على أجنبي (ويبدو أنه أدرك من لهجتي أنني أميركي)، وحاول أن يجربّ حظّه معي. ومثل غيره من الأكراد، فقد عومل مثل خاطيء وقف بين يدي إنه غاضب. وخلافاً لأكراد عديدين عرفتهم على امتداد السنوات الماضية، وماتوا قتلاً أو اغتيالاً، كان هذا الطبيب كردياً يريد أن يعيش.

تذكّرت صديقي عبد الرحمن قاسملو، الزعيم الكردي الإيراني المحبّ للحياة، والذي اغتاله سفّاحو المخابرات الإيرانية الذين قدّموا أنفسهم على أنهم مفاوضين حكوميين إيرانيين رفيعي المستوى في ١٣ تموز ١٩٨٩، في شقة تقع على الطابق الخامس من إحدى بنايات العاصمة النمساوية فيينا. وبالنسبة الى شخص يتمتع بقدر عال من الذكاء، فقد تصرف قاسملو بسذاجة مطلقة. فقد خدع نفسه معتقداً بأن طهران في مرحلة ما بعد وفاة آية الله روح الله الخميني، تريد إقامة سلام مع أكراد إيران. ونجح الإيرانيون في خداع هذا

الرجل الشديد الدقة عادة في كل ما يتعلق بأمنه الشخصي، واجتذبه الى الكمين منفرداً مثل الهواة، بعد أن صرف المرافقين الذين وضعهم الطالباني في تصرفه خلال الجولتين السابقتين من المفاوضات السرية مع الإيرانيين في شهري كانون الأول من العام ١٩٨٨ وكانون الثاني ١٩٨٩. وقبل يومين فقط من ذلك الموعد المشؤوم، شربنا سويرة زجاجة ويسكي في شقتي الباريسية، احتفالاً بحصوله على أول تأشيرة لدخول الولايات المتحدة، بعد سنوات طويلة من الرفض كان اسمه خلالها مدرجاً على اللائحة السوداء بصفته «مخرباً ماركسياً». فمع انتهاء الحرب الباردة، انتهت الأحكام المسبقة التي رافقتها. فقد أسهم قاسمليو في إطلاع السفارة الأميركية في بغداد على الانتهاكات التي يتعرض لها أكراد العراق، ربما لأنه لم يتصرف مثل سائر الأكراد.

أدهشني قاسمليو دوماً الى يوم اغتياله، لأنه كان الكردي الوحيد الذي يمتلك القدرة اللازمة على التعامل باحترام والتفاهم مع كل الذين يتعاونون معه. فقد امتلك بفضل فهمه لكيفية سير الأمور في العالم، والصدقات والعلاقات التي أقامها مع الصحافيين والسياسيين والأكاديميين في أوروبا وغيرها من القارات، بعداً براغماتياً يفتقر إليه البرزاني، والطالباني، وأوجلان، والبرلمانيون الأكراد القليلو الخبرة في تركيا. ويؤكد بعض الأكراد أنه لو ظل قاسمليو على قيد الحياة، لكان أعدّ برنامجاً سياسياً لجميع الأكراد في العالم. لكن القدر لم يسعفه، وأصبح اليوم مجرد شهيد كردي آخر.

بدأ ضابط المخابرات الإيرانية الذي أعد خطة اغتيال قاسمليو (وأسهّم في تنفيذها)، محمد جعفري سهرودي، بالظهور في كردستان العراق. فقد أصبح المفاوض الإيراني الرئيسي مع جلال الطالباني الذي كان على امتداد عقود عدة يفتخر ويعتزّ بصداقته الوثيقة مع قاسمليو (عرض الحزب الديمقراطي لاحقاً وثائق ورد فيها أن الطالباني اعتقل مؤيدي قاسمليو عندما حاولوا التسلّل من إيران الى كردستان العراق، من أجل إرضاء السهرودي وأسياده. وحتى في حال ثبوت صحة هذه المعلومات، فلا بدّ من الإشارة الى أن هذا النوع من الإجراءات ليس جديداً، لأن ملا مصطفى البرزاني سلّم قبل ثلاثة عقود، الزعماء القوميين لأكراد إيران الى الشاه). ولم يعتبر أي كردي ذي عقل وتفكير سليمين، أن اختيار السهرودي للاضطلاع بمهمة تحسين العلاقات مع الطالباني، كان من باب المصادفة، سيّما وأن الإيرانيين اشتهروا طوال

تاريخهم ، بأنهم يولون التفاصيل عناية شديدة .

هل أدى تزايد النفوذ الإيراني داخل الاتحاد الوطني الكردستاني ، الى نزع بعض الصور صيف العام ١٩٩٦ عن الحائط الذي يشرف على الشارع الرئيسي في مدينة السليمانية ، حيث كانت تعلق صور أبطال وقادة وشهداء الحركة القومية الكردية خلال القرن العشرين؟ فمنذ آخر زيارة قمت بها لهذه المدينة في العام ١٩٩٣ ، تغيرت الرسوم المعلقة على هذا الحائط ، واكتسبت أسلوباً فنياً مستوحى من الرسوم السوفياتية ، وباتت تشبه الرسوم التي كان يضمها الكرملين في عهده الذهبي . فقد اختفت صورة كل من قاسملو وملاً مصطفى البرزاني . فتساءلت عما إذا كان الأمر يتعلق بالكراهية المزمنة التي يكنها الطالباني للبرزاني ، أو بتطور ما في الايديولوجيا الاسلامية الإيرانية فاتني أن ألاحظه . فقد اقتصرت الصور المعلقة على هذا الحائط ، على صورة لرئيس جمهورية مهاباد التي لم تعمّر طويلاً ، قاضي محمد الذي أعدمه شاه إيران ، وأخرى لأحد الشهداء المحليين . ودهشت كثيراً لرؤية صورة قاضي محمد . فهل أن السبب في بقائها يعود إلى أنه بعد إطاحة الشاه وانتهاء الحرب الباردة ، لم يعد بالإمكان المساس بها نظراً الى المكانة الرفيعة التي يحتلها صاحبها في تاريخ الحركة القومية الكردية؟ أم أن الأمر ليس إلا مسألة وقت قبل أن يتم محو أثر هذه الشخصية القومية الكردية البارزة؟

في نهاية كتابه عن تاريخ جمهورية مهاباد ، ختم ويليام إيغلتن ، قائلاً بأن بعض الأكراد الذين قاتلوا تحت قيادة الجنرال البرزاني في الستينات ، إنما فعلوا ذلك لأنه وفقاً للتقاليد الكردية المتوارثة ، فإن «القتال أفضل من الكسل» . وهذا القول الكردي المأثور يساعد الى حد بعيد على فهم سلسلة الأحداث التي دفعتني للعودة الى السليمانية في التسعينات . ففي هذه المرة ، أرسلت الولايات المتحدة أحد مساعدي وزير خارجيتها للتعامل مع الأكراد ، بدلاً من رشقهم بالمواعظ من واشنطن على نحو ما فعل كيسينجر في السبعينات . فهل يمكن اعتبار هذا الأمر تطوراً ملموساً؟ أو أنه ليس سوى محاولة للحد من الأضرار التي تسببت بها سياسة فاشلة لم تستطع إطاحة صدام حسين ، أو إقامة السلام بين العرب والفلسطينيين ، خلافاً لما نصّر عليه الاتفاق الضمني الذي ضمنت بموجبه الولايات المتحدة دعم معظم الدول العربية لعملية عاصفة الصحراء؟ في كتابه ، أكد إيغلتن أيضاً أنه «استناداً الى ما نعرفه عن ماضيهم ،

بإمكاننا أن نتوقع أن يتمّ أحياناً نسيان أو تجاهل الأكراد المقيمين في جبالهم البعيدة وسهولهم النائية، لفترة من الزمن، الى أن تتحرك مجدداً بدافع من التصميم أو التهور لا فرق، بعض شخصيات أحداث العام ١٩٤٦، وآخرون من أبناء الجيل اللاحق الذي لم يعرف مهاباد». لذا كان جلّ أمني هو أن تكون الأجيال الجديدة من الأكراد، أكثر حكمة من أسلافها، وأن تتمكن من إنقاذ شيء ما من الخراب الذي آلت إليه أفضل فرصة للانبعث تلوح للأكراد منذ زمن بعيد. فالعديد من الأكراد يخشون مرحلة جديدة من القمع في المستقبل القريب، من جانب دول المنطقة التي قد لا يجمعها شيء بقدر ما تجمعها الكراهية الشديدة للأكراد والقومية الكردية. ويبدو أن التشاؤم يدفع الأكراد الى اعتبار أن الغرب سيتخلى عنهم بالتأكيد عاجلاً أو آجلاً.

عندما كنت جالساً في مكتب أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية في واشنطن خلال شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٩٦، تساءلت عمّا تكون عليه ردة فعل الأكراد على تأكيدات هذا المسؤول الأميركي بأن الحماية الجوية لكردستان العراق ستبقى حتى ولو اضطرت الولايات المتحدة الى تأمينها منفردة. فقد تحدّث صديقي الدبلوماسي عن العراق والأكراد بصفتهم «لبنان التسعينات»، مع كل ما تثيره هذه المقارنة مع هذا البلد المشرق، من تلميحات الى أن الأزمة الكردية ستكون مديدة وعنيفة ومثيرة للفوضى. لكنني ظللت أشكك لسبب لا أعرفه، في نبوءة إيغلتنون بشأن حصول الانبعث الكردي خلال ما تبقى من حياتي المهنية. وأرجو المعذرة سلفاً على ما قد تتضمنه أمنية مراسل صحافي عتيق، من أنانية، لأنني أودّ بشدة أن أكون شاهداً على انبعث الأكراد لأتمكّن من تأريخ نضالهم.

الحواشي

المقدمة: «هل كتبت وصيتك؟»

١. في شهر كانون الثاني من العام ١٩١٩، قام سلاح الطيران الملكي البريطاني بقصف أكراد العراق، وكانت هذه هي أول مرة يستخدم فيها الطيران الحربي لقمع الثورات. وبدا أن القصف الجوي، أقلّ كلفة من حشد القوات البرية، فاستخدمت بريطانيا مجدداً، في وقت لاحق من ذلك العام، الطيران الملكي المتمركز في الهند في الحرب الأفغانية الثالثة، لقصف المدن الأفغانية، الأمر الذي أرغم أمير أفغانستان «أمان الله خان» على السعي إلى السلام. وفي العام ١٩٢١، أسند ونستون تشرشل، الذي كان آنذاك وزيراً للمستعمرات، إلى الطيران الملكي مسؤولية حفظ الأمن والنظام في المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني في الشرق الأوسط. وكان آرثر هاريس، الذي اشتهر في الحرب العالمية الثانية باسم «القاذفة هاريس» بسبب تأييده وحماسه لعمليات القصف الجوي المكثف ضد الأهداف المدنية والعسكرية الألمانية، أحد ضباط سلاح الجو الملكي الذين خدموا في العراق.

راجع سيامند عثمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, «Contribution historique à l'étude du Parti Dimokrat-i-Kurdistan Iraq, 1946-1970», Paris, 1985, p. 115,

وراجع أيضاً، David Fromkin, *A Peace To End All Peace*, Avon Books, New York, 1989, p. 422.

الفصل الأوّل: كردستان، أرض الألف ثورة والألف حسرة

١. René Mauries, «Le Kurdistan où la mort», *J'ai lu*, Robert Laffont, Paris, 1967, p. 1.

٢. David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, I.B. Tauris, London, 1996, p. 441.

٣. هذه التقديرات تمثّل معدلاً وسطياً ما بين مختلف الأرقام والإحصاءات التي قدّمتها حكومات الشرق الأوسط، والتنظيمات القومية الكردية، لأنها تظلّ غير دقيقة، ويتوجب التعامل

معها بتحفظ. ففي العام ١٩٢٥، قدّر مسؤولو عصبة الأمم عن طريق المقارنة، عدد الأكراد في العالم بثلاثة ملايين نسمة، يعيش نصفهم في تركيا، وسبعمئة ألف منهم في إيران، وخمسمئة ألف في العراق، وثلاثمئة ألف في سوريا. وبعد عشرين سنة تقريباً، قدّم الأكراد خارطتهم الى «مؤتمر سان فرانسيسكو»، وزعموا أن عددهم بلغ تسعة ملايين نسمة. لكن المؤرخ ويليام لين ويستيرمان الذي تعامل بحذر مع هذه المسألة، نشر دراسة عن الأكراد في العدد الرابع والعشرين من مجلة *Foreign Affairs* الأميركية والصادر في شهر تموز من العام ١٩٤٦، قدر فيها عدد الأكراد بمليونين وأربعمئة وتسعة عشر ألفاً فقط، يعيش في كل من إيران وتركيا، سبعمئة ألف منهم، وأربعمئة وتسعة عشر ألفاً في العراق، ومئة وخمسة وعشرون ألفاً في الاتحاد السوفياتي، ومئة ألف في سوريا. وفي العام ١٩٧٠، قدّر مارتن فون بروينسين، وهو أحد المراجع الموثوقة في الشؤون الكردية، عدد الأكراد بـ ٥,٧ مليون نسمة في تركيا، وما بين ٤ و ٤,٥ ملايين في إيران، وما بين ٢ و ٢,٥ مليون في العراق، وخمسمئة ألف في سوريا، وما بين ستين ومئة ألف نسمة في الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٩٢، قدّر دايفيد ماكداول في كتابه *The Kurds, A Nation Denied, Minority Rights Publications, London, p. 1* عدد الأكراد في العالم بـ ٢٢,٦ مليون نسمة (يعيش ١٠,٨ مليون منهم في تركيا، ويمثّلون حوالي ١٩ في المئة من إجمالي عدد السكّان الأتراك المقدّر بـ ٥٧ مليون نسمة، و ٤,١ مليون منهم في العراق أو ما يعادل ٢٣ في المئة من إجمالي عدد سكّانه المقدّر بـ ١٨ مليون شخص، و ٥,٥ مليون منهم في إيران حيث يمثّلون ١٠ في المئة من إجمالي عدد سكّانها المقدّر بـ ٥٥ مليون نسمة، ومليون منهم في سوريا حيث يمثّلون ٨ في المئة من عدد سكّانها المقدّر بـ ١٢,٥ مليون نسمة، ونصف مليون منهم في الاتحاد السوفياتي السابق، وسبعمئة ألف في أوروبا الغربية).

٤. Mehrdad Izady, *The Kurds, A Concise Handbook*, Crane Russak, Washington, Philadelphia, London, 1992, p. 41.

٥. إيزادي، المصدر نفسه، ص ٥٨.

٦. Sureya Bedrkhan, *The Kurdish Case Against Turkey*, Princeton, 1929, pp. 33-34.

أورده Arshak Safrastian في *Kurds and Kurdistan*, The Harvill Press Ltd., London, 1948, p. 76. لكن مصادر أخرى تقدّر عدد القتلى من الأكراد خلال الحرب بسبعمئة ألف شخص. راجع كيندال نيزان، في شاليان، مصدر سبق ذكره.

٧. إيزادي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

٨. إيزادي، المصدر نفسه، ص ٢٣.

٩. ويستيرمان، مجلة *Foreign Affairs*، العدد رقم ٢٤، تموز ١٩٤٦.

١٠. زينوفون، «أنابازيس»، الجزء الرابع، ص ص ١-٣.

١١. إيزادي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٥٨.

١٢. مارتن فون بروينسين، مجلة *Middle East Report*، عدد تموز-آب ١٩٨٦.

١٣. في مطلع العام ١٩٩٥، شجّعت وكالة «السي.آي.إي»، المؤتمر الوطني العراقي على إقناع الحزبين الكرديين الرئيسيين والمتناحرين، بشنّ هجوم مشترك ضد مواقع الجيش العراقي في كركوك والموصل، يكون بمثابة إشارة الانطلاق لوحدة عسكرية عراقية تتولّى تنفيذ انقلاب يطيح صدام حسين. لكن الولايات المتحدة تراجعت عن دعم هذه الخطة في آخر لحظة، بعد أن التقطت استخباراتها برقيات إيرانية تتحدّث عن استعداد واشنطن لغضّ النظر عن عملية عسكرية إيرانية في منطقة الأهوار، جنوبي العراق. فشنّ المؤتمر الوطني العراقي الهجوم بالتنسيق مع الحزبين الكرديين

المتناحرين، على الرغم من غياب الدعم الأميركي. ومع أن الهجوم أسفر عن تدمير فرقتين عسكريتين عراقيتين، إلا أنه لم ينجح في إطاحة صدام حسين. وهذه المعلومات مستقاة من مصادر عراقية معارضة في لندن خلال شهر حزيران من العام ١٩٩٢.

الفصل الثاني: الوقوع في الفخ

١. أندريه مالرو (André Malraux)، *Les Noyers de l'Altenburg*.
٢. جاد غروس (Jad Gross)، صحفي تخرّج حديثاً من جامعة هارفارد، وقتل أثناء أول مهمة يقوم بها في مجال تغطية أخبار الحروب، برصاص القوات العراقية في كركوك، واعتقل زميلاه لفترة ثم أفرج عنهما.
٣. صحيفة «الواشنطن بوست»، عدد ٢٥، كانون الثاني ١٩٩١.
٤. هوشيار زباري (Hoshyar Zibari)، مقابلة مع المؤلف في بلدة «صلاح الدين» في شمال العراق بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٢. لكن «كنعان مكية» يؤكد أن عدد القتلى بلغ ٧٠٠ شخص من مسؤولي حزب البعث وضباط أجهزة الأمن. ويؤكد شاهد عيان في رسالة بعثت بها من السليمانية، أن السكان عمدوا في ٨ آذار ١٩٩١ إلى «تمزيق» جثث ضحاياهم انتقاماً لما جرى في حلبجة وغيرها من المناطق. وعلى الرغم من أن صراخ الجبناء شقّ عنان السماء، إلا أن أحداً لم يظهر أي رحمة تجاه هؤلاء الرجال المنحرفين والخسيسين. وقتل سبعمئة شخص من أعضاء الحزب والأجهزة الأمنية المختلفة، خلال الهجوم النهائي على مقر الأمن المركزي. وقام السكان بمحاكمة الناجين من القتال، وبياعدهم على الفور مستخدمين المناشير الحديدية والسكاكين، فيما كان المحكومون يصرخون فزعاً وبككون بشدة». راجع كنعان مكية: *Cruelty and Silence*, W. W. and Company, New York and London, 1993, p. 89.
٥. نوشروان مصطفى أمين، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩١.
٦. غوين روبرتس (Gwynne Roberts)، فيلم وثائقي تلفزيوني «خيانة حلم»، بثته في شهر نيسان من العام ١٩٩١، «القناة الرابعة» في التلفزيون البريطاني، لندن، واستشهد به مكية في كتابه، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
٧. مؤتمر صحفي في إربيل بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٩١، راجع صحيفة «واشنطن بوست» عدد ٢٧ آذار ١٩٩١.
٨. نوشروان مصطفى أمين، مقابلة مع المؤلف في لندن، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩١.
٩. راجع صحيفة «نيويورك تايمز»، عددي ٢٥ و٢٧ آذار ١٩٩١.
١٠. في مقالة نشرتها صحيفة «الاندبندنت» في عددها الصادر يوم الأحد ٨ كانون الأول ١٩٩١، ينقل جون بولوك (John Bulloch) عن رئيس هيئة الأركان المشتركة في القوات المسلحة الأميركية الجنرال كولين ل. باول (Colin L. Powell)، قوله لأحد الجنرالات في ٥ آب ١٩٩١، «أفكر في كيفية إنهاء اللعبة، والأسلوب الواجب اعتماده في التعامل مع العراق. لا نستطيع أن نجردهم من كل شيء، إذ لن يعود قوة لموازنة إيران. أعتقد أن علينا أن نسمح للعراق بامتلاك جيش يضم مئة ألف رجل وحوالي ألف دبابة».
١١. مقابلة أجرتها «الشركة العامة للبث الإذاعي» (Public Broadcasting Corporation)،

ونشرتها صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، وأعدت نشرها صحيفة «أنترناشونال هيرالد تريبيون» في عددها الصادر بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٩٦ .

١٢ . قدر الكولونيل فرانسوا بوخوالتر (François Buchwalter)، الملحق العسكري السابق في تركيا، أن ما بين أربعمئة وسبعمئة ألف كردي نزحوا من جنوب شرق تركيا قبل اندلاع الحرب في كانون الثاني من العام ١٩٩١، بوخوالتر، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٩١ .

الفصل الثالث : النجاة من الكارثة

- ١ . فرياستارك، (Freya Stark)، *Riding to the Tigris*, Harcourt, Brace, 1958 .
- ٢ . مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في قصر الإليزيه أصرّ على عدم كشف هويته، في باريس بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٣ . دايفيد غور-بووث (David Gore-Booth)، مقابلة مع المؤلف في مقر وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٤ . مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع ألان بيتزي (Alan Pizzey) الموجود في روما بتاريخ ١٤ تموز ١٩٩١ . ويروي السفير الفرنسي لدى أنقرة، إريك رولو، أنه اصطحب الوزير الفرنسي لشؤون المساعدات الإنسانية، برنار كوشنير، في مطلع شهر نيسان، الى منطقة الحدود التركية-العراقية للتحديث التي حوالي ٤٠٠ لاجئ كردي لتشجيعهم على العودة الى العراق تدريجياً . فتحدث الأكراد، الواحد تلو الآخر، وأشار كل منهم الى المنشورات التي ألقته الطائرات الأميركية واعتبرها دليلاً على خيانة اخلفاء لهم . وقال إنهم «شكرونا على هذه الكلمات الطيبة»، وقالوا إنهم لا يثقون بالغربيين الذين سلّحوا صدام وطلبوا منا أن نتفضض ضده، ثم خذلونا ولم يحركوا إصبعاً واحداً فيما كنا نتعرض للقصف والمجازر على مدى أسبوعين . فجمعية الرفق بالحيوان تعامل الكلاب الشاردة بأفضل مما عاملتمونا . أعطونا حق اللجوء السياسي الى فرنسا» . وعندما قال كوشنير: «إنهم محقّون في قولهم إننا سلّحنا صدام وساعدناه»، طلب منه رولو أن يهدأ وقال له: «ليس بإمكانك منح حق اللجوء لخمسين ألف شخص دفعة واحدة» . مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٩٤ .
- ٥ . السفير برنار دوران، مقابلة مع المؤلف في السفارة الفرنسية في لندن بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٦ . بيتر غالبرايت، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٩١ .
- ٧ . السفير الأميركي لدى أنقرة، مورتون أبروموفيتز، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٨ آب ١٩٩١ .
- ٨ . باتريس پاولي، مقابلة مع المؤلف في مقر وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسيه) في باريس، في ٢ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٩ . السفير التركي طونغاي أوزكيري، مقابلة مع المؤلف في مقر قيادة حلف شمال الأطلسي في بروكسيل بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ١٠ . لم يمنع هذا الوضع، تركيا من استقبال حوالي مليون لاجئ إيراني، عندما أطاحت

الثورة الإسلامية حكم آل بهلوي في شهر شباط من العام ١٩٧٩، أو من استقبال أكراد العراق في العام ١٩٨٨، والذين بقي أكثر من ثمانية وعشرين ألفاً منهم في مخيمات بائسة في الأراضي التركية، الى أن عاد أغلبهم في العام ١٩٩١ الى العراق.

١١. أوزكيري، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٩١. ويقول أوزكيري: «عندما أخبر أوزال، بايكر عن فكرته بإقامة منطقة آمنة للأكراد، ذهل الوزير الأميركي وألح الى أن الولايات المتحدة قد لا تؤيد ما أسماه بخطة خطيرة وغير مألوفة. وأكد أن الهم الرئيسي لبلاده ينحصر في سحب قواتها من المنطقة، وأنها غير مستعدة للتورط عسكرياً في شمال العراق».

١٢. ماريو بيتاتي، «حقّ التدخّل»، صحيفة «واشنطن بوست»، عدد ١٤ نيسان ١٩٩١.

١٣. مارك غروسمان، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩١.

١٤. أبروموفيتز، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٨ آب ١٩٩١.

١٥. غروسمان، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩١.

١٦. «إلقاء الفشار الى الحمام» (Throwing Popcorn at Pigeons)، آن ديفروي وموللي مور، صحيفة «واشنطن بوست»، وقد استند الاستشهاد الى نصّ المقالة كما نشر في صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون»، عدد ١٥ نيسان ١٩٩١.

١٧. أبروموفيتز، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٨ آب ١٩٩١.

١٨. دون كروم، كبير منسقي العاملين في إغاثة اللاجئين الذي ألحق بالسفارة الأميركية في أنقرة، مقابلة مع المؤلف في جنيف بتاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩٩١.

١٩. جاين هوارد، موظفة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطاني، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢١ تموز ١٩٩١.

٢٠. فيكتور تانر، تقرير بعنوان «الدروس المستخلصة من عملية فريدة من نوعها» (A Unique Operation, Lessons Learned)، أعدت لمؤسسة «إنترسكت»، وهي مؤسسة استشارية أميركية، استعانت القوات الأميركية بخدماتها أثناء عملية إعادة اللاجئين الأكراد الى بلادهم في إطار عملية «بروقايد كومفورت».

٢١. غور-بوت، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني في لندن.

٢٢. تمّ أخذ أرقام الوفيات عند الحدود التركية من «التقرير الاسبوعي للوفيات والإصابة بالأمراض» (Mortality and Morbidity Weekly Report)، العدد رقم ٢٦، المجلد رقم ٤٠، تاريخ ٥ تموز ١٩٩١، والذي يصدر عن «مركز مراقبة الأمراض» (Center for Disease Control). اما أرقام الوفيات داخل الأراضي الإيرانية، فقد أخذت من المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في جنيف، أثناء مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٩٣. لكن الأرقام الأكثر مدعاة للقلق، صدرت عن مسؤول أميركي رفض الكشف عن هويته، وأعلن للمصحافيين في مطلع شهر نيسان، أن «ألف شخص يموتون يومياً، والجميع يحمّلنا المسؤولية عن هذا الوضع»، وعن مسؤول في الأمم المتحدة يعمل في إيران، أشار الى سقوط ألفي قتيل يومياً في الأراضي الإيرانية. وقد أكد «مركز مراقبة الأمراض»، أن نسبة الوفيات تراجعت بسرعة، لأن أفراد الفئات الأكثر تعرّضاً، أي الأطفال والمسنين، ماتوا بسرعة، ولأن أطباء سلاح «القبعات الخضراء» التابع للجيش الأميركي، تدخلوا بسرعة في منطقة الحدود التركية-العراقية ورفعوا مستوى النظافة والشروط الصحية في مخيمات اللاجئين، ووفروا لها المياه الصالحة للشرب والأدوية اللازمة لمكافحة الإسهال والتجفاف.

٢٣. جلال الطالباي، مقابلة مع المؤلف في إربيل، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٩٦.

٢٤. مقالة للصحافي دايفيد برودر من صحيفة «واشنطن بوست» نشرت في صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٩١، ومقالة للصحافي ويليام سافاير من صحيفة «نيويورك تايمز»، نشرت في صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» بتاريخ ٢ نيسان ١٩٩١.
٢٥. تبين في ما بعد ان هذا الأمر مضلل. ففي السنوات اللاحقة، حشد صدام حسين قواته مراراً قرب الحدود مع الكويت او بدا مستعداً لحشدتها، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة حشد قوات جوية وبحرية وبرىة ودفع أكلاف باهظة بالتالي.
٢٦. دبلوماسيون بريطانيون أصروا على عدم كشف هوياتهم، مقابلة مع المؤلف في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطاني في لندن بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٩١.
٢٧. المسؤول الذي أصر على عدم كشف هويته، رفع حاجبيه للتعبير عن استيائه بصمت. مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩٠.
٢٨. الاستشهادات بأقوال ريتشارد هاس، مصدرها مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٩١.
٢٩. الموظف في قسم الشرق الأدنى التابع للخارجية الأميركية طلب عدم كشف هويته، مقابلة مع المؤلف في مقر وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩١.
٣٠. فيبي مار، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩١.
٣١. لم تحصل سلسلة التفاعلات وردود الفعل التي خشيتها الحلفاء الغربيون. وفي الواقع، كلما كان البلد العربي بعيداً عن منطقة الخليج، كلما كان دعم مواطنيه لبغداد أقوى، وبالتالي تصبح حكومة هذا البلد مضطرة الى مراعاة الرأي العام.
٣٢. خوف الإدارة الأميركية من التورط في الشؤون الداخلية العراقية، يعود الى نتائج تورط الولايات المتحدة في الماضي، في فيتنام وبيروت. ومازال صانعو السياسة في واشنطن حتى اليوم، يعانون من آثار صدمة مقتل ٢٤٣ جندياً أميركياً من سلاح «المارينز» بسبب تفجير مقرهم في بيروت في العام ١٩٨٣، على أيدي إرهابيين شيعة تدعّمهم إيران. لكنّ مقتل هؤلاء الجنود يعود الى عدم تحديد مهمّتهم في لبنان بدقة، الأمر الذي أدى الى تورطهم في الشؤون الداخلية اللبنانية، أولاً، وفي الصراعات الإقليمية، ثانياً. وقد أرسل هؤلاء الجنود في العام ١٩٨٢ مع سائر جنود الدول الحليفة، أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان، للاشراف على انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. وانسحب المارينز عندما أنجزوا هذه المهمة المحددة. ثم أعيدوا الى بيروت لأن واشنطن شعرت بالذنب، عند إخلال إسرائيل بالوعد التي قطعتها لها، بعدم احتلاك بيروت الغربية. فقد شجعت اسرائيل رجال الميليشيات المسيحية المتحالفة معها على ارتكاب مجزرة بحق مئات المدنيين الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا للاجئين. لكن مأساة اللاجئين الأكراد، بدت نتيجة مباشرة لعمل عسكري قادته الولايات المتحدة، وقد لاحظ الشعب الأميركي الفارق ما بين حالتي لبنان والأكراد.
٣٣. وفقاً لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة «غالوب»، ونشرت نتائجه صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» في ١١ نيسان ١٩٩١، فقد رأى ٥٩ في المائة ممن شملهم الاستطلاع، أنه كان على قوات التحالف الدولي مواصلة القتال حتى إطاحة صدام حسين من السلطة، في حين آيد ٥٧ في المائة منهم إسقاط المروحيات العسكرية العراقية التي تستخدم لضرب الأكراد.
٣٤. في مقالتهما المنشورة في صحيفة «واشنطن بوست» والتي أعادت صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» نشرها في عدد ١٥ نيسان ١٩٩١، قالت آن ديفروي وموللي مور إن القرارات

- أُتخذت في خريف العام ١٩٩٠.
٣٥. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد كبار الدبلوماسيين الذين عملوا بشكل وثيق مع بايكر آنذاك، والذي أصرّ على عدم كشف هويته.
٣٦. في كتابه «الأمر لا يتطلب بطلاً»، *It Doesn't Take a Hero*, Bantam Books, New York and London, 1992 يؤكد الجنرال نورمان هـ. شوارزكوف في الصفحة ٥٦٤، أنه لم يسقط سوى ثمانية وعشرين قتيلًا في صفوف قوات التحالف الدولي، أثناء الحرب مع العراق. لكن تيودور دراير (Theodore Draper)، يؤكد في مجلس «*New York Review of Books*»، عدد ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٢، ص. ٤٢، أن خسائر القوات الأميركية وحدها بلغت ١٤٨ قتيلًا، ٣٨ منهم قتلوا بغير قوّات صديقة.
٣٧. قدرّت بعض المصادر ديون العراق آنذاك بحوالي ٨٠ مليار دولار.
٣٨. سلسلة من الفضائح. ففي ١٣ شباط ١٩٩٦، أعلنت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أن أكثر من اثني عشرة شركة أوروبية، تنافست على الفوز بعقود لتزويد العراق بأسلحة استخدمتها بغداد على الأرجح ضدّ القوات الغربية أثناء حرب الخليج في العام ١٩٩١. هذا الإعلان صدر قبل نشر تقرير لجنة «سكوت» في لندن، عن نتائج التحقيق بشأن «تعمّد» الحكومة البريطانية عدم إبلاغ البرلمان عن صفقات أسلحة تمت بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية في شهر آب من العام ١٩٨٨، لأنها قد لا تكون «ملائمة على الصعيد السياسي». وفي السياق نفسه، استمعت «لجنة التحقيق والرقابة على التجارة الخارجية والطاقة» التابعة لمجلس النواب، الى شهادات مسؤولين في الإدارة الأميركية عن الصفقات الأميركية السريّة مع العراق. وفي ٨ آذار ١٩٩٢، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مدير «مشروع ويسكونسن لمراقبة الأسلحة النووية»، «غارني ميلهوللين، قوله إن «وزارة الخارجية الأميركية وافقت خلال الفترة ما بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٠، على السماح بتصدير موادّ استراتيجية حسّاسة للغاية بقيمة ١,٥ مليار دولار، الى العراق. وكان قسم كبير من هذه الموادّ، مخصّصاً لصنع الأسلحة النووية والكيميائية ومواقع صواريخ أرض-أرض». وقد وردت جميع هذه الاستشهادات في مجلة «ميدل إيست انترناشونال»، العدد رقم ٥٢٠، تاريخ ١ آذار ١٩٩٦.
٣٩. الاسم الرسمي لمعاهدة جنيف، هو «بروتوكول جنيف للعام ١٩٢٥ الخاص بتحريم استخدام الغازات الخائفة والسامة وغيرها من الغازات، في الحروب».
٤٠. معلومات أدلى بها منفيّ كردي ذو علاقات وثيقة بالمصرف المركزي العراقي، شرط عدم كشف هويته، خلال مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٨٨.
٤١. لم يوافق المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية على السماح لنا بإيراد مقتطفات من دفاعه عن السياسة الأميركية في منطقة الخليج خلال الثمانينات، والذي أدلى به في مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٩١، إلا بعد التعهّد له بعدم كشف هويته.
٤٢. الجنرال شوارزكوف، «الأمر لا يتطلب بطلاً»، مصدر سابق، ص. ٣٤٦.
٤٣. مسؤول في قسم الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية الاميركية، رفض الكشف عن هويته، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٩٣.
٤٤. منذ زمن بعيد، توجد شبهات بأن الولايات المتحدة وبريطانيا أيّدتا أول انقلاب بعثي في العام ١٩٦٣، وانقلاب العام ١٩٦٨، بسبب عداة البعثيين الشديد آنذاك، للشيوعيين والناصرين الساعين الى الاستيلاء على السلطة في العراق.
٤٥. نقل عن السفير الاميركي السابق لدى بغداد دايفيد نيوتون قوله: «كنا نعمل وفقاً

- لحدسنا، ولم يكن لدينا سوى مصادر قليلة جداً. لم نكن نعرف ماذا يجري فعلاً في البلاد، ولم يكن هناك من حولنا سوى المنشآت، وما كنا نسميه بـ «سوق التلغراف». أورده روبرت د. كابلان، مصدر سابق، ص. ٢٧٤.
٤٦. ويليام إيغلتن، مقابلة مع المؤلف في فيينا بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٢.
٤٧. ديفروي ومور، مقالة في صحيفة «واشنطن بوست» نشرتها صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٩١.
٤٨. في الستينات احتجّت تركيا لدى الرئيس المصري جمال عبد الناصر على قيام إذاعة «صوت العرب من القاهرة» التي كان لديها عدد ضخم من المستمعين في المنطقة، بيث برامج باللغة الكردية. فقطع عبد الناصر الطريق على هذا الاحتجاج وخاطب الدبلوماسي التركي قائلاً «وهل هناك أكراد في بلادكم؟» وبما أن عبد الناصر كان متأكداً من أن الجواب الرسمي التركي هو النفي، قال للدبلوماسي «إذاً، علام تحتجون؟».
٤٩. مسؤول في قسم الشرق الأدنى رفض الكشف عن هويته، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩٢.
٥٠. لم يكن القادة الأكراد يلقون أي ترحيب في وزارة الخارجية الى درجة أن بعض السفارات في بعض العواصم الحساسة مثل دمشق حيث توجد مكاتب للأحزاب الكردية وسائر أطراف المعارضة العراقية، كانت ترفض إقامة أي صلة معهم. وعلى الرغم من إصرار مسؤولي قسم الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية، على نفي وجود سياسة «الاتصال» بالأكراد، إلا أن ادعاءاتهم بأنهم يدرسون كل طلب للقائهم «على حدة»، أسفرت دوماً عن رفض جميع الطلبات الكردية. وفي أواسط الثمانينات وأواخرها، كان القادة الأكراد الذين يزورون باريس، يحتاجون الى طلب تدخل المؤلف وغيره من الصحفيين والكتاب الأميركيين، للسماح لهم بتخطي عتبة باب السفارة الأميركية، ناهيك عن الحصول على تأشيرة لزيارة الولايات المتحدة وشرح قضيتهم.
٥١. شبلي الملائط، أستاذ في «معهد الدراسات الشرقية والأفريقية» في لندن، حديث هاتفي مع المؤلف بتاريخ ١٥ شباط ١٩٩٥.
٥٢. حوار مع كايا توپري في أنقرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٩١.
٥٣. غداة إعلان أوزال في ١١ آذار، عن اللقاء مع الأكراد، قامت الصحف التركية المعروفة بعدم دقة الوقائع التي توردها، بنشر مقالات جاء فيها أن صحافياً أميركياً على علاقة بوكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. إي.»، لعب دوراً رئيسياً في ترتيب هذا الاجتماع، ولحسن حظي لم يتم ذكر اسمي.
٥٤. تورغوت أوزال، مقابلة مع المؤلف في قصر الرئاسة في أنقرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٩٣.
٥٥. كامران قره داغي، حديث هاتفي مع المؤلف بتاريخ ٢ شباط ١٩٩٤.
٥٦. جنكيز كاندار، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٩١.
٥٧. قره داغي، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩١.
٥٨. «بات تيروس»، مقابلة مع المؤلف في السفارة الأميركية في عمان بتاريخ ١٤ أيار ١٩٩١.
٥٩. أبروموفيتز، مقابلة مع المؤلف سبقت الإشارة إليها.
٦٠. *The Kurds of Iraq, Tragedy and Hope*, St. Martin's Press, New York, 1992, p. 51.
٦١. أوزكيري، مقابلة مع المؤلف في مقرّ حلف شمال الاطلسي في بروكسيل بتاريخ ٢٢

تشرين الأول ١٩٩١ . وقد روى خلالها أوزكيري أن رئاسة أركان الجيش التركي ، توقعت بدقة ، أن تنجح بقايا الجيش العراقي في دحر المقاتلين الأكراد الذين لا يملكون سوى أسلحة خفيفة ، على الرغم من أن هذه العملية تطلبت تدخل أكثر من «لواء مدرع واحد» ، وذلك خلافاً لتقديرات العسكريين الأتراك .

٦٢ . بيتر غالبرايت ، مقابلة مع المؤلف في زغرب بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٣ .

٦٣ . كندال نيزان ، رئيس «المعهد الكردي» ، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١٨ شباط ١٩٩٤ . وقد شهد نيزان هذه الحادثة في وزارة الخارجية الاميركية .

٦٤ . زالواي خالد زاده ، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٩٣ . وفي الشهادة التي أدلى بها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، تمهيداً للموافقة على تعيينه سفيراً لدى فنلندا ، شدد «جون كيللي» في البداية ، على أن وزارة الخارجية استقبلت ممثلي الأكراد سرّاً . وفي ختام الاستجواب الدقيق الذي تعرّض له من السناتور كليربورن بيل ، والسناتور ألان كرانستون ، اضطرّ كيللي الى الاعتراف بأن وزارة الخارجية لم تستقبل أي ممثل للأكراد قبل ٢١ نيسان . وللإطلاع على تفاصيل إضافية بشأن السياسة التي اعتمدها وزارة الخارجية ، بالإمكان مراجعة تقرير لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي ، والذي يحمل اسم -*Civil War in Iraq*, U.S. Government Printing Office, Washington, May 1991 .

٦٥ . الحرب الأهلية في العراق ، تقرير صادر عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، في أيار ١٩٩١ .

٦٦ . فريديريك كيوني ، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٩١ .

٦٧ . مسؤول في قسم الشرق الأدنى رفض الكشف عن هويته ، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩١ .

٦٨ . مسؤول في قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية ، رفض الكشف عن هويته . مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٩٣ .

٦٩ . «الحرب الأهلية في العراق» ، تقرير صادر عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي في أيار ١٩٩١ .

٧٠ . كامران قره داغي ، مقابلة هاتفية مع المؤلف في ٨ شباط ١٩٩٤ .

٧١ . ديفروي ومور ، مقالة نشرت في صحيفة «واشنطن بوست» وأعدت نشرها صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» في ١٥ نيسان ١٩٩١ .

٧٢ . شوارزكوف ، مصدر سابق ، ص ٦٠٠ .

٧٣ . كلام بايكر ورد في البرنامج التلفزيوني «لقاء مع الصحافة» في ١٧ آذار ١٩٩١ ، وأوردته الصحف الاميركية في اليوم التالي .

٧٤ . جوزف فيتشيت ، صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» ، عدد ٢٧ آذار ١٩٩١ .

٧٥ . كلام «كريستين موس هيلمز» ورد في صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» ، عدد ٢٠ آذار ١٩٩١ .

٧٦ . ديفروي ومور ، مقالة نشرت في صحيفة «واشنطن بوست» ، وأعدت نشرها صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» ، عدد ١٥ نيسان ١٩٩١ .

٧٧ . وفقاً لرواية كل من جلال الطالباري ومسعود البرزاني لكيفية انهيار الجبهة الكردية .

لقاءات مع المؤلف خلال شهر نيسان من العام ١٩٩١ في كردستان العراق .

٧٨. صبرخان غرينغ، مقابلة مع المؤلف في رانية في كردستان العراق، بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩١.
٧٩. كيندال نيزان، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٦.
٨٠. جلال الطالبناني، مقابلة مع المؤلف في رانية في كردستان العراق، بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩١.
٨١. كروم، مقابلة مع المؤلف في جنيف بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٩١.
٨٢. كيوني، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٩١.
٨٣. مسؤول في قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية رفض الكشف عن هويته، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٩٣.
٨٤. المصدر السابق.
٨٥. في حوار أجراه المؤلف في ١٢ شباط ١٩٩٦، مع دبلوماسي بريطاني يعمل في منطقة الشرق الأوسط، قدر الأخير عدد ضحايا القتال بين الأكراد، بحوالي أربعة آلاف قتيل، في ظلّ عدم وجود أي إحصاءات يمكن الركون إليها. ووفقاً لتقديرات «منظمة العفو الدولية» التي جمعت معلومات في كردستان العراق خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٤، فإن عدد القتلى في صفوف الأكراد تراوح ما بين ستمئة وألفي قتيل من المقاتلين والمدنيين. لكن القتال استؤنف في ما بعد وسقط عدد كبير من الضحايا، من جرّاءه. وتفاوتت الأرقام المتوافرة لدى التنظيم الواحد أيضاً. ففي مقابلة مع المؤلف في مدينة صلاح الدين بتاريخ ١٠ شباط ١٩٩٦، قدر هوشيار زياري، أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني، عدد القتلى بثلاثة آلاف. وفي مقابلة أخرى أجراها المؤلف في صلاح الدين بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٦، قدر سامي عبد الرحمن، وهو من قياديي الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً، عدد القتلى «بالألفين فقط، معظمهم من البشمركة».
٨٦. مقابلة أجراها المؤلف في مدينة زاخو، في شمال العراق، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٩١، مع دبلوماسي أميركي رفض الكشف عن هويته.

الفصل الرابع: الكيمياء الجديدة أو كيف يصبح الذهب حديداً

١. أحد أبناء البرزاني، راجع الحاشية رقم ٤٦.
٢. McDowall, "The Kurds, A Nation Denied", Minority Rights Publications, London, 1992, p. 20.
٣. *The Kurdish Tribes of the Ottoman Empire*, The Royal Sir Mark Sykes, Anthropological Institute, London, Jan. 28, 1908, Volume XXXVII.
٤. Dana Adams, *Journey Among Brave Men*, Little, Brown, Boston, 1964.
٥. Martin von Bruinessen, *Sheikh, Agha and State*, Utrecht, 1978, p. 311.
٦. سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١.
٧. René Mauries, «Le Kurdistan ou la Mort» *J'ai Lu*, Editions Robert Laffont, Paris, 1970, p. 158.
٨. حاييم ليفاكوف (Haim Levakov)، مقابلة مع المؤلف في تلّ أبيب في شهر تشرين الأول

من العام ١٩٩١ .

Basile Nikitine *Les Kurdes*, L'Imprimerie Nationale, Librairie C. Klincksieck . ٩
Paris, 1956, p. 188.

١٠ . Archie Roosevelt Jr., *For Lust of Knowing, Memoirs of an Intelligence Officer*, Little, Brown, Boston, 1988, p. 251. خلال الحرب العالمية الأولى، خدع «سيمكو» أيضاً، «مار شمعون بنيامين»، الزعيم الروحي للمسيحيين الأشوريين، ونصب له كميناً، وقتله، مع أنه تجاوز التسعين عاماً آنذاك، وشرب من دمه أثناء فورة غضبه. وقد شكّل سجلّ الفظائع التي ارتكبتها سيمكو، مصدر إحراج للأكراد، الأمر الذي دفع مؤرخاً كردياً إلى القول إن «هذا السجل... يضعه (أي سيمكو)، في مصاف كبار السفاحين في التاريخ، مثل «أتيل» ملك «الهون»، والذي يعتبره الأكراد حتى اليوم، بطلاً قومياً مع أنه ليس سوى سفاك بالنسبة إلى الأكراد والشعوب الغربية. إيزادي (Izady)، مصدر سابق، ص. ٥٧.

١١ . الكتاب الأزرق الذي أصدرته الحكومة البريطانية في العام ١٨٨١ عن تركيا. أوردته ديرك كينانين (Derk Kinnae) في كتابه *The Kurds and Kurdistan*, London, Oxford University Press, 1964, p. 24.

١٢ . Ely Bannister Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise*, Second Edition, John Murray Ltd., London, 1926, p. XII.

١٣ . Wilson N. Howell, "The Soviet Union and The Kurds, a Study of National Minority Problems in Soviet Policy", unpublished Ph. D. Thesis, University of Virginia, 1965, p. 143.

١٤ . وثيقة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) وردت في "Den of Thieves The Kurdish Problem in Perspective"، دراسة مؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٧٩ .
١٥ . كان الاختلاط القومي في مدينة كركوك، مصدراً لنزاعات عدّة. وتزعم بعض المصادر أن التركمان كانوا يشكلون أكبر جماعة قومية في المدينة، ان لم يكونوا يمثلون غالبية سكانها، وأن الأكراد لا يمثلون سوى ربع السكان، وأن العرب والمسيحيين واليهود كانوا أقلّيات صغيرة الحجم. «٧٥٪ من النفط العراقي»، مقالة نشرتها صحيفة «الفائناشال تايمز» البريطانية في ٢٠ آب ١٩٧٤، واستشهد بها شاليان (Chaliand)، مصدر سابق، ص. ١٦١. وقد تراجع حجم إنتاج النفط من حقول كركوك، بمقدار تزايد إنتاج حقول البصرة.

١٦ . أوردته «شاليان» في *A People Without a Country*, Olive Branch Press, New York, p. 49.

١٧ . ماكدوال، مصدر سابق، ص. ٣٧ .

١٨ . يؤكد بازيل نيكيّتين أنه تمّ تشريد مليون كرديّ غداة انهيار ثورة الشيخ سعيد، مصدر سابق، ص. ١٣٤ .

١٩ . Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia 1917-1920*, London, pp. 103, 127, 129, 134, 137 وقد أوردته شاليان، مصدر سابق، ص. ١٩١. كان ويلسون كبير المفوضين السياسيين البريطانيين في بغداد في ذلك الوقت، ولاحظ أن «الأكراد لا يرغبون في أن يظلّوا تحت الحكم التركي، ولا في أن يتم إخضاعهم للحكم العراقي... ومن أصل كل خمسة أشخاص في كردستان الجنوبية، فإن أربعة منهم يؤيدون مشروع الشيخ محمود الهادف إلى إقامة كردستان المستقلة»

٢٠ . تقرير للاستخبارات البريطانية، *Foreign Record Office*, Kew, England, 453340 e

2199, July 14, 1945.

٢١. «سي. جي. إدموندز» C. J. Edmunds, *Kurds, Turks and Arabs-Politics, Travel and Research in Northeast Iraq, 1919-1925*, Oxford University Press, 1957, p. 301.

٢٢. في رسالة موجهة الى وزير الدولة لشؤون المستعمرات بتاريخ ١٠ شباط ١٩٢٦، قال المفوض السامي البريطاني ب. هـ. بورديون (B. H. Bourdillon)، وقال أيضاً «أعترف بأنه حتى ربيع العام ١٩٢٣، بدا أنه قد يكون من الضروري منح المقاطعات الكردية في العراق، نوعاً من الحكم الذاتي المحلي. لكن إخراج الحامية الكردية من رواندوز في أواخر شهر نيسان من العام ١٩٢٣، أدى الى حصول تغيير جذري في الوضع القائم». Public Record office, Kew, England, Fo 37/11460 132121.

٢٣. فان بروينسين، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٦٣.

٢٤. ماكدوال، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٤.

٢٥. «في النهاية، فان الرأي العام البريطاني سيصدم عند رؤية الطائرات الحربية البريطانية وهي تقصف رجال قبائل الفرات، من أجل تطبيق مراسيم استبدادية او سياسات خاطئة ناتجة عن المكائد التي يتم تدبيرها في مقاهي بغداد». Public Record Office, Kew, England, Secret Report, Cabinet 24/201, Copy 28, page 338, Feb. 1929.

٢٦. رسالة الشيخ محمود الى عصبة الأمم بتاريخ ٣ آذار ١٩٣١، أوردها «نيكيتين»، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٠٠.

٢٧. William Eagleton Jr. *"The Kurdish Republic of 1946"*, Oxford University Press, London, page 50.

٢٨. راجع عصمت شريف فانلي (Ismet Sherif Vanly) الذي قدر عدد الأكراد من أبناء المدن الذين التحقوا ما بين ١١ و ١٥ آذار ١٩٧٤، بـ «كردستان الحرّة» قبل استئناف القتال، بمئة ألف شخص. أورده شاليان، مصدر سبق ذكره، ص. ١٦٥.

٢٩. «لو أن الحكومة العراقية تعاملت مع هذه الحالة الفردية بتفهم وكرم، لكانت أنقذت أرواح العديد من الأشخاص، والكثير من الأموال، فضلاً عن هيبته، ولكانت حققت مكاسب أهم بكثير من الزيادة الصغيرة في راتب الملاء»، أرثشي روزفلت جونيور، مصدر سبق ذكره.

٣٠. إيغلتن، مصدر سابق، وبشأن البرزاني، راجع ص ص. ٥٠-٥٤. أما بشأن وصف الانسحاب، فبالإمكان مراجعة ص ص. ١٠٢ - ١٢٦.

٣١. محسن ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١.

٣٢. سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٩١.

٣٣. التفاصيل المتعلقة بمدينة مهاباد مأخوذة من إيغلتن، مصدر سبق ذكره، ومن «أرثشي روزفلت

جونيور»، *"The Kurdish Republic"*, *The Middle East Journal*, Vol. 1, N° 3, July 1947.

٣٤. عبد الرحمن قاسم، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٨٨.

٣٥. قاسم، مصدر سبق ذكره.

٣٦. للإطلاع على تفاصيل إضافية عن القتال في الجبال، راجع إيغلتن، مصدر سابق، ص. ١١٣ وما بعدها.

٣٧. سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٩١.

٣٨. راجع «Veteran's Recollections», Michael Hegener, Aug. 2, 1991. NRC-Handelsblad.

Handelsblad. هناك تباين في عدد الأشخاص الذين اشتركوا في الانسحاب وفي مدته. لكن

البرزاني أخبر دانا أدامز شميدت (Dana Adams Schmidt) شخصياً أن الانسحاب دام ٥٣ يوماً، وأن ٤٩٦ رجلاً اشتركوا فيه.

٣٩. مقابلة مع جلال الطالباني في إربيل بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٩١.

٤٠. Report by NSC. National Security Advisor 00229-1951, Published in "Den of

Spies", page 92. «وفي الختام، لا بد من الإشارة الى أن السوفيات أولوا الأكراد عناية خاصة، بواسطة عميلهم الملا مصطفى البرزاني الموجود حالياً في روسيا. وتلقى الأكراد وعداً بمنحهم حكماً ذاتياً في مقابل تعاونهم مع السوفيات».

٤١. موري، مصدر سبق ذكره، ص. ١٥٣. وفي العام ١٩٦٢، أخبر «دانا أدامز شميدت»

الأمر نفسه.

٤٢. اتبع البرزاني أيضاً تقليداً قديماً يقضي بأن يقول لزواره الأجانب، أشياء يعتقد أنها

تسرهم. ويروي الطالباني أنه عمل كمترجم لدى البرزاني في مطلع الستينات، وأن الجنرال أجرى مقابلتين منفصلتين على التوالي، مع مجموعتين من الصحافيين الأجانب زاروا كردستان.

فقال البرزاني لصحافي أميركي إنه يرغب في جعل كردستان «الولاية الأميركية الحادية والخمسين»، ثم قال لصحافي روسي إنه مستعد لجعل كردستان «الجمهورية السوفياتية السادسة عشرة». وعلى ما يبدو، فقد كان البرزاني يأمل في أن تمنع توترات الحرب الباردة، الصحافيين الأميركيين والسوفيات من مقارنة الأحاديث التي أدلى بها لكل منهم. لكن الذين يعرفونه، يؤكدون أنه كان لديه شك غريزي في الإطراء الذي قد يتلقاه بسبب جهوده لشرح القضية الكردية.

جلال الطالباني، مقابلة مع المؤلف في إربيل، العراق، بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٦.

٤٣. السفير أنطوني بارسونز (Anthony Parsons)، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢١

تشرين الثاني ١٩٩١.

٤٤. عصمت شريف قانلي، مقابلة مع المؤلف في لوزان بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٩١.

والاستشهاد هو لسامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١.

٤٥. Robert D. Kaplan, *The Arabists, The Romance of an American Elite, The Free Press, New York, 1992, p. 251.*

٤٦. Marion Farouk-Sluglett and Peter, Sluglett, "Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship", KPI, London, 1987, quoted in *No Friends but The Mountains*, John Bulloch and Harvey Morris, Viking, London, 1992, p. 124.

٤٧. موري، مصدر سبق ذكره، ص. ١٦٧.

٤٨. بشأن «خيانة» الطالباني أثناء القتال الذي دار حول رواندوز في العام ١٩٦٦، راجع

مقتطفات من برقيات الجيش العراقي أوردها موري، مصدر سبق ذكره، ص. ١٤١.

٤٩. Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, University of Syracuse, 1981, .

181.

٥٠. شاليان، مصدر سبق ذكره، ص. ١٥٩-١٦٠.

٥١. Mañrad R. Izady, *The Kurds, A Concise Handbook*, Crame Russak, Taylor & Francis, Washington, Philadelphia, London, 1992, p. 68.

٥٢. كلام عبيدالله في ١٩ تموز ١٩٧٤، أورده غريب، مصدر سبق ذكره. ص. :

واغتال العراقيون عبيدالله مع بداية الحرب العراقية-الإيرانية إثر جدال دار بينه وبينه حين

- ودافع فيه عن والده الملا مصطفى، وقال له إنه يعرف على الأقل من هو والده، وذلك في تلميح متهور الى ما يتداوله خصوم صدام من روايات بشأن عدم صحة نسبه.
٥٣. عبد الرحمن قاسم، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٨٨.
٥٤. ماكدوال، مصدر سبق ذكره، ص. ٩٥.
٥٥. أحمد بامارن، ممثل الطالباني في باريس، مقابلة مع المؤلف في العاصمة الفرنسية بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٨٦.

الفصل الخامس: «جمعية كيسيبنجر الخيرية»

١. Assadollah Alam, *The Shah and I, The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969-1976*, I. B. Tauris, London, 1991, and St. Martin's Press, New York, 1992, p. 224.
٢. William Shawcross, *The Shah's Last Ride*, Simon and Schuster, New York, 1988, p. 164.
٣. George W. Ball, *Issues and Implications of the Iranian Crisis*, 1978.
٤. *The Pike Committee Report*, Spokesman Books, Nottingham, 1977, pp. 195-198, 212-216.
٥. وزارة الخارجية الأميركية، «زيارة ريتشارد نيكسون الى امبراطورية إيران»، أيار ١٩٧٢، «أرشيف مجلس الأمن القومي»، واشنطن، وثيقة رقم ٠٠٧٦٧. في هذه الوثيقة أربع صفحات تم طمسها عندما رفعت السرية عنها. ويستدل من السياق العام أن ليس لهذه الصفحات أي علاقة بالمسألة الكردية.
٦. دايفيد كيمحي، David Kimche, *The Last Option, After Nasser, Arafat and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1991, p. 194.
٧. في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٧١، تمكن البرزاني من إقامة علاقة مع المسؤول السياسي في السفارة الأميركية في بيروت توماس كارولان. لكن واشنطن شددت على وجوب أن يقتصر دوره في هذه العلاقة على الاستماع الى ما يقوله الأكراد، وعلى عدم تقديم النصح إليهم، وبالطبع عدم تقديم أي وعود بمساعدتهم. واستمرت هذه العلاقة لفترة طويلة، ولكنها أصبحت من دون معنى بعد اتفاقية الجزائر. أحمد الشلبي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦ في لندن.
٨. برقية من ريتشارد هيلمز الى رئيس محطة طهران، أوردها: Tad Szulc, *The Illusion of Power, Foreign Policy in the Nixon Years*, Viking 1978, pp. 582-585.
٩. هنري كيسيبنجر، مقابلة مع المؤلف في جزيرة «مارناز فينيرد» بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢.
١٠. ريتشارد هيلمز، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١.
١١. موريس درايبير، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
١٢. في شهر تشرين الأول من العام ١٩٦٩، أرسل السوفييات يسارياً كردياً يدعى «دارا

توفيق» من براغ، حاملاً رسالة تدعو البرزاني الى الدخول في مفاوضات مع حزب البعث. فأطلع البرزاني رئيس جهاز «السافاك» الجنرال نصيري عليها. فانتقل الأخير الى بلدة حاج عمران للقاءه. وخلال اللقاء قال الملا مصطفى إنه مستعد لتجاهل الدعوة السوفياتية، في مقابل مساعدة إيرانية متواضعة. فوعده الإيرانيون بدعمه، ولكنهم لم يفوا بوعدهم أبداً. ولم يكن البرزاني يعلم آنذاك أن الشاه كان متورطاً أيضاً في دعم محاولة انقلابية، فشلت بعدما نجح البعثيون في اختراق مديريها، وأسفرت عن نتائج كارثية تمثلت في اعتقال ٧٠ ضابطاً عراقياً من المتأمرين وإعدامهم في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٠. وبعد هذه الحادثة فقط، بدأت مفاوضات الحكم الذاتي مع الأكراد. أحمد الشلبي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦.

١٣. علم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

١٤. علم مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

١٥. كسينجر، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢.

١٦. علم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

١٧. كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤. ويشير كيمحي الى أن «المساعدات الأميركية لم تكن بالحجم الذي توقعناه، وكانت تصل الى الأكراد عبر طهران».

١٨. سيامند عثمان، رسالة الى المؤلف بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٣. هناك شكوى دائمة لدى الأكراد من تصرفات الإيرانيين. ففي ربيع العام ١٩٩١، جدد الأكراد اتهاماتهم للمسؤولين الإيرانيين بالاستيلاء على أفضل أنواع المساعدات الغذائية، والبطانيات، والثياب، وغيرها من المساعدات الإنسانية التي قدمها المجتمع الدولي الى الأكراد، وبإبدالها بمواد أخرى أقل جودة.

١٩. توماس كارولان، مقابلة مع المؤلف في اسطنبول بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٩١.

٢٠. تقرير «لجنة بايك»، مصدر سبق ذكره.

٢١. محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في مدينة السليمانية في كردستان العراق بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٩١.

٢٢. لم تكن شكوك البرزاني في غير محلها، أو غير معقولة. فقد استخدم الإسرائيليون صحافياً لإقامة علاقات مع الملا مصطفى في الستينات، وكذلك لجأت «السي. أي. إي» الى استخدام صحافيين أميركيين وأجانب للتعامل مع أكراد إيران. أرشيف مجلس الأمن القومي.

٢٣. سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في بلدة رواندوز في كردستان العراق بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١.

٢٤. Archie Roosevelt, *For Lust of Knowing, Memoirs of an Intelligence Officer*,

Little, Brown and Company, Boston, 1988, p. 284.

٢٥. عبد الرحمن قاسم، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٦ تموز ١٩٨٩.

٢٦. الملا مصطفى البرزاني، رسالة الى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٧٧.

٢٧. الملا مصطفى البرزاني، رسالة الى الرئيس جيمي كارتر بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٧.

٢٨. جيم هوغلاند، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩١، في باريس.

٢٩. سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في بلدة رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١.

٣٠. محسن ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١.

٣١. الدكتور محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في مدينة السليمانية بتاريخ ١٢ تشرين الأول

- ١٩٩١ .
- ٣٢ . سيامند عثمان، رسالة الى المؤلف بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤ .
- ٣٣ . سامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ٣٤ . الملا مصطفى البرزاني، رسالة الى الرئيس جيمي كارتر بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٧ .
- ٣٥ . محمد دوسكي . مقابلة من المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١ .
- ٣٦ . كيسينجر، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢، في جزيرة مارتاز فاينبارد .
- ٣٧ . «هيلمز»، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١ .
- ٣٨ . William Safire, *Safire's Washington, Times Books*, 1980, p. 85. وفيه يستشهد «سافاير» بتعليق له نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٢ شباط ١٩٧٦ .
- ٣٩ . Elaine Sciolino, *The Outlaw State, Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis*, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1991, pp. 277-278.
- ٤٠ . كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ .
- ٤١ . «شولينو»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧-٢٧٨ .
- ٤٢ . شاليان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ .
- ٤٣ . إريك رولو، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٣ .
- ٤٤ . علم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨ .
- ٤٥ . الملا مصطفى البرزاني، رسالة الى الرئيس جيمي كارتر بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٧ .
- ٤٦ . علم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧ و ٣٩١ .
- ٤٧ . علم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١ .
- ٤٨ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٤٩ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١، والشلي أيضاً، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦ .
- ٥٠ . رسالة البرزاني الى كيسينجر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥، ودوسكي، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١ .
- ٥١ . الدكتور محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في السليمانية بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ٥٢ . دوسكي، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١ .
- ٥٣ . ويليام إ. كولبي، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١ .
- ٥٤ . ريتشارد هيلمز، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١ .
- ٥٥ . Henry Kissinger, *White House Years*, Little, Brown and Company, New York 1979, p. 1261.
- ٥٦ . تقرير «لجنة بايك»، مصدر سبق ذكره .
- ٥٧ . كيسينجر، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢ .
- ٥٨ . كان السادات والملك حسين على علم بقرب توقيع اتفاقية الجزائر. وفي ٢ آذار ١٩٧٥، أي قبل بدء اجتماع الجزائر بثلاثة أيام، توجه أحمد الشلبي من بيروت الى طهران لتحذير البرزاني. لكن الجنرال نصيري أمره بالعودة الى بيروت فوراً مهدداً إياه وقائلاً «إذا كنت تعرف مصلحتك». وتمكّن الشلبي من لقاء البرزاني في المنزل الآمن الذي وضعه جهاز «السافاك» بتصرف الزعيم الكردي. وبما أن المنزل كان محشواً بأجهزة التنصت، تمشياً في الحديقة وتحديثاً. فتحسّر البرزاني أولاً، ثم لعن المسؤولين الإيرانيين الذين منعه من مقابلة الشاه. الشلبي، مقابلة مع

- المؤلف في لندن بتاريخ ١٠ اب ١٩٩٦ .
- ٥٩ . يؤكد السفير البريطاني الأسبق في إيران ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في أواسط السبعينات، أنطوني بارسونز، أن المقاومة الكردية كانت شبه متوقفة خلال شتاء ١٩٧٤-١٩٧٥، وأنه كان على الشاه التوصل الى تسوية مع العراق، أو تحمّل مسؤولية اندلاع حرب حقيقية معه. بارسونز، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٦٠ . كسينجر، سنوات البيت الأبيض، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦١ .
- ٦١ . كسينجر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦٥ .
- ٦٢ . كسينجر، مصدر سبق ذكره ص ١٢٦١، والشليبي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٨٦ .
- ٦٣ . كسينجر، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢ .
- ٦٤ . تقرير «لجنة بايك»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦ .
- ٦٥ . تقرير «لجنة بايك»، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨ .
- ٦٦ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٦٧ . تقرير «لجنة بايك» .
- ٦٨ . علم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٧-٤١٨ .
- ٦٩ . علم، مصدر سبق ذكره .
- ٧٠ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٧١ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٧٢ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٧٣ . Kamran Karadaghi, *A People Without a Country, The Kurds and Kurdistan*, Edited by Gerard Chaliand, U.S. Edition, Olive Branch Press, Brooklyn, New York, p. 215.
- ٧٤ . الدكتور محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في السليمانية بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ٧٥ . محسن ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٧٦ . علم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٩ .
- ٧٧ . جيم هوغلاند، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٧٨ . Ismet Sheriff Vanly, *A People Without a Country, The Kurds and Kurdistan* .
- مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣ .
- ٧٩ . قره داغي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥ .
- ٨٠ . عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في «رواندوز» بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ٨١ . يؤكد منتقدو البرزاني بعد الانهيار، أنه غادر كردستان وفي حوزته حوالي (٧٠ مليون دولار). عصمت شريف فانلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨ .
- ٨٢ . ديزائي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١ .
- ٨٣ . مقابلة أجراها المؤلف مع كبار الزعماء الأكراد، والذي رفض الكشف عن هويته، في «شقلاوة» بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٩١ .
- ٨٤ . عصمت شريف فانلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ .
- ٨٥ . هوشيار زباري، مقابلة مع المؤلف في صلاح الدين في كردستان العراق بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٩٢ .
- ٨٦ . قره داغي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦ .

٨٧. ويليام إيغلتون، مقابلة مع المؤلف في فيينا بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٢.
٨٨. تقرير «لجنة بايك»، مصدر سبق ذكره.
٨٩. هوغلاند، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩١.
٩٠. دوسكي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١.
٩١. كولبي، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١.
٩٢. دوسكي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١.
٩٣. حايم ليفاكوف، مقابلة في تلّ أبيب مع المؤلف بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١.
٩٤. دراير، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
٩٥. دوسكي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١.
٩٦. دراير، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
٩٧. دراير، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
٩٨. James A. Bill, *The Eagle and the Lion*, New Haven, Yale University Press, 1988, p. 219.
٩٩. كسينجر، سنوات البيت الأبيض، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦٥.
١٠٠. ديزاني، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١.
١٠١. دراير، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.
١٠٢. دوسكي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩١.
١٠٣. روزقلت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤.
١٠٤. الشلبي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦ في لندن.
١٠٥. روزقلت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.
١٠٦. كسينجر، مقابلة مع المؤلف في جزيرة مارتاز فاينبارد بتاريخ ٢٣ آب ١٩٩٢.

الفصل السادس : شحاذ السليمانية

١. مقابلات أجراها المؤلف مع كلّ من حايم ليفاكوف، ومناحيم نافوت، و«تسوري ساغي»، في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩١، في تلّ أبيب، إسرائيل.
٢. في ٢٩ أيلول ١٩٨٠، اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن أخيراً، بأن إسرائيل قدّمت أموالاً وأسلحة للأكراد، وقامت بتدريب مقاتليهم. وكان هذا التصريح أولّ اعتراف يدلي به مسؤول إسرائيلي، الأمر الذي أثار غضب مسؤولي الموساد. وقد كشفت الصحف الإسرائيلية الصادرة في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ أن الجنرال البرزاني قام خلال الستينات ومطلع السبعينات بزيارات عدّة إلى إسرائيل.
٣. ألوف هارفين، مقابلة مع المؤلف في أورشليم بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٩١.
٤. Archie Roosevelt, *For Lust of Knowing, Memoirs of an Intelligence Officer*, Little, Brown, 1988, p. 205.
٥. ساغي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١، في تلّ أبيب.
٦. Benny Morris and Ian Black, *Israel's Secret War – The Untold Story of Israeli*

Intelligence, Hamish Hamilton, London, 1991, pp. 77-78.

Ian Black, Benny Morris, Dan Raviv and Yossi Melman, *Every Spy a Prince: The Complete History of Israel's Intelligence Community*, Houghton Mifflin, Boston, 1991, p. 21.

David Kimche, *The Last Option, After Nasser, Arafat and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1991, p. 190.

٩. مقابلات أجراها المؤلف مع كل من بلاك، وموريس، وجويس بلاو في باريس بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٩٩٣. وفي يومياته الصادرة في لندن في العام ١٩٢٠ بعنوان: *Diary of Major Noel on Special Duty in Kurdistan*، يشير الرائد البريطاني إلى أن هذه العائلة عرفت بقدرتها على إثارة المتاعب للعثمانيين، إلى درجة أن الشيفرة التركية تضمنت مجموعة من الرموز الخاصة بعائلة بدرخان».

١٠. «ابراهيم أحمد»، مقابلة مع المؤلف في ساتون، سورّي في إنكلترا بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩١.

١١. في رواية أخرى لهذه الحادثة، ورد أن عميلين إسرائيليين قدّما نفسيهما على أنهما صحافيّان ألمانيّان، «Contribution Historique à l'Etude du Parti Dimokrat- Siamend Othman i-Kurdistan-i-Iraq, 1946-1970», Doctoral Thesis, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris.

١٢. سيامند عثمان، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩١.

١٣. كامران قره داغي، محرر الشؤون الدولية في صحيفة «الحياة» العربية، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩١ في لندن.

١٤. نافوت، مقابلة مع المؤلف في تل أبيب بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١.

١٥. نافوت، مقابلة مع المؤلف في تل أبيب بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١. وبالمقارنة مع ما تمكّن سامي عبد الرحمن، وهو أحد كبار مساعدي البرزاني أيضاً، من جمعه، فقد بدا المبلغ الذي قدّمته إسرائيل ضئيلاً جداً. فقبل بضع سنوات فقط، نجح عبد الرحمن في إقناع زعيم مقاطعة بافاريا الألمانية فرانتر جوزف شترأوس بتقديم مليوني دولار أميركي إلى أكراد العراق.

١٦. الصحافي في وكالة «أسوشياتد برس» الأميركية، أليكس إيفتي، مقابلة مع المؤلف في نيوسيا بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٩١.

١٧. البروفسور أمانتازيا برعام، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٩١.

١٨. قبل هجرة اليهود الأكراد إلى إسرائيل، تراوح عددهم ما بين ثلاثين وأربعين ألف شخص، كانوا يعيشون أساساً في زاخو، وعقره، والعمادية، ودهوك، وإربيل، والسليمانية. وكانت نسبة الأمية في صفوفهم حوالى ٩٠ في المئة، وكانوا يتحدثون اللغة الأرامية والكردية، مثل الأكراد المسيحيين. وقد زعم اليهود الأكراد، أنهم أحفاد اليهود الذين أسره الملك البابلي «نبوخذنصر» (٦٠٥-٥٦٢ قبل الميلاد). وكان معظمهم من التجار وأصحاب الحوانيت، ومن النوتيين على نهر الخابور، وعمل بعضهم في الزراعة وامتلك أراض ومزارع، وهو أمر غير عادي بالنسبة إلى اليهود. وعاش معظم الفلاحين اليهود في قرى كردية مختلطة تضم مسلمين أو مسيحيين، باستثناء قرية سندور الواقعة ما بين العمادية وزاخو والتي كانت القرية اليهودية الوحيدة في كردستان العراق، وتضم أربعمئة عائلة. وقد وصل معظم اليهود الأكراد إلى إسرائيل بشبابهم الكردية التقليدية، وحافظوا على اهتمامهم بكل ما هو كردي على الرغم من مرور جيلين، وظلوا

يدعمون جهود إسرائيل لمساعدة أكراد العراق. وحتى سنوات قليلة خلت، واطب أكراد إسرائيل على القيام برحلات سياحية على متن الباصات، إلى المناطق التركية المحاذية للحدود مع العراق، للتعرف إلى جذورهم.

١٩. حاييم ليفاكوف، مقابلة مع المؤلف في تل أبيب بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١.
٢٠. صحيفة «النور» التي أصدرها الجناح الذي يتزعمه إبراهيم أحمد وجلال الطالباني في بغداد أثناء الخلاف مع البرزاني. وقد وردت هذه المعلومات عن علاقات الملاً مصطفى مع إسرائيل في عدد ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٩.

٢١. ليفاكوف، مقابلة مع المؤلف، مصدر سبق ذكره.

٢٢. ساغي، مقابلة مع المؤلف في رامات غان، إسرائيل، بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١.

٢٣. ساغي، مصدر سبق ذكره.

٢٤. سيامند عثمان، رسالة إلى المؤلف بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٣.

٢٥. ساغي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١. والجدير ذكره أن باراستين، أعدم مرغاسوري وأفراد عائلته من دون أي محاكمة، بعد أن اتهم بالخيانة.

٢٦. René Mauries, «Le Kurdistan ou la Mort», Editions J'ai lu, Robert Laffont, Paris, 1967.

٢٧. ساغي، مقابلة مع المؤلف، مصدر سبق ذكره.

٢٨. رافيف وميلمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١-١٤٣.

٢٩. Assadollah Alam, *The Shah and I, The Confidential Diary of Iran's Royal Court*, I.B. Tauris and Company, London, 1991, and St. Martin's Press, New York, 1992, p. 41, 83 and 84.

٣٠. ليفاكوف، مقابلة مع المؤلف، مصدر سبق ذكره، وسامي عبد الرحمن، مقابلة مع المؤلف في رواندوز في كردستان العراق بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٩١.

٣١. من ضمن هؤلاء الزوّار، يفغيني بريماكوف الذي كان ضابطاً في الاستخبارات السوفياتية، ويقدم نفسه على أنه مراسل لصحيفة سوفياتية في بغداد. وقد أثار بريماكوف سخط إدارة بوش في العام ١٩٩١، عندما حاول إقناع صدام حين بالانسحاب من الكويت قبل وقت قصير من اندلاع الحرب. وفي تلك السنة تولّى بريماكوف رئاسة الاستخبارات الخارجية الروسية، ثم عين خلال العام ١٩٩٦، وزيراً للخارجية.

٣٢. نافوت، مقابلة مع المؤلف في تل أبيب بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١.

٣٣. عصمت شريف فانلي، مقابلة مع المؤلف في لوزان بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٩١.

٣٤. Matti Golan, *Shimon Peres*, London, p. 150. وقد حرص البرزاني خلال زيارته إلى إسرائيل، على لقاء صديق يهودي كردي قديم كان قد اشترى لمقاتليه الخبز أثناء انسحابهم من إيران إلى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٤٧.

٣٥. كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤. ويلمح كيمحي إلى أن إسرائيل أسهمت في حصول هذا التغيير الجذري في السياسة الأميركية حيال الأكراد. «جرى إطلاق كيسينجر باستمرار على الجهود الإيرانية والإسرائيلية الهادفة إلى دعم المتمردين الأكراد. وأمكن إقناعه بالانضمام إلينا في دعم الأكراد، على الرغم من اعتراض الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية الأميركية، وفي طليعتهم موريس داربير، الذين اعتبروا أن أميركا لن تكسب شيئاً من هذه المغامرة. لكن قرار كيسينجر كان مناقضاً لموقفهم هذا».

٣٦ . William Safire, "Washington", *Times Books*, 1980, p. 83.

ففي تعليق لـ(سافاير) نشر في ٥ شباط ١٩٧٦، جاء أنّ «الأكراد كانوا مستعدين لشنّ هجوم واسع كان سيسمح لهم بالحصول على حريتهم، وبتخفيف الضغط عن إسرائيل في آن معاً. لكن كيسينجر أحبط جهودهم». وفي ١٦ تشرين الأول (من العام ١٩٧٣)، أمر كيسينجر مدير «السي. أي. إي.» آنذاك ويليام كولبي بإبلاغ الأكراد الرسالة التالية: نؤكّد لكم مجدداً، أنّنا لا ننصح بشنّ أيّ هجوم عسكري اقترحت عليه حكومة أخرى. (أي الحكومة الإسرائيلية وفقاً لتقرير «لجنة هايك»). والإشارة هنا هي إلى تقرير اللجنة التي ترأسها النائب أوتيس ج. هايك Otis G. Pike، والذي تمّ تسريب مضمونه إلى الصحافة).

٣٧ . محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في السليمانية في كردستان العراق، بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٩١.

٣٨ . Henry Kissinger, *White House Years*, Little, Brown and Company, New York, 1979, p. 1265.

٣٩ . كيسينجر، مقابلة مع المؤلف في جزيرة «مارتاز فاينبارد» بتاريخ ٢٣ اب ١٩٩٢.

٤٠ . كيسينجر، مصدر سبق ذكره.

٤١ . «علم»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧.

٤٢ . ساغي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١.

٤٣ . قره داغي، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤. فقد تحرك طابور عراقي مدرّع ليلاً من الجبال إلى السهول «في الوقت والمكان المناسبين»، بعد انسحاب إحدى وحدات البشمركة من مواقعها في ظروف غير واضحة. إذ إنّ خلافاً، ربّما يكون حقيقياً أو مفتعلاً، اندلع بين أفراد هذه الوحدة، فانسحبوا عائدين إلى مقرّ القيادة وطلبوا منها تسوية الخلاف.

٤٤ . ساغي، مقابلة مع المؤلف، مصدر سبق ذكره.

٤٥ . كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

٤٦ . كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

٤٧ . أوري لوبراني، مقابلة مع المؤلف في وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب، بتاريخ ١٨

تشرين الأول ١٩٩١.

٤٨ . لوبراني، مصدر سبق ذكره.

٤٩ . كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

٥٠ . كرم قره داغي، محادثة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤. وقد استشهد بما قاله محمود عثمان الذي كان آنذاك من أقرب مساعدي الجنرال البرزاني، واعترف بأنّ القيادة الكردية كانت على علم بالاتصالات الجارية بين وزير الخارجية الإيراني والعراقي، قائلاً «نحن مخطئون» لأنهم لم يدركوا أن هذه الاتصالات التي استمرت أشهراً طويلة، صارت على وشك إنتاج اتفاقٍ جدي بين الطرفين.

٥١ . كيمحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

٥٢ . البروفسور عوفرا بينجيو من مركز دايان للأبحاث في جامعة تل أبيب، حوار على

الهاتف مع المؤلف بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٩١.

٥٣ . «موريس دراير»، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩١.

٥٤ . على أيّ حال، أشار مسعود البرزاني خلال العام ١٩٩٢، في حديث مع قره داغي،

إلى أن رفضه إجراء أي اتصال مع الإسرائيليين لا يعود إلى اتعاضه من دروس الماضي، بل إلى قناعته بأن حلفاء العرب ضمن «المؤتمر الوطني العراقي» المناهض لصدام حسين، لا يقرون إجراء مثل هذه الاتصالات. قره داغي، حوار على الهاتف مع المؤلف بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٣. وفي العام السابق، أكد مستشار القوات الأميركية العاملة في إغاثة الأكراد، «فريدريك كيوني»، أنه صادف ثلاثة رجال يتحدثون باللغة العبرية قرب مدينة «ديانا»، ولكنه لم يتمكن من معرفة ماذا كانوا يفعلون في هذه المنطقة. «كيوني»، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٩١.

٥٥. ويليام سافاير، صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون»، عدد ٢ نيسان ١٩٩١. وقد أشار المتحدث باسم البيت الأبيض مارلين فيتزوتتر بدوره إلى عدم اكتراث إسرائيل بهذه المسألة. راجع صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» عدد ٦-٧ نيسان ١٩٩١، ومقالة جوزف فيتشيت في الصحيفة نفسها في عدد ١٠ نيسان ١٩٩١.

٥٦. ويليام كولبي، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٩١، في واشنطن. خيّمَت العلاقات الكردية-الإسرائيلية على علاقات واشنطن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ففي الأشهر القليلة التي تلت سقوط الشاه، اتصلت الحكومة الإيرانية الجديدة بالرئيس الأسبق لمحطة «السي. أي. إي. في طهران، راي كايف، وأعربت له عن قلقها من احتمال وجود علاقات سرية بين إسرائيل وأكراد إيران. لكن «كايف» أكد أن المعلومات المتوافرة لدى الاستخبارات الأميركية، تنفي وجود مثل هذه العلاقات.

٥٧. لوبراني، مقابلة مع المؤلف، مصدر سبق ذكره.

الفصل السابع: علي الكيماوي

١. سايون فيزيتال، مقابلة مع المؤلف في فيينا بتاريخ ٣ ايلول ١٩٩٤.
٢. شملت هذه الوسائل استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، والإعدامات الجماعية بالرصاص، ودفن الناس وهم أحياء، والقاء الناس أحياء في الأنهر بعد ربط أيديهم وأرجلهم وشدهم إلى أوزان ثقيلة ليموتوا غرقاً، تسميم الأشخاص بمادة «الثاليوم» (وهي مادة كيماوية سامة تستخدم في صناعة سم الجرذان)، والاعتقال بالرصاص، أو في «حوادث سيارات»، أو في «تحطم مروحيات». وإضافة إلى ما سبق، قتل ألوف الأشخاص أثناء الاعتقال في ظروف غير واضحة أو من جرّاء التعذيب الذي تعرّضوا له. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، بالإمكان مراجعة تقرير «منظمة العفو الدولية» الصادر في العام ١٩٩٤ بعنوان: "Disappearances" and Political Killings: Human Rights Crisis of the 1990s, A Manual for Action".
٣. وفقاً للورد «برايس»، فقد قتل في هذه المجازر مليون وثلاثمئة وستة وتسعون ألف أرمني، وقد أورده «هوارد م. سانشير» في كتابه: *The Emergence of the Middle East, 1914-1924* اما القوميون الأكراد فيؤكدون من جهتهم أن سبعمئة ألف كردي ماتوا على أيدي القوات العثمانية أو بسبب المجاعة وعمليات الترحيل الجماعي. وللإطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التورط الكردي في هذه المجازر راجع مع أورده هنري مورغنتاو نقلاً عن القنصلين الأميركيين: ج. ب. جاكسون وليلي أ. دايفيس في كتابه:

Ambassador Morgenthau's Story, Doubleday, Page, Garden City, New York, 1918, pp. 263, 273, 276, 283, 286.

٤. تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش «الشرق الأوسط»، في شهر شباط من العام ١٩٩٤، في نيويورك بعنوان: "Bureaucracy of Repression: The Iraqi Government in its Own Words". ويشير التقرير الى أنه على الرغم من «عدم العثور حتى الآن على أي مخطط شامل لإبادة الأكراد»، إلا أنه «من المؤكد أن ما هو متوافر من أدلة حتى الآن، يسمح بإدانة الحكومة العراقية بتهمة السعي إلى إبادةهم». ولا بدّ من الإشارة إلى أن «معاهدة الأمم المتحدة لمنع ومعاينة جرائم الإبادة الجماعية» وقّعت في شهر كانون الأول من العام ١٩٤٨، وانها دخلت حيز التطبيق في العام ١٩٥١، ووقّعتها العراق في العام ١٩٥٩.

٥. مورغنتاو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦. لكنّ هناك شكوكاً قوية بشأن مدى صحة هذه النقطة وغيرها من المسائل التي أثارها «مورغنتاو». فقد أكد Heath W. Lowry في كتابه: *The Story Behind Ambassador Morgenthau's Story*, The Isis Press, Istanbul, 1990. أن هذه المذكرات ليست سوى دعاية رسمية أميركية، وأنها كتبت بمباركة رسمية من وزارة الخارجية الأميركية، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة في العام ١٩١٧، الحرب ضدّ السلطنة العثمانية. ويشير «لاوري» إلى أن أقرب مساعدي مورغنتاو، سواء في اسطنبول أو أثناء كتابة هذه المذكرات بعد عودته إلى الولايات المتحدة، كانوا من الأرمن الذين لديهم دوافع قوية لتشويه سمعة العثمانيين عبر الإشارة إلى وجود علاقة بين ما فعلوه بحقّ الأرمن، ومحاكم التفتيش.

٦. أوردته صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» في عددها الصادر في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٣، في «رسالة من هايك أرسلانيان».

٧. يقول آزاد عوني، وهو كردي تمكن من الفرار من أحد سجون بغداد أثناء غارة جوية أميركية في شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، أن القنابل الأميركية أحدثت ثغرة في جدار زنزانته ومكنته من الفرار، ودمرت مركز المعلوماتية المتطور الواقع في مبنى ضمن السجن. «أزاد عوني»، مقابلة مع المؤلف في إربيل بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٩١.

٨. تقرير «منظمة العفو الدولية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٩. كان البرزانيون والزياريون (ولا يزالون حتى اليوم)، أعداء ألداء على الرغم من زواج الملاً مصطفى من ابنة أحد زعماء قبيلة الزباري، لانتهاء هذه العداوة. فالصراع بين القوميين الأكراد، و«البحاش»، استمرّ على الرغم من أن زواج البرزاني كان سعيداً وأثمر ولادة مسعود البرزاني. ولهذا السبب، فإنّ انضمام «هوشيار الزباري» إلى الحركة القومية، وتحوّلته إلى أحد أقرب مساعدي مسعود، يظلّ الاستثناء الذي يثبت القاعدة. «هوشيار الزباري»، مقابلة مع المؤلف في مدينة «صلاح الدين» في ١٢ شباط ١٩٩٢.

١٠. يفضلّ عملاء الاستخبارات العراقية استعمال سمّ الجرذان في عمليات الإغتيال، وفي مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ١ شباط ١٩٩١، روى نائب زعيم الحزب الاشتراكي الدكتور «محمود عثمان»، ومساعدته «عدنان المفتي» تجربتهما مع سمّ الجرذان. وكيف نجيا مع أحد زملائهما في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٧، من محاولة اغتيال بهذا الأسلوب. فقد قدمت لهم زوجة احد كبار مرافقي جلال الطالباني، وكانت جميلة جداً، على الغذاء لبناً ممزوجاً بمادّة «التاليوم» التي تستخدم في صناعة سمّ الجرذان. ولم يكن الحاضرون يعلمون أنّ هذه المرأة، وافقت على التعامل مع المخابرات العراقية، لقاء اطلاق سراح زوجها. فقتل ثلاثة أشخاص بعد نوبة من التقيؤ والألم الشديدين، في حين تمكن الدكتور محمود عثمان كطبيب، من تشخيص اسباب الوفاة، سيما وأنّ

العوارض شملت الحرقة عند فم المعدة، وتقرُّح الرجلين، وتساقط الشعر لاحقاً. وفي حين ظلّ الدكتور عثمان في العراق لأنّ أصابته لم تكن خطيرة، نقل ثلاثة رجال على ظهور الدواب إلى الحدود الإيرانية حيث تولّت سيارات الاسعاف نقلهم إلى طهران للمعالجة. وبفضل «منظمة العفو الدولية»، أرسل من ألمانيا، ترياق مضاد لسّم الجرذان، يعرف باسم «الأزرق البروسي» (Prussian Blue) وأمكن انقاذ حياة هؤلاء الرجال الثلاثة. وتولى «مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، ترتيب أمر سفرهم إلى لندن لتلقي المزيد من العلاج، بمساعدة منظمة العفو. وتمكن البشمرکه من إيصال الترياق إلى الدكتور عثمان في العراق. وخلال التحقيقات التي أجريت مع المرأة تبين أنّ المخابرات العراقية اعتقلت زوجها، ولم تفرج عنه، إلا بعدما وافق الزوجان على العمل لصالحها. وخلال انتفاضة العام ١٩٩١، تمّ اعتقال المرأة ومحاكمتها وإعدامها، في حين أعدم زوجها لاحقاً.

١١. Freya Stark, *Dust in the Lion's Paw*, John Murray, London, 1962, pp. 141-142.

وقد لاحظ تالكوت سيللي، وهو دبلوماسي أميركي يتمتّع بخبرة كبيرة في شؤون العالم العربي، بدوره أن العراقيين «يميلون إلى استخدام العنف بطريقة وحشية استثنائية، وأن كون العراق دولة مصطنعة، لا يكفي لتفسير هذه الظاهرة» أورده Robert D. Kaplan في كتابه: *The Arabists: The*

Romance of An American Elite, The Free Press, New York, 1992, p. 252.

١٢. قال ضابط سابق في المخابرات العراقية، فرّاً إلى المملكة العربية السعودية، أنّه أرغم وعدد من كبار ضباط المخابرات، خلال ١٩٨٥ و١٩٨٦، في أكثر من مناسبة، على المشاركة في مآذب أقيمت في صحراء «الترتار» وبعد تناول الطعام وشرب كميات من البيرة أو الويسكي، كان يعطى كل واحد منهم سلاحاً، ويؤمر باطلاق النار على مئات المعتقلين الذين تمّ تقييد أيديهم وعصب أعينهم. وأشار الضابط إلى أن الضحايا كانوا يسقطون في حفر أعدت مسبقاً، ثم تقوم الجرافات بردمها. مقابلة مع أحمد الشلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي في لندن بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦.

١٣. شورش رسول، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤. وفي العام ١٩٦١ الذي شهد اندلاع الصراع المتقطع الذي استمرّ على مدى ١٤ سنة، «قام الطيران العراقي بتدمير ما لا يقل عن ١٢٧٠ قرية كردية». راجع كابلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

١٤. مسعود البرزاني، مقابلة مع المؤلف في دمشق بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٨٧.

١٥. في صيف العام ١٩٧٩، رفضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحديثة العهد، مطالب أفراد إيران بمنحهم حكماً ذاتياً، وحاولت سحقهم.

١٦. تقرير لمنظمة «ميدل إيست ووتش» صدر في نيويورك بعنوان "Genocide in Iraq: The Anfal Campaign Against the Kurds", p. 111.

١٧. مورغنتاؤ، مصدر سبق ذكره، ص. ١٩٦.

١٨. تقرير «ميدل إيست ووتش»، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٤٧.

١٩. مصدر سبق ذكره، ص. ٣٤٦.

٢٠. مصدر سبق ذكره، ص. ٣٤٩.

٢١. مصدر سبق ذكره، ص. ٣٥٢.

٢٢. عدنان المفتي، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٩١. «خلال المفاوضات التي دامت ٤٢ يوماً، أثرت مسألة التدمير المنهجي للقوى الكردية واستخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ الأكراد بأوامر مباشرة من «علي الكيماوي». فانتفض بشدّة قائلاً «إذا تريد التحدّث عن كردستان، فعليك أن تبدأ الحكاية من أولها، وليس منذ أن توليت مسؤولياتي فيها»، وكانّ

- تاريخ العلاقات الكردية-العراقية يمكن أن يشكل مبرراً لما فعله بالأكراد».
٢٣. شورش رسول، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤.
٢٤. تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في العام ١٩٩٤، مصدر سبق ذكره، ص. ١٧. وفي هذا التقرير تشير المنظمة الى صعوبة تحديد عدد الذين أعدموا اعتباطياً، ولكنها تؤكد أن بالإمكان «تقدير عدد الذين أعدموا بطريقة إعتباطية أو تمت تصفيتهم، فضلاً عن «المفقودين» خلال الثمانينات، بمئات آلاف الأشخاص».
٢٥. مجلة «ناشونال جيوغرافيك»، المجلد رقم ١٨٢، العدد رقم ٢ الصادر في شهر آب من العام ١٩٩٢، ص. ٤٦.
٢٦. أكد «كينيث تيمرمان» في مقالة نشرتها صحيفة «ذي نيو ريابلينك» الأميركية، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، استناداً الى وثائق خاصة بالبتاغون وأخرى عراقية تمت مصادرتها، أن صدام حسين أمر قواته المنتشرة على الجبهات باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد القوات المتحالفة، لكن القادة العسكريين امتنعوا عن تنفيذ هذه الأوامر.
٢٧. تقرير لمنظمة «ميدل إيست ووتش»، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٥٩.
٢٨. ويليام إيغلتن، مقابلة مع المؤلف في العاصمة الأميركية واشنطن، خلال شهر كانون الأول من العام ١٩٨٦.
٢٩. أكد مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك، أن ٤٣٠٠ كردي قتلوا فيما كانوا يحاولون بلوغ الحدود التركية، وأن ٢٤٠٠ منهم، معظمهم من النساء والأطفال، قتلوا قرب بلدة «كاني ماسي». وقد تحدث المؤلف الى أكراد قالوا إن القوات العراقية أغلقت منطقة كبيرة قريبة من الحدود مع تركيا، فلم يتمكن من عبور الحدود، إلا أولئك الذين كانوا يعيشون شمالي هذه المنطقة.
٣٠. أكد ثلاثة أطباء أميركيين تمكنوا من معاينة اللاجئين الأكراد الى مدينتي «ديار بكر» و«ماردين»، أنهم وجدوا «الإصابات التقليدية الجلدية والرتوية» التي يصاب بها عادة ضحايا الأسلحة الكيماوية (راجع عدد صحيفة «وول ستريت جورنال» الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٨٨). لكن السلطات التركية بذلت جهوداً لمنع «منظمة العفو الدولية»، والأطباء الأميركيين الثلاثة الذين يمثلون «منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان» (Physicians for Human Rights) من لقاء الأطباء والعاملين في جمعية الهلال الأحمر التركي والذين عالجوا اللاجئين لدى عبورهم الحدود التركية. كذلك حاولت هذه السلطات، منع الصحفيين الأتراك من التحدث الى هؤلاء الأطباء، وأعطتهم معلومات مضللة عن إمكانية وجود اللاجئين الأكراد، ورفضت إصدار أي تقارير طبية عن المعانات التي أجريت عند الحدود. فأصدرت منظمة العفو الدولية بياناً أعربت فيه عن استيائها من سلوك الحكومة التركية.
٣١. المتحدثة الرسمية السابقة باسم السفارة الأميركية في أنقرة شيلا أوستريان، مقابلة هاتفية مع المؤلف خلال شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣. وقد أخبرتني أوستريان، أن الولايات المتحدة اتخذت آنذاك ذلك الموقف الحازم، إستناداً الى أحاديث أجراها زوجها مايكل أوستريان الذي كان يشغل آنذاك منصب المسؤول السياسي في السفارة، مع صحفيين أجانب في منطقة قريبة من الحدود التركية-العراقية.
٣٢. غازي الزبياري، مقابلة مع المؤلف في دمشق، بتاريخ ٦ أيار ١٩٨٧.
٣٣. خلال الانتفاضة، عثر في مقرات المخابرات العراقية، على أشرطة فيديو تظهر فيها جنث ضحايا الأسلحة الكيماوية، وصور أخرى. ولم يتم عرض هذه الأشرطة على نطاق واسع،

- لأنها تظهر أنّ أكراداً (أي «الجحاش») اشتركوا في هذه العمليات .
- ٣٤ . نائب الرئيس العراقي «طه محيي الدين معروف»، صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون»، عدد ٨-٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ .
- ٣٥ . أظهرت العينات التي أخذت في العام ١٩٩٣، من قرية «بيرجنّي» التي ضربت بالغازات السامة خلال شهر آب من العام ١٩٨٨، لدى فحصها في مختبرات «بورتون داون» المتخصصة في فحص الأسلحة الكيماوية والتابعة للقوات المسنحة البريطانية، أظهرت «وجود عناصر متحللة من مكونات غاز الخردل، وغازات الأعصاب». راجع تقرير منظمة «ميدل إيست ووتش» مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ . وفي شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٨، تسلّت الصحافية البريطانية المستقلة والخبيرة في الشؤون الكردية «غوين روبرتس»، مع دليل كردي، من تركيا الى كردستان العراق لجمع عينات من التربة . لكن نتائج التحاليل التي أجريت في مختبرات «بورتون داون» آنذاك، لم تكن جازمة وواضحة .
- ٣٦ . إبريل غلاسي، مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤ .
- ٣٧ . تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش»/ الشرق الأوسط، الصادر في العام ١٩٩٤، مصدر سبق ذكره .
- ٣٨ . جلال الطالباي، مقابلة مع المؤلف في باريس بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٨٨ . وقد قال الطالباي في هذه المقابلة، إنه أخبر وزارة الخارجية الاميركية بالتفصيل عن استخدام الاسلحة الكيماوية ضد المدنيين، وعن التدمير المنهجي للقرى الكردية، وعن المفاوضات التي أجراها مع صدام حسين، وعن أسباب فشلها .
- ٣٩ . في الصفحة ٢٣ من تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» الصادر في العام ١٩٩٤، ينفي واضعوه وجود أي تزوير . وفي حين يشيرون الى أنه لم يعثر حتى الآن على «مخطط شامل» لإبادة الأكراد، إلا أنهم يؤكدون أنّ هذه الأدلة «المتناثرة والموزعة على عدد ضخم من الملفات، تبدو مترابطة ومتماسكة، وتشكّل أجزاء من لغز كبير ومعقد» .
- ٤٠ . «شورش رسول»، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤ .
- ٤١ . Istvan Deak, "Misjudgment at Nuremberg", *The New York Review of Books*, Vol. XL, Number 16, October 7, 1993.
- ٤٢ . تقرير منظمة «ميدل إيست ووتش»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣ .
- ٤٣ . مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧ .
- ٤٤ . مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ .
- ٤٥ . «شورش رسول»، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤ .
- ٤٦ . تقرير منظمة «ميدل إيست ووتش»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩ .
- ٤٧ . مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩ .
- ٤٨ . مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩ .
- ٤٩ . يعتبر تحوّل النظام البعثي في العراق، في اتجاه التركيز على القيم الإسلامية لتجديد شرعيته، أمراً حديث العهد . والذين زاروا العراق قبل بدء الحرب مع إيران، يذكرون تركيز حزب البعث على القيم العلمانية . ويرى بعض المحلّلين السياسيين أنّ «ميشال عفلق»، أحد أبرز مؤسسي حزب البعث في الخمسينات، إستخدم أيديولوجيته العلمانية لتمكين أبناء جميع الأقليات غير الإسلامية من الاضطلاع بأدوار سياسية في الشرق الأوسط . لكن استطلاة أمد الحرب مع إيران، رأى صدام حسين المعروف بـ«كليته»، أنّ مصلحته أن يدّعي بأنه من سلالة النبي محمد، وأن توزّع

له صور يظهر فيها مرتدياً ملابس الحجاج الى مكة المكرمة . وسورة «الأنفال»، هي ثامن سورة من سور القرآن الكريم، وقد ورد فيها: «إذ يوحى ربك الى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا، سألني في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان. ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله، ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب. ذلكم فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار». وردت هذه الآيات الثلاث في النص الإنكليزي استناداً الى ترجمة أ. أربيري للقرآن الكريم.

٥٠. شورش رسول، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤.

٥١. وردت هذه الاتهامات أيضاً في كتاب Stephen C. Pelletière: *The Iran-Iraq War: Chaos in a Vacuum*, Praeger Publishers, New York, 1992. وقد استندت الاتهامات التي وجهها معهد «كارلايل» الحربي، الى إيران بضرب أكراد حلبجه بالأسلحة الكيماوية، الى تحول لون شفاه جثث بعض الضحايا الى الأزرق، والذي ينجم عادة عن غاز «السيانور» الذي كان يعتقد آنذاك بأن العراق لا يملكه. لكن البروفسور هوارد هو الذي يدرس في كلية الصحة العامة في جامعة هارفارد الأميركية، أبلغ منظمة «ميدل إيست ووتش» في ٢٧ أيار ١٩٩٣، أن غازات أعصاب أخرى مثل «Acetylcholinesterase»، تتسبب أيضاً في هذا اللون الأزرق الذي ينجم عن شلل يصيب الجهاز التنفسي. راجع تقرير منظمة «ميدل إيست ووتش»، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٦.

٥٢. الدكتور محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف في دمشق بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٨٨.

٥٣. شورش رسول، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤.

٥٤. ذكر مراسل صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية هارفي موريس، أنه شاهد خلال زيارة لمدينة القامشلي بعد بضعة أشهر، صورة أوجلان الى جانب صورة الرئيس السوري حافظ الأسد.

٥٥. عبدالله أوجلان، مقابلة مع المؤلف في دمشق بتاريخ ١٦ آذار ١٩٩١.

٥٦. تقدّر مصادر أكراد تركيا بأن عدد القتلى وصل الى عشرين ألفاً مع نهاية العام ١٩٩٥.

٥٧. في العام ١٩٨٦، شنت الطائرات الحربية التركية غارات جوية على قواعد البرزاني في شمال غرب العراق، وذلك ردّاً على عمليات حزب العمال الكردستاني. وأعلن رئيس الوزراء التركي «تورغوت أوزال» في أواسط شهر آب من ذلك العام، أن «هذا إنذار لأولئك الذين يأوون المتمردين عندهم».

٥٨. عبد السلام البرزاني، مقابلة مع المؤلف في بلدة «برزان» في كردستان العراق، بتاريخ

٢٣ حزيران ١٩٩٣.

في الثلاثينات، اتهم البريطانيون والأكراد المعادون للبرزانيين، الشيخ أحمد بأنه أوجد طائفة خاصة تبيح حرية العلاقات الجنسية، وأكل لحم الخنزير، وعدم أداء الصلوات الخمس يومياً. وربما يكون هدف هذه التهم، تشويه صورة الشيخ أحمد وطروحاته القومية في أعين الأكراد المتدينين. لكن جبال الشرق الأوسط، شكلت على مر العصور ملجأ للطوائف والأقليات الدينية المختلفة مثل العلويين، واليزيديين، والدروز، فضلاً عن سائر المذاهب المسيحية. وقد روى لي عبد السلام البرزاني، أن أحد أتباع الشيخ أحمد قال له ذات مرة، إن الناس يتفقدونه لأنه لا يصوم ولا يصلي يوماً. فردّ عليه قائلاً «هذا هو كل ما يقولونه؟» وردّاً عن سؤال عما إذا كان الشيخ أحمد قد أسس فعلاً طائفة خاصة، أجابني عبد السلام البرزاني بحذر قائلاً «قد لا يخلو هذا القول من الصحة». ثم استشهد بآية قرآنية «يا أيها الذين آمنوا صلوا علىكم تذكرون»، وقال «نحن نشددّ على التذكّر فقط، وليس على الصلاة. فبعض الناس يؤكدون أن على الانسان أن يصلي خمس مرات يومياً،

وثلاث مرات فقط في بعض الأيام. لكن إذا كنت تتذكر الله، فستذكره وأنت نائم، وعندما تعمل، وعندما تمشي، وفي كل ما تفعله».

٥٩. فاطمة محمد صالح، مقابلة مع المؤلف في بلدة برزان في كردستان العراق، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٩٣.

الفصل الثامن: الزلزال الاجتماعي التركي

١. «القوى الخفية» عبارة متعارف عليها تستخدم للإشارة إلى القوات المسلحة والاجهزة الأمنية. وهذا الاستشهاد مقتطف من مقالة للصحافي ياووز غوكمن نشرت في صحيفة «حرية» التركية، بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩٥.

٢. على الرغم من أن السلطات التركية لم توافق على اللوائح الانتخابية الخاصة بحزب «هاديب» إلا في آخر لحظة، فإن حزب الرفاه الإسلامي (بزعامة نجم الدين أرباكان)، أحرز ٢٧ في المئة من الأصوات في المناطق الكردية، محققاً بذلك ثاني أفضل نتيجة انتخابية له على المستوى الوطني، وحلّ في المرتبة الأولى أو الثانية في هذه المنطقة. لكن «هاديب» نجح في تحقيق نتائج استثنائية في قلب كردستان تركيا، حيث شعر الناخبون أنهم باقتراعهم لمصلحته، إنما يعبرون عن تمسكهم بهويتهم الكردية. فقد أحرز في منطقة «هكاري» ٥٤ في المئة من الأصوات، و٣٧ في المئة في دياربكر. لكن الحزب أخفق في تحقيق أي نتائج مهمة في المدن الكبرى في غرب البلاد، وبالتالي لم يحرز على المستوى الوطني إلا ١٧، ٤ في المئة من الأصوات. وتراوحت التفسيرات لأسباب هذا الفشل، ما بين عدم اهتمام المهاجرين الأكراد بتسجيل أنفسهم على لوائح الناخبين، والتأخر في بدء «هاديب» حملته الانتخابية بسبب العراقيل الإدارية التي وضعت في وجهه، ورغبة الناخبين في عدم تبديد أصواتهم في ظلّ شعورهم بأن الحزب لن يتمكن من الحصول على نسبة العشرة في المئة من الأصوات التي يتوجب عليه إحرازها لدخول البرلمان، وخوف العديد من الناخبين الأكراد الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، من دعم «هاديب» لحزب العمال ومن تحالفاته الانتخابية مع أحزاب تركية يسارية صغيرة. فكانت النتيجة أن شعر العديد من الأكراد في شرق وجنوب شرق تركيا خصوصاً، بأنهم حرّموا من فرصة إيصال ممثليهم الحقيقيين إلى البرلمان.

٣. عرفت كردستان منذ زمن بأنها جنة للمهربين على الرغم من أن هذه الشهرة لم تطل سوى مدينتي يوكسكوكا التركية وزاخو العراقية. وقبل الثورة الإيرانية كان يتم تهريب الأسلحة إلى إيران لمساعدة الساعين إلى إطاحة الشاه، عن طريق شمال العراق. ووفقاً لمسؤولين في أجهزة شرطة الدول الغربية، فقد صار تهريب الهيروين الذي تنتجه إيران ودول آسيوية أخرى، يتم منذ أواخر الثمانينات، وخلال التسعينات خصوصاً، عبر تركيا ومن خلال وسطاء متعددين يتولون إيصاله إلى تجار حزب العمال في هولندا، بواسطة الرشاوي. ولم يكن انخراط حزب العمال في تجارة المخدرات، الظاهرة الأولى من نوعها في العالم. فعلى سبيل المثال فقط، تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا أرغمت الصين المترددة في منتصف القرن التاسع عشر على «الانفتاح» على الخارج إثر ما يعرف باسم «حروب الأفيون»، وفرضت على الصينيين شراء القسم الأكبر من الأفيون الذي كان يزرع في الهند. وخلال حرب الهند الصينية ما بين العامين ١٩٤٥ و١٩٥٤، مولت فرنسا قسماً مهماً من أكلاف هذه الحرب، بواسطة تجارة المخدرات. واتهمت الولايات المتحدة أيضاً، بالتورط

في تجارة المخدرات ما بين العامين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، لتمويل بعض أكلاف حرب فيتنام. ٤. ما زال الرقم الحقيقي سرّاً تتكتم عليه المؤسسة العسكرية بشدة. لكن التقديرات التي قدمها المدافعون عن حقوق الإنسان، والسياسيون الأكراد، والأكاديميون الأتراك، ومصادر غربية أخرى بما فيها الدبلوماسيون، تتضمّن تفاوتاً كبيراً في الأرقام. فقد أعلن وزير الداخلية ناهد منتشه أمام البرلمان التركي في ٢٧ حزيران ١٩٩٥، أن ٢٢٠٠ قرية كردية دمّرت كلياً أو جزئياً، وأن عدد الضحايا من المدنيين والعسكريين وصل الى حدود تسعة عشر ألف قتيل، وأن حوالي ألفي شخص قتلوا في ظروف غامضة. لكن الإحصاءات الحكومية التي كشف النقاب عنها في شهر تموز من العام ١٩٩٥ والتي تغطّي الفترة الممتدة من بدء الصراع في كردستان حتى نهاية العام ١٩٩٤، اعترفت بتهجير سكان ٢٦٦٠ قرية كردية. وفي شهر شباط من العام ١٩٩٦ حصلت على تقديرات تفيد بأن التهجير طاول ما بين ٢٧٠٠ الى ٣٣٠٠ قرية. وسبب التفاوت في هذه الأرقام يعود الى اختلاف في النظرة الى المجتمع الكردي المؤلف من مجموعة كبيرة من الدساكر الصغيرة التي تعتبر عادة جزءاً من قرى أكبر.

٥. صحيفة «توركيش دايلي نيوز» الصادرة بالإنكليزية بتاريخ ٢١ كانون الثاني و ٢٥ آذار و ١٦ من العام ١٩٩٤. وفي مقابلات أجراها المؤلف مع دبلوماسيين غربيين في أنقرة خلال شهر شباط من العام ١٩٩٦، قدر الدبلوماسيون كلفة الحرب في كردستان، بأكثر من عشرة مليارات دولار. ٦. هذه التقديرات قدمها زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ عندما كان في صفوف المعارضة، في مقالة نشرتها صحيفة «حرية» بتاريخ ١٦ آب ١٩٩٥.

٧. في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٤، ذكرت صحيفة «ملليت» أن ٣٢٤٠ شخصاً راحوا ضحية هذا النوع من الاغتيالات الغامضة التي حصل معظمها في المناطق الكردية. ٨. في العام ١٩٩٤ ارتأت قوى الأمن التركية فجأة أنه من الضروري كبح جماح «حزب الله»، واعتقلت مئات من أعضائه، وألقت مسؤولية العنف الذي ارتكبه على عاتق جماعة انشقت عنه سابقاً. ولم تقدّم قوى الأمن، على سبيل المثال، أي تفسير لكيفية وجود سجن ومركز تعذيب تابع «لحزب الله» على بعد ٥٤ متراً من مركز للشرطة في مدينة «باتمان»، قتل فيه مئات الأشخاص.

٩. يستغرق اتخاذ قرارات هذا النوع من القضايا، سنوات لاسيّما إذا رفض البلد المعني تحكيم اللجنة في النزاع القائم، ورفع القضية الى المحكمة التابعة لمجلس اتحاد أوروبا. وعلى سبيل المثال تمّت تسوية قضية إرغام الرجل على أكل روث الحيوانات، بعد انقضاء خمس سنوات على حصولها، بمنح الضحية تعويضاً بقيمة ثلاثمئة ألف فرنك فرنسي، أي ما يعادل حوالي الستين ألف دولار.

١٠. ورد في حلقة يوم ١٤ كانون ١٩٩٦ من برنامج «ستون دقيقة» الذي تبثه شبكة التلفزة الأميركية «سي. بي. إس».

١١. صحيفة «جمهورية» التركية بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٩٤.

١٢. في مطلع السبعينات نشر مؤرّخ عسكري رسمي تركي كتاباً مختصراً تمّ تشذيبه بعناية، ويتضمّن جردة كاملة بجميع الانتفاضات الكردية في تركيا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين. لكن سرعان ما تمّ سحب الكتاب من الأسواق، على الرغم من أنه لم يتضمّن أي إحصاءات لعدد الضحايا من الأكراد. وقد قدر أحد أبرز المراجع في الشؤون الكردية لوسيان رامبو، عدد الأكراد الذين قتلوا في معركة «درسيم» بأربعين ألف شخص، وهو رقم قد لا يخلو من المبالغة. على أي حال بالإمكان مراجعة Lucien Rambout, *Les Kurdes et le droit*, Paris, 1947, p. 39.

١٣. صحيفة «ملييت» بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٠. وقد كان وزير العدل التركي آنذاك، أشد وضوحاً من غيره إذ قال «ليس لأولئك الذين لا يتمون الى العرق التركي في هذه البلاد، سوى حقّ وحيد، الحقّ في أن يكونوا خدماً وعبيداً».
١٤. ورد في مقابلة أجراها مع مراسل وكالة «رويتر» في أنقرة «خضر غوجتاس» في ٨ شباط ١٩٩٦ في العاصمة التركية.
١٥. Arshak Safrastian, *Kurds and Kurdistan*, The Harvill Press Ltd., London, 1948, p. 86. كان سافراستيان نائباً للقنصل البريطاني في مدينة بتليس خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أصوله الأرمنية، والمذابح التي ارتكبت في العام ١٩١٥ بحق الأرمن، إلا أن سافراستيان ظلّ صديقاً للأكراد.
١٦. كانت هناك بعض الاستثناءات المحدودة. فقد ردّ الدبلوماسي الروسي الذي مثل روسيا القيصرية في الماضي في هذه المنطقة وأحد أبرز المراجع في الشؤون الكردية بازيل نيكيتين في رسالة بعث بها الى صحيفة «التايمز» البريطانية ونشرت في ١٦ تموز ١٩٣٧، على عنوان وضعته الصحيفة يعكس تبنيها تبرير الكماليين لمعركة درسيم قاتلة: «القوّات التركية تقمع انتفاضة معارضي التعليم». فكتب قائلاً «من الخطأ الاعتقاد بأن الأكراد يرفضون التعليم، فما يقاومونه هو محاولة تركيبهم».
١٧. الصحافي التركي عثمان متي في مقالة له نشرتها صحيفة «سون بوستا» (أي «البريد الأخير»، المترجم)، وأورده كندال نيزان في Gerard Chaliand, *A People without a Country*, Zed Books, London, 1980, p. 72.
١٨. أحمد تورك، مقابلة مع المؤلف في أنقرة بتاريخ ٨ شباط ١٩٩٦.
١٩. تمّ استقاء ملاحظة غوك ألپ الأولى من *The Principles of Turkism*, Ankara, 1920 والثانية من «كجك مجموعة» (أي المجموعة الصغيرة)، العدد رقم ٢٨ «ديار بكر»، ١٩٢٣، وقد وردتا في *Pan-Turkism in Turkey, A Study in Irredentism*, by Jacob M. Landau, C. Hurst and Company, London 1981.
٢٠. كلمة «الغاب» (GAP)، مؤلفة من الأحرف الأولى لمشروع جنوب شرق الأناضول باللغة التركية. وقد ركّزت الدعاية الخاصة بهذا المشروع على فكرة أنه سيؤمن تشغيل أعداد كبيرة من الأكراد ويسهم في حلّ مشكلة البطالة المتفشية في صفوفهم. لكن هذا الأمر لم يتحقق إلا على نطاق ضيق. وقد امتنع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن تمويل مشروع «الغاب» لأن تركيا لم تتوصل الى أي اتفاق على تقاسم مياه نهر الفرات مع سورية والعراق، قبل الشروع في إقامة سلسلة السدود المقررة ضمن إطار المشروع، الأمر الذي أثار سخط هاتين الدولتين على ما اعتبرناه خرقاً للقانون الدولي. لذلك يمكن فهم الأسباب التي دفعت سوريا الى توفير الدعم لحزب العمال الكردستاني، وما تلقاه هذا الحزب من دعم عراقي مهم، على الرغم من محدوديته. وعلى أي حال، توجد شكوك عميقة في أن يؤدي هذا المشروع، حتى في حال إنجازها على أكمل وجه، في توفير العمل للأكراد في أقصى جنوب شرق تركيا الذين يفتقرون الى التعليم والتدريب المهني اللازمين، ويعانون من انتشار البطالة والتخلف في صفوفهم على نطاق واسع، لأن ملكية الأراضي مفتتة.
٢١. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسي غربي اشترط عدم الافصاح عن هويته، في أنقرة بتاريخ ٧ شباط ١٩٩٦.
٢٢. مقابلة أجراها المؤلف مع محمد علي بيراند في اسطنبول بتاريخ ٥ شباط ١٩٩٦.

٢٣. منظمة «هلسنكي ووتش» (Helsinki Watch)، تتحمل الشرطة والقوات المسلحة التركية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن معظم الجرحى والقتلى الذين سقطوا في أحداث عيد النوروز»، المجلد الرابع، رقم ٩، حزيران ١٩٩٢. وقد أذاع حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، وهو الشريك الأصغر في الائتلاف الحكومي آنذاك، «إفراط قوى الأمن في استخدام القوة»، مشيراً إلى عدم وقوع أي إصابات مؤكدة في صفوف القوات الحكومية.
٢٤. جنكيز تشاندار، مقابلة مع المؤلف في اسطنبول بتاريخ ١٨ شباط ١٩٩٦.
٢٥. «أحمد تورك»، مقابلة مع المؤلف في أنقرة بتاريخ ٨ شباط ١٩٩٦.
٢٦. محمد علي بيراند، مقابلة مع المؤلف في اسطنبول بتاريخ ٥ شباط ١٩٩٦.
٢٧. أوزال، مقابلة مع المؤلف في أنقرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٩٣.
٢٨. صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية، عدد ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣.
٢٩. منذ مطلع العام ١٩٨٦، عمدت القوات التركية إلى إجلاء سكان القرى الكردية الواقعة على طول الحدود مع إيران، والعراق، وسورية، وزرعت منطقة الحدود العراقية والسورية بالكشافات الضوئية وأبراج المراقبة لخلق منطقة عازلة مع هذين البلدين. صحيفة «الواشنطن بوست»، عدد ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦.
٣٠. أكدت «لجنة حماية الصحفيين»، ومقرها مدينة نيويورك الأميركية، في تقريرها السنوي للعام ١٩٩٥، أن تركيا تحتل المرتبة الأولى في العالم على صعيد عدد الصحفيين المعتقلين في سجونها والبالغ ٥٣ صحافياً، اعتقل معظمهم بسبب قيامهم بتغطية أخبار كردستان على نحو لا يعجب السلطات. راجع صحيفة «نيويورك تايمز»، عدد ١٥ آذار ١٩٩٦.
٣١. في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣، حاولت إقناع أحد مسؤولي صحيفة «ذي نيويورك ركر»، بنشر مقالة عن تركيا والمشكلات التي تعانها. فأبدى بعض الحماسة في البداية، لكنه سرعان ما أوضح لي أنه يريد مقالة عن رئيسة الوزراء التركية تانصو تشيلدر تقدم صورة إيجابية عنها. فقد شاهدها على التلفزة عندما زارت واشنطن، واعترف بأنه وقع تحت تأثير سحرها.
٣٢. عائلة «أريك»، مقابلة مع المؤلف في اسطنبول بتاريخ ٧ شباط ١٩٩٦.
٣٣. قدر غورسيل، مقابلة مع المؤلف في اسطنبول بتاريخ ٥ شباط ١٩٩٦.
٣٤. ذكر أكراد عراقيون اشتركوا في القتال ضد حزب العمال الكردستاني في العام ١٩٩٢، أن مقاتلي الحزب كانوا يفضلون قتل جرحاهم على أن يقعوا في الأسر. مقابلة أجراها المؤلف في «إربيل» بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٩٦.
٣٥. كامران إينان، مقابلة مع المؤلف في أنقرة بتاريخ ٧ شباط ١٩٩٦.
٣٦. أثناء زيارة إلى أنقرة قام بها المفوض السامي البريطاني في بغداد هنري دوبر في شهر تشرين الثاني ١٩٢٦، قال له وزير الخارجية التركي توفيق رشدي بك إن الحكومة «توصلت إلى قناعة راسخة باستحالة استيعاب الأكراد أو تذويهم، وبضرورة طردهم من البلاد. فقد بنيت تركيا الحديثة بالمجازر والدماء، وعليها أن تظل قاسية ومن دون رحمة. لقد تخلصنا من اليونانيين والأرمن، علينا أن نتخلص من الأكراد». وبرّر الوزير التركي ضرورة طرد الأكراد بالقول إن «لا أمل في تغيير عقليتهم»، وبأن تركيا تحتاج إلى أراضيهم الخصبة، ولا تستطيع إبقائهم في المناطق الحدودية لأنها لا تثق في ولائهم لها. ونقل عنه دوبر قوله إنه ما إن تطردهم تركيا من أراضيها، فإنها لن تسمح لهم بالعودة إليها أبداً». راجع مكتب السجلات العامة البريطانية، كيو، الوثيقة رقم F0371/11557.

الفصل التاسع: حروب الآخرين: النموذج الكردي

١. أحمد الشلبي، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٩٥.
٢. في الواقع، عرض الطالباني والبرزاني على الإدارة الأميركية أن يتحملاً نصف تكاليف إنشاء القوة أي مليون دولار على أن تتحمل واشنطن النصف الآخر. هوشيار الزباري، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٦.
٣. في العام ١٩٩٦، قدّرت مصادر كردية عدة حجم الرسوم التي تتمّ جبايتها بما بين مئة وخمسين إلى مئتي ألف دولار أميركي. لكن أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية قدّر هذه الرسوم خلال مقابلة مع المؤلف في واشنطن بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٦، بمئتين وخمسين ألف دولار.
٤. «على مدى أشهر عدة، حدّرت الطالباني من دون جدوى، من مغبة إثارة البرزاني، والسخرية منه، وإهانتته. وقلت له إنه في حال تدهور الأوضاع فإن إيران لن تساعد الاتحاد الوطني الكردستاني، إلا بعد أن يلقي هزيمة منكرة ويلجأ إلى منطقة الحدود الإيرانية، ويصبح معتمداً كلياً على طهران». الشلبي، مصدر سبق ذكره.
٥. هوشيار الزباري، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٦.
٦. أشارت تقارير متعدّدة إلى أن الدبابات التي شاركت في عملية إربيل غادرت مدينة تكريت، مسقط رأس صدام حسين، منذ ١٢ آب، الأمر الذي يشير إلى أن الإعداد لهذه العملية بدأ بعد وقت قصير من الغزو الإيراني لشمال العراق في شهر تموز، وأن المفاوضات الجدّية بين البرزاني وبغداد بدأت قبل شهر. الشلبي، مقابلة هاتفية مع المؤلف بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٩٦.
٧. في العام ١٩٩٢ خاطب سكوكروفت البرزاني الذي ذكره بغدر كيسينجر، قائلاً له: «لن نتخلّى عنكم». وفي سياق السعي الأميركي لاقتناع الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني بالانضمام إلى المؤتمر الوطني العراقي، قدّم بايكر تعهداً خطياً للأكراد بعدم التخلّي عنهم. الزباري، مقابلة مع المؤلف في مدينة صلاح الدين بتاريخ ٥ شباط ١٩٩٦. وقدر كرّر نائب الرئيس آل غور، وهو أرفع مسؤول أميركي يدعو علناً إلى «إطاحة صدام»، ومستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي أنطوني لايك، تعهد واشنطن بحماية الأكراد والشيعة. راجع بول فولفويتز، شهادة أمام لجنة الشرق الأدنى وجنوب آسيا، التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٦. وقال الزباري أيضاً إن سكوكروفت قال للبرزاني أثناء زيارة الأخير للعاصمة الأميركية في شهر تموز من العام ١٩٩٢، «لن نتخلّى عنكم»، وإن هذا التعهد وغيره، أسهم في دفع البرزاني إلى تغيير موقفه والانضمام إلى المؤتمر الوطني.
٨. مجلة «نيوزويك» الأميركية، عدد ٢٣ أيلول ١٩٩٦.
٩. جون دويتش مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «السي. آي. إي»، شهادة أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٦.
١٠. صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون» الأميركية، عدد ٩ أيلول ١٩٩٦.
١١. مؤيد يونس، مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٦ شباط ١٩٩٦.
١٢. أكد سامي عبد الرحمن أن الحزب الديمقراطي أجلى أعضاء المؤتمر الوطني الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرته، ولكنه لم يكن مسؤولاً «عن أولئك الموجودين في مناطق الطالباني»، أي إربيل وعين كاوه. مؤتمر صحافي لسامي عبد الرحمن في مدينة صلاح الدين، بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٦.

١٣. أجريت مقابلات عدّة مع قادة المؤتمر الوطني الموجودين مع متين من أعضاء المؤتمر في أحد فنادق مدينة صلاح الدين.
١٤. فولفو فيتز، مصدر سبق ذكره.
١٥. دويتش، مصدر سبق ذكره.
١٦. صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون»، عدد ١٢ أيلول ١٩٩٦.
١٧. أكد العديد من مسؤولي الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، كلّ على حدة، أنه كان بإمكان «مركز التنسيق العسكري» وقف الاقتتال الكردي، بزيارة كل من الطالباني والبرزاني، والطلب إليهما وقف إطلاق النار. مقابلات مع المؤلف في كردستان العراق في شهر شباط من العام ١٩٩٦.
١٨. على ما يبدو، فإن أنقرة اعترضت عشية عملية إربيل على قيام الطائرات الحليفة بأي طلعات جوية فوق شمال العراق. وبدا الأمر أشدّ وضوحاً، عندما قال الأتراك إن الإدارة الأميركية لم تطلب من أنقرة السماح للطائرات الغربية باستخدام قاعدة «إنجبرليك» الجوية لشنّ غارات انتقامية ضدّ العراق. وفي الواقع، فإن واشنطن لم تتقدّم بأي طلب لأنها كانت تعرف سلفاً بأن تركيا سترفض الاستجابة إليه.
١٩. في السنة المالية ١٩٩١، قدّمت الولايات المتّحدة مساعدات بقيمة ٥٨٣ مليون دولار، تراجعت خلال السنة المالية التالية إلى ٧١ مليوناً، وإلى ٢٢,٤ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩٦.
- راجع الوثيقة رقم ٦٠-٩٠ الصادرة عن «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، بتاريخ ٥ أيلول ١٩٩٦.
٢٠. الزباري، مقابلة مع المؤلف في لندن بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٦.
٢١. صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عدد ٢١ أيلول ١٩٩٦.
٢٢. «منظمة العفو الدولية»، العراق، «تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان في كردستان العراق منذ العام ١٩٩١»، والذي صدر في شهر شباط من العام ١٩٩٥.
٢٣. «منظمة العفو الدولية»، المصدر السابق.
٢٤. استناداً إلى وثائق عراقية عشر عليها في كردستان، ونقلت إلى الولايات المتحدة، سعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» إلى إقناع عدد من الحكومات بمحاكمة العراق أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، بتهمة ارتكاب مجازر إبادة جماعية. مذكرة صادرة عن المدير التنفيذي للمنظمة «كينيث روث» بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٩٤.
٢٥. مسعود البرزاني، مقابلة مع المؤلف في مدينة صلاح الدين بتاريخ ١٣ شباط ١٩٩٦.
٢٦. صحيفة «الدايلي تلغراف» البريطانية، عدد ١٨ أيلول ١٩٩٦.

المراجع

- Adamson, David. *The Kurdish War*. London, 1964.
- Alam, Asadollah. *The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969-1977*. New York, 1992.
- Amnesty International. *Getting Away with Murder: Political Killings and "Disappearances" in the 1990s*. London, 1990.
- . "Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991." London, 1995.
- . "Iraq: Human Rights Violations Since the Uprising." London, 1991.
- . "Iraq: The Need for Further United Nations Action to Protect Human Rights." London, 1991.
- . "Turkey: Brutal and Systematic Abuse of Human Rights." London, 1989.
- Bell, Gertrude. *The Desert and the Sown*. London, 1907.
- Black, Ian, and Benny Morris. *Israel's Secret War: The Untold Story of Israeli Intelligence*. London, 1991.
- Bois, Thomas. *The Kurds*. Beirut, 1965.
- Bullock, John, and Harvey Morris. *No Friends but the Mountains: The Tragic History of the Kurds*. New York, 1992.
- Chaliand, Gérard. *A People Without a Country*. London, 1980, and Brooklyn, 1993.
- "Civil War in Iraq." Committee on Foreign Relations, United States Senate, Staff Report, 1991.
- Cockburn, Andrew, and Leslie Cockburn. *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S.—Israeli Covert Relationship*. New York, 1992.
- Dersimi, Nouri. *Le Dersim dans l'histoire du Kurdistan*. Aleppo, 1952.
- Driver, G. R. *Kurds and Kurdistan*. Mount Carmel, 1919.
- Eagleton, William, Jr. *An Introduction to Kurdish Rugs and Other Weavings*. Buckhurst, Essex, England, 1988.
- . *The Kurdish Republic of 1946*. London, 1963.
- Edmonds, C. J. *Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in Northeast Iraq, 1919-1925*. London, 1957.

- Farouk-Sluglett, Marion, and Peter Sluglett. *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*. London, 1987 and 1990.
- Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York, 1989.
- Galbraith, Peter W. "The United States and the Kurds." Remarks delivered to the H. John Heinz III School of Public Policy and Management, Pittsburgh, November 5, 1992.
- Chareeb, Edmund. *The Kurdish Question in Iraq*. Syracuse, 1981.
- Ghassemlou, Abdul Rahman. *Kurdistan and the Kurds*. London, 1980.
- Gordon, Michael, and Bernard E. Trainor. *The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf*. Boston and New York, 1995.
- Gunter, Michael. *The Kurds in Turkey*. Boulder, Colorado, 1990.
- . *The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope*. New York, 1992.
- Hamilton, Archibald M. *Road Through Kurdistan*. London, 1937.
- Hay, W. R. *Two Years in Kurdistan*. London, 1921.
- Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. Cambridge, Massachusetts, 1992.
- Howell, Wilson N. "The Soviet Union and the Kurds: A Study of a National Minority." Unpublished Ph.D. thesis, University of Virginia, 1965.
- Human Rights Watch. "Bureaucracy of Repression: The Iraqi Government in Its Own Words." New York, 1994.
- . "Landmines: A Deadly Legacy." New York, 1993.
- "Incontournable Turquie." *Les Cahiers de l'Orient*. Paris, 1993.
- Izady, Mehrdad R. *The Kurds: A Concise Handbook*. Washington and London, 1992.
- Kaplan, Robert D. *The Arabists: The Romance of an American Elite*. New York, 1992.
- al-Khalil, Samir. *Republic of Fear*. London and New York, 1990.
- Kimche, David. *The Last Option—After Nasser, Arafat and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East*. London, 1991.
- Kinnane, Derk. *The Kurds and Kurdistan*. London, 1964.
- Kinross, Lord. *Ataturk: The Rebirth of a Nation*. London, 1964.
- Kutschera, C. *Le Mouvement national kurde*. Paris, 1979.
- Laurie, Thomas. *Dr. Grant and the Mountain Nestorians*. Boston, 1853.
- Lowry, Heath W. *The Story Behind Ambassador Morgenthau's Story*. Istanbul, 1990.
- Makiya, Kanan (Samir al-Khalil). *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World*. New York, 1993.
- Mauriés, René. *Le Kurdistan ou la mort*. Paris, 1967.
- McDowall, David. *The Kurds: A Nation Denied*. London, 1992.
- . *A Modern History of the Kurds*. London, 1996.
- Middle East Watch. "The Anfal Campaign in Iraqi Kurdistan: The Destruction of Koreme." 1993.
- . "Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and Its Aftermath." 1992.
- . "Genocide in Iraq: The Anfal Campaign Against the Kurds." New York, 1993.
- . "Hidden Death: Land Mines and Civilian Casualties in Iraqi Kurdistan." October 1992.
- . "Human Rights in Iraq." 1990.
- . "Kurds Massacred: Turkish Forces Kill Scores of Peaceful Demonstrators." 1992.
- . "Unquiet Graves: The Search for the Disappeared in Iraqi Kurdistan." 1992.
- More, Christiane. *Les Kurdes aujourd'hui: Mouvement nationale et partis politiques*. Paris, 1984.
- Morgenthau, Henry. *Ambassador Morgenthau's Story*. Garden City, New York, 1918.

- National Security Archive. "Iran 1977-1980." Previously classified documents from Department of State and other government agencies.
- Nikitine, Basile. *Les Kurdes: Etude sociologique et historique*. Paris, 1956.
- Othman, Siyamend. "Contribution historique à l'étude du Parti Demokrati Kurdistan-i-Iraq 1946-1970." Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1985.
- Pelletiere, Stephen C. *The Kurds: An Unstable Element in the Gulf*. Boulder and London, 1984.
- Pichon, Jean. *Les Origines orientales de la guerre: 1921, le partage du Proche Orient*. Paris, 1938.
- Raviv, Dan, and Yossi Melman. *Every Spy a Prince: The Complete History of Israel's Intelligence Community*. Boston, 1991.
- Reza. *Les Chants brulés*. Bern, 1995.
- Roosevelt, Archie. *For Lust of Knowing: Memoirs of an Intelligence Officer*. Boston, 1988.
- Roux, Georges. *Ancient Iraq*. London, 1964.
- Safire, William. *Safire's Washington*. New York, 1980.
- Safrastian, Arshak. *Kurds and Kurdistan*. London, 1948.
- Schmidt, Dana Adams. *Journey Among Brave Men*. Boston, 1964.
- Sciolino, Elaine. *The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis*. New York, 1991.
- Shawcross, William. *The Shah's Last Ride: The Fate of an Ally*. New York and London, 1986.
- Soane, Ely Bannister. *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise*. London, 1912. 2d edition, 1926.
- Stark, Freya. *Letters: Vol. I, The Furnace and the Coup, 1914-1930*, London, 1974. Vol. II, *The Open Door, 1930-1935*, London, 1975.
- Sykes, Mark. *The Caliph's Last Heritage: The History of the Turkish Empire*. New York, 1973, rpt. of 1915 London edition.
- . "The Kurdish Tribes of the Ottoman Empire." *The Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, vol. XXXVIII, January 28, 1908.
- Thesiger, Wilfred. *Desert, Marsh and Mountain: The World of a Nomad*. London, 1979.
- Trollope, Anthony. *Can You Forgive Her?* London, 1982.
- Turkey Human Rights Report, 1994. Ankara, September 1995.
- United Nations, Economic and Social Council, report on Human Rights in Iraq, 1992, 1993, 1994.
- United Nations, General Assembly, Situation of Human Rights in Iraq, Max van der Stoel, Special Rapporteur to the Commission of Human Rights, 1991, 1992, 1993.
- van Bruinessen, Martin. *Agha, Sheikh, and State*. Utrecht University, 1978.
- Westlake, Bruce. *The Arab Bureau: British Policy in the Middle East, 1916-1920*. University Park, Pennsylvania, 1992.
- Winstone, H.V.F. *Gertrude Bell*. New York, 1978.
- Xenophon. *The Persian Expedition*. Trans. Jeremy Antrich and Stephen Usher. Exeter, England, 1978.
- Zaza, Nourredine. *Ma Vie de Kurde*. Geneva, 1993.

فهرس الأعلام

	أ
أحمد الشلبي ٢١٨	إبراهيم أحمد ١٨٣-١٨٤، ٢٥٩
أحمدى خانى ٦٥	أبروموفيتز، مورتون ٩١-٩٢، ١٢٧-١٢٨
إدرىس البرزانى ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٥٥، ٢٧٧	«أبو» ٣١٢-٣٢١، ٣٦٢، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٨
الأرثوذكس ١٦	«الإتحاد الوطنى الكردستانى» ٤٧، ٦٠، ١٩٣، ٢٩٩-٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦-٣٠٨، ٣٥٧، ٣٩٩، ٣٩٥، ٣٩٢، ٣٨٩، ٣٨٧، ٤٠٧-٤١١، ٤١٣-٤١٥، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٣
الأرشيف القومى الأمريكى ٢٩٧	الاتراك ٢٥، ٣٠، ٥٧، ٦٩-٧٠، ١٢٧
الأرمن ٣٣، ٣٧، ٧٩، ١٥٧، ١٦٤، ٢٧٢، ٣٩٦، ٣٨٤	«أتراك الجبال» ٧، ٨٨، ١٦١، ٣٦١
الأريون ٢٤٧	«إتفاقات دايتون» ٣٦٠
الاستخبارات البريطانىة ٢٨٠	«إتفاقية الجزائر» ٢١٦-٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٦٥-٢٦٤، ٢٣١، ٢٢٦-٢٢٥
الاستخبارات العراقىة ٣٠٩	«إتفاقية جنيف» ١٠٩، ١١١
استخبارات النظام الشيوعى فى ألمانيا الشرقىة «ستازى» ٢٧٣	«إتفاقية سعد أباد» ١٨٥، ٣٨٥
أسد الله علم ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٢٦	«الاحتواء المزدوج» ٣٥٧، ٣٩٣، ٣٩٧
الإسرائيلىون ١٩٩، ٢١٢-٢١٣، ٢٤٣-٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١-٢٦٠	أحمد البرزانى ١٥٠-١٥١، ١٦٦، ٢٠٨، ٢٥٢، ٣٢٧-٣٢٩
إسكاف عزيز أوغلو ٣٨٢	أحمد تشلبى ١٢٤
الإسكتلنديون ٣٦	أحمد تورك ٣٦٨-٣٦٩
الإسكندر الأكبر ١٧٨، ٢٨١	أحمد حسن البكر ١٨٨
إسماعيل سيمكو آغا ١٥٦	
إسماعيل الفارسى (الشاه) ١٥٥	
الآسيويون ٨٥	

آية الله روح الله الخميني ١٧، ٤١، ٧٠، ١٠٣، ٢٩٩، ٢٧٩، ١٩٤	الأشوريون ٣٣، ٣٧، ٣٠٤ أشكول، ليشي ٢٥٩ «أطباء بلا حدود» ٨٨ «أطباء العالم» ٨٨ الافارقة ٨٥ آل إريك ٣٧٨-٣٧٩ آل ماكوي ٤٥ ألن، جورج ٢٤٠ آل هاتفيلد ٤٥
الإيرانيون ١١٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٨، ٢٠٤، ٢١١-٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٩٠، ٣٠٢-٣٠٩، ٣١١، ٤٢١	«الأم المتحدة» ٤٨، ٨٦، ٨٩، ١٨٦ أمير أصلان افشار ١٩٤ الأمير نزار ١٥٥-١٥٦ الأميركيون ١٩، ٣٧، ٥٢، ٥٦-٥٧، ٦٦، ٦٩، ٨٣، ١٠٢، ١٢٧، ١٤٣، ١٧١، ١٧٤، ١٨٥، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٧
الإيزيديون ١٦٥	«أنابازيس» ٣٥ أنارادا دولا ماري ١٧٧ الانتداب الفرنسي ٤٠ الإنترپول ٣٣٣ أندرسون، جاك ٢٣٥ إنغلز ٣١٣ «الأنفال» ٥٩، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٦-٣٠٨، ٣١٠-٣١١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٤١
ب	
«الباب العالي» ١٥٥ البابليون ٣٧ بال، جورج و. ١٩٥ پاول، كولين ل. ٧٦، ٩٨، ١١٥، ١٤٢ بايك، أوتيس ج. ١٩٥ بايكر، جيمس ٩٢-٩٣، ١٠٤، ١١١، ١٣٢، ٣٩٦ بدري بك ٢٧٢ البرزانيون ٤٧، ٥٠، ١٥١، ١٦٧، ١٦٩-١٧٠، ١٧٣، ١٧٥-١٧٦، ٢٣٩، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٩٣، ٢٩٩-٣٠١، ٣٠٥، ٣٢٨-٣٣٠ «بروتوكولات حكماء صهيون» ٢٦٧ برغسون، هنري ٣١٣ بروكس، جيرالدين ٥١، ٨٠-٨١ «البريسترونيكا الكردية» ٧٢ البريطانيون ٢٠، ٦٩، ٧٩، ٨٣-٨٤، ٩٤، ١١٤، ١٤٢-١٤٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٢-١٦٥، ١٧٠-١٧١، ١٨٥، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١١، ٣٢٨، ٣٨٤ «البشركة» ٤٦-٤٧، ٥٢، ٦٠-٦٢، ٦٤، ٦٦-٦٩، ٧٢، ٧٤-٧٥، ٧٨-٧٩، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١	

«تركيا الفتاة» ١٥٧، ٣٥٢	١٥٣-١٥٤، ١٧٧، ١٨٩، ١٩١، ٢٠١
التركمان ٣٧، ١٦٥، ١٧١	٢١٣، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨-٢٣١، ٢٥٥
تسوري، ساغي ٢٥٥	٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٩-٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٠
تشيبي، ديك ٩٢	٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٠٦
«تقرير بايك» ٢٠٢	٣٠٩-٣١١، ٣١٧-٣١٩، ٣٢١-٣٢٢
«التوتسي» ٤١٦	٤٠٨، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٠
تورغوت أوزال ٤٠، ٨٩-٩١، ١١٩-١٢٨	البلوش ١٧١
٣٦٢-٣٦٥، ٣٧٣-٣٩٠	البيتاخون ٦٩، ٩٧-٩٨، ١٠٢، ١١٧
توركيمادا، توماس ٢٧١	١٢٨-١٢٩، ١٣٤-١٣٥، ٣٥٣، ٤٠٢
توينبي، أرنولد ٣١٣	بن غوريون، ديفيد ٢٥٠
تيسافرنيس، الجنرال ٣٥	«بنكنا ناتسيونالي ديل لاقورو» ١٠٩
تيمورلنك ٣٧	پويندكتر، جون ١٠٦
	بوش، جورج ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٦-٦٧
	٧٠-٧٢، ٧٦-٧٧، ٨١، ٨٤، ٨٦-٨٨
	٩٠-٩٣، ٩٥-١٠٢، ١٠٤-١٠٥
	١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥-١١٧
	١١٩، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤
	١٣٦، ١٤١، ٢٤١، ٢٨٢، ٢٨٤
	٣٢٧، ٣٩٠-٣٩١، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤١٣
	بيترسون، سكوت ٥١
	بيتزي، ألان ٨٥
	بيرنز، نيكولاس ٤٠٢-٤٠٣، ٤١٨
	بيريز، شيمون ٢٥٩-٢٦٠
	البيزنطيون ٣٠
	بيل، كليربورن ١٢٨
	بيللترو، روبرت ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٤٠٧
	٤١٧، ٤١٩
	ت
	تانسو تشيللر ٣٣٥-٣٣٦، ٣٤٤، ٣٧٤-٣٧٦
	٤٠٦
ج	
جاسون، هنري ٢٣٢، ٢٣٥	
«جامعة الدفاع الوطني» ١٠١	
«جان دارك كردستان» ١٥٣	
«جبهة كردستان العراق» ٥٦، ٥٨، ٦٥	
٣٠٧، ٣٠٩	
«الجحاش» ٦٠-٦١، ٦٤-٦٦، ٧٤، ١٤٨	
١٨٨، ١٩٢، ٢٥٦، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٩٥	
٢٩٩، ٣٠١-٣٠٣، ٣٠٥-٣٠٦، ٣١٦	
٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٨٠	
جورج، مارغريت ١٥٣	
جمال عبد الناصر ١٨٠، ٢٤٦	
جمال غورسل ٣٥٢، ٣٧٩	
«الجمعية الوطنية الكبرى» ٣٣٥	
«الجمهوريون» ١٣٠	
الجنرال نصيري ٢٢٤-٢٢٥	
جنكيز تشاندار ١٢٤، ٣٦٧-٣٦٩	
جهاز الاستخبارات الكردية «پارستين» ٢٥٣	

- جلال الطالباني ١٨، ٤٧، ٥٨-٦٠، ٨٧،
 ١٢٠-١٢١، ١٢٣-١٢٨، ١٣٥-١٣٨،
 ١٤٠-١٤٢، ١٤٦، ١٧٩، ١٨٤،
 ١٨٧-١٨٨، ٢٣٩، ٢٥٩، ٢٧٩، ٢٨٩،
 ٢٩٦، ٢٩٩-٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٠،
 ٣١٧-٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥-٣٢٦، ٣٦٦،
 ٣٦٩، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١-٣٩٥، ٣٩٧،
 ٤٠٢-٤٠٣، ٤٠٧-٤١٠، ٤١٢-٤١٤،
 ٤١٦، ٤١٨-٤٢٣
- الجيش الأحمر ٣٥، ١٧٠، ١٧٢-١٧٣
 الجيش البريطاني ٣١
 جيفرسون، طوماس ٣٩٧
- ح
- حافظ الأسد ١١٩
 «حرّاس الثورة» ٥٦، ٣٠٨
 «حرّاس القرى» ٣١٦، ٣٣٩، ٣٧٠، ٣٨٠
 «حرب الأيام الستة» ٢٠١
 الحرس الثوري الإيراني ٣٩٣
 «حزب الله» ٣٤٠
 حزب البعث العربي الاشتراكي ٦٠-٦١، ٩٧،
 ١٠٢، ٢٧٥-٢٧٧
- الحزب الديمقراطي الكردستاني ١٨، ٤٧، ٦٢،
 ٨٠، ١٢٢-١٢٣، ١٧٠-١٧١، ١٧٣،
 ١٧٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ٢١٢، ٢٢٥،
 ٢٢٧، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٣-٢٧٤،
 ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٨،
 ٣٥٧، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣،
 ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٧-٤١٠،
 ٤١٣-٤١٥، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٢
- حزب «الرفاه» ٣٣٤-٣٣٦
- حزب الشعب الديمقراطي «هاديب» ٣٣٤
 الحزب الشيوعي السوفياتي ١٧٩
 الحزب الشيوعي العراقي ١٦٧
 حزب «الطريق القوم» ٣٣٥
 حزب العمّال الكردستاني ٦٣، ١٢٥، ٣١٢،
 ٣١٤، ٣١٦-٣٢١، ٣٣٤، ٣٣٧-٣٤١،
 ٣٤٥-٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥-٣٥٩، ٣٦٢،
 ٣٦٤، ٣٦٦-٣٧٠، ٣٧٢-٣٧٤،
 ٣٧٦-٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٠٦،
 ٤١٢، ٤٢١
- حزب «الوطن-الأمّ» ٣٣٥
 حزب «هيو» ١٧٢
 حسين، الملك ٢١٤-٢١٥
 «حلف بغداد» ١٨٥، ٣٥٤
 حلف شمال الأطلسي «الناتو» ٣٢، ١١٩،
 ٣٥٣، ٣٦٠
- «حلف المعاهدة المركزية» ٣٥٤
 حمزة آغا ١٥٥
 حمزة عبدالله ١٨٣
- خ
- «الخان ذو الذراع الذهبية» ٣٩
 خسرو الثاني ٤٦
 الخلفاء الراشدون ٢٧٥
- د
- دالس، جون فوستر ١٨٠
 درايبير، موريس ١٩٨، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٧
 الدرورز ٤٢
 دوران، برنار ٨٦-٨٧

س	
	دوغان غورش ٣٦٨
	دوكويار، خافير بيريز ٩٣
	دو غلاس، وليام أ. ٢٦
	دومونفور، سيمون ٢٧٢
	دويتش، جون ٤٠١
	دويتش، روبرت ٤٠٧
	ديغول، شارل ٢٦٠
	ر
	رابين، إسحق ٢٤٣
	رانكين، هايوود ٢٩٣
	رضا شاه بهلوي ٤٠، ١١٤، ١٧٠
	روبرت، غوين ٥١، ٣٦٣
	روتشيلد، عائلة ٢٥١
	روجرز، وليام ب. ١٩٦-١٩٧
	روج نوري شاوريس ٤٠٩
	روزفلت، آرثشي ٢٠٤، ٢٣٨-٢٤٠
	الروس ١٥٤، ٢١٣، ٣٢٧
	روس، دنيس ١١١
	رولو، إريك ٩٠-٩١، ٢١١-٢١٢، ٢٥٤
	الرومان ٣٩
	ريغان، رونالد ٥٨، ٨٧، ١٠٥-١٠٨، ١١١، ١٣٢، ٢٤٠، ٢٨٢، ٢٨٨، ٣٦١
	ريكاردوس قلب الأسد، ٣٦
	ز
	زالواي خالد زاده ١٢٩
	زامير، زفي ٢٦٣
	زباري هوشيار ٢٧٣-٢٧٥
	زينوفون ٣٥، ٥١

ش	
	الشاه ١١٤، ١٤٨، ١٩٥-٢٠٣، ٢٠٦،
	٢٠٨-٢١٢، ٢١٤-٢٢٩، ٢٣٤،
	٢٣٦-٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤،

٣٥٧-٣٥٦، ٣٥٠، ٣٣٩، ٣٢٩	٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢،
٣٩٨-٣٩٧	٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٨-٢٧٩، ٣٢٨،
«الصليب الأحمر الدولي» ٢٢٦	٣٦٣-٣٦٤، ٤٢٣، راجع محمد رضا بهلوي
الصفويون ٣٧-٣٨، ٣٤٦	شاه عباس الأول ٣٧، ٣٩
الصلبيون ٣٦، ١٤٩	شامير، إسحق ١٠٤
صلاح الدين الأيوبي ٣٦، ٤٣، ١٤٩	شترانس-هوبي، روبرت ٣٦١
صلاح مهدي عمّاش ١٨٧	شلمانصر الثالث ٣٥
صيرخان غرينغ ١٣٦	شوارزكوف، نورمان ٦٩-٧٠، ٧٦،
الصينيون ٩٠، ٢٣٦	١١٠-١١١، ١٢٦-١٢٧، ١٣٤-١٣٥
	شور، دانيال ٢٢١
ض	شورش رسول ٢٨٤، ٢٨٩، ٣١١
	شورك، كورت ٤٠٨-٤٠٩
«الضباط الأحرار» ١٨١	شولتز، جورج ب. ١٠٨، ١٢١، ٢٨٨
	الشيخ سعيد ١٤٨، ٣٦٣
ط	الشيعة ١٤، ٤٢، ٧٠، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١٠٥،
	١١٥-١١٨، ١٢٩، ١٣٢، ٢٤٧/٢٧٧،
	٣٢٩، ٣٩٩
طارق عزيز ٣٩٥	شيفتر، ريتشارد ١٢٩
«الطريقة النقشبندية» ١٥٧	شيفرنادزه، إدوارد ١١٥
«الطريقة القادرية» ١٥٧	
طلعت باشا ٢٨٠	ص
طونغاي أوزكيري ١٢٧	
طه محيي الدين ٢٩٠	صابر البرزاني ٣٠٠
ع	صبيحة غوك جين ٣٤٣
	صدّام حسين ٣٢، ٣٦، ٤٥، ٤٧-٤٨، ٨٤،
«عاصفة الصحراء» ٥٢، ٣٨٨	٨٧، ٨٩-٩٠، ٩٣، ٩٧، ١٠٤،
عبد الرحمن إريك ٣٧٧-٣٧٨	١٠٦-١١١، ١١٣-١٢٤، ١٢٨-١٢٩،
عبد الرحمن البرّاز ١٨٨	١٣١، ١٣٣-١٣٧، ١٤٠-١٤١،
عبد الرحمن قاسمطو ١٧-١٩، ١٤٨، ١٩٠،	١٤٣-١٤٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٨،
٤٢٢-٤٢١، ٢٩٤	٢١٠-٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨،
عبد السلام البرزاني ٣٢٧-٣٢٩	٢٢٣-٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٧،
عبد السلام عارف ١٨٧-١٨٨	٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٤-٢٩١، ٣١٠،

- عبد العلي منصوربور ٢٢٤-٢٢٧
عبد الكرم قاسم ١٨١-١٨٢، ١٨٦-١٨٧، ٢٤٨
عبدالله أوجلان ٣١٢-٣١٣، ٣١٨، ٣٣٧
٣٥٦، ٣٦٧-٣٧٠
عبدالله تشاتلي ٣٣٣
عبدالله، الملك ٢٤٩
عبد المحسن السعدون ١٦٥
عبدنغو ٢٧٠
عبدالله البرزاني ١٥٣، ٣٠٠
عبدالله النهري ١٥٦
العثمانيون ٣٧، ٤٤، ١٥٠-١٥١، ١٥٤-١٥٥،
١٦١-١٦٢، ١٨١، ٣٢٧، ٣٤٦، ٣٥٢
العراقيون ١٨، ٢٠، ٦٠، ٦٨، ٧٠، ٨٧، ١٠٣،
١٤٣، ٢١٤، ٢٥٦، ٣٥٩
العرب ١٦، ٢٥، ٣٠، ٣٣-٣٤، ٤١، ٨٥،
١٠٣، ١١٣، ١٢٤، ١٦٠، ١٦٢، ١٩٧،
٢٠١، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨،
٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥١،
٢٥٥، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٧٦-٢٧٨، ٣٠٣،
٣٠٧، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٨٤، ٣٩٩، ٤٢٣
عشيرة «الباروشي» ١٦٨
عشيرة «دولا ماري» ١٦٨
عشيرة «شرواني» ١٦٨
عشيرة «الزوري» ١٦٨
«عصبة الأم» ١٢٤، ١٥٨-١٥٩، ١٦٣-١٦٤،
١٦٦، ٣٢٨
عصمت إيتونو ٣٤٢، ٣٣٩
عصمت شريف قانلي ٢٥٩-٢٦٠
العلويون ٣٨، ٤٢، ٤٤
علي بن ابي طالب ٢٧٥
علي حسن المجيد ٢٨١-٢٨٢
علي شوقي أرك ٣٣٩
- «علي الكيماوي» ٢٨١، ٢٩٩، ٣٠١-٣٠٢،
٣٠٤-٣٠٦، ٣١٠
عمر سندي ٦٤
عمر سورتشي ٦٦
عملية «بروفايد كومفورت» ٩٦، ١٤٢، ٣٥٥،
٤٠٠، ٤٠٥
«العهد الجديد» ٣٣
عيسى سوار ٢٣٠
- غ
- غارنر، جاي ١٣١، ١٤٤
غالبرايت، تشارلز ٨٧-٨٨
غريتشكو، أندريه ٢١٠
غور، آل ٣٩٦
غورينغ، هيرمان ٢٧٢
غوك ألب ٣٥٢
غونزاليس، فيليبي ٣٧٤
غلاس، تشارلز ٥١، ٥٣
غلاسبي، إيريل ١٠٥، ١٢٨، ٢٩٤-٢٩٥
- ف
- فارلاند، جوزف ١٩٧
فاسكو دا غاما ٣١
فخر موغاسوري ٢٥٥
الفرس ٣٤، ٣٧، ٦٥
«فرق الموت» ٣٤٠
الفرنسيون ١٥، ٦٩، ٩٢-٩٤، ١٤٣، ١٦، ٣٨٤
«فضيحة ووترغيت» ١٩٥، ٢٤٤
الفلسطينيون ١٤، ١٩، ٢٥١، ٣١١
فلينت، جولي ٥١

- فورد، جيرالد ١٩٥، ٢١٧، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢٣،
٢٣٦-٢٣٧، ٢٤٤
فون ميترنيخ، كليمنس ٢٠٤
فيزنتال، سايمون ٢٦٩-٢٧١، ٢٧٣
فيتزروتر، مارلين ١٣٥
فيصل، الملك ١٦٢
- ق
- «القاضي محمد» ١٤٨
قبيلة «البرادوست» ٤٦، ٦٥، ٣٠١
قبيلة «البرزاني» ١٦٨
قبيلة «بيران» ١٦١
قبيلة «الحركي» ٦٥
قبيلة «السورشي» ٤٦، ٦٥، ٣٠١
قبيلة «شمدينان» ١٥٦
قبيلة «شحاك» ١٥٦
القرآن الكريم ٣٠٦
«قوآت بدر» ٧٠
- ك
- كاتو، القائد الروماني ٣٤٣
كاربونيل، إريك دو ٨٧
كارتر، جيمي ٢١٣-٢١٤، ٢٣٧، ٢٤٠
كارولان، توماس ٢٠٢
كامران إينان ٣٨١-٣٨٥، ٣٨٧
كامران قره داغي ١٢٥، ١٢٦
كامران بدرخان، الأمير ٤١، ٢٤٩-٢٥٠
كالاهان، آرثور ١٩٧-١٩٨، ٢١٦
٢٢٠-٢٢١، ٢٣١
كايا توپري ١٢٣
- كابسي، ماري-آن ٢٣٨
كرافت، جوزف ٢٦٦
«الكردوخوي» ١٣٥
كروزون، اللورد ١٥٨
كسرى ٣٤
كندال نيزان ٨٦، ١٤٠، ١٦٠، ٣٦٢
كنعان إيقرين ١٢٠
كورنيلوم، جون ٣٤١
كورنواليس، كناهان ١٦٨
كوشنير، برنار ٨٨-٩٠
كوليبي، وليام ٢١٦، ٢٢١، ٢٦٧
كونالي، جون ب. ٢٠٢
«الكونترا» ٣١٦
الكونفرس ١٠٦، ١٠٩، ٢٠٢، ٢٨٨، ٣٩١،
٣٩٨
الكويتيون ١٣٢
كسينجر، هنري ١٩٣، ١٩٦-١٩٩، ٢٠١،
٢٠٤، ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣١،
٢٣٦-٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤،
٢٦١-٢٦٢، ٢٦٦، ٢٩٧، ٤٢٣
كيمحي، دايفيد ١٩٦، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٦
كيوني، فريدريك ١٣٠
كينيدي، ريتشارد ٢٠٣
- ل
- «لجنة الأربعين» ٢٠٢
«لجنة پايك» ١٩٥، ٢٠٢، ٢٢١-٢٢٢، ٢٣٢،
٢٣٦، ٢٤١-٢٤٢، ٢٦١
لقمان الميرزاني ٣٠٠
لوبراني، أوري ٢٦٤-٢٦٦
«لورنس العرب» ١٦٢

- ليسكو، روجر ٢٤٩
 ليثاكوف، حاييم ٢٣٥، ٢٥٤، ٢٥٨
 لينين ١٩٢
- م
- مثير، غولدا ١٠٠، ٢٠٥
 مار، فيبي ١٠١، ١٠٣، ١١٧
 ماركس، كارل ٣١٣
 ماغينيس، نانسي ٢١٥
 ماك، ديفيد ٩٦
 مالرو، أندريه ٥١
 مايجور، جون ٩٣
 ماي، كارل ١٤
 «مبدأ نيكسون» ١٩٤، ٢٠١
 «مجاهدي خلق» ٥٥، ٦١، ١٣٣
 «مجلس اتحاد أوروبا الغربية» ٣٧٥
 مجلس الأمن الدولي ١٤١، ٣٨٨
 مجلس الأمن القومي الأمريكي ١٠٠، ١٢٩
 مجلس الأمن القومي التركي ٣٦٤
 مجلس الشيوخ الأمريكي ١٢٨-١٢٩، ١٣٢، ١٥٩، ٢٧١
 مجلس اللوردات البريطاني ٨٣
 «مجموعة ال٦٦» ٢٨٨
 «المجندون الأشوريون» ٣٢٧
 محسن ديزائي ١٢٥-١٢٨، ٢٠٨، ٢٢٣-٢٢٦، ٢٢٨
 محمد (ص) ٣٩، ٢٧٥
 محمد آغار ٣٣٣
 محمد جعفري سهرودي ٤٢٢
 محمد دوسكي ٢٣٢-٢٣٤، ٢٣٨
 محمد رضا بهلوي ١٧، ٤٠، ٥٨، ٢١١، ٢٤٤، ٣٢٨
- ٣٢٨، ٣٦٣-٣٦٤، راجع الشاه
 محمد علي بيراند ٣٦٥، ٣٧١
 محمد علي أغجا ٣٣٢
 محمود برزينجي (محمود الأول) ١٦٣-١٦٦
 محمود عثمان ٢٠٣، ٢٢٣-٢٢٤، ٣١٠
 مركيز كويتزبري ١٤٣
 مسعود البرزاني ١٨-١٩، ٥٦، ٥٨، ٦٥-٦٦، ٧٠، ٧٩، ١٢٢، ١٤٥، ٢٧٢، ٢٧٨
 ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٨٧، ٣٩٦
 ٣٩٩، ٤١٩
 مسعود يلماظ ٣٣٥
 المسلمون ١٤٩-١٥٠، ١٦٠-١٦١، ٢٤٣، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٥٢، ٣٥٥
 ٣٦٠، ٣٦٨، ٤١٦
 المسيحيون ٣٣، ٣٦، ٧٥، ٨٤، ٣١٣، ٣٢٧
 ٣٥٢
 المسيحيون النسطوريون ١٦٦
 «مشروع جنوب شرق الأناضول» ٣٥٨
 مصطفى كمال أتاتورك ١٤، ٨٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٦٠-١٦٤
 ٣٣١-٣٣٢، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٥
 ٣٨٣-٣٨٤
 «معاهدة بورتسموث» ١٦٥
 «معاهدة جنيف» ٢٨٥
 «معاهدة سايكس-بيكو» ١٥٧
 «معاهدة سعد أباد» ٣٥٤
 «معاهدة سلت-١» ١٩٣
 «معاهدة سيفر» ١٥٨، ١٦٠، ٣٣٦-٣٣٧
 «معاهدة الصداقة والتعاون» ١٩٩
 «معاهدة الصداقة السوفياتية-العراقية» ٢٠٧
 «معاهدة لوزان» ٤٠، ٤٢٤، ١٦٠، ١٦٤-١٦٥

- ١٥٥ ، ٤٤ ، ٣٣ ، معركة تشالديران
 معهد كارلايل الحربى ٣٠٩
 «المعهد الكردي» ٨٦
 المغول ٣٦
 «منظمة الأمم المتحدة» ٢٤
 «منظمة التحرير الفلسطينية» ٣١٢
 «منظمة ترايدنت» ٢٤٦
 «منظمة العفو الدولية» ٢٣١ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ،
 ٤١٥ ، ٣٣٨
 «منظمة كومله ي زيان ي كورد» ١٧١-١٧٢
 منير ردفا ٢٥٧
 «المهمات الجوية الخاصة» ١٣٩
 الموازنة ١٤ ، ٢٥٠
 «المؤتمر الوطنى العراقى» ٤٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤
 «مؤسسة يروكينغز» ١٢٩
 «مؤسسة كارانجى لتعميم السلام» ٣٧٥
 مؤيد يونس ٣١٩-٣٢٠ ، ٤١٤ ، ٤١٧
 مورغتاو ، هنرى ٢٧٢ ، ٢٨٠
 مورفى ، ريتشارد ١١٦
 «الموساد» ٢٠٠ ، ٢٤٣-٢٤٤ ، ٢٤٦-٢٤٧ ،
 ٢٥١-٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧-٢٥٨ ،
 ٢٦٣-٢٦٤ ، ٢٦٦
 موسولينى ٣٣٢
 مولتكه ، هلمون فون ٥١
 ملا مصطفى البرزاني ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢-٦٣ ،
 ٦٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥-١٣٦ ، ١٣٨-١٤٠ ،
 ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ،
 ١٧٨-١٩٢ ، ١٩٤-١٩٦ ، ١٩٨-٢١٦ ،
 ٢١٨-٢٤٤ ، ٢٤٨-٢٤٩ ، ٢٥١-٢٦١ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
 ٣١٠-٣١١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥-٣٢٩ ،
- ٣٦٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣-٤٠٥ ،
 ٤٠٧-٤١٠ ، ٤١٢-٤١٤ ، ٤١٧-٤٢٣
 ميران ، دانيال ٨٦
 ميران ، فرنسوا ٨٣ ، ٨٨ ، ١٤٠
 ميني ، جورج ٢٣٢
- ن
- «النادى الوطنى للصحافة» ٢٦٠
 النازيون ٣٥ ، ٣٠٤
 ناقوت ، مناجيم ٢٥٢
 ناب ، ريتشارد ٤٠٢ ، ٤١٣
 نبوخذ نصر ٢٦٩
 نجم الدين أرباكان ٣٣٦
 نزار حمدون ٧٥ ، ٤١٧
 نمرودى ، يعقوب ٢٥٣
 نور الدين زنكى ٣٦
 نوري السعيد ١٦٨ ، ١٨١ ، ٢٧٤-٢٧٥
 نوريغفا ، مانويل أنطونيو ٢٤٦
 نوشران مصطفى أمين ٦٩ ، ٧٢ ، ١٠٦
 نويل ، إدوارد ٢٤٩
 نيتشه ، فريديريك ٣٧٣
 «النيروز» ٦٤
 نيكسون ، ريتشارد ١٩٣-٢٠٢ ، ٢٤٤ ،
 ٢٦٠-٢٦١
- هـ
- هارت ، إيف ٥١
 هاس ، ريتشارد ١٠٠ ، ١٣٣
 هاميلتون ، أ.م. ٢٩٤
 همبستون ، سميت ٢٣٥

ياريف، أهارون ٢٥٧	هتلر ٢٧١-٢٧٣
ياشار كمال ٣٧٥	«مجوم الفصح» ١٩٣
اليزيديون ٤٢، ٤٤، ٣٠٣-٣٠٤	الهنود ٢٥، ٢١٣
«يوم كيپور» ٢٦٢	هواري بومدين ٢٤٤
اليونانيون ٣٨٤	هوشيار زباري ١٣٢
	هوغلاند، جيم ٨٨، ٢٠٨، ٢٣١، ٣٥٢
	«الهلال الأحمر التركي» ٩٤
	هيرتزوغ، يعقوب ٢٥٩
	هيف، ألكسندر م. جونير ٢٠٣
	هيلمز، ريتشارد ١٩٧-١٩٨، ٢٠٣، ٢١٦
	هيلمز، كريستين موس ١٣٥
	«هيومان رايتس ووتش» ٢٧١، ٢٩٧-٢٩٨،
	٣٣٨، ٣٤٠، ٤١٦

و

وارهول، أندي ٨٥
واشنطن، جورج ١٩٢
وزارة الخارجية الأميركية ٣٣٨
وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ١٩٦-١٩٨،
٢١١، ٢١٦، ٢٨٧، ٣٩٠
وولاكوت، مارتن ٥١، ٧٨
ويلسون، وودرو ١٥٧-١٥٩
وينغيت، أورد ٢٥٤

لا

لايك، أنطوني ٣٩٦

ي

اليابانيون ٢٥٤

فهرس الأماكن

	١
إزمير ٧٧، ٣١٦	
إسبانيا ٩٦، ٢٧١	
الآستانة ٢٧٢	
إسرائيل ١٦، ٤٢، ٩٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١١،	الاتحاد السوفياتي ١٤، ١٩، ٢٨، ٣٢،
١١٩، ١٥٤، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠٠-٢٠١،	٤٠-٤١، ٧٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٩، ١٢١،
٢٠٥، ٢١٧، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٣-٢٥٤،	١٤٨، ١٥٢، ١٧٠، ١٧٤-١٧٦، ١٨٢،
٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٧، ٣١٣،	١٩٣، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧،
٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٩، ٤٠٦	٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٧،
أضنه ٢٨، ٧٧	٢٥٨-٢٦٠، ٢٧٩، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣١،
اسطنبول ١٥، ١٦، ٢٨، ٣٢، ٤٠، ٧٧، ١٢٥،	٣٤٥
١٥٧، ٢١٦، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٤٨-٣٤٩،	أتلانتا ١٠٩
٣٦٩، ٣٧٦، ٣٨٥	إثيوبيا ٤٥، ٢٦٦
آسيا ٣٤-٣٦، ٤١، ٤٣، ١٠٤، ١٧٨، ١٩٤،	أديامان ٣٨
٢١٧، ٢٦٧، ٢٧٠، ٣٢٢، ٣٦٨، ٤٢٠،	اذريجان ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٤١، ١٧١، ١٧٤،
أفريقيا ٨٧، ١١٦، ١٦٦، ٢٧٠،	١٩٩، ٢٤٠، ٣١٦، ٣٢٨
أفغانستان ٣٨، ١١٨	إربيل ٣٧، ٤٧، ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٦١-٦٢،
«الكي دورسيه» ٨٧	٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٧٨-٧٩، ٨١،
ألتون كوبري ٥٣	١٤٤، ١٦٥، ١٦٢، ٣٧٦، ٢٩٧،
ألمانيا ٢٩، ٣١، ٤٤، ٣٤٤	١٦٩، ١٧٢، ١٨٩، ٢٦٣، ٢٩٧،
إمارة آل أردلان ١٧٠	٣٠٠، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٨٨، ٣٩٢،
إمارة شرق الأردن ٢٤٩	٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨-٤٠١، ٤٠٣-٤٠٤،
الإمبراطورية الروسية ٣١	٤٠٦-٤٠٨، ٤١٧، ٤١٩
الإمبراطورية السوفياتية ٣٥٥	الأردن ٢٤٧
	أرمينيا ٣٠، ٤١، ١٢٧، ١٧٨

١١٠، ١٠٥، ١٠٣، ٩٨، ٩٥-٩٤، ٨٠	الإمبراطورية العثمانية ١٦، ٣١-٣٢، ٦٥
١٣٢-١٣١، ١٢٠-١١٧، ١١٤-١١٣	٨٩، ١٤١، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٧٨
١٧٣-١٧٠، ١٥٥، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٤	٢١١، ٢٥٠، ٣٥٨
١٨٨-١٨٧، ١٨٥-١٨٤، ١٧٩-١٧٥	الإمبراطورية الفارسية ٣٨، ٤٤، ٥٠، ١٥٥
١٩٩، ١٩٧-١٩٥-١٩٤، ١٩٢-١٩١	١٥٦
٢١٤-٢١١، ٢٠٧، ٢٠٥، ٢٠١	أميركا ٦٧، ٢٠٧، ٢٠٨
٢٣٠-٢٢٣، ٢٢٠، ٢١٧-٢١٦	الأناضول ٢٨، ٣٧، ٤٢، ٨٨، ١٥٨-١٥٩
٢٤٤، ٢٤٠، ٢٣٧، ٢٣٣-٢٣٢	أنقرة ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٦٣، ٧٧-٧٨
٢٦٧-٢٦١، ٢٥٧، ٢٥٣، ٢٤٩-٢٤٦	٨٨-٩١، ١١٩-١٢٠، ١٢٢-١٢٧
٢٩٢، ٢٨٩-٢٨٥، ٢٨٠-٢٧٦، ٢٧٣	١٤٥، ١٧٥، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣١٦-٣١٩
٣١٦-٣١٣، ٣١١-٣٠٥، ٣٠٢، ٢٩٦	٣٢٢-٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٥-٣٤٦
٣٣٢، ٣٢٩-٣٢٧، ٣٢١-٣٢٠	٣٥٣، ٣٥٥-٣٦٢، ٣٦٦-٣٦٩، ٣٧١
إيرلندا ٣٩٣، ٤٠٧	٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤، ٤٠٣، ٤٠٦
إيطاليا ٩٦	٤١٧-٤١٩
«الإليزية» ٨٦	أنطالية ٤٤
ب	أنطاليا ٢٨
	أوتواوا ١٣٥
	أوديسا ١٨٢
باتمان ٣٤٥	أروة ٣٧٧، ٣٤٦
بادينان ١٥، ١٦٦، ٢٢٧، ٢٩٣	أورقة ٣١٣
باريس ١٧-١٩، ٧٦، ٨٣، ٨٦-٨٩، ٩٣	أورومية ١٣٨، ٢٣٩، ٣٢٧
١١١، ١١٦-١١٥، ١٢٣، ١٤٠	أوروبا ٢٩، ٣١-٣٤، ٤٠، ٤٣-٤٤، ٥٢
١٥٨-١٥٩، ٢٥١-٢٥٢، ٢٩١، ٣٦٢	١٠٤، ١٢٣، ١٣٧-١٣٨، ١٩٧، ٢٥٩
٤١١، ٤١٣، ٤٤٠، ٤٤٣، ١٥٨-١٥٩	٢٦٩-٢٧٠، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٣٧، ٣٤١
٢٥١-٢٥٢، ٢٩١، ٣٦٢، ٤١١	٣٧٠، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٨٤، ٤٢٢
باكستان ٢٨	أستراليا ١٦، ٣٢٠
باكو ١٧١، ١٧٣، ١٧٨	أوشناقية ٢٣٨-٢٣٩
باليسان ٣٠٤	أولودره ٣٤٥
باناما ٢٤٦	إيرل ٣٤٥
بتليس ٣٩، ٣٨٢	إيران ١٤-١٥، ١٧-١٨، ٢٠-٢٢، ٢٤-٢٥
البحر الأبيض المتوسط ٢٨-٢٩، ٣٥، ٤٤	٢٧-٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٨-٤١
١١٦	٤٤، ٥٥-٥٧، ٦٣، ٧٠-٧١، ٧٥

٣٥٤، ٣٥٧-٣٨٨، ٣٩٢، ٤٠٢-٤٠٤،	البحر الأسود ٣٥، ٣٧٢
٤٠٦، ٤١١-٤١٣، ٤١٧-٤١٨،	بحر قزوين ٢٨، ٢٣٦، ٣٥٤
٤٢٠-٤٢٢	بحر أروميه ٣٨، ٤٤
بلغاريا ٣٧، ١٢٨	بحيرة السمك ٣٠٢
البلقان ٣٦٠	بحيرة فان ٣٧
بلوشستان ٢٨، ٣٢، ٣٨، ٢١٦	البرازيل ٨٧
بنجوين ٤١١	براغ ١٨٢
بنسلفانيا ٢٧، ٣٠٩	برزان ٥٥، ١٥٠-١٥١، ١٦٨، ١٧٥-١٧٦،
بورما ٢٥٤	٢٣٨، ٣٢٩، ٣٢٦
البوسنة ٤٠٨	برلين ١٩
بولندا ٢٧٢	بروسيا ٥٠
بلاد فارس ٣٣، ٣٥، ٤٢	بريطانيا ١٤، ١٦، ٤٠، ٨٤، ٨٧-٨٨، ٩٣،
بلاد القفقاس ٣٦	٩٦، ٩٩، ١١٧، ١٥٥، ١٥٧-١٦٠،
بلاد ما بين النهرين ٢٧، ٣٤، ١٨٥	١٦٢، ١٦٤-١٦٥، ١٧٥، ١٨١، ١٩٤،
«البيت الأبيض» ٩١، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢،	١٩٧، ٢١١، ٢٢٣، ٢٥٨، ٢٧٤،
١١٥، ١٣٤-١٣٥، ١٤٣، ١٩٥	٣١٩، ٣٢٨، ٣٤٤، ٣٥٥-٣٥٤،
بيروت ١٣-١٤، ٧٧، ٩٨، ١٠٢، ١٢٤،	٣٥٧-٣٥٩، ٣٦٣، ٣٩٨، ٤٠٣،
٢٠٢، ٢١٨، ٢٤٩	البصرة ٧٠، ١١٤، ١٨٢، ٢١١، ٣٢٩،
بينغول ٣٨، ٣٨٠	بغداد ١٥، ١٨، ٢٨-٢٩، ٣٦، ٤٠، ٤٦،
ت	٥٣، ٥٥، ٥٨-٥٩، ٦٦-٦٨، ٧٤،
تايواند ٩١	٧٧، ٨٤، ٨٦، ٩٥، ٩٧، ١٠٠-١٠١،
تبريز ٢٩، ١٧٠	١٠٥-١١١، ١١٣، ١١٨، ١٢٠-١٢١،
تراقيا ٣٣٩	١٢٣-١٢٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤-١٣٥،
تركمانستان ٣٧	١٣٧، ١٤٠-١٤١، ١٤٣-١٤٥، ١٥٨،
تركيا ١٤-١٥، ١٧، ٢٠-٢١، ٢٤-٢٥،	١٦٣-١٦٨، ١٧٦، ١٨١-١٨٢،
٢٧-٣٢، ٣٧-٤١، ٤٤، ٤٧، ٥٥، ٥٧،	١٨٥-١٩١، ١٩٥، ١٩٨-٢٠١،
٧١، ٧٥، ٧٧-٧٨، ٨٠-٨٢، ٨٦،	٢٠٥-٢١١، ٢١٤، ٢١٦-٢١٧، ٢٢٢،
٨٨-٩٢، ٩٤، ١٠٨، ١١٤، ١١٨-١٢٨،	٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٨-٢٤٦،
١٣٢، ١٣٨-١٣٩، ١٤٢، ١٤٤-١٤٥،	٢٥١-٢٥٢، ٢٥٧-٢٥٨، ٢٦١-٢٦٢،
١٤٧-١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥،	٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦-٢٨١، ٢٨٣-٢٩٠،
	٢٩٢-٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢،
	٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٩،

جزرة ٣٧، ٣٤٥	١٥٧-١٦٢، ١٦٦-١٦٤، ١٧٢، ١٧٥،
جزيرة غوام ٤٠٤	١٨٤-١٨٥، ١٩٧، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٤١،
جزيرة كيش ٢٦٥	٢٤٦، ٢٤٩-٢٥٠، ٢٦٧، ٢٨١،
جمهورية أذربيجان الديمقراطية ١٧٠	٢٨٨-٢٨٩، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٨-٣٠٠،
الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٧، ١١٧، ٢٧٩	٣٠٤، ٣١٢-٣١١، ٣٢١-٣٢٢، ٣٢٧،
الجمهورية التركية ٢٧، ٣٦٣	٣٣١-٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٧-٣٥٣،
«جمهورية الشعب الكردي» ١٧١	٣٧٠-٣٧٨، ٣٨٠-٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥،
«جمهورية مهاباد» ٢٠، ٤١، ١٤٨، ١٧٠،	٣٨٧، ٣٨٩-٣٩٢، ٤٠٤، ٤٠٦،
١٧١-١٧١، ١٧٥، ١٨٣، ١٩٩، ٢٣٨،	٤١١-٤١٢، ٤١٩-٤٢٢،
٢٤٠، ٢٢٨، ٣٣١-٣٣٢، ٤٢٣،	تكريت ٣٦، ٢٧٦
جورجيا ٢٨	تل آيب ١١٢، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٧-٢٤٨،
الجولان ٢٦١-٢٦٢	٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥-٢٦٧،
	تونجلي ٣٨، ٤٤، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٤،
	تينيسي ٤٠٩

ح

حاج عمران ٢٢٦، ٣٠٠
حليجة ٥٧، ٥٩، ٦٧، ٧١-٧٢، ٧٨، ١٢٠،
٢٤٠، ٢٩٠-٢٩٢، ٣٠٨-٣١٢، ٣١٦،
٣٢٠، ٤١٠،
حيفا ٢٥٤

خ

خانقين ٢٧٨
خراسان ٢٨، ٣٧، ٤٢،
الخليج ٣٥، ٩٨، ١١٧، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١١،
٢٦٥، ٣٩٦،
خوزستان ٢١٦، ٢٢٦، ٢٤٧،
«خيمة الصحراء» ٢٥٣،
خبزان ٣٨٣

ج

جامعة جنيف ٣٨٢
جبال زاغروس ٢٠، ٢٨، ٣٨، ٤٤، ٤٤، ٦٣،
١٧٧، ٣٠٠،
جبال القوج ٥٠
جبال الهندكوش ٣٨
جبل أارات ٢٨، ١٧٨، ٣٤٩، ٣٦٤،
جبل زوزك ٢٦٣
جبل سنجار ٤٤
جبل غوين ٢٨
جبل غالي علي بك ٢٦٣
جبل لبنان ٤٢
جبل كورك ٣٦٣
جبل هندران ١٨٨، ٢٥٥، ٢٥٧،
الجزائر ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣،
٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٧٨،

زله ٣٢١	د
زوريخ ٢١٧-٢١٨	درسيم ٣٤٢-٣٤٣، ٣٦٤
س	دمشق ١٥، ٢٩، ٥٨، ١١٩، ١٢٣، ١٤٥،
	١٧٢، ٢٧٩، ٣٠٩-٣١٠، ٣١٢-٣١٣،
	٣٨١، ٣٥٩
ساراييفو ٤٠٨	دهوك ٦١، ٦٦، ٧٢-٧٣، ٨١، ٨٧،
سان فرانسيسكو ٢٩	١٤٢-١٤٣، ١٤٦، ٢٩٧، ٤٠١، ٤١٢
«ساوث بيتش» ١٣	دياريكر ٢٠، ٣٤، ٣٧، ٧٧، ٩٢، ١٦١،
سدّ بتشمة ٢٩٣	٢٤٩، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤٥،
سدّ دريندخان ٢٨٠، ٣٠٨	٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٧٠،
سدّ دوكان ٢٨٠، ٤٠٨، ٤١٠	٣٨١-٣٨٢
السلطنة العثمانية ١٥٠، ١٥٦، ١٦٠، ٢٧٢	ديانا ٨٠، ٢٥٦، ٢٦٣
سلوان ٣٤٥	
السليمانية ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦١، ٦٤،	ر
٦٦-٦٧، ٧٢-٧٤، ٧٦، ٨٠، ١٣٦،	
١٤٤، ١٤٧-١٤٨، ١٦٢-١٦٩، ١٧٢،	
١٨٤، ٢٥١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٢،	رأس الرجاء الصالح ٣١
٣٠٤-٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٢، ٣٢٨،	رانية ٢٩٤، ٣٠٤
٤٠١، ٤٠٧-٤٠٨، ٤١٠-٤١١، ٤١٩،	رواندوز ١٦٤، ١٨٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣،
٤٢١، ٤٢٣	٣١٢
السماوة ٣٢٤	روتشستر ٢٣٢
سنداج ٢٣٩	رود آيلاند ١٢٨
سهل الجفتي ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٧،	روسيا ٣١، ١٥٥، ١٥٧-١٥٨، ١٧٣،
السودان ٢٤٥	١٧٩-١٨١، ٢٦٧، ٢٧١، ٣٣١، ٤٠٥،
سوريا ١٤، ١٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤٠،	رومانيا ٢٠٥
٥٣، ٥٥، ٦٣-٦٤، ٨٧، ١١٨-١٢٠،	الرياض ١٣٢
١٣٢، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٢،	ريان ٧٩، ١٢٣، ٢٣٩
١٧٥، ٢٠٠، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٤٩-٢٥٠،	
٢٥٩، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٨-٣٥٩،	ز
٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٩-٣٩٠، ٤١١	
السويد ٢٩	زاخو ٥٥، ٦٤، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٩٦، ١٤٣،
سويسرا ٢٣٢	٣٢٤، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٢١،

«طريق الحرير» ٣١	سیرت ٣٤٥
«طريق هاميلتون» ٣٩٥	سیلوبي ٤٠٣
طشقند ١٧٨	سیواس ٤٤
طهران ١٥-١٧، ٢٩، ٥٦، ١٠٥، ١٠٧-١٠٨،	سیوریک ٣٨
١١٨-١١٩، ١٢٣، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٥،	
١٦٠، ١٧١، ١٧٥-١٧٦، ١٩٣-١٩٨،	
٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤،	
٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٢٦،	
٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٣٩،	
٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٣-٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٤،	
٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٦-٣١٠،	
٣٢٧، ٣٥٤، ٣٩٤، ٤٢٠-٤٢١	
طونز اووه ٣٢٣	
	ش
	شبه الجزيرة العربية ٣٦
	الشرق الأدنى ١٠٥، ١١٠، ١١٥-١١٦، ١٢٨،
	الشرق الأوسط ١٣، ١٥-١٦، ٢٣-٢٤،
	٢٧-٢٨، ٣٠-٣٣، ٣٦-٣٧، ٤٠، ٤٢،
	٤٤-٤٥، ٤٧، ٥٧، ٦٤، ٨٤-٨٥،
	٩٠-٩١، ٩٩-١٠٠، ١٠٣-١٠٥،
	١١٢-١١٣، ١١٥، ١١٩-١٢٣،
	١٣٢-١٣٣، ١٤٦، ١٦٢، ١٨٠، ١٨٥،
	١٨٧، ١٩٧-١٩٨، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٨،
	٢١١، ٢٩١، ٣١٠-٣١١، ٣١٩، ٣٢٢،
	٣٤٥، ٣٥٥، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٠٠
	شط العرب ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤٧
	شعلاوة ١٣٦
	الشيخ وسن ٣٠٤
	شيرناك ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٦، ٣٧٩
	ص
	«صربيا الكبرى» ٣٦٠
	صفوان ٧٠، ١٣٤-١٣٥
	صلاح الدين ٤٩، ٥٣، ٦٩، ٧٨، ١٣٦،
	٢٧٣، ٤٠٤
	ط
	«طريق برزان» ٥٥
ع	
العراق ١٤-١٥، ١٧-١٨، ٢٠-٢٢،	
٢٤-٢٥، ٢٧-٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٧-٣٩،	
٤١-٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٤-٥٥،	
٥٧-٥٩، ٦٣-٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٤-٧٨،	
٨٢، ٨٤، ٨٧-٩١، ٩٣-١٢٥،	
١٢٧-١٣٥، ١٣٧، ١٣٩-١٤١،	
١٤٢-١٤٤، ١٤٧-١٤٨، ١٥٠، ١٥٢،	
١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢-١٦٨، ١٧٢،	
١٧٥-١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤-١٨٥،	
١٨٧-١٨٩، ١٩١، ١٩٤-٢٠١،	
٢٠٦-٢٠٧، ٢١٠-٢١٤، ٢١٦، ٢١٩،	
٢٢٣-٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٨،	
٢٤٤-٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧-٢٥٨،	
٢٦١، ٢٦٣-٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٧،	
٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤-٢٨٨، ٢٩٠-٢٩٢،	
٢٩٤، ٢٩٨-٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١١،	

القسطنطينية ١٥٥، ١٥٨	٣١٧-٣١٨، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٢٧-٣٢٨،
قوشته ٣٠٠، ٣٣٠	٣٣٢، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥،
قصر نياقاران ٢٢٥	٣٥٠، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٥٧-٣٥٩، ٣٦٦،
«قطاع غزّة الجديد» ١٠١	٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٧-٣٩١،
قلعة شولان ٤٠٧	٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٢-٤٠٤، ٤٠٦،
قلعة ماسادا ٣٩	٤١٥، ٤١٨-٤٢٢، ٤٢٤
قناة السويس ١٩٤	عربستان ٢١٦، ٢٤٧
قوراتو ٣٢٢	«١٠»، داوونينغ ستريت» ٩٣

ك

كاليفورنيا ٢٧، ٢٣٢
كاني رشت ٨٠
كربلاء ٣٢٩

کردستان ١٣-٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧-٢٨،
٣١-٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٤٩-٥٣،
٥٥، ٥٧، ٥٩-٦٤، ٦٦، ٦٩-٧٠،
٧٢-٧٣، ٧٧-٧٩، ٨١، ١٠١، ١٠٩،
١١٨، ١٣١-١٣٢، ١٣٧-١٣٨، ١٤١،
١٤٤-١٤٦، ١٤٩، ١٥٣-١٥٩، ١٦١،
١٦٣-١٦٤، ١٦٦، ١٧٠-١٧١،
١٧٣-١٧٤، ١٧٧-١٨١، ١٨٤-١٨٥،
١٨٧-١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٥،
٢٠٨، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٨-٢٣٩،
٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢-٢٥٤، ٢٥٨-٢٥٩،
٢٦٢-٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٨-٢٧٩،
٢٨١-٢٨٥، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٤،
٢٩٧-٢٩٩، ٣٠٢، ٣١١-٣١٢، ٣١٤،
٣١٦-٣١٨، ٣٢١-٣٢٢، ٣٢٦-٣٢٧،
٣٢٩-٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٤٤،
٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٦١، ٣٦٦،
٣٧٠، ٣٧٢-٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٦،

ف

فان ٦٢-٦٣، ١٣٨، ١٥٥، ٢١٧
فرنسا ٢٧، ٨٤، ٨٦
فلسطين ٢٤٦
فيس خابور ٥٥
فيتنام ٥١، ٧٣، ٩١، ٩٨، ١٠٢، ١٨٠،
١٩٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٠، ٣٣٩،
٣٨٠، ٤٠٠
فيتنام ١٤٨، ١٥٤، ٢٦٩، ٣٦١

ق

قاعدة أنجريك ٩٢، ٩٤، ١٢٢، ٣٥٥، ٤٠٣
قاعدة خالد بن الوليد ٥٣، ٦٩
القامشلي ٣١٢
القاهرة ١١٢، ١١٥-١١٦، ١٨٢، ٢١٥
قبرص ١٢٨
القدس ٣٦
قرطاجة ٣٤٣

كناريا ٣٧٧-٣٧٦	٤٠٤، ٤٠١، ٣٩٧، ٣٩٤، ٣٩٢
الكونغو ١٨٦	٤٢١-٤١٧، ٤١٣، ٤٠٨
الكويت ٢٠، ٥٣، ٥٦-٦٠، ٦٢، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٦، ٧٧-٧٨، ٨٤، ٩٠، ٩٥	کردستان إيران ١٧-١٨، ٣٢، ٣٨، ٤٢، ٥٧، ١٦٤، ١٦٩-١٧٠، ١٧٢، ١٧٤-١٧٥
٩٧-٩٩، ١٠١، ١٠٤-١٠٥	٣٢٨، ٢٣٩-٢٣٨
١٠٧-١٠٨، ١١٠، ١١٢-١١٥	کردستان تركيا ٢١، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٤
١١٧-١١٩، ١٢١، ١٢٢-١٢٤	٧٧، ١٠٨، ١٢٠، ١٦١، ٢٩١، ٣١٦
١٢٩-١٣٠، ٢٨٤-٢٨٥، ٢٩٦، ٣١٦	٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٣٦-٣٣٩
٣٢٥، ٤٠٢، ٤٠٥	٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٥٨
كوي سنجق ٦٢، ٣٩٣، ٤٠٨	٣٧٢
كلار ٣٢٥، ٤٠١	کردستان العراق ١٥، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٣٩
كلارا ٣٢٢	٤٥، ٤٩، ٥٦-٥٨، ٦١، ٦٥، ٨٧
ل	٩٥، ١٢٥، ١٣١، ١٣٧-١٣٨، ١٥١
لبنان ١٤، ٤٢، ٥١، ١٠٦، ١١٢، ١١٩	١٥٤، ١٥٩، ١٦٤-١٦٥، ١٦٧، ١٨١
٢٤٥، ٢٤٩-٢٥٠، ٢٦٤، ٣١٣، ٣٢٠	١٨٣-١٨٤، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨
٣٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٤٠٦، ٤٢٤	٢٣٥، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٣-٢٥٤
لوکسمبورغ ٩٣	٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٨٢، ٢٨٩
لندن ٤٠، ٦٩، ٧٦، ٨٣، ٨٧، ٩٩، ١١٥	٢٩٢، ٢٩٦-٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٩
١٢١-١٢٦، ١٣٢-١٣٣، ١٤٣، ١٦٤	٣١٧-٣١٨، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤١
١٩٧، ٢٤٩، ٣٢٨، ٣٨٧، ٣٩٢	٣٥٧
٣٩٤-٣٩٥، ٤٠٧-٤١١	کرکوک ١٤، ٤٤، ٥٢-٥٥، ٦٢، ٦٥، ٦٩
لييا ٢٣، ٣٦	٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٩٤
ليبيريا ١٦٦، ١٨٦	١٣٣، ١٣٥-١٣٦، ١٤١، ١٥٩-١٦٠
ليجه ٣٤٥	١٦٢، ١٦٤، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٢
م	١٨٦-١٨٧، ١٨٩-١٩٢، ١٩٧
مارتاز فينيرده ١٣، ١٧، ٣٧٧	٢٠٥-٢٠٦، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٧٠
ماردين ٣٧، ٣٤٥، ٣٤٩	٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣٠٢
ماكلين ٢٣٥	٣٢٣، ٣٢٨
	«كرواتيا الكبرى» ٣٦٠
	«كرويتزبرغ» ١٩
	كفري ٤٠١
	كمبوديا ٢١٧

مينا خرمشهر ٢١١	المتحف البريطاني ١٨٥
مينا عبادان ٢١١	متحف ضياء غوك ألب ١٨٥
مينا الفاو ٣٠٧، ٣١١	متحف اللوفر ١٨٥
مينيسوتا ٢٣٢	متحف متروبوليتان ١٨٥
ن	«محكمة العدل الدولية في لاهاي» ٢٩٨
	مخيم جوكورجا ٩٢
	«مدن النصر» ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٣٩، ٤١٦
ناشكيل ٤٠٩	مراش ٣٨
نصيبين ٣٤٥، ٣٤٨	مرتفعات «هييت سلطان» ٤٠٨
نهر أراس ١٧٨	«مستشفى جورجتاون» ٢٣٨، ٢٤٣
نهر الخابور ٥٥، ٤٠٢	«مستشفى مايو كلينيك» ٢٣٢، ٢٣٥
نهر دجلة ١٧، ٢٠، ٢٤	مصر ٣٦، ١١٥، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٤٩، ٣٥٣
نهر الزاب الصغير ٥٣	مطار جون كينيدي ٢٣٢، ٢٣٤
نهر الزاب الكبير ٤٧	معركة حطين ٣٦
نهر الفرات ١٥٨، ٢٧٩	معقل «أوشويتز» ٢٧١
نهر الميكونغ ٥٥	المملكة الأيوبية ٣٦
نيكاراغورا ١٠٦، ٢٤٦	المملكة العربية السعودية ١٠٧، ١١٧، ١٢١-١٢٢، ١٣٢، ١٩٤، ٢٠٠
نيوى ٣٤	منتجع شعلاوة ٦٥
نيو إنغلاند ٢٨٢	مهاباد ١٣٦، ١٧٣-١٧٤، ١٧٦، ٣٢٩، ٤٢٤
نيويورك ١٨، ١٩٥، ٢٢١، ٣١٩	موسكو ١١٥، ١٢٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٥٨، ٣٣٢
ه	الموصل ٣٧، ٤٠، ٤٤، ١١٤، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٢-١٦٦، ١٨٢، ١٩٧، ٢٧٣
هانوي ١٩٣	«موقعة بدر» ٣٠٦
هايتي ٨٦	ملاطية ٣٨، ٤٤
هكاري ٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ٣٢٧	ميتشيفان ١٢٨
همدان ٤٢، ١٧٥	ميدلين ٢٤٥، ٢٤٦
الهند ١٦٣، ٢٨١	ميناء البصرة ٢١
الهند الصينية ١٩٤، ٢١٧، ٢٣٢	
هولندا ٩٦، ٤٠٣	

لا	و
لانغلي ٢٠٣	واشنطن ١٣، ٥٢، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٧١،
لايك تاهو ٢٣٢	٧٥-٧٦، ٨٣-٨٤، ٨٨-٩٣، ٩٥-٩٦،
	١٠٠-١٠٢، ١٠٤-١٠٨، ١١٠، ١١٧،
	١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤،
	١٤٥، ١٤٨، ١٩٢-١٩٤، ١٩٧، ١٩٩،
	٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢،
اليمن ٣٦	٢١٤، ٢١٧، ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦،
يوكسيكوفافا ١٣٨	٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٣،
اليونان ٨٨	٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨٢،
يسيلوفافا ٨١	٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٨،
	٣١٨، ٣٣٦، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧٥،
	٣٨٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥-٤٠٦،
	٤١١، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٣-٤٢٤،
	الولايات المتحدة ١٦، ٢٠، ٤٨، ٥٢-٥٣،
	٥٧-٥٨، ٦٦، ٦٨-٧٠، ٨١، ٨٦-٨٧،
	٩٠-٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١،
	١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١١-١١٣، ١١٧،
	١١٩، ١٢١، ١٢٧-١٢٨، ١٣٢-١٣٣،
	١٤٤، ١٥٨، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠،
	١٨٧، ١٩٢، ١٩٤-١٩٥، ١٩٨-١٩٩،
	٢٠١، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧،
	٢١٩-٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٣١،
	٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦،
	٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٢،
	٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣١٢،
	٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٠-٣٦١،
	٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٤،
	٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٣،
	٤١٥، ٤١٨-٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤،
	«الولايات المتحدة العثمانية» ١٦٠

المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان
أيلول ١٩٩٧

من المؤكّد أن الوضع الكردي سينفجر مجدّداً في وقت قريب، ومن المحتمل جداً أن تتدخل الولايات المتّحدة من جديد في إحدى أكثر المشكلات تعقيداً في العالم. ويتساءل الأميركيون باستمرار، لماذا لم تنتبه لهذه المشكلة من قبل؟ وهذا ما فعله جوناثان راندل بالضبط، إذ أعدّ هذا الكتاب لينبّهنا إلى ما يجري في كردستان. كتاب لا نستطيع تجاهله لشدة أهميته.

ريتشارد هولبروك

هذا الكتاب الممتع الذي أصبح بقراءته، يعرفنا على الشعب الذي لا نعرف عنه سوى القليل، بالمقارنة مع سائر الشعوب الكبرى في الشرق الأوسط، أي الأكراد. فهؤلاء المقاتلين الصعبي المراس، اعتادوا أن يخسروا على طاولة المفاوضات كل ما يحققونه من انتصارات في ميدان القتال، من دون أن يتراجعوا أو يتخلّوا عن قضيتهم.

لدى جوناثان راندل قصة شيقة، لم يتمكن أحد من سردها بطريقة أفضل.

دايفيد فرومكين